

بِإِذْنِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى ٣٦١



الرسائل المسئلة

الشَّريفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَالِمُ الْهَدَى

(٣٥٥-٤٣٦هـ)

المجلد الرابع

(الرسائل الفقهية)

تحقيق

د. محمد الحَقِيقِي

للمؤلف الذَّكرى أَيْضاً الشَّريفُ الْمُرْتَضَى



الرسائل والمسائل

الشَّريفُ المرتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الموسَوِّي، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الرابع
(الرسائل والفقهية)



تحقيق
عبد المؤمن المحققين

مؤلفات الشَّريفِ المرتَضَى / ٣٦



| | |
|----------------------|--|
| سرشناسه: | سید مرتضی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق. |
| عنوان و نام پدیدآور: | الرسائل والمسائل / المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدی، تحقیق: عدّة من المحققين: حیدر البیانی (حسن)، محمدحسین الدراي، حبّ الله النجفی، حمید الاحمدی الجلفانی، إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرة، التابع لمؤسسة دار الحديث، تألیف مقدمات التحقيق: حیدر البیانی (الحسن)، إشراف: رضا الأسادي، مشهد المقدسة: الأستانة الرضویة المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ ق. - ۱۳۹۹. |
| مشخصات نشر: | ج ۵. |
| مشخصات ظاهري: | المؤتمر الدولي لذكری أئمة الشریف المرتضى، مؤلفات الشریف المرتضى: ۳۶. |
| فروست: | (ج ۴: ۶-۴۹۳، ۶-۶۰۰-۹۷۸، دوره: ۱-۶۶۹-۶-۹۷۸-۹۷۸). |
| شابک: | عربی. |
| وضعیت فهرستیابی: | فهرست نویسی بر اساس جلد دوم، ۱۳۹۹. |
| یادداشت: | عربی. |
| یادداشت: | کتابنامه. |
| مدرجات: | ج ۴: الرسائل الکلامیة. |
| موضوع: | فقه جعفری - قرن ۵ ق. |
| موضوع: | کلام شیعه امامیه - قرن ۵ ق. |
| شناسه افروده: | مؤسسه کتابشناسی شیعه. |
| شناسه افروده: | دراي، محمدحسین، ۱۳۴۳ - |
| شناسه افروده: | نجفی، حبّ الله، ۱۹۷۴ - |
| شناسه افروده: | أحمدی جلفانی، حمید، ۱۳۵۷ - |
| شناسه افروده: | بیانی، حیدر، ۱۳۵۶ - |
| شناسه افروده: | أسادي، رضا، ۱۳۱۶ - |
| شناسه افروده: | مؤسسه علمی فرهنگی دار الحديث، مرکز همایش های علمی و پژوهش های آزاد. |
| شناسه افروده: | بنیاد پژوهش های اسلامی. |
| رده بندی دیویی: | ۲۹۷/۲۴۲. |
| رده بندی کنگره: | BP ۱۸۱/۶. |
| شماره کتابشناسی ملی: | ۷۲۷۲۱۸۶. |



مرکز همایش های علمی پژوهش های آزاد



بنیاد پژوهش های اسلامی
آستان قدس نبوی

المؤتمر الدولي لذكری أئمة الشریف المرتضى - مؤلفات الشریف المرتضى / ۳۶

الرسائل والمسائل (المجلد الرابع / الرسائل الفقهية)

الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدی

تحقيق: عدّة من المحققين: حیدر البیانی (حسن)، محمدحسین الدراي، حبّ الله النجفی، حمید الاحمدی الجلفانی

إشراف: آية الله رضا الأسادي

تقديم: حیدر البیانی (الحسن)

الإخراج الفتي: محمد كريم الصالحی

الخطاط: حسن فرزائکان

تصميم الغلاف: نیما نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۲ ق / ۱۳۹۹ ش / ۴۰۰ نسخة، وزيري / الثمن: ۸۵۳۰۰۰ ريال إيراني

الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۹۱۷۳۵-۳۶۶

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمیة-الثقافية في دار الحديث، قم، ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمیة-الثقافية في دار الحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

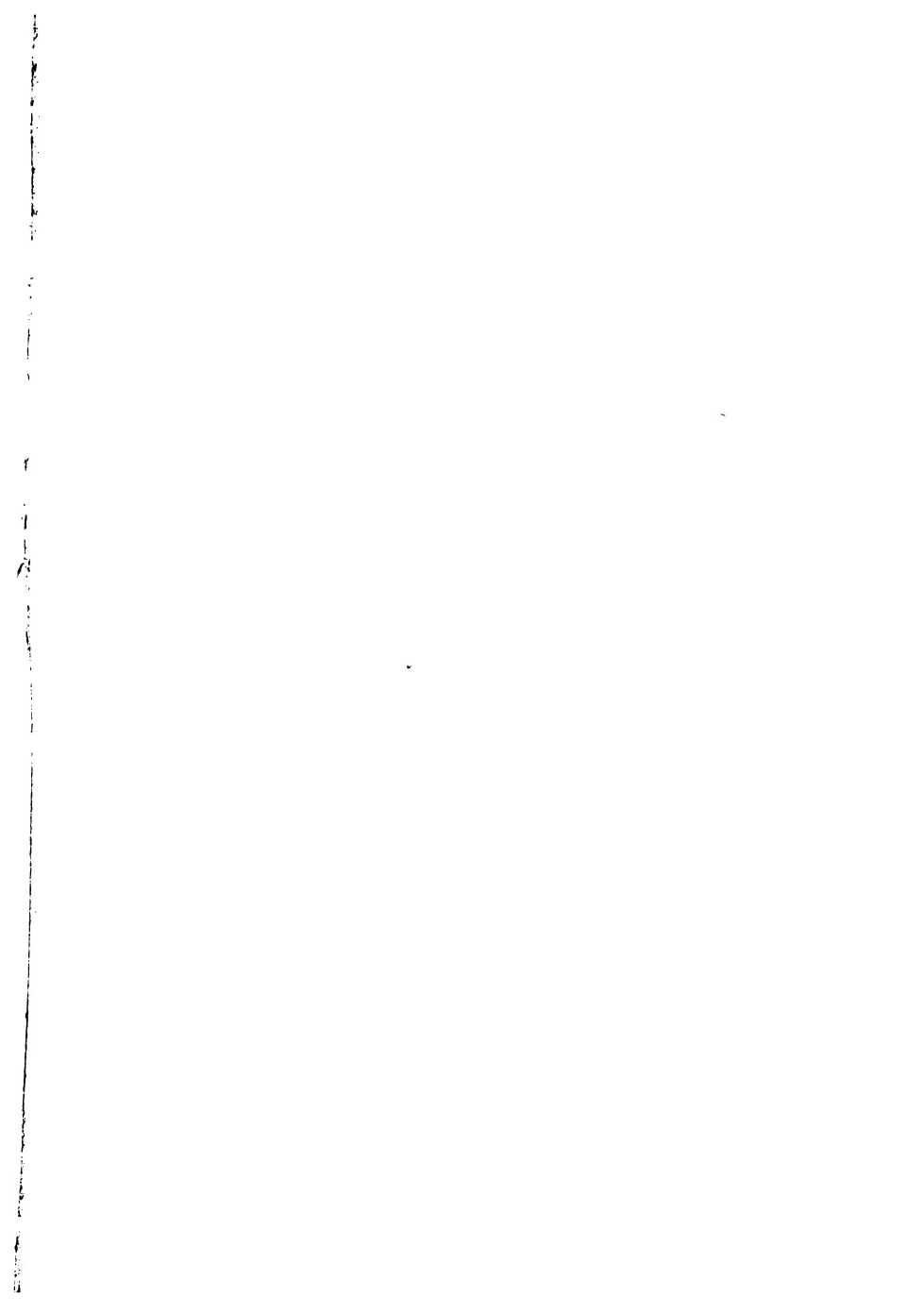
- د. الرسائل الفقهيّة ٧
- (٧٥) جوابات المسائل الرّسنيّة الأولى ٧
- (٧٦) جوابات المسائل الرّسنيّة الثانية ١٣١
- (٧٧) جوابات المسائل الموصليّات الثانية ١٥١
- (٧٨) جوابات المسائل الموصليّات الثالثة ٢٠٣
- (٧٩) جوابات مسائل أهل ميّافارقين ٣١٣
- (٨٠) جوابات المسائل الواسطيّات ٣٦٥
- (٨١) جوابات المسائل الرّمليّة ٣٧٩
- (٨٢) مسألة في الفرق بين نجس العين ونجس الحكم ٣٩٧
- (٨٣) مسألة في حكم ماء البئر التابع بعد غور مائها النّجس ٤٠٥
- (٨٤) مسألة في عدم وجوب غسل الرّجلين في الطهارة ٤١٥
- (٨٥) مسألة في المسح على الخفّين ٤٤٩
- (٨٦) رسالة في الردّ على أصحاب العدد ٤٦٣
- (٨٧) مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له ٥٣٣
- (٨٨) مسألة في استلام الحجر والتلبية ٥٥١
- (٨٩) مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر ٥٦٣

- ٥٦٩..... (٩٠) مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول.
- ٥٨١..... (٩١) مسألة في نكاح المتعة.
- ٥٩٣..... (٩٢) مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد.
- ٦٠١..... (٩٣) مسألة في إرث الأولاد.
- ٦٢٩..... (٩٤) مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقيّة.
- ٦٣٧..... (٩٥) مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت.
- ٦٤٥..... (٩٦) مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام.
- ٦٥١..... (٩٧) مسألة في العمل مع السُّلطان.
- ٦٧٩..... (٩٨) مسألة في حكم أموال السلطان.
- ٦٨٥..... (٩٩) مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها.

د. الرسائل الفقهيّة

(٧٥)

جواباتُ المسائلِ الرَّسِيّةِ الأولى



مقدّمة التحقيق

مرّة أخرى تجلّت في هذه المسائل براعة السائل والمُجيب؛ فقد احتوت المسائل الرّسّية على أسئلة تمتّع بالدقّة والاستدلال العميق بما يكشف عن علميّة السائل و قدرته الكبيرة على البحث والتحليل؛ و قام الشريف المرتضى بالإجابة على تلك الأسئلة بالتفصيل، بما يتناسب مع مستوى السائل.

و السائل هو السيّد الشريف أبو الحسن المحسن بن محمّد بن الناصر الحسنيّ الرّسّي^١. و قد مدحه ابنُ إدريس (ت ٥٩٨هـ)، فقال في رسالته في الموسوعة والمضائق:

والذي ينتهك على ذلك ما أورده السيّد المرتضى - قدّس الله روحه - جواباً عن مسألة من المسائل الرّسّيّات، وهي مشهورة، وكان سائلها مدقّقاً عالماً فقيهاً حاذقاً مُلزِماً لخصمه، مُحتجّاً عليها بما لا يكاد يتفصّل منه إلّا مَنْ كان في درجة السيّد المرتضى؛ يدلّ على ذلك مسألة السائل....

ثمّ ذكر نصّ إحدى المسائل الرّسّية المتعلّقة بمسألة النّيّة^٢.

كما أنّ الشريف المرتضى قام بمدح السائل في مقدّمة المسائل، حيث قال:

فإنّي وقفتُ على المسائل التي ضَمَنها الشريف - أدام الله عزّه - كتابه، و سررتُ -

١. راجع: الفوائد الرّجالية، ج ٣، ص ١٥١. و جاء التصريح باسم السائل في بداية بعض المخطوطات كما سوف يأتي بعد قليل عند التعريف بمخطوطات هذه المسائل.

٢. موسوعة ابن إدريس الحلّي، ج ٧، ص ٢٥.

شهد الله تعالى - له بما دلّني عليه هذه المسائل من حُسن تدبّر وجودة تبخّر و
أنس ببواطن هذه العلوم ودقائقها وكوامنها.

و لم تتمكّن من العثور على معلومات عن السائل الرّسّي أكثر ممّا تقدّم، حتّى إنّ
العلامة السيّد محسن الأمين اكتفى بذكر اسمه، وأنّه صاحب المسائل الرّسّية، و لم
يترجم له أكثر من ذلك^١.

و يظهر أنّ لقب الرّسّي نسبة إلى الرّس، و هو جبل أسود بالقرب من ذي الخليفة،
على ستّة أميال من المدينة، توفي فيه القاسم الرّسّي^٢.

و معظم هذه المسائل فقهية، و إن احتوت على مسائل كلامية مهمّة، ولكن حتّى
بعض هذه المسائل الكلامية كان لها ارتباط بالعبادات و الفقه، و لذلك أُدرجت هذه
المسائل في ضمن الرسائل الفقهية للشرّيف المرتضى. و قام الشّريف المرتضى
بالإجابة على هذه المسائل الفقهية لكنّه كان أحياناً يقوم بطرح بحث كلامي عند
وجود مناسبة لذلك، و كأنّه لم يكن يتمكّن من الإفلات من عقال علم الكلام فكان
يتطرّق إليه في كلّ مناسبة، و ذلك في إشارة إلى اعتبار علم الكلام في ذلك العصر
العلم الأوّل و الأهمّ الذي ترجع إليه سائر العلوم.

و قد بلغت هذه المسائل أهميّة كبيرة بين العلماء، فقد كثر النقل عنها في كتب
الفقه^٣، و هو يدلّ على أهمّيّتها و مدى أثرها.

و قد انتهى الشّريف المرتضى من إملأ أجوبة هذه المسائل في أواخر عمره، و
ذلك في المحرّم من سنة ٤٢٩هـ؛ أي حوالي سبع سنوات قبل وفاته، و هذا يعني أنّها
تعبّر عن آخر آرائه الكلامية و الفقهية الموجودة فيها، و هو يزيد من أهميّة هذه
المسائل و قيمتها العلمية.

١. راجع: أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٥٦.

٢. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٧١.

٣. أشار السيّد بحر العلوم إلى ذلك. راجع: الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥٠.

نسبتها إلى المؤلف

وعلى الرغم من عدم ذكر أصحاب الفهارس المتقدمين كالْبَصْرَوِي (ت ٤٤٣هـ) والنجاشي (ت ٤٥٠هـ) والطوسي (ت ٤٦٠هـ) لهذه المسائل - والذي قد يرجع سببه إلى تقدّم تاريخ تأليف هذه الفهارس، أو تأليف القسم المرتبط منها بمصنّفات الشريف المرتضى، على سنة ٤٢٩هـ - إلّا أنّه لا شكّ في نسبتها إلى الشريف المرتضى، فقد تقدّم كلام ابن إدريس عنها، وصفه لها بأنّها مشهورة، وبما أنّ عهده غير بعيد عن الشريف المرتضى، لذا يمكن الاعتماد على ما ينسب إليه من مصنّفات. هذا، إضافة إلى ما تقدّم من كثرة نقل الفقهاء عنها، وهو يعتبر قرينة أخرى على تصحيح النسبة. والأهمّ من ذلك إرجاع الشريف المرتضى فيها إلى كتبه المشهورة، مثل: الذخيرة، والشافي، والمسائل التّبانيات، والصرفة، وغيرها، ممّا لا يدع مجالاً للشكّ في نسبتها إليه.

ثمّ إنّ لهذه المسائل ذيلًا أو ملحقاتًا، وهو عبارة عن خمسة أسئلة أخرى، قام الرّسّي بإرسالها فيما بعد، وعُرفت باسم «المسائل الرّسيّة الثانية»، وقام الشريف المرتضى بالحقّ جوابها بجواب هذه المسائل، حيث قال في بدايتها: «ثمّ وردت بعد ذلك مسائل خمس، فألحقنا جوابها بما تقدّم».

وهذا يدلّ على أنّ الرّسّيّين ليستا في الحقيقة سوى مجموعة مسائل واحدة، إلّا أنّهما اشتهرتا باسم: الرّسيّة الأولى والرّسيّة الثانية.

وعلى أيّ حال، فإنّ القارئ للمسائل الرّسيّة يجد قدراً كبيراً من القدرة على الإشكال و تشقيقه و تفرّيعه من جهة، والقدرة على الإجابة و الرّدّ مهما بلغ الإشكال من قوّة من جهة أخرى، فهي نموذج رائع للقدرة الفائقة على المناظرة والبحث، التي كان لعلماء الإماميّة فيها القدر المعلى.

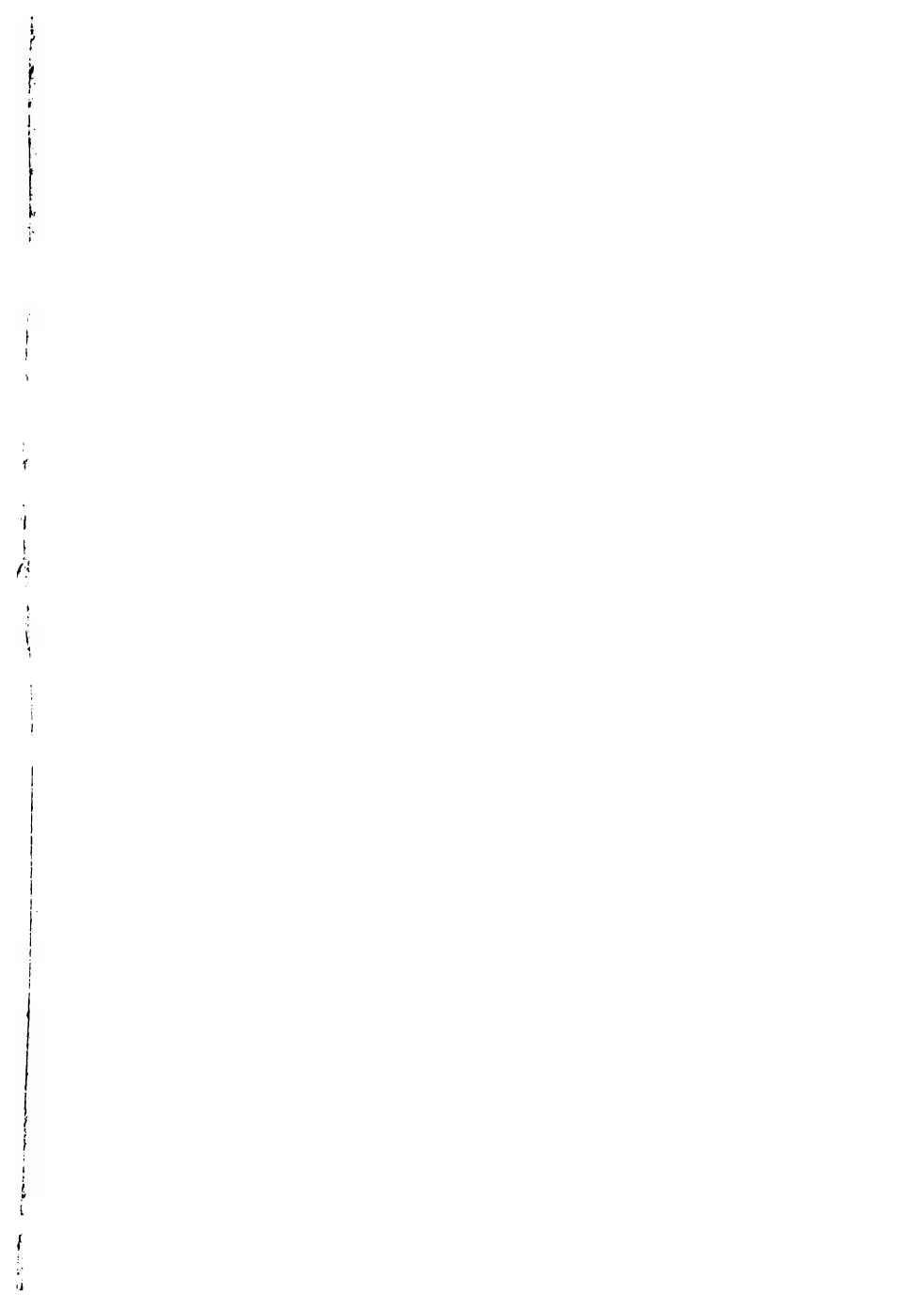
وقد كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢،

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (١٠ - ٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
 ٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠ - ٥٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
 ٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٩٦ - ١٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش». و قد صُرح في بداية هذه النسخة و التي تليها باسم السائل الرسي.
 ٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٩٢ - ١٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
 ٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٧٣ - ١١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
- ب) سائر النسخ:
١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقمة ١٤٤٨ الموجودة في المكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، و تقع في الصفحات (١١٤ - ١٦٤) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «س».
 ٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٤ - ٤٥) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «ر».
 ٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٨ - ٤٧) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٧؛ تقع في الصفحات (٥٥ - ٢) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «ق».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٩٩ - ٨١) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «ع».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٨٢ - ١٥٨) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «م».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (١٣٩ - ١١٢) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «ف».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٦؛ تقع في الصفحات (٤٨ - ٢) من المجموعة. و رمزنا لها بـ «ط».



جوابات المسائل الرئسية الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مُتَوَالِي نِعَمِهِ، وَ مُتَتَالِي قِسْمِهِ، وَ لَهُ الشُّكْرُ عَلَى أَنْ جَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ^١ وَ التَّفَكُّرِ، حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَ الْحَقِّ الْمُبِينِ وَ الْبَاطِلِ الْمَهِينِ،^٢ وَ الْحُجَّةِ الْمَتَّبِعَةِ^٣ وَ الشُّبْهَةِ الْمَدْفُوعَةِ.^٤ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْأُمَمِ، وَ أَفْضَلِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَ صَفِيِّهِ وَ نَجِيِّهِ،^٥ وَ عَلَى أَفْضَلِ عِتْرَتِهِ، وَ أَطَائِبِ أُرُومَتِهِ^٦.
أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي وَقَعْتُ عَلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي ضَمَّنَهَا الشَّرِيفُ^٧ - أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ - كِتَابَهُ، وَ سُرِرْتُ - شَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى - لَهُ^٨ بِمَا دَلَّنِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنْ

١. فِي «أ، ب»:- «التَّمْيِيزِ». وَ فِي «ص»:- «التَّمْيِيزِ». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ:- «مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ:- «وَالْبَاطِلِ الْمَهِينِ».

٣. فِي «ب، ش، ص»:- «وَالْحُجَّةِ الْمَتَّبِعَةِ».

٤. فِي «ش، ص»:- «وَالشُّبْهَةِ الْمَدْفُوعَةِ».

٥. فِي «ش، ص»:- «وَنَجِيِّهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ:- «وَنَجِيهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ:- «ذَرَبَتِهِ». وَ الْأُرُومُ وَ الْأُرُومَةُ: أَصْلُ الشَّجَرَةِ، وَ اسْتَعْمِلْتُ لِلْحَسَبِ؛ يُقَالُ: هُوَ

طَيِّبُ الْأُرُومَةِ: كَرِيمُ الْأَصْلِ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ١٤ وَ ١٥ (أ.م).

٧. هُوَ الشَّرِيفُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُحْسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النَّاصِرِ الْحُسَيْنِيِّ الرَّسِّيِّ. رَاجِعُ: مُقَدِّمَةُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ:- «لَهُ».

حُسْنٍ^١ تَدَبَّرٍ، وَجَوْدَةٍ تَبَحَّرٍ، وَأُنْسٍ بِبَوَاطِنِ هَذِهِ الْعُلُومِ^٢ وَدَفَائِنِهَا^٣ وَكَوَامِنِهَا^٤.
وَأَنَا أُجِيبُ عَنِ الْمَسَائِلِ عَلَى ضَيْقِ زَمَانِي^٥، وَقِلَّةِ فَرَاعِي^٦، وَكَثْرَةِ قَوَاطِعِي^٧؛ وَ
مِنْ اللَّهِ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ، مُسْتَمِطِرًا^٩ عِمَامَةً^{١٠}، وَمُسْتَدِرًّا^{١١} مَرَامَهُ^{١٢}؛
فَهُوَ تَعَالَى وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَالْمَفْرُوعُ^{١٣} فِيهِ إِلَيْهِ^{١٤}.

١. في «أ، ب، ج»: - «من حسن»، وفي «ش، ص»: «على حسن» بدل «من حسن». وفي المطبوع: «من كثرة» بدله. وما أثبتناه هو الأوفق بالسياق.
٢. في «أ» بدل «من حسن تدبّر» إلى هنا: «من فنون العلوم التي يفتخر بها الأواخر والأوائل». وفي «ش، ص»: «المسائل» بدل «العلوم».
٣. في «أ» شُطِبَ عَلَى «ودفائنها». وفي المطبوع: «وما ربها».
٤. في «أ» شُطِبَ عَلَى «وكوامنها». وفي «ب، ش، ص»: - «وكوامنها».
٥. في «ش، ص»: «بياني».
٦. في «ش، ص»: «براعي».
٧. في «ب»: + «وموانعي».
٨. في «ش، ص»: «دامت».
٩. في «ش، ص»: «مستمدًا».
١٠. في المطبوع: «اغمامه».
١١. في «أ»: «ومستندًا». وفي «ب» فراغ. وفي «ج» و المطبوع: «ومسند». وفي «ش، ص»: «و مستمدًا». والصواب ما أثبتناه: طبقاً ل«ط».
١٢. في المطبوع: «مرأته».
١٣. في المطبوع: «المفزوع» بدون واو العطف.
١٤. في «ش، ص»: «سبحانه وتعالى» بدل «إليه».

المسألة الأولى

[حُكْمُ عِبَادَاتِ الْمُقْلِدِ وَتَارِكِ النَّظَرِ]

ما القول في ^١ مُعْتَقِدِ الْحَقِّ بِأَسْرِهِ ^٢ تَقْلِيداً؟ أ كافرٌ، أم مؤمنٌ، أم فاسقٌ؟
فإن كان كافرًا، وَ نَدِمَ عَلَى ^٣ تَقْلِيدِهِ، وَ قَصَدَ إِلَى النَّظَرِ؛ أ يَتْرُكُ التَّكْلِيفَ الشَّرْعِيَّ ^٤
إِلَى أَنْ تَسْتَقِرَّ لَهُ الْمَعْرِفَةُ - إِذْ كَانَتْ صَحَّتْهَا مَوْقُوفَةً عَلَى حَصُولِ الْمَعْرِفَةِ - أَوْ يَعْمَلُ
بِهَا مَعَ عِلْمِنَا بِأَنَّهَا غَيْرُ عِبَادَةٍ؟ ^٥

فإن كان العملُ بها واجبًا، ففيه خِلَافُ الْأُصُولِ. وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ، ^٦ ففيه
خِلَافٌ مَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ؛ مِنْ وَجوبِ ^٧ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ
كَامِلِ الْعَقْلِ.

وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي زَمَانِ «مُهْلَةِ النَّظَرِ» لِكُلِّ مُكَلَّفٍ، وَ مَا زَادَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَزْمَانِ
الَّتِي فُرِطَ فِيهَا فِي النَّظَرِ فِي طَرِيقِ الْمَعْرِفَةِ؛ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الْعِبَادَاتُ أَمْ
لَا تَجِبُ؟

١. في «أ»: + «من هو».

٢. في «ج، ش، ص» والمطبوع: - «بأسره».

٣. في المطبوع: «عن».

٤. كذا، و الأنسب: «التكاليف الشرعية»؛ لتناسب مع ضمائر التانيث القادمة.

٥. في «أ»: «مقبولة». و في «ش، ص»: «عادة».

٦. في «أ، ب، ش، ص»: - «ففيه خلاف الأصول. و إن كان غير واجب».

٧. في المطبوع: «وجب».

و ما حُكِّمَ ما تَرَكَه مَقْلُدُ أَهْلِ الْحَقِّ وَ الْمُفْرَطُ فِي النَّظَرِ مِنَ الْعِبَادَاتِ^١ وَ ما^٢ يَفْعَلُهُ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ بِدَلِيلِهَا؟ أَيْ قَضَى مَا تَرَكَه وَ ما^٣ فَعَلَهُ، أَمْ لَا؟
الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِعْلَمُ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْحَقِّ عَلَى سَبِيلِ التَّقْلِيدِ غَيْرُ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ لَا بِمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِإِضَاعَتِهِ الْمَعْرِفَةَ الْوَاجِبَةَ.
وَ لَا فَرْقَ فِي إِضَاعَتِهِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا مُعْتَقِدًا^٤ لِخِلَافِ^٥ الْحَقِّ، وَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ شَاكًّا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لَشَيْءٍ، وَ بَيْنَ^٦ أَنْ يَكُونَ مُقْلَدًا؛ لِأَنْ خَرُوجَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الْوَجْهِ كُلِّهَا حَاصِلٌ، وَ^٧ أَنَّ^٨ إِضَاعَتَهُ^٩ لَهَا ثَابِتَةٌ.
وَ هُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَعْرِفَةِ مَنْ يَجِبُ الْعِلْمُ بِهِ لَا يَكُونُ^{١٠} إِلَّا كُفْرًا.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِـ «الذَّخِيرَةِ» كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى تَكْفِيرِ^{١١} مَنْ ضَيَّعَ

١. من قوله: «أَمْ لَا تَجِبُ؟» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. «مَا» هُنَا مَوْصُولَةٌ وَ لَيْسَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَ هِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَا تَرَكَه».

٣. فِي «أَ، جَ، شَ، صَ»: «مَا» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ «ط».

٤. فِي «شَ» الْمَطْبُوعِ: «مُعْتَقِدٌ».

٥. فِي «جَ»: «خِلَافٌ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «- لِخِلَافٍ».

٦. فِي «أَ، بَ، جَ» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ بَيْنَ».

٧. فِي «أَ، بَ، جَ» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي». وَ فِي «شَ، صَ» فَرَاغٌ. وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْأَوْفَقُ بِالسِّيَاقِ.

٨. فِي «أَ، بَ، جَ» وَ الْمَطْبُوعِ: «- أَنَّ».

٩. فِي «أَ، جَ، شَ» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِطَاعَتُهُ». وَ فِي «صَ»: «طَاعَتُهُ».

١٠. فِي «شَ، صَ»: «لَا يَجِبُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «كُفْرًا».

المَعَارِفَ كُلُّهَا، وَ سَلَكْنَا فِيهَا غَيْرَ الطَّرِيقِ^١ الَّتِي سَلَكَهَا^٢ الْمُعْتَزِلَةُ^٣.
فَإِذَا ثَبَتَ كُفْرُ مَنْ ضَيَّعَ الْمَعَارِفَ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ فَاسِقٌ؛ لِأَنَّهُ كُلُّ كُفْرٍ فَسَقٌ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ^٤ كُلُّ فَسِقٍ^٥ كُفْرًا.

فَأَمَّا الْعَمَلُ بِالْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهَا إِلَّا مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ
بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَتْ^٦ عَلَيْهِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ قَلَّدَ فَاعْتَقَدَ الْحَقَّ تَقْلِيداً مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ يُفْضِي بِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ،
قَدْ فَرَطَ فِيمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَ عَرِيَ مِنَ الْعِلْمِ لِتَفْرِيطِهِ فِيهِ؛ فَهُوَ مَلُومٌ^٧
مُعَاقَبٌ عَلَى تَضْيِيعِهِ وَ تَفْرِيطِهِ.

وَهُوَ مُخَاطَبٌ بِهَذِهِ الْعِبَادَاتِ فِي ابْتِدَاءِ الْوَقْتِ الَّذِي لَوْ نَظَرَ وَ عَرَفَ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ
الْمَعَارِفِ، كَانَ فِيهِ عَالِماً بِوَجوبِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ عَلَيْهِ، وَ صَحَّ مِنْهُ أَدَاؤُهَا عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ^٨.

فَأَمَّا قَبْلَ^٩ هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي عَيَّنَاهُ بِصِفَتِهِ^{١٠}، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْزَمَهُ^{١١} فِيهِ عِبَادَةٌ

١. في «ج» و المطبوع: «الطرق». و في «ش، ص»: «الطريقة».

٢. في «أ، ش، ص»: «تسلكها».

٣. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

٤. في «أ، ش، ص»: - «إِنْ لَمْ يَكُنْ». و في «ب»: - «و إِنْ لَمْ يَكُنْ».

٥. في «أ، ب»: - «كُلُّ فَسِقٍ». ٦. في «ج» و المطبوع: «وجب».

٧. في المطبوع: «ملزم».

٨. في المطبوع: - «عليه».

٩. في المطبوع: «مثل».

١٠. في المطبوع بدل قوله: «عَيَّنَاهُ بِصِفَتِهِ» توجد نقاط، و استظهر في هامشه أن يوضع مَوْضِعُ
النقاط: «لَا يُمْكِنُهُ الْمَعْرِفَةُ فِيهِ».

١١. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أَنْ يَلْزَمَهُ».

شَرِيعَةً؛ لَأَنَّهَا لَا تَصِحُّ^١ مِنْهُ قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ بِوُجُوبِهَا إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ^٢.

وَالْقَوْلُ فِي «مُهْلَةِ النَّظَرِ» مِثْلُ هَذَا بَعَيْنُهُ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ^٣ الْمَعَارِفُ^٤ إِلَّا بَعْدَ تَقْضِيهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَقَدَّمَ^٥ عَلَيْهِ، هُوَ الْمُسَمَّى: «مُهْلَةُ النَّظَرِ»، وَ هَذَا زَمَانٌ لَا يُمْكِنُ قَبْلَ انْقِضَائِهِ أَنْ يُعْرَفَ وَجُوبُ^٦ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَكَيْفَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ؟!

فَأَمَّا مَنْ أَهْمَلَ النَّظَرَ وَفَرَّطَ فِيهِ حَتَّى انْقَضَى الزَّمَانُ الْمَضْرُوبُ لِمُهْلَتِهِ^٨، فَإِنَّ الْعِبَادَاتِ تَلْزَمُهُ^٩؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الزَّمَانِ الْمَضْرُوبِ لِمُهْلَةِ النَّظَرِ، لَنَظَرَ، وَ عَرَفَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَتُهُ، وَ عَلِمَ وَجُوبَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ عَلَيْهِ، وَ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ؛ فَإِذَا ضَيَّعَ ذَلِكَ كُلَّهُ^{١٠} كَانَ مُتْلُوماً مُعَاقَباً.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُونَ فِيمَنْ أَهْمَلَ النَّظَرَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ ضَيَّعَهَا، وَ تَقْضَى زَمَانُ مُهْلَةِ النَّظَرِ وَ أَضْعَافُهُ؛ أَوْ هُوَ^{١١} مُكَلَّفٌ وَ حَالُهُ هَذِهِ بِأَنْ^{١٢} يَفْعَلَ الْعِبَادَاتِ الشَّرِيعَةَ؟^{١٣}

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يَصِحُّ». ٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِمَعْرِفَتِهِ».

٣. فِي «أ»، ج، ش، ص، وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَقَعَ». وَ فِي «ب»: «أَنْ تَقْطَعَ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً

لِلنُّسخ: «ر، س، ط». ٤. فِي «ش، ص»: «الْمَعْلُوم».

٥. فِي «أ»، ج، ش، ص، وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَتَقَدَّمَ». وَ فَاعِلُ هَذَا الْفِعْلِ: «الْمَعَارِف».

٦. فِي «ش، ص»: «فِي» بَدَلَ «وَهَذَا». ٧. فِي «ش، ص»: «- وَجُوب».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِمُهْلَةِ النَّظَرِ» بَدَلَ «لِمُهْلَتِهِ».

٩. فِي «أ»، ج، ش، ص، وَ الْمَطْبُوعُ: «يَلْزَمُهُ».

١٠. فِي «ش، ص»: «- كُلَّهُ».

١١. فِي «ش، ص»: «فَهُوَ» بَدَلَ «أَوْ».

١٢. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِأَنَّ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقاً لِلنُّسخَتَيْنِ: «د، ط».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «- الشَّرِيعَةَ».

فإن قلتم: «إنّه مُكَلَّف»، فهو تكليف^١ بما^٢ لا يُطاق؛ لأنّه لا يَعْلَمُ في هذه الحال وجوبها عليه، ولا يَتِمَكَّنُ أيضاً من العِلْمِ بذلك؛ لحاجة هذا العِلْمِ إلى علوم كثيرة تَتَقَدَّمُ^٣ عليه يَضِيقُ^٤ هذا الزمانُ عنها. وإن قلتم: «إنّه غيرُ مُكَلَّفٍ»، تَرَكْتُمْ مذهبكم في أنّ الكُفَّارَ كُلَّهُم مُخاطَبُونَ^٥ بالشرعيّات.^٦

قلنا: إن كان^٧ ذلك الزمانُ -الذي سئلنا عن تكليفه الشرعيّات فيه- زماناً يَتِمَكَّنُ قَبْلَ حُلُولِهِ من العِلْمِ بوجوب هذه الشرعيّات عليه، فهو مُخاطَبٌ بِفِعْلِهَا. وإن كان يَضِيقُ عن ذلك لتفريطه وإهماله إلى أن انتهى إليه، فإنّا نقول: كان مُخاطَباً بِفِعْلِ هذه الشرعيّات في هذا الزمانِ، فأضاع ما كُفِّه، فهو مذمومٌ مَعاقَبٌ على إخلاله بهذه الشرعيّات؛ لأنّها كانت واجبةً عليه قَبْلَ هذا الزمانِ. وهو الآن مُخاطَبٌ منها بما يَتِمَكَّنُ من العِلْمِ بوجوبه؛ فإن عِلِمَ وَفَعَلَ فَقَدْ قامَ بالواجبِ، وإن فَرَطَ أيضاً كان القولُ فيه ما تَقَدَّمَ ذكره.

فأما^٨ وجوبُ القضاء عليه متى عَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى وجوبَ الشرعيّات، فإنّه غيرُ واجبٍ عليه القضاء، وإن كان الأداء واجباً. وليسَ يَجِبُ أن يُعْتَبَرَ وجوبُ الأداء

١. في «ش، ص»: - «فهو تكليف». وفي المطبوع: «فهو مكلف».

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «لما». والصواب ما أثبتناه: طبقاً لنسختي «د، ط».

٣. في «ج، ش» والمطبوع: «يتقدّم» وفي «ص»: «يتقدمه».

٤. في «أ» والمطبوع: «تضييق». وفي «ش، ص»: - «يضييق».

٥. في «ج» والمطبوع: «يخاطبون».

٦. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٧٥.

٧. في «أ، ب، ش، ص»: - «كان».

٨. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «وأما».

بوجوب القضاء،^١ ولا سقوطه^٢ بسقوطه؛ لانفصال كل واحدة من هاتين العبادتين عن الأخرى؛ لأن في العبادات ما يجب أدائه ولا يجب قضاؤه إذا فات، كالجمعة؛ ومنها^٣ ما لا يجب أدائه ويجب قضاؤه، كصوم الحائض.

وهذه المسألة قد أحكمناها واستقصيناها في مسائل أصول الفقه^٤ حيث دللنا على أن الكفار مخاطبون بالشرعيات، وبيّنا أنهم متمكنون في حال كفرهم من أداء هذه العبادات؛ بأن يؤمنوا ويسلموا، فيعلموا وجوبها، ويتمكنون حينئذ من فعلها^٥. وبيّنا أن من دفع وجوب ذلك عليهم من حيث لا يتمكن منه في الثاني^٦ إلا^٧ بعد أحوال كثيرة، يلزمه أن لا يكون المحدث مخاطباً بالصلاة؛ لأنه لا يتمكن مع الحدّث من إيقاعها، لكنّه لما تمكّن من إزالة^٨ الحدّث قبل الإيقاع كان مخاطباً بالإيقاع. وبلغنا في استيفاء ذلك إلى الغاية القصوى.

وعندنا أن المرتد يقضي ما فاتّه من الصلاة وغيرها من العبادات^٩، وإن كان الكافر الأصلي لا يلزمه^{١٠} قضاء ذلك إذا أسلم؛ وهو مذهب الشافعي^{١١}.

١. من قوله: «وإن كان الأداء واجباً» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في المطبوع: «ولا سقوط».

٣. من قوله: «ما يجب أدائه» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٤. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٧٥ - ٨٠.

٥. في جميع النسخ والمطبوع: «فعله»؛ وهو سهو، وما أثبتناه هو الموافق للسياق.

٦. في «ج، ش، ص»: «التالي».

٧. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «والأ».

٨. في المطبوع: «إزالته».

٩. راجع: الناصريات، ص ٢٥٢.

١٠. في المطبوع: «لا يلزم».

١١. راجع: كتاب الأم، ج ١، ص ٨٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤.

و الفرقُ بينهما أنّ المُرْتَدَّ كَفَرَ بَعْدَ التَّزَامِ^١ هذه^٢ الشرعيّات، فيَجُوزُ أَنْ يَلْزَمَهُ مِنْ الْقَضَاءِ مَا لَا يَلْزَمُ الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ لَمْ يَلْتَزِمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، وَإِنْ كَانَ^٣ لَهُ لَا زَمًا.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ مِنْ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ الشَّرْعِيَّ لَا زَمَ لِكُلِّ بَالِغٍ كَامِلٍ الْعَقْلِ، فَهُوَ خَطَأٌ بِلَا شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ كُلَّهُ فِي ذَلِكَ. أَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ كُلُّهُمْ^٤ فَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ مَنْ هُوَ فِي مُهَلَةٍ النَّظَرِ لَا تَجِبُ^٥ عَلَيْهِ الْعِبَادَاتُ الشَّرْعِيّاتُ؛ لِأَنَّهُ^٦ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا. وَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْكُفَّارَ كُلَّهُمْ - مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَ غَيْرِهِمْ - غَيْرُ مُخَاطَبِينَ بِالْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانُوا عَقْلَاءَ بِالْغَيْنِ. فَكَيْفَ يَدْعَى^٧ الْإِجْمَاعُ فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ كُلُّ مُحِقٍّ وَ مُبْطِلٍ؟ فَالْصَّحِيحُ إِذَنْ مَا بَيَّنَّاهُ وَ رَتَّبْنَاهُ.

١. في «أ» و المطبوع: «الالتزام».

٢. في «أ، ج» و المطبوع: «لهذه».

٣. في المطبوع: - «كان» نعم، استظهر ذلك في هامشه.

٤. في المطبوع: - «كلّهم».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «لا يجب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخ الثلاث: «ر»، «س»، «ط».

٦. في المطبوع: «فإنه».

٧. في «ج»: «تدعي». و في المطبوع: «ينبغي».

المسألة الثانية

[كيفية رجوع العامي إلى العالم]

إذا كنتم تقولون: إن العقلاء بأسرهم متساوون في كمال العقل، فما الوجه في فتيانكم بأن العامي الموسوع له «تقليد العلماء في الفروع» و«علم جمل^١ الأصول» هو الذي لا يتمكن من التدقيق في الأصول، ولا يقدر على التوغل^٢ في غوامض المعارف، ولا يستطيع حل^٣ الشبهة^٤، ولا سبيل له إلى معرفة الفروع؛ لافتقار العلم بها إلى أمور لا يستطيعها العامي بحال، مع كونه عاقلاً مكلفاً، وهل هذا إلا مقتضى لاختلاف^٥ العقلاء في كمال العقل - من حيث اختلف تكليفهم - أو القطع^٦ على أن العامي غير عاقل، فيكون غير مكلف بشيء^٧؟

١. في «أ»: «و جهل علم». وفي المطبوع: «و علم جل». و علم الجمل هو العلم الإجمالي.

٢. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «التغلغل». و توغل وأوغل في العلوم والمعارف: ذهب و بالغ وأبعد فيها. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦٦، (وغل).

٣. في المطبوع: «حمل». نعم استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٤. في «ج، ص» والمطبوع: «الشبهة».

٥. في المطبوع: «كونها». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٦. في المطبوع: «يقضي اختلاف».

٧. في «ج» والمطبوع: «أنفع».

٨. في «ج، ص» والمطبوع: «لشيء».

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

إِعْلَمَ أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسُوِّغَ لَهُ الْعَمَلُ بِفُتْيَا الْعُلَمَاءِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِصِحَّةِ الْإِسْتِفْتَاءِ وَالْعِلْمُ بِجَوَازِهِ.

وَلَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ الْأَحْوَالَ الَّتِي تُبْنَى^٢ عَلَيْهَا صِحَّةُ الْإِسْتِفْتَاءِ، إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ عَالِمًا كَانَ مُقَدِّمًا مِنَ الْعَمَلِ بِالْفُتْيَا عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ كَوْنَهُ قَبِيحًا، وَإِنَّمَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بِأَنْ يَعْلَمَ الْحُجَّةَ فِي جَوَازِ الْإِسْتِفْتَاءِ وَصِحَّتِهِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِسْتِفْتَاءَ مَشْرُوعٌ، وَفِي جُمْلَةٍ مَا عَلِمْنَاهُ بِالسَّمْعِ مِنْ جِهَةِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَامِّيُّ الَّذِي سَوَّغْنَا لَهُ الْعَمَلَ بِالْفُتْيَا مُتِمِّكِنًا مِنَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الشَّرِيعَةِ^٣ وَصِدْقِ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا تَبَتَّنَى^٤ عَلَيْهِ^٥ صِحَّةُ الرِّسَالَةِ^٦ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ.

لَكِنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ قَدْ تَكْفِيهِ^٧ مِنْهَا الْجُمْلُ^٨، دُونَ التَّفْصِيلِ^٩ وَالشَّرْحِ الطَّوِيلِ وَالتَّدْقِيقِ وَالتَّعْمِيقِ.

١. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. في «ب، ش، ص»: «يبنى». وفي «ج»: «يبتني». وفي المطبوع: «نشأ».

٣. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «الشرعية».

٤. في «ج» والمطبوع: «يبتني». وفي «ش، ص»: «يبنى».

٥. في «ج» والمطبوع: «على».

٦. في المطبوع: «الرواية».

٧. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «يكفيه».

٨. في المطبوع: «المجمل».

٩. في «ش، ص»: «الفصل».

و قد طَمَن قَوْمٌ فِي صِحَّةِ الْإِسْتِفْتَاءِ، فَقَالُوا: الْعَامِيُّ الْمُسْتَفْتَى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَامِيًّا فِي أَصُولِ الدِّينِ أَيْضًا، أَوْ عَالِمًا بِهَا.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأُصُولِ مُقْلَدًا؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ فِي الْفُرُوعِ إِنَّمَا جَازَ مِنْ حَيْثُ أَمِنَ هَذَا الْمُقْلَدُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ قَبِيحًا. وَإِنَّمَا يَأْمَنُ مِنْهُ لِمَعْرِفَتِهِ بِالْأُصُولِ، وَأَنَّهَا سَوَّغَتْ لَهُ الْإِسْتِفْتَاءَ، فَقَطَعَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ؛ لِتَقَدُّمِ عِلْمِهِ بِالْأُصُولِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ.

و الْأُصُولُ لَا يُمَكِّنُ التَّقْلِيدَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ يَقْطَعُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَ يُؤْمَنُ مِنْ الْقَبِيحِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَهَا مَا يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ^٢ ذَلِكَ، كَمَا قُلْنَا فِي الْفُرُوعِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِصِحَّةِ الْأُصُولِ^٣؛ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ عَلَى تَفْصِيلٍ. قَالُوا: وَ مَنْ عَلِمَ أَصُولَ الدِّينِ، وَ مَيَّزَ الْحَقَّ فِيهَا مِنَ الْبَاطِلِ، كَيْفَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ الْفُرُوعَ، وَ هِيَ^٤ أَهْوَنُ مِنَ الْأُصُولِ؟

وَ إِنْ كَانَ هَذَا الْعَامِيُّ مِمَّنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِصَابَةِ الْحَقِّ فِي أَصُولٍ وَ لَا فُرُوعٍ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ التَّكْلِيفِ وَ جَارٍ مَجْرَى الْبُهَائِمِ، وَ لَا حَاجَةَ بِهِ^٥ إِلَى الْفَتْوَا؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ بِمُحَرَّمٍ عَلَيْهِ وَ لَا وَاجِبٍ.

وَ هَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِيَّ فِي الْفُرُوعِ - الَّذِي يَسُوغُ لَهُ الْإِسْتِفْتَاءُ وَ الْعَمَلُ بِهِ - لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ بِالْأُصُولِ؛ حَتَّى يَكُونَ مِمَّنْ تَقُومُ^٦ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِجَوَازِ الْإِسْتِفْتَاءِ.

١. فِي «ش، ص»: «عَلَى».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَدِلُّ إِلَى» بَدَلِ «يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ».

٣. فِي «ش، ص»: «الْأُمُور».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ هُوَ».

٥. فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «بِهِ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَقُومُ».

و لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ الْمُجْمَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَبْسُوطاً مُشْرُوحاً
مُفْرَعاً مُشْعَباً، حَسَبَ مَا يَفْعَلُهُ مُدَقِّقُو الْمُتَكَلِّمِينَ.

و لَيْسَ يَجِبُ فَيَمْنُ يَحْصُلُ لَهُ عِلْمُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ مَعْرِفَةِ
الْفُرُوعِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ بَلْ لَا بُدَّ فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِ كُلِّ حَادِثَةٍ مِنْ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ مِنْ
عُلُومٍ رُبَّمَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا صَاحِبُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ.
فَاحْتَاجُ صَاحِبُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ^٢ إِلَى الْإِسْتِفْتَاءِ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ؛ لِمَا
ذَكَرْنَاهُ.

و قَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذَا الْكَلَامَ وَ بَسَطْنَاهُ وَ فَرَعْنَاهُ فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْحَلِّيَّاتِ»^٣،
و انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أْبْعَدِ غَايَاتِهِ.

[فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الْعَقْلِ]

و لَيْسَ يَجِبُ - إِذَا كَانَ الْعَامِّيُّ الَّذِي مِنْ فَرَضِهِ الْإِسْتِفْتَاءُ، وَ لَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الْعِلْمِ
بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ عَلَى التَّفْصِيلِ - أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَاقِلٍ؛ أَوْ غَيْرَ كَامِلٍ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ
«الْعَقْلَ» اسْمٌ لِعُلُومٍ مَخْصُوصَةٍ يَصِحُّ مِنَ الْمُكَلَّفِ مَعَهَا الْعِلْمُ^٤ بِمَا كَلَّفَهُ وَ الْقِيَامُ بِهِ.^٥

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كُلٌّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فَاحْتَاجُ صَاحِبُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ».

٣. هَذِهِ الْمَسَائِلُ مَفْقُودَةٌ، وَ الْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْمُحَقِّقَ الطَّهْرَانِيَّ سَمَّاها: الْمَسَائِلَ الْمُطْلَبِيَّاتِ، حَيْثُ
قَالَ: «جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ الْمُطْلَبِيَّاتِ: لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، أَحَالَ إِلَيْهَا نَفْسَهُ فِي جَوَابِهِ لِلْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ
مِنَ الرَّسْنَةِ الْأُولَى». الذَّرِيعَةُ، ج ٥، ص ٢٣٤. وَ لَعَلَّ هَذَا اسْمٌ آخَرٌ لِلْحَلِّيَّاتِ بِاعْتِبَارِ اسْمِ الْمُرْسِلِ
لِلْمَسَائِلِ، كَمَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَهْواً مِنْ نَاسِخِ النُّسخَةِ الَّتِي شَاهَدَهَا الْمُحَقِّقُ الطَّهْرَانِيُّ؛ فَإِنَّهُ لَمْ
تُنْسَبْ إِلَى الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى مَسَائِلُ بِاسْمِ الْمُطْلَبِيَّاتِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ آخَرَ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مَعَهَا الْعِلْمُ».

٥. رَاجِعِ: الذَّخِيرَةُ، ص ١٢١.

و هذا العامي ما كُلِّفَ النظر في أحكام الحوادثِ عَلَى التَّفْصِيلِ و العِلْمَ بها، فلا يَكُونُ ناقصَ العقل؛ لأنَّ معه مِنَ العلومِ التي تُسَمَّى^١ عقلاً ما يَكْفِيهِ في مَعْرِفَةِ ما كُلِّفَهُ و العملِ به. و ما فَاتَهُ مِنَ علومٍ زائدةٍ عَلَى ذلك، إِذَا لَمْ تَكُنْ مُخَلَّةً بِشَيْءٍ مِنْ تَكْلِيفِهِ، فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى عقلاً.

و عَلَى^٢ هذا الذي قَرَّرْنَاهُ: إِنَّ^٣ العقلاءَ - و إِنْ اِخْتَلَفُوا فِي حُصُولِ العلومِ^٤ الضرورية^٥ لَهُمْ، و زَادَتْ فِي بَعْضِهِمْ وَ نَقَصَتْ فِي بَعْضٍ آخَرَ - لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مُخْتَلِفِينَ فِي كَمَالِ العقلِ، و لَا فِي العلومِ الْمُسَمَّاةِ بِهذا الإِسْمِ؛ لِأَنَّا إِذَا جَعَلْنَا هذا الإِسْمَ واقِعاً عَلَى «ما يَحْتَاجُ العَاقِلُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ ما كُلِّفَهُ» دُونَ غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ ما فَاتَ بَعْضَهُمْ فِي^٦ هذه العلومِ مُسَمَّى بِكَمَالِ العقلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخِلٍّ بِما كُلِّفَهُ مِنَ الْمَعَارِفِ، و ما معه مِنَ العلومِ التي هي^٧ عقلٌ كَافٍ فِي التَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى ما كُلِّفَهُ.^٨ فالقولُ بِجَوَازِ التَّفَاوُتِ فِي العلومِ صَحِيحٌ، وَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ الْقَوْلُ بِالتَّفَاوُتِ^٩ فِي كَمَالِ العقلِ؛ لِما بَيَّنَّاهُ.

١. فِي «ج» و المطبوع: «يُسَمَّى».

٢. فِي المطبوع: «عَلَى» بِدُونِ «وَاوِ الْعُطْفِ».

٣. فِي «ج»: «لَأَنَّ». و فِي المطبوع: «وَلِأَنَّ».

٤. فِي «ج» و المطبوع: «الْعِلْمُ». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. فِي «أ»: «الْضَّرُورِي».

٦. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «مِنْ».

٧. فِي «ش»، ص: «تُسَمَّى».

٨. مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ الْمَعَارِفِ وَ ما مَعَهُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» و المطبوع.

٩. فِي «ج» و المطبوع: - «بِالتَّفَاوُتِ».

المسألة الثالثة

[عدمُ توقُّفِ القولِ بالصرْفَةِ عَلَى الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَفَنونِ الْفَصَاحَةِ]

إذا كَانَ صِدْقُ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ لَا يَتَّبُتُ إِلَّا بِالْمُعْجَزِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ، عَلَى وَجْهِ لَا يَتَقَدَّرُ مَعَهُ^١ إِضَافَتُهُ إِلَى مُحَدِّثٍ لِحِسْبِهِ^٢ أَوْ صِفَتِهِ الْمَخْصُوصَةِ؛ لِيَعْلَمَ النَّاضِرُ اخْتِصَاصَهُ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى، الَّذِي لَا يَجُوزُ مِنْهُ تَصْدِيقُ الْكَذَّابِ^٣.
وَكُتِمَ تَقُولُونَ: إِنَّ وَجْهَ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ هُوَ «الصَّرْفُ»^٤ الْمُفْتَقِرُ الْعِلْمِ^٥ بِهِ إِلَى الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ؛ لِيَعْلَمَ النَّاضِرُ عَدَمَ الْفَرْقِ الْوَاجِبِ حُصُولُهُ بَيْنَ الْمُعْجَزِ وَالْمُمْكِنِ^٦.
وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَعَدُّرَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِالنُّبُوَّةِ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ^٧، وَفَرْقٍ^٨ مَا بَيْنَ فَصِيحٍ^٩ الْكَلَامِ وَرَكِيكِهِ، وَفِي هَذَا:

١. فِي «ش، ص»: «دُون».

٢. فِي «ص»: «بِحِسْبِهِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «بِحَسَنِهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْكَذْبِ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْصَّرْفَةُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْمُ».

٦. أَي: كَيْ يَعْلَمُ الْبَاحِثُ أَنَّ بَعْضَ مَوَاضِعِ الْقُرْآنِ لَا يَخْتَلِفُ فِي الْفَصَاحَةِ مَعَ أَفْضَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ، بِالْمِقْدَارِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْكَلَامِ الْمَعْجَزِ وَغَيْرِ الْمَعْجَزِ. وَهَذَا بِالطَّبَعِ بِنَاءً عَلَى نَظَرِيَّةِ الصَّرْفَةِ، وَسَوْفَ يَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهَا فِي الْجَوَابِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِالْعَرَبِيَّةِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَفَرَّقْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَحِيحٌ».

سقوطُ تكليفِ النبوةِ عن^١ أَكْثَرِ الْخَلْقِ، و الأعاجِمِ، و غيرهم مَمَّنْ لا بصيرةَ له بالفصاحةِ.

أو القولُ بوجوبِ تقديمِ معرفةِ العربيّةِ؛ و ذلك ممّا يَتَعَسَّرُ^٢ في أَكْثَرِ الْمُكَلِّفِينَ، و يَتَعَذَّرُ في آخَرِينَ، مع ما فيه من إيجابِ معرفةِ العربيّةِ، و وقوفِ تكليفِ النبوةِ طولَ زمانٍ مُهْلَةٍ المَعْرِفَةِ بها.

و لا يُمَكِّنُ أن يُقَالَ: خَرَقَ العادةِ و تَعَذَّرُ المَعَارِضَةُ^٣ كافٍ^٤ في تَكْلِيفِ هؤُلاءِ العِلْمِ^٥ بالنبوةِ.

لأنّا قد بَيَّنّا ما لا^٦ خِلَافَ فيه، مِن أنْ خَرَقَ العادةِ غَيْرُ كافٍ في الإعجازِ، حتّى يَكُونَ واقِعاً على وجهٍ لا يَصِحُّ دخوله تَحْتَ مَقْدُورٍ مُحَدَّثٍ، و هذا الحُكْمُ لا يَحْصُلُ مع^٨ القولِ بالصَّرْفَةِ إلّا بَعْدَ المَعْرِفَةِ بالعربيّةِ، و ذلك يَقْتَضِي ما بَيَّنّا فَسادَ القولِ به^٩.

و كذلك إن قِيلَ لنا أيضاً: إذا كانَ العِلْمُ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى و مُرَادِ رَسُولِهِ و القائِمِينَ في الأُمّةِ مَقَامَهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ و عَلَيْهِم - لا يُعْلَمُ إلّا بَعْدَ العِلْمِ بالعربيّةِ التي

١. في «ج» و المطبوع: «على».

٢. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يَتَعَذَّرُ».

٣. و لو من باب الصَّرف؛ فَإِنَّ الصَّرفَ فيه أيضاً خرق للعادة، و يستلزم تَعَذَّرَ المَعَارِضَةُ.

٤. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «كان».

٥. في المطبوع: - «في تكليف».

٦. في المطبوع: «المعلم».

٧. في «أ»: «بلا» بدل «ما لا».

٨. في «ش، ص»: «من».

٩. في المطبوع: «فساد ما بيننا القول به» بدل «ما بيننا فساد القول به».

خوطينا بها، فيجبُ على كُلِّ مُكَلَّفٍ العِلْمُ بها أن يَكُونَ عالِماً بالعربية؛ وذلك يَتَقَضَى وجوبها مُتَقَدِّمَةً^١ - لِكُلِّ مُكَلَّفٍ بالشريعة^٢ - على النظر فيها.

الجواب - والله التوفيق - :

إِعْلَمُ أَنَّ هذه الشُّبْهَةَ لَمْ تَخْطُرْ^٣ إِلَّا بِإِلِ مَن تَصَفَّحَ كُتُبِي، وَ قَرَأَ كَلَامِي فِي نُصْرَةِ الْقَوْلِ بِالصَّرْفَةِ، وَ اعْتِمَادِي فِي نُصْرَتِهَا عَلَى أَن أُحْدِثَ^٤ لَا يُفَرَّقُ - بِالضَّرُورَةِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ - بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامٍ لِلْعَرَبِ^٥ فِي الْفَصَاحَةِ،^٦ وَ إِن^٧ كَانَ يُفَرَّقُ مَا بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِهِمْ وَ أَدْوَنِهِ تَفْرِقَةً^٨ ظَاهِرَةً. وَ مُحَالٌ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَقَارِبِينَ مَن لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْمُتَبَاعِدِينَ.

فتركيبُ هذه الشُّبْهَةِ مِنْ مَفْهُومِ هذا الكلام.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ^٩ فِي هذا المَوْضِعِ مَا لَا يَزَالُ^{١٠} يُقَالُ: مِنْ أَنَّ النَّاظِرَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ تُحْدِثُ^{١١} بِهِ، وَ لَمْ تَقَعْ^{١٢} الْمُعَارَضَةُ لَهُ؛ لِتَعَذُّرِهَا عَلَيْهِمْ [بِالنَّحْوِ] الَّذِي

١. في «ش، ص»: «مقدمة». وفي المطبوع: «مستدامة».

٢. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «للشريعة».

٣. في «ج» والمطبوع: «لم يخطر».

٤. في المطبوع: «أحدثاً».

٥. في «أ»: «العرب».

٦. الموضع عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ٣٦ - ٣٨ و ٤٢ و ٨٨ و ٢٦٩؛ الذخيرة، ص ٣٧٩.

٧. في المطبوع: «فإن».

٨. في «ج»، «يفرقه». وفي المطبوع: «بفرقة».

٩. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «أن يقول».

١٠. في «ج» والمطبوع: «أن».

١١. في «ش، ص»: «يحدثى».

١٢. في «ج» والمطبوع: «و لم يقع».

لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْتَاداً؛ فَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ خَرَقَ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ، أَوْ صَرَفَ الْقَوْمَ عَنْ مُعَارَضَتِهِ. وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ فَقَدْ صَحَّتِ النُّبُوءُ، فَلَا فَقَرْنَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَجْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

وذلك: أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرُ مُسْتَمِرَّةٍ، عَلَى مَا بَيَّنَّا^١ «كَتَابْنَا فِي نُصْرَةِ الصَّرْفَةِ» عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَعَذُّرَ الْمُعَارَضَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِقَرطِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَخَرْقِهِ^٢ عَادَتُنَا بِفَصَاحَتِهِ، إِلَّا أَنَّ النَّازِلَ^٣ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ جِنِّيٍّ^٤ أَلْقَاهُ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ يَخْرُقُ بِهِ عَادَتُنَا؛ لِأَنَّا لَا نُحِيطُ عِلْماً بِمَبْلَغِ مَرَاتِبِ^٥ الْجِنِّ فِي الْفَصَاحَةِ^٦. وَإِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَتَبَيَّنْ كَوْنُهُ مُعْجِزاً بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ، دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي خَرَقَ بِهِ عَادَتُنَا حَكِيمٌ^٧ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدَّقَ الْكَذَّابُ^٨.

وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ سَوَالَ الْجِنِّ لَا جَوَابَ^٩ عَنْهُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالصَّرْفَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَيْهَا^{١٠} يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ^{١١} عَلَى الْعَرَبِ إِنَّمَا

١. فِي «ج، ش، ص»: «بَيَّنَّا». وَفِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «بَيَّنَّا فِي». وَفِي «ب» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ؛ لِعَدَمِ نَقْطِهَا. لَكِنَّ النُّسْخَةَ «ر» وَاضِحَةٌ جَدًّا فِيمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَوَخَّرَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلنَّازِلِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «جِنِّ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ دِينَ» بِدَلِّ «مَرَاتِبِ»، وَاسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «دَيَّدَنَ» بِدَلِّ «دِينَ».

٦. الْمَوْضِعُ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ (الصَّرْفَةِ)، ص ١٣٧.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «حَكَمٌ».

٨. فِي «ش، ص»: «بِالْكَذَّابِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْكَذْبِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «- لَا جَوَابَ».

١٠. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «- إِلَيْهَا».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَقْدَمَةُ».

هي للصّرف^١ عنها، لا^٢ لفرط الفصاحة، والصّرف عن العلوم التي يتأتّى^٣ معها الكلام الفصيح لا يصحّ إلا من الله تعالى دون كلّ قادر محدّث^٤.
والجواب عن هذه الشبهة^٥: أنّه^٦ إن كان هذا القول قادحاً في مذهب الصّرفة، فهو قادح في مذهب خصومهم القائلين بأنّ جهة إعجاز القرآن فرط فصاحته؛ لأنّه يُقال لهم: إذا^٧ كان الطريق إلى العلم بأنّ فصاحة القرآن خارقة للعادة هو^٨ عدم معارضة، فلو عورض القرآن بما لا يشبه فصاحته كمعارضة مسيلمة^٩؛ من أين كان يعلم العجم والعوامّ وكلّ من لا يعرف العربية و مراتب الفصاحة أنّ هذه المعارضة غير واقعة موقّعها، وهو لا يعلم أنّه علمٌ معجزٌ إلا بعد أن يعلم أنّه لم يُعارض معارضة مؤثرة؟ فأيّ شيء قالوه في ذلك قلنا لهم^{١٠} مثله في نصرة القول بالصّرفة.

١. في «ش، ص»: «الصرف».

٢. في «ج» والمطبوع: - «لا».

٣. في المطبوع: «يساق».

٤. الموضح، ص ١٦٨ - ١٦٩؛ الذخيرة، ص ٣٩٣.

٥. أي جواب إشكال الشريف الرسيّ، وهو جواب نقضيّ ومن باب المعارضة.

٦. في «ش، ص»: - «أنّه».

٧. في المطبوع: «وإذا».

٨. في «ج» والمطبوع: «وهو».

٩. أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة الوائليّ الكذاب؛ متنبئ من المعمرين، ادّعى النبوة في عصر النبي صلى الله عليه وآله، وُلِدَ ونشأ باليمامة في القرية المسماة اليوم بـ «الجُبيلة» - بقرب «العُيينة» بوادي حنيفة - في «نجد»، وتلقّب في الجاهليّة بالرحمن وعُرف بـ «رحمان اليمامة». توفي النبي صلى الله عليه وآله قبل القضاء على قنّته، وقُتل في زمن أبي بكر سنة ١٢ هـ. راجع: الكامل لابن الأثير، ج ٤، ص ٦٨ - ٧١؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٢٦.

١٠. في المطبوع: + «في».

و الجواب عن الشبهة بعد المعارضة^١: أُنْ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ
و مَرَاتِبِهَا - مِنْ أَعْجَمِيٍّ أَوْ عَامِيٍّ - مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْعِلْمِ بِفَضْلِ^٢ فَصِيحٍ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى
غَيْرِهِ وَ مَرْتَبَتِهِ^٣ فِي الْفَصَاحَةِ، بِالرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِ الصَّنَاعَةِ وَ السُّؤَالِ لَهُمْ، فَيَعْلَمَ مِنْ
ذَلِكَ مَا تَدْعُوهُ الْحَاجَةُ إِلَى عِلْمِهِ، وَ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ فِي نَفْسِهِ مِنْ أَهْلِ
هَذِهِ الصَّنَاعَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَعْجَمِيَّ^٤ وَ الْعَامِيَّ - اللَّذَيْنِ لَا يَعْرِفَانِ شَيْئاً مِنَ الْفَصَاحَةِ - يَصِحُّ
أَنْ يَعْلَمَا أَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ^٥ أَفْصَحُ مِمَّنْ عَدَاهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ، وَ أَنَّ بَعْضَ الْكَلَامِ
الْفَصِيحِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ - حَتَّى لَا تَدْخُلَ^٦ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شُبْهَةٌ - بِالْخَبَرِ مِمَّنْ
يَعْرِفُ ذَلِكَ؟

وَ كَذَلِكَ مَنْ لَا يَعْرِفُ فَنِّ^٧ النَّسَاجَةِ أَوْ الصَّيَاغَةِ^٨ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ فِي ثَوْبٍ أَنَّهُ

١. أي: و الجواب الحائِي بعد الجواب النقضي.

٢. في «ب، ج، ص» و المطبوع: «بفضل».

٣. في «ج»: «و مرتبه». و في المطبوع: «و مرتبة».

٤. في المطبوع: «العجمي».

٥. امرؤ القيس بنُ حُجر بن الحارث بن عمرو بن حُجرٍ أَكَلِي المُرَار، أَبُو الحارث الكِنْدِي؛ المَلِكُ
الضَّلِيلُ ذُو القُرُوح. يَمَانِيّ الْأَصْل، وُلِدَ بَنَجْدَ سَنَةِ ١٣٠ ق هـ، كَانَ أَبُوه مَلِكُ أَسَدٍ وَ غَطَفَانَ، وَ أُمُّهُ
أُخْتُ المَهْلَهْلِ الشَّاعِر. قَضَى أَيَّامَ شِبَابِهِ فِي اللُّهُو وَ المَجُون، إِلَى أَنْ قُتِلَ أَبُوه فَانصَرَفَ عَنْ لَهْوِهِ
وَ ثَارَ مِنْ قَتْلَةِ أَبِيهِ. وَ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ المَعْلَقَاتِ السَّبْع، بَلَّ أَشْهَرَهُمْ، بَلَّ أَشْهَرُ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ عَلَى
الْإِطْلَاق. وَ صَفَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ «لَمْ يَقُلْ عَنْ رَعْنَةٍ وَ لَا رَهْبَةٍ». مَاتَ فِي أُنْقَرَةَ سَنَةِ
٨٠ ق هـ. رَاجِع: الْأَغَانِي، ج ٩، ص ٥٥ - ٧٣؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ١١ - ١٢؛ شَرْح نَهْجِ
الْبَلَاغَةِ، ج ٢٠، ص ١٥٤.

٦. فِي النسخ المعتمدة و المطبوع: «لا يدخل». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٧. فِي النسخ المعتمدة و المطبوع: «منا». و ما أثبتناه موافق لـ «ط».

٨. فِي «ج»: «الصناعة». و فِي «ش، ص»: «الصباغة».

أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ فِي عِلْقٍ^١ مَصْوَغٍ.

و إِذَا كَانَتْ جِهَةٌ الْعِلْمِ ثَابِتَةً لِلْأَعْجَمِيِّ كَمَا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْعَرَبِيِّ، جَازَ أَنْ يَعْلَمَ بِالرَّجُوعِ^٢ إِلَى أَهْلِ الصَّنَاعَةِ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَ بَيْنَ بَعْضِ قِصَارِ سُورِ^٣ الْمَفْصَّلِ^٤ فِي الْفَصَاحَةِ غَيْرُ ظَاهِرٍ^٥ ظُهُورَ الْفَرْقِ بَيْنَ فَصَاحَةِ شِعْرِ^٦ الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْمُحَدَّثِينَ.

فَحِينَئِذٍ يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ إعْجَازِهِ هِيَ الصَّرْفَةُ، لَا فَرْطُ فَصَاحَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ تَعَذُّرَ الْمُعَارَضَةِ لَا مُحَالَةَ^٧، وَ إِذَا لَمْ تَكُنْ^٨ مُتَعَذِّرَةً^٩ لَفَرْطِ الْفَصَاحَةِ فَلَيْسَ إِلَّا الصَّرْفُ.

وَ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ خِطَابِ الْعَرَبِيَّةِ يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فِي أَنَّ الْأَعْجَمِيَّ^{١٠} يُمَكِّنُ^{١١} أَنْ يَعْلَمَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ.

وَ مَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ فِي أَنَّ مَنْ كُلَّفَ مَعْرِفَةَ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِخِطَابِهِ وَ مُرَادِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكَلَامِهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؟

١. العِلْقُ: النَفِيسُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَلْبُ. الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، ص ٦٢٢ (علق).

٢. فِي «ب، ش، ص»: «المرجوع». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي حَاشِيَةِ «ب» مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «سور».

٤. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «المفصل». وَ فِي «أ»: + «من القرآن».

٥. فِي «ش، ص»: «ظاهر غير»؛ بِتَقْدِيمِ وَ تَأْخِيرِ، وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

٦. فِي «ش، ص»: «شعراء».

٧. فِي «ج» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ؛ كَأَنَّهَا كُتِبَتْ بِاخْتِصَارِ الْحُرُوفِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لأنه» بَدَلُ «لا محالة».

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «لم يكن».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «معارضته». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «الصرفة، لا فرط فصاحته» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ش، ص».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «للأعجمي».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «يمكن».

فإن كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْعِلْمِ بِمَوْضُوعَاتِ أَهْلِهَا^١، فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى عِلْمِهِ وَنَفْسِهِ فِي الْعِلْمِ^٢ بِالْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ.

وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهَا فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ؛ حَتَّى يَتِمَّ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ يَعْلَمُ الْأَعَاجِمُ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِخِطَابِ الْقُرْآنِ، وَ مُرَادَ الْعَرَبِ بِخِطَابِهِمْ لَهُمْ وَ مُحَاوَرَتِهِمْ^٣، وَ يَعْلَمُ أَيْضاً الْعَرَبِيُّ مُرَادَ الْعَجَمِيِّ فِي خِطَابِهِ لَهُ.

و هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَهْلُهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَالْعِلْمُ» بَدَلَ «فِي الْعِلْمِ». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي «أ، ج، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَجَوَازِهِمْ». وَ فِي «ب»: «وَجَوَارِهِمْ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقّاً لِلنُّسخة «د».

المسألة الرابعة

[نفى حصول المعرفة بالله تعالى للكفار]

ما حُكِّمَ الْمُكَلَّفِينَ الَّذِينَ دَعَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - بِنَفْسِهِ وَالنَّائِبِينَ^١ عَنْهُ - فَأَبَوْا الْإِجَابَةَ؟^٢ كَانُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَعَدْلِهِ، أَمْ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ؟

فَإِنْ كَانُوا عَارِفِينَ، وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقُّوا بِمَعْرِفَتِهِمُ الثَّوَابَ، وَذَلِكَ يُنَافِي كَوْنَهُمْ كُفَّارًا بِتَرْكِ إِجَابَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلَى أَصُولِكُمْ فِي الْقَوْلِ بِفَسَادِ التَّحَابُطِ^٣.
وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ^٤ عَارِفِينَ، فَالْوَاجِبُ تَقْدِيمُ دَعْوَتِهِمْ^٥، وَتَرْتِيبُ الْأَدْلَةِ عَلَيْهَا^٦، وَالتَّخْوِيفُ^٧ مِنْ إِهْمَالِ^٨ النَّظَرِ فِيهَا، قَبْلَ الدَّعْوَةِ إِلَى «الشَّرَائِعِ» الَّتِي هِيَ فَرْعٌ لَهَا، وَالطَّافُ فِيهَا^٩. وَإِيجَابُ اللَّطْفِ مَعَ الْجَهْلِ بِمَا هُوَ لُطْفٌ فِيهِ لَا يَصِحُّ. وَلَأَنَّ

١. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: - «وَالنَّائِبِينَ».

٢. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «إِذَا» بَدَلَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ.

٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «الْحَابِطُ».

٤. فِي «ش، ص»: «بَغِيرَ».

٥. فِي «أ»: «مَعْرِفَتِهِمْ». وَفِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «دَعْوَاهُمْ».

٦. فِي المَطْبُوعِ: «عَلَيْهِمْ».

٧. فِي المَطْبُوعِ: - «وَالتَّخْوِيفُ».

٨. فِي المَطْبُوعِ: «أَعْمَاقُ».

٩. فَإِنَّ الشَّرْعِيَّاتِ أَلْطَافٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

صَحَّتْهَا^١ موقوفةً على تَقْدَمِ المَعْرِفَةِ بِمَنْ يَتَوَجَّهُ بها إليه.

و لو دَعَا إلى ذلك و رَتَّبَهُ تَرْتِيبَكُم^٢، لَوَجَبَ^٣ حُصُولُ العِلْمِ به على وجه لا يَصِحُّ دخولُ الشُّبْهَةِ فيه، كسائر ما دَعَا إليه مِنَ الفَرَاغِ، و كحُصُولِ العِلْمِ بما رَتَّبَهُ كُلُّ منكم^٤ - مَعَشَرَ الْمُتَكَلِّمِينَ - و دَعَا إليه مِنَ العِبَادَاتِ عَنِ الأدَلَةِ؛ و فِي عَدَمِ ذلك دَلِيلٌ على سَقُوطِ ما تَوَجَّهَ^٥ مِنْ النِّظَرِ فِي طَرِيقِ المَعَارِفِ، أَوِ القَوْلِ بِأَحَدٍ^٦ ما قَدَّمَناهُ ممَّا هو ظاهرُ الفَسَادِ عِنْدَكُم.

الجواب - و بالله التوفيق :-

إِعْلَمُ أَنَّ مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَافِرٌ مُسْتَحِقٌّ لِلْعِقَابِ الدائمِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ - مع المَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي نَذْهَبُ^٧ إِلَيْهِ فِي فَقْدِ التَّحَايُطِ^٨ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ - أَنْ يَكُونَ مَعَهُ إِيْمَانٌ أَوْ طَاعَةٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا الثَّوَابُ الدائمُ، وَ لَا يَجْتَمِعُ اسْتِحْقَاقُ الدَائِمِينَ مِنْ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ.

و مَنْ جَهِلَ ثُبُوءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَافِرٌ بِلا شُبْهَةٍ، فَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لِلْعِقَابِ الدائمِ؛ فَلَوْ كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَ صِفَاتِهِ وَ عَدْلِهِ، لَكَانَ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ

١. أي الشرائع. وهكذا مرجع ضمير «بها» القادم.

٢. في المطبوع: «برسكم»، وجاء في هامشه: «الرسى [كذا، والصواب: الرُسو والرُّسُو]: الثبوت والرسوخ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَّانُ مَرَسَاهَا﴾».

٣. في «ج» والمطبوع: «يوجب».

٤. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «منهم»؛ وهو سهو.

٥. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يوجبه».

٦. في «أ، ب، ش، ص»: «بأخذ».

٧. في «ج»: «يذهب».

٨. في المطبوع: «الحابط».

استحقاق الدائمين من الثواب والعقاب مع فساد التحابط^١؛ وأجمعت الأمة على بطلان ذلك.

فعلّمنا أن الذي يُظهره نافي^٢ النبوة من^٣ المعرفة بالله تعالى هو^٤ نفاق، أو هو معتقد لها تقليداً، أو بغير دليل^٥. وليس يُمكن أن يدعى^٦ أننا نعلم ضرورة كَوْن أحدنا عارفاً؛ لأن ذلك ممّا لا يصح أن يعلمه^٧ أحدنا من غيره، وإنّما يصح أن يعلمه معتقداً^٨.

وقد بيّنا في مواضع من كلامنا^٩: أنه لا يجوز أن يُستدل^{١٠} على أن مُخالفينا في النبوة عارفون بالله تعالى من حيث نظروا في أدلتنا ورتّبوها^{١١} ترتيبنا^{١٢}، وأنه لا يجوز أن يحصل لهم من العلم ما حصل لنا؛ لأن ذلك غير معلوم لنا من جهتهم؛ فإنّنا لا نقطع على أنهم ناظرون في الأدلة التي نظّرنا فيها، ولو نظّروا فيها لما علّمنا أنهم ناظرون من الوجه الذي كانت عليه أدلّة، ولو علّمنا ذلك - على بُعدِه - لما

١. في المطبوع: «الحابط».

٢. في المطبوع: «ما في» بدل «نافي». نعم استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. في المطبوع: «في».

٤. في المطبوع: «سهو و» بدل «هو».

٥. في «ج» والمطبوع: «ذلك».

٦. في «ش، ص»: «أن ندعى».

٧. من قوله: «أحدنا عارفاً» إلى هنا ساقط من «ج» والمطبوع.

٨. والاعتقاد أعم من المعرفة (العلم) والتقليد والجهل المركّب. راجع: الحدود، ص ٨٩ - ٩٠.

٩. راجع: الذخيرة، ص ١٦٣.

١٠. في «ش، ص»: «أن نستدل».

١١. في «ج» والمطبوع: «و رسوها».

١٢. في «أ»: «ترتيباً». وفي «ج»: «برنتينا». وفي المطبوع: «برسينا».

عَلِمْنَا أَنَّهُمْ^١ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يُؤَلَّدُ^٢ مَعَهَا النَّظَرُ لَهُمُ الْعِلْمُ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ؛ وَغَيْرُ^٣ مُتَمَتِّعٍ أَنْ يَكُونُوا^٤ عَلَى صِفَاتٍ^٥ وَاعْتِقَادَاتٍ لَا يَجُوزُ مَعَهَا تَوَلُّدُ^٦ النَّظَرِ الْعِلْمِ^٧.
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَهُ^٨ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُمْ لَوْ نَظَرُوا وَأَحْوَالُهُمْ كَأَحْوَالِ
مَنْ وَلَدَ نَظَرُهُ الْعِلْمَ لَتَوَلَّدَ^٩ لَهُمُ الْعِلْمُ^{١٠}؛ فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ غَيْرُ عَالِمِينَ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يَكُونَ بَعْضُ الشَّرَاطِطِ قَدْ^{١١} اخْتَلَّتْ فِيهِمْ.

وَقَدْ مَثَّلَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ ذَلِكَ بِالرُّمَاءِ عَلَى سَمَتٍ وَاحِدٍ، إِذَا^{١٢} أَصَابَ
أَحَدَهُمُ الْغَرَضُ، وَادَّعَى الرَّامِي الْآخَرَ الَّذِي لَمْ يُصِْبْ سَهْمُهُ الْغَرَضَ أَنَّهُ رَمَى فِي
سَمَتِ الْمُصِيبِ وَ عَلَى حَدِّ رَمِيهِ وَ عَلَى أَحْوَالِهِ كُلِّهَا، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مُدَّعِي ذَلِكَ
كَاذِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَادِقًا لَأَصَابَ كَمَا أَصَابَ صَاحِبُهُ.

وَقَدْ كُنَّا ذَكَرْنَا وَجْهًا غَرِيبًا خَطَرَ لَنَا فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْبَرْمَكِيَّاتِ^{١٣}» - مَا

١. في «أ»: «أنه». و من قوله: «ناظرون من الوجه» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٢. في «أ، ب، ش، ص»: «تولد». ٣. في المطبوع: «غير» بدون واو العطف.

٤. في المطبوع: «أن يكون». ٥. في المطبوع: «صفة».

٦. في «ب»: «تولد». و في «ج» و المطبوع: «ثواب».

٧. في المطبوع: «المعلم». ٨. في «أ، ب، ج»: «أن يعلمه».

٩. في «ج»: «بالتولد».

١٠. في «ش، ص» و المطبوع: «- لتولد لهم العلم».

١١. في المطبوع: «- قد». ١٢. في المطبوع: «- إذا».

١٣. هكذا في النسخ المعتمدة و المطبوع. و في «ط»: «الرمليات» بدل «البرمكيات». كما سماها المحقق الطهراني بالرمليات، حيث قال في الذريعة: «جوابات المسائل الرمليات... أحال إليها السيد نفسه في جواب المسألة الرابعة من الرُّسَيَّاتِ الأولى». الذريعة، ج ٥، ص ٢٢٢. كما ذكر ذلك السيد محمد صادق بحر العلوم في تعليقه على الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥٢، الهامش ١. ولعله شاهد نفس نسخة المحقق الطهراني. و قد ذكر البصروي المسائل البرمكيات في فهرسه، وقال: «المسائل البرمكية، و هي خمس، و هي المسائل الطوسية». و هي مفقودة.

ذَكَرْنَاهُ إِلَّا فِيهَا - وَهُوَ أَنَّ سَلَمْنَا حُصُولَ الْمَعَارِفِ لِبَعْضِ الْكُفَّارِ، غَيْرَ أَنَّا قُلْنَا: إِنَّ الْمَعْرِفَةَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ^١ عَلَيْهَا الثَّوَابُ إِذَا فُعِلَتْ لِلْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ^٢ وَجَبَتْ، فَأَمَّا إِذَا فُعِلَتْ لَوَجْهِ آخَرَ لَمْ تَجِبْ^٣ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ لَا لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ، بَلْ لِلرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ وَلِيُودَعَ أَمثالُهَا، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الرَّدِّ مَدْحًا وَلَا ثَوَابًا؟

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يُمْنَعُ^٤ أَنْ يَكُونَ مَنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْكُفَّارِ، مَا فَعَلَهَا لَوَجْهِ وَجُوبِهَا، بَلْ لَوَجْهِ آخَرَ، فَلَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا ثَوَابًا؛ وَإِنَّمَا يُمْنَعُ^٥ مِنَ اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقِ^٦ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ الدَّائِمِينَ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعَارِفِ مَا لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الثَّوَابُ، أَجْزَأْنَا أَنْ يُجَامَعَ الْكُفَرُ. فَأَمَّا مَا مَضَى فِي السُّؤَالِ: مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا غَيْرَ عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَالْوَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ دُعَاؤُهُمْ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى الدُّعَاءِ إِلَى الشَّرَائِعِ.

فَعَلَى هَذَا جَرَى الْأَمْرُ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَأْمُرُ الدُّعَاءَ - الَّذِينَ يَصْدُرُونَ^٧ مِنْهُ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ - بِأَنْ يَدْعُوا النَّاسَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَوَحْدَانِيَّتِهِ، ثُمَّ إِلَى ثُبُوتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشَرِيعَتِهِ؛ وَالْأَخْبَارُ فِي السَّيَرَةِ مَمْلُوءَةٌ مِنْ هَذِهِ

١. فِي «ش، ص»: «مُسْتَحَقُّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْهُ».

٣. فِي «ج، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَجِبْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنْ».

٥. فِي «أ، ش، ص»: «لَا نَمْنَعُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَمْنَعُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «اسْتِحْقَاقُ».

٨. فِي «ج»: «يَقْتَدِرُونَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَنْفَذُونَ».

الألفاظ. و لو لم يَرِدْ في ذلك خبرٌ، لَكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الأَمْرَ جَرَى عليه؛ لقيام الأدلة على صِحَّتِهِ.

و إِنَّمَا ظَهَرَ الدُّعَاءُ إِلَى النُّبُوَّةِ وَ الشَّرِيعَةِ أَكْثَرَ مِنْ ظُهُورِ الدُّعَاءِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَ الْعَدْلِ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالتَّوْحِيدِ وَ الْعَدْلِ إِلَيْهَا^١ دُعَاءٌ، وَ عَلَيْهَا خُدَاةٌ^٢؛ مِنْ النَّاسِ، وَ الْحَوَاطِرِ، وَ مُشَاهِدَةَ آثَارِ الصَّنْعَةِ فِي الْعَالَمِ^٣؛ فَلَوْ لَمْ يَدْعُ إِلَيْهَا دَاعٍ بَعَيْنُهُ، لَكَانَ فِي تِلْكَ الدَّوَاعِي الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا كِفَايَةً.

وَ لَيْسَ كَذَلِكَ النُّبُوَّةُ وَ الشَّرِيعَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الدُّعَاءِ إِلَيْهِمَا إِلَّا قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَنْبِيْهُهُ، أَوْ قَوْلُ مَنْ يَكُونُ رَسُولاً لَهُ^٥ وَ مُؤَدِّياً عَنْهُ.

وَ لَا أَحَدٌ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ إِلَّا وَ هُوَ مَدْعُوٌّ بِعَقْلِهِ، وَ بِمَا^٦ يَسْمَعُهُ أَيْضاً مِنْ غَيْرِهِ إِلَى النَّظَرِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ نُبُوَّةِ نَبِيٍّ^٧ وَ شَرِيعَتِهِ إِلَّا قَوْلُ ذَلِكَ النَّبِيِّ وَ تَنْبِيْهُهُ، أَوْ قَوْلُ مَنْ يُؤَدِّي عَنْهُ.

وَ هَذَا وَاضِحٌ.^٨

١. في «ج» و المطبوع: «إليه». و استظهر في هامش المطبوع: «إليهما»، كما استظهر كون «عليها» الآتية: «عليهما»، و «إليها» الآتية: «إليهما».

٢. في «أ» شُطِبَ عَلَى «إليها دُعَاءٌ وَ عَلَيْهَا خُدَاةٌ» وَ سَطِرَ بدلُه: «جِلْبِيٌّ وَ فَطْرِيٌّ لِأَهْلِ النَّظَرِ، آيَاتُ صُنْعِهِ تَعَالَى فِي الْعَالَمِ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١٧١.

٤. في المطبوع: «إليه». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٥. في المطبوع: «رسوله» بدل «رسولاً له».

٦. في المطبوع: «ربما» بدل «و بما». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٧. في المطبوع: «نبوته» بدل «نبوة نبي».

٨. سوف يشير المصنّف رحمه الله في المسألة الأخيرة من الرّسّية الثانية إلى هذه المسألة و إلى هذا البحث، فراجع.

المسألة الخامسة

[عدم جواز الرجوع إلى الكتب المصنفة لمعرفة الأحكام]

هل يجوز لعالمٍ أو مُتمكِّنٍ من العلمِ أو عامِّي الرجوعِ في تعرُّفِ أحكامٍ ما يجبُ عليه العملُ به من التكليفِ الشرعيِّ إلى كتابٍ مُصنَّفٍ كـ «الرسالة^١ المُقنعة» و «رسالة ابنِ بابويه»، أو كتابٍ رِوايةٍ كـ «الكافي» للكُلينيِّ، أو كتابٍ أصلٍ كـ «كتابِ الحليِّ»؛ أم لا يجوزُ ذلك؟

فإن كانَ جائزاً، فما الوجهُ فيه؟ مع أنَّه غيرُ مُثمِّرٍ لِعِلْمٍ، ولا موجبٍ ليقينٍ، بل الفقهاءُ العاملونَ بأخبارِ الأحادِ لا يُجيزونَ ذلك!

وإن كانَ غيرَ جائزٍ، فما الغرضُ في وَضْعِ هذه الكُتُبِ، وهي لا تُجدي نفعاً؟ وما الوجهُ فيما عَلِمناه من رجوعِ عامَّةِ طائفتنا - على قديمِ الدهرِ و حَدِيثِهِ - إلى العملِ بهذه الكُتُبِ، و ارتفاعِ التَّكْيِيرِ مِنَ الْعِلْمَاءِ مِنَّا عَلَى الْعَامِلِ بِهَا؟ بَلْ نَجِدُهُمْ يُدْرَسُونَهَا مُطْلَقَةً مِنْ حُجَّةٍ^٣، خَلِيَّةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِمُتَضَمِّنِهَا^٤؛ بَلْ يَكَادُ يُعْلَمُ مِنْ قَصْدِهِمْ إِيْجَابُ الدِّينِ^٥ بِهَا.

١. في المطبوع: «رسالة».

٢. في النسخ المعتمدة: «وكتاب». و الأنسب بالسياق ما أثبتناه: طبقاً لـ «ط».

٣. في المطبوع: «جهة».

٤. في «أ»: «بمضمونها»، وفي حاشيته: «بمضامينها».

٥. في «ج» و المطبوع: «التدين». و دان بكذا ديناً و ديانة: اتَّخَذَهُ دِيناً وَ تَعَبَّدَ بِهِ، فهو دَيِّنٌ. راجع:

لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٧ (دين).

الجواب - و بالله التوفيق - ^١:

إِعلمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِعَالِمٍ وَلَا عَامِيٍّ الرَّجُوعُ فِي حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَى كِتَابٍ مُصَنَّفٍ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَابِعاً لِلْعِلْمِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ لَا يُفِيدُ عِلْماً؛ فَالْعَامِلُ بِمَا وَجَدَهُ فِيهِ لَا يَأْمَنُ مِنْ ^٢ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّماً عَلَى قَبِيحٍ.

و لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ [عَدَمُ] جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْفُتْيَا وَ تَقْلِيدِ الْمُفْتِي ^٣؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَمَلَ مُسْتَنَدٌ إِلَى «الْعِلْمِ»، وَ هُوَ قِيَامُ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُسْتَفْتِي بِأَنْ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِقَوْلِ الْمُفْتِي؛ فَهُوَ آمِنٌ ^٤ لِهَذَا الْوَجْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً لِقَبِيحٍ، وَ لَيْسَ كُلُّ هَذَا مَوْجُوداً فِي تَنَاوُلِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكُتُبِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ ^٥ تُجَوَّزَ ^٦ التَّعْبُدُ لَنَا بِأَنْ نَرْجِعَ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى الْكُتُبِ - كَمَا نَرْجِعُ إِلَى الْعُلَمَاءِ وَ نَأْمَنُ مِنَ الْقَبِيحِ؛ لِأَجْلِ دَلِيلِ التَّعْبُدِ - كَمَا قُلْتُمْ فِي الْمُفْتِي.

قُلْنَا: لَمَّا تُعْبَدُ الْعَامِيُّ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْمُفْتِي، تُعْبَدُ ^٧ بِالرَّجُوعِ إِلَى مَنْ لَهُ صِفَةُ مَخْصُوصَةٍ، يَتِمَكَّنُ مِنْ مَعْرِفَتِهَا وَ تَمْيِيزِهَا ^٨، وَ يَثْبُقُ - لِأَجْلِ دَلِيلِ التَّعْبُدِ - بِأَنْ مَا

١. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في «ب، ش، ص»: - «من».

٣. ذهب المصنّف رحمه الله إلى عدم جواز التقليد، إلّا إذا دلّ دليل قطعي على جواز العمل بقول المفتي. راجع: الفصل الرابع من المسائل الثبائيات.

٤. في «ب»: + «به». و في المطبوع: «فيأمن».

٥. في «ش، ص»: - «أن».

٦. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: - «تجوزوا».

٧. في «ج، ش، ص» و المطبوع: - «بالرجوع إلى المفتي، تعبد».

٨. في «أ، ش، ص»: «و تميّزها».

يُفْتِيهِ بِهِ يَجِبُ عَمَلُهُ^١ عَلَيْهِ.

و إِذَا قِيلَ لَهُ: «ارْجِعْ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى الْكُتُبِ» مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَلَا صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، لَمْ يَكُنْ لِلْحَقِّ جِهَةٌ مُعَيَّنَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ^٢؛ وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ لَهُ: «ارْجِعْ إِلَى الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ»، وَ سَمِيَ الْكِتَابُ وَ عُنِّنَ^٣، أَوْ وُصِفَ بِوَصْفٍ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيهِ، لَجَرَى^٤ مَجْرَى الْفُتْيَا، فِي جَوَازِ الْعِبَادَةِ بِهِ، وَ حُصُولِ الْأَمْنِ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَبِيحِ. وَ أَمَّا الْإِلْزَامُ لَنَا أَنْ لَا يَكُونَ فِي تَكْلُفٍ^٥ هَذِهِ الْكُتُبُ فَائِدَةٌ، إِذَا كَانَ الْعَمَلُ بِهَا غَيْرَ جَائِزٍ.

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مُصَنِّفَ هَذِهِ الْكُتُبِ قَدْ أَفَادَنَا بِتَصْنِيفِهَا، وَ تَرْصِيفِهَا^٦، وَ حَصَرِهَا^٧، وَ جَمَعِهَا مَذَاهِبَهُ الَّتِي يَذْهَبُ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ؛ وَ أَحَالَهَا فِي مَعْرِفَةِ صَحَّتِهَا مِنْ فَسَادِهَا^٨ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدْلَةِ وَ وَجُوهِ صِحَّتِهَا مَا سَطَّرَهُ فِي كِتَابِهِ. وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ إِلَّا أَنَّهُا تَذَكُّرٌ لَنَا بِمَا يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ^٩

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَلِمَهُ». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مُثْمَرَةٌ».

٣. فِي «ش، ص»: «وُيِّنَ».

٤. فِي «ج»: «طَوَى». وَ فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَجْرَى».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ لَا تَكُونَ فِي تَصْنِيفٍ».

٦. فِي «ش، ص»: - «و تَرْصِيفِهَا». وَ «الرَّصَفُ»: الشَّدُّ وَ الضَّمُّ. وَ رَصَفَ السَّهْمَ: شَدَّهُ بِالرَّصَافِ. وَ «التَّرْصِيفُ»: الْجَمْعُ وَ التَّأْلِيفُ وَ التَّرْتِيبُ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ١٢٠ وَ ١٢١؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٢، ص ٢٣٢ (رَصَفَ).

٧. فِي «ب»: «و خَصَرَهَا». وَ فِي «ش، ص»: «و حَصَرَهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و حَصَرَهَا وَ تَرْصِيفَهَا» بِدَلٍّ «و تَرْصِيفَهَا وَ حَصَرَهَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «و فَسَادُهَا» بِدَلٍّ «مِنْ فَسَادِهَا».

٩. فِي «ب»: «أَنْ نَنْظُرَ فِيهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ نَنْظُرَ فِيهَا».

من أحكام الشرعيات [لكفى]؛ لأن من لم تُجمع له هذه المسائل حتى ينظر في كل واحدة منها و دليل صحته، تعب و طال زمانه في جمع ذلك، فقد كفى بما تكلف له من جمعها مؤونة الجمع، و بقي عليه مؤونة النظر في الصحة أو الفساد.

و نرى كثيراً من الفقهاء يجمعون و يقرؤون^١ - للمتعلمين و لنفوسهم على سبيل التذكيرة - رؤوس مسائل الخلاف مجردة من المسائل و العلل، و يتدارسون ذلك و يتلقون^٢، و نحن نعلم أن اعتقاد ذلك بغير حجة لا يسوغ^٣. و ليس إذا لم يجر ذلك لم يكن في جمع ذلك و تسطيره فائدة؛ بل الفائدة ما أشرنا إليه.

فأما ما مضى في أثناء الكلام من أن قوماً من طائفتنا يرجعون^٤ إلى العمل بهذه الكتب مجردة من^٥ حجة، و لا ينكروا بعضهم على بعض فعله؛ فقد بينا في «جواب مسائل التباينات»^٦ الجواب عن هذا الفصل، و بسطناه و شرحناه، و انتهينا فيه إلى الغاية القصوى؛ و قلنا: إنا ما نجد محصلاً من أصحابنا يرجع إلى العمل بما في هذه الكتب من غير حجة تعضده و دلالة تسنده^٧، و من فعل ذلك منهم فهو عامي مقلد في الأصول؛ و كما يرجع في الأحكام إلى هذه الكتب، فهو أيضاً يرجع في التوحيد و العدل و النبوة و الإمامة إلى هذه الكتب. و قد علمنا أن الرجوع في هذه^٨

١. في «أ، ب، ج»: «و يقرؤون». و في المطبوع: «و يربون».

٢. في المطبوع: «و يتلقونه».

٣. في المطبوع: - «لا يسوغ».

٤. في «أ»: «يرجعون من طائفتنا».

٥. في المطبوع: «عن».

٦. راجع: الفصل الثامن من هذه المسائل.

٧. في المطبوع: + «بقصده و دلالته».

٨. في المطبوع: - «هذه».

الأصول إلى ^١ الكُتُبِ خطأً و جهلاً؛ فكَذَلِكَ الرجوعُ إليها في الفروعِ بِلا حُجَّةٍ.
و ما زالَ علماءُ الطائفةِ و مُتَكَلِّمُوهُمْ يُنْكِرُونَ على عَوَامِّهِمُ العملَ بما يَجِدُونَهُ
في الكُتُبِ مِنْ غيرِ حُجَّةٍ؛ مُشَافَهَةً، و فيما ^٢ يُصَنَّفُونَهُ ^٣ في كُتُبِهِمْ، و رَدُّهُمْ على
أَصْحَابِ التَّقْلِيدِ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: «إِنَّ النُّكْيَرَ ارْتَفَعَ»، و هو أَظْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ الطَّالِعَةِ؟
اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ النُّكْيَرَ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّقْلِيدِ عَلَى بَعْضِ ارْتِفَاعٍ، فَذَلِكَ غَيْرُ
نَافِعٍ؛ لِأَنَّ الْمُنْكِرَ لَا يُنْكِرُ مَا يَسْتَعْمِلُ مِثْلَهُ ^٥، و إِنَّمَا يُنْكِرُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا هُوَ لَهُ
مُجَانِبٌ ^٦. و لَا اعْتِبَارَ بِعَوَامِّ الطَّائِفَةِ وَ طَغَامِيهِمْ، و إِنَّمَا الِاعْتِبَارُ بِالْعُلَمَاءِ الْمُحْصِلِينَ
الْمُحَقِّقِينَ ^٧.

١. في «ش، ص»: «في». و في المطبوع: «+ هذه».

٢. في «ج» و المطبوع: «و ممّا». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٣. في «ش، ص»، «يضيفونه». و في المطبوع: «يضيفونه».

٤. في المطبوع: «غير واقع» بدل «ارتفع».

٥. في المطبوع: «قبله».

٦. في «ج» و المطبوع: «بجانب». و في «ص»: «متجانب».

٧. في المطبوع: «- المحققين».

المسألة السادسة

[وجوب قضاء الحج التطوعي عند إفساده]

ما المراد بفتوى العصابة^١ فيمن جامع^٢ قبل عرفة، أو فاته المشعر^٣ الحرام، أو تعمّد ترك ركن من أركان الحج، بأن «عليه الحج»^٤ من قابل؛ حجاً^٥ واجباً كان أو تطوعاً، أو هو مختصّ بحج^٦ الفرض؟

فإن كان مختصاً بالفرض، فما الدليل المخصّص له به؟ مع كون الفتيا من الطائفة، و الرواية الثابتة بذلك، مطلقة.

وإن كان المراد الجميع، فالتطوع في الأصل غير واجب؛ فكيف يجب قضاؤه؟
الجواب - و بالله التوفيق :-

إعلم أنه لا خلاف بين الإمامية في أن المجامع قبل الوقوف بعرفة أو بالمشعر الحرام يجب عليه مع الكفارة قضاء هذه الحجة؛ نفلاً كانت، أو فرضاً؛ وما فرّق أحد منهم في هذا الحكم بين الفرض والنفل.

١. في المطبوع: - «ما المراد بفتوى العصابة».

٢. في «ج»: «مجامع». و في المطبوع: «يجامع».

٣. في المطبوع: «مشعر».

٤. في «ج»: - «بأن عليه الحج».

٥. في المطبوع: - «حجاً».

٦. في «ب، ج، ش» و المطبوع: «لحج».

وما أظنُّ أحدًا من فقهاء العامة يُخالفُ أيضاً في ذلك. وأصحابُ أبي حنيفة - إذا ناظرُوا أصحابَ الشافعي في أنَّ الداخلَ في صلاةٍ تطوُّعٍ أو صيامٍ نافلةٍ، تَجِبُ^٢ عليه هذه العبادةُ بالدخولِ فيها، وقضاؤها إن أفسدها - جعلوا^٣ حجَّ النافلة أصلاً لهم وقاسوا عليه غيره من العباداتِ.

وأصحابُ الشافعي أبداً يُفرِّقونَ بينَ المَوْضِعَيْنِ: بأنَّ^٥ الحجَّ أكْدُ من باقي العباداتِ؛ لأنَّهُ لا خِلافَ في وجوبِ المُضِيِّ في فاسِده، وليس كذلك الصلاةُ و الصيامُ، فليسَ يَمْتَنِعُ لهذه المَرْزِيَةِ أَنْ يَخْتَصَّ الحَجُّ بأنَّ يَجِبَ منه ما كانَ نَفْلاً بالدخولِ فيه.

وإذا كُنَّا لا نُرَاعِي في الشريعةِ القِيَّاسَ، ولا^٦ نُثَبِّتُ^٧ الأحكامَ بِعِلَلٍ قِيَّاسِيَّةٍ^٨، فلا حاجةَ بنا إلى هذه التفرقة. وما علينا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ نَدُلَّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ^٩ إفسادِ الحجِّ ما ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّهُ يُخَالَفُ حُكْمَ إفسادِ الصلاةِ أو الصومِ إذا كانَ تَطَوُّعاً، و إجماعُ الطائفةِ - الذي هو حُجَّةٌ؛ عَلَى ما بَيَّنَّاهُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ - هو المَفْرُقُ^{١٠} بَيْنَ حُكْمِ المَوْضِعَيْنِ.

١. في المطبوع: «قضاة».

٢. في «أ، ج» والمطبوع: «يجب».

٣. في المطبوع: «وجعلوا».

٤. في المطبوع: «+ ما».

٥. في «أ، ج» والمطبوع: «فإن».

٦. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «لا».

٧. في «أ، ج»: «يثبت»، وفي «ش، ص»: «تثبت».

٨. في المطبوع: «قياسه».

٩. في «ج» والمطبوع: «حكم». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

١٠. في المطبوع: «الفارق».

فإن قيل: إذا كانت الْحَجَّةُ تَجِبُ بالدخولِ فيها، فأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِ الفقهاءِ: «إِنْ فِي الْحَجِّ نَفْلًا، كَمَا أَنَّ فِيهِ فَرَضًا» و على هذا التقدير لا حَجَّ إِلَّا وَهُوَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ النَّفْلَ يَجِبُ بالدخولِ، فَيُلْحَقُ بالواجبِ.

قلنا: مَعْنَى قولنا: «إِنْ فِي الْحَجِّ نَفْلًا» أَنَّ فِيهِ مَا لَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَدْخُلَ فِيهِ، وَلَا أَنْ نُشَيَّ الإِحْرَامَ بِهِ؛ وَ «الْحَجُّ الْوَاجِبُ» هُوَ الَّذِي يَجِبُ الدُّخُولُ فِيهِ، وَ يَسْتَحِقُّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ الدَّمَ.

و على هذا التقدير لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ^٢ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ - سِوَى الإِحْرَامِ فَقَطْ - نَفْلًا غَيْرَ وَاجِبٍ؛ كَالْوُقُوفِ وَ الطَّوَافِ، وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

و على مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي وَجوبِ الصَّلَاةِ بالدخولِ فِيهَا يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ شَيْءٌ نَفْلًا، سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَ بَاقِي الْأَفْعَالِ - مِنْ رُكُوعٍ وَ سُجُودٍ وَ قِرَاءَةٍ - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ النَّفْلَ بالدخولِ فِيهِ.

فإن قيل: إِذَا كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبِكُمْ^٣: «أَنَّ الشَّرْعِيَّاتِ إِنَّمَا تَجِبُ لِأَنَّهَا طَائِفٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَ لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهَا إِلَّا ذَلِكَ»، فَالوَاجِبُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ لُطْفٌ فِي أَمثَالِهِ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعُقُولِ، وَ النَّفْلُ مِنْهَا لُطْفٌ فِي أَمثَالِهِ مِنْ نَوَافِلِ الْعَقْلِ. فَالْحَجَّةُ النَّافِلَةُ^٤ إِذَا وَجَبَتْ بالدخولِ فِيهَا، فَيَجِبُ^٥ «أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِي أَمثَالِهَا^٦ مِنْ

١. فِي «ج» وَ الْمُطْبُوعُ: «لَا».

٢. فِي الْمُطْبُوعُ: «الشَّيْءُ».

٣. فِي الْمُطْبُوعُ: «مَذْهَبِكُمْ».

٤. فِي الْمُطْبُوعُ: - «النَّافِلَةُ».

٥. فِي الْمُطْبُوعُ: «فَتَجِبُ».

٦. فِي «ج» وَ الْمُطْبُوعُ: «وَ أَمثَالُهَا» بَدَلَ «فِي أَمثَالِهَا».

الواجبات، ولا تكون^١ إلا كذلك»، ففي أي موضع يكون الحجّ لطفاً في مثله من النوافل؟

قلنا: الإحرام إذا كان فاعله مُتَنَفِّلاً^٢ به مُتَطَوِّعاً، فهو لُطْفٌ في أمثاله من نوافل العقل؛ فأمّا باقي أفعال الحجّ، فلا تكون إلا واجبةً في نفوسها؛ ووجه وجوبها أنّها^٣ أُلْطِافٌ في أمثالها من واجبات العقل. فليُتَأَمَّلْ ذلك، وليُقَسَّ عليه نظائره.

١. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «ولا يكون».

٢. في «ج» والمطبوع: «مستقلاً».

٣. في المطبوع: - «أنّها».

المسألة السابعة

[حَوْلَ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ]

إذا^١ كُنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ مِنْ شَرْطِ الْخَبَرِ الْمَعْلُومِ مُخْبَرُهُ بَاكِتْسَابٍ أَنْ يَبْلُغَ نَاقِلُوهُ حَدًّا لَا يُسَاغُ^٢ مَعَهُ الْكَذِبُ بِاتِّفَاقٍ وَلَا تَوَاطُؤٍ وَلَا^٣ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِبُلُوغِهِمْ حَدًّا مِنْ الْكَثْرَةِ، وَ يَكُونُ^٤ هَؤُلَاءِ الْكَثْرَةُ مُتَّبَاعِدِي الدِّيارِ مُخْتَلِفِي الْأَرَاءِ؛ فَإِنْ كَانُوا يَنْقُلُونَ بِوَاسِطَةٍ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا^٥ حُكْمَهُمْ.

فَمَا الطَّرِيقُ الَّذِي مِنْهُ^٦ يَعْلَمُ النَّاضِرُ بُلُوغَ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِيهِ هَذَا الْحَدُّ؟ بَلِقَاءُ كُلِّ نَاقِلٍ بَعِيْنِهِ، أَمْ بِالْخَبَرِ عَنْهُ؟ وَلَا وَاسِطَةً بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. فَإِنْ كَانَ بَلِقَاءُ كُلِّ نَاقِلٍ، لَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ مِّنَّا أَنْ يَسْتَدِلَّ بِتَوَاتُرٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَلْقَى جَمِيعَ^٧ مَنْ^٨ يَلِيهِ - مِنْ نَاقِلِي النَّصِّ وَ غَيْرِهِ^٩ - مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ^{١٠}

١. في المطبوع: «وإذا».

٢. في «ب، ش، ص»: «لا يبلغ»، و في «ج»: «يبلغ»، و في المطبوع: «يمنتع» بدل «لا يساغ».

٣. في المطبوع: - «لا».

٤. في النسخ المعتمدة: «و يكونون». و ما أثبتناه من «ط، ع، م» و المطبوع.

٥. في المطبوع: - «حكمها».

٦. في المطبوع: «في الطريق الذي» بدل «فما الطريق الذي منه».

٧. من قوله: «فإن كان بلقاء» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٨. في المطبوع: - «من».

٩. كالمعجزات مثلاً، كما سوف يأتي بعد قليل.

١٠. كذا، و الأنسب: «تقوم».

بِنَقْلِهِ مِنْهُمْ^١ الْحُجَّةُ؛ وَ ذَلِكَ كَالْمُتَعَذِّرِ. وَ فِيهِ - إِذَا صَحَّ - اِفْتِقَارُ^٢ اسْتِدْلَالِ كُلِّ^٣ مُسْتَدِلٍّ مِنَّا - عَلَى النَّصِّ وَ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - إِلَى^٤ أَنْ يَلْقَى^٥ مَنْ ذَكَرْنَاهُ.

وَ إِنْ كَانَ بِالْخَبَرِ عَنْهُمْ، فَلَا يَخْلُو حَصُولُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

[١] إِمَّا بِخَبَرٍ^٦ وَاحِدٍ عَنْ^٧ وَاحِدٍ.

[٢] أَوْ^٨ وَاحِدٍ^٩ عَنْ جَمِيعِهِمْ.

[٣] أَوْ خَبَرٍ جَمَاعَةٍ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا^{١٠} الْكَذِبُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِثْلِهَا.

[٤] أَوْ عَنْ آحَادٍ.

وَ الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ وَ الرَّابِعُ لَيْسَ بِطَرِيقٍ لِلْعِلْمِ، فَلَا اعْتِدَادَ^{١١} بِهِ^{١٢}.

وَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ يَوْجِبُ اخْتِصَاصَ اسْتِدْلَالِ بِالتَّوَاتُرِ بِمَنْ^{١٣} لَقِيَ^{١٤} - مِنْ

١. في المطبوع: «بمثلهم» بدل «بنقله منهم».

٢. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «اتفاق»؛ و هو سهو.

٣. في المطبوع: - «كل».

٤. في المطبوع: - «إلى».

٥. في المطبوع: «أن تبقي».

٦. في «ج» و المطبوع: + «كذا».

٧. في المطبوع: - «واحد عن».

٨. في المطبوع: «واحد أو» بدل «واحد أو».

٩. في المطبوع: «واحداً».

١٠. في المطبوع: «معها».

١١. في «ش، ص»: «فلا اعتداء».

١٢. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الأصح الأفصح: «ليست بطريق للعلم، فلا اعتداد بها».

١٣. في «أ»: «من». و في المطبوع: «عن». و استظهر في هامش المطبوع: «عمن».

١٤. في المطبوع: «بقي».

الناقلين عن^١ غيرهم - من^٢ له صفة التواتر، دون من لم يكن كذلك. وهذا لاحق بالقسم المتقدم، وقد بينا ما فيه. وإذا أنصف كل مُستدل بتواتر من نفسه، عليمٌ تَعَذَّرَ هذا عليه، وارتفاعه عن صفة من سمع منهم ما يقول بتواتره. وإن صحَّ حصوله فالأعيان يكادون^٣ لا يعرفون.

الجواب - والله التوفيق -^٤:

إعلم أن القائلين بالتواتر على ضربين:

منهم من يذهب إلى أن الخبر المتواتر يفعل^٥ الله تعالى عنده للسامعين العلم الضروري بمُخبره.

والضرب الآخر يذهبون إلى أن العلم بمُخبره مكتسب.^٦

فمن ذهب إلى الأول يعول^٧ على وقوع العلم الضروري له؛ فإذا وجد نفسه عليه عليم أن صفة المُخبرين له صفة المتواترين. فعندهم أن [الطريق إلى] حصول العلم بصفة المُخبرين [هو حصول العلم الضروري بمُخبرهم].

ومن قال بالمذهب الثاني يقول: طريقي^٨ إلى العلم بصفة المُخبرين هو «العادة»؛ لأن العادة قد فرقت بين الجماعة التي يجوز عليها أن يتفق منها الكذب

١. في «ش، ص»: «من».

٢. في المطبوع: «ممن».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يكاد». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».

٤. في المطبوع: - «والله التوفيق».

٥. في «ج» والمطبوع: «فعل». وفي «ش، ص»: «بفعل».

٦. راجع: الذخيرة، ص ٣٤٥.

٧. في «أ، ج» والمطبوع: «يقول».

٨. في المطبوع: «الطريق».

- من غير تَواطُؤٍ وما يقومُ مقامه - و بَيْنَ^١ مَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَفَرَّقَتْ أَيْضاً بَيْنَ مَنْ^٢ يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّوَاطُؤُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ وَ بَيْنَ^٣ مَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ^٤، وَ بَيْنَ^٥ مَنْ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ التَّوَاطُؤُ جَازَ أَنْ يَنْكَتِمَ وَ بَيْنَ مَنْ لَا يَجُوزُ انكِتَامُ تَوَاطُئِهِ^٦.

فإنَّ كُلَّ عَاقِلٍ خَالَطَ أَهْلَ الْعَادَاتِ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ أَهْلَ مَدِينَةِ السَّلَامِ لَا يَجُوزُ^٧ أَنْ^٨ يَتَّفِقَ مِنْهُمْ الْكَذِبُ الْوَاحِدُ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ عَلَيْهِ، وَلَا أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا أَوْ يَقُومَ^٩ لَهُمْ جَامِعٌ عَلَى الْخَبَرِ مَقَامَ التَّوَاطُؤِ، فَيَنْكَتِمَ ذَلِكَ فَيَسْتَتِرَ؛ بَلْ^{١٠} لَا يَجُوزُ عَلَى مَنْ حَضَرَ بَعْضُ جَوَامِعِهَا ذَلِكَ^{١١}.

فإذا عَلِمَ أَنْ وَجوهَ^{١٢} كَوْنِ الْخَبَرِ كَذِباً لَا يَصِحُّ عَلَى هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ^{١٣}، فَلَيْسَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ كَوْنِهِ كَذِباً إِلَّا كَوْنُهُ صِدْقاً^{١٤}.

وَأُيِّ عَجَبٍ وَاسْتِبْعَادٍ لِأَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا يَلْقَى بِنَفْسِهِ وَ يَسْمَعُ الْخَبَرَ مِمَّنْ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْمُتَوَاتِرِينَ؟!

١. في «أ»: «من الجماعات و» بدل «و ما يقوم مقامه - و بين».
٢. في المطبوع: «+ «لا».
٣. في «ب، ج، ش، ص»: «- بين».
٤. في المطبوع: «- التواطؤ من الجماعات و بين من لا يجوز ذلك عليه».
٥. في النسخ المعتمدة: «- بين». و الصواب إثباتها؛ طبقاً للمطبوع و للنسخة «م».
٦. في المطبوع: «تواطؤ». ٧. في المطبوع: «- لا يجوز».
٨. في المطبوع: «أنه». و استظهر في هامشه زيادتها.
٩. في «أ»: «و أن» بدل «و لا أن». و في «ج، ش، ص» و المطبوع: «و يقوم» بدل «أو يقوم».
١٠. في «أ، ج»: «فيستر؛ بل»، و في المطبوع: «فيستزِيل» بدل «فيستر؛ بل».
١١. في «ج»: «- ذلك». و في المطبوع: «- جوامعها ذلك».
١٢. في المطبوع: «وجود».
١٣. في «ص»: «الجماعة».
١٤. في المطبوع: «إلا أنه صدق».

أَوْ لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَسْمَعُ الْأَخْبَارَ مِمَّنْ يُخْبِرُهُ عَنْ عُمَّانَ وَ سِجِسْتَانَ
و الْبُلْدَانِ الَّتِي مَا شَاهَدَهَا، فَيَعْلَمُ صِدْقَهُمْ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ^١ فِي مِثْلِ مَنْ
خَبَّرَهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْكَذِبِ؛ لَعَدِمَ جَوَازِ اتِّفَاقِ الْكَذِبِ وَ التَّوَاطُؤِ؟ وَ هَلِ الْعِلْمُ بِالْوَقَائِعِ
وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ فِي عَصَرِنَا مُسْتَفَادٌ إِلَّا مِمَّنْ يُخْبِرُنَا مُشَافَهَةً عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ؟!
وَ كَذَلِكَ الْعِلْمُ بِالنَّصِّ الَّذِي يَنْفَرِدُ^٢ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ^٣؛ لَا يَزَالُ أَحَدُنَا يَسْمَعُ كُلَّ إِمَامِيٍّ
عَاصِرَهُ وَ لَقِيَهُ^٤ يَرُويهِ لَهُ، مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَ امْتِنَاعِ الْكَذِبِ فِي الْعَادَاتِ عَلَى مِثْلِهِمْ. وَ
لَيْسَ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ هَذَا النَّصُّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَلْقَى كُلَّ إِمَامِيٍّ يَرُويهِ فِي كُلِّ بَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ
إِذَا لَقِيَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ خَبَّرَهُ بِالنَّصِّ، وَ قَدْ بَلَغُوا مِنَ الْكَثَرَةِ إِلَى حَدِّ تَقْضِي^٥
الْعَادَاتِ بِأَنَّ الْكَذِبَ لَا يَجُوزُ مَعَهُ عَلَيْهِمْ، عَلِمَ^٦ صِدْقَهُمْ، وَ إِنْ لَمْ يُخْبِرْهُ كُلُّ إِمَامِيٍّ
فِي الْأَرْضِ.

و لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ أَنْ يَكُونَ رُؤَاةُ مُتَبَاعِدِي الدِّيَارِ، مُخْتَلِفِي الْأَرَاءِ
وَ الْأَوْطَانِ؛ وَ لَا يَحْصُرُهُمْ بَلَدٌ^٧ وَ لَا يُحْصِيَهُمْ عَدَدٌ^٨ - عَلَى مَا مَضَى فِي الْمَسْأَلَةِ،
عَلَى مَا يَظُنُّهُ مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ -؛ لِأَنَّ التَّوَاتُرَ^٩ قَدْ يَحْصُلُ بِأَهْلِ بَلَدٍ وَاحِدٍ، بَلْ بِأَهْلِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ تَجِئْ». ٢. فِي «أ، ش، ص»: «تَفَرَّدَ».

٣. وَ هُوَ «النَّصُّ الْجَلِي»، مِثْلُ نَصِّ: «أَنْتَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي» وَ «سَلِّمُوا عَلَيَّ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَقَاهُ».

٥. فِي «أ»: «بَعْضُ». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَقْضِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلِمَ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَلَا يَحْصُرُهُمْ بَلَدٌ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَدَدًا».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّوَاطُؤُ».

مَحَلَّةٍ واحدة، ومع اتِّفَاقِ الآراءِ والأوطانِ واختلافِها. فلا مَعْنَى لِاعتبارِ ذلك^١، ولا تأثيرٍ في الحُكْمِ المطلوبِ له.

وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّ الناقِلِينَ إِذَا كَانُوا لَمْ يَنْقُلُوا عَمَّا شَاهَدُوهُ بِنُفُسِهِمْ، بَلْ عَنْ طَبَقَاتٍ كَثِيرَةٍ، إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ^٢ بِالنَّقُولِ عَنْهُ؛ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الطَّبَقَاتِ كُلَّهَا فِي الْكَثَرَةِ وَامْتِنَاعِ الْكَذِبِ عَلَيْهَا كَالطَّبَقَةِ الْأُولَى الَّتِي شَاهَدْنَاهَا؟

وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُنَا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِطَرِيقَةٍ قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الشَّافِي»^٣ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ، وَطَعْنَا فِيهَا؛ وَهِيَ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا أَخْبَرَنَا مَنْ يَلِينَا مِنَ الطَّبَقَاتِ بِأَنَّهُمْ نَقَلُوا الْخَبَرَ عَنْ مَنْ هُوَ عَلَى مِثْلِ صِفَتِهِمْ فِي الْكَثَرَةِ، عَلِمْنَا أَنَّ الصِّفَاتِ مُتَّفَقَةٌ. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَنَا مَنْ يَلِينَا بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى الْجَمَاعَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ دَاعٍ وَاحِدٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَيْهِ^٤. وَإِنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَ عَمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْإِخْبَارِ بِهِ إِلَّا: إِمَّا^٥ لِلتَّوَاطُّؤِ^٦ - وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَهُ -، أَوْ لِكَوْنِهِ صِدْقًا^٧.

وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْجَمَاعَاتِ الْكَثِيرَةَ لَوْ نَقَلَتْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَفَ^٨

١. في المطبوع: «لاعتباره» بدل «لاعتبار ذلك».

٢. في «ب»: «تتصل». والفاعل هو «النقل»؛ أي نقل الناقلين.

٣. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٧٥ و ٨٠.

٤. في «ج»: «المطبوع»: - «عليه».

٥. في المطبوع: - «إمّا».

٦. في «ش، ص»: «التواطؤ». وفي المطبوع: «بالتواطؤ».

٧. في المطبوع: «صادقاً».

٨. في المطبوع: «تخلف».

أمير المؤمنين عليه السلام، أو نص عليه بالإمامة، من غير تعيين على خبر بعينه، أو ألفاظ^١ لها صور^٢ مخصوصة [لما حصل التواتر المفيد للعلم بالنص].

وقد بينا في «الشافعي»^٣ وغيره أن الطريق إلى العلم باتفاق الطبقات في هذه الصفة: أن الأمر لو لم يكن على ذلك، وكان^٤ هذا الخبر مما حدث وانتشر بعد فقد، أو قوي بعد ضعف، أو كثرة روايته^٥ بعد قلته^٦؛ لوجب^٧ أن يعلم المخالطون لروايته^٨ ذلك من حالهم، ويميزوه^٩ ويتعين لهم زمان حدوثه بعينه، ويفرقوا بينه وبين ما تقدمه من الأزمنة؛ لأن العادات تقضي بوجوب العلم بما ذكرناه.

ألا ترى أن كل مذهب نشأ و^{١٠} حدث بعد فقد، يعلم ضرورة من حاله، ويفرق بين زمان حدوثه وبين ما تقدمه؟

فإذا فقدنا في أهل التواتر العلم بما ذكرناه، علمنا أن صفة الطبقات في نقل هذا الخبر واحدة، وفرعنا هذه الجملة تفريعاً يُزيل الشبهة بها. وفي هذا القدر الذي ذكرناه هاهنا كفاية.

١. في المطبوع: «والألفاظ».

٢. في «ج» و المطبوع: «صورة».

٣. في المطبوع: + «برد». و راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٧٤.

٤. في المطبوع: «أو كان».

٥. في المطبوع: «وكثير».

٦. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «رواية».

٧. في «ج» و المطبوع: «يوجب». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٨. هكذا في «م». و في سائر النسخ و المطبوع: «لرواية».

٩. في المطبوع: «ويخبرون».

١٠. في المطبوع: - «نشأ و».

فَصْلٌ: فِيهِ سِتُّ مَسَائِلَ^١ [تَتَعَلَّقُ بِالنِّيَّاتِ فِي الْعِبَادَاتِ]

المَسْأَلَةُ الْأُولَى^٢

إذا كَانَ^٣ صِحَّةُ الْعِبَادَةِ تَفْتَقَرُ إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ، وَإِلَى إِيقَاعِهَا لِلْوَجْهِ الَّذِي شُرِعَتْ لَهُ - مِنْ وَجوبٍ أَوْ نَدْبٍ - عَلَى جِهَةِ الْقُرْبَةِ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ الْإِخْلَاصِ لَهُ فِي حَالِ ابْتِدَائِهَا، وَ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ بِالشَّرْعِ عَلَى وَجوبِ الْمُضِيِّ فِيمَا لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ مِنْ الْعِبَادَاتِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِيهَا، وَ قُبِحَ إِعَادَتُهَا إِذَا وَقَعَتْ مُجْزِئَةً؛ لِكَوْنِ ذَلِكَ ابْتِدَاءَ عِبَادَةٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا اتَّفَقَتِ الطَّائِفَةُ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى الْفَتْوَى بِهِ؛ مِنْ نَقْلِ نِيَّةٍ مَنِ ابْتَدَأَ بِصَلَاةٍ حَاضِرَةٍ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَى الْفَائِتَةِ حِينَ الذِّكْرِ لَهَا وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى بَعْضَ الْحَاضِرَةِ؟ وَ فِيهِ: نَقْضُ مَا حَصَلَ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهِ - مِنْ وَجوبِ الْمُضِيِّ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِيهَا؛ بِالنِّيَّةِ لَهَا، وَ عَقْدُهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ - وَ خِلَافُ لَوْجوبِ تَعْيِينِ جُمْلَةِ الْعِبَادَةِ بِالنِّيَّةِ؛ وَ مُقْتَضِى^٤ لِكَوْنِ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ مِنْ فَرِيضَةِ الظُّهْرِ^٥ الْحَاضِرَةِ الْمُعَيَّنَةِ

١. وَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ السَّتْ تَشَكِّلُ الْمَسَائِلَ الثَّامِنَةَ إِلَى الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ مِنَ الرِّسَالَةِ الْأُولَى.

٢. فِي «أ»: + «مِنْهَا»، وَ فِي هَامِشِهَا: «الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ». وَ فِي «ب، ج»: - «الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ إِثْبَاتُهَا فِي حَاشِيَةِ «ب».

٣. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ غَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الْأَصَحُّ الْأَفْصَحُ: «كَانَتْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ مُقْتَضَى».

٥. فِي «أ»: «الْفَرِيضَةُ» بِدَلِّ «فَرِيضَةِ الظُّهْرِ».

بالتَّيَّةِ لها، مُجَزَّئَةً عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ الْفَائِتَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ نِيَّةٍ لَهَا! وَهَذَا عَظِيمٌ جِدًّا!

[الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ^١]

وَمَا الْوَجْهُ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ مِنْ جَوَازِ^٢ خَيْرِ تَكَرُّرِ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، رَغْبَةً فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ، بَعْدَ فِعْلِهَا فِي أَوَّلِهِ؟ وَفِيهِ إِجَازَةٌ^٣ فِعْلِ الظُّهْرِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الثَّانِيَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَوْجِهِ الْوَجُوبِ أَوِ النَّدْبِ.

فَإِنْ كَانَ لِلْوَجُوبِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ بَرِيءُ الذِّمَّةِ مِنَ الظُّهْرِ بِفِعْلِ الْأُولَى، وَلَا وَجْهَ لَوْجُوبِ الثَّانِيَةِ. وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ^٤ مُقْتَضٍ لِكُونَ الْخَمْسِ صَلَوَاتٍ عَشْرًا! وَهَذَا عَظِيمٌ أَيْضًا!

وَإِنْ كَانَ لِلنَّدْبِ، فَهُوَ^٥ مُخَالِفٌ لظَاهِرِ الْفُتْيَا وَالرَّوَايَةِ^٦ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «صَلِّ لِنَفْسِكَ، وَصَلِّ مَعَهُمْ وَبِهِمْ^٧؛ فَإِنْ قِيلَتْ الْأُولَى، وَإِلَّا قِيلَتْ الثَّانِيَّةُ^٨». وَكَيْفَ يَنْوِي بِهَا النَّدْبَ وَهُوَ إِمَامٌ لِقَوْمٍ يَقْتَدُونَ بِهِ، وَصَلَاةُ الْمَأْمُومِ مُعَلَّقَةٌ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ؟ وَهَلْ عَزَمَهُ عَلَى صَلَاةِ جَمَاعَتِهِمْ وَفَرَضَهُمْ بِأَنَّهَا مَدْنُوبَةٌ^٩، إِلَّا كَعَزَمِهِ^{١٠} عَلَى إِفْسَادِهَا فِي نَفْسِهِ؟

١. وَهِيَ التَّاسِعَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى.

٢. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «خَيْرٌ أَنْ» بَدَلَ «جَوَازٍ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِنُسْخَةِ «م» وَلَمَّا أَجْمَعْتَ عَلَيْهِ النَّسْخَ فِيمَا سَيَأْتِي فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمَارَةٌ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مَعَ ذَلِكَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَهُوَ». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الرَّوَايَةُ» بِدُونِ «وَ» وَالْعَطْفِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَبِهِمْ».

٨. رَاجِعُ: الْكَافِي، ج ٣ ص ٣٧٩، ح ٢؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٩٦؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٨، ص ٤٠٣، ح ١١٠٢٣.

٩. كَذَا، وَالْمُرَادُ: عَزَمَهُ عَلَى إِمَامَةِ جَمَاعَةٍ صَلَاتُهُمْ وَاجِبَةٌ، وَصَلَاتُهُ مَدْنُوبَةٌ.

١٠. فِي «ب، ش، ص»: «لَعَزَمَهُ»، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كَفَرَبَهُ» بَدَلَ «كَعَزَمَهُ».

[المسألة الثالثة^١]

وما الوجه فيما اتفقوا عليه من الفتيا بصلاة «من عليه صلاة واحدة فائتة غير معينة» عدة صلوات غير متميزات^٢؛ ثلاثاً وأربعاً واثنين، وأن الثلاث قضاء للمغرب إن كانت، والأربع قضاء للظهر أو العصر أو العشاء^٣ الآخرة، والركعتان للغداة؟ أو ليس هذا يناقض الاتفاق على «وجوب تعيين النية» و«وجوب بقاء صلاة الظهر في ذمة من صلى أربعاً، لا ينويها^٤ ظهراً، بل ينويها^٥ مندوبة، أو مباحة غير معينة، أو معينة بالعصر، أو العشاء^٦، أو القضاء، أو النذر؟

ولأنه لا بد أن ينوي بالرباعية المفعولة على جهة القضاء للفائت^٧؛ صلاة معينة، أو الثلاث المتغيرات، أو لا ينوي بها شيئاً.

فإن نوى صلاة معينة^٨، لم تجز^٩ عن غيرها.

وإن نوى بها الثلاث المتغيرات، فتلك نية فاسدة^{١٠}؛ لأن صلاة واحدة لا تكون ثلاثاً، ولا قضاء لثلاث^{١١}. ونية واحدة بأي شيء^{١٢} في الشريعة لا تتناول^{١٣}

١. وهي العاشرة من المسائل الرسية الأولى. ٢. في «أ» والمطبوع: «غير متميزات».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «عشاء» بدون الألف واللام. وما أثبتناه من: «د، س، ط».

٤. في «ب، ج»: «لا ينويها» وفي المطبوع: «لم ينويها».

٥. في «ب، ج»: «ينويها». وفي المطبوع: «ينوي بها».

٦. في «أ»: «أو الغداة». ٧. في المطبوع: «الفائت».

٨. من قوله: «أو الثلاث المتغيرات» إلى هنا ساقط من «ب».

٩. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «لم تجز».

١٠. في المطبوع: «بلا فائدة» بدل «فاسدة».

١١. في المطبوع: «لا تكون ثلاث، ولا قضاء الثلاث».

١٢. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «بأي شيء».

١٣. في «أ، ج»: «لا يتناول». وفي المطبوع: «لا يتبادر».

ثَلَاثَ عِبَادَاتٍ مُتَغَايِرَاتٍ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَحَدُ شُرُوطِهَا تَعَلُّقُهَا بِمَا هِيَ نِيَّةٌ لَهُ عَلَى جِهَةِ التَّعْيِينِ^١.

وإن لَمْ يَنْوِ بِهَا شَيْئاً، لَمْ تَكُنْ^٢ قَضَاءً لَشَيْءٍ.

وما الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَائِتِ الْمُتَعَيَّنِ وَالْمُبْهَمِ فِي وَجوبِ تَعْيِينِ النِّيَّةِ لِقَضَاءِ الْمُتَعَيَّنِ دُونَ الْمُبْهَمِ عَلَى تَقْدِيرِ هَذِهِ الْفُتْيَا، وَالْإِبْهَامُ^٣ مُخْتَصٌّ بِتَعَذُّرِ^٤ انْحِصَارِ الْعَدَدِ، دُونَ تَغَايُرِهِ؟

وإذا كَانَ لَوْ فَائِتُهُ^٥ ظَهَرَ مُتَعَيَّنٌ، لَوَجَبَ أَنْ يَقْضَى ظَهراً بِاتِّفَاقٍ.

فكَيْفَ يَجِبُ - إذا عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَوَاتٍ؛ مِنْهَا ظَهَرٌ، وَمِنْهَا عَصْرٌ، وَمِنْهَا عِشَاءٌ، وَمَغْرِبٌ، وَغَدَاةٌ - أَنْ يُصَلِّيَ^٦ ظَهراً وَعَصراً وَمَغْرِباً وَعِشَاءً وَغَدَاةً، وَيُكْرِرَ ذَلِكَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى^٧ ظَنِّهِ بَرَاءةَ ذِمَّتِهِ^٨؛ كَمَا يَفْعَلُ فِي قَضَاءِ مَا تَعَيَّنَ^٩ بِالْعَدَدِ؟ وَهَذَا خِلَافُ الْفُتْيَا الْمَقْرُورَةِ!

[الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ^{١٠}]

و ما الْوَجْهُ فِي الْفُتْيَا بِمُضِيِّ صَلَاةٍ مِنْ فَعَلِهَا قَبْلَ الْوَقْتِ - مَعَ الْجَهْلِ بِهِ أَوِ السَّهْوِ

١. في المطبوع: «تعيين».

٢. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «لم يكن».

٣. في المطبوع: «الإبهام» بدون واو العطف.

٤. في «أ، ب»: «بتقدير». وفي «ش، ص»: «بتقدير». و حالة تعذر انحصار العدد في الصلوات هي ما سيأتي ذكره في الفقرة اللاحقة.

٥. في المطبوع: «فائتته».

٦. في «أ» و المطبوع: «أن تصلي».

٧. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «في».

٨. في «ش، ص»: «منه» بدل «ذمته».

٩. في «ج» و المطبوع: «يعين».

١٠. وهي الحادية عشرة من المسائل الرسيّة الأولى.

عنه - مع دخول الوقت وهو في شيء منها؟ والأمة متفقة على أن ما^١ فعل من الركعات قبل الزوال والغروب وطلوع الفجر، فليس بظهر ولا مغرب ولا غداة. وإذا ثبت هذا بغير تنازع، فكيف يكون ما فعل قبل تعلق وجوبه بالذمة مجزياً عما يتعلق بها في المستقبل؟ وكيف تكون^٢ صلاته ظهراً مجزياً^٣، وبعضها واجب - لو سلم - وبعضها غير واجب؟ وكيف يكون ما^٤ «لو قصد إليه لكان قبيحاً يستحق به العقاب» من فعلها قبل الوقت، مجزياً عما «لو قصد إليه لكان واجباً يستحق به الثواب» من فعلها في الوقت^٥؟

[المسألة الخامسة^٦]

وما الوجه في الفتيا بإجزاء^٧ يوم الشك - مع تقدم العزم على صومه من شعبان على جهة الندب - عن يوم من شهر رمضان إذا اتفق كونه منه؟ وهب نية التعيين لا يفتقر إليها في أيام شهر رمضان؛ لكون يوم من^٨ شهر رمضان لا يمكن أن يكون من غيره، كيف يكون «ما أوقع^٩ من الفعل بنية التطوع» نائباً مناب «ما يجب إيقاعه^{١٠} لوجه الجواب»؟

وهل هذا إلا مخالف للأصول الشرعية من افتقار صحة العبادة إلى إيقاعها على

١. في «ج» والمطبوع: «من». ٢. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يكون».

٣. في المطبوع: «يُجزيه». ٤. في المطبوع: «من».

٥. في «ج» والمطبوع: «بالوقت» بدل «في الوقت».

٦. وهي الثانية عشرة من المسائل الرسبية الأولى.

٧. في «ج»: «تأخيراً» بدل «بإجزاء». وفي المطبوع: «صوم».

٨. في المطبوع: «من».

٩. في المطبوع: «وقع».

١٠. في المطبوع: «اتباعه».

الوجه الذي له شُرْعَت، و أن إيقاعها لغيره مُخْرِجٌ لها عن^١ جِهَةِ التَّعَبُّدِ و مُخِلٌّ باستحقاقِ الثواب؟ و على هذا التقديرِ مِنَ الحُكْمِ يَجِبُ أن يَكُونُ إيقاعُ العبادة لوجهِ التطَوُّعِ لا يَنُوبُ مَنَابَ إيقاعها لوجهِ الوجوبِ على حالٍ.

[المسألة السادسة^٢]

و ما الوجهُ في القُتْيا بأنَّ عَزَمَ الْمُكَلَّفِ على صَوْمِ جميعِ شَهْرِ رَمَضانَ قَبْلَ فَجْرِ أوَّلِ يَوْمٍ منه يُغْنِي عن تَكَرُّرِ النِّيَّةِ لِكُلِّ يَوْمٍ بَعِيْنُهُ؟ مع عِلْمِنَا بأنَّ العبادةَ الواحدةَ تَفْتَقِرُ إلى نِيَّةِ التَّعْيِينِ في حالِ ابتدائها - دونَ ما تَقَدَّمَها أو تَرَاخى عنها - و أنَّ الصَّوْمَ الشرعيَّ العَزْمُ على أن لا يَفْعَلَ مُكَلَّفُهُ أُموراً مخصوصةً في زمانٍ مخصوصٍ لوجوبِ ذلك، على جِهَةِ القُرْبَةِ به و الإخلاصِ، كسائرِ العباداتِ الْمُفْتَقِرَةِ صِحَّتُها إلى الوجوه التي لها^٣ شُرْعَت؛ و اتِّفَاقِنَا على أنَّ اختلالَ شَرْطٍ مِنْ هذه يُخْرِجُ المُكَلَّفَ عن كَوْنِهِ صائماً في الشريعة.

فكَيْفَ يُمَكِّنُ^٤ مع هذا أن تَكُونَ^٥ النِّيَّةُ المفعولة^٦ على هذا الوجه، في أوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الشهر، نائبةً^٧ عن نِيَّةِ كُلِّ يَوْمٍ مُسْتَقْبَلٍ منه؟ و هل ذلكَ إِلَّا مُقْتَضٍ^٨ لَصِحَّةِ صَوْمِ

١. في المطبوع: «من».

٢. و هي الثالثة عشرة من المسائل الرسيّة الأولى:

٣. في «ج» و المطبوع: «بها».

٤. في المطبوع: «يمنع».

٥. في «أ، ب، ج»: «أن يكون».

٦. في «ج»: «المعقولة». و في المطبوع: «المعقودة».

٧. في «ج» و المطبوع: «ثابتة». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه. و في «ش»: «يأتيه». و

في «ص»: «بانية».

٨. في المطبوع: «مقتضي».

مَنْ تَقَدَّمَتْ مِنْهُ هَذِهِ النِّيَّةُ، مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ عَازِمٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ مُسْتَقْبَلٍ عَلَى أَنْ [لا]^١
يَفْعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ فِي زَمَانِ الصَّوْمِ، وَلَا فِعْلُهُ^٢ لِلْوَجْهِ الَّذِي لَهُ شُرْعُ
الصَّوْمِ، وَلَا الْقُرْبَةُ^٣؟ وَهَذَا مَا لَا يُجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ.
وَاتَّفَقْنَا عَلَى وَجوبِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْمَرْءُ صَائِمًا^٤، يَمْنَعُ
مِنَ الْفُتْيَا الَّتِي حَكَمْنَاهَا، مَعَ حُصُولِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا، أَوْ يَكُونُ لَهَا وَجْهٌ تَمُنُّ^٥
بِذِكْرِهِ^٦.

١. فِي النسخ وَالمطبوع: - «لا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدْنَاهُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْجَوَابِ.

٢. مَعْطُوفٌ عَلَى: «أَنْ [لا] يَفْعَلَ».

٣. مَعْطُوفٌ عَلَى: «الْوَجْه» الْمَجْرُورُ بِاللَّامِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لا». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ إِثْبَاتُهَا.

٥. فِي «ش، ص»: «الْمَرْضَا بِمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَرْضَى مِمَّا»؛ كِلَاهُمَا بَدَلَ «الْمَرْءِ صَائِمًا».

٦. فِي «أ، ج، ش، ص»: «يُتَمَنَّى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَمَّنْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَذْكُرُهُ».

[جواب المسائل الست المتعلقة بالنيات]

الجواب - وبالله التوفيق - ^١:

[جواز نقل نية الصلاة من الحاضرة إلى الفاتية]

[أما المسألة الأولى] ^٢

إِعْلَمُ أَنَّ ^٣ «النيات» غير مؤثرة في العبادات الشرعية ^٤ صفات تحصل عنها، كما نقوله في «الإرادة»: إنها [غير] مؤثرة في كون ^٥ الخبر خبراً وكون ^٦ المرید مُرِيداً ^٧، وهو الصحيح على ما بيناه في كُتُبِنَا ^٨؛ لأن قولنا: «خبر» يقتضي تعلّقاً بين الخطاب

١. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. وهي الثامنة من المسائل الرستية الأولى.

٣. في المطبوع: - «أن».

٤. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «الشرعيات».

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «وكون» بدل «في كون».

٦. في «ج» و المطبوع: «أو كون».

٧. أي أن الإرادة غير مؤثرة فيهما معاً في آن واحد؛ لاستلزامه أن تؤثر علة واحدة في معلولين مختلفين، وهو باطل عند المصنّف رحمه الله (راجع: الملخص، ص ٣٤٩). وإنما الإرادة مؤثرة في كون المرید مريداً، وكونه مريداً مؤثر في كون الخبر خبراً. أي أن الإرادة تعرض على الذات فتوجب لها صفة و حال «المريد»، ثم هذه الصفة توجب كون الخبر خبراً. فيكون تأثير الإرادة بواسطة، لا مباشرة.

٨. راجع: الملخص في أصول الدين، ص ٣٤٩.

وَبَيَّنَ مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْهُ، وَ ذَلِكَ التَّعْلُقُ^١ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَبَدًّا إِلَى صِفَةٍ^٢ تَقْتَضِيهِ^٣ اقْتِضَاءَ الْعِلَلِ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى مَا أَغْفَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ إِرَادَةَ فِي كُتُبِهِمْ وَ تَحْقِيقَهُ - مِنْ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْخَبَرِ خَبَرًا^٤ يَقْتَضِي تَعْلُقًا بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَأَنَّ الْمَرْجِعَ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَى مُجَرَّدِ كَوْنِ^٥ الْمُرِيدِ مُرِيدًا لِكَوْنِهِ خَبَرًا؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقِي مَخْصُوصٍ - فِي مَسْأَلَةٍ مُفْرَدَةٍ أَمَلَيْنَاهَا، تَخْتَصُّ هَذَا^٦ الْوَجْهَ.^٧

وَدَلَّلْنَا فِيهَا عَلَى ذَلِكَ: بِأَنَّ الْخَبَرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعْلِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَ عَلَى صِفَةٍ اقْتَضَتْ هَذَا التَّعْلُقَ، لَمْ يَكُنْ فِي الْإِخْبَارِ صَدَقٌ وَ لَا كَذِبٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهِ صِدْقًا يُفِيدُ تَعْلُقًا مَخْصُوصًا، وَ كَوْنَهُ كَذِبًا^٨ يَقْتَضِي نَقِيضَ^٩ ذَلِكَ التَّعْلُقِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَعْلُقٌ حَقِيقِيٌّ لَمَا انْقَسَمَ الْخَبَرُ إِلَى الصَّدَقِ وَ الْكَذِبِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا انْقِسَامَهُ إِلَيْهِمَا^{١٠}.

وَلَيْسَ فِي الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ كُلِّهَا مَا يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ - الَّتِي هِيَ إِرَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ -

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «المتعلق».

٢. وَ هِيَ صِفَةُ «المرید».

٣. فِي «أ، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يقتضيه».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «خبراً».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وكون».

٦. فِي «ش، ص»: - «هذا».

٧. لِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَسْأَلَتَانِ فِي الْإِرَادَةِ، ذَكَرَهُمَا الْبُصْرِيُّ وَ النَّجَاشِيُّ، وَ هُمَا مَفْقُودَتَانِ. وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَشَارَ هُنَا إِلَى إِحْدَاهُمَا.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وكونه كذباً».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: - «نقيض».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «إليها». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أُثْبِتَ.

على صفة، وإنما تَعَيَّنُ^١ بالنية^٢ أحكام هذه العبادات^٣، و يَسْقُطُ بها عن الذمة ما كان غير ساقط، و يُجزى ما كان لولاها لا يُجزى^٤. و هذه إشارة مِنَّا إلى أحكام مخصوصية، لا إلى صفاتٍ حَصَلَتْ لهذه العبادات. فإذا قَالَ الفقيه: «إِنَّ النِّيَّةَ تُعَيِّنُ صفاتِ العباداتِ»، فَإِنَّمَا يُشِيرُ^٦ إلى هذه الأحكام التي ذَكَرناها؛ لِأَنَّكَ لَوْ اسْتَفْسَرْتَهُ عَنْ^٧ مُرَادِهِ، لَمَا^٨ فَسَّرَ إِلَّا بِذِكْرِ هذه الأحكام.

و الذي يُبَيِّنُ ما ذَكَرناه: أَنَّ النِّيَّةَ لَوْ أَثَرَتْ فِي العباداتِ صِفَةً مُقْتَضَاةً عَنْهَا^٩، لَوَجَبَ أَنْ تَوْثَّرَ ذَلِكَ قَبْلَ العبادَةِ بهذه الشرعيات^{١٠}؛ لِأَنَّ المؤثِّرَ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَغَيَّرُ تَأْثِيرُهُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مُصَاحَبَةَ هذه النِّيَّةِ للعبادة قَبْلَ الشرائعِ^{١١} لَا حُكْمَ لَهَا^{١٢} وَلَا^{١٣}

-
١. فِي النُّسْخِ المَعْتَمَدَةِ: «يَتَغَيَّرُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ «ط». وَ يَدُلُّ عَلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ قَوْلُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ: «فَإِذَا قَالَ الْفَقِيهُ: إِنَّ النِّيَّةَ تُعَيِّنُ صِفَاتِ الْعِبَادَاتِ».
 ٢. مِنْ قَوْلِهِ: «الَّتِي هِيَ إِرَادَةٌ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.
 ٣. أَيِ أَنَّ النِّيَّةَ لَيْسَتْ عِلَّةَ حَقِيقَةٍ خَارِجِيَّةٍ تَوْجِبُ صِفَةً حَقِيقِيَّةً لِلْعِبَادَاتِ، وَ إِنَّمَا تَوْجِبُ بَعْضَ الْأَحْكَامِ الْاِعْتِبَارِيَّةِ لَهَا كَالْإِجْزَاءِ وَ عَدَمِهِ.
 ٤. فِي «أ، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يُجْزَى مَا كَانَ لَوْلَاهَا لَا يُجْزَى».
 ٥. مِنْ قَوْلِهِ: «حَصَلَتْ لِهَذِهِ الْعِبَادَاتِ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ج» وَ الْمَطْبُوعِ.
 ٦. فِي «ج»: «فَإِنَّمَا يَسِيرُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنَّهَا تُشِيرُ»، كِلَاهُمَا بَدَلُ «فَإِنَّمَا يُشِيرُ».
 ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».
 ٨. فِي النُّسْخِ المَعْتَمَدَةِ: «مَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ الْمُنَاطِقُ لِلنُّسخَةِ «م» وَ لِلْمَطْبُوعِ.
 ٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُقْتَضَاهَا غَيْرَهَا» بَدَلُ «مُقْتَضَاةً عَنْهَا».
 ١٠. أَيِ قَبْلَ تَشْرِيعِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ.
 ١١. فِي «ج»: «الشَّرْعُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْشَّرْعِيَّاتُ».
 ١٢. فُلُو أَنَّ شَخْصًا نَوَى صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ قَبْلَ تَشْرِيعِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيُّ أَثَرٍ. وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّيَّةَ لَيْسَتْ عِلَّةَ حَقِيقَةٍ.
 ١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا».

تأثير؛ فصَحَّ ما نَبَّهنا عليه.

و إذا صَحَّت هذه الجُمْلَةُ التي عَقَدناها، زَالَ التَعَجُّبُ مِنْ نَقْلِ النِّيَّةِ عَنْ أَدَاءِ الصَّلَاةِ الْحَاضِرِ^١ وَقْتَهَا إِلَى قَضَاءِ الْفَائِتَةِ؛ لِأَنَّ مَا صَلَّاهُ بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ لَمْ يَحْصُلْ^٢ عَلَى صِفَةٍ لَا يَجُوزُ انْقِلَابُهُ عَنْهَا، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ: إِذَا دَخَلْتَ فِي^٣ صَلَاةٍ حَضَرَ وَقْتَهَا، فَانَوَّأْدَاهَا، وَاسْتَمِرَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى آخِرِهَا، مَا لَمْ تَذْكُرْ أَنَّ عَلَيْكَ فَائِتَةً، فَإِنْ ذَكَرْتَ فَائِتَةً فَانْقَلَبَ نِيَّتُكَ إِلَى قَضَاءِ الْفَائِتَةِ.

و هو^٤ إِذَا كَانَ فِي بَقِيَّةٍ مِنْ صَلَاتِهِ يُمَكِّنُهُ الْإِسْتِدْرَاكُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا بِالْفَرَاغِ مِنْ جَمِيعِهَا، لِأَنَّ بَعْضَهَا مَعْقُودٌ بِبَعْضٍ، فَهُوَ إِذَا نَقَلَ نِيَّتَهُ إِلَى قَضَاءِ الْفَائِتَةِ صَارَتْ الصَّلَاةُ كُلُّهَا قَضَاءً لِلْفَائِتَةِ، لَا أَدَاءً لِلْحَاضِرَةِ^٥؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ يَجِبُ اثْبَاتُهَا بِحَسَبِ أُدْلَةِ الشَّرْعِ.

و إِذَا كَانَ مَا رَتَّبْنَاهُ هُوَ الْمَشْرُوعُ الَّذِي أَجْمَعَتِ الْفِرْقَةُ الْمُحِقَّةُ عَلَيْهِ، وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ^٦ وَاطَّرَأَحَ مَا سِوَاهُ.

و غَيْرُ مُسَلَّمٍ مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ مِنْ حُصُولِ الْإِتْفَاقِ عَلَى وَجوبِ الْمُضِيِّ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِيهَا بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّا نَقْسَمُ ذَلِكَ عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ، وَ لَا نَوْجِبُ^٧ الْمُضِيَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١. في «أ»: «الحاضرة»، و في «ب»: «الحاضرو»، و في «ج» و المطبوع: «إلى غير» بدل «الحاضر».

٢. في «أ، ش، ص»: «لم تحصل». و في المطبوع: - «لم يحصل».

٣. في المطبوع: «من». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٤. في المطبوع: - «و هو».

٥. في «أ» و المطبوع: «الحاضرة».

٦. في المطبوع: - «به».

٧. في «أ»: «ولو توجب». و في «ج، ش، ص» و المطبوع: «و لا يوجب».

وغير مُسَلَّم أيضاً أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ دَخَلَ فِيهِمَا وَنَوَىٰ أَدَاءَ الظُّهْرِ، ثُمَّ نَقَلَ نِيَّتَهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُمَا إِلَىٰ قَضَاءِ^٢ الْفَائِتَةِ مِنْ^٣ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَمَّا ذَكَرَهَا^٤، أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ تَكُونَانِ^٥ مِنَ الظُّهْرِ؛ بَلْ إِنَّمَا تَكُونَانِ^٦ مِنَ الظُّهْرِ إِذَا لَمْ تَتَغَيَّرِ^٧ النِّيَّةُ وَاسْتَمَرَّتْ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى.

وَلَا عَجَبَ مِنْ أَنْ نَقَعَ^٨ هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ عَنْ^٩ قَضَاءِ الْفَجْرِ لَمَّا نَقَلَ نِيَّتَهُ^{١٠} إِلَىٰ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ النِّيَّةُ لَمْ تَتَقَدَّمْ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ فِي كَوْنِ تِلْكَ الصَّلَاةِ قَضَاءً وَإِخْرَاجَهَا^{١١} مِنْ أَنْ تَكُونَ^{١٢} أَدَاءً؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَىٰ أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ، يَجِبُ إِثْبَاتُهَا وَنَفْيُهَا بِحَسَبِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعَجَبَ مُخَالَفُونَا^{١٣} مِنْ مَذْهَبِنَا هَذَا، وَهَمْ يَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً ثُمَّ ذَكَرَهَا، فَلْيُصَلِّهَا وَقْتُ ذِكْرِهِ^{١٤} لَهَا؛ فَذَلِكَ

١. في «ج» والمطبوع: - «أداء».

٢. في المطبوع: «القضاء».

٣. في المطبوع: «في».

٤. في «أ» والمطبوع: «ذكرناها».

٥. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «يكونان».

٦. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يكونان».

٧. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «لم يتغير».

٨. في «أ، ج» والمطبوع: «أن يقع».

٩. في المطبوع: «من».

١٠. في «ج»: «بنية». وفي «ش، ص»: «إلى نية». وفي المطبوع: «بنية».

١١. في «ج»: «داخل بها» بدل «وإخراجها».

١٢. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «أن يكون».

١٣. في «ش، ص»: «بمخالفونا».

١٤. في «ش، ص»: «حين ذكره». وفي «ج» والمطبوع: - «وقت ذكره».

وقتها^١ ٢ وإذا كان وقت الذكر مُتَعَيِّناً لِقْضَاءِ الْفَائِتَةِ، فَكَيْفَ تُصَلِّي فِيهِ صَلَاةٌ أُخْرَى فِي غَيْرِ وَقْتِهَا؟

و الوقت^٥ المضروب لصلاة الظهر وإن كان واسعاً، فإنه إذا دُكِرَ في أوله وقبل^٦ تَضْيِيقِهِ فَوْتُ صَلَاةٍ قَبْلَهَا، خَرَجَ ذَلِكَ الْوَقْتُ عِنْدَ الذَّكْرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَقْتاً لِلظُّهْرِ، وَ خَلَصَ لِقْضَاءِ الْفَائِتَةِ^٧.

ولهذا نقول: إنه إذا تَضَيَّقَ وقت الصلاة الحاضرة، ولم يَتَسَّعْ إِلَّا لِأَدَائِهَا، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ فِيهِ الْفَائِتَةَ، وَ خَلَصَ لِأَدَاءِ الْحَاضِرَةِ؛ لِثَلَا تَفُوتُ^٨ الْحَاضِرَةُ وَ تَلْحَقَ بِالْمَاضِيَةِ.

وَ كَانَ مَالِكٌ^٩ - حِرَاسَةً لِتَرْتِيبِ^{١٠} الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ عَلَى الْحَاضِرَةِ^{١١} - يَذْهَبُ إِلَى

١. في «ج»: «أو فيها». وفي المطبوع: «فيها»، كلاهما بدل «وقتها».

٢. راجع: جامع الأصول، ج ٦، ص ١٣٤. ٣. في المطبوع: «وإن».

٤. في «أ»: «مُعَيَّنًا». وفي المطبوع: «منعنا».

٥. في المطبوع: «والموقت».

٦. في المطبوع: «قبل» بدون واو العطف.

٧. في «ج» والمطبوع: «بقضاء».

٨. في «ج» والمطبوع: «يفوت».

٩. أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الجُمَيْرِيُّ المدني، إمام المذهب المالكي، ولد سنة ٩٣ هـ. طَلَبَ الْعِلْمَ وَ هُوَ حَدَّثَ. رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ عَامِرٍ، وَ نَافِعٍ، وَ الزَّهْرِيِّ، وَ نُعَيْمٍ، وَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَ غَيْرِهِمْ. وَ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَ الْقَطَّانُ، وَ ابْنُ الْمُهْدِي وَ غَيْرِهِمْ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٩ هـ. رَاجِعْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ١٠، ص ٥، الرِّقْمُ ٣؛ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، ص ٤٢؛ تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ، ج ١، ص ٢٠٧، الرِّقْمُ ١٩.

١٠. في «أ» شُطِبَ عَلَى «حِرَاسَةً لِتَرْتِيبِ» وَ كُتِبَ بِدَلِّهَا: «مِنْ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، فِي مَسْأَلَةِ تَرْتِيبِ قِضَاءِ».

١١. مِنْ قَوْلِهِ: «وَ تَلْحَقَ بِالْمَاضِيَةِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

أنه متى ذَكَرَ في آخِرِ وَقْتِ صَلَاةٍ حَاضِرَةً أَنَّهُ قَدْ فَاتَتْهُ أُخْرَى قَبْلَهَا، بَدَأَ بِقَضَاءِ الْفَاتَةِ،
وإن فَاتَتْهُ الْحَاضِرَةُ!¹ و خَالَفَ باقى الفقهاء في ذلك.² فإن كَانَ عَجَبٌ³، فليَكُنْ⁴
مِنَ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ - نُصْرَةً⁵ لِلتَّرْتِيبِ - أَوْجَبَ قَضَاءَ الْمَاضِيَةِ⁶ وإن فَاتَتْ الْحَاضِرَةُ!

[استحبابُ إِعَادَةِ الْمُتَفَرِّدِ صَلَاتَهُ جَمَاعَةً]

فَأَمَّا⁷ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ⁸: وَهِيَ اسْتِحْبَابُ إِعَادَةِ مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا بَعْضَ الصَّلَوَاتِ،
بأن يُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً؛ رَغْبَةً فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ لَيْسَ مِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ، بَلْ بَيَّنَّ
فُقَهَاءُ الْعَامَّةِ فِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ:

لأنَّ مَالِكًا وَالْأَوْزَاعِيَّ⁹ يَسْتَحِبَّانِ لِمَنْ ذَكَرْنَا حَالَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ كُلِّ

١. راجع: المدوَّنة الكبرى، ج ١، ص ١٣٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٥٨.

٢. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٥٨.

٣. في المطبوع: «يجب».

٤. في «ج» والمطبوع: «فلتكن».

٥. في «أ»: + «و». وفي «ج»: «يصيره». وفي المطبوع: «بصيرة»، واستظهر في هامشه: «بمصيروه».

٦. في المطبوع: «الفاتنة».

٧. في المطبوع: «أما».

٨. وَهِيَ التَّاسِعَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى.

٩. في «ج» والمطبوع اختَصَرَ اسْمَ الْأَوْزَاعِيِّ وَزَيَّرَ إِلَيْهِ بـ «عِي». وَهُوَ: أَبُو عَمْرٍو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَمْرِو الشَّامِيِّ الْأَوْزَاعِي، إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ، وَلَدَ فِي بَعْلَبَكْ سَنَةِ ٨٨ هـ، وَنَشَأَ بِالْبِقَاعِ، وَنَزَلَ بَيْرُوتَ
فِي أَوَاخِرِ عَمْرِهِ، فَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٥٧ هـ. رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَشَدَّادَ بْنَ عَمَّارٍ، وَقَتَادَةَ، وَرَبِيعَةَ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَ
شُعْبَةُ وَغَيْرِهِمْ. رَاجِع: الْفَهْرَسْتُ لَابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٨٤؛ وَفَيَّاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٣، ص ١٢٧، الرَّقْمُ
٣٦١؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٩ ص ٤٨٣، الرَّقْمُ ٤.

الصلوات، إلا المغرب^١.

و قال النخعي^٢: يُعيدُها كُلُّها، إلا الصُّبحَ والمغربَ^٣.

و قال الحسن^٤: يُعيدُها كُلُّها، إلا الصُّبحَ والعصرَ^٥.

و قال أبو حنيفة^٦: يُعيدُها كُلُّها، إلا الصُّبحَ والمغربَ^٧.

و قال الشافعي^٨: يُعيدُ جميعَ الصَّلواتِ، و لم يَسْتثنِ شيئاً منها^٩.

و هذا هو مذهبُ الإماميةِ بعينه.

فكانَ التعجُّبُ من جوازِ تكريرِ الصلوةِ رغبةً في فَضْلِ الجماعةِ، إنّما هو إنكارٌ

لِمَا أجمَعَ عليه جميعُ الفقهاءِ؛ لأنَّهم لم يَخْتَلِفُوا في استحبابِ الإعادةِ؛ فبعضُهم عمَّ

١. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣٧.

٢. أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، تابعي، فقيه أهل الكوفة، ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، وأخرى فيمن روى عن علي بن الحسين عليهما السلام قائلًا في الثانية: «يكنى أبا عمران، مات سنة ٩٦ هـ، مولى؛ وكان أعور». روى عن خاله، ومسروق، وأبي زرعة، وشريح القاضي، وغيرهم. وروى عنه الحَكَم بن عُتيبة، وسمّاك بن حرب، وسليمان الأعمش، وغيرهم. راجع: رجال الطوسي، ص ١١٠، الرقم ٤٧٧؛ و ص ١١٠، الرقم ١٠٧٣؛ تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٢٣٣، الرقم ٢٦٥.

٣. في المطبوع: - «و قال النخعي: يعيدها كُلُّها إلا الصبح والمغرب». و راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥.

٤. نسبه الطوسي رحمته الله في الخلاف (ج ١، ص ٤١٦) إلى «حَكَم». ونقله ابن عبد البر في الاستذكار (ج ٢، ص ١٥٨) عن أبي ثور.

٥. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٤١٦؛ الاستذكار، ج ٢، ص ١٥٨.

٦. في «ج» اختَصِرَ اسمُ أبي حنيفةَ و رُويَ إليه بـ«قه». و في المطبوع: «يه».

٧. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣٧.

٨. في «ج» و المطبوع اختَصِرَ اسمُ الشافعي و رُويَ إليه بـ«فمي».

٩. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥.

جميع الصلوات - وهو الشافعي^١ الذي يوافقنا موافقةً صحيحةً - و الباقر^٢ استثنوا بعض الصلوات، واستحبوا الإعادة فيما عداها.

و دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه هو إجماع الطائفة، الذي بينا في غير موضع أنه حجة.

و الموافقون لنا في هذه المسألة من العامة يُعولون على خبر يروونه عن النبي عليه السلام يتضمّن: «إذا صليت أحدكم ثم أدرك قوماً يصلون فيصلّي معهم؛ تكون الأولى صلاته، و التي صلاها معهم تطوعاً»^٣، و يُعولون^٤ على عموم اللفظ لسانر الصلوات، فلا معنى لاستثناء بعضها.

فأما^٥ الصلاة الثانية المفعولة جماعة بعد فعلها على سبيل الانفراد، فالصحيح أنها ندب^٦ و الفرض هي الأولى؛ و هو مذهب الشافعي أيضاً. و قال الشعبي^٧ و الأوزاعي: فرضه الثانية^٨.

و أما جواز أن ينوي هذا المعيد^٩ لهذه الصلاة النفل و إن كان إمامه ينوي أداء

١. في «ج» اختصر اسم الشافعي و رُمز إليه بـ «في» و في المطبوع: - «الشافعي».

٢. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يكون».

٣. راجع: المدونة الكبرى، ج ١، ص ٨٧؛ مواهب الجليل، ج ٢، ص ٤٠٢.

٤. في «ج» و المطبوع: «و يقولون».

٥. في المطبوع: «فإن».

٦. في المطبوع: «الصحيح أنها بدل».

٧. في «ج» اختصر اسم الشعبي و رُمز إليه بـ «في». و في المطبوع: «في». و هو: أبو عمر عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، كوفي من شعب همدان. روى عن الإمام علي عليه السلام، و زيد بن ثابت، و سعيد بن زيد و غيرهم. و روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، و الأعمش، و سعيد بن عمرو و غيرهم. توفي سنة ١٠٤ هـ. راجع: طبقات الفقهاء، ص ٦١؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٦٥.

٨. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥ و ٢٢٦.

٩. في «ش، ص»: «المتعبد». و في المطبوع: «المقتدي».

الفرض، فلا خلاف بين الفقهاء فيه؛ لأن اقتداء المتنفل بالمفترض لا يختلفون فيه، وإنما يختلفون في اقتداء^١ المفترض بالمتنفل، فعند أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يقتدي مفترض بمتنفل^٢، وكرهه مالك والثوري^٣، وقال الشافعي: إنه جائز.^٤ وهو مذهبنا.

ودليلنا على صحته هو إجماع الفرقة عليه^٥؛ لأنهم لا يختلفون فيه. ويجوز أيضاً عند الشافعي أن يأتى المفترض بالمفترض وإن اختلف فرضهما؛ فكان أحدهما ظهراً، والآخر عَصراً.^٦ وهو مذهبنا. وأبو حنيفة لم يجوز أن يأتى المفترض بالمفترض إلا وفرضاهما متفق^٧ غير مختلف^٨. فأما ما مضى في خلال الكلام من أنه «إن كان للندب^٩ فهو مخالف لظاهر الفتيا والرواية»؛ فليس^{١٠} الأمر على ذلك؛ لأننا لا نفتي إلا بأن الثانية ندب وطلب

١. من قوله: «لا يختلفون فيه» إلى هنا ساقط من المطبوع، وفيه بدل الساقط: «و».

٢. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥ و ٢٢٦.

٣. في «ج» اختصر اسم الثوري ورمز إليه بـ «ري». وفي المطبوع: «ي» بدل «الثوري». وهو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، وأبي إسحاق الشيباني، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم. وذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٤. راجع المصادر السالفة. ٥. في «ج» والمطبوع: «عليهم».

٦. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٥٤٦؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٧١.

٧. في «ج»: «و يتفق». وفي المطبوع: «- متفق».

٨. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٧١.

٩. في النسخ والمطبوع: «الندب». وما أثبتناه استفدناه مما تقدم في السؤال. والمراد: إن كان ما صلاه ثانية جماعة لوجه الندب.

١٠. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «وليس». والصواب ما أثبتناه: طبقاً لـ «ط».

لِفَضْلِ^١ الْجَمَاعَةِ^٢، وَلَوْ كَانَتْ^٣ وَاجِبَةً لَكَانَ يُذَمُّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مَذْمُومٍ إِنْ تَرَكَهَا، وَإِنَّمَا تَرَكَ فَضْلاً وَ تَقْلاً^٤.

وَلَمْ يُخَالَفِ الْقَائِلُ بِذَلِكَ لِلرَّوَايَةِ^٥ أَيْضاً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «صَلِّ لِنَفْسِكَ، وَ صَلِّ مَعَهُمْ وَ بِهِمْ؛ فَإِنْ قُبِلَتْ الْأُولَى، وَ إِلَّا قُبِلَتِ الثَّانِيَةُ»، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ - الَّذِي هُوَ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ بِالصَّلَاةِ - قَدْ يَكُونُ فِي النَّدْبِ كَمَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ، وَ رُبَّمَا لَمْ يَكُنِ الْوَاجِبُ مَقْبُولاً وَ مُسْتَحَقّاً بِهِ الثَّوَابُ لِعَارِضٍ يَعْزِضُ فِيهِ وَ يَكُونُ النَّدْبُ^٦.

فَإِنْ قَالُوا^٧: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تُخَالَفَ^٨ نِيَّةَ الْمَأْمُومِ نِيَّةَ الْإِمَامِ^٩؟
قُلْنَا^{١٠}: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ هَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالْمُقْتَرَضِ الْمُتَقَلِّلِ.

[حُكْمُ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ غَيْرُ مُتَعَيِّنَةٍ]

وَأَمَّا^{١١} الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ^{١٢}: الَّتِي يُفْتَى فِيهَا أَصْحَابُنَا بِأَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ فَرِيضَةٌ غَيْرُ مُتَعَيِّنَةٍ^{١٣}

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْفَضْلُ». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْجَمَاعَةُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَانَ». نَعَمْ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي «ج»: «وُفْعَالاً». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وُندَباً».

٥. فِي «ج، ش، ص»: «بِذَلِكَ الرَّوَايَةِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «هَذِهِ الرَّوَايَةُ».

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «كَمَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ، وَ فِيهِ بَدَلُهُ: «مَقْبُولاً».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَالَ». ٨. فِي «أ، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَخَالَفَ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: - «نِيَّةُ الْإِمَامِ». ١٠. فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعَتْ كَلِمَةً «قُلْنَا» بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

١١. فِي «أ»: «فَأَمَّا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمَّا» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

١٢. وَ هِيَ الْعَاشِرَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: + «و».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرُ مُتَعَيِّنَةٍ».

ولا متميزة، صَلَّى ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا وَاثْنَتَيْنِ؛ وَتَوَى بِالثَّلَاثِ قَضَاءَ الْمَغْرِبِ، وَبِالأَرْبَعِ^١ قَضَاءَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ أَوْ الْعِشَاءِ^٢ الْآخِرَةِ^٣، وَبِالْاثْنَتَيْنِ الْغَدَاةَ^٤.

فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ الْأَوَّلَى عِنْدَنَا [فِي] مَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَنْ يُصَلِّيَ ظَهْرًا وَعَصْرًا وَمَغْرِبًا وَعِشَاءً وَغَدَاةً.

وَإِنَّمَا رُخِّصَ لَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ^٥ الْآخِرَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَيَتَوَى بِهَا قَضَاءَ مَا فَاتَهُ مِنْ إِحْدَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ^٦ تَرْفِهَا^٧ وَتَخْفِيفًا؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ^٨ بِهَذِهِ الصَّلَوَاتِ الرَّبَاعِيَّةِ دَفْعَاتٍ مُتَكَرِّرَةً، فَخَفَّفَ عَنْهُ^٩ بَأَنْ يَأْتِيَ بِأَرْبَعٍ يَتَوَى بِهَا مَا فَاتَهُ مِنْ إِحْدَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الثَّلَاثِ. فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنَةٍ^{١٠}، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ فَكَأَنَّهُ يَتَوَى^{١١} مَا فَاتَهُ فِي عِلْمِ^{١٢} اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ تَعَجُّبٌ مِنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِذَا دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ عَلَيْهِ؛

١. فِي «ش، ص»: «وَالْأَرْبَع». وَفِي «ب، ج»: - «قَضَاءَ الْمَغْرِبِ، وَبِالأَرْبَعِ».

٢. فِي «أ، ب، ج»: «أَوْ عِشَاءً». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَعِشَاءً».

٣. فِي «ج»: «الْآخِرِينَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَخِيرِينَ».

٤. فِي «ب، ج، ش، ص»: «وَبِالْاثْنَتَيْنِ الْغَدَاةَ».

٥. فِي «أ، ب، ش، ص»: «عِشَاءً».

٦. رَاجِعْ: وَسَائِلُ الشَّيْخَةِ، ج ٨، ص ٢٧٥، ح ١٠٦٤٥ و ١٠٦٤٦.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَرْفَهَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَادَح» بَدَلُ «يَأْتِي».

٩. فِي «ش، ص»: «عَلَيْهِ». وَفِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «عَنْهَا».

١٠. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ».

١١. فِي «أ»: «تَعَيَّنَ». وَاسْتَظْهَرَ فِي «ب»: «يَتَمَيَّزُ». وَفِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «يَتَعَيَّنُ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَعِلْمٌ» بَدَلُ «فِي عِلْمٍ».

فإن الأحكام الشرعية مبنية^١ على المصالح المعلومة لله تعالى، و وجوه هذه المصالح مغيبة عنا، وإنما نعلمها على الجملة دون التفصيل.

[حكم الواقع بعض صلاته قبل الوقت]

وأما^٢ المسألة الرابعة^٣: بأن الصلاة الواقع^٤ بعضها قبل الوقت - جهلاً أو سهواً - وبعضها في الوقت مجزئة ماضية.

فأول ما نقوله: أن عندي أن هذه الصلاة غير مجزية ولا ماضية، ولا بد من أن تكون^٥ جميع الصلاة^٦ واقعة^٧ في الوقت المضروب لها، فإن صادف شيء من أجزائها ما هو خارج الوقت لم تكن مجزية.

وبهذا يقتضي محصلو أصحابنا ومحققوهم، وقد وردت روايات به^٨؛ وإن كان في بعض كتب أصحابنا^٩ ما يخالف ذلك من الرواية. وإذا كنا لا نذهب إلى ما يعجب^{١٠} منه، فلا سؤال^{١١} علينا.

١. في المطبوع: «مبنية».

٢. في «أ»: «فأما». وفي المطبوع: «أما» بدون واو العطف.

٣. وهي الحادية عشرة من المسائل الرسية الأولى.

٤. في المطبوع: «الواقعة».

٥. في «ج» و المطبوع: «أن يكون».

٦. في «أ»: «الصلوات».

٧. في المطبوع: - «واقعة».

٨. راجع: وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٠٥ - ١١٥، باب وجوب المحافظة على الصلوات في

أوقاتها، ح ٤٦٣٥ - ٤٦٦١.

٩. راجع: جامع الخلاف والوافق، ص ١٠٤.

١٠. في المطبوع: «تعجب».

١١. في المطبوع: + «له».

و الوجه في صحّة القول بأنّ مَنْ صَلَّى بعض^١ صلاته أو جميعها قبل دخول وقتها يلزمه^٢ الإعادة، وأنّ صلاته غير ماضية: أن معنى ضَرْبِ الوقت للعبادة هو التنبيه على أنّها لا تُجزى إلّا فيه، ولا تتعلّق إلّا به^٣؛ وإذا كان مَنْ صَلَّى قبل الوقت مخالفاً للمشروع له^٤، ومخالفةً للشرع^٥ وتعدّيه^٦ يقتضي فساد العبادة، فيجب القضاء بترك الإعتداد بما وَقَعَ مِنَ الصلّة في غير الوقت.

ولأنّ الصلّة بدخول الوقت تلزمه^٧ لا محالة؛ وقد عَلِمْنَا أنّ ما يَفْعَلُهُ منها في الوقت يُسْقِطُ عن ذمّته وجوبها بالإجماع، ولم يُعْلَمْ^٨ أنّ ما فَعَلَهُ قبل دخول الوقت مُسْقِطٌ^٩ عن ذمّته ما شَغَلَهَا^{١٠}؛ فيجب عليه أن يَفْعَلَ مِنْ^{١١} الصلّة في وقتها ما يُعْلَمُ به براءة ذمّته مِنْ وجوبها.

وما يرويه أصحابنا - فيما يخالف ما ذكرناه - من أخبارِ الآحاد لا يُعْتَدُ^{١٢} به؛ لأنّه ليس بحجّة، ولا موجبٍ علماً.

١. في «ش، ص»: + «من».

٢. في المطبوع: «يلزمها».

٣. في المطبوع: - «ولا تتعلّق إلّا به».

٤. في «أ»: «للشرع» بدل «للمشروع له».

٥. في المطبوع: «المشروع».

٦. في «أ» شُطِبَ على «تعدّيه». وفي المطبوع: «له» بدل «و تعدّيه».

٧. في المطبوع: «تلزم».

٨. في المطبوع: «ولم نعلم».

٩. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «مسقطاً»؛ وهو سهو.

١٠. في «ج»: «بتعلّقها». وفي المطبوع: «تنقلّها»، واستظهر في هامشه: «تعلّق بها» بدل «شغّلها».

١١. في المطبوع: - «من».

١٢. في «أ»: «لا تعتد». وفي المطبوع: «لا يتعبّد».

و لو قامت دَلالةٌ على أَنَّ مَنْ صَلَّى بعضَ الصلاةِ أو كُلَّها قَبْلَ دخولِ الوقتِ أجزأته^١، و لم تَجِبْ^٢ عليه الإعادةُ، لَجازَ ذلكَ عندنا، و لم يَكْ^٣ مُخالِفاً لقانونِ الشرعِ. فلا خِلافَ بَيْنَ أصحابنا في أَنَّ مَنْ اجتَهَدَ في جِهَةِ القِبْلَةِ و صَلَّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ له بَعْدَ خروجِ الوقتِ أَنَّهُ أخطأها و صَلَّى إلى غيرِها، فإنَّه لا إعادةَ عليه، و أَنَّ صَلاتَه الماضيةَ مُجزيةٌ عنه إذا كانَ ما استَدْبَرَ القِبْلَةَ.

و قال أبو حَنِيفَةَ و مالِكٌ، و هو أَحَدُ قولَي الشافعيِّ: إِنَّه لا إعادةَ عليه على كُلِّ حالٍ، و لم يُفَرِّقوا بَيْنَ الخطأِ بالاستدبارِ أو اليمينِ أو اليسارِ^٤. فما هذا التَعَجُّبُ مِنَ الروايةِ الواردةِ بإجزاءِ هذه الصلاةِ؟ و نَحْنُ كُلُّنا و فقهاءُ العامةِ نَقُولُ في جِهَةِ القِبْلَةِ مِثْلَ ذلكَ بَعِينِهِ، و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ القِبْلَةَ شَرْطٌ في الصلاةِ كالوقتِ.

فإذا جازَ أَنْ يَقومَ الخطأُ معَ الاجتهادِ في القِبْلَةِ مَقامَ الصوابِ، و يُقالُ: إِنَّ فَرَضَهُ إذا^٥ أذاهُ اجتِهادهُ إلى سَمَتٍ بَعِينِهِ، هو ذلكَ السَّمْتُ دُونَ غيرِهِ؛ فَلِمَ لا جازَ^٦ أَنْ يُقالَ أيضاً: إِنَّ فَرَضَهُ إذا اجتَهَدَ فأذاهُ اجتِهادهُ إلى دخولِ الوقتِ هو إيقاعُ الصلاةِ فيه؟ فما فَعَلَ إلَّا ما هو فَرَضُهُ في الحالِ، و إن ظَهَرَ له في المُستَقْبَلِ خِلافُهُ، كما لو ظَهَرَ له في جِهَةِ القِبْلَةِ خِلافَ اجتِهادهِ.

١. في «أ» و المطبوع: «أجزأه».

٢. في «أ»، ج، ش، ص و المطبوع: «و لم يجب».

٣. في «أ» و المطبوع: «و لم يكن».

٤. راجع: المقتعة، ص ٩٧؛ النهاية و نكتهد ج ١، ص ٢٨٦ و ٣١٥؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢١٤ و ٢١٥.

٥. في المطبوع: - «إذا».

٦. في «أ»: «لا يجوز». و في المطبوع: «لا أجاز».

وَلَمْ تَقُلْ ذَلِكَ نُصْرَةً لِهَذَا الْمَذْهَبِ - فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ^١ عِنْدَنَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافُهُ - وَإِنَّمَا قَابَلْنَا^٢ بِذَلِكَ الْإِسْتِعَادَ لَهُ وَالشُّنَاعَةَ بِهِ.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ السُّؤَالِ مِنْ أَنَّهُ [كَيْفَ]^٣ يَكُونُ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ تَعَلُّقِ وَجوبِهِ بِالذِّمَّةِ مُجْزِيًّا عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ؟ وَكَيْفَ^٤ تَكُونُ صَلَاتُهُ مُجْزِيَّةً، وَبَعْضُهَا وَاجِبٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ وَاجِبٍ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَا «لَوْ قُصِدَ إِلَيْهِ^٥ لَكَانَ قَبِيحًا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ» مِنْ فِعْلِهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، مُجْزِيًّا عَمَّا «لَوْ قُصِدَ إِلَيْهِ لَكَانَ وَاجِبًا يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ»^٦ مِنْ فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ؟

فَمِمَّا لَا يَقْدَحُ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي قُصِدَ إِلَى الْقَدَحِ فِيهِ؛ لِأَنَّ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي لَا أَسْلَمُ أَنَّ وَجوبَ الصَّلَاةِ مَا^٧ تَعَلَّقَ بِالذِّمَّةِ مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّهِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَلَا أَنَّ أَوَّلَ صَلَاتِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَغَالِبُ ظَنِّهِ أَنَّ الْوَقْتَ قَدْ دَخَلَ، وَلَدُخُولِهِ فِي ظَنِّهِ تَجِبُ^٨ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ^٩.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُ مَا «لَوْ قُصِدَ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ^{١٠} قَبِيحًا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ»

١. في المطبوع: «أَنَّ ذَلِكَ» بدل «أَنَّهُ».

٢. في «أ، ج، ش، ص»: «قَابَلْنَا».

٣. ما بين المعقوفين استفدناه مما تقدّم في السؤال.

٤. في المطبوع: «فَكَيْفَ».

٥. في «ج» والمطبوع: «إِلَيْهَا» وهكذا في الموضع الآتي.

٦. في المطبوع: «فِي».

٧. في المطبوع: - «مَا». نعم، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتَاهُ.

٨. في «أ»: «يُوجِبُ». وفي «ب»: «يَجِبُ».

٩. من قوله: «وَوَاجِبُ ظَنِّهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» وَالْمَطْبُوعُ.

١٠. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «لَكَانَ» بَدَل «أَنْ يَكُونَ»: لِمَا تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ، وَلِمَا تَقَدَّمَ فِي السُّؤَالِ.

يُجزئيه^١؛ بل هو فرضه في وقته^٢ مع غلبة الظن المؤدي إليها^٣ اجتهاذه؛ ألا ترى أنه لو قصد إلى^٤ أن يُصلّي إلى غير جهة القبلة لكان ذلك منه قبيحاً يستحق به العقاب، ومع ذلك فإذا أداه اجتهاذه إلى تلك الجهة أجزأته^٥ صلاته، ولم يلزمه^٦ الإعادة وإن تبين الخطأ؟ فلا وجه لاستبعاد هذا المذهب إلا من حيث^٧ ذكرناه.

[حُكْمُ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ^٨: فِي إِجْزَاءِ يَوْمِ الشُّكِّ إِذَا صَامَهُ بَنِيَّةُ التَّطَوُّعِ، عَنْ فَرَضِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

فهذا مذهب لا خلاف بين الإمامية فيه، ولا روى بعضهم ما يخالفه؛ على وجه ولا سبب. والتعجب مما تقوم^٩ الحجة عليه لا معنى له.

وقد بينا في صدر كلامنا: أن دخول النية في العبادة وتعيينها وإجمالها ومقارنتها وانفصالها^{١٠} إنما هو أحكام شرعية يجب^{١١} الرجوع فيها إلى أدلة الشرع؛ فمهما دلت عليه أثبتناه^{١٢} واعتدناه.

١. في «ج» والمطبوع: «مجزية». ٢. في المطبوع: «فيه» بدل «في وقته».

٣. في المطبوع: «إليه». و مرجع الضمير في «إليها»: «غلبة الظن».

٤. في المطبوع: «إلى». ٥. في المطبوع: «أجزأه».

٦. في المطبوع: «و لم يكن له» بدل «و لم يلزمه».

٧. في المطبوع: «+ ما».

٨. وهي الثانية عشرة من المسائل الرسيّة الأولى:

٩. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «صوم». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «ق».

١٠. في «ج»: «ما يقوم». وفي المطبوع: «بما يقوم».

١١. في المطبوع: «وانفعالها».

١٢. في «أ»: «من الأحكام الشرعية ويجب» بدل «أحكام شرعية يجب».

١٣. في المطبوع: «اشتباه». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

و لو كانت نية الصوم الواجب يُعْتَبَرُ فيها تعيينُ النيةِ على كُلِّ حالٍ، لما أجمعت الإمامية على إجزاء صوم يوم الشك بنية التطوع، إذا ظهر أنه من شهر رمضان. وكذلك أجمعوا على أنه لو صام شهراً بنية التطوع على أنه شعبان، وكان مأسوراً أو محبوساً بحيث لا يعلم أحوال الشهور^٢، لكان ذلك الصوم يُجزئيه عن شهر رمضان.

وإنما تفتقر العبادة إلى نية إيقاعها على الوجه المُعَيَّن في الموضع الذي يتمكن المُكَلَّف من العلم^٣ بالتعيين، وفي يوم الشك لا يمكنه أن يعلم أنه من شهر رمضان في الحال، فلا يجوز أن يصومه إلا بنية التطوع؛ لأنَّ التعيين لا سبيل له إليه في هذا اليوم. و غير مُمتنع أن يقوم الدليل على أنه إن صامه بهذه النية، و ظهر أنه من شهر رمضان، أجزأه^٤ عن فرضه.

و أبو حنيفة يوافقنا في هذه المسألة، و يذهب^٥ إلى أنه إن صام يوماً بنية التطوع، و ظهر أنه من شهر رمضان، أجزأه ذلك عن فرضه، و لم تجب^٦ عليه الإعادة^٧. و يُعَوَّل^٨ في الاستدلال على صحة قوله على أشياء:

منها: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^٩، فأمر بصوم شرعي،

١. في المطبوع: «إن».

٢. في المطبوع: «أو محبوساً يجب أن لا يعلم أحوال الشهر».

٣. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «العلم» بدل «من العلم». و الصواب ما أثبتناه: طبقاً لـ «د»، ط.

٤. في المطبوع: «أجزأ».

٥. في المطبوع: «يذهب» بدون واو العطف.

٦. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «و لم يجب».

٧. راجع: المجموع، ج ٦، ص ٤٠٣ و ٤٠٤.

٨. أي أبو حنيفة.

٩. البقرة (٢): ١٨٥.

و لا خِلَافَ في أن الصومَ بِنِيَّةِ التَطَوُّعِ صَوْمٌ شَرْعِيٌّ، فَإِنَّهُ لَوْ صَامَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ يَوْمًا بِنِيَّةِ التَطَوُّعِ لَوَصِفَ^١ في الشرعِ بأنه صَوْمٌ مُطْلَقٌ، فَعُمُومُ الْآيَةِ يَقْتَضِي فِعْلَ مَا هُوَ صَوْمٌ في الشريعة.

ومنها: أن صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ مُسْتَحَقٌّ عَلَى الْمُقِيمِ، فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ فَعَلَهُ وَقَعَ عَنْ^٢ الْمُسْتَحَقِّ؛ كَطَوَافِ الزَّيَارَةِ، وَرَدِّ الْعَارِيَةِ وَ الْوَدِيعَةِ وَالْعَصَبِ.

ومنها: أن نِيَّةَ التَّعْيِينِ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَ غَيْرِهِ، وَ التَّمْيِيزُ^٣ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ^٤ وَقُوعُ الشَّيْءِ وَ خِلَافُهُ فِيهِ. فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ فِي الْحَالِ إِلَّا^٥ الْفَرْضُ، لَمْ يُحْتَجْ إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ لَمَّا صَحَّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْعَطِيَّةُ بَعَيْنَهَا تَارَةً هَبَّةً وَ عَلَى وَجْهِ مُخْتَلِفَةٍ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ^٦ قَضَاءَ الدَّيْنِ، إَحْتِجَ فِيهَا إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ^٧، وَ لَمَّا لَمْ تَكُنِ^٨ الْوَدِيعَةُ وَ الْعَارِيَةُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ تَقْتَضِرْ^٩ إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ.

فَإِذَا قِيلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ: فَأَلَا^{١٠} أَجَزَتْ صَوْمَ^{١١} هَذَا الزَّمَانِ الْمُتَعَيَّنِ^{١٢} بِغَيْرِ نِيَّةٍ أَصْلًا،

١. في «ج» و المطبوع: «يوصف».

٢. في «أ، ج»: «و التميز».

٣. في المطبوع: «+ في»؛ نعم، استظهر في هامشه زيادتها.

٤. في المطبوع: «إلى»؛ نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٥. في «أ، ج، ش، ص»: «أن يكون».

٦. من قوله: «ألا ترى» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٧. في «أ، ج، ش، ص»: «لم يكن».

٨. في «أ، ج» و المطبوع: «لم يفتقر».

٩. في «أ»: «فهل».

١٠. في «ج» و المطبوع: «صومه».

١١. في «ج» و المطبوع: «المعين».

كَمَا جازَ رَدُّ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ^١ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، كَمَا يَقُولُهُ^٢ زُفَرٌ^٣ وَعَطَاءٌ^٤؟
فَرَّقَ^٥ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ بَأَن يَقُولَ: كَوْنُهُ مُسْتَحَقَّ الْعَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ عِلَّةً فِي سُقُوطِ
نِيَّةِ التَّعْيِينِ، وَلَا يَكُونُ عِلَّةً فِي سُقُوطِ النِّيَّةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِهِ. كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ؛ تَسْقُطُ
فِيهِ نِيَّةُ التَّعْيِينِ^٦ - لِأَنَّهُ لَوْ طَافَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ أَجْزَأَهُ عَنْ فَرْضِهِ - وَلَا تَسْقُطُ^٧ فِيهِ النِّيَّةُ
عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَأَجُودُ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْفَرْقِ^٨، أَن يَقُولَ^٩: إِنْ الصَّوْمَ فِي الشَّرِيعَةِ لَا بُدَّ
مِنْ كَوْنِهِ قُرْبَةً وَعِبَادَةً، بِإِلَّا خِلَافٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا تَعَيَّنَ فِي زَمَانٍ بِعَيْنِهِ سَقَطَ
وَجُوبُ نِيَّةِ التَّعْيِينِ؛ وَنِيَّةُ الْقُرْبَةِ وَالْعِبَادَةِ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ صَوْمًا شَرْعِيًّا؛ وَ
لَيْسَ كَذَلِكَ رَدُّ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ.

١. في المطبوع: - «والعارية». ٢. في «ج»: «يقول». وفي المطبوع: «لقلوله».
٣. أبو الهذيل زُفَرُ بْنُ هُذَيْلِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمِ الْعَنْبَرِيِّ، صَحْبٌ أَبَا حَنِيفَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ، ثُمَّ غَلِبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ وَالْقِيَاسُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ الْبَصْرَةَ بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ
الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَنْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٨ هـ. رَاجِعْ:
الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٥٦؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢١١، الرِّقْمُ ٢٧٥٠؛ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج
٨، ص ٣٨، الرِّقْمُ ٦؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٤٧٦، الرِّقْمُ ١٩١٩.
٤. أَبُو مُحَمَّدٍ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ أَسْلَمَ الْقُرَشِيُّ، مُفْتِي أَهْلِ مَكَّةَ وَمُحَدِّثُهُمْ. رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَابْنِ عَمْرٍو، وَمَعَاوِيَةَ، وَأَسَامَةَ، وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ يَعْقُوبُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْيَعِيُّ، وَ
مُجَاهِدٌ، وَغَيْرُهُمْ. مَاتَ سَنَةَ ١١٤ هـ. رَاجِعْ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٣، ص ١٧٠، الرِّقْمُ ٥٦٤٠؛ وَفَيَاتُ
الْأَعْيَانِ، ج ٣، ص ٢٦١، الرِّقْمُ ٤١٩؛ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، ص ٤٤.
٥. في المطبوع: - «فَرَّقَ».
٦. مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا يَكُونُ عِلَّةً» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.
٧. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَسْقُطُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًّا لِنُسخَتِي «د، ط».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنَ الْفَرْقِ».
٩. فِي «ج، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «أَن يَقُولَ».

و رُبَّمَا طَعَنَ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ - مِنْ أَنَّ مَا تَعَيَّنَ^١ زَمَانُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا يَحْتَاجُ^٢ إِلَى نِيَّةٍ - بَأَن يَقُولَ لَهُ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ عِنْدَ تَضَيُّقِهِ^٣ تَفْتَقِرُ^٤ إِلَى نِيَّةِ التَّعْيِينِ بِلا خِلَافٍ؛ وَ مَعَ هَذَا فَإِنَّ هَذَا الزَّمَانَ قَدْ تَعَيَّنَ فِي آدَائِهَا، وَلَا^٥ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ سِوَاهَا.

و يُمَكِّنُ أَبَا حَنِيفَةَ^٧ أَنْ يُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بَأَن يَقُولَ: هَذَا الزَّمَانُ بَعِينُهُ^٨ يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَتَعَيَّنَ^٩ فِيهِ آدَاءُ هَذِهِ الْفَرِيضَةِ^{١٠}؛ بَأَن يَكُونَ قَدْ^{١١} قَدَّمَهَا عَلَيْهِ وَ مَا أَخْرَاهَا إِلَيْهِ، فَقَدْ صَارَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ فِيهِ غَيْرَ مُتَعَيِّنَةٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ زَمَانٌ^{١٢} لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ مِنْ جَنْسِ هَذَا الصَّوْمِ سِوَاهُ، فَقَدْ تَعَيَّنَ لَهُ خَاصَّةً، وَ لَا فَارَقَ بِذَلِكَ الصَّلَاةَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ.

[حُكْمُ نِيَّةِ صَوْمِ الشَّهْرِ كُلِّهِ فِي أَوَّلِهِ]

و أَمَّا الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ^{١٣}: وَ هِيَ أَنَّ النِّيَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي ابْتِدَاءِ شَهْرِ^{١٤} رَمَضَانَ لَصَوْمِ الشَّهْرِ كُلِّهِ، مُغْنِيَةً عَنْ تَجْدِيدِهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ. فَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ، وَ لَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٢. فِي «ش، ص»: «لَا تَحْتَاجُ».

٣. فِي «أ، ش، ص»: «تَضْيِيقُهُ».

٤. فِي «أ، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَفْتَقِرُ».

٥. فِي «ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «هَذَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْهُ» بِدَلِّ «أَبَا حَنِيفَةَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بَعِينُهُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ لَا يَتَعَيَّنَ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْفَرِيضَةُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَدْ».

١٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «زَمَانٌ».

١٣. وَ هِيَ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِّيَّةِ الْأُولَى.

١٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «شَهْرٌ».

رَوَوْا خِلَافَهُ. وَهُوَ مَذْهَبُ^١ مَالِكٍ^٢.

لَكِنَّا نَقُولُ^٣: إِنَّ تَكَرَّرَ النِّيَّةُ وَإِنْ^٤ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، فَإِنَّهُ إِنْ جَدَّدَهَا^٥ لِكُلِّ يَوْمٍ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، كَانَ أَفْضَلَ لَهُ^٦ وَأَوْفَرَ ثَوَابًا.

وَلَا تَعْجَبْ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهَا الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَوَثَّرَ^٧ النِّيَّةُ فِي صَوْمِ^٨ جَمِيعِ الشَّهْرِ، وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ^٩ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْهُ؟ قُلْنَا^{١٠}: كَمَا تَوَثَّرَ^{١١} عِنْدَنَا كُلُّنَا هَذِهِ النِّيَّةُ فِي صَوْمِ الْيَوْمِ بِأَسْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ وَاقِعَةً فِي ابْتِدَاءِ لَيْلَتِهِ. وَلَوْ كَانَتْ مَقَارَنَةُ النِّيَّةِ الصَّوْمِ^{١٢} لَازِمَةً، لَمَا جَازَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ لَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ.

وَلَوْ اعْتَبِرَ فِي تُرُوكِ^{١٣} الْأَفْعَالِ فِي زَمَانِ الصَّوْمِ كُلِّهِ^{١٤} مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ لَهَا، لَوَجَبَ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ زَمَانٍ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلُّهَا تَارِكٌ لِمَا يَوْجِبُ كَوْنَهُ مُفْطَرًا.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اسْتِمْرَارَ النِّيَّةِ طَوْلَ النَّهَارِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّ النِّيَّةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ

١. في المطبوع: «و قد يذهب إلى ذلك» بدل «و هو مذهب».

٢. راجع: الخلاف ج ٤، ص ٥٥٦؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٥٥٦؛ فتح العزيز، ج ٦، ص ٢٩١.

٣. في المطبوع: «و يقول» بدل «لكننا نقول». ٤. في المطبوع: - «و إن».

٥. في «ش، ص»: «جددناها». ٦. في المطبوع: - «له».

٧. في «أ، ج، ش، ص»: «يؤثر». ٨. في «ج» والمطبوع: - «صوم».

٩. في المطبوع: + «في». ١٠. في المطبوع: + «إنها تؤثر في الشهر كله».

١١. في «أ، ج، ش، ص»: «يؤثر».

١٢. في المطبوع: «للصوم».

١٣. في «ج»: «الأول». وفي المطبوع: «التروك». نعم استظهر في هامشه ما أثبتناه.

١٤. في المطبوع: - «كله». وفي جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة: «إلى» و هو سهو. و يدل

على ما أثبتناه قوله بعد فقرتين: «وقوع تروكه في زمان الصوم كله».

كافية مؤثرة في كون ثروكه المستمرة طول النهار صوماً؛ فكَذَلِكَ^١ القول في النية الواحدة إذا فرضنا أنها لجميع شهر رمضان أنها تؤثر شرعاً في صيام جميع أيامه و إن تقدّمت، كما أثّرت النية الواقعة بالليل في صيام اليوم كله.

و أما^٢ ما مضى في خلال الكلام، من أن ذلك يقتضي صحة صوم من تقدّمت منه هذه النية مع كونه غير عازم في كل يوم مستقبل على أن لا يفعل ما وجب عليه اجتنابه في زمان الصوم... إلى آخر الفصل؛ فكَذَلِكَ نقول: إن تجديد العزم على جميع ما ذكر غير واجب في كل يوم إذا كانت قد تقدّمت النية في أول الشهر على ذلك كله؛ فإن تقدّمها يقتضي وقوع ثروكه في زمان الصوم كله على وجه القرية و العبادة و الصحة، كما انتقمنا في أن تقدّم النية بالليل يقتضي وقوع كفه في طول النهار عما يفطر^٣ الصائم عبادة و قرية و على الوجه المشروعة.

فإن أريد بكونه «غير عازم» أنه غير مجدد للنية^٤، فقد مضى القول فيه. وإن أريد بذلك أنه يكون عازماً على الأكل أو الشرب أو الجماع، فهذا^٥ ينقض^٦ النية المتقدمة؛ ألا ترى أن من أوجب النية لكل يوم يقول أنه^٧ لو نوى بالليل و قبل طلوع الفجر صيام يوم بعينه لم يجب عليه تجديد النية و العزم، لكنّه متى عزم على الأكل أو الشرب^٨ أو الجماع أفسد صومه؟ و هذا بين لمن تأمله.

١. في «ج» و المطبوع: «كذلك». و في «ش، ص»: «وكذلك».

٢. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: - «أما». ٣. في المطبوع: «كما يفعله» بدل «عما يفطر».

٤. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «بالنية». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسختين: «د، ط».

٥. في «ج» و المطبوع: «فقد».

٦. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ج» و المطبوع: «انتقض».

٧. في المطبوع: - «أنه».

٨. في النسخ المعتمدة: - «أو الشرب». و إثباتها هو الأنسب؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ: «د، ط، م».

فصل يتضمّن مسائلين^١ [تتعلّق أيضاً بأحكام النية في العبادة]

المسألة الأولى^٢:

إذا كانت الشروط المذكورة في صفة نية العبادة^٣ مُعْتَبَرةً في صحتها، فما حكم مَنْ جهلها من المُكَلَّفِينَ، فأوقع^٤ عبادته خاليةً منها^٥ أو من بعضها؟ هل يجب عليه إعادة ما مضى من العبادات عارية^٦ من ذلك إذا عَرَفَ كَوْنَ هذه الشروط واجبة؟ أم يُجزّيه ما مضى بغير نية، أو [بانية التعيين والقرية خاصة؛ من غير أن يخطر له الوجه الذي له^٧ وَجَبَتْ^٨، وإنما اعتقد وجوبها على الجملة؟]

المسألة الثانية^٩:

وما حكم العبادة^{١٠} ذات الأحكام المتغايرة، كالطهارة والصلاة والحج، هل يجب على كُلِّ^{١١} مُكَلَّفٍ فعلها معرفة أعيان أحكامها و فرّق ما بين واجبها ومندوبها؟ أم يُجزّيه اعتقاد وجوبها على الجملة، من غير معرفة بتفصيل أحكامها؟

١. وهما المسألتان الرابعة عشرة والخامسة عشرة من المسائل الرّسّية الأولى.

٢. في «أ، ب، ج»: - «المسألة الأولى».

٣. في «ج»: «النية» بدل «نية العبادة». وفي «ش، ص»: «النية والعبادة» بدلها.

٤. في المطبوع: «أوقع». ٥. في المطبوع: «عنها».

٦. في «أ»: «الموهمية» بدل «عارية». ٧. في «ج» والمطبوع: - «له».

٨. في المطبوع: «وجب». ٩. وهي الخامسة عشرة من المسائل الرّسّية الأولى.

١٠. في «ش، ص»: «العبادات». ١١. في «أ، ب، ج، ش، ص» والمطبوع: - «كل».

فإن كَانَ الْعِلْمُ بِتَفْصِيلِهَا حِينَ الْبَلَوِ بِهَا يَجِبُ كَجُمْلَتِهَا^١، فَهَلْ يَلْزَمُ مُكَلَّفُهَا أَنْ يُفَرِّدَ لِكُلِّ حُكْمٍ مُفَصَّلٍ نِيَّةً^٢ تَخْصُهُ^٣ فِي حَالِ فَعْلِهِ، كَغَسَلِ الْوَجْهِ، وَ مَسْحِ الرَّأْسِ، وَ الرُّكُوعِ، وَ السُّجُودِ، وَ الطَّوَافِ، وَ السَّعْيِ، وَ أَمْثَالِ ذَلِكَ؟ أَمْ يُجْزِيهِ تَعْيِينُ ذَلِكَ حِينَ الْقَصْدِ إِلَى فَعْلِ الْعِبَادَةِ الَّتِي هَذِهِ الْأَحْكَامُ مِنْ تَفْصِيلِهِ^٤، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْرِيرِ النِّيَّةِ لِكُلِّ وَاجِبٍ وَ نَدْبٍ فِي حَالِ فَعْلِهِ؟ أَمْ لَا يَلْزَمُهُ^٥ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ لَوْ جُوبِهَا فِي حَالِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ تَفْصِيلِ ذَلِكَ؟^٦

وَ إِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِتَفْصِيلِ أَحْكَامِ الْعِبَادَةِ وَ شُرُوطِهَا وَ أَفْعَالِهَا وَ تَرْكُهَا وَاجِباً، فَمَا حُكْمُ مَا مَضَى مِنَ الْجَهْلِ بِذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ، أَيْ جِبُّ^٧ قَضَائِهِ أَمْ لَا؟

[جواب المسألتين المتعلقتين أيضاً بالنيات]

الجواب - و بالله التوفيق -^٨:

[حُكْمُ الْمُخْلِ بِالنِّيَّةِ فِي الْعِبَادَةِ]

[أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى^٩]: إِعْلَمُ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا وَجَبَتْ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَ كَانَتْ النِّيَّةُ شَرْطاً فِي صِحَّتِهَا، فَكُلُّ مُخَاطَبٍ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخَاطَباً بِالنِّيَّةِ الَّتِي

١. فِي «ج»: «بِحِينِهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «كَجُمْلَتِهَا».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «بَيْنَهُ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «بِنِيَّةٍ».

٣. فِي «ج»: «بِحَصَّتِهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَخْصُهُ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَفْصِيل».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَلْزَمُ». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَلِكَ».

٧. فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَجِبُ» بِدُونِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

٨. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «و بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٩. وَ هِيَ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى:

هي شرط في صحتها.

فإذا^١ أوقعها بغير نيّة، فالإعادة واجبة عليه؛ لأنّه قد أخلّ بشرط صحتها. فإن فرضنا أنّه جهل وجوب هذه النيّة عليه، فأوقعها عاريةً منها، ثمّ علّم بعد ذلك وجوبها، فالصحيح أنّه إن كان جهل وجوب هذه النيّة عليه في حال يصحّ فيها منه^٢ العلم بوجوبها، وإنما جهلها تفريطاً وإهمالاً، فالقضاء واجب عليه لا محالة. وإن كان لما جهل وجوبها غير متمكّن من العلم بوجوب هذه النيّة، فمن المحال أن يكون مكلفاً بالعبادة^٣ وهو غير متمكّن من العلم بوجوبها وجوب ما يُتقَرَّر في صحتها إليه، ومن لم يتمكّن من العلم بوجوب الفعل وشرائطه فهو غير مكلف به^٤. فهذا لا يجب عليه الإعادة؛ لأنّ هذه العبادة في الوقت الذي فعلها عارية من النيّة لم تكن واجبة.

فأمّا الوجه الذي له وجبت^٥ العبادة، فإن أريد - مثلاً - كونها ظهراً أو عصراً، فلعمري إنّه لا بُدّ من أن ينوي بأدائها كونها ظهراً أو عصراً.

وإن أريد بوجه الوجوب الوجه^٦ الذي منه كانت مصلحة، وداعية إلى فعل الواجب العقلي و صارفة عن القبيح العقلي، فذلك ممّا لا يجب علمه على سبيل التفصيل، والعلم به على وجه الجملة كافٍ.

١. في «ج»: «وأنّه». وفي المطبوع: «وإذا».

٢. في «ج» والمطبوع: «من».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «العبادة». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لما يظهر من «ط».

٤. في المطبوع: «للعلم» بدل «من العلم».

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «له». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخة «ط».

٦. في المطبوع: «وجب».

٧. في المطبوع: - «الوجه».

[حُكْمُ نِيَّةِ الْعِبَادَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ]

فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ^١: فَإِنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ كَانَ لَهَا اسْمٌ تَعَرَّفَ^٢ بِهِ جُمْلَتُهَا - كَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْحَجِّ - فَلَا بُدَّ فِي كُلِّ مُكَلَّفٍ بِهَا^٣ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ وَجُوبِ مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنْهَا بِالتَّمْيِيزِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُوَ نَدْبٌ وَنَفْلٌ.

فَإِذَا نَوَى فِي ابْتِدَاءِ الدُّخُولِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ - الَّتِي لَهَا أُبْعَاضٌ كَثِيرَةٌ - أَنْ يَفْعَلَهَا، وَ نَوَى^٤ إِيقَاعَ مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنْهَا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، وَ إِيقَاعَ النَّدْبِ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، كَفَاهُ ذَلِكَ، وَ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أُبْعَاضِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ.

مَثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَتَوَيَّ بِفِعْلِ الطَّهَارَةِ إِزَالَةَ الْحَدَثِ فِي ابْتِدَائِهَا، فَلَيْسَ يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ هَذِهِ النِّيَّةِ عِنْدَ تَطْهِيرِ كُلِّ عَضْوٍ. وَ كَذَلِكَ إِذَا نَوَى عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ إِيقَاعَ^٥ الْوَاجِبِ مِنْهَا وَاجِباً وَ النَّدْبِ نَدْباً، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ^٦ مِنْ أَفْعَالِهَا، كَالرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ غَيْرِهِمَا. وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُقْنَعَةٌ.

١. وَ هِيَ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِّيَّةِ الْأُولَى.

٢. فِي «أ، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَتَعَرَّفُ».

٣. فِي النُّسَخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَهَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ؛ طَبَقاً لِلنُّسخَةِ «س».

٤. فِي النُّسَخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَنَوْع». وَ مَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقاً لِلنُّسخَةِ «د».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «النَّدْبُ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» وَ الْمَطْبُوعُ.

٦. فِي «ش، ص»: «فَعَلَ».

المسألة السادسة عشرة

[نية النيابة في العبادات و ثوابها]

ما^١ صفة نية النائب عن غيره في حج أو جهاد، هل يعزم على أداء ذلك لوجوبه عليه، أم^٢ على مستنيبه؟^٣

فإن كان يفعل ذلك لوجوبه عليه، فلوجه غير صحيح؛ لأنه لم يجب عليه شيء، وإنما هو نائب^٤ في فعل واجب على غيره دونه. ثم كيف يكون نائباً عن غيره بفعل واجب عليه في نفسه؟

فإن فعله لوجوبه على غيره، فكيف يصح أن يعبد الله تعالى^٥ زيد عبادة واجبة جهة وجوبها مختص بعمرو؟ وكيف تبرأ^٦ ذمة عمرو مما وجب عليه بفعل زيد؟ وكيف يستحق الثواب عمرو عما وجب عليه بفعل زيد^٧ مع تقرير الحكم العقلي على خلافه، و ورود السمع بما يطابقه، من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^٨، و ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^٩، و أمثال ذلك؟

١. في المطبوع: «من». ٢. في المطبوع: «+ لا».

٣. في «ج»: «مشتبه». و في المطبوع: «مشتبه». ٤. في «ج» و المطبوع: «ثابت».

٥. في «ش، ص» و المطبوع: - «تعالى». ٦. في المطبوع: «يبرأ».

٧. في المطبوع: - «و كيف يستحق الثواب عمرو عما وجب عليه بفعل زيد؟».

٨. في المطبوع: - «على».

٩. النجم (٥٣): ٣٩.

١٠. الزلزلة (٩٩): ٧.

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

إِعلم أنَّ النَّائبَ عن^٢ غيره في الْحَجِّ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٣ نَيْتُهُ مُتَوَجِّهَةً^٤ إِلَى الْوَجْهِ
الَّذِي قَصَدَهُ بِالْحَجَّةِ، فَإِنْ حَاجَّهَا^٥ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٦ نَيْتُهُ^٧
مُنْصَرَفَةً إِلَى هَذَا الْوَجْهِ بَعِينَهُ^٨، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ^٩ تَطَوُّعاً عَنْ غَيْرِهِ، نَوَى بِهَا
التَّطَوُّعَ عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُسَمَّى مَنْ أَحْرَمَ عَنْهُ فِي تَلْبِيَّتِهِ^{١٠}.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْحَجَّةُ بِوَاجِبَةٍ عَلَى الْمُسْتَنَابِ^{١١}، حَتَّى يُقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ^{١٢} نَائِباً

عَنْ غَيْرِهِ بِفِعْلِ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ؟

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ أَنَّهُ وَلِيُّ لَمِيَّتٍ^{١٣} وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَلَمْ^{١٤} يَحِجَّ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ
يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ يَحِجَّ عَنْهُ، وَيَنْوِي بِهِذِهِ الْحَجَّةَ آدَاءً^{١٥} مَا كَانَ وَاجِباً عَلَى

١. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «أن يكون».

٤. في المطبوع: «من جهة» بدل «متوجهة».

٥. في «ح» والمطبوع: «حجتها». واستظهر في هامش المطبوع: «حجته».

٦. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «أن يكون».

٧. في «ج»: «بنه». وفي المطبوع: «بنية».

٨. في المطبوع: - «بعينه».

٩. في «أ» والمطبوع: «كان».

١٠. في المطبوع: «بيته».

١١. في «ج» والمطبوع: «المسببات».

١٢. في المطبوع: - «يكون». نعم، استظهر في هامشه إثباته.

١٣. في «أ»: «ميت». وفي المطبوع: «الميت».

١٤. في «أ»: «و لم».

١٥. في «أ»: «إذا». وفي المطبوع: - «آداء».

الميّت. فهذا الموضع الذي تتعيّن^١ فيه النيابة يكون الحَجُّ واجباً على النائب، و
ينوي بالحجة إيقاعها عن الميّت وإسقاط حقّ النيابة عن ذمّته.
و الواجب^٢ على زيد وإن لم تكن^٣ جهة وجوبه مختصةً بعمرو، فإنه غير
ممتنع أن يجب على زيد ما تكون^٤ جهة وجوبه^٥ لها تعلق بعمرو.
فكأنه قيل لهذا الولي: «يجب عليك إذا مات من أنت وليه^٦ وعليه^٧ حجة، أن
تُحجّ أنت عنه» فجهة الوجوب مختصةً بالنائب، ولها تعلق بالميّت، من حيث كان
تفريطه في الحَجِّ^٨ سبباً لوجوب النيابة^٩ على وليه.
فأمّا ثواب هذه الحجة؛ فإن كان الميّت وصّى بها وأمر بأن يُحجّ عنه، كان الثواب
مُنقسماً^{١٠} بينه وبين النائب عنه^{١١}؛ وإن لم يكن كذلك، فالثواب ينفرد به الفاعل.
فلم نخرج^{١٢} بهذا التفصيل من الحكم العقلي، ولا من ظاهر قوله: «وَأَنْ لَيْسَ
لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى»^{١٣}.

١. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يتعيّن». ٢. في «أ، ج» والمطبوع: «فالواجب».

٣. في «ج» والمطبوع: «لم يكن». ٤. في «أ»: «كان». وفي «ش، ص»: «يكون».

٥. من قوله: «مختصةً بعمرو» إلى هنا ساقط من «ج» والمطبوع.

٦. في «ج»: «مراتب»، وفي المطبوع: «موليك»، كلاهما بدل «من أنت وليه».

٧. في «ج»: «وليّه». وفي المطبوع: «وله».

٨. في «ب»: «بالحجّ» بدل «في الحجّ».

٩. في «ج»: «شيئاً بوجوب النيابة». وفي المطبوع: «شيئاً بوجوب الثابتة»، كلاهما بدل «سبباً
لوجوب النيابة».

١٠. في المطبوع: «مقسماً».

١١. في المطبوع: «- عنه».

١٢. هكذا في المطبوع. وفي النسخ: «فلم يخرج».

١٣. النجم (٥٣): ٣٩.

المسألة السابعة عشرة^١

[حُكْمُ الْمَاءِ النَجِسِ يُتِمُّ كُرّاً]

إذا كَانَ الْمَذْهَبُ مُسْتَقِرّاً بِأَنْ مَا بَلَغَ مِنَ الْمِيَاهِ الْمَحْصُورَةِ كُرّاً لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ أَحَدٌ أَوْصَافِهِ؛ فَمَا الْقَوْلُ فِي مَاءَيْنِ نَجَسَيْنِ غَيْرِ مُتَغَيِّرَيْنِ يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْكُرِّ، خُلِطَا فَبَلَّغَا كُرّاً فَمَا زَادَ، أَهُمَا نَجَسَانِ بَعْدَ الْخَلْطِ أَمْ طَاهِرَانِ؟

فإن قُلْتُم بِطَهَارَتِهِمَا^٢، فَمِنْ أَيْنَ صَارَ الْخَلْطُ مُؤَثِّراً لِلطَّهَارَةِ^٣؟
وإن قُلْتُم بِنَجَاسَتِهِمَا، خَالَفْتُم قَوْلَكُمْ بِطَهَارَةِ مَا بَلَغَ الْكُرُّ مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ.
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٤ - :

إِعْلَمُ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ يَكُونُ طَاهِراً بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ إِذَا كَانَ يَبْلُغُ كُرّاً؛ لِأَنَّ بُلُوغَ الْمَاءِ عِنْدَنَا هَذَا الْمَبْلَغَ مُزِيلٌ لِحُكْمِ النَجَاسَةِ الَّتِي تَكُونُ فِيهِ، وَهُوَ مُسْتَهْلِكٌ بِكَثْرَتِهِ^٥ لَهَا، فَكَأَنَّهُا بِحُكْمِ الشَّرْعِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، إِلَّا أَنْ تَوَثَّرَ فِي صِفَاتِ الْمَاءِ.

١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «السَّابِعَةُ عَشَرَ».

٢. فِي «أ»: «بَطَاهَرَتُهُمَا».

٣. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِلطَّهَارَةِ». وَ فِي «ب»: «بِالطَّهَارَةِ». وَ فِي «ش، ص»: «لِطَّهَارَةِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَكْثَرٌ».

وإذا كان الماء بكثرته^١ وبلوغه إلى هذا الحد مُستهلكاً النجاسة^٢ الحاصلة فيه، فلا فرق بين وقوعها فيه^٣ بعد تكامل كونه كُرّاً وبين حصولها في بعضه قبل التكامل؛ لأن على الوجهين معاً النجاسة في ماء كثير، فيجب أن لا يكون لها تأثير فيه مع عدم^٤ تغيير الصفات.

والذي يبين أن الأمر على ما أفتيينا به: أننا لو صادفنا كُرّاً من ماء فيه نجاسة لم تُغيّر شيئاً من أوصافه، لكننا - بلا خلاف بين أصحابنا - نحكم بطهارته، و تُجيز التوضؤ به، ونحن لا نعلم هل هذه النجاسة التي شاهدناها وقعت فيه قبل تكامل كونه كُرّاً، أو بعد تكامله؟

ولو كان بين وقوعها فيه قبل التكامل وبين وقوعها بعد التكامل فرق، لوجب التوقّف عن استعمال كل ما نجد^٥ فيه نجاسة لم تُغيّر أوصافه، وإن كان كثيراً؛ لأننا لا ندرى كيف كان^٦ حصول هذه النجاسة فيه؛ فلما لم يكن بذلك اعتبار، دلّ على أن الأمر على ما ذكرناه.

١. في المطبوع: «يكسّر به» بدل «وإذا كان الماء بكثرته».

٢. في «أ» والمطبوع: «للنجاسة».

٣. في المطبوع: - «فيه». وفي «ش، ص»: - «فلا فرق بين وقوعها فيه».

٤. في المطبوع: - «لا».

٥. في المطبوع: - «عدم».

٦. في «ج»: «يجد». وفي المطبوع: «توجد».

٧. في «ب، ش، ص»: - «كان».

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةٌ^١

[سَجْدَةُ قِرَاءَةِ الْعَزَائِمِ فِي الصَّلَاةِ تَجِبُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ]

ما القولُ فيمن سَهَا أو قَصَدَ، فَقَرَأَ فِي بَعْضِ فَرَائِضِهِ سُورَةً مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى لَفَظَ بِالْآيَةِ الَّتِي يَجِبُ لَهَا السُّجُودُ، أَيْ سَجَدَ أَمْ لَا؟
فَإِنْ قُلْتُمْ: يَسْجُدُ؛ أَوْجَبْتُمْ إِفْسَادَ صَلَاةٍ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ^٢ الْمُضِيُّ فِيهَا، بِزِيَادَةِ فِيهَا سَجْدَةٌ لَيْسَتْ مِنْهَا.

وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا يَسْجُدُ؛ أَبَحْتُمْ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ فِي السُّجُودِ.
وَهَذَا أَمْرَانِ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ أَبَيْنَا^٣ عَمَّا يَصِحُّ الْإِخْلَالُ بِهِ مِنْهُمَا.
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٤:

إِعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَوَقَّفَ عَنِ السُّجُودِ
وَيَمْضِيَ فِي صَلَاتِهِ، فَإِذَا سَلَّمَ سَجَدَ حِينَئِذٍ؛ فَتَأْخِيرُهُ السُّجُودَ - وَإِنْ وَجَبَ
عَلَى الْفَوْرِ - أَهْوَى عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ^٥ قَطْعِ^٦ صَلَاةٍ قَدْ بَدَأَ بِهَا وَتَعَيَّنَ^٧

١. فِي «ج، ص» وَالمَطْبُوعُ: «الثَّامِنَةُ عَشْرَ».

٢. فِي المَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ».

٣. فِي «أ، ب»: «أَبَيْنَا». وَفِي «ج» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَفِي المَطْبُوعِ: «سِوَاء».

٤. فِي المَطْبُوعِ: - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٥. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالمَطْبُوعِ: «فِي». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ«د، ط».

٦. فِي المَطْبُوعِ: «دَفَعَ».

٧. فِي المَطْبُوعِ: «وَيَعَيَّن».

عليه الاستمرارُ عليها إلى حينِ الفراغِ منها.

و لَيْسَ وجوبُ هذا السجودِ جارِ مجرى وجوبِ المُضيِّ في الصلاة؛ لأنَّ الشافعيَّ يذهبُ إلى أنَّ سُجُودَ الْقُرْآنِ لا يَجِبُ على كُلِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ، في صلاةٍ ولا غيرها؛ و وجوبُ المُضيِّ في صَلَاتِهِ لا خِلافَ فيه.

[فَصْلٌ يَتَضَمَّنُ مَسْأَلَتَيْنِ]

[تَتَعَلَّقُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ]

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ وَالْعِشْرُونَ^١

[المسألة الأولى^٢:] إِذَا كَانَ إِجْمَاعُنَا^٣ مُسْتَقَرًّا بِوَجوبِ تَقْدِيمِ الْفَائِتِ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَاضِرِ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ^٥ وَقْتِهِ مَقْدَارُ فِعْلِهِ، فَمَا الْقَوْلُ فِيمَنْ صَلَّى فَرَضًا حَاضِرًا فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ أَوْ ثَانِيهِ^٦، وَ عَلَيْهِ فَائِتٌ، أَيْ جُزِيهِ ذَلِكَ^٧ مَعَ كَوْنِهِ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ، أَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ؟

فَإِنْ كَانَ مُجْزِيًّا، فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ»^٨؟ وَ كَيْفَ تَكُونُ^٩ مُجْزِيَّةً^{١٠}، مَعَ كَوْنِهِ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ بِفِعْلِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَبْلَ الْقَضَاءِ؟

١. في المطبوع: «المسألة التاسعة عشر» بدل «المسألة التاسعة عشرة والعشرون».

٢. وهي المسألة التاسعة عشرة من المسائل الرسيّة الأولى.

٣. في «ج» والمطبوع: «إجماعاً».

٤. في «ج» والمطبوع: «الصلاة».

٥. في النسخ المعتمدة: «إلى» بدل «من». وما أثبتناه هو الصواب؛ موافقةً للمطبوع ولنسخة «م».

٦. في «ج» والمطبوع: «ثابتة» واستظهر في هامشه زيادة «أو ثابتة».

٧. في «ج، ش»: «ذلك».

٨. رسالة عدم سهو النبي، ص ٢٨؛ المبسوط، ج ١، ص ١٢٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٦.

٩. في «أ، ج» والمطبوع: «يكون».

١٠. في المطبوع: «مجزيًا».

وإن كانت غير مُجزية، فكيف حُكِمَ بفَسَادِها، وقد أَوْقَعَهَا مُكَلَّفُهَا^١ بِنَيْتِهَا
المخصوصة، وأتى بجميع أحكامها وشروطها في وقت^٢ يَصِحُّ فعلُها فيه
بإجماع^٣؟ فإعادتها بعد فعلها على هذا الوجه يحتاج إلى دليل، ولا أعلم دليلاً.
[المسألة الثانية: ^٤] وما حُكِمَ من عليه صلوات كثيرة، لا يُمكنه قضاؤها إلا في
زمانٍ طويل؛ أَيْسَغُلُ^٥ بقضائها جميع زمانه إلا^٦ آخر وقت الفريضة الحاضرة؟
فذلك يقطعُه عن^٧ التعيُّش وسدِّ الخَلَّةِ، ويمَنَعُه من النوم وغيره.
وإن كان مباحاً له التشاغل بسدِّ الخَلَّةِ وحفظ الحياة بالراحة بالنوم مع تعلُّق
فرض القضاء بدميته، فهل مباح^٨ له ما خرَّج عن ذلك وزاد عليه ما هو مُستغنٍ عنه
في الحال؟ أم لا يجوز التشاغل بما زاد على ما يحفظ به حياته وحياة^٩ من يجب
عليه القيام به من لباسٍ وغذاء؟
وما حُكِمَ فرض يومه وليلته^{١٠} في زمانٍ إباحة التعيُّش^{١١} والنوم؛ يُقدِّمه في
أولِّ وقته مع ما عليه من الفوائت؟ أم يؤخره إلى آخر^{١٢} وقته^{١٣}، وإن كان مُتَشَاغِلاً
عنه بالتكسُّب؟

١. في المطبوع: «مُكَلَّفاً».
٢. في «أ، ج» والمطبوع: «+ لا».
٣. في المطبوع: - «بإجماع».
٤. وهي المسألة العشرون من المسائل الرّسّيّة الأولى.
٥. في المطبوع: «أَيْسَغُلُ». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.
٦. في المطبوع: «بجميع زمانه إلى».
٧. في المطبوع: «من».
٨. في المطبوع: - «مباح».
٩. في المطبوع: «وجوه» بدل «وحياة». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.
١٠. أي صلواته المفروضة.
١١. في المطبوع: «التعلُّق».
١٢. في «ج» والمطبوع: - «آخر».
١٣. في «أ»: «الوقت».

و هل يجوزُ لِمَن عليه فَرائضُ فائتةٌ^١ غيرُ الصلاةِ أن يَبْتَدئَ^٢ ما خوطِبَ به مِن جنسِها؟ أم حُكْمُ سائرِ الفرائضِ حُكْمُ الصلاةِ في وجوبِ التقديمِ عَلَى الحاضرِ؟

[جوابُ المسألتينِ المتعلّقتينِ بقضاءِ الصلواتِ الفائتةِ]

[عدمُ إجزاءِ أداءِ الصلاةِ مع تذكُرِ الفائتةِ]

الجوابُ [عن المسألةِ الأولى^٣] - واللهِ التوفيقُ^٤ - : إِعْلَمُ أن مَن صَلَّى فَرَضاً حاضِرَ الوقتِ في أوَّلِ وقتِه، أو قَبْلَ تَضَيُّقِ وقتِ أدائه، و عليه فَرِيضَةٌ صلاةٌ فائتةٌ، يَجِبُ أن يَكُونَ ما فَعَلَهُ غيرَ مُجْزٍ عنه، و أن يَجِبَ عليه إعادةُ تلكِ الصلاةِ في آخِرِ وقتِها؛ لأنَّهُ مَنهْيٌ عن هذه الصلاةِ، و النهيُ يَقْتَضِي الفسادَ^٥ و عَدَمَ الإجزاءِ. و لأنَّ هذه الصلاةَ مفعولةٌ في غيرِ وقتِها المشروعِ لها^٦؛ لأنَّهُ إذا ذَكَرَ أن عليه فَرِيضَةً فائتةً، فَقَدْ تَعَيَّنَ عليه بالذِّكْرِ أداءُ تلكِ الفائتةِ في ذلكِ الوقتِ بَعَيْنِه؛ فإذا صَلَّى في هذا الوقتِ غيرَ هذه الصلاةِ، كانَ مُصَلِّياً في غيرِ وقتِها المشروعِ لها، فَتَجِبُ^٧ عليه^٨ الإعادةُ لا مَحَالَةَ.

و أمَّا ما مضى في الكلامِ مِنَ القولِ بأنَّ وجوبَ الإعادةِ يَحْتَاجُ إلى دليلٍ، فَقَدْ

١. في المطبوع: - «فائتة».

٢. في المطبوع: «يسدى». و استظهر في هامشه: «يؤدى».

٣. و هي التاسعة عشرة من المسائل الرشيّة الأولى.

٤. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٥. في «ج»: «الصلاة الفسادة». و في المطبوع: «فساد الصلاة»، كلاهما بدل «الفساد».

٦. في المطبوع: «له».

٧. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «فيجب».

٨. في المطبوع: - «عليه».

ذَكَّرْنَا الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ أَوْقَعَ هَذِهِ الصَّلَاةَ عَلَى جَمِيعِ شَرَائِطِهَا الْمَشْرُوعَةِ وَفِي ^١ وَقْتٍ يَصِحُّ فَعْلُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ هَذِهِ الصَّلَاةِ مَعَ ذِكْرِ الْفَائِتَةِ أَنْ تُوَدَّى ^٢ بَعْدَ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ ^٣، فَالْوَقْتُ الَّذِي أَذَاهَا فِيهِ وَقْتُ لَمْ يُضْرَبْ لَهَا الْآنَ ^٤، وَ إِنْ كَانَ ^٥ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَقْتُهَا لَوْ لَمْ يَذَكَّرِ الْفَائِتَةَ.

و هَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ لِلْمُتَأَمِّلِ.

[حَكْمٌ مِنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ فَائِتَةٍ كَثِيرَةٍ]

فَأَمَّا ^٦ [جواب] الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ^٧: فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ كَثِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُهُ قَضَاؤُهَا إِلَّا فِي زَمَانٍ طَوِيلٍ أَنْ يَقْضِيَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ، إِلَّا فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ حَاضِرَةٍ يَخَافُ فَوْتَهَا مَتَى ^٨ تَشَاغَلَ ^٩ بِالْقَضَاءِ، فَيُقَدِّمُ أَدَاءَ الْحَاضِرَةِ ^{١٠} ثُمَّ يَعُودُ إِلَى التَّشَاغُلِ بِالْقَضَاءِ.

فَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى تَعْيِيشٍ يَسُدُّ بِهِ جَوْعَتَهُ وَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ ^{١١} دَفْعُهُ مِنْ خَلَّتِهِ، كَانَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ.

٢. فِي «ج، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُودَّى».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْفَائِتَةُ». وَ فِي «ص»: - «أَنْ تُودَّى بَعْدَ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّهُ» بِدَلِ «الْآن».

٥. فِي «ش»: «وَأَمَّا كَانَ» بِدَلِ «وَ إِنْ كَانَ». وَ فِي «ص»: «وَأَمَّا مَا كَانَ» بِدَلِهَا. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ إِنْ كَانَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٧. وَ هِيَ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى.

٨. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «مَعَ».

٩. فِي «أ»: «يَشَاغَلُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَشَاغَلَهُ».

١٠. أَيِ يُؤَدِّيْهَا فِي آخِرِ وَقْتِهَا، فَهُوَ وَقْتُ خَوْفِ الْفَوْتِ. وَ سَوْفَ يَصْرِّحُ بِذَلِكَ بَعْدَ قَلِيلٍ.

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يُمْكِنُ».

ذلك الزمان الذي يتشاغل فيه بالتعشيس مُسْتَنَى مِنْ أَوْقَاتِ الْقَضَاءِ^١؛ كَمَا اسْتَشْنَيْنَا^٢ منها زمان الصلاة الحاضرة. ولا يجوز له الزيادة على مقدار الزمان الذي لا بُدَّ منه في طلب ما يُمَسِّكُ^٣ الرَّمَقَ.

وإنما أبحنا له العدول عن القضاء الواجب لضرورة التعشيس، فيجب أن يكون ما زاد عليها غير^٤ مُباح.

و حُكْمُ مَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ نَفَقَةٍ فِي وَجوبِ تحصيلها كحُكْمِ نفقته في نفسه. فأما^٥ فَرَضُ يَوْمِهِ وَ لَيْلَتِهِ فِي زَمَانِ التعشيس، فلا يجوز أن يفعلَه إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ، كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلُ^٦؛ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَغَيَّرُ بِإِبَاحَةِ التعشيس.

فأما^٧ النومُ، فيجري ما يُمَسِّكُ الْحَيَاةَ مِنْهُ - فِي وَجوبِ التشاغل به - مَجْرَى مَا يُمَسِّكُ الْحَيَاةَ مِنَ الْغِذَاءِ وَ تحصيله.

و أما الْفَرَائِضُ الْفَائِتَةُ غَيْرُ الصَّلَاةِ، فَلَيْسَتْ جَارِيَةً مَجْرَى الْفَائِتِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي تَعْيِينِ^٨ وَقْتِ الْقَضَاءِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ فَاتَهُ صِيَامُ أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي تَقْدِيمِ الْقَضَاءِ وَ تَأْخِيرِهِ إِلَى أَنْ يَخَافَ هُجُومَ شَهْرِ رَمَضَانَ الثَّانِي، فَيَتَضَيَّقُ^٩ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ الْقَضَاءُ؟

١. في المطبوع: «الصلاة». ٢. في المطبوع: «استثنى».

٣. في المطبوع: «+ به».

٤. في المطبوع: - «غير». نعم، استظهر في هامشه وجود «لا» قبل الفعل «يكون».

٥. في المطبوع: «و أما».

٦. في المطبوع: - «من قبل».

٧. في المطبوع: «و أما».

٨. في «ش، ص»: «بعض» بدل «تعيين».

٩. في «ج»: «فتضيَّق». و في «ش، ص»: «فيضيَّق».

وَيَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ صِيَامُ أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَصُومَ نَذْرًا عَلَيْهِ، أَوْ يَصُومَ عَنْ
كَفَّارَةٍ لَزِمَتْهُ. وَلَوْ صَامَ نَفْلًا أَيْضًا لَجَازَ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا.
وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّلَاةُ الْفَائِتَةُ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الذِّكْرِ يَتَعَيَّنُ فِي فِعْلِهَا، بِشَرَطِ أَنْ لَا
يَقْتَضِي فَوْتَ صَلَاةٍ حَاضِرٍ وَقْتُهَا.

المسألة الحادية والعشرون

إثبات حُجَّة إجماع الطائفة

إذا كَانَ طريقُ مُعْظَمِ الأحكامِ الشرعيَّةِ إجماعَ علماءِ الفرقةِ المُحَقِّقَةِ؛ لِكَوْنِ الإمامِ المعصومِ - الذي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الخَطَأُ - أَحَدًا^١ مِنْ علمائِهِمْ، دُونَ عَامَّتِهِمْ وَ عِلْمَاءِ غَيْرِهِمْ. وَ كَانَ الْعِلْمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْفِرْقَةِ مُحْصُورِينَ؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ التَّجْوِيزِ لَوْجُودِ عَالِمٍ مِنْهُمْ تُعْرَفُ فُتْيَاهُ^٢، مَعَ تَعَذُّرِ مَعْرِفَتِهِ بِعَيْنِهِ وَ اسْمِهِ وَ نَسَبِهِ.

و جُوبُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ يُوْجِبُ أَحَدَ أُمُورٍ، كُلُّهَا لَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِهِ:
إِمَّا كَوْنُ فُتْيَا الْإِمَامِ الْغَائِبِ - الْمُرْتَفِعَةِ مَعْرِفَتُهُ بِعَيْنِهِ - خَارِجَةً عَنْ إِجْمَاعِ عِلْمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ؛ وَ هَذَا يَمْنَعُ مِنَ الثَّقَةِ بِإِجْمَاعِهِمْ.

أَوْ كَوْنُ فُتْيَاهُ دَاخِلَةً فِيهِمْ؛ فَهَذَا يُوْجِبُ تَعَيُّنَهُ وَ تَمَيُّزَ فُتْيَاهُ، وَ هَذَا مُتَعَذِّرٌ الْآنَ مَعَ غَيْبَتِهِ.

أَوْ حُصُولُ فُتْيَاهُ فِي جُمْلَةِ فُتْيَاهُمْ، مَعَ تَعَذُّرِ مَعْرِفَةِ شَخْصِهِ، فَهَذَا يُوْدِّي إِلَى تَجْوِيزِ عِدَّةِ عِلْمَاءٍ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِتَمَيُّزِهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي فُتْيَا الْإِمَامِ، وَ هُوَ سَيِّدُ الْعِلْمَاءِ وَ رَأْسُ الْمِلَّةِ، أَنْ تَتَعَذَّرَ مَعْرِفَتُهُ^٣ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ - مَعَ حُصُولِهَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَاحِدًا».

٢. فِي «أ، ب، ش، ص»: - «تَعْرِفُ فُتْيَاهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْرِفُ فُتْيَاهُ».

٣. فِي «أ، ج، ش، ص»: «يَتَعَذَّرُ مَعْرِفَتُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَعَذَّرُ مَعْرِفَتَهَا».

في جُمْلَةٍ فُتِيَا شِيعَتِهِ - فذلِكَ في علَمَاءِ شِيعَتِهِ أَجَوَزُ. وذلِكَ يَمْنَعُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى حُصُولِ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ الْوَاحِدِ.

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ^١ إِمْسَاكَه عَنِ التَّكْيِيرِ دَلَالَةٌ عَلَى رِضَاهِ بِالْفُتْيَا.

فهذه طريقةُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ شُيُوخِنَا، وَقد رَغِبْنَا عَنْهَا، وَصَرَّحْنَا بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا الاعْتِرَافَ بِأَنَّ «الإِمْسَاكَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا» معَ احْتِمَالِهِ لِغَيْرِهِ؛ مِنَ الْخَوْفِ الْمَعْلُومِ حُصُولُهُ لِلْغَائِبِ.

الجواب - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٢:

إِعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ إِمَامِ الزَّمَانِ وَفُتْيَاهِ فِي كُلِّ^٣ حَادِثَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ^٤ فِي جُمْلَةٍ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الْفِرْقَةِ الْإِمَامِيَّةِ.

وَلَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ مِنَ عُلَمَاءِ الْفِرْقَةِ^٥ الْإِمَامِيَّةِ يُعْلَمُ^٦ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْيِيزِ، وَ^٧ إِنَّمَا يُعْلَمُ^٨ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ بِالْعَيْنِ وَالْإِسْمِ وَالنَّسَبِ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ^٩ الطَّائِفَةِ مَنْ اشْتَهَرَ^{١٠} بِاشْتِهَارِ كُتُبِهِ وَتَصْنِيفَاتِهِ^{١١} وَرِئَاسَتِهِ وَأَحْوَالِ لَهُ

١. في المطبوع: «في».

٢. في المطبوع: - «و بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٣. في المطبوع: «واقعة و».

٤. في «أ» و المطبوع: «أن يكون».

٥. في المطبوع: - «الفرقة».

٦. في «أ»: «يعلمها». و في «ب، ش، ص»: «يعلمه». و في المطبوع: «نعلمه».

٧. في المطبوع: «أنه».

٨. في «ج»: - «يعلم». و في المطبوع: «نعلمه».

٩. في «ش، ص»: - «هذه».

١٠. في المطبوع: «منهم».

١١. في المطبوع: «ومصنفاته».

مخصوصية؛ وإلا فَمَنْ نَعْلَمُهُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ - وإن لَمْ نَعْلَمُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ
والتَّعْيِينِ^١ - أَكْثَرُ مِمَّنْ^٢ عَرَفْنَاهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ. وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ كُلِّ
عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ
عَلَى كُلِّ حَالٍ؟

فَعَلَى هَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ، لَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَ
نَسَبِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، يَجِبُ نَفْيُهُ وَالْقَطْعُ عَلَى فَقْدِهِ.

وَلَيْسَ إِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ عَيْنَ كُلِّ عَالِمٍ مِنَ^٣ الْإِمَامِيَّةِ وَاسْمَهُ وَنَسَبَهُ، وَجَبَ أَنْ لَا
نَكُونَ عَالِمِينَ عَلَى الْجُمْلَةِ بِمَذْهَبِهِ، وَأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَنْ عَرَفْنَا عَيْنَهُ وَاسْمَهُ وَنَسَبَهُ؛
لَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَقْوَالِ الْفِرَقِ وَمَذَاهِبِهَا يُعْلَمُ ضَرُورَةً عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ؛ إِنَّمَا بِاللُّقْبَا أَوْ
بِالْمُشَافَهَةِ^٤ أَوْ بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ هَذَا الْعِلْمُ إِلَى تَمْيِيزِ^٥ الْأَشْخَاصِ وَ
تَعْيِينِهِمْ^٦ وَتَسْمِيَتِهِمْ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ مِنَ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ يَذْهَبُ إِلَى
أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا مَنصُوصًا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ^٧ كُلَّ قَائِلٍ بِذَلِكَ وَ
ذَاهِبٍ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ^٨ فِي الْعِلْمِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ، أَنَّ الْجُمْلَةَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَالْتَّعْيِينِ».

٢. فِي «أ، ش، ص»: «مِمَّا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «عُلَمَاءِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْمُشَافَهَةِ» بَدَلُ «أَوْ بِالْمُشَافَهَةِ».

٥. فِي «أ، ج، ش، ص»: «تَمْيِيزِ».

٦. فِي «أ»: «وَبَعْيْنِهِمْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَتَعْيِينِهِمْ».

٧. فِي «ج»: «لَمْ تَعْلَمْ». وَفِي غَيْرِ «ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَعْلَمْ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَقُولُ».

فيه مُتميّزة من التفصيل، وليس العلمُ بالجملة مُفتقراً إلى العلمِ بالتفصيل.
و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا إِمَامِيّ^١ لَقِينَاهُ وَ عَاصِرِنَاهُ وَ شَاهِدِنَاهُ إِلَّا وَ هُوَ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ وَ
الْمُبَاحَثَةِ يُفْتِي بِمَثَلِ مَا أَجْمَعَ عِلْمَاؤُنَا عَلَيْهِ^٢؛ وَ سَوَاءٌ^٣ عَرَفْنَاهُ بِنَسَبِهِ وَ بِلَدِّيَّتِهِ، أَوْ لَمْ
نَعْرِفْهُ بِهِمَا.

وَ كَذَلِكَ كُلُّ إِمَامِيّ خُبِّرْنَا عَنْهُ - فِي شَرْقٍ وَ غَرْبٍ، وَ سَهْلٍ وَ جَبَلٍ؛ عَرَفْنَاهُ بِنَسَبِهِ
وَ اسْمِهِ أَوْ لَمْ نَعْرِفْهُ - قَدْ عَرَفْنَا - بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ الشَّائِعَةِ الذَّائِعَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ
إِسْنَادُهَا إِلَى جَمَاعَةٍ بِأَعْيَانِهِمْ؛ لظُهُورِهَا وَ انْتِشَارِهَا - أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَانِلُونَ بِهَذِهِ
الْمَذَاهِبِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَأْلُوفَةِ، حَتَّى إِنْ مَنْ خَالَفَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفُرُوعِ عُرِفَ
خِلَافُهُ، وَ ضُبِطَ، وَ مُيِّزَ عَنْ غَيْرِهِ.

وَ قَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذَا الْكَلَامَ فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ التَّبَانِيَاتِ»، وَ انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أَبْعَدِ
الْغَايَاتِ.^٤

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: فَلَعَلَّ الْإِمَامَ، لَأَنْتُمْ لَا تَعْرِفُونَهُ بَعَيْنِهِ، يُخَالِفُ عِلْمَاءَ الْإِمَامِيَّةِ فِيمَا
اتَّفَقُوا عَلَيْهِ.

قُلْنَا: لَوْ خَالَفَهُمْ لَمَا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ اتِّفَاقِ عِلْمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ - الَّذِينَ هُوَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ -
عَلَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْمَخْصُوصَةِ؛ وَ هَلَّ الْإِمَامَ إِلَّا أَحَدٌ مِنْ عِلْمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ كَوَاحِدٍ مِنْ
الْعِلْمَاءِ^٥ الَّذِينَ لَا نَعْرِفُهُمْ بِنَسَبٍ وَ لَا اسْمٍ؟

١. في «أ»: «ليس بإمامي» بدل «لا إمامي».

٢. في المطبوع: «عليه علماؤنا» بدل «علماؤنا عليه».

٣. في المطبوع: «سواء» بدون «أو العطف».

٤. راجع: بحث الإجماع من الفصل الأول من المسائل التَّبَانِيَاتِ.

٥. في «ج» و المطبوع: «+ (الإمامية)».

و نَحْنُ إِذَا ادَّعَيْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ غَيْرَهَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ، فَمَا نَخْصُصُ
بهذه الدعوى مَنْ عَرَفْنَاهُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ دُونَ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ؛ بَلِ الْعِلْمُ بِالِاتِّفَاقِ عَامٌّ
لِمَنْ عَرَفْنَاهُ مُفَصَّلًا وَ لِمَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

و لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ إِمَامُ الزَّمَانِ غَيْرَ مُتَمَيِّزِ الشَّخْصِ وَ لَا مَعْرُوفِ الْعَيْنِ أَنْ لَا
يَكُونَ مَعْرُوفَ الْمَذْهَبِ مُتَمَيِّزَ الْمَقَالَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ
مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ عُلَمَاءِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفِرَقِ، فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ^١ مَذْهَبَهُ، وَ لَا نَتَحَقَّقُ^٢
مَقَالَتَهُ؛ وَ هَذَا حَدٌّ لَا يَبْلُغُهُ مُتَأَمِّلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: أَ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَالِمٌ يُخَالِفُ هَذِهِ الطَّائِفَةَ فِي
بَعْضِ الْمَسَائِلِ، لَمْ^٣ يَنْتَهَ إِلَيْكُمْ خَبْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا اسْتَهَرَ كَاشْتَهَارَ غَيْرِهِ، وَ لَا لَهُ تَصْنِيفَاتٌ
سَارَتْ وَ انْتَشَرَتْ^٤؟

فَإِنْ أَجَزْتُمْ ذَلِكَ فَاعِلُ الْإِمَامِ هُوَ ذَلِكَ الْعَالِمُ^٥، وَ هَذَا يَقْتَضِي ارْتِفَاعَ الثِّقَةِ بِأَنَّ^٦
قَوْلَ إِمَامِ الزَّمَانِ دَاخِلٌ لَا مَحَالَةَ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ يُبْطِلُ مَا تَدَّعَوْهُ
مِنْ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي إِجْمَاعِهِمْ.

وَ إِنْ مَنَعْتُمْ مِنْ كَوْنِ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَخْفَى خَبْرُ خِلَافِهِ لَهُمْ فِي بَعْضِ
الْمَذَاهِبِ، كَاتَبَرْتُمْ.

١. فِي «أ»: «لَا نَعْلَمُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «و لَا نَحْقُقُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «و لَمْ».

٤. فِي «ش، ص»: «و اسْتَهَرَتْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَائِلُ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّ». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

قلنا: لا يجوز أن يكون في علماء الإماميّة من يخالف أصحابه في مذهب من مذاهبهم، ويستمر ذلك و تمضي^١ عليه الدّهور، فينطوي خبر خلافه؛ لأنّ العادات ما جرت بمثل ذلك، لأنّ ما دعا هذا العالم إلى الخلاف في ذلك المذهب يدعو إلى إعلانه وإظهاره؛ لئيبغ فيه و يقتدى به في اعتقاده.

و ما هذه سبيله يجب بحكم العادة ظهوره و نقله و حصول العلم به، لا سيما مع استمراره و كروار الدّهور عليه.

و ما تجوز عالم يخفى خبر خلافه إلا كتجوز جماعة من العلماء يخالفون من عرفنا مذاهبه من العلماء - إمّا^٢ في أصول الدين، أو في^٣ فروعه، أو في علم العربيّة والنحو، أو اللّغة^٤ - فيخفى خلافهم و ينطوي أمرهم؛ و تجوز ذلك يؤدي من الجهالات إلى ما هو معروف مسطور.

على أن لإمام الزمان عليه السلام في هذا الباب مزيّة معلومة؛ فلو جاز هذا الذي سئلنا^٥ عنه في غيره، لم يجز مثله فيه؛ لأنّ الإمام قوله حجّة، والجماعة التي توافقه في مذهبه إمّا كانت مُحقّقة لأجل موافقتها^٦، فلا بدّ من أن يُظهر ما يعتقده و يذهب إليه حتّى يُعرف^٧ من يوافقه ممّن يخالفه. و ليس إظهاره لاعتقاده و تصرّحه لمذهبه^٨

١. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «و يمضي».

٢. في المطبوع: - «إمّا».

٣. في «ش، ص» و المطبوع: - «في».

٤. في «أ» و المطبوع: «و اللّغة».

٥. في «أ» الكلمة غير واضحة؛ كأنها: «سئلنا». و في «ش، ص»: «سئلناه». و في المطبوع: «سألنا».

٦. في المطبوع: + «له».

٧. في «ج، ش، ص»: «نعرف».

٨. في المطبوع: «بمذهبه».

مِمَّا يَقْتَضِي أَنْ يُعْرَفَ هُوَ بِنَسَبِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ نَعْرِفُ مَذَاهِبَ مَنْ لَا نَعْرِفُ^١ نَسَبَهُ وَلَا كَثِيرًا مِنْ أَحْوَالِهِ.

وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلإِمَامِ مَذْهَبٌ - أَوْ مَذَاهِبٌ - يُخَالِفُ^٢ مَذَاهِبَ الإِمَامِيَّةِ لَا يَكُونُ مَعْرُوفًا مَشْهُورًا بَيْنَ الإِمَامِيَّةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنَّ «إِجْمَاعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ حُجَّةٌ» إِلَى أَنْ قَوْلَهُ فِي جُمْلَةٍ أَقْوَالِهَا؟! فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلٍ هُوَ^٣ مُخَالِفٌ فِيهِ، هَلْ لَهُ^٤ مَتَدَوِّحَةٌ عَنْ إِظْهَارِ خِلَافِهِ وَإِعْلَانِهِ، حَتَّى يَزُولَ الْاِغْتِرَاؤُ بِأَنَّ إِجْمَاعَ الإِمَامِيَّةِ عَلَى خِلَافِهِ؟!

وَلِهَذَا قُلْنَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِنَا: إِنَّ مَا اخْتَلَفَ قَوْلُ الإِمَامِيَّةِ فِيهِ^٥ مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ فِيهِ بِإِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ، وَنَحْنُ غَيْرُ عَالِمِينَ بِجِهَةِ قَوْلِ الإِمَامِ، وَلِمَنْ هُوَ مُوَافِقٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِفِينَ. فَلَا بُدَّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِ الْإِجْمَاعِ، يُعْلَمُ بِهِ الْحَقُّ^٦ مِمَّا^٧ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَإِذَا عَلِمْنَاهُ^٨ قَطَعْنَا عَلَى أَنْ قَوْلَ الإِمَامِ مُوَافِقٌ لَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يُخَالِفُ الْحَقَّ وَ مَا تَدُلُّ^٩ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ.

١. في «ج، ش، ص»: «لا يُعرف».

٢. في «ب» والمطبوع: «تخالف».

٣. في المطبوع: «وهو».

٤. في «ج» والمطبوع: «+ منه».

٥. في المطبوع: «فيه قول الإمامية» بدل «قول الإمامية فيه».

٦. «يُعلم به الحق» ممسوحة في «أ».

٧. في المطبوع: «فيما».

٨. في المطبوع: «علمنا».

٩. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يدل».

المسألة الثانية والعشرون

[حُكْمُ الْعَاقِدِ فِي الْإِحْرَامِ مَعَ الْجَهْلِ بِالْحُكْمِ]

ما الوجهُ فيما يُفتي به الطائفةُ من سُقوطِ الحُكْمِ الشرعيِّ عَمَّنْ عَقَدَ نِكَاحاً وهو مُحْرِمٌ مع الجهلِ بالتحريمِ، أو تَمَمَّ صَلَاةٌ أو صَوْماً بِحَيْثُ التَّقْصِيرُ مع الجهلِ^١ بالحُكْمِ؛ وما وَرَدَتْ به الرواياتُ من سُقوطِ الحُكْمِ في كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مع الجهلِ بها؟

مع اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ [بِالْحُكْمِ] لَا يُبِيحُ^٢ سُقُوطَهُ إِلَّا عَمَّنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ^٣ به؛ فَأَمَّا مَنْ هُوَ مُتِمَكِّنٌ مِنْ ذَلِكَ - لَكُونِهِ عَاقِلاً - فَفَرَضُ الْعِلْمِ يَلْزِمُهُ، وَتَبِعَهُ^٤ الْحُكْمُ تَتَعَلَّقُ^٥ بِهِ^٦؛ وَإِنْ جَهِلَهُ. وَلَوْلَا^٧ ذَلِكَ لَكَانَ الْجَهْلُ سَبَباً مُبِيحاً لِسُقُوطِ مَا يَلْزَمُ عِلْمُهُ^٨ مِنَ التَّكَالِيفِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ؛ وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ.

١. من قوله: «بالتحريم» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ش، ص»: «لا يصح». ٣. في «ج» و«المطبوع»: «من العلم».

٤. في «أ، ش، ص»: «بفرض»، وفي المطبوع: «فلا يعرض» بدل «ففرض».

٥. في «أ، ب، ج» الكلمة غير واضحة. وفي المطبوع: «و يتسعه».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يتعلق». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لما يظهر من «ر».

٧. في «أ، ب، ج» و«المطبوع»: «عليه».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «لولا» بدون واو العطف. وإثباتها هو الصواب؛ طبقاً للنسختين: «د، ط».

٩. في المطبوع: «عليه».

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

إِعْلَمَ أَنَّ الْجَهْلَ مِمَّنْ كُتِفَ الْعِلْمَ وَ لَهُ إِلَيْهِ طَرِيقٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصِيَةً وَ عَنْ^٢ تَفْرِيطٍ مِنْ^٣ الْمُكَلَّفِ، إِلَّا أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ أَنْ يَتَغَيَّرَ مَعَ الْجَهْلِ، وَلَا يَكُونُ حَالُهُ مُسَاوِيَةً لِحَالِهِ مَعَ الْعِلْمِ.

فَإِذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ^٤ مَنْ عَقَدَ نِكَاحًا عَلَى امْرَأَةٍ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ثُمَّ قَالُوا: فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَاقِدُ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ^٥ لَمْ تَحُلْ^٦ لَهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا أَبَدًا، وَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ بَطُلَ الْعَقْدُ وَ حَلَّتْ لَهُ الْمَرْأَةُ بِعَقْدٍ آخَرَ صَحِيحٍ؛ فَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمْ إِقَامَةً لَعُذْرِ الْجَاهِلِ فِي جَهْلِهِ^٧ بِمَا وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَهُ، بَلْ إِبَانَةٌ لِأَنَّ حُكْمَهُ - عِنْدَ هَذَا الْجَاهِلِ الْعَاصِي فِي جَهْلِهِ مَتَى عَقَدَ مَعَ الْجَهْلِ^٨ - فِي الشَّرِيعَةِ بِخِلَافِ حُكْمِ الْعَاقِدِ مَعَ الْعِلْمِ؛ وَ إِنْ كَانَ الْجَاهِلُ عَاصِيًا مُفَرِّطًا، وَ الْعِلْمُ بِالْحُكْمِ كَانَ لَازِمًا لَهُ^٩، وَ هُوَ الْآنَ أَيْضًا لَهُ لَازِمٌ.

وَ إِنَّمَا دَخَلَتِ الشُّبْهَةُ عَلَى مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْجَهْلِ يَسْقُطُ عَنْهُ وَجُوبُ الْعِلْمِ، وَ مَا كَذَلِكَ قُلْنَا؛ وَ إِنَّمَا ذَهَبْنَا إِلَى تَغْيِيرِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، الَّذِي تَغْيِيرُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمَصَالِحِ، الَّتِي لَا يَعْلَمُ وَجُوهَهَا إِلَّا عِلَامُ الْغُيُوبِ؛ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ.

١. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. في المطبوع: - «عن».

٣. في المطبوع: «عن». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٤. في «ج» و المطبوع: - «إن».

٥. في المطبوع: - «عليه».

٦. في «أ، ج» و المطبوع: «لم يحل».

٧. في المطبوع: «العاصي بجهله» بدل «في جهله».

٨. في المطبوع: «الحصول».

٩. في المطبوع: - «له».

المسألة الثالثة والعشرون

[ما يجوز قتلُه من الحيوان المؤذي]

ما القول فيما لا يحل^١ أكله من الحيوان المؤذي و غير المؤذي، أ يحل قتل ما لا يؤذي، كالخُطاف^٢ و الخُشاف^٣ و الغراب^٤ و ما أشبه ذلك؟
وإن كان لا يحل، فهل كَوْنُ شَيْءٍ منه مؤذياً أذيةً يجوز تحمُّلُ^٥ مثلها - كوجود النمل في المسكن، و اتِّخاذِ الطائرِ سَقْفَ البَيْتِ و حائطَه و كراً - أ يبيح^٥ قتلُه؟
فإن قلنا بإباحة شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ حُصُولِ الْأَذَى أو بَعْدَه، فما وجهُها؟ مع
عِلْمِنَا بأنَّ^٦ العقول تُقْبِحُ إِنْزَالَ الضَّرَرِ بِالْحَيَوَانِ^٧، إِلَّا بِسَمْعٍ^٨ مقطوعٍ به.

١. في المطبوع: «ما تقول فيما لم يحل».
٢. «الخُطاف»: السُّنُونُو؛ و هو ضربٌ من الطيور القواطع، عريض المنقار، دقيق الجناح طويله، منتفش الذيل. و جمعه: خُطَاطِيفٌ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٧٧، (حطف).
٣. في المطبوع: «الخُفَّاش». و «الخُشَّاف» - كَرُمَانٍ - : الخُفَّاشُ، عَلَى الْقَلْبِ؛ سُمِّيَ بِهِ لَخَشْفَانِهِ بِاللَّيْلِ، أَيْ جَوْلَانِهِ. و هو أَحْسَنُ - و فِي «الْعُبَابِ»: أَفْصَحُ - مِنَ الْخُفَّاشِ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٠؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٦٩ (خشف).
٤. في «ج» و المطبوع: «يحمل منه» بدل «تحمل». و في «ش، ص»: «يحمل» بدلها.
٥. في «ج» و المطبوع: «أبيح». و الْأَصَحُّ الْأَفْصَحُ: «يبيح» بدون همزة الاستفهام؛ لَأَنَّ الْجُمْلَةَ أَصْبَحَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً بِ«هَل» فلا حاجة إلى الهمزة.
٦. في المطبوع: «أَنْ».
٧. في المطبوع: «- بالحيوان».
٨. في «أ»: «تسمع». و في المطبوع: «سمع».

و هل يَجُوزُ قَتْلُ ما جَرَتْ العادةُ بِكَونه مؤذياً - كالسَّيِّعِ، و الذئبِ، و الحَيَّةِ - مِن غير^١ أن يَقْصِدَنَا بِأَذْيَةٍ؟

و هل قَصَدْنَا إلى قَتْلِهِ - إذا أَرَدْنَا^٢ - على جِهَةِ المُدافَعَةِ لَهُ، أو على وَجْهِ العَزمِ على قَتْلِهِ؟

الجوابُ - و باللهِ التوفيقُ -^٣:

إِعْلَمُ أنَّ إِدخالَ الضَّرَرِ على البَهايمِ - المؤذي لنا منها و غيرِ المؤذي - لا يَحْسُنُ إِلَّا بِإِذْنِ سَمْعِيٍّ؛ إِلَّا أن يَكُونَ ذلكَ الضَّرَرُ يَسِيراً، و النَفْعُ الذي يُتَكَفَّلُ بِهِ^٤ لها عَظيماً؛ فيَحْسُنُ مِن طَريقَةِ العَقْلِ.

فإنَّ كَثِيراً مِنَ الناسِ أَجازوا رُكوبَ البَهايمِ عَقْلاً، مِن غيرِ افتِقارٍ إلى سَمْعٍ، و قالوا^٥: إذا تَكَفَّلْنَا لها بما تَحْتَاجُ إليه - مِن غِذاءٍ و دِئارٍ^٦ و مَصْلَحَةٍ رُبَّما كَانَتْ لها فَائِدَةٌ لَوْلا تَكَفُّلُنَا^٧ - جازَ أن تُدْخَلَ^٨ عليها ضَرَرُ الرُّكوبِ؛ لِأنَّهُ يَسِيرُ في جَنبِ ما نَتَحَمَّلُهُ^٩ مِن مَنافِعِها. و الإِذْنُ السَمْعِيُّ في إِدخالِ الضَّرَرِ عليها مُؤذِنٌ بأنَّ المُبِيحَ لَذلكَ هو التَكَفُّلُ^{١٠} بِالْعَوَضِ عَنْه.

١. في المطبوع: - «من غير».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «أرادنا».

٣. في المطبوع: - «و باللهِ التوفيق».

٤. في المطبوع: «أو النفع المتكفل به».

٥. في المطبوع: «و قال».

٦. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «و ديار» و «الدثار»: الغطاء. تاج العروس، ج ٦، ص ٣٩٣ (دثر).

٧. في «ب»: «تكلّفنا». و في «ج»: «يكلّفنا».

٨. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «أن يُدْخَلَ».

٩. في «أ، ج، ش، ص»: «يتحمّله».

١٠. في «أ، ب، ج»: «المتكفل». و في «ش»: «المتكلف». و في «ص»: «التكلف». و ما أثبتناه هو

الصواب؛ وفقاً للمطبوع و للنُسَخَتَيْنِ: «ر، م».

و قَتَلَ^١ الْبَهَائِمَ الَّتِي^٢ لَا أَذِيَّةَ مِنْهَا لَا يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ لَمْ يُبْحَ^٣.
و كَذَلِكَ مَا يُوْذِي أَذَى يَسِيرًا مُتَحَمِّلًا، كَالنَّمْلِ وَ مَا أَشْبَهَهُ.
فَأَمَّا^٤ الْمُؤْذِيَّاتُ مِنَ الْبَهَائِمِ الْمُضِرَّاتُ، فَمُبَاحٌ^٥ قَتْلُهَا، كَالسَّبَاعِ وَ الْأَفَاعِي.
و يَجِبُ^٦ الْقَصْدُ إِلَى قَتْلِهَا وَ الْاعْتِمَادُ^٧ لَهُ دُونَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُدَافَعَةِ؛ لِأَنَّ بِالْإِبَاحَةِ
قَدْ صَارَ الْقَتْلُ حَسَنًا، وَ الْقَصْدُ إِلَى الْحَسَنِ حَسَنٌ، كَمَا يُقْصَدُ إِلَى ذَبْحِ الْحَيَّوَانِ
الْمَأْكُولِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْذِيًّا؛ لِأَنَّ بِالْإِبَاحَةِ قَدْ صَارَ إِتْلَافُهُ حَسَنًا.
وَ إِنَّمَا يُوْجِبُ الْقَصْدُ إِلَى الْمُدَافَعَةِ [دُونَ الْقَصْدِ] إِلَى الضَّرَرِ فِيمَنْ يَقْصَدُ إِلَى
إِقْبَاعِ الضَّرَرِ بِنَا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَى الْإِضْرَارِ بِهِ يَكُونُ قَبِيحًا؛ لِأَنَّهُ إِرَادَةُ لُظْمٍ^٨، فَإِذَا
قَصَدْنَا الْمُدَافَعَةَ وَ وَقَعَ^٩ الضَّرَرُ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَمْ يَكُنْ ظُلْمًا.
وَ يَحْسُنُ مِنَّا أَنْ نَقْتُلَ السَّبَاعَ وَ الْأَفَاعِي، وَ إِنْ لَمْ نَخَفْ ضَرَرَهَا فِي الْحَالِ، وَ لَمْ
نَقْصِدْنَا^{١٠} بِأَذِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ^{١١}.
وَ إِنَّمَا نُفَرِّقُ بَيْنَ قَتْلِ الْحَيَّةِ وَ مَا أَشْبَهَهَا فِي الصَّلَاةِ، فَنَقُولُ: إِذَا خَافَ الْمُصَلِّي مِنْ

١. فِي «ب، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَقَتَلَ».

٢. فِي «ب، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الَّذِي»؛ نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي «ش، ص»: «لَمْ يَبْحَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُبَاح».

٦. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «و يَحْسُنُ».

٧. أَيِ التَّعَمُّدِ.

٨. فِي «أ» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ؛ كَأَنَّهَا: «لِلظُّلْمِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الظُّلْمِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «و دَفَعَ».

١٠. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «و لَمْ يَقْصِدْنَا».

١١. أَيِ الْخُسْنِ.

ضرر الحَيَّة وقَصْدِها له، جازَ أن يَقْتُلَها في الصلاة، ولا تَنْقَطِعُ^١ بذلك صلاتُه. وإن لم يَخَفْ ذلك، لم يَجْزْ له أن يَقْتُلَها في الصلاة^٢؛ لأنَّه فَعَلَ كَثِيرًا، لا يُسْتَبَاحُ في الصلاة إلا عن ضَرُورة.

و لَيْسَ ذَلِكَ^٣ مُعْتَبَرًا في قَتْلِ السَّبَاعِ والأَفَاعِي في غير الصلاة.

١. في «أ، ج، ش، ص»: «ولا ينقطع».

٢. من قوله: «ولا تنقطع» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٣. أي الخوف وعدمه.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ

[بِرُّ الْوَالِدَيْنِ الْكَافِرِينَ أَوْ الْفَاسِقِينَ]

إِذَا كَانَ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَاجِبًا، وَتَجَنَّبُ الْيَسِيرَ مِنْ أَذَاهُمَا لَازِمًا، وَإِحْسَانُ صُحْبَتِهِمَا^١ بِالْمَعْرُوفِ مُدَّةَ الْحَيَاةِ^٢ مَأْمُورًا بِهِ - كَافِرِينَ كَانَا، أَوْ فَاسِقِينَ - فَمَا الْحُكْمُ فِيهِمَا إِنْ^٣ كَانَا فَاسِقِينَ أَوْ ذَمِيَّينِ أَوْ حَرَبِيِّينِ؟ أَيْ جِبُّ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُمَا وَلَدُهُمَا مَا يَصْنَعُ^٤ بِكُلِّ فَاسِقٍ وَذَمِيٍّ وَحَرَبِيٍّ مِنَ اللَّعْنِ وَالْبَرَاءَةِ وَالْقَتْلِ^٥، أَمْ لَا يَجِبُ؟ فَإِنْ وَجَبَ فِعْلُ ذَلِكَ بِهِمَا، فَكَيْفَ يُجَامَعُ مَا اسْتَقَرَّ مِنَ الْأَمْرِ بِتَعْظِيمِهِمَا وَتَجَنُّبِ أَذَاهُمَا؟ وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ^٦، خَالَفَ مَا عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ.

الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٧:

إِعْلَمَ أَنَّ بِرَّ الْوَالِدَيْنِ بِالنَّفَقَةِ وَإِجْمَالِ الصُّحْبَةِ^٨ وَإِكْمَالِ^٩ الْكَرَامَةِ^{١٠}، غَيْرُ مُنَافٍ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وإحسان صحبتتهما».

٢. فِي «ش، ص»: «حياتهما».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا».

٤. فِي «ش، ص»: «يُضْعَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «نُصْنَع».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَو الْقَتْل».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «و إِنْ لَمْ يَجِبْ كَانَ» بَدَلَ «و إِنْ كَانَ لَا يَجِبْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و بِاللَّهِ التَّوْفِيق».

٨. فِي «ج»: «و إجمال الصَّحَّة». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «و احتمال الصَّحَّة».

٩. فِي «ب، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «إِكْمَال».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْكِرَاهَةِ».

لِلْعَنِي لِهَمَا وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمَا إِذَا كَانَا كَافِرَيْنِ؛ كَمَا لَا تَنَافِي بَيْنَ شُكْرِ الْكَافِرِ عَلَى نِعَمِهِ وَ بَيْنَ لَعْنِهِ عَلَى كُفْرِهِ، وَ إِنْ كَانَ الشُّكْرُ مَعَهُ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْظِيمِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ التَّعْظِيمَ غَيْرُ مُتَنَافٍ لِلِاسْتِخْفَافِ عَلَى الْكُفْرِ؛ لِاخْتِلَافِ جِهَتِهِمَا.

وَ إِذَا كُنَّا نَذْهَبُ - مَعَشَرَ الْقَائِلِينَ بِالْإِرْجَاءِ ^١ - إِلَى أَنَّ التَّعْظِيمَ عَلَى الطَّاعَةِ لَا يُنَافِي الِاسْتِخْفَافَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، مَعَ التَّقَابُلِ بَيْنَ جِهَةِ ^٢ التَّعْظِيمِ وَ الِاسْتِخْفَافِ؛ فَأَحْرَى ^٣ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ فِيمَا لَا تَتَقَابَلُ ^٤ جِهَتَاهُ، مِنَ الشُّكْرِ عَلَى النِّعَمِ الْمُقْتَرِنِ بِالتَّعْظِيمِ، وَ الدِّمُّ عَلَى الْمَعَاصِي الْمُقْتَرِنِ ^٥ بِالِاسْتِخْفَافِ.

فَإِذَا كَانَتْ لِلْوَالِدَيْنِ نِعْمَةُ التَّرْبِيَةِ وَ الْحِصَانَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ، وَجَبَ مِنْ إِكْرَامِهِمَا وَ تَعْظِيمِهِمَا مَا يَجِبُ لِكُلِّ مُنْعِمٍ. فَإِنْ اقْتَرَنَ بِذَلِكَ مِنْهُمَا كُفْرٌ، وَجَبَ لَعْنُهُمَا ^٦ بِالْكَفْرِ وَ الْبَرَاءَةُ مِنْهُمَا مِنْ أَجْلِهِ. وَ إِنْ ارْتَدَّا ^٧ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَجَبَ مِنْ قَتْلِهِمَا مَا يَجِبُ فِيهِمَا لَوْ كَانَا ^٨ غَيْرَ الْوَالِدَيْنِ ^٩. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَنَافٍ وَ لَا مُتَضَادٍّ.

١. خلافاً للقائلين بالتحابط.

٢. في «أ»: «جهتي».

٣. في المطبوع: «لجاز» بدل «فأحرى».

٤. في «أ، ج، ش، ص»: «لا يتقابل». و في المطبوع: «لم تتقابل».

٥. في المطبوع: - «المقترن».

٦. في المطبوع: «لعنهم».

٧. في المطبوع: «ارتد».

٨. في المطبوع: «كان في» بدل «كانا».

٩. في المطبوع: «غير الوالدين».

المسألة الخامسة والعشرون

[حُكْمُ الْمُنْعَمِ الْكَافِرِ]

كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ كَافِرٌ بِنِعْمَةٍ إِلَى أَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْ شُكْرِهِ
و^١ تَعْظِيمِهِ، مَعَ وَجوبِ ذَمِّهِ وَلَعْنِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ، وَفَسَادِ التَّحَابُطِ؟
الجواب - وبالله التوفيق ^٢ :

إِعْلَمَ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا كَانَتْ لَهُ نِعْمَةٌ، وَجَبَ شُكْرُهُ عَلَيْهَا مِمَّنْ هِيَ نِعْمَةٌ عَلَيْهِ^٣؛ وَإِنْ
اسْتَحَقَّ مِنْ هَذَا الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ أَنْ يَلْعَنَهُ عَلَى كُفْرِهِ، وَيَسْتَخَفَّ^٤ بِهِ مِنْ أَجْلِهِ.
وَأَبُو هَاشِمٍ يَوَافِقُ فِي^٥ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ قَائِلًا بِالْإِحْبَاطِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى
أَنَّ الْإِحْبَاطَ بَيْنَ مَا تَتَقَابَلُ جِهَاتُهُ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالِاسْتِخْفَافِ^٦، كَالْتَعْظِيمِ عَلَى
الْإِيمَانِ، وَالِاسْتِخْفَافِ^٧ عَلَى الْكُفْرِ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ قَائِمًا فِي الشُّكْرِ عَلَى نِعْمَةِ
الْكَافِرِ، مَعَ الذَّمِّ عَلَى كُفْرِهِ.^٨

١. في المطبوع: - «شكره و».

٢. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٣. في المطبوع: «مِمَّنْ بَقِيَ نِعْمَةٌ عَلَيْهَا».

٤. في المطبوع: «يَسْتَخَفُّ» بدون واو العطف.

٥. في المطبوع: - «في».

٦. في المطبوع: «تعظيم الاستحقاق» بدل «التعظيم والاستخفاف».

٧. في «ج» والمطبوع: «واستخفاف» بدون الألف واللام.

٨. فالكفر عند أبي هاشم يمنع من التعظيم على الإيمان، لكنه لا يمنع من الشكر على النعمة.

و أبو عليُّ يُخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ؛ وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكُفْرَ مُحِيطٌ لِمَا يُسْتَحَقُّ بِالنَّعْمِ مِنْ شُكْرِ وَ تَعْظِيمٍ، كَمَا يُحِيطُ مَا يُسْتَحَقُّ بِالطَّاعَاتِ مِنْ ثَوَابٍ وَ تَعْظِيمٍ.
و الصَّحِيحُ مَا قَالَهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَ نَحْنُ نَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ^١ وَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ، إِلَّا إِذَا كَانَا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ. فَأَمَّا إِذَا كَانَا عَلَى فِعْلَيْنِ، جَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ اسْتِحْقَاقُهُمَا وَ إِنْ كَانَا مُتَقَابِلَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَتَغَايَرَ الْفِعْلَانِ اللَّذَانِ يَسْتَحِقَّانِ مِنْهُمَا.

و لِهَذَا نَقُولُ: إِنْ الْفَاسِقُ يَجْتَمِعُ^٢ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ^٣ وَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ؛ بِإِيمَانِهِ وَ طَاعَتِهِ، وَ فِسْقِهِ وَ مَعَاصِيهِ. وَ لَوْلَا أَنَّ الْكَافِرَ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لَهُ، لَجَازَ عِنْدَنَا أَنْ يَجْتَمَعَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ، وَ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ^٤، وَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ.

و إِذَا كُنَّا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمَتَقَابِلِ الْجِهَاتِ، فَكَيْفَ الْقَوْلُ بِمِثْلِهِ فِيمَا لَا تَتَقَابَلُ^٥ جِهَاتُ اسْتِحْقَاقِهِ!

فَلْيَقْسُ عَلَى هَذَا كُلِّ الْمَسَائِلِ؛ فَإِنَّهُ طَرِيقٌ جَدِّدٌ^٦.

١. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «الذَّم و المدح» بدل «المدح و الذَّم».

٢. في «ج» و المطبوع: «+ استحقاقهما و إن كانا متقابلين».

٣. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «الذَّم و المدح»؛ و الأنسب ما أثبتناه.

٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «و الذَّم و المدح»؛ و الأنسب ما أثبتناه.

٥. في «ش، ص»: «لا يتقابل».

٦. الجَدِّد: الأرض المستوية. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩ (جدد).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ

[أَعْوَاضُ الْكَافِرِ فِي الْآخِرَةِ]

عَلَى أَيِّ وَجْهِ يُعَوَّضُ الْكَافِرُ الْمُحْتَرَمُ عَقِيبَ اسْتِحْقَاقِهِ الْعَوَاضَ عَلَيْهِ تَعَالَى أَوْ عَلَى غَيْرِهِ؟ مَعَ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِعَ فِي الْآخِرَةِ بِشَيْءٍ؛ لَا فِي حَالِ الْمَوْقِفِ، وَلَا فِي حَالِ دُخُولِهِ فِي النَّارِ، وَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِذَلِكَ.

الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ^١ :

إِعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا كَانَتْ لَهُ أَعْوَاضٌ مَا اسْتَوْفَاهَا فِي الدُّنْيَا، فَيَجِبُ إِصْلَاحُهَا إِلَيْهِ عِنْدَ الْبَعْثِ قَبْلَ إِدْخَالِهِ النَّارَ لِلْعِقَابِ؛ وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمُحَاسَبَةِ وَ الْمُوَافَقَةِ ^٢ فَإِنَّهُ لَا يَلِيهِمَا إِلَّا الْمُعَاقِبَةُ. وَالْعَوَاضُ عِنْدَنَا مُنْقَطِعٌ، ^٣ وَ يُمَكِّنُ إِصْلَاحَ الْكَثِيرِ مِنْهُ ^٤ فِي الْأَوْقَاتِ الْيَسِيرَةِ.

وَمَا ^٥ هَاهُنَا إِجْمَاعٌ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ بَعْدَ بَعْثِهِ ^٦؛ فَأَمَّا بَعْدَ دُخُولِهِ النَّارَ فَلَا شُبْهَةَ فِيهِ. وَكَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ فِيمَا تُخَالِفُ نَحْنُ فِيهِ؟ وَإِنَّمَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٢. فِي «ش، ص»: «وَالْمُوَافَقَةُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْمُرَاقَبَةُ».

٣. رَاجِعِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٤٨ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْهُ».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: - «مَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَعْنَهُ».

الإجماعُ على أن الكافر لا يَتَفَعُّ في حالِ مُعاقبته^١.

و لَيْسَ لأَحَدٍ أن يَمْنَعَ من استحقاقِ الكافرِ لِعَوَضٍ^٢ لا يُمْكِنُ استيفاؤه له في الدنيا؛ لأنَّه^٣ يَجُوزُ أن يَقْتُلَهُ ظالمٌ، فَيَسْتَحِقُّ بهذا القَتْلَ أَعْوَاضاً بَعْدَ فَوْتِ الحِياةِ. وكذلك من الجائزِ أن يُلْحَقَهُ بِإِمَاتَةِ اللَّهِ تَعَالَى له أَلَامٌ عَظِيمَةٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا أَعْوَاضاً بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لأنَّ أبا هاشمٍ وإن جُوزَ أن تَبْطُلَ^٤ الحِياةُ بِغَيْرِ أَلَمٍ، فَإِنَّهُ يُجِيزُ أن تَقْتَرَنَ^٥ بِهَا أَلَامٌ^٦؛ وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

فَقَدْ تَصَوَّرَ جَوازُ استحقاقِ الكافرِ الأَعْوَاضَ بَعْدَ عَدَمِ حِياتِهِ، وَما يُحْتَاجُ^٧ مَعَ ما ذَكَرْناهِ إلى ما^٨ سِوَاهُ.

١. في المطبوع: «حالة معاقبة» بدل «حال معاقبته».

٢. في «ش، ص»: «العوض».

٣. في «ش، ص» و المطبوع: «+ لا».

٤. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يبطل».

٥. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يقترن».

٦. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «الألم».

٧. في المطبوع: «و ما نحتاج».

٨. في «أ، ج، ش»: «- ما».

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ

[حُكْمُ الْعَالِمِ بِقَبَائِحِ غَيْرِهِ]

كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ اخْتَصَّ عِلْمُهُ بِقَبَائِحِ غَيْرِهِ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، مِنْ ذَمِّهِ، وَ تَسْمِيَتِهِ بِأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ^١ مِنْ أَفْعَالِهِ - كَسَارِقٍ، وَ زَانٍ، وَ قَاتِلٍ، وَ لَائِطٍ -، وَ بِأَسْمَاءِ الشَّرِيعَةِ^٢، كَفَاسِقٍ، وَ فَاجِرٍ، وَ رَجِسٍ، وَ مَلْعُونٍ؟
إِنْ صَرَّحَ بِهَا^٣، كَانَ سَابِئاً^٤، يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.
وَ إِنْ اقْتَصَرَ^٥ عَلَى الْإِعْتِقَادِ، لَمْ يُوَثِّرْ ذَلِكَ فِي^٦ الْغَرَضِ الْمَشْرُوعِ مِنْ ذَمِّ الْفَاسِقِ وَ لَعْنِهِ.

وَ إِنْ أَسْقَطَهُمَا^٧ جَمِيعاً، أَخْلَى بِالْوَاجِبِ جُمْلَةً^٨.

الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٩ - :

إِعْلَمَنَّ أَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ قَبَائِحَ يَسْتَحِقُّ بِهَا مِنْهُ الذَّمَّ وَ الْإِسْتِخْفَافَ، فَلَهُ أَنْ يَذُمَّهُ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ» بَدَلَ «بِأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ».

٢. فِي «ج»: «و بِأَسْمَاءِ الشَّرِيفَةِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و بِأَسْمَاءِ الْغَيْرِ الشَّرِيفَةِ»، كِلَاهُمَا بَدَلَ «و بِأَسْمَاءِ الشَّرِيعَةِ».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَهَا».

٤. فِي «ج»: «سَامَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا» بَدَلَ «سَابِئاً».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَقْصَرَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَسْقَطَهَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

بِقَلْبِهِ ولسانِهِ، و يقول: إِنَّهُ مَلْعُونٌ مَذْمُومٌ، يَسْتَحِقُّ الْبَرَاءَةَ وَالِاسْتِخْفَافَ وَالِإِهَانَةَ. وَ يَتَجَنَّبُ كُلَّ لَفْظٍ يَقْتَضِي إِطْلَاقَهُ حَدًّا، وَ لَهُ فِي غَيْرِهَا^١ مَدْوَحَةٌ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَافِ التي تُنبئُ عن^٢ الذَّمِّ وَالِاسْتِخْفَافِ وَلَا^٣ تَوْجِبُ^٤ عَلَى مُطْلَقِهَا حَدًّا أَوْسَعُ وَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَلْفَافِ التي تَوْجِبُ الْحَدَّ. وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّ مَنْ سَمَّى غَيْرَهُ بِالْكَفْرِ^٥ - وَ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ الذُّنُوبِ - لَا يَسْتَحِقُّ حَدًّا، وَ إِنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ الْحَدَّ بِقَذْفِهِ لَهُ بِالزَّنا. وَ لَيْسَ تَجَنُّبُ الْأَلْفَافِ التي تَقْتَضِي الْحَدَّ بِمَانِعٍ^٦ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ، مِنْ لَعْنِهِ وَ إِهَانَتِهِ وَ الِاسْتِخْفَافِ بِهِ.

١. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «غَيْرُهُ» أَيِ اللَّفْظِ.

٢. فِي «أ»: «يُنْبِئُ عَلَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تُنْبِئُ عَلَى».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٤. فِي «أ، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَوْجِبُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ يَنْسِبُ غَيْرَهُ إِلَى الْكُفْرِ» بِدَلِّ «مَنْ سَمَّى غَيْرَهُ بِالْكَفْرِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِمَا مَنَعَ». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ
[معرفةُ الشَّهَدَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ
بعاقبتهم الحميدة لا يستلزم الإلجاء]

إِذَا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عِلْمَ الْمُكَلَّفِ بِوَصُولِهِ إِلَى ثَوَابِ طَاعَاتِهِ عَقِيبَ فِعْلِهَا يَقْتَضِي
إِلْجَاءَهُ^١ إِلَيْهَا، وَأَنْ يَفْعَلَهَا لِأَجْلِ الثَّوَابِ لَا لَوَجْهِ^٢ وَجُوبِهَا؛ وَأَنَّ ذَلِكَ وَجْهَانِ
يَقْتَضِيَانِ قُبْحَ تَكْلِيفِهَا، وَلِذَلِكَ قُلْنَا بِوَجوبِ تَأْخِيرِ الثَّوَابِ؛ فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا نَطَقَ بِهِ
الْقُرْآنُ^٣ مِنْ كَوْنِ الشَّهِيدِ حَيًّا عِنْدَهُ تَعَالَى، وَفِيهِ إِلْجَاءٌ إِلَى الْجِهَادِ^٤؛ وَمَا وَرَدَتْ بِهِ
الرَّوَايَاتُ^٥ مِنْ وَصُولِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمُخْلِصِي الْمُؤْمِنِينَ إِلَى
الثَّوَابِ عَقِيبَ الْمَوْتِ، وَأَنْهُمْ أَجْمَعٌ أَحْيَاءٌ عِنْدَ اللَّهِ يُرْزَقُونَ؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٦:

إِعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَمْضِي فِي الْكُتُبِ مِنْ أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَوْ قَطَعَ عَلَى وَصُولِهِ إِلَى ثَوَابِ
طَاعَتِهِ وَعِقَابِ مَعْصِيَتِهِ عَقِيبَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ^٧ يَقْتَضِي الإِلْجَاءَ - عَلَى نَظَرٍ فِي

١. الإلجاء: ما يقوِّي الداعي إلى الفعل أو الصارف عنه إلى حدٍّ يخرج الفاعل من استحقاق

المدح والذم على الفعل والترك. الحدود، ص ٧٤.

٢. في «ش، ص»: «لأجل». ٣. في المطبوع: - «فيما نطق به القرآن».

٤. في المطبوع: «و الوجه الحال إلى» بدل «و فيه إلقاء إلى الجهاد». و استظهر في هامشه زيادة «إلى».

٥. في المطبوع: - «الروايات».

٧. في المطبوع: «فالمعصية».

ذَلِكَ - غَيْرُ مُنَافٍ لِمَا نَقُولُهُ مِنْ أَنَّ الشَّهِيدَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَقِيبَ مَوْتِهِ بِالشَّهَادَةِ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ أَوَّلَ لَا يَسْتَمِنْ فِعْلِ الشَّهِيدِ، وَإِنَّمَا بَطْلَانُ حَيَاتِهِ بِالْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى يُسَمَّى «شَهَادَةً»، وَالْقَتْلُ - الَّذِي بِهِ تَكُونُ الشَّهَادَةُ - مِنْ فِعْلِ غَيْرِ الشَّهِيدِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُلْجَأً^١ إِلَيْهِ؟

وَلَا^٢ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ مُلْجَأُونَ^٣ إِلَى الْجِهَادِ.

لِأَنَّ الْجِهَادَ لَا يَعْلَمُ وَقُوعَ الشَّهَادَةِ بِهِ^٤ لَا مُحَالَةً، وَلِأَنَّ الْمُجَاهِدَ إِنَّمَا يَفْعَلُ الْجِهَادَ وَيَقْصِدُ بِهِ إِلَى^٥ غَلَبَتِهِ لِلْمُشْرِكِينَ، لَا إِلَى أَنْ يَغْلِبُوهُ وَيَقْتُلُوهُ شَهِيداً؛ فَالْإِلْجَاءُ هَاهُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ.

فَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلَيْسَ تَتَعَيَّنُ^٦ لَهُمُ الطَّاعَةُ الَّتِي يُجَازَوْنَ بِالثَّوَابِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ عَقِيبَهَا؛ وَلَا طَاعَةً يَفْعَلُونَهَا إِلَّا وَهُمْ يُجُوزُونَ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْجَزَاءُ عَنْهَا^٧ بَأَنْ يَمْتَدَّ^٨ تَكْلِيفُهُمْ وَيَسْتَمِرَّ، كَمَا يُجُوزُونَ أَنْ يَصِلُوا عَقِيبَهَا إِلَى الثَّوَابِ. وَهَذَا التَّجْوِيزُ وَعَدَمُ الْقَطْعِ يُزِيلَانِ الْإِلْجَاءَ الَّذِي اعْتَبِرَ فِيْمَنْ يَقْطَعُ عَلَى وَصُولِهِ إِلَى ثَوَابِ طَاعَتِهِ عَقِيبَ فِعْلِهَا^٩.

وَهَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في المطبوع: «يجوز الإلجاء» بدل «يكون ملجأ».

٢. في المطبوع: «هو».

٣. في «أ»: «يلجئون».

٤. في المطبوع: «به».

٥. في المطبوع: «إلى».

٦. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يتعين».

٧. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «عليها».

٨. في «ج»: «يصير». وفي المطبوع: «يغير».

٩. في المطبوع: «فعله».

[الخاتمة]

وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَيِّدَنَا وَيُسَدِّدَنَا فِي كُلِّ قَوْلٍ نُنْهَوُهُ^١، وَفِعْلٍ نَغْزُوهُ^٢؛ وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ خَالِصاً لَهُ وَمُقَرَّباً مِنْهُ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

كَانَ الْفَرَاغُ مِنْ جَوَابِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الْيَوْمِ الْتَاسِعِ^٣ مِنَ الْمُحَرَّمِ^٤ سَنَةِ تِسْعٍ^٥ وَ عِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ^٦ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

١. في «أ»: «نتفوه». وفي المطبوع: «ينحوه». ونحا الشيء: قَصَدَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣١٠ (نحا).

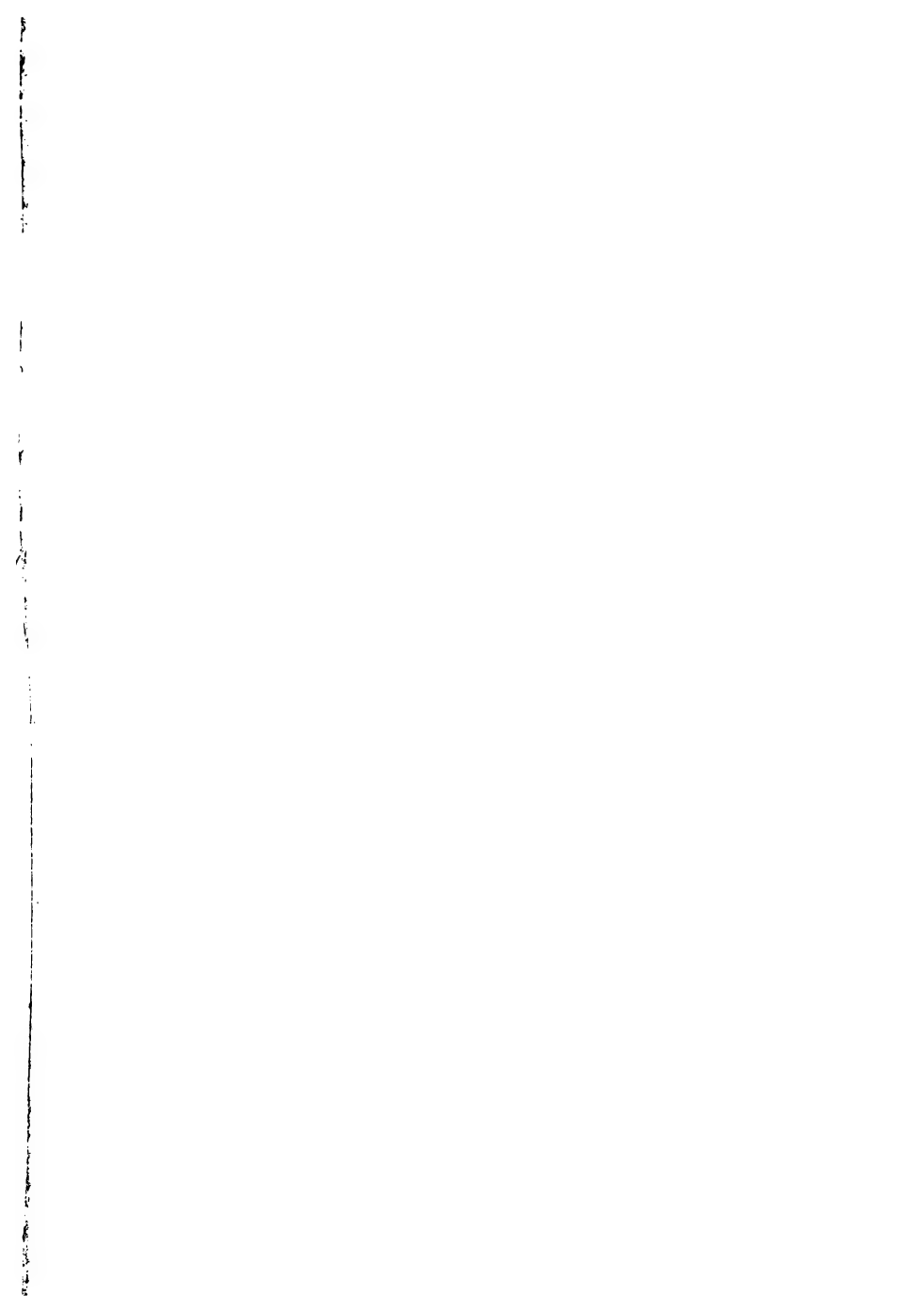
٢. في «أ»: «تنوجه». وفي المطبوع: «يعروه». وغزا الشيء: أَرَادَهُ وَطَلَبَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٣ (غزا).

٣. في «ش، ص»: «السابع».

٤. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «+ من».

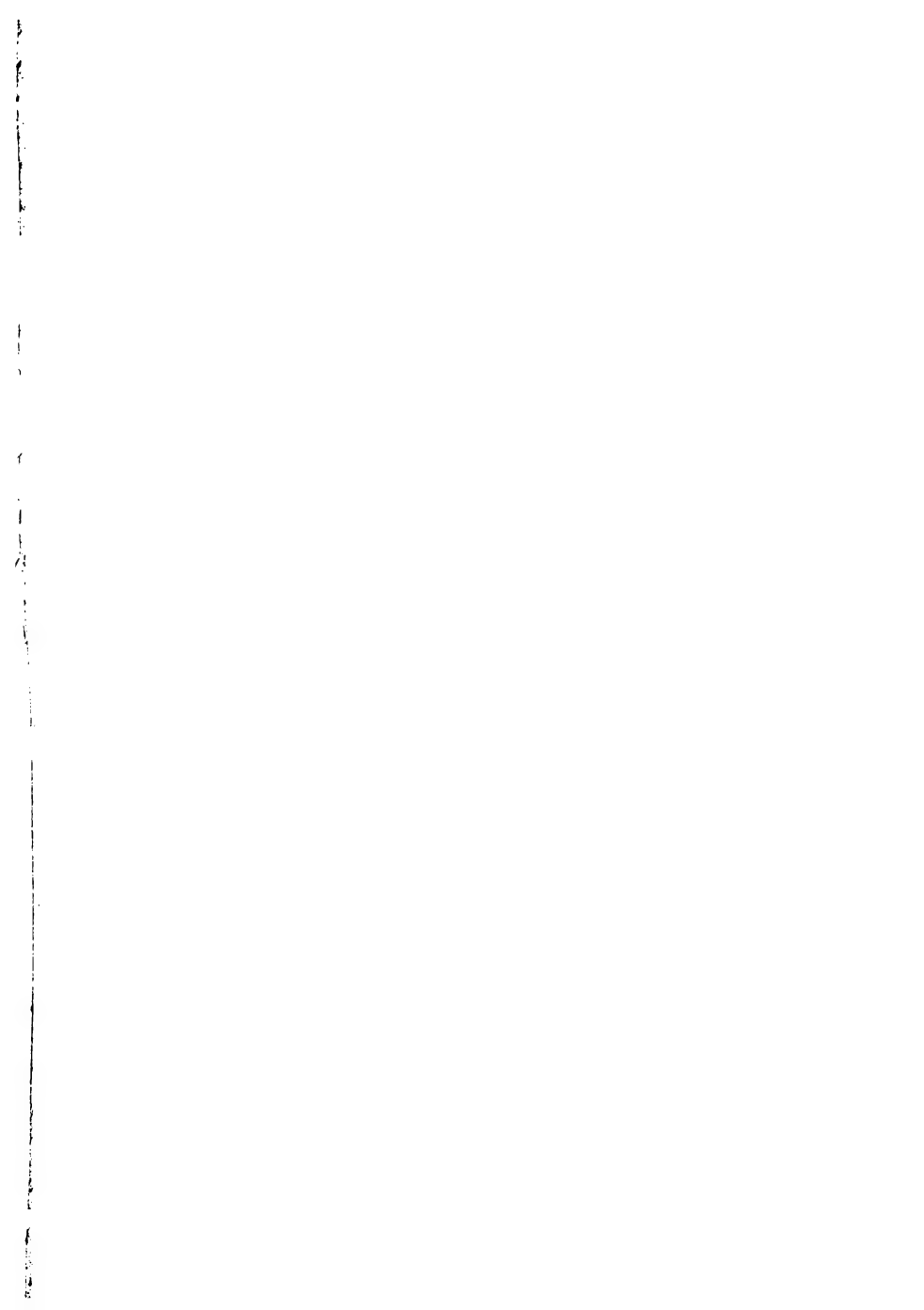
٥. في «أ»: «سبع».

٦. في «ش، ص»: «و صلواته». وفي المطبوع: «و صلوات الله».



(٧٦)

جواباتُ المسائلِ الرّسّيّةِ الثّانيةِ



مقدمة التحقيق

تقدّم أن هذه المسائل الخمس المسمّاة بالرّسِيّة الثانية - والتي أرسلها الشريف أبو الحسن المحسن بن محمّد بن الناصر الحسني الرّسّي - هي في الحقيقة ملحقة بالرّسِيّة الأولى، حيث قال الشريف المرتضى في بدايتها: «و وردت بعد ذلك مسائل خمس، فألحقنا جوابها بما تقدّم».

كما ذكر مطلباً في نهاية المسألة الثانية منها، و قال: «وهذا ممّا قد تقدّم في جواب هذه المسائل»، وإذا راجعنا وجدنا أنّ المطلب لم يتقدّم في الرّسِيّة الثانية؛ بل تقدّم في الرّسِيّة الأولى، و مع ذلك وصفها بقوله: «هذه المسائل». و هذا أيضاً يدلّ على اتّحاد الرّسِيّتين من وجهة نظر الشريف المرتضى.

و قال أيضاً في نهاية الرّسِيّة الثانية: «وقد ذكرنا في جواب المسألة الرابعة من هذه المسائل في هذا المعنى وجهاً غريباً ما تقدّمنا أحد إليه؛ إنّ مراده بقوله: «المسألة الرابعة من هذه المسائل» هي المسألة الرابعة من الرّسِيّة الأولى، و هذا كلّه يدلّ على اتّحاد الرّسِيّتين.

و الرّسِيّة الثانية - كما تقدّم في الأولى - أكثر مسائلها فقهية، و الذي يستوقف القارئ ذهاب الشريف المرتضى في المسألة الثالثة منها إلى القول بعدم كون ركعتي الطواف مفروضة وإنّما هي سنّة مؤكّدة! و لعلّ الشيخ الطوسي و ابن إدريس أشارا إلى رأي الشريف المرتضى هذا عندما قالاً بأنّ بعض الأصحاب ذهبوا إلى عدم وجوب ركعتي الطواف و كونهما مسنونتين.^١

نسبتها إلى المؤلف و تاريخها

إذا كانت الرسيتان في حكم مجموعة واحدة من المسائل، لذلك ستكون قرائن إثبات نسبتها إلى الشريف المرتضى واحدة. و قد تقدّم أنّه لا شك في صحّة نسبة الرسيّة الأولى، فهكذا تكون الثانية.

و بما أنّ تاريخ الفراغ من الإجابة على الرسيّة الأولى هو المحرّم من سنة ٤٢٩هـ، فقد يكون تاريخ الإجابة على الثانية متأخراً عن هذا التاريخ قليلاً. هذا، و قد طبعت هذه المسائل في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٨١.

مخطوطات الرسالة

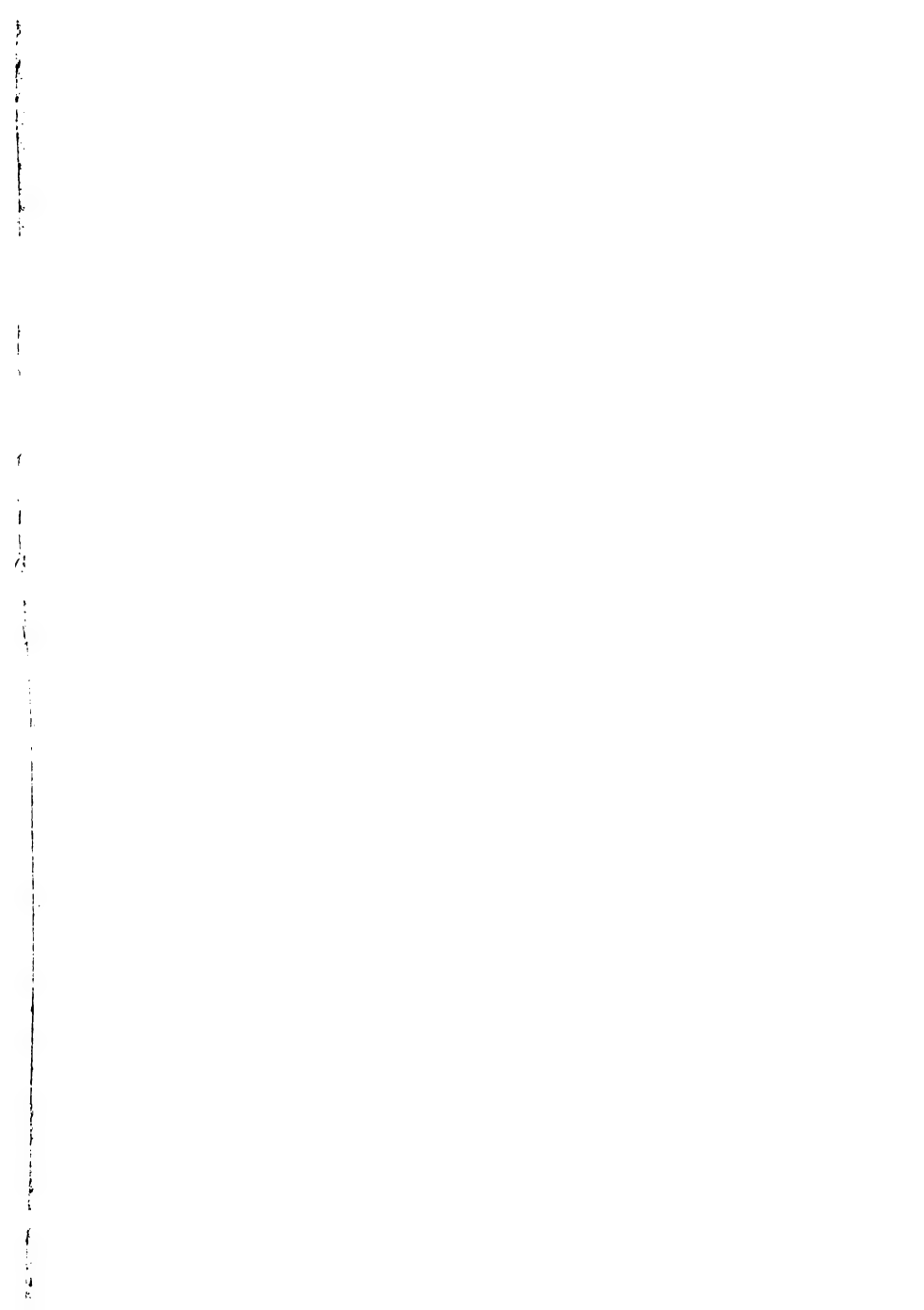
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩٠٨؛ تقع في الصفحات (٧٦ - ٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٥٣ - ٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (١٥٤ - ١٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (١٤٥ - ١٥١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (١١٨ - ١٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقّمة ١٤٤٨ الموجودة في المكتبة الروضة الرضويّة

- المقدّسة بمشهد، و تقع في الصفحات (١٦٤ - ١٧١) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٤٥ - ٥٠) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٤٩) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٧؛ تقع في الصفحات (٥٦ - ٦٢) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٩٩ - ١٠١) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٨٢ - ١٨٤) من المجموعة.
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (١٣٩ - ١٤٤) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٦؛ تقع في الصفحات (٤٨ - ٥٣) من المجموعة.



[جوابات المسائل الرئيسية الثانية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و وَرَدَتْ^١ بَعْدَ ذَلِكَ مَسَائِلُ خَمْسٍ، فَأَلَحَقْنَا جَوَابَهَا بِمَا تَقَدَّمَ.

[المسألة الأولى^٢]

[سُقُوطُ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْوَقْتِ عَمَّنْ صَلَّى تَمَاماً فِي مَوْضِعِ الْقَصْرِ]

ما الوجهُ فيما تُفتي^٣ به الطائفةُ من سُقُوطِ فَرَضِ الْقَضَاءِ عَمَّنْ صَلَّى مِنْ الْمُقْصِرِينَ صَلَاةً مُتِمَّةً بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ جَاهِلاً بِالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ؟
مع عَلِمْنَا أَنَّ الْجَهْلَ بِأَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ لَا يَصِحُّ^٤ مَعَهُ الْعِلْمُ بِتَفْصِيلِ أَحْكَامِهَا وَجَوْهَهَا؛ إِذْ مِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَعْلَمَ التَّفْصِيلَ مَنْ جَهَلَ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ كَالْأَصْلِ.
وَإِجْمَاعُ الْأُмَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَعْلَمُ أَحْكَامَهَا، فَهِيَ غَيْرُ مُجْزِئَةٍ. وَمَا لَا

١. في المطبوع: «ثمَّ وردت».

٢. هكذا في المطبوع. وفي «أ»: «المسألة التاسعة والعشرون»، وذلك بلحاظ أَنَّ هذه المسائل هي استمرار للمسائل الرئيسية الأولى التي هي ثمان وعشرون مسألة. راجع مقدمة هذه المسائل.

و في سائر النسخ: «مسألة».

٣. في «ج» والمطبوع: «يفتي».

٤. في المطبوع: «مع».

يُجْزِي مِنَ الصَّلَاةِ^١ الْخَمْسِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ بِاتِّفَاقٍ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ الْفُتْيَا بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ عَمَّنْ صَلَّى صَلَاةً لَا تُجْزِيهِ؟

الجواب - وبالله التوفيق -^٢:

إِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَهْلَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مَعْذُورًا، بَلْ^٣ مَلُومًا مَذْمُومًا - لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ مَعَهُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَيَكُونَ حُكْمُ الْعَالِمِ بِخِلَافِ حُكْمِ الْجَاهِلِ.^٤
وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِأَنَّ «مَنْ لَزِمَهُ التَّقْصِيرُ إِذَا تَمَّمَ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِيهِ^٥ تِلْكَ الصَّلَاةُ أَصْلًا» كَالْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ فِي قِرَاءَةٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ جَمِيعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ^٦ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ إِتِمَامَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ غَيْرُ مُجْزٍ، فَلَا تَعْلُقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَلَيْسَ جَهْلُهُ بِأَنَّ إِتِمَامَهُ مَا وَجَبَ فِيهِ التَّقْصِيرُ^٧ [غَيْرُ مُجْزٍ] جَهْلًا بِأَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُقْصَرَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَدَدٌ مَخْصُوصٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا أَتَمَّ - بِفِعْلٍ^٨ ذَلِكَ الْعَدَدِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ - أَنَّ فِعْلَهُ لَا يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْضِعَانِ مُفْتَرِقَانِ، يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدَهُمَا مَنْ يَجْهَلُ الْآخَرَ.

١. في «ج» و المطبوع: «الصلوة».

٢. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٣. في «ش، ص»: - «بل».

٤. تقدّم في جواب المسألة الثانية والعشرين من المسائل الرّسّية الأولى.

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «لا يجزيه».

٦. في «ج» و المطبوع: «الشرعية». واستظهر في هامش المطبوع: «الأحكام الشرعية» بدل «أحكام الشريعة».

٧. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: + «هو».

٨. في «ج» و المطبوع: «لم يفعل» بدل «أتَمَّ - بفعل».

[المسألة الثانية^١]

[جواز تجديد نية الصوم بعد مضي شطر النهار]

ما الوجه^٢ فيما تُفتي^٣ به الطائفة و غيرها من الفقهاء من جواز تجديد النية للصوم الواجب و المندوب بعد مضي شطر النهار؟
مع حصول العلم بأن ما مضى من الزمان عرياناً من النية ليس بصوم، و ما بقي لا يجوز - إذا كان ما مضى ليس بصوم - أن يكون صوماً؛ من حيث كان بعض زمان^٥ الصوم^٦ المشروع.
الجواب - و بالله التوفيق^٧ :

إعلم أن هذه المسألة يوافق^٨ الإمامية فيها الفقهاء؛ لأن أبا حنيفة^٩ يُجيز صوم الفرض و التطوع بنية تتجدد^{١٠} قبل الزوال^{١١}، و الشافعي يُجيز ذلك في التطوع و لا يُجيزه في الفرض^{١٢}.

١. هكذا في المطبوع. و في «أ»: «المسألة الثلاثون». و في سائر النسخ: «مسألة».

٢. في المطبوع: «الجواب».

٣. في «ج» و المطبوع: «يفتي».

٤. في «أ»: «+ ما».

٥. من قوله: «أن يكون صوماً» إلى هنا مشطوب عليه في «أ» و مكتوب بدله: «و هو ليس».

٦. في «أ»: «بالصوم».

٧. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٨. في «ش، ص»: «توافق».

٩. «لأن أبا حنيفة» ممسوحة في «أ» و غير واضحة.

١٠. في «أ، ش، ص»: «يتجدد». و في المطبوع: «متجددة».

١١. راجع: المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٩٩.

١٢. المصدر نفسه.

و الوجه في صحّة ذلك ما قدّمنا^١ ذكره في جواب هذه المسائل^٢، من أن النية إنما تؤثر في أحكام شرعية، وليس تكون الصلاة بها على صفة^٣ موجبة عنها، كما نقوله في العِلَلِ العقلية.

و غير مُمتنع أن تكون مقارنة نية الصيام^٤ لجزء^٥ من أجزاء النهار مؤثرة^٦ في كون جميع النهار صوماً؛ لأن تأثير العِلَلِ التي تجب مصاحبتهما لما تؤثر^٧ فيه هاهنا مفقود، وإنما تثبت^٨ أحكام شرعية بمقارنة هذه النية، فغير مُمتنع أن يجعل الشرع مقارنة لبعض العبادات كمقارنتها لجميعها.

ألا ترى أن تقدّم النية في أوّل الليل^٩ أو قبل فجره مؤثرة بلا خلاف في صوم اليوم كله، وإن كانت غير مقارنة لشيء من أجزائه؟ وهذا ممّا قد تقدّم في جواب هذه المسائل^{١٠}.

ولا خلاف أيضاً في أن من أدرك مع الإمام بعض الركوع يكون مدرّكاً لتلك الركعة كلها ومحتسباً له بها، وقد تقدّم شرطها؛ فكيف أثر دخوله في بعض الركوع فيما تقدّم، فصار كأنه أدركه كله، لولا صحّة ما نبّهنا^{١١} عليه؟

١. في المطبوع: «قد» بدل «قدّمنا».

٢. يعني المسائل الرسيّة الأولى: و قد تقدّم في ص ٦٦ - ٦٩.

٣. في «ج»: «صلاته». وفي المطبوع: «صلاة». واستظهر في هامشه: «عبادة».

٤. في «ج»: - «الصيام». وفي المطبوع: «القيام». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٥. في «ص» و المطبوع: «بجزء».

٦. في «ج»: - «النهار». و في المطبوع: - «مؤثرة».

٧. في «ج» و المطبوع: «يؤثر». ٨. في «أ، ج» و المطبوع: «يثبت».

٩. في «ش، ص»: «النهار».

١٠. يعني المسائل الرسيّة الأولى: و قد تقدّم في ص ٨٧ - ٨٨.

١١. في «أ»: «أثبتناه».

[المسألة الثالثة^١]

[أحكام الصلوات المفروضة غير الصلوات الخمس]

قد عَلِمْنَا اتِّفَاقَ الطَّائِفَةِ عَلَى وَجوبِ صَلَاةِ «الْكُسُوفِ، وَالعِيدَيْنِ، وَالجَنَائِزِ، وَالطَّوَافِ، وَالنَّذْرِ» كَصَلَاةِ الْخَمْسِ، وَقد تَقَرَّرَ فُتْيَاهَا^٢ بِتَفْصِيلِ أَحْكَامِ صَلَاةِ الْخَمْسِ، وَأَفْعَالِهَا وَتَرْكِهَا، وَأَعْيَانِ فُرُوضِهَا وَسُنَنِهَا، وَأَحْكَامِ السَّهْوِ فِيهَا^٣.
وَلَا فُتْيَا لِأَحَدٍ مِنَ الطَّائِفَةِ، وَلَا رِوَايَةً، بِشَيْءٍ^٤ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا عَدَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مِنَ الْقَرَائِضِ الْمَذْكُورَةِ، مَعَ حَاجَةٍ مُكَلِّفِهَا إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ.
وَهَلْ جَمِيعُ مَا تَتَضَمَّنُهُ^٥ مِنْ قِرَاءَةٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ - فِيمَا فِيهِ رُكُوعٌ وَسُجُودٌ^٦ - وَتَكْبِيرٌ وَقُنُوتٌ فَرَضٌ؟ أَوْ بَعْضُهُ وَاجِبٌ وَبَعْضُهُ نَدْبٌ؟
وَمَا حُكْمُ السَّهْوِ فِي تَفَاصِيلِ أَحْكَامِهِ وَأَعْيَانِ رَكَعَاتِهِ؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٧ -

إِعْلَمْ أَنَّ الطَّائِفَةَ إِذَا اتَّفَقَتْ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ وَالْكُسُوفِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا

١. هكذا في المطبوع. وفي «أ»: «المسألة الحادية والثلاثون». وفي سائر النسخ: «مسألة».

٢. في المطبوع: «فسادها». وفي هامشه ما نصّه: «كذا في النسخة، والظاهر أن يكون: وقد تَقَرَّرَ

تفصيل أحكام الصلاة». ٣. في «ج» والمطبوع: «منها».

٤. في «ب، ج» والمطبوع: «لشيء». نعم، صُحِّحَتْ فِي حَاشِيَةِ «ب» بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «يتضمّنه». ٦. في المطبوع: - «فِيمَا فِيهِ رُكُوعٌ وَسُجُودٌ».

٧. في المطبوع: - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

فَرَضَ لَا يَسُوغُ الْإِخْلَالَ بِهِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحْكَامَ الْمَفْرُوضِ مِنَ الصَّلَاةِ وَاحِدَةٌ فِيمَا يَجِبُ أَنْ يُفْعَلَ وَيُتْرَكَ، مِنْ قِرَاءَةٍ، وَرُكُوعٍ، وَتَسْبِيحٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
فَأَمَّا الْقُنُوتُ، فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى دَخُولِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْكَسُوفِ.
وَأَمَّا رَكَعَتَا الطَّوَافِ، فَفِي وَجُوبِهَا وَأَنَّهَا فَرَضٌ لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ نَظَرًا؛ وَ
الْأَقْوَى فِي النَّفْسِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ. وَلَوْ كَانَتْ فَرَضًا، لَجَزَتْ^١ مَجْرَى سَائِرِ
الْمَفْرُوضِ^٢ مِنَ الصَّلَاةِ^٣.

وَأَمَّا أَحْكَامُ السَّهْوِ فِي هَذِهِ الصَّلَوَاتِ، فَقَدْ بَيَّنَّ الْقَوْمُ حُكْمَ السَّهْوِ فِي
الْمَفْرُوضِ مِنَ الصَّلَوَاتِ^٤، وَأَنَّهُ لَا سَهْوَ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَا فِي
الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ؛ وَعَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ لَا سَهْوَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْكَسُوفِ وَالطَّوَافِ.
فَأَمَّا^٥ النَّذْرُ، فَإِنْ كَانَ وَقَعًا بَرَكْعَتَيْنِ، فَلَا سَهْوَ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ بَزِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ
كَانَ لَهُ حُكْمُ السَّهْوِ فِي بَاقِي الْمَفْرُوضِ^٦ مِنَ الصَّلَوَاتِ.

١. في «ج»: «لحرب». وفي المطبوع: «يجري»، واستظهر في هامشه: «تجري».

٢. في المطبوع: «الفروض».

٣. في المطبوع: «الصلوات».

٤. في «ج»: «الصواب». وفي المطبوع: «الصلاة».

٥. في «ش، ص»: «وَأَمَّا».

٦. في «أ»: «+ «له». وفي المطبوع: «الفروض».

[المسألة الرابعة^١]

[حُكْمُ اللّاجِنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ]

إذا كانَ حَقِيقَةُ القَارِئِ هو «الحاكي» لكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَتِ الحِكَايَةُ تُفْتَقِرُ إِلَى اللَّفْظِ وَصِيغَتِهِ؛ فَمَا حُكْمُ مَنْ لَحَنَ فِي قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ^٢؟ هُوَ^٣ قَارِئٌ، أَمْ^٤ مُتَكَلِّمٌ؟
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَارِئًا؛ لَكَوْنِهِ غَيْرَ حَاكِ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ.
وَإِنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ مَعَ فِعْلِهِ^٥؛ لِإِجْمَاعِ^٦ الْأُمَّةِ عَلَى فَسَادِ صَلَاةِ مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَذْكَارِهَا عَامِدًا.
وَفِي فَسَادِ صَلَاتِهِ خِلَافٌ^٧ لِمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ وَعَمِلَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الطَّائِفَةِ: «إِقْرَأْ كَمَا تُحْسِنُ»^٩، يُرْفَعُ كَمَا أُنْزِلَ»^{١٠}.

١. هكذا في المطبوع. وفي «أ»: «المسألة الثانية والثلاثون». وفي سائر النسخ: «مسألة».

٢. في «أ»: «صلاة». وفي «ش، ص»: «الصلوات».

٣. في «ش، ص»: «وهو». وفي المطبوع: «أهو».

٤. في «أ»: «أو». وفي «ش، ص»: «أم».

٥. في النسخ المعتمدة: «فعل». نعم، في «أ» شُطِبَ عَلَى «مع فعل». وفي المطبوع: «نقل». وفي بعض النسخ غير المعتمدة: «مع فعله». والصواب إثباتها.

٦. في المطبوع: «إجماع».

٧. من قوله: «صلاة من تكلم» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٨. في «ش، ص»: «خلافًا». واستظهر في هامش المطبوع: «و خلاف».

٩. في «ج»: «يحسن»، وفي المطبوع: «نحن نقرأ» بدل «تحسن».

١٠. راجع: الكافي، ج ٢، ص ٦١٩، باب أن القرآن يُرْفَعُ كَمَا أُنْزِلَ.

و أيضاً فما وَجَدْنَا أَحَدًا مِنْ عِلْمَانِنَا أَفْتَى بِفَسَادِ صَلَاةٍ مِنْ لَحْنٍ فِي قِرَاءَتِهِ
عَامِدًا، بَلِ الْفُتْيَا بِجَوَازِهَا ظَاهِرٌ مِنْهُمْ؛ وَ فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ.

الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - ^١:

إِعْلَمُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْحِكَايَةَ لِلْكَلامِ يَجِبُ ^٢ أَنْ تَكُونَ ^٣ مُطَابِقَةً لَهُ فِي صُورِ
الْأَلْفَاظِ وَ حَرَكَاتِهَا وَ مَدِّهَا وَ قِصَرِهَا، وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَاكِ عَلَى
الْحَقِيقَةِ.

وَ إِذَا كَانَتْ الطَّائِفَةُ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ مَنْ لَا يَنْضَبِطُ لَهُ مِنَ الْعَامَّةِ وَ الْأَعَاجِمِ
حِكَايَةُ ^٤ الْقُرْآنِ بِإِعْرَابِهِ وَ حَرَكَاتِ أَلْفَاظِهِ، صَلَاتُهُ مُجْزِيَةٌ؛ وَ كَذَلِكَ مَنْ لَحَنَ غَيْرَ
مُتَعَمِّدٍ لَذَلِكَ، حَكَمْنَا بِجَوَازِ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَ صَحَّتْهَا، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا اللَّاحِظُ حَاكِيًا
فِي ^٥ الْحَقِيقَةِ لِلْقُرْآنِ.

وَ جَرَى مَجْرَى الْأَخْرَسِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ، وَ الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي لَا يُقِيمُ ^٦
حَرْفًا بِالْعَرَبِيَّةِ، فِي أَنَّ صَلَاتَهُمَا صَحِيحَةٌ مُجْزِيَةٌ ^٧، وَ إِنْ كَانَا مَا قَرَأَ الْقُرْآنَ؛ فَلَيْسَ
مَنْ لَحَنَ فِي الْقُرْآنِ بِأَكْثَرِ مِمَّنْ لَمْ ^٨ يَنْطِقْ بِهِ ^٩ جُمْلَةً.

فَأَمَّا الْمُتَمَكِّنُ مِنْ إِقَامَةِ الْإِعْرَابِ، إِذَا لَحَنَ مِنْ غَيْرِ عَمْدٍ، فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، بِغَيْرِ
شَكٍّ. فَأَمَّا إِذَا اعْتَمَدَ اللَّحْنَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الصَّوَابِ وَ إِقَامَةِ الْإِعْرَابِ، فَالْأُولَى أَنْ
تَكُونَ صَلَاتُهُ فَاسِدَةً، وَ مَنْ أَفْتَى مِنْ أَصْحَابِنَا بِخِلَافِهِ كَانَ غَيْرَ مُصِيبٍ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٢. فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَجِبَ».

٣. فِي «أ، ج»: «أَنْ يَكُونَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ حِكَايَةُ».

٥. فِي «ش، ص»: «جَاذًا عَلَى» بَدَل «حَاكِيًا فِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَفْهَمُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَرَبِيَّةٌ».

٨. فِي «ش، ص»: «لَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَنْ».

٩. فِي «أ»: «بِالْقُرْآنِ».

[المسألة الخامسة^١]

[هل يَدُلُّ الكلامُ المُرْتَبُّ المُتَّسِقُ عَلَى كَوْنِ فاعِلِهِ عالِماً؟]

إذا كَانَ وَقوعُ^٢ الفعلِ مَرْتَباً مُتَّسِقاً^٣ دالاً عَلَى كَوْنِ فاعِلِهِ عالِماً، وَ كَانَ الكلامُ مِنْ جُمْلَةِ الأفعالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَقوعُهُ مَرْتَباً عَلَى المَعَانِي المعقولةِ دالاً عَلَى كَوْنِ فاعِلِهِ عالِماً بما قَصَدَهُ مِنَ المَعَانِي؛ وَلِذَلِكَ^٤ يُفَرَّقُ بَيْنَ الكلامِ المُفيدِ المقصودِ وَ بَيْنَ الهَذَيَانِ، وَ يُعَلَّمُ تَكَامُلُ العلومِ لِأَحَدِ^٥ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ اخْتِلَالُهَا فِي الْآخَرِ. وَجَبَ - لِهَذَا الإِعتبارِ - الحُكْمُ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ بِكلامٍ مَرْتَبٍ مُتَّسِقٍ، مُحَرَّرٍ^٦ مِنَ التَّخْلِيطِ، مَحْرُوسٍ مِنَ القُدُوحِ^٧، مقصودٍ بِهِ العبارةُ عَنِ الأدلَّةِ دُونَ الشُّبْهِ^٨، عالِماً بما تَضَمَّنَتْهُ كَلَامُهُ مِنَ المَعَانِي؛ وَلِذَلِكَ^٩ يُفَرَّقُ^{١٠} كُلُّ آنِسٍ^{١١} بِالْعِلْمِ^{١٢} بَيْنَ عبارةِ الْمُقَلِّدِ لِلْعُلَمَاءِ الحَاكِي لِعِبَارَاتِهِمْ، وَ بَيْنَ العَالِمِ الْمُضْطَلَعِ؛ لِما يَجِدُ العَالِمُ عَلَيْهِ مِنَ

١. هكذا في المطبوع. و في «أ»: «المسألة الثالثة والثلاثون». و في سائر النسخ: «مسألة».

٢. في «ج»: «جوب». و في المطبوع: «وجود».

٣. في المطبوع: «منستأ».

٤. في «أ»: «وبذلك». و في «ش، ص»: «وكذلك».

٥. في المطبوع: «لأجل».

٦. في «ش، ص»: «القدح».

٧. في «ش، ص»: «القدح».

٨. في «ش، ص»: «آيس». و في المطبوع: «أنس». و استظهر في هامشه: «إنسان».

٩. في «أ، ج، ش، ص»: «و كذلك».

١٠. في «ش، ص»: «نفرق».

١١. في «أ، ج، ش، ص»: «و كذا».

١٢. في «أ، ج، ش، ص»: «و كذا».

القُدرة على إفهام ما عبَّر به^١ عن الأدلَّة والشُّبه^٢ من العبارات المُرْتَبَة، مُسْتَطَباً لإسقاط ما يَعرَضُ كلامه من القَدَح، و تَعذُّر^٣ ذلك أَجْمَعَ عَلَى الْمُقَلِّدِ الحَاكِي لعبارات العلماء عن الأدلَّة الشرعيَّة^٥.

و ظهورُ هذا يَقْتَضِي القَطْعَ على إيمان مَنْ عَلِمناه مُعَبِّراً عن المَعَارِفِ عَلَى الوجه الذي بَيَّنَّا كَوْنَ الْمُتَكَلِّمِ بها عالِماً؛ و في ذلك:

[١] خِلَافٌ لِمَا امْتَنَعَ منه جَمِيعُ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ مِنَ القَوْلِ بِالقَطْعِ عَلَى إيمان^٦ مَنْ لَمْ يَنْصُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إيمانه؛ لانسدادِ طَرِيقِ العِلْمِ عِنْدَهُمْ عَنْ كُلِّ مُحَدِّثٍ يَكُونُ^٨ غَيْرُهُ عالِماً.

[٢] و دلالة على فَسادِ ما يَذْهَبُ إِلَيْهِ القائلونَ بِالْمُوافاةِ^٩.

١. في «ج»: «عترته». و في المطبوع: «عبرته»، كلاهما بدل «عبر به».
٢. في «أ»: «أو الشهية». و في «ج»: «أو الستة». و في «ش، ص» و المطبوع: «أو الستة».
٣. في «أ»: «و يعتذر». و في «ش، ص» و المطبوع: «و بعد».
٤. في «ج» و المطبوع: «بعبارات».
٥. في «ج»: «المقاطعة». و في «ش، ص»: «الستة». و في المطبوع: «القاطعة».
٦. في المطبوع: «الإيمان». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.
٧. في المطبوع: «- لم».
٨. كذا، و لعل الصواب: «بكون».
٩. فَإِنَّ القائلين بنظريَّة «الموافاة» - و منهم المصنِّف رحمه الله - يذهبون إلى أَنَّ الإيمانَ مشروط بالموافاة به إلى الموت، أي مشروط بالبقاء على الإيمان إلى آخر لحظة من الحياة، فَإِنْ أَنهَى الإنسان حياته بالكفر عُلِمَ أَنَّهُ لم يكن مؤمناً منذ البداية، و أَنَّهُ كان منافقاً يُظْهِرُ الإيمانَ بلسانه و يُبْطِنُ الكفر؛ فلو صَحَّ ما جاء في السُّؤال أعلاه من أَنَّ الكلامَ المَرْتَبَ يدُلُّ على معرفة المتكلم و إيمانه، لزم أَنَّ يكون ذلك الشخص الذي أَنهَى حياته بالكفر، و كان قبل ذلك يُظْهِرُ الإيمانَ بلسانه و كلامه، أَن يكون مؤمناً حقاً، لا منافقاً كما ذهب إليه القائلون بالموافاة. راجع حول الموافاة: جواب المسألة الثامنة من الطرابلسيات الثانية.

أو القول^١ بأن جحد^٢ النبوة والإمامة ليس بكفر^٣؛ لوجود^٤ علماء - لا يُحصون كثرة - ممن يُخالف في النبوة والإمامة، على^٥ الصفة التي بينا^٦ كون من كان عليها عالماً بما يُعبر^٧ عنه.

الجواب - والله التوفيق^٨ - :

إعلم أن الشبهة في هذه^٩ المسألة ضعيفة جداً؛ لأنَّ المُعبر عن المعاني على الوجه المرتب المتسقي^{١٠}، إنما يدلُّ فعله^{١١} على أنه عالم بتلك العبارات التي فعلها على وجه الإحكام والاتساق، وبمطابقتها للمعاني التي علَّقها^{١٢} عليها وعبر بها^{١٣} عنها؛ فأمَّا أن يدلَّ ذلك على أنه عالم بشيء آخر، فلا.

والذي يُرتَّب مثلاً دليل حدوث الأجسام وبناءه على الدعاوى الأربع^{١٤}، ويذكر كيف طريق الاستدلال على تصحيح^{١٥} كلِّ دعوى من تلك الدعاوى،

١. معطوف على قوله: «القطع على الإيمان».

٢. في المطبوع: «حجة». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. أي إن قلنا بعدم دلالة الكلام المرتب على المعرفة والإيمان، لزم أن لا يدلَّ جحد النبوة والإمامة باللسان والكلام المرتب على الكفر.

٤. في المطبوع: «لوجود». ٥. في «ش، ص»: «من».

٦. في المطبوع: «تبييناً».

٧. في «أ»: «به». وفي «ج» والمطبوع: «يعتريه». واستظهر في هامش المطبوع: «يعبر به». وفي «ش، ص»: «يغير به».

٨. في «ج» والمطبوع: «هذه». ٩. في «ج»: «المبسق». وفي المطبوع: «المنسق».

١٠. في «ش، ص»: «فعله».

١١. في المطبوع: «عقلها».

١٢. في المطبوع: «و عزمها» بدل «و عبر بها».

١٣. وهي المقدمات الأربع لدليل حدوث الأجسام. راجع: شرح جمل العلم والعمل، ص ٣٩.

١٤. في «ج» والمطبوع: «صحيح».

حَتَّى يَتَكَامَلَ الْعِلْمُ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ، إِنَّمَا^١ يَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ تَرْتِيبِ دَلَالَةِ حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَبِتَقْدِيمِ مَا يُقَدِّمُ^٢ وَتَأْخِيرِ^٣ مَا يُؤَخَّرُ، حَتَّى يَحْصَلَ هَذَا الْعِلْمُ لِلنَّازِلِ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ.

وَلَا يُعْلَمُ بِهَذَا الْقَدْرِ أَنَّهُ هُوَ عَالِمٌ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مَا نَظَرَ هُوَ قَطُّ^٤ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِكَيْفِيَّةِ تَرْتِيبِ الدَّلَالَةِ الْمُفْضِيَةِ^٥ إِلَى الْعِلْمِ بِحُدُوثِهَا. وَمِنَ الْجَائِزِ أَيْضًا^٦ أَنْ يَكُونَ نَظَرَ عَلَى وَجْهِ لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَلَمْ^٧ تَتَكَامَلْ^٨ [فِيهِ] شُرُوطُ تَوْلِيدِ^٩ النَّظَرِ لِلْعِلْمِ.

فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ وَصَفَ الطَّرِيقَ إِلَى سُلُوكِ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ بِالْصِفَةِ^{١٠} الصَّحِيحَةِ السَّيِّدَةِ، يَكُونُ سَالِكًا لِلذَلِكَ الطَّرِيقِ، وَمُسْتَعْمِلًا لِمَا وَصَفَ كَيْفَ يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وَصَفَ كَيْفَ يَكُونُ سُلُوكُ الطَّرِيقِ إِلَى الْبَصَرَةِ وَرَتَّبَ ذَلِكَ وَشَرَحَهُ^{١١} وَأَوْضَحَهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ إِنَّمَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ^{١٢}، وَلَا يَقْطَعُ^{١٣} عَلَى^{١٤} أَنَّهُ قَدْ سَلَكَهُ وَوَصَلَ فِيهِ إِلَى الْبَصَرَةِ؟

١. فِي «أ، ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأِنَّمَا».

٢. فِي «أ، ج»: «تَقَدَّمَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَخَّرَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُطْلَقًا»، وَفِي هَامِشِهِ مَا نَصَّهُ: «فِي النُّسخة: مط. وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ: مَا نَظَرَ هُوَ

قَطُّ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ»، وَهُوَ عَيْنٌ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ النُّسخِ.

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «لِلْقَضِيَّةِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «- أَيْضًا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا».

٨. فِي «أ، ج، ش، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَكَامَلُ».

٩. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «تَوْكِيد».

١٠. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالصِّفَاتُ» بَدَلَ «بِالصِّفَةِ».

١١. فِي «أ»: «+ وَوَصَفَهُ».

١٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ: «+ وَ لَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ». نَعَمْ،

جَاءَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا نَصَّهُ: «كَذَا فِي النُّسخة، وَالظَّاهِرُ زِيَادَتُهَا».

١٣. فِي «ش»: «وَلَا نَقْطَعُ».

١٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «- عَلَى».

وكذلك مَنْ وَصَفَ لَنَا كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ الرامي حَتَّى يُصِيبَ الْهَدَفَ، وَ رَتَّبَ مَا يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَهُ^١ - مِنْ أَخِذِ الْقَوْسِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ^٢، وَاعْتِمَادِ جِهَةِ السَّمْتِ - إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى عِلْمِهِ بِكَيْفِيَةِ الرمي، وَإِنْ كُنَّا نُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَا رَمَى قَطُّ، أَوْ رَمَى وَلَمْ يُصِبِ الْغَرَضَ.

وكذلك مَنْ وَصَفَ لَنَا كَيْفِيَّةَ عَمَلِ لَوْنٍ مِنَ الطَّبِيخِ، وَ رَتَّبَ لَنَا مَا يَجْمَعُهُ فِيهِ مِنَ الْأَخْلَاطِ، وَ مَا يَقْدَمُ^٣ مِنْهَا أَوْ يُؤَخَّرُ^٤، إِنَّمَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى عِلْمِهِ بِصِفَةِ ذَلِكَ اللَّوْنِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِأَنَّهُ قَدْ طَبَّخَهُ وَ اتَّخَذَهُ.

وَ إِنَّمَا يَكُونُ الْعَالِمُ بِاللَّهِ تَعَالَى عَارِفًا بِهِ، إِذَا نَظَرَ فِي الْأَدِلَّةِ الْمُوصِلَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ^٥، وَ تَكَامَلَتْ شَرَائِطُهُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْكُتُبِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ نَظَرَ فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ وَ لَمْ تَتَكَامَلِ^٦ الشَّرَائِطُ، لَمْ يُؤَلِّدْ نَظَرُهُ الْعِلْمَ؛ فَإِنَّهُ^٧ بِوَصْفِهِ^٨ لَنَا كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ النَّاظِرُ وَ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ، فَلَا^٩ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ تَعَالَى.

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَعْلَمَهُ».

٢. فِي «ب، ج»؛ «إِفْسَاد». وَ فِي «ش»؛ «فَسَاد». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْسَاء».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْمَخْصُوص». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ» بَدَلَ «عَلَى وَجْهِ مَخْصُوص».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَقَدَّمَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَأَخَّرَ».

٦. فِي «ب، ج، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِنْهُ».

٧. فِي «أ، ج، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَمْ يَتَكَامَلْ».

٨. فِي «ب، ج، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَأَنَا».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «يُوصَفُهُ».

١٠. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «لَا».

و قد ذَكَّرنا في جوابِ الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ^١ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَجْهًا غَرِيبًا مَا تَقَدَّمَنا أَحَدٌ إِلَيْهِ؛ وَ هُوَ أَنَّهُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَنْ ثَبَّتَ عِنْدَنَا كُفْرَهُ مِنْ مُخَالَفَتِنَا عَارِفًا بِاللَّهِ تَعَالَى، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ الثَّوَابَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ؛ لَوْ قَوْعُهَا^٢ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَتْ^٣ مِنْهُ^٤.

وَ إِنَّمَا امْتَنَعَ أَصْحَابُنَا مِنْ كَوْنِ بَعْضِ الْكُفَّارِ عَارِفًا بِاللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى لَا يَجْتَمَعَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ مَعَ كُفْرِهِ.

وَ عَلَى هَذَا الَّذِي أَيْقَظْنَا عَلَيْهِ قَدْ كُفِينَا هَذِهِ الْمَوْئِنَةَ وَ أَرْزَلْنَا^٥ الشَّنَاعَةَ الَّتِي يَفْزَعُونَ مَعًا إِلَيْهَا؛ بَأَنَّ الْمَخَالَفَ يَنْظُرُ كُنْظَرِنَا، وَ يَسْلُكُ^٦ فِي الْأَدِلَّةِ طُرُقَنَا، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَارِفٍ؟

وَ كُلُّ هَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِيهِ مِنْ^٧ خَلْقِهِ وَ صَفَوَاتِهِ مِنْ بَرِيَّتِهِ، سَيِّدِنَا^٨ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ^٩ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ^{١٠}.

١. يعنى المسائل الرسيَّة الأولى: ٢. في «ج» و المطبوع: «لوقوعه».

٣. في «ج» و المطبوع: «وجب». ٤. في المطبوع: «عنه».

٥. في المطبوع: «و أولياء». ٦. في المطبوع: «و سلك».

٧. في المطبوع: «خير» بدل «خيرته من».

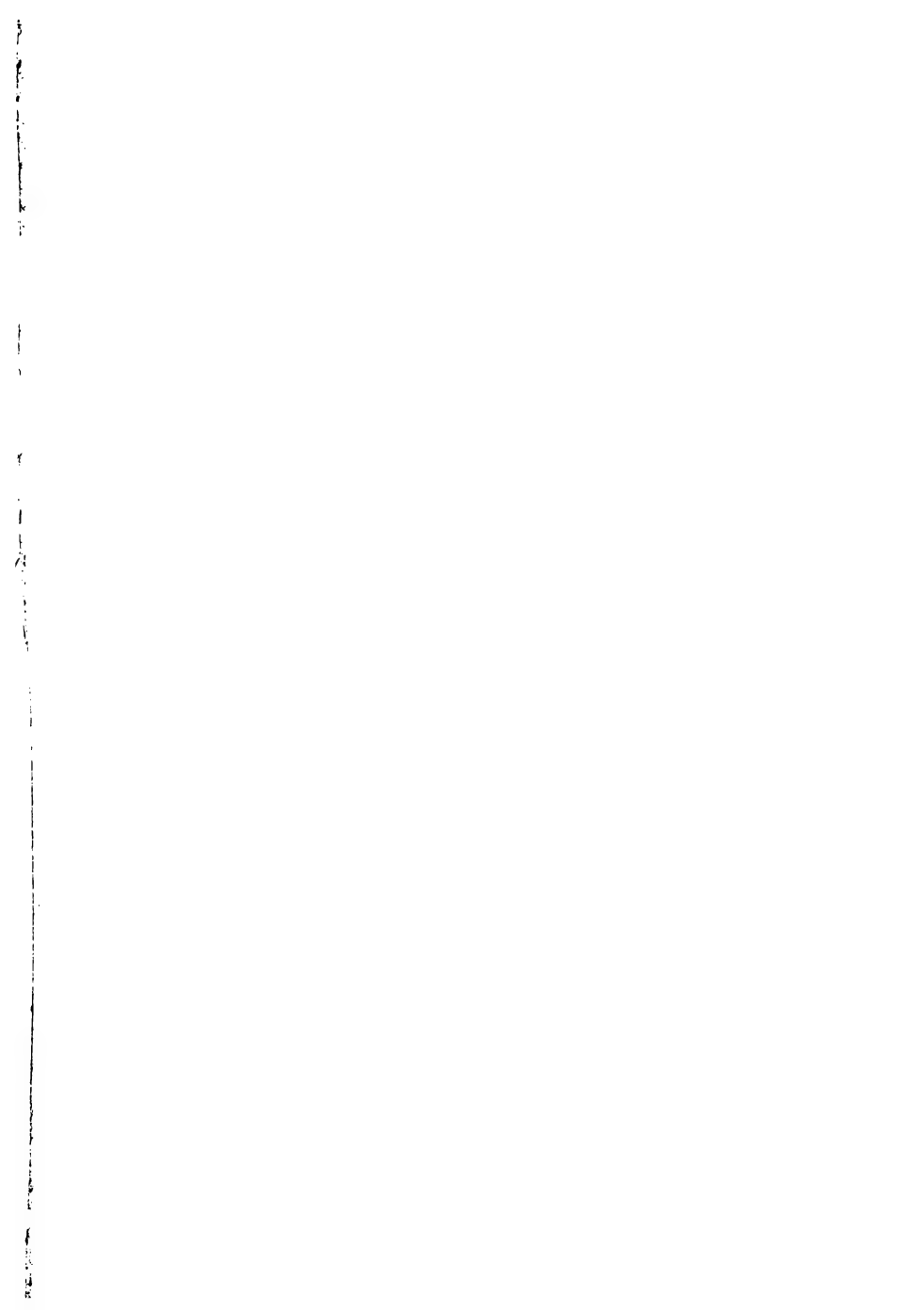
٨. في المطبوع: - «و صفوته من بريته، سيّدنا».

٩. في المطبوع: - «النبي».

١٠. في «أ»: + «تَمَّتْ بَعُونُ اللَّهُ وَ حَسَنَ تَوْفِيقِهِ، وَ السَّلَامُ وَ الْإِكْرَامُ». وَ فِي «ب»: + «وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، رَبِّ سَهْلٍ مَا بَقِيَ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: + «وَ حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نَعْمَ الْوَكِيلُ».

(٧٧)

جوابات المسائل الموصّليات الثانية



مقدمة التحقيق

تفرد كل مدرسة فكرية عادة بمسائل تختص بها، تجعلها تمتاز بها عن سائر المدارس، وهذا الأمر يشمل المدارس الفقهية أيضاً، فقد تفرد بعض هذه المدارس بمسائل تشتهر بها وتصير علماً عليها، كما قد تتحول هذه المسائل إلى ذريعة من قبل المدارس الأخرى لمهاجمة هذه المدرسة، بدعوى المخالفة لما توافق عليه الفقهاء. ولم تكن المدرسة الفقهية الإمامية بمنأى عن هذه الظاهرة، فقد انفردت بمسائل متعددة عن باقي المدارس الفقهية، حتى أدى الأمر إلى تأليف بعض المؤلفات المختصة بذلك؛ فمثلاً ألف الشيخ المفيد رسالة سماها: الإعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام، وهي رسالة ألحقها بكتابه أوائل المقالات، تعرض فيها إلى انفردات الإمامية، وما اختصوا به من فتاوى وأحكام، ثم قام بشرح هذه الرسالة^١، ولكن هذا الشرح مفقود. كما ألف الشريف المرتضى في هذا المجال كتابه المهم جداً الانتصار، والذي سماه: نصرته ما انفردت به الشيعة الإمامية من المسائل الفقهية^٢، والذي يسمى أيضاً: انفردات الإمامية، وهو كتاب استدلائي مفصل ومهم حول هذا الموضوع، حيث انتصر فيه الشريف المرتضى لآراء الإمامية التي انفردت فيها، ودافع عنها.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٢، ذيل الرقم ١٠٦٧.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٢.

و يمكن اعتبار «الانفرادات» فرعاً من «علم الخلاف»، كما يمكن اعتباره علماً برأسه، و يمكن تسميته: «علم الانفرادات».

و يبدو أنّه لم يلق موضوع «الانفرادات» اهتماماً كبيراً بعد الشريف المرتضى، فنحن لا نكاد نرى كتاباً فقهياً مهماً قد تعرّض لهذا الموضوع.

و من الكتب أو الرسائل التي تطرّق فيها الشريف المرتضى إلى موضوع الانفرادات هو أجوبة المسائل الموصليّات الثانية^١، حيث تعرّض فيها إلى موضوع الانفرادات حول تسعة مواضع فقهية مختلفة.

و الظاهر أنّ السائلين - كما يظهر من مقدّمة المسائل حيث يتكلّم الشريف المرتضى مع جماعة، وهذا يعني أنّ من أرسل المسائل كانوا جماعة، لا سائل واحد - كانوا قد قرأوا رسالة أو كتاباً حول متفرّدات الإمامية، فأثارت بعض المواضيع المطروحة هناك عندهم بعض التساؤلات، فأرسلوا أسئلتهم إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها؛ فإنّه قد جاء في بداية المسألة الأولى من الموصليّات الثانية: «ذكر في المسائل الفقهية التي تفرّدت بها الشيعة الإمامية: ...»، كما أنّ كلّ مسألة من المسائل التسع تبدأ بكلمة: «ذكر» أو «و ذكر»، وهو يدلّ على أنّهم يسألون عن مسائل مطروحة في نصّ معيّن و يمكننا أن نتعرّف على هذا النصّ، و هو نصّ كتاب الإعلام مع شرحه للشيخ المفيد كما تقدّم فهو كتاب يحتوي على انفرادات الإمامية. و يدلّ على ذلك وجود تطابق كبير بين عبارات كتاب الإعلام و بين ما جاء في المسائل الموصليّات التسع التي تقدّم أنّها تنقل كلاماً من نصّ معيّن. و إذا وجد اختلاف فهو قد يرجع إلى اختلاف النسخ أو سقوط عبارات من نسخ كتاب الإعلام التي

١. الموصل: مدينة معروفة، وصفها ياقوت بأنّها باب العراق، و مفتاح خراسان، و منها يُقصد إلى

أذربيجان. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٢٣.

وصلت إلينا، أو نقل السائلين الموصليّين من كتاب شرح كتاب الإعلام الذي تقدّم أنّه مفقود و لم يصلنا. إذن يمكن اعتبار الموصليّات الثانية تعليقة للشريف المرتضى على كتاب الإعلام للشيخ المفيد.

و قد أجاب الشريف المرتضى على هذه المسائل، و علّق على النصّ الفقهيّ المرسل إليه، حيث اتّفق معه على انفراد الإماميّة ببعض المسائل، و اختلف معه في بعضها. و قد كانت إجابته عن المسائل بالتفصيل، و هو يدلّ على أهميّة هذه المسائل وأهميّة الأشخاص المرسلين، حيث وصفهم الشريف المرتضى في المقدّمة بجودة النظر و دقّة الفكر.

و كانت قد أرسلت ثلاث مجموعات مسائل من الموصول إلى الشريف المرتضى، فقام بالإجابة عليها؛ أمّا الأولى منها، فقد أجاب عنها في شبابه في سنة ٣٨٠ و نيّف^١، و هي ثلاث مسائل فقط، تدور حول مسائل الوعيد، و القياس، و الاعتماد^٢؛ فهي مسائل كلاميّة و أصوليّة، و ليست فيها مسائل فقهيّة. و أمّا الموصليّات الثانية و الثالثة فهي مسائل فقهيّة، و قد أجاب عن الثالثة منها في سنة ٤٢٠ هـ^٣.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلّف

الجدير بالذكر أنّ هناك بحثاً مهمّاً حول تسمية المسائل الموصليّات، طرحناه بشيء من التفصيل في مكتبة الشريف المرتضى^٤، حيث توصّلنا هناك إلى أنّ الظاهر أنّ المسائل المعروفة بالموصليّات الأولى لا تسمّى أولى، و إنّما تسمّى: «موصليّات» فقط

١. راجع: مقدّمة المسائل الموصليّات الثالثة.

٢. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١، ذيل الرقم ٧٠٨.

٣. راجع: مقدّمة المسائل الموصليّات الثالثة.

٤. راجع: العدد الخاصّ بالفتية الشريف المرتضى من مجلّة «كتاب شيعة».

وبصورة مطلقة، وأن الموصليات الثانية والثالثة تسمى في الحقيقة: «موصليات أولى» و«ثانية»، كما فعل ذلك ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ) و الشريف المرتضى نفسه^١. فراجع تفصيل البحث هناك.

و على أي حال فنحن نلتزم بتسمية الموصليات الثلاث بأسمائها المشهورة، تجنباً من حصول خلط وأخطاء في خلال الإحالات والإرجاعات إليها.

وبعد ذلك نرجع إلى الحديث عن المسائل محلّ بحثنا، وهي الموصليات الثانية، فقد ذكرها البُصروي (ت ٤٤٣هـ) و الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)^٢، وأشار الشريف المرتضى إليها في الموصليات الثالثة عدّة مرّات، وسمّاها هناك: المسائل الأولى، و مسائل الخلاف الواردة قبل هذه^٣، كما ذكرها في كتابه الانتصار، وسمّاها: جواب مسائل أهل الموصل التسع الفقهية^٤. و قد أشار في المسألتين الأولى والثانية منها إلى كتابه مسائل الخلاف. وكلّ هذا يعتبر قرائن مهمّة و قطعية على تصحيح نسبتها إليه.

و تاريخ تأليف هذه المسائل يرجع إلى ما قبل سنة ٤٢٠هـ؛ فإنّ الموصليات الثالثة قد أرسلت في هذه السنة كما تقدّم، فتكون الثانية قبل هذا التاريخ.

و قد احتوت الموصليات الثانية على فوائد و نكات متعدّدة، نذكر منها:

١. استدلل الشريف المرتضى عدّة مرّات بالأخبار المتظافرة والكثيرة، وبذلك لم يخرج من طريقته المعهودة من إنكار حجّة أخبار الأحاد في الأصول والفروع معاً.
٢. أشار في المسألة الخامسة إلى أنّ أهل اللغة إذا أرادوا تحريم شيء أدخلوا عليه

١. راجع: السرائر، ج ٢، ص ٧٤٨؛ ج ١، ص ٤٦ و ٥٠٠؛ ج ٣، ص ٢٩٧؛ المسألة ٣٤ و ٣٥ من المسائل الموصليات الثالثة.

٢. راجع: مجلّة العقيدة، الرقم ٣، ص ٣٨٢؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٤.

٣. راجع: المسائل ٥، ٣٤، ٣٥، ١٠٧ من المسائل الموصليات الثالثة.

٤. الانتصار، ص ٤٥٢.

لفظ النفي، ليدلّ على تأكيد التحريم وتغليظه، وإذا أرادوا تأكيد الوجوب وتغليظه، استعملوا لفظ الخبر والإثبات.

٣. أشار في المسألة السادسة إلى قاعدة، وهي أنّه عند الضرورة يمكن أن نتعسف التأويل، وهذا يبرر لنا وجود بعض التأويلات البعيدة التي يمكن مشاهدتها في تراث الشريف المرتضى، والتي قد تبدو تأويلات بعيدة عن الظاهر، فهو هنا قد أوضح أنّه إذا اتّضح المعنى الحقيقي فيمكن تأويل الظاهر بكلّ وسيلة ممكنة.

٤. أشار في المسألة السابعة إلى أنّ أحكام الشريعة تتبع المعتقد من الأمور لا المخالف للعادة، فعلى سبيل المثال أنّ المعتقد أن يكون أكثر الحمل تسعة أشهر، وما قد يدّعى من أنّه قد يكون أكثر من ذلك، فهو شاذّ نادر غير مستمرّ، والشريعة تتبع المعتقد، لا المخالف للعادة.

٥. أفتى الشريف المرتضى في المسألة الثالثة بکراهة السجود على الثوب المنسوج من قطن أو كتان، وعدم تحریمه، لكنّه رجع عن ذلك في الموصليّات الثالثة، والانتصار^١.

و من فتاويه التي ذكرها في الموصليّات الثانية حرمة الربا بين الوالد وولده، وذلك في المسألة الخامسة منها، ويبدو أنّه استمرّ على هذه الفتوى في الموصليّات الثالثة أيضاً^٢، إلّا أنّه رجع عنها في الانتصار، مشيراً هناك إلى فتواه المتقدّمة في الموصليّات، حيث قال:

وقد كتبتُ قديماً في جواب مسائل وردت من الموصّل تأولت الأخبار التي يرويهّا أصحابنا المتضمّنة لنفي الربا بين من ذكرناه ... واعتمدنا في نصرّة هذا المذهب على عموم ظاهر القرآن، وأنّ الله تعالى حرّم الربا على كلّ متعاقدين، و

١. المسألة ١٧ من المسائل الموصليّات الثالثة: الانتصار، ص ١٣٦.

٢. راجع: المسألة ٣٥ من المسائل الموصليّات الثالثة.

قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّتَعَدِّينَ﴾^١، وهذا الظاهر يدخل تحته الوالد وولده، والزوج والزوجة. ثم لما تأملت ذلك، رجعت عن هذا المذهب؛ لأنني وجدت أصحابنا مُجمعين على نفي الربا بين من ذكرناه، وغير مختلفين فيه في وقت من الأوقات، وإجماع هذه الطائفة قد ثبت أنه حجة، ويُخصّ بمثله ظواهر الكتاب، والصحيح نفي الربا بين من ذكرناه^٢.

٦. أرجع في المسألة الرابعة والسادسة إلى كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق، وكتاب الفقه الأحمدى لابن الجنيّد^٣.
هذا، وكانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٦٧.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ وهي ميكروفيلم من المخطوطة المرقمة ١٤٤٨ الموجودة في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، وتقع في الصفحات (٦٩ - ٨٨) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٠٨٠/٦؛ تقع في الصفحات (٢٩٢ - ٣١٠) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردى رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٣؛ تقع في الصفحات (١٢٨ - ١٤٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ص».
٤. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامى بقم، المرقمة ٣٣٢٤؛ تقع في

١. آل عمران (٣): ١٣٠.

٢. الانتصار، ص ٤٤٢.

٣. المصدر، ص ١٨٩.

الصفحات (١٠٨ - ١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٥. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقّمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (١٣٦ - ١٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٤٦١ - ٤٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٣؛ تقع في الصفحات (١٦ - ١٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٦١ - ٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

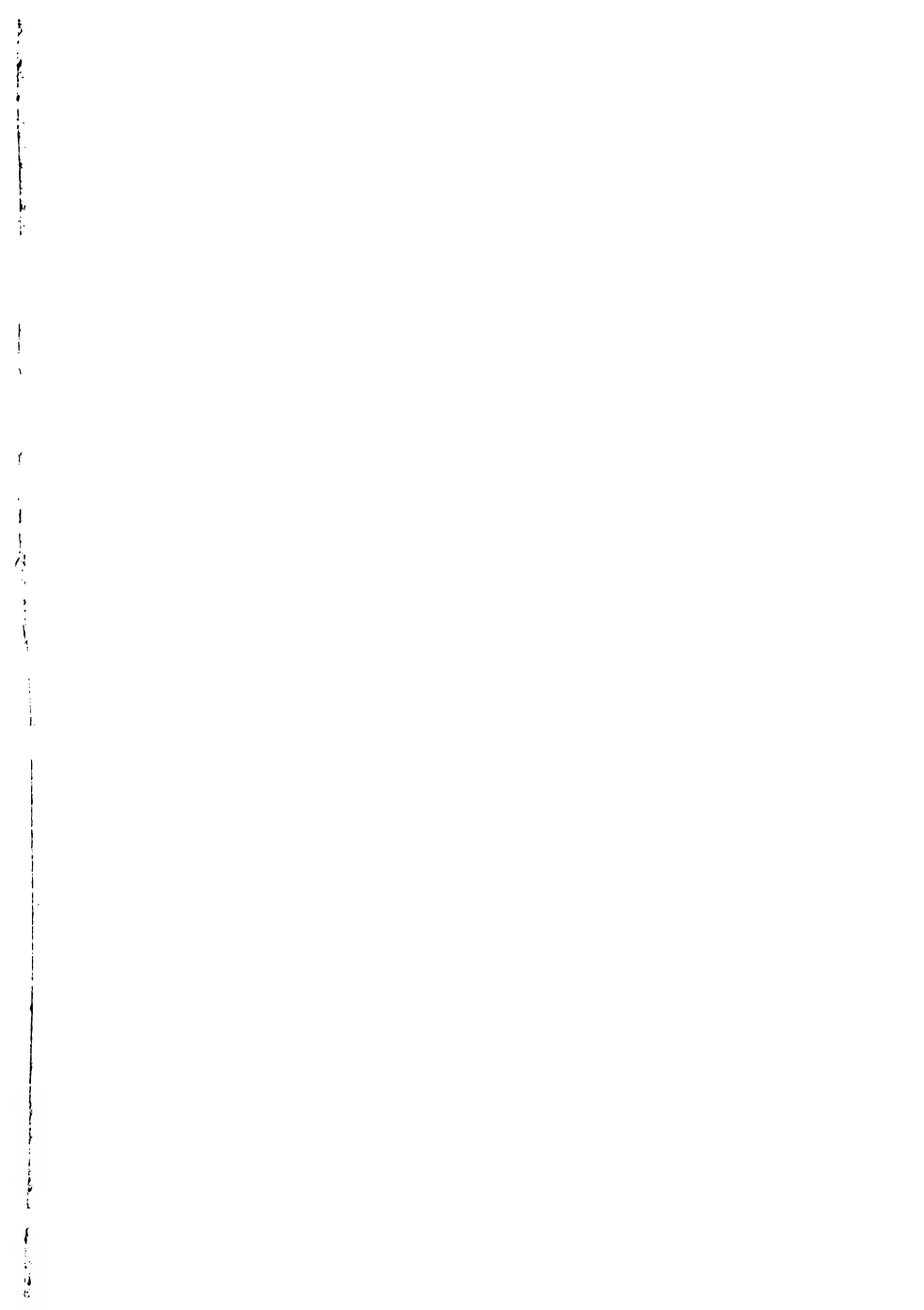
٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠؛ و يوجد ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المرقّم ١٦٩٠، و الرسالة تقع في الصفحات (٣٩١ - ٤٠٥) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٤٣٢/١٨؛ تقع في الصفحات (١٨ - ٢٢) من المجموعة.

٥. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٠٠٣؛ نُسخَت في عام ١٢٤٣هـ، و لم يعلم اسم ناسخها. و الرسالة تقع في الصفحات (١٩ - ٢) من المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٣٣ - ٤٠) من المجموعة.

٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٤٤ - ٥٢) من المجموعة.



جوابات المسائل الموصليات الثانية^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٢

[المقدمة]

قد أَجَبْتُ - أدامَ اللهُ لَكُمْ السلامةَ، وأسَبَغَ عليكم الكرامةَ، وجَعَلَكم أبدأً
مِنْ نُصَارِ الْحَقِّ وتَابِعِيهِ، وَخُذَالِ^٣ الْبَاطِلِ وَمُجَانِيهِ - عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي وَصَلَتْ^٤
إِلَيَّ، جَوَاباً اخْتَصَرْتُهُ^٥ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِمَا يَجِبُ إِيضَاحُهُ وَبَيَانُهُ.

١. في «أ»: «جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل - وقيل: من مصر - تأليف سيّدنا الإمام
العالم البارع الصدوق العلامة المحقّق المحقّق السيّد الشريف المرتضى علم الهدى ذي
المجدين أبي القاسم عليّ بن الحسين الموسوي، قدّسَ اللهُ روحَه، ونوّرَ ضريحَه».

وفي «ج»: «المسائل الموصليّة الثانية».

وفي «د»: «هذا جواب المسائل الموصليات للسيّد النجيب الحبيب ذي المجدين عليّ بن
الحسين الموسوي، روّحَ اللهُ روحَه الشريف».

وفي «ش»: «جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل - وقيل: من مصر - تأليف سيّدنا
الشريف المرتضى علم الهدى، قدّسَ اللهُ روحَه ونوّرَ ضريحَه».

٢. في «ج، د»: «و به نستعين». وفي «ص»: «و به تفتي، ونصليّ على سيّدنا محمّد وآله
أجمعين».

٣. في المطبوع: «وخذل».

٤. في المطبوع: «أتي» بدل «وصلت».

٥. في «ش» و «المطبوع»: «اختصرت».

وما^١ أشكَل - أمَدَّكم^٢ اللهُ بالإرشاد - مِنْ هذهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا الْمُشْكِلُ، وَلَا بَعَثَكُمْ عَلَى
السُّؤَالِ عَنْهَا وَلَا الِاسْتِیْضَاحَ لَهَا إِلَّا جَوْدَةُ النَّظَرِ وَ دَقَّةُ الْفِكْرِ.
وَمِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ وَ التَّوْفِيقَ فِي الْأَقْوَالِ وَ الْأَفْعَالِ، وَ أَسْتَعِينُهُ عَلَى سَائِرِ
الْأَحْوَالِ.

١. في المطبوع: «ما» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «أَيَّدكم».

المَسْأَلَةُ الْأُولَى

[حُكْمُ الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ]

ذَكَرَ فِي «المَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ» الَّتِي تَفَرَّدَتْ بِهَا الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ: أَنَّ الْمَذْيَ وَالْوَدْيَ لَيْسَا بِنَاقِضَيْنِ^١ لِلطَّهَارَةِ.^٢ وَمَا بَيَّنَّ الْعِلْمَ بِتَعْيِينِهِمَا^٣.
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٤:

أَنَّ «الْمَذْيَ» -بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَسْكِينِ الذَّالِ؛ وَ يُقَالُ مِنْهُ: مَذَى الرَّجُلُ، فَهُوَ يَمْذِي، بَغَيْرِ أَلِفٍ - فَهُوَ الشَّيْءُ الْخَارِجُ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ عِنْدَ الْقُبْلَةِ أَوْ الْمَلَامَسَةِ أَوْ النَّظَرِ^٥ بِالشَّهْوَةِ الشَّدِيدَةِ، الْجَارِي مَجْرَى الْبُصَاقِ الرَّقِيقِ الْقَوَامِ، وَ يَكْثُرُ فِي الشَّبَابِ وَ ذَوِي الصَّحَّةِ.

فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ لِلْوُضُوءِ، وَ غَيْرُ نَجِسٍ أَيْضاً، وَ لَا يَجِبُ مِنْهُ غَسْلُ ثَوْبٍ وَ لَا بَدَنِ.
فَأَمَّا «الْوَدْيُ» بِفَتْحِ الْوَاوِ وَ تَسْكِينِ الدَّالِ، وَ يَجْرِي فِي غِلَظِ قَوَامِهِ مَجْرَى الْبَلْغَمِ.

١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِنَاقِضَتَيْنِ».

٢. الْإِعْلَامُ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، ص ١٦ - ١٧. وَ قَدْ سَقَطَ مَقْدَارُ مِنْ بَدَايَةِ الْعِبَارَةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَ الَّذِي جَاءَ فِيهِ: «.. [بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ] وَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْأَشْيَاءِ النَّاقِضَةِ لِلطَّهَارَةِ. وَ أَجْمَعَتِ الْعَامَّةُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَ زَعَمُوا أَنَّ الْمَذْيَ وَ الْوَدْيَ يَنْقُضَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ الطَّهَارَةَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ تَعْيِينُهُمَا». وَ الْمُرَادُ بِعِبَارَةِ الْمَتْنِ: أَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ حَقِيقَةَ الْمَذْيِ وَ الْوَدْيِ.

٤. فِي «أ، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ النَّظَرُ».

و يَكْثُرُ فِي الشُّيُوخِ وَ ذَوِي الرُّطُوبَاتِ الْغَالِبَةِ، وَ يَقَلُّ أَوْ يُعَدَمُ فِي الشَّبَابِ.
و طَرِيقَتُنَا إِلَى صِحَّةِ ذَلِكَ وَ الْحُجَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِيهِ هُوَ^١ إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ
عَلَيْهِ، وَ فِي إِجْمَاعِهَا الْحُجَّةُ.

و لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْمَذْيَ وَ الْوُدِّي لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ. وَ الْأَخْبَارُ
مُتَظَاهِرَةٌ^٢ عَنْ سَادَتِنَا^٣ وَ أَثْمَنَانَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِذَلِكَ، وَ كُتِبَ الشَّيْعَةُ بِهَا مَشْحُونَةٌ، وَ
هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى أَوْ تُسْتَقْصَى؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ نَصَّوْا فِيهَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: «إِنَّ الْمَذْيَ وَ الْوُدِّي لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ»^٤ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ وَ التَّفْصِيلِ.
وَ فِي أَخْبَارٍ أُخَرَ نَصَّوْا وَ عَيَّنُوا نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ، فَذَكَرُوا أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةً لَيْسَ
الْمَذْيُ وَ الْوُدِّي مِنْ جُمْلَتِهَا.

وَ قَدْ نَصَرْنَا هَذَا الْمَذْهَبَ فِيمَا أَمَلَيْنَاهُ مِنْ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^٥ فِي الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ، وَ ذَكَرْنَا الْحُجَجَ الْوَاضِحَةَ فِي صِحَّتِهِ، وَ أَبْطَلْنَا شُبُهَةَ الْمُخَالَفِينَ، بَعْدَ أَنْ
حَكَيْنَاهَا وَ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا، وَ بَيَّنَّا أَنَّ خُرُوجَ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلِ عَلَى وَجْهِ
غَيْرِ مُعْتَادٍ وَ لَا جَارٍ^٦ مَجْرَاهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.
وَ جَعَلْنَا الْأَصْلَ^٧ فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ الرِّيحَ الْخَارِجَةَ مِنَ الذِّكْرِ، وَ أَنَّهَا لَا تَنْقُضُ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «هُوَ».

٢. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُتَظَاهِرَةٌ». وَ فِي «ش»: «الْمُتَظَاهِرَةُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَادَاتِنَا».

٤. رَاجِعْ: عِلَلُ الشَّرَائِعِ، ج ١، ص ٢٩٥، الْبَاب ٢٤١؛ وَ سَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٣، ص ٤٢٦، الْبَاب ١٧.

٥. هَذَا الْكِتَابُ مَفْقُودٌ. رَاجِعْ: الْمُتَبَقَّى مِنَ التَّرَاثِ الْمَفْقُودِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ الْأَخْبَارُ» بَدَلَ «وَ لَا جَارَ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «وَ مَا يَجْرِي».

٧. يَرِيدُ أَنْ يَسْتَدْلَّ هُنَا بِالْقِيَاسِ، وَ لِلْقِيَاسِ أَصْلٌ وَ فَرْعٌ وَ عِلَّةٌ جَامِعَةٌ وَ حَكْمٌ. وَ قَدْ اسْتَدْلَّ

الوضوء إجماعاً؛ لأنَّ خروجها من القبْلِ غيرُ مُعتادٍ. ولو خَرَجَتْ مِنَ الدُّبْرِ لَنَقَضَتْ
الوضوءَ بِلا شَكٍّ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُعْتَاداً.

و خروج المَذْيِ وَالْوَدْيِ غيرُ مُعتادٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَرَضِ وَغَلْبَةِ الْأَخْلَاطِ. وَ
الْأَمْرُ فِي الْوَدْيِ أَوْضَحُ^١ وَأَشْهَرُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَزِيَادَةِ الرُّطُوبَاتِ.

و هَذَا كُلُّهُ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ، فَمَنْ أَرَادَ الْاسْتِقْصَاءَ فَلْيَأْخُذْهُ^٢
مِنْ مَوْضِعِهِ.

❧ المصنّف رحمه الله في كتاب مسائل الخلاف بالقياس إلزاماً للخصم، وإلا فهو يرفض حجّة
القياس رفضاً باتاً.

١. في المطبوع: «واضح».

٢. في «ص» و المطبوع: «فليأخذ».

المسألة الثانية

[أَكْثَرُ النَّفَاسِ وَأَقَلُّهُ]

ذَكَرَ: أَنْ^١ أَكْثَرَ النَّفَاسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.^٢ وَهُوَ فِي «شَرْحِ الْفَقْهِ»^٣: عَشْرُونَ يَوْمًا.^٤ وَلَمْ يَذْكُرْ أَقَلَّهُ.^٥

الجواب - وبالله التوفيق :-

أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ النَّفَاسِ هُوَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.
وَأَمَّا أَقَلُّ النَّفَاسِ فَهُوَ انْقِطَاعُ الدَّمِ، وَلَيْسَ لَذَلِكَ حَدٌّ مُقَدَّرٌ بِزَمَانٍ، بَلِ الْإِعْتِبَارُ فِيهِ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ؛ سَوَاءً كَانَ انْقِطَاعُهُ سَرِيعًا، أَوْ بَطِينًا.^٦
وَجَاءَتْ الْأَخْبَارُ الْمُتَظَاهِرَةُ^٧ عَنِ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٨ بِأَنَّ: «الْحَدَّ فِي نَفَاسِ الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ أَيَّامٍ حَيْضِهَا، وَتَسْتَظْهِرُ فِي ذَلِكَ بَيَوْمٍ وَاثْنَيْنِ».^٩

١. في «ش»: - «أَنَّ».

٢. المقنعة، ص ٥٧.

٣. الظاهر أنه شرح كتاب الإعلام للشيخ المفيد.

٤. جاء في كتاب الإعلام للشيخ المفيد، ص ١٧ - ١٨ أَنَّ الْمُدَّةَ هِيَ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا، فَلَعَلَّ كَلِمَةَ «أَحَدٌ» سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَتْنِ.

٥. لم يَذْكُرْ أَقَلَّ النَّفَاسِ فِي كِتَابِ الْإِعْلَامِ أَيْضًا.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «انْقِطَاعُهُ، أَوْ لِحْظَةٌ» بِدَلِّ قَوْلِهِ: «انْقِطَاعُ الدَّمِ، وَلَيْسَ لَذَلِكَ حَدٌّ...» إِلَى هُنَا.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَظَاهِرَةٌ». ٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٩. رَاجِعْ: وَسَائِلَ الشَّيْعَةِ، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٢٤٠٨ - ٢٤١٠؛ وَص ٣٨٣، ح ٢٤١٤؛ وَص ٣٨٤، ح ٢٤١٦.

و أَكْثَرُ مَا يَبْعُدُ النَّفَاسَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

و جَاءَتِ الْأَثَارُ مُتَظَاهِرَةٌ^١ عَنْ سَادَتِنَا^٢ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ نَفِست بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ^٣ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حِينَ أَرَادَتْ الْإِحْرَامَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ تَحْتَشِيَ بِالْكَرْسُفِ وَتُهْلَ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا أَتَتْ لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَتُصَلِّيَ وَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ، فَقَعَلَتْ ذَلِكَ.^٤

و هَذَا أَيْضًا مِمَّا^٥ قَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِيهِ^٦ فِي «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»؛ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ وَالثَّوْرِيَّ^٧ وَالليثَ^٨ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

١. في المطبوع: «المتظاهرة».

٢. في «ص»: «ساداتها». وفي المطبوع: «ساداتنا».

٣. في «ش» و المطبوع: «النبي» بدل «رسول الله».

٤. راجع: الكافي، ج ٣، ص ٩٨، ح ٣؛ وج ٤، ص ٤٤٩، ح ١؛ الفقيه، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٠٩؛ التهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٢ و ٥١٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٤، ح ٥٣٢؛ وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٤١٨؛ و ص ٣٨٩، ح ٢٤٣٢.

٥. في المطبوع: - «مما».

٦. في «أ، ج، د، ش، ص» و المطبوع: - «فيه».

٧. أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، وأبي إسحاق الشيباني، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم. وذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٨. أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصري، مولى بني فُهم؛ فقيه أهل مصر. روى عن عطاء و الزُّهري و نافع و غيرهم، و روى عنه ابن المبارك و ابن وهب و ابن شعيب. ولد سنة ٩٤ هـ و مات سنة ١٧٥ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٤، الرقم ٦٩٦٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ١٣٦، الرقم ١٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٤١٢، الرقم ٨٣٤.

و الشافعيُّ و عبِيدُ اللَّهِ بنُ الحَسَنِ العَبْرِيُّ^١ و مالِكٌ في قوله الأول: أَنْ أَكْثَرَ النَّفَاسِ سَبْعُونَ يَوْمًا. و حُكِيَ أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: سَبْعُونَ يَوْمًا.^٢ و حُكِيَ عَنِ الْبَصْرِيِّ^٣ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَكْثَرَهُ خَمْسُونَ يَوْمًا.^٤

و الكلامُ على هذه المذاهبِ، و ما يُحْتَجُّ به لها^٥ و^٦ عليها، قد استوفيناها في «مَسَائِلِ الْخِلَافِ» و انتهينا فيه إلى أبعد الغايات.

و ما بَيَّنَّ مِنْ طَرِيقِ الاستِدْلَالِ صِحَّةَ مَذْهَبِنَا فِي أَكْثَرِ النَّفَاسِ: أَنَّ الاتِّفَاقَ مِنَ الْأُمَّةِ حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ الْأَيَّامَ الَّتِي قَدَرْنَا^٧ بِهَا النَّفَاسَ لِحَقِّهَا^٨ حُكْمُ النَّفَاسِ، و لَمْ يَحْصُلْ

١. في «أ، ب، ج، د»: «العسري». و في «ش»: «العمرى». و في «ص»: «القسري». و في المطبوع: «العسكري».

و الرجل هو: عبِيدُ اللَّهِ بنُ الحسن بن الحُصَيْنِ العنبري، من فقهاء العامة، من تميم. وَلِي قضاء البصرة سنة ١٥٧ هـ، و عُرِل سنة ١٦٦ هـ، و توفِّي فيها. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٩٢.

٢. في المطبوع: - «و حُكِيَ أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: سَبْعُونَ يَوْمًا».

٣. أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لستين بقبينا من خلافة عمر، و أمه خيرة مولاة أم سلمة. نشأ بالمدينة، ثم صار كاتباً في حكومة معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد. و هو أحد الزهاد الثمانية، و كان يلقي الناس بما يَهْوَوْنَ و يتصنَّع للرياسة، و يُعَدُّ مِنْ رُؤَسَاءِ الْقَدَرِيَّةِ، توفِّي بالبصرة في رجب سنة ١١٠ هـ. روى عن أبي بن كعب و سعد بن عباد و عمر بن الخطاب و لم يدركهم، و عن ثوبان و عمار بن ياسر و غيرهم؛ و روى عنه حُمَيْد الطويل و قتادة و عطاء بن السائب و غيرهم. راجع: إكمال الكمال، ج ١، ص ٣١٨؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٩٥، الرقم ١٢١٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٦٣، الرقم ٢٢٣؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ٧٤.

٤. راجع في الأقوال المذكورة: الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٤؛ مختصر المزني، ص ١١؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٥٧٣؛ المجموع للنووي، ج ٢، ص ٥٢٢.

٥. في «ب، ج، د، ص»: - «لها».

٦. في المطبوع: «أو».

٧. في المطبوع: «قَدَرْنَاهُ».

٨. في المطبوع: «أَنَّهُا».

فيما زاد على ذلك اتفاق ولا دليل. والقياس لا يصح إثبات المقادير به؛ فيجب القول بما ذكرناه دون ما عداه.

و لك أن تقول: إن المرأة داخلة في عموم الأمر بالصلاة والصوم، وإنما نُخرجها في الأيام التي حَدَدناها من عموم الأمر بالإجماع؛ ولا إجماع ولا دليل فيما زاد على ذلك، فيجب الحكم بدخولها تحت عموم الأمر.

المسألة الثالثة

[كراهة السجود على الثوب المنسوج]

و ذَكَرَ: أَنَّ السَّجُودَ لَا يَجُوزُ عَلَى ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ، ثُمَّ زَعَمَ: إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛^١ وَ لَمْ^٢ صَارَتْ الضَّرُورَةُ تُجْوزُ مَا لَا يَجُوزُ؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

أَنَّ السَّجُودَ عَلَى^٣ الثَّوْبِ الْمَنْسُوجِ - مِنْ قُطْنٍ أَوْ كِتَانٍ - إِذَا كَانَ طَاهِرًا يُكْرَهُ؛^٤ كَرَاهِيَةً^٥ تَنْزِيهِيَّةً^٦ وَ طَلَبَ فَضْلٍ، لِأَنَّهُ مُحْظَرٌ مُحَرَّمٌ.

و لَيْسَ يَجْرِي السَّجُودُ عَلَى الثَّوْبِ الْمَنْسُوجِ فِي الْقُبْحِ وَ الْحَظَرِ عِنْدَ أَحَدٍ مَجْرَى السَّجُودِ عَلَى الْمَكَانِ النَّجِسِ، وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُنَا لَمْ يُفَضِّلُوا هَذَا التَّفْصِيلَ، وَ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ إِطْلَاقًا، وَ الصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

و مَنْ تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى مَا فَضَّلْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّجُودُ

١. الإعلام للشيخ المفيد، ص ٢٥. و قد جاء فيه: «و اتَّفقت الإمامية على أَنَّهُ... وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّجُودُ عَلَى ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ النَّبَاتِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَ الْاضْطِرَارِّ».

٢. في المطبوع: «لم» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: - «السجود على».

٤. في: «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: + «السجود عليه».

٥. في المطبوع: «كراهة».

٦. في «د»: «تنزيهية». و في المطبوع: «التنزيه».

على الثوب المنسوج مُحَرَّمًا محظوراً، لَجَرى في القُبْحِ وجوب إعادة الصلاة و استثنائها مَجْرَى السُّجُودِ عَلَى التَّجَاسَةِ، و معلومٌ أَن أَحَدًا لَا يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

و إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِهِ^١ لَا سَبِيلَ الْحَظَرِ وَ التَّحْرِيمِ، فَالْأَعْدَاؤُ^٢ الضَّعِيفَةُ فِيهِ^٣ كَافِيَةٌ.

وَأَمَّا التَّعَجُّبُ مِنْ أَن تَكُونَ^٤ الضَّرُورَةُ يَجُوزُ^٥ مَعَهَا مَا لَا يَجُوزُ^٦ مَعَ فَقْدِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَاتِ أَبَدًا تُسْقِطُ التَّكْلِيفَ، وَ تُعْتَبَرُ فِي جَمِيعِ^٧ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَيِّتَةَ تَحِلُّ مَعَ الضَّرُورَةِ وَ تَحَرُّمُ مَعَ الْإِخْتِيَارِ، وَ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ بِالْمَاءِ تَحِلُّ مَعَ الضَّرُورَةِ وَ تَحَرُّمُ مَعَ الْإِخْتِيَارِ؟ وَ أَمْثَالُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَن نُحْصِيَهُ.

١. في المطبوع: «التنزيه».

٢. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «و الأعداء».

٣. في المطبوع: «+ غير».

٤. في النسخ المعتمدة: «أن يكون». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لُتَسَخِّي «ط، ل».

٥. في المطبوع: «تجوز».

٦. في المطبوع: «لا تجوز».

٧. في المطبوع: «- جميع».

المسألة الرابعة

[مسائل في الشفعة]

ذَكَرَ: أَنَّ لَا شُفْعَةَ^١ تَصِحُّ فِي الْعَقَارِ^٢ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ^٣، وَإِذَا تَحَيَّرَتْ^٤ الْأَمْلاكُ^٥
فَلَا شُفْعَةَ^٦، وَ الشُّفْعَةُ تَجِبُ بِالسَّرْبِ^٧ وَ الطَّرِيقِ^٨.
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْ مَسَائِلِ الشُّفْعَةِ، وَ هِيَ عِبَارَتُهَا فِي الْاِثْنَيْنِ وَ إِسْقَاطُهَا فِيمَا
زَادَ عَلَيْهِمَا مِنْ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ، فَلَعَمْرِي إِنَّهُ مِمَّا^٩ تَفَرَّدَ بِهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ^{١٠}،

-
١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَّ الشُّفْعَةَ» بَدَلَ «أَنْ لَا شُفْعَةَ».
 ٢. «الْعَقَارُ» بِالْفَتْحِ: كُلُّ مِلْكٍ ثَابِتٍ لَهُ أَصْلٌ، كَالدَّارِ وَ النَّخْلِ. وَ رُبَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَتَاعِ. رَاجِعْ:
الْمَصْبَاحَ الْمَنِيرَ، ص ٤٢١ (عَقْر).
 ٣. الْإِعْلَامُ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، ص ٣٥. وَ قَدْ جَاءَ فِيهِ: «قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ
بَطَلَتْ الشُّفْعَةُ فِيهِ، سِوَاكَ كَانَ مَحْدُودًا بِالْقِيَمَةِ أَمْ مَشَاعًا».
 ٤. فِي «أ، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَحَيَّرَتْ». وَ فِي «ب، ج، د، ص»: «تَحَيَّرَتْ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
 ٥. أَيُّ إِذَا تَمَيَّزَتْ وَ انْقَسَمَتْ.
 ٦. الْمُقْنَعَةُ، ص ٦١٨.
 ٧. «السَّرْبُ»: الطَّرِيقُ. رَاجِعْ: الصَّحَاحَ، ج ١، ص ١٤٦ (سَرْب).
 ٨. لَقَدْ سَقَطَ مِنْ بَحْثِ الشُّفْعَةِ مِنْ كِتَابِ الْإِعْلَامِ، ص ٣٥ - ٣٦ مَقْدَارٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ
بَعْضَ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ كَانَ فِي الْقِسْمِ السَّاقِطِ.
 ٩. فِي «ب، ج، د، ص»: - «مِمَّا».
 ١٠. رَاجِعْ: الْإِنْتِصَارَ، ص ٤٥٠.

و أَطْبَقَ^١ مُخَالَفُونَا^٢ عَلَى خِلَافِهِ.

غَيْرَ أَنَّ بَيْنَ الْإِمَامِيَّةِ خِلَافًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعْرُوفًا؛ فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ
بِْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ «كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ»^٣ فِي
بَابِ الشُّفْعَةِ لَمَّا رَوَى أَنَّ^٤ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ الشُّفْعَةِ: لِمَنْ هِيَ؟ وَ فِي
أَيِّ شَيْءٍ هِيَ؟ وَ هَلْ يَكُونُ^٥ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةٌ؟ وَ كَيْفَ هِيَ؟ قَالَ: «الشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ
فِي كُلِّ شَيْءٍ - مِنْ حَيَوَانٍ، أَوْ أَرْضٍ، أَوْ مَتَاعٍ - إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا
غَيْرِهِمَا، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ^٦ زَادَ عَلَى الْاِثْنَيْنِ فَلَا
شُفْعَةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ»^٧.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ^٨: يَعْنِي بِذَلِكَ الشُّفْعَةُ فِي الْحَيَوَانِ^٩، فَأَمَّا فِي
غَيْرِ الْحَيَوَانِ فَالشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلشُّرَكَاءِ وَ إِنْ^{١٠} كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْنِ.
ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَ تَصْدِيقُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ^{١١} أَبِي نَصْرِ الْبَزَنْطِيُّ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ^{١٢} عَنْ مَمْلُوكٍ بَيْنَ شُرَكَاءَ، أَرَادَ أَحَدُهُمْ بَيْعَ^{١٣}

١. فِي «أ، ب، ج، د، ش»: - «وَأَطْبَقَ». ٢. فِي «أ، ب، ج، د، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُخَالَفُوها».

٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «فَقِيهِ» بِدُونِ الْأَلْفِ وَ اللَّامِ. وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِنُسخَتِي

«ط، ل».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ». ٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَكُونُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا». ٧. الْفَقِيهِ، ج ٣، ص ٧٩، ح ٣٣٧٧.

٨. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْفَقِيهِ. وَ فِي النُّسخَةِ: «ثُمَّ قَالَ مُصَنِّفُ الْكِتَابِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْفَقِيهِ: + «وَ وَحْدَهُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ» بِدُونِ «وَ وَحْدَهُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْفَقِيهِ: + «مُحَمَّدُ بْنُ».

١٢. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «سَأَلْتُ» وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِنُسخَتِي «ط، ل» وَ الْفَقِيهِ.

١٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «بَيْعَ» وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِنُسخَتِي «ط، ل» وَ الْفَقِيهِ.

نَصِيهِ؛ قَالَ: «يَبِيعُهُ».^١ قُلْتُ: فَإِنَّهُمَا كَانَا اثْنَيْنِ، فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا بَيْعَ^٢ نَصِيهِ، فَلَمَّا أَقْدَمَ عَلَى الْبَيْعِ قَالَ لَهُ شَرِيكُهُ: أَعْطِنِي. قَالَ: «هُوَ أَحَقُّ بِهِ». ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا شُفْعَةَ فِي حَيَوَانٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّرِيكُ فِيهِ وَاحِدًا».^٣

و هذا الذي حَكَيْنَاهُ إِنَّمَا^٤ يُسْتَفَادُ مِنْهُ^٥ خِلَافُ أَبِي جَعْفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْمَذْهَبِ، وَ أَنَّهُ^٦ يَوْجِبُ الشُّفْعَةَ لِلشُّرَكَاءِ فِي الْمَبِيعَاتِ وَإِنْ زَادَا عَلَى اثْنَيْنِ، إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ خَاصَّةً.

و لَيْسَ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ وَ ظَنَّ أَنَّهُ يُصَدَّقُ بِمَذْهَبِهِ - مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ^٧ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ - حُجَّةٌ صَرِيحَةٌ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَفْيَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَقَّ الشُّفْعَةِ فِي الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ فِيهِ شُرَكَاءُ جَمَاعَةً وَ إِبْثَانُهَا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْمَبِيعَاتِ بِخِلَافِ هَذَا الْحُكْمِ.

وَ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَا رَوَى مِنَ الرِّوَايَةِ فِي نُصْرَةِ الْمَذْهَبِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَذْكُرَ مَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ^٨: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الشُّفْعَةُ عَلَى عَدَدِ الرِّجَالِ».^٩

١. في المطبوع والفقهاء: «قال».

٢. في النسخ المعتمدة: «يبيع». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسختي «ط، ل» والفقهاء.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٨٠، ح ٣٣٧٨.

٤. في المطبوع: «إنما».

٥. في «ص»: «من». وفي المطبوع: «منه».

٦. في المطبوع: «وإنما».

٧. في المطبوع: «عن».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «قالوا». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ل».

٩. الفقيه، ج ٣، ص ٧٧، ح ٣٣٧٠.

و هذا الخبرُ صريحٌ في أنّ الشُّفْعَةَ تَثْبُتُ مع زيادةِ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَوْ
كَانَ حَقُّ الشُّفْعَةِ يَسْقُطُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى اثْنَيْنِ لَمَا كَانَ لاعتبارِ «الشُّفْعَاءِ» معنى؛ لأنَّ
الشفيعَ لا يَكُونُ إِلَّا واحداً، فإذا زادَ العَدَدُ بَطَلَتِ الشُّفْعَةُ عَلَى المَذْهَبِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ.
و كَانَ لَهُ أَيْضاً أَنْ يَحْتَجَّ بِمَا رَوَاهُ عَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَ
الْمَسَاكِينِ، وَقَالَ: لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ»^٢.

و لفظُ «الشُّرَكَاءِ» لفظٌ جَمْعٌ، وَهُوَ يَقْتَضِي بِمَوْجِبِ اللُّغَةِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ.
و هَذَا الْخَبَرَانِ قَدْ رَوَاهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْكِتَابِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ،
غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِمَا عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي حَكَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَاحْتَجَّ بِغَيْرِهِمَا فِيمَا
قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

و يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْتَجَّ أَيْضاً فِي تَأْيِيدِ هَذَا الْمَذْهَبِ بِعُمُومِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ: أَنَّ
الشُّفْعَةَ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ مُشْتَرَكٍ لَمْ يُقَسِّمْ^٥؛ وَهِيَ كَثِيرَةٌ. وَ عُمُومُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَمْ
يُفْصَلْ فِيهِ^٦ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ.

و قَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ بِأَنَّهُ إِذَا سَمَحَ بَعْضُ^٧ الشُّرَكَاءِ بِحُقُوقِهِمْ مِنَ الشُّفْعَةِ، كَانَ لِمَنْ

١. فِي «ط، ل» وَالمَطْبُوعُ: «وَلَا ضَرَارَ». ٢. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٧٦، ح ٣٣٦٨.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرَ أَنَّنَا نَحْتَجُّ» بِدَلِّ «غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَجَّ».

٤. فِي «ب» وَالمَطْبُوعُ: - «قَدْ».

٥. رَاجِعِ: الْمُقَنَّنَةُ، ص ٦١٨؛ فَهوَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ص ٣٥؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢٥، ص ٣٩٥.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ». ٣٢٢٠٣ وَ ٣٢٢٠٤.

٧. فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَغَيْرِ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَطْبُوعِ: «جَمِيعٌ». وَهُوَ خَطَأٌ؛ وَأَدْلُ دَلِيلٍ عَلَيْهِ مَا
قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ الْإِتِّصَارِ، ص ٤٥١: فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي وَجَدَ فِي رَوَايَاتِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ إِذَا
سَمَحَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ بِحُقُوقِهِمْ مِنَ الشُّفْعَةِ، فَإِنَّ لِمَنْ لَمْ يَسْمَحْ بِحَقِّهِ عَلَى قَدَرِ حَقِّهِ....».

لَمْ^١ يَسْمَحْ بِحَقِّهِ عَلَى قَدَرِ حَقِّهِ مِنْهَا؛ وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ^٢ تَنْبُتُ^٣ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ.

وَ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الْجُنَيْدِ^٤ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَعْتَبِرُ نَقْصَانَ الْعَدَدِ وَلَا زِيَادَتَهُ^٥ فِي الشُّفْعَةِ، وَ كَتَبَهُ الْمُصَنِّفُ الْمَعْرُوفُ^٦ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ تَشْهَدُ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِلَى أَيِّ^٧ الْمَذْهَبَيْنِ تَذْهَبُونَ^٨؟ وَ بِأَيِّهِمَا تُفْتَوْنَ؟

قُلْنَا: أَمَّا ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ فِي الْحَيَوَانِ^٩ خَاصَّةً بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ، وَ انْتِفَاؤُهَا فِيْمَا زَادَ عَلَيْهِمَا^{١٠} مِنَ الْعَدَدِ، فَهُوَ^{١١} إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِمَامِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَ كَذَلِكَ ثُبُوتُ حَقِّ الشُّفْعَةِ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ الَّذِينَ لَمْ يَقْتَسِمَا؛ فَهَذَا أَيْضاً إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ.

١. فِي «ب، ج، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَمْ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «كَانَ لِمَنْ لَمْ يَسْمَحْ...» إِلَى هُنَا مَكْرَرٌ فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ جَاءَ فِيهَا: «وَ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ».

٣. فِي «ص»: «يَنْبُت».

٤. أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْجُنَيْدِ الْكَاتِبِ الْإِسْكَافِيِّ الشَّيْعِيِّ. ذَكَرَهُ النَّجَاشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَجَالِهِ وَ قَالَ: «وَجْهٌ فِي أَصْحَابِنَا، ثِقَةٌ، جَلِيلُ الْقَدْرِ، صَنَّفَ فَأَكْثَرَ...» ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ مَا يَبْلُغُ عَدْدُهَا إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةٍ. تَوَفَّى بِالرِّيِّ سَنَةَ ٣٨١ هـ. رَاجِعْ: رَجَالَ النَّجَاشِيِّ، ص ٣٨٥، الرِّقْم ١٠٤٧؛ مَعْجَمُ رَجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١٥، ص ٣٣٢، الرِّقْم ١٠١٠٧؛ هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، ج ٢، ص ٥١.

٥. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا زِيَادَةَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْمَعْرُوفَةُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِأَيِّ» بَدَلَ «فَالِى أَيِّ».

٨. فِي «ب، ج، د، ص»: «يَذْهَبُونَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنْتَمُونَ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَالْحَيَوَانِ» بَدَلَ «فِي الْحَيَوَانِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهَا».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَهِى».

و اختلفوا إذا زاد العدّد في غير الحيوان بين الشّركاء؛ فمنهم من أثبت حقّ الشّفعة مع الزيادة في العدّد، ومنهم من أسقطها.

و إذا كانت الحجة فيما^١ لا دليل عليه - من كتاب ناطق، و سنة معلومة مقطوع عليها - هي^٢ إجماع هذه الفرقة، و جب أن تُثبت الشّفعة في المواضع التي أجمعوا على ثبوتها فيها، و تُسقطها فيما سوى ذلك؛ لأنّ الشّفعة حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي، و يجب نفيه في الشريعة بنفي^٣ دليله.

فإن قيل: ألّا استدللتم بعموم الأخبار التي ذكرتموها، و بظاهر الخبرين اللذين نبّهتم على عدول أبي جعفر - رحمه الله - عن الاحتجاج بهما؟ قلنا: إنّما^٤ نحتج بالعموم إذا ثبت أنّه دليل - في لغة أو شرع - في الموضع الذي يكون اللفظ فيه معلوماً مقطوعاً عليه؛ فأما أخبار الأحاد التي هي مظنونة الصحة لا معلومة، فلا يجوز الاحتجاج بعمومها على ما يقطع به من الأحكام.

فأما المسألة الثانية من مسائل الشّفعة، و هي قوله: «إذا تحيّرت الأملاك فلا شفعة»، فهو مذهبنا الصحيح بلا خلاف، إلّا أنّه لا يجوز أن تذكر^٥ هذه المسألة في جملة ما تفرّد به الشيعة الإماميّة؛ لأنّ هذا المذهب مذهب الشافعي^٦، و هي

١. في المطبوع: «مما».

٢. في المطبوع: «و هي».

٣. في «ص»: «ينفي». و في المطبوع: «نفي» بدون الباء.

٤. في المطبوع: «لم لا» بدل «ألّا».

٥. في المطبوع: «إنّا». و في النسخ المعتمدة و المطبوع: «+ لم». و الصواب حذفه؛ طبقاً لـ «ل».

٦. في «أ، ج، د، ش»: «تحيّرت». و في «ب، ص» و المطبوع: «تخيّرت».

٧. في «ص» و المطبوع: «أن نذكر».

٨. راجع: كتاب الأم، ج ٧، ص ١١٦؛ المجموع للنووي، ج ١٤، ص ٣٠٠.

مَسْأَلَةٌ^١ الْخِلَافِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ^٢؛ فَكَيْفَ تُسَطَّرُ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ؟^٣
وإليه^٤ يَذْهَبُ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ^٥، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ
وَالْمُتَأَخِّرِينَ^٦.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِنَّ الشُّفْعَةَ تَجِبُ بِالسَّرْبِ وَالطَّرِيقِ»، فَهُوَ أَيْضاً
مِمَّا لَمْ تَتَفَرَّدْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ يَوْجِبُونَ الشُّفْعَةَ بِالشَّرْكَاءِ فِي
الطَّرِيقِ الَّذِي لَيْسَ بِنَافِذٍ، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ «حُقُوقِ الْمَبِيعِ»^٧.
فَذِكْرُ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي جُمْلَةٍ مَا تَفَرَّدَ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ ضَرْبٌ مِنَ السَّهْوِ.
وَالْحُجَّةُ لَنَا فِيهِمَا الْإِجْمَاعُ^٨ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ، وَظَوَاهِرُ أَحْبَابٍ كَثِيرَةٍ؛ مِمَّا
اخْتَصَّتْ بِرَوَايَتِهِ^٩ الشَّيْعَةُ، وَمِمَّا رَوَتْهُ الْعَامَّةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهُوَ
كَثِيرٌ^{١٠}؛ فَمَنْ أَرَادَهُ فَلْيَأْخُذْهُ مِنْ مَوَاضِعِهِ.

١. في المطبوع: «المسألة».

٢. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٦١.

٣. أي إلى رأي الشافعي.

٤. أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الشامي الأوزاعي، إمام أهل الشام، ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ، و
نشأ بالبقيع، و نزل بيروت في أواخر عمره، فمات بها سنة ١٥٧ هـ. روى عن الإمام الصادق عليه
السلام، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وشداد بن عمار، و قتادة، و ربيعة وغيرهم. و روى عنه
مالك، و الثوري، و شعبة وغيرهم. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٨٤؛ وفيات الأعيان، ج ٣،
ص ١٢٧، الرقم ٣٦١؛ تاريخ الإسلام، ج ٩ ص ٤٨٣، الرقم ٤.

٥. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٦١.

٦. في المطبوع: - «المبيع». و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ٩٣ - ٩٤.

٧. في المطبوع: «إجماع».

٨. في «ش» و المطبوع: «برواية». و في هامش المطبوع نقل ما أثبتناه عن نسخة أخرى.

٩. في المطبوع: «أكثر».

١٠. في المطبوع: «أراد».

المسألة الخامسة

[مَنْ لَا رَبًّا بَيْنَهُمَا]

وَذَكَرَ: أَنَّ لَا رَبًّا بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَلَا بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ.^١

الجواب - وبالله التوفيق :-

أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِنَا قَدْ ذَهَبُوا إِلَى نَفْيِ الرُّبَا بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَ^٢ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، وَالذَّمِّيِّ وَالْمُسْلِمِ. وَشَرَطَ قَوْمٌ مِنْ فَهَاءِ أَصْحَابِنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ شَرْطًا؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ مَعَ الْوَالِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَارِثٌ أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا رَبًّا بَيْنَ الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ إِذَا كَانَ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ^٣ شَرِيكَ حَرَّمَ الرُّبَا بَيْنَهُمَا. وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ، حَرَّمَ الرُّبَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ قَدْ اسْتَدَانَ مَالًا عَلَيْهِ.^٤

وَعَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ

١. لم نعثر على هذه المسألة في كتاب الإعلام للشيخ المفيد، والظاهر أنها سقطت مما بأيدينا من نسخ هذا الكتاب.

٢. هكذا في المطبوع وفيما استظهر في حاشية مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي المرقمة ١٤٩٧. وفي النسخ: - «الوالد وولده، و». وفي المطبوع: + «بين».

٣. في المطبوع: - «فيه».

٤. راجع: النهاية للطوسي، ص ٣٧٦؛ الوسيلة، ص ٢٥٤؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٥٢.

بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ وَلَدِهِ رِبًّا، وَلَيْسَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَبَيْنَ عَبْدِهِ رِبًّا».^١
 وَرَوَوْا عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الذَّمِّ رِبًّا، وَ
 لَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا».^٢
 فَأَمَّا^٣ الْعَبْدُ وَسَيِّدُهُ فَلَا شُبْهَةَ فِي انْتِفَاءِ الرِّبَا بَيْنَهُمَا.
 وَيُؤَافِقُنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ،^٤ وَاللَّيْثُ،^٥ وَالْحَسَنُ بْنُ
 صَالِحِ بْنِ حَيٍّ،^٦ وَالشَّافِعِيُّ.
 وَإِنَّمَا^٧ يُخَالِفُ مَالِكُ الْجَمَاعَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكًا^٨ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ
 يَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الرَّقِّ، وَالْجَمَاعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الرَّقَّ يَمْنَعُ مِنَ
 الْمِلْكِ؛^٩ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

١. عوالي الآل، ج ١، ص ٣٠٩، ح ١٩.

٢. المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٢٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٣٦، ح ٢٣٢٣٣.

٣. في المطبوع: «وَأَمَّا». ٤. في المطبوع: «الثوري» بدون واو العطف.

٥. تقدّمت ترجمته في المسألة الثانية من هذه الرسالة.

٦. أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري، من كبار علماء الزيدية، ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله فيمن روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قائلا: «صاحب المقالة، زيدي، إليه تنسب الصالحية منهم». وقال ابن شهر آشوب رحمه الله: «له أصل». روى عن أبيه، وعبد الله بن دينار، وسلمة بن كهيل، وسمك بن حرب وجماعة. وروى عنه وكيع بن الجراح، وأبو نعيم، وعبيد الله بن موسى وآخرون. مات سنة ١٦٧ هـ. راجع: رجال الطوسي، ص ١٣٠، الرقم ١٣٢٧؛ و ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٠؛ معالم العلماء، ص ٧٠، الرقم ١٩٥؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٩٦، الرقم ١٨٦٩.

٧. في المطبوع: - «إِنَّمَا».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «مالك». والصواب ما أثبتناه؛ وفقا لقواعد النحو و«ط».

٩. راجع في الأقوال المذكورة: البحر الرائق، ج ٦، ص ٢٢٥؛ الدر المختار، ج ٥، ص ٣١٢؛ المغني

لابن قدامة، ج ٢، ص ٦٠٣؛ و ج ١٢، ص ٣٨٦.

و إذا كَانَ ما فِي يَدِ الْعَبْدِ مِنَ الْمَالِ^١ مِلْكًا لِمَوْلَاهُ لَمْ يَدْخُلِ الرِّبَا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَالَيْنِ فِي الْحُكْمِ مَالٌ وَاحِدٌ، وَ الْمَالِكُ وَاحِدٌ؛ وَ لِهَذَا يَتَغَيَّرُ^٢ حُكْمُ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ بِتَعَلُّقِ^٣ حَقِّ^٤ الْغُرْمَاءِ بِمَا فِي يَدِهِ، وَ كَذَلِكَ يَتَغَيَّرُ فِي هَذَا الْحُكْمِ حَالُ الْعَبْدِ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ. فَالشُّبْهَةُ فِي انْتِفَاءِ الرِّبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَ سَيِّدِهِ مُرْتَفَعَةٌ، وَ إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي بَاقِي الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛ فَلَا مَرُفٍ فِيهَا مُشْكِلٌ.

وَ الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي: أَنَّ الرِّبَا مُحَرَّمٌ بَيْنَ الْوَالِدِ وَ وَلَدِهِ، وَ الزَّوْجِ وَ زَوْجَتِهِ، وَ الذَّمِّيِّ وَ الْمُسْلِمِ، كَتَحْرِيمِهِ بَيْنَ غَرِيْبَيْنِ.

فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي وَرَدَتْ، وَ فِي ظَاهِرِهَا أَنَّهُ لَا رِبَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَإِذَا^٥ جَازَ الْعَمَلُ بِهَا جَازَ أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى تَغْلِيْظِ تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا رِفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^٦، وَ لَمْ يُرِدْ أَنَّ الرِّفْثَ فِي حِينِ^٧ الْحَجِّ لَا يَكُونُ رِفْثًا وَلَا مُحَرَّمًا، وَ كَذَلِكَ الْفُسُوقُ؛ وَ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ تَغْلِيْظَ تَحْرِيمِهِ وَ النِّهْيَ عَنْهُ.

وَ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ اللُّغَةِ إِذَا أَكْدَوْا التَّحْرِيمَ^٨، أَدْخَلُوا فِيهِ لَفْظَ النِّفْيِ، لِيُنْبِئَ عَنِ تَحْقِيقِ التَّحْرِيمِ وَ تَأْكِيْدِهِ وَ تَغْلِيْظِهِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنَ الْمَالِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَعَبُ».

٣. فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَتَعَلَّقُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٥. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «وَ إِذَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًا لِنَسْخَةِ «ل».

٦. الْبَقَرَةُ (٢): ١٩٧.

٧. فِي جَمِيعِ النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ غَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ»؛ وَ هُوَ سَهْوٌ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَحْرِيمُ شَيْءٍ» بَدَلَ «التَّحْرِيمِ».

كما أنه^١ في مُقَابَلَةِ ذَلِكَ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُوَكِّدُوا وَيَغْلَظُوا الْإِيجَابَ، اسْتَعْمَلُوا فِيهِ لَفْظَ الْخَبَرِ وَالْإِثْبَاتِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^٢، وَإِنَّمَا أَكَّدَ بِذَلِكَ وَجُوبَ أَمَانِهِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ أَكَّدَ مِنْ أَنْ يَقُولَ: «فَأَمِنُوا مَنْ دَخَلَهُ وَلَا تُخِيفُوهُ». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْعَارِيَةُ مُرَدُّةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ»^٣، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَجِبُ رَدُّ الْعَارِيَةِ، وَغَرَامَةُ الزَّعِيمِ الَّذِي هُوَ الضَّامِنُ؛ وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ مَخْرَجَ الْخَبَرِ لِلتَّأَكِيدِ وَالتَّغْلِيظِ.

فهذا في باب الإيجابِ نَظِيرُ مَا ذَكَرْنَاهُ^٥ فِي بَابِ الْحَظَرِ وَالتَّحْرِيمِ.
فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَخْصِيصِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِنَفْيِ الرِّبَا فِيهَا مَعَ إِرَادَةِ التَّحْرِيمِ وَالتَّغْلِيظِ، وَالرِّبَا مُحَرَّمٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ^٧ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ؟
قُلْنَا: لَيْسَ^٩ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِ^{١٠} الْمَوَاضِعِ بِالذِّكْرِ مَا^{١١} يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهَا - مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ - بِخِلَافِهَا؛ وَهَذَا مَذْهَبٌ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ.^{١٢}

١. في المطبوع: «أن».

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. عوالي اللآلئ، ج ١، ص ٣١٠، ح ٢١.

٤. في المطبوع: «وأخرج».

٥. في «أ، ب، د، ش» و المطبوع: «ذكرنا».

٦. في «ص»: «ينفي»، وفي المطبوع: «نفي» بدون الباء الجارة.

٧. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة و المطبوع: «بين»؛ وهو سهو.

٨. في المطبوع: «أحد».

٩. في المطبوع: - «ليس».

١٠. في المطبوع: + «هذه».

١١. في المطبوع: «مما».

١٢. أشار هنا إلى بحث المفاهيم في أصول الفقه، والذي كان يسمّى في عصر المصنّف رحمه الله بـ«دليل الخطاب». وقد كان المصنّف رحمه الله ينكر حجّية مطلق المفاهيم. راجع: الذريعة، ج ١، ص ٣٩٢ وما بعدها.

و مع هذا فغير مُمتنع أن يكونَ للتخصيصِ فائدة؛
أما الوالدُ و ولده، فالحرمة^١ بينهما عظيمةٌ متأكّدة؛ فما حُظِرَ بينَ غيرهما و قُبِحَ
في الشريعة، فهو للحرمة^٢ [التي] بينهما أقبحُ و أشدُّ حَظراً. وكذلك الزوجُ و
زوجته. فيكونُ لهذا المعنى وَقَعَ التخصيصُ للذكرِ.

و أما الذمّيّ و المسلم، فيمكنُ أن يكونَ وجهُ تخصيصِهما^٣ هو أن الشريعةَ
قد أباحت - لفضلِ الإسلامِ و شرفِهِ على سائرِ الدِّينِ - أن يرثَ المسلمُ الذمّيَّ
و الكافرَ، وإن لم يرثِ الذمّيّ المسلمَ؛ و يثبتُ^٤ حقُّ الشُّفَعَةِ للمسلمِ على الذمّيِّ،
و لا يثبتُ^٥ للذمّيِّ على المسلمِ^٦. فحُصِّ نَفْيُ الرِّبَا بالذمّيِّ و المسلمِ على
سبيلِ الحَظَرِ؛ لِئَلَّا يَظُنَّ ظانٌّ أَنَّهُ^٧ يَجُوزُ للمُسلمِ أن يأخذَ مِنَ الذمّيِّ الفَضْلَ
في المَوَاضِعِ^٨ التي^٩ يكونُ فيها^{١٠} ربّاً - وإن لم يَجْزُ ذلكَ للذمّيِّ - كما جازَ في
الميراثِ و الشُّفَعَةِ.

فإن قيل: فما الذي يدعو إلى الانصرافِ عن ظواهرِ الأخبارِ المرويةِ في نَفْيِ الرِّبَا
بَيْنَ الجَمَاعَةِ المذكورةِ إلى هذا التعسفِ مِنَ التَّأْوِيلِ؟

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و الحرمة». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».
٢. في المطبوع: «الحرمة».
٣. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «تخصيصها». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».
٤. في «أ، ب، ج، د، ش»: «و ثبت». و في المطبوع: «و ثبت».
٥. في «أ، ج، د، ش»: «و لا تثبت». و في «ب»: «و لا يثبت». و في المطبوع: «+ حقُّ الشُّفَعَةِ».
٦. في المطبوع: «للمسلم على الذمّي» بدل «لِلذمّيِّ على المسلم».
٧. في المطبوع: «بظنِّ ظاهر، فإنّه» بدل «لئلا يظنَّ ظانٌّ أَنَّهُ».
٨. في المطبوع: «مواضع» بدون الألف و اللام.
٩. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الذي».
١٠. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «فيه». و في «ص»: «فيها». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

قلنا: ما عدَلنا عن ظاهرٍ إلى تأويلٍ مُتَعَسِّفٍ؛ لأنَّ لفظةَ النفي في الشريعة إذا وَرَدَتْ في مِثْلِ هذه المَوَاضِعِ التي ذَكَرناها، لَمْ يَكُنْ ظاهرها للإباحةِ دُونَ التحريمِ والتغليظِ؛ بَلْ هي مُحْتَمِلَةٌ لِكُلِّ واحدٍ مِنَ الأمرينِ احتمالاً واحداً، ولا تَعَسَّفُ في أَحَدِهِما.

و لَمْ يَبَقْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: فإذا احْتَمَلْتَ الأمرينِ، فَلِمَ حَمَلْتُموها على أَحَدِهِما بغيرِ دليلٍ؟

و هاهنا دليلٌ يَتَقَضِي ما فَعَلناه؛ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الرِّبَا في آياتٍ مُحْكَمَاتٍ مِنَ الْكِتَابِ لَا إِشْكَالَ فِيهَا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^٢، وَقَالَ -جَلَّ اسْمُهُ-: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^٣. وَ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَنْ وَلَدِهِ مِنَ الْأَثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - في تحريمِ الرِّبَا وَ حَظَرِهِ، وَ النِّهْيِ عَنْ أَكْلِهِ، وَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهِ - أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى^٤.

وَ قَدْ عَلِمْنَا^٥ أَنَّ لَفْظَةَ «الرِّبَا» إِنَّمَا مَعْنَاهَا^٦ الزِّيَادَةُ، وَ قَرَّرَتِ الشَّرِيعَةُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي أَجْناسٍ وَأَعْيَانٍ مَخْصُوصَةٍ؛ وَ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَ خِطَابُ

١. البقرة (٢): ٢٧٨.

٢. آل عمران (٣): ١٣٠.

٣. البقرة (٢): ٢٧٥.

٤. في النسخ المعتمدة: «أَنْ يَحْصَى». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ«ط» وَ الْمَطْبُوعِ.

٥. في «أ، ج، د، ش»: «عَلِمْنَاهُ». وَ قَدْ شُطِبَ عَلَى حَرْفِ الْهَاءِ فِي «ص».

٦. في «أ، ج، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَعْنَاهُ». وَ فِي «ب»: «مَنْعَاهُ». وَ فِي «د»: «مَنْعَانَهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لـ«ط».

رَسُولُهُ يَجِبُ حَمْلُهُمَا عَلَى الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّغْوِيِّ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُفْهَمَ مِنْ ظَوَاهِرِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ أَنَّ الرِّبَا - الَّذِي هُوَ التَّفَاوُلُ فِي الْأَجْنَاسِ الْمَخْصُوصَةِ - مُحَرَّمٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُخَاطَبِينَ بِالْكِتَابِ عَلَى الْعُمُومِ؛ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْوَلَدُ، وَالزَّوْجُ، وَالذَّمِّيُّ مَعَ الْمُسْلِمِ، وَكُلُّ مَنْ أَخَذَ وَأُعْطِيَ فَضْلاً.

فَإِذَا وَرَدَتْ^١ أَخْبَارٌ بِنَفْيِ الرِّبَا بَيْنَ بَعْضِ مَنْ تَنَاوَلَهُ ذَلِكَ الْعُمُومُ، حَمَلْنَا النِّفْيَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا^٢ يُطَابِقُ تِلْكَ الْآيَاتِ وَيُوافِقُهَا، وَلَا يُوجِبُ تَخْصِصَهَا وَتَرْكَ ظَوَاهِرِهَا.^٣

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أُورِدَتْ».

٢. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «بِمَا».

٣. هَذَا، وَلَكِنَّ الْمَصْنُفَ رَجَعَ فِي كِتَابِهِ الْإِتِّصَارَ، ص ٢١٣ عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ قَائِلاً: «ثُمَّ لَمَّا تَأَمَّلْتُ ذَلِكَ رَجَعْتُ عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ؛ لِأَنِّي وَجَدْتُ أَصْحَابَنَا مُجْمِعِينَ عَلَى نَفْيِ الرِّبَا بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ، وَغَيْرِ مُخْتَلِفِينَ فِيهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِجْمَاعِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ حُجَّةٌ، وَيَخْصُ بِمِثْلِهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ. وَالصَّحِيحُ نَفْيِ الرِّبَا بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ».

المسألة السادسة

[عِدَّة الحامل]

و ذَكَرَ: أَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُطْلَقَةِ أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ.^١ وَ هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ تَبْقَى حَامِلًا بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ شُهُورًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.^٢

و [ذَكَرَ: أَنَّ] عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ.^٣ وَ هُوَ فِي الْإِشْكَالِ مِثْلُ صَاحِبِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عِدَّةِ^٤ الْحَمْلِ، وَ يَصِحُّ أَنْ تَضَعَ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجُهَا بِسَاعَةٍ.

الجواب:

أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى - وَ هِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّ عِدَّةَ^٥ الْحَامِلِ الْمُطْلَقَةِ أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ - لَيْسَ مِمَّا يُفْتَى بِهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، وَ كُتِبَتْهُمْ تَنْطِقُ^٦ بِخِلَافِهِ.^٧

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ عَوَّلَ عَلَى خَبَرِ رَوَاهُ زُرَّارَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ:

١. لقد سقطت هذه المسألة مما بأيدينا من كتاب الإعلام. راجع: الإعلام، ص ٤٠ - ٤١.

٢. الطلاق (٦٥): ٤.

٣. الإعلام، ص ٤٠. و قد جاء فيه: «جميع ما اتفقت الإمامية عليه... قولهم في عِدَّة الحامل من الوفاة: أبعد الأجلين».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في المطبوع: «بعدة» بدل «بأن عِدَّة».

٦. في «ص»: «ينطق». و في المطبوع: «نطق».

٧. راجع: المبسوط، ج ٥، ص ٢٤٠؛ الوسيلة، ص ٣٢٥؛ تحرير الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨.

«طلاق الحامل واحدة^١، فإذا وضعت ما في بطنها فقد بانّت منه؛ وقال الله تعالى: «وأولأت الأحمال أجلهنّ أن يَضَعْنَ حَمْلُهُنَّ»^٢، فإذا طلقها الرجل وضعت من يومها أو من غدٍ، فقد انقضى أجلها، و جازٌ لها أن تتزوَّج، ولكن لا يدخل بها [زوجه] حتى تَطهر^٣.

و الحُبلى المطلقة تعتدُّ بأقرب الأجلين: إن مضت^٤ لها^٥ ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت عدتها منه، ولكنها لا تتزوَّج حتى تضع، فإن وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضى أجلها.

و الحُبلى المتوفى عنها زوجها تعتدُّ بأبعد الأجلين: إن وضعت قبل أن تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام لم تنقُص عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام، فإن مضت لها أربعة أشهر وعشرة أيام قبل أن تضع لم تنقُص عدتها^٦ حتى تضع الحمل^٧»^٨.

١. أي إن الحامل إنّما تطلق مرة واحدة، فإذا راجعها زوجها قبل وضع حملها لم يمكنه طلاقها مرة ثانية، إلّا أن يواقعها قبله، فيكون طلاقها الثاني طلاقاً للعدة لا للسنة. هذا ما ذهب إليه الشيخ الطوسي رحمه الله في النهاية، ص ٥١٦ - ٥١٧، وفي المسألة خلاف بين الإمامية. راجع: مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٦١.

٢. في «أ، ب، ج، د، ص» و المطبوع: - «الله». و ما أثبتناه من «ش» و المصدر.

٣. الطلاق (٦٥): ٤.

٤. في المصدر: «و جاز».

٥. ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «تمضي». و ما أثبتناه من «ص» و المصدر.

٧. في المصدر: «بها».

٨. في المصدر: - «عدتها».

٩. في المصدر: - «الحمل».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ٤٧٨٧. و عنه في: وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٩٣، ح ٢٨٣٦١.

فعلى هذا الخبر عَوَّلَ مَنْ ذَهَبَ فِي الْمُطَلَّقةِ الحَامِلِ إِلَى أَنَّ عِدَّتَهَا أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ؛ وَنَحْنُ نُبَيِّنُ مَا فِيهِ:

أَمَّا صَدْرُ الْخَبَرِ، فَصَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَامِلَ الْمُطَلَّقةَ تَمْضِي عِدَّتُهَا وَتَنْقُضِي^١ أَجْلَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، حَتَّى احْتِجَّ لِهَذَا الْحُكْمِ بِالْقُرْآنِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ هَذَا الْحُكْمَ مَا يُضَادُّهُ وَتُنَاقِضُهُ.

وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ قَوْلُهُ: «وَالْحُبْلَى الْمُطَلَّقةُ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِ الْأَجَلَيْنِ - إِلَى قَوْلِهِ: - فَإِنْ^٢ وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ انْقَضَى أَجْلُهَا».

وَلَا يَجِبُ أَنْ يَشْتَبَهَ هَذَا الْمَوْضِعُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ^٣؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِأَقْرَبِ الْأَجَلَيْنِ مُعْتَبَرًا، لَوَجِبَ فِي الْحَامِلِ الْمُطَلَّقةِ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا أَنْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا وَتَحِلَّ لِلزَّوْاجِ؛ وَقَدْ صُرِّحَ فِي هَذَا الْخَبَرِ بِأَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى تَضَعَ؛ فَلَوْ كَانَتِ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ لَمَا كَانَ التَّزْوِيجُ مُحْظُورًا، وَ لَا انتِظَارُ الْحَمْلِ^٤ مُعْتَبَرًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا إِذَا وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَحَلَّتْ لِلزَّوْاجِ^٥؛ وَهَذَا أَيْضًا فِي صَرِيحِ الْخَبَرِ وَ لَفْظِهِ^٦؛ فَلَوْ لَا أَنَّ الْمُعْتَبَرَ بِوَضْعِ الْحَمْلِ فِي الْحَامِلِ الْمُطَلَّقةِ دُونَ مُضِيِّ الْأَشْهُرِ، لَمَا كَانَ لِهَذِهِ التَّفَرُّقَةِ مَعْنَى، وَ

١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «و تَنْقُضِي».

٢. فِي الْمَطْبُوعُ: «فَإِذَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعُ: «لَمَنْ يَتَأَمَّلُهُ» بَدَلِ «عَلَى مُتَأَمِّلٍ».

٤. فِي الْمَطْبُوعُ: «أَكْمَلُ».

٥. فِي «ب، ج، د، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «الزَّوْاجِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعُ: «و لَفْظَتِهِ».

لَمَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً مِنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَعْدَ مُضِيِّ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ وَقَبْلَ أَنْ تَضَعَ، كَمَا أَنَّهَا^١ لَيْسَتْ بِمَمْنُوعَةٍ مِنَ التَّزْوِيجِ بَعْدَ الْوَضْعِ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ.

فَعَلِمَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْخَبَرِ: «وَالْحُبْلَى الْمُطَلَّقةُ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ» لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ نَاقِضاً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا وَضَعَتْ مِنْ يَوْمِهَا فَقَدْ انْقَضَى^٢ أَجْلُهَا»، ثُمَّ كَانَ لَا مَعْنَى لِمَنْعِهَا مِنَ التَّزْوِيجِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ إِنْ كَانَ مُعْتَبَرًا بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمُتَوَسِّطُ لِذِكْرِ حُكْمِ عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ الْحَامِلِ الَّتِي تَبِينُ فِي صَدْرِ الْخَبَرِ، وَلِذِكْرِ عِدَّةِ الْحُبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، حَتَّى يَسْلَمَ الْخَبَرُ مِنَ التَّنَاقُضِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «وَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ، وَلَكِنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى تَضَعَ» يُرِيدُ أَنَّ عِدَّتَهَا تَنْقَضِي لَوْ كَانَتْ مُطَلَّقةً غَيْرَ حَامِلٍ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي طَلَاقٍ^٣ [غَيْرِ]^٤ الْحَامِلِ الْأَقْرَأَ دُونَ غَيْرِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ» وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: «تَعْتَدُّ بِوَضْعِ الْحَمْلِ؛ فَلَا اعْتِبَارَ بِسِوَاهُ»؟

قُلْنَا: يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ وَضْعَ الْحَمْلِ، وَإِنَّمَا^٥ سَمَّاهُ أَقْرَبَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَدَّةَ بِالْأَقْرَأَ لَا يُمَكِّنُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ عِدَّتِهَا

١. في المطبوع: - «أَنَّهَا».

٢. في المطبوع: - «كُلِّ».

٣. في «أ، ب، ج، ش»: «هَذَا تَقْضِي» بَدَلَ «فَقَدْ انْقَضَى». وَفِي «د، ص»: «هَذَا يَقْضِي» بَدَلِهَا. وَفِي

المطبوع: «هَذَا فَقَدْ انْقَضَى» بَدَلِهَا.

٤. فِي «ب، ج، د، ص»: + «الْوَاَحِد».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ وَرَدَ فِي الْمَطْبُوعِ فِي النَّصِّ نَفْسَهُ مِنْ دُونِ مَعْقُوفِينَ. أَمَّا نَحْنُ فَحَدَدْنَاهُ

بِمَعْقُوفِينَ؛ لِعَدَمِ اشْتِمَالِ أَيِّ نَسْخَةٍ عَلَيْهِ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّهُ».

في يومها و غدها، ولا بُدَّ من صبرها إلى المدة المنتظرة؛^١ والمُعْتَدَةُ بَوْضِعِ الحَمَلِ يُمكنُ أن تَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ فِي^٢ يومها أو غدها، فصَارَ هذا الأَجَلُ أَقْرَبَ لِمَحَالَةِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْسِبَ هَذَا التَّأْوِيلَ إِلَى التَّعْسُفِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ التَّأْمُلِ لَا تَعْسُفَ فِيهِ، فَلَنَّا^٣ أَنْ نَتَّعَسَفَ التَّأْوِيلَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ لِنَسْلَمَ الظَّوَاهِرُ الصَّحِيحَةُ وَالْخُطَابُ الْوَاضِحُ، كَمَا نَفْعَلُ ذَلِكَ فِي مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ الْوَاردِ بِمَا فِي ظَاهِرِهِ جَبْرٌ وَتَشْبِيهُ.

وَوَجَدْتُ أَبَا عَلِيٍّ ابْنَ الْجُنَيْدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِ «الْأَحْمَدِيِّ»^٤ شَيْئاً مَا وَجَدْتُهِ^٥ لغيره؛ قَالَ:

وَالْمُطَلَّقةُ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْ عِدَّتِهَا اعْتَدَّتْ بِأَبْعَدِ^٦ الْأَجَلَيْنِ مِنْ يَوْمِ مَاتَ: ^٧بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا، أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً، أَوْ وَضَعَهَا حَمْلَهَا^٨ إِنْ

١. في المطبوع: «المستقرة».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «ب، ج، د، ش، ص» والمطبوع: «قلنا».

٤. في «أ، ج، د، ش، ص»: «بِالْأَحْمَرِيِّ». وفي المطبوع: «بِالْفَقْهِ الْأَحْمَدِيِّ». وَعَزَّاهُ الْمُحَقِّقُ الطُّهْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الذَّرِيعَةِ إِلَى تَصَانِيفِ الشَّيْخَةِ، ج ٢٠، ص ١٧٦، الرِّقْم ٢٤٧١ قَائِلاً: «مَخْتَصَرُ الْأَحْمَدِيِّ فِي الْفَقْهِ الْمَحْمَدِيِّ» كَمَا عَبَّرَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْفَهْرَسْتِ [ص ٢٠٩، الرِّقْم ٦٠١] وَابْنُ شَهْرٍ أَشَوْبَ [لَمْ نَعَثَرْ عَلَيْهِ]. وَمَرَّ مَخْتَصراً بِعَنْوَانِ الْأَحْمَدِيِّ فِي حَرْفِ الْأَلْفِ؛ لَمَّا عَبَّرَ بِهِ النَّجَاشِيُّ [فِي فَهْرَسْتِهِ، ص ٣٨٨، الرِّقْم ١٠٤٧]. وَهُوَ لِلشَّيْخِ الْأَفْقَهُ الْأَقْدَمِ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْجُنَيْدِ الْإِسْكَافِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةً....

٥. في المطبوع: «ما وجدت».

٦. في «أ، ب، ج، د، ش» والمطبوع: «أبعد» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٧. في المطبوع: - «حملها».

٨. في المطبوع: - «حملها».

كَانَ بِهَا حَمْلٌ.^١

وَأَوَّلُ مَا فِي كَلَامِهِ هَذَا أَنَّهُ قَالَ: «تَعَدُّ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ»، وَذَكَرَ آجَالاً^٢ ثَلَاثَةً!! وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «بِأَبْعَدِ الْأَجَالِ» الَّتِي بَيَّنَّهَا وَرَتَّبَهَا.
ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ هَذَا عَنْ أَثَرٍ وَرَوَايَةٍ، جَازَ الْعَمَلُ بِهِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَأْوِيلُهُ؛ وَإِنْ كَانَ قَالَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ وَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالِاسْتِحْسَانِ، فَلَا مُعَوَّلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - وَهِيَ أَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ - وَصُورَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ إِنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ^٣ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، لَمْ يُحْكَمْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ؛ وَإِنْ انْقَضَتْ عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ^٤ وَلَمْ تَضَعْ حَمْلَهَا، لَمْ يُحْكَمْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِهَا يُفْتَى^٥ جَمِيعُ الشُّيُوخِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، وَهِيَ مَسْطُورَةٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَمَوْجُودَةٌ فِي رَوَايَاتِهِمْ وَأَحَادِيثِهِمْ؛ وَحَدِيثُ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْطِقُ بِهَذَا الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَيَشْهَدُ لَهُ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَّا الْإِسْتِظْهَارُ لِانْقِضَاءِ أَيَّامِ الْعِدَّةِ، لَكَفَى.

وَلَيْسَ هَذَا الْمَذْهَبُ مِمَّا تَفَرَّدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ، وَخَالَفَتْ جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ

١. نقله العلامة الحلي رحمه الله أيضاً عنه في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٣.

٢. في المطبوع: «أحوالاً».

٣. في «ص»: «أَنْ يَنْقُضِيَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَقْضِيَ».

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «لَمْ يُحْكَمْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا» إِلَى هُنَا سَاقُطٌ مِنْ «ج، ص».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُفْتَى بِهَا» بِدَلِّ «بِهَا يُفْتَى».

و المتأخرين؛ لأن مخالفيها من الفقهاء قد ذكروا في كتبهم ومسائل^١ خلافهم أن هذا المذهب كان يذهب إليه أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عباس رضي الله عنه.^٢

فأما الاحتجاج لضعفه^٣ بظاهر قوله: «وَأُولَئِ الْأُخْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»^٤ فليس بشيء؛ لأن العموم قد يختص بدليل، ويترك ظاهره بما يقتضي ترك^٥ الظاهر. وإذا كنا قد بينا إجماع الطائفة على هذا^٦ المذهب، ووردت الآثار القوية^٧ المعمول^٨ بها فيه؛ فيقتضي^٩ ذلك ترك الظاهر.

١. هكذا في المطبوع. وفي النسخ: «ومسائلهم».

٢. راجع: مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٣ وما بعدها.

٣. في المطبوع: «بضعفه».

٤. الطلاق (٦٥): ٤.

٥. في المطبوع: «بتركه».

٦. في المطبوع: - «هذا».

٧. في المطبوع: «الحقّة».

٨. في المطبوع: «المعمولة».

٩. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «فيتقضى». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخة «ل».

المسألة السابعة

[أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ وَأَكْثَرُهَا]

ذَكَرَ: أَنْ أَقْلَ مَا يَخْرُجُ^١ الْحَمْلُ حَيًّا مُسْتَهْلًا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ^٢ ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَيْسَ بِوَلَدٍ لَهُ. قَالَ: وَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي الْإِقْرَارِ بِهِ^٣ أَوْ نَقْيِهِ^٤. وَكَيْفَ^٥ يَكُونُ بِالْخِيَارِ فِيمَا لَيْسَ لَهُ؟ وَكَيْفَ إِذَا اخْتَارَ يَجِبُ، فَيَكُونُ اخْتِيَارُهُ سَبَبًا لِلْوَاجِبِ^٦؟ لِأَنَّ الْوَاجِبَ وَاجِبٌ^٧ [لَا خِيَارَ وَلَا اخْتِيَارَ فِيهِ].

وَذَكَرَ: أَنَّ أَكْثَرَ الْحَمْلِ سَنَةٌ. وَذَكَرَ: أَنَّ مِنَ الشَّيْعَةِ مَنْ يَقُولُ: سَتَانِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ثَلَاثٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَرْبَعٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَبْعٌ. قَالَ: وَرَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ: أَنَّ هَرَمَ^٨ بَنَ حَيَّانَ^٩ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ لَثْمَانِ سِنِينَ،

١. في المطبوع: + «به».

٢. الإعلام، ص ٤١. وقد جاء فيه: «أقل الحمل لما يخرج حيًّا مستهلاً، فهو عند الإمامية وجمهور العامة واحد، وهو ستة أشهر». ٣. في المطبوع: «له».

٤. لم يرد هذا الكلام فيما بأيدينا من كتاب الإعلام، ولعله نقله من شرح كتاب الإعلام المفقود. ٥. في المطبوع: «فكيف».

٦. في «أ، ب، ج، د، ش»: «بسبب الواجب» بدل «سبباً للواجب». وفي المطبوع: «سبب الواجب» بدلها. ٧. في المطبوع: - «لأن الواجب واجب».

٨. في «أ، ج، ص»: «أزهم». وفي «ش» والمطبوع: «أدهم»، كلاهما بدل «أَنْ هَرَمَ».

٩. في «أ، ج، ش، ص»: «حَنَان». والرجل هو هرم بن حيان العبدي الأزدي، من بني عبد القيس،

و قد تُغَرَّأ^١. ثُمَّ قَالَ: وَ لَا يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ^٢.

الجواب - و بالله التوفيق - :

أَنْ فَائِدَةُ قَوْلِنَا: «أَقْلُ الْحَمَلِ كَذَا وَ كَذَا شَهْرًا» أَنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى أَتَتْ بِوَلَدٍ عَلَى فِرَاشِ بَعْلِ فِي أَقْلٍ مِنْ^٣ هَذِهِ الْمُدَّةِ الْمَحْدُودَةِ لِأَقْلِ الْحَمَلِ، فَلَيْسَ بِوَلَدٍ لِهَذَا الْبَعْلِ فِي حُكْمِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي أَتَتْ^٤ بِهِ^٥ فِيهَا نَاقِصَةٌ عَنِ الْحَدِّ الْمَضْرُوبِ لِأَقْلِ الْحَمَلِ. وَ مِثْلُ هَذِهِ الْفَائِدَةِ هِيَ لِقَوْلِنَا^٦: «أَكْثَرُ الْحَمَلِ كَذَا وَ كَذَا»؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ بَعْدَ الطَّلَاقِ لِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِّ الْمَضْرُوبِ، لَمْ يَلْحَقْهُ. وَ أَقْلُ الْحَمَلِ عِنْدَنَا - عَلَى مَا أَطْبَقَتْ عَلَيْهِ طَائِفَتُنَا - هُوَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ؛ وَ مَا نَعْرِفُ أَيْضًا مُخَالَفًا مِنْ فَهَاءِ الْعَامَّةِ عَلَى ذَلِكَ.

﴿عَدَّ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الزَّهَادِ الثَّمَانِيَةِ وَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ. كَانَ أَمِيرُ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ فِي بَعْضِ الْفَتْوحَاتِ، وَ وَلِيَ بَعْضَ الْحُرُوبِ فِي أَيَّامِ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ بِأَرْضِ فَارَسَ، وَ حَاصِرَ «بُوشَهْر» سَنَةَ ١٨ هُوَ دَخَلَهَا. وَ كَانَ مِنْ سَكَانِ الْبَصْرَةِ. قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ، ج ٩، ص ١١٧: إِنَّهُ حَمَلَتْ أُمُّهُ بِهِ سِتِّينَ، تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢٦ هـ. رَاجِع: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ٨٢. ١. فِي «ص»: «نَفَر». وَ فِي الْمَطْبُوعِ، «تَفَر». وَ «تُغَرَّ الصَّبِيُّ تُغَوَّرًا» أَي: نَبَتَتْ أَسْنَانُهُ. رَاجِع: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٦، ص ١٤٧ (تُغَرَّ).

٢. الْإِعْلَامُ، ص ٤١، وَلَكِنْ قَدْ نَسَبَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ فِيهِ إِلَى الْعَامَّةِ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ: «وَ أَمَّا أَكْثَرُهُ فَهُوَ عِنْدَهُمْ سَنَةٌ وَاحِدَةٌ. وَ الْعَامَّةُ بِأَجْمَعِهِمْ عَلَى خِلَافٍ فِي حَدِّ الْأَكْثَرِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَكْثَرُهُ سِتَانٌ. وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ثَلَاثٌ. وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَرْبَعٌ. وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَبْعٌ سَنِينَ. وَ رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ: أَنَّ هَرَمَ بْنَ حَيَّانَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ لَثَمَانَ سَنِينَ، وَ قَدْ تُغَرَّ. فَيُظْهِرُ أَنَّ السَّائِلِينَ الْمَوْصِلِينَ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ وَ نَسَبُوا هَذِهِ الْأَقْوَالُ إِلَى الشَّيْعَةِ. وَ سَوْفَ يَنْبَغِي الْمَصْتَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَوَابِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ أَقْوَالُ الشَّيْعَةِ.

٣. فِي «ب»، ج، د، ص: - «مِنْ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَتَى».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهَا».

٦. فِي «أ»، ج، د، ش، ص: وَ الْمَطْبُوعِ: «كَقَوْلِنَا».

فأما الحكاية عن الذي قال: «هو بالخيار في الإقرار به أو نفيه» مع الاعتراف بأن أقل الحمل ستة أشهر، فمناقضة ظاهرة؛ لأنه إذا كان الحد المضروب في الشريعة ستة أشهر، فما نقص عن هذا الحد لا يلحق معه الولد، ولا يجوز إضافته إلى من ولد على فراشه؛ فأبى خيار له في الإقرار بمن^١ توجب الشريعة نفيه عنه، وأن لا يكون لاحقاً به؟

وأما أكثر الحمل فالمشهور عند أصحابنا أنه تسعة أشهر.^٢ وقد ذهب قوم إلى سنة^٣؛ من غير أصلٍ مُعْتَمَدٍ، والمشهور ما ذكرناه.

فأما^٥ ما حكى عن الشيعة خلافاً - وزعم أن بعضهم يقول: ستان، وبعضهم يقول: ثلاث^٧، وآخرون: أربع - فهو وهمٌ وغلطٌ على الشيعة؛ لأن الشيعة لا تقول هذا^٨، وإنما يختلف فيه مخالفوهم من الفقهاء:

فذهب^٩ الشافعي وأصحابه إلى^{١٠} أن أكثر الحمل أربع سنين.^{١١}

١. في المطبوع، «عمّا» بدل «بمن».

٢. راجع: المقنعة، ص ٥٣٩؛ الكافي في الفقه، ص ٣١٤؛ النهاية و نكتها، ج ٢، ص ٤١٢؛ المذهب، ج ٢، ص ٣٤١؛ المراسم العلوية، ص ١٥٥.

٣. راجع: الكافي في الفقه، ص ٣١٤؛ المبسوط، ج ٥، ص ٢٩٠.

٤. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «أ، د، ش»: «عن».

٥. في المطبوع: «وأما».

٦. في المطبوع: «أن بعضها يقولون».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «ثلاثاً». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٨. في المطبوع: «ذلك». وقد تقدّم في بعض الهوامش السابقة أن الشيخ المفيد نسب هذه

الأقوال إلى العامة.

٩. في المطبوع: «فمذهب».

١٠. في المطبوع: - «إلى».

١١. مختصر المزني، ص ٢٢٤.

و زَعَمَ الزُّهْرِيُّ وَاللَّيْثُ^١ وَرَبِيعَةُ^٢ أَنَّ أَكْثَرَهُ سَبْعُ سِنِينَ.^٣

و قال أبو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: إِنَّ أَكْثَرَهُ سِتَّتَانِ.^٤

و عن مالكٍ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ: إِحْدَاهُنَّ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِيَةُ خَمْسُ سِنِينَ، وَالثَّلَاثَةُ سَبْعُ سِنِينَ.^٥

فَهَذَا الْخِلَافُ عَلَى مَا تَرَى هُوَ بَيْنَ مُخَالَفِينَا.

و الْحُجَّةُ الْمُعْتَمَدَةُ فِي هَذَا^٦ كُلُّهُ هُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ. وَ لَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ الْمُعْتَادَ فِي أَكْثَرِ الْحَمْلِ هُوَ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَ مَا يُدْعَى مِنْ زِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ هُوَ - إِذَا كَانَ صِدْقًا - شَاذٌّ نَادِرٌ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ وَ لَا مُسْتَدَامٍ؛ وَ أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ تَتَّبِعُ الْمُعْتَادَ مِنَ الْأُمُورِ، لَا الْخَارِقَ لِلْعَادَةِ وَ الْخَارِجَ عَنْهَا.

وَ أَيْضًا: فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْأَشْهُرَ التَّسْعَةَ مُدَّةُ الْحَمْلِ، وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَا زَادَ عَلَيْهَا؛ فَصَارَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي مُدَّتِهِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَا إِجْمَاعَ فِيهِ^٧ وَ لَا دَلِيلَ، فَوَجَبَ^٨ اطِّرَاحُهُ.

١. تقدّمت ترجمته في المسألة الثانية من هذه المسائل.

٢. ربّيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، أبو عثمان التيمي المدني، المعروف بربيعة الرأي، مولى آل المنكدر. روى عن أنس، وسعيد بن المسيّب، والقاسم بن محمّد وغيرهم، وروى عنه مالك، و الثوري، والأوزاعي وغيرهم. مات سنة ١٣٦ هـ. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤٤، الرقم ٢٧٥٣؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٢٧، الرقم ١٥٣؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٩٧، الرقم ١٩١٦.

٣. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٧؛ الشرح الكبير، ج ٩، ص ٨٨.

٤. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٧؛ الخلاف، ج ٥، ص ٨٨.

٥. راجع: أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٠٩٧؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٤٤.

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «هذه». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسختي «ط، ل».

٧. في «ب» والمطبوع: - «فيه».

٨. في المطبوع: «توجب».

المسألة الثامنة

[حُكْمُ الْمُطْلَقَةِ فِي مَرَضٍ بَعْلِهَا]

ذَكَرَ: أَنَّ الْمُطْلَقَةَ فِي الْمَرَضِ تَرِثُ زَوْجَهَا الْمُطْلَقَ لَهَا - مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، أَوْ يَبْرَأَ هُوَ مِنْ مَرَضِهِ - مَا بَيْنَهُ^١ وَبَيْنَ سَنَةٍ^٢.

الجواب - وبالله التوفيق - :

أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَيْضاً عَلَيْهِ اتِّفَاقُ أَصْحَابِنَا، وَ قَدْ وَرَدَتْ فِي الْأُصُولِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ بِهِ:

رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْكَانٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَقْبَاقِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ؛ قَالَ: «تَرِثُهُ [فِي مَرَضِهِ]»^٣ مَا [بَيْنَهُ وَ] بَيْنَ سَنَةٍ إِنْ مَاتَ فِي^٤ مَرَضِهِ ذَلِكَ، وَ تَعَتَّدُ مِنْ يَوْمِ طَلْقِهَا عِدَّةَ الْمُطْلَقَةِ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِذَا انْقَضَتْ [عِدَّتُهَا]^٥. وَ تَرِثُهُ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ سَنَةٍ إِنْ مَاتَ فِي

١. فِي «أ، د، ش»: «بَيْنَهَا». وَ فِي «ب، ج، ص»: «بَيْنَهُمَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ؛ وَفَاقًا لـ«ط، ل».

٢. الإِعْلَامُ، ص ٦٠. وَ قَدْ جَاءَ فِيهِ: «وَ اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُطْلَقَةَ فِي الْمَرَضِ تَرِثُ الْمُطْلَقَ

لَهَا إِذَا مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ، مَا بَيْنَ طَلْقِهَا وَ بَيْنَ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ».

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ مُوَافِقٌ لِلْمَصْدَرِ وَ لِلنُّسخَتَيْنِ «ط، ل».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ لَمْ يَرِدْ فِي أَيِّ نُسْخَةٍ.

مرضيه ذلك، فإن مات بعد ما تمضي سنة لم يكن لها ميراث^١.
 وروى الحسن بن محبوب، عن ربيع الأصم، عن أبي عبيدة^٢ الحداء؛ و مالك
 بن عطية^٣، [عن أبي الورد^٤ كلاهما عن محمد بن عليّ عليهما السلام قال: «إذا
 طلق الرجل امرأته تطلقه في مرضه، [ثم مكث في مرضه]^٥ حتى انقضت عدتها،
 ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة^٦، فإنها ترثه [ما لم تزوج؛ فإذا كانت
 تزوجت بعد انقضاء العدة، فإنها لا ترثه]»^٧.
 وروى^٨ ابن أبي عمير عن أبان، أن أبا عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق
 تطلقتين في صحته، ثم طلق التليقة الثالثة وهو مريض: «إنها ترثه ما دام في
 مرضه، وإن كان إلى سنة»^٩.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ٤٨٧٥؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ح ٢٧١؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ١٠٨٩؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٤، ح ٢٨٢٥٩.
٢. في المطبوع: «و عن» بدل «و روى».
٣. في المطبوع: «أبي عبيد».
٤. في المطبوع: «عطية».
٥. ما بين المعقوفين من كتاب الكافي للكليني، وقد سقط من الفقيه.
٦. في «ص»: «أطلق». وفي المطبوع: «طلقت».
٧. ما بين المعقوفين من المصدر، وهكذا ما بعده.
٨. قوله: «ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة» قد سقط من الكافي.
٩. الكافي، ج ٦، ص ١٢١، ح ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ٤٨٧٧؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٢؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٢ (و في الأخيرين مع اختلاف في اللفظ)؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥٣؛ وج ٢٦، ص ٢٢٨، ح ٣٢٨٨٨.
١٠. في المطبوع: «و عن» بدل «و روى».
١١. الكافي، ج ٦، ص ١٢٣، ح ١٠؛ وج ٧، ص ١٣٤، ح ٤؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٧٩؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥١؛ وج ٢٦، ص ٢٢٧، ح ٣٢٨٨٤.

و يُشْبِهُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي تَوْرِيثِهَا لَهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَنْقَضِيَ السَّنَةُ: أَنَّ الْمُطْلَقَ^١ فِي الْمَرِيضِ فِي الْأَكْثَرِ وَالْأَغْلَبِ^٢ يُرِيدُ الْإِضْرَارَ بِزَوْجَتِهِ وَحِرْمَانِهَا مِيرَاثَهُ. وَلِهَذَا كُرِّهَ^٣ فِي رَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ التَّطْلِيقَ^٤ فِي الْمَرِيضِ؛ بِأَنَّهُ يُوْهِمُ الْإِضْرَارَ. فَأُلْزِمَ الْمِيرَاثَ إِلَى^٥ سَنَةٍ؛ تَغْلِيظًا وَزَجْرًا عَنْ قَصْدِ الْإِضْرَارِ وَالْحِرْمَانِ لِلْمِيرَاثِ.

و قد جَاءَتْ رَوَايَةٌ تَشْهَدُ بِذَلِكَ:

رَوَى زُرْعَةُ عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقَالَ: «تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ الْإِضْرَارِ فَهِيَ تَرْتُهُ إِلَى سَنَةٍ، فَإِنْ زَادَ عَلَى السَّنَةِ يَوْمًا وَاحِدًا لَمْ تَرْتُهُ».^٦
و هذا يُشْعِرُ بِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

١. في «أ، ج، د، ش، ص» والمطبوع: «المطلقة».

٢. في المطبوع: «في الأغلب والأكثر» بدل «في الأكثر والأغلب».

٣. في «أ، ب، د»؛ «أكره». وفي «ص»: «أكّد». وفي ظاهر «ج» والمطبوع: «أكثر».

٤. في المطبوع: «التطبيق».

٥. في المطبوع: - «إلى».

٦. الكافي، ج ٦، ص ١٢٢، ح ٩؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٨١؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٨،

ح ٢٦٧؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٠؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥٢؛

وج ٢٦، ص ٢٢٨، ح ٣٢٨٨٩.

المسألة التاسعة

[حُكْمُ عِتْقِ عَبْدِ الْمُكَاتَبِ وَتَوْرِيثُهُ]

و ذَكَرَ: أَنَّ الْمُكَاتَبَ يَمُوتُ نَسْبُهُ وَ لَهُ مَالٌ، يَرِثُ مِنْهُ بِحِسَابِ مَا عُتِقَ مِنْهُ
مِنْ أَدَانِهِ مُكَاتَبَتَهُ.^١ وَ الْخُصُومُ يَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُكَاتَبُ رِقٌّ مَا بَقِيَ
عَلَيْهِ دِرْهَمٌ»^٢.

الجواب - و بالله التوفيق :-

أَمَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فَجَمِيعُ الْفُقَهَاءِ الْمُخَالِفِينَ لَنَا يَقُولُونَ فِيهَا: إِنَّ الْمُكَاتَبَ إِذَا أَدَّى
بَعْضَ الْمَالِ لَمْ يُعْتَقْ شَيْءٌ مِنْهُ الْبَتَّةَ.^٣
وَ حُكْمِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَدَّى قَدَرَ قِيمَتِهِ عُتِقَ، وَ كَانَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ
الْكِتَابَةِ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ.^٤

وَ يَرَوِي مُخَالِفُونَا مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَايَتَيْنِ:

١. الإعلام، ص ٦٤. وَ قَدْ جَاءَ فِيهِ: «وَ اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ فِي الْمَكَاتِبِ يَمُوتُ ذُو رَحِمٍ لَهُ مِنَ الْأَحْرَارِ
وَ يَتْرَكَ مَالًا، أَنَّهُ يَرِثُ مِنْهُ بِحِسَابِ مَا عُتِقَ مِنْهُ».

٢. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١١، ح ٢٦؛ وَ ج ٣، ص ٤٣٧، ح ١٨.

٣. راجع: مختصر المزني، ص ٣٢٤؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢،
ص ٣٥٠.

٤. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.

إحدهما^١: أنه إذا أدى نصف مال الكتابة عتق، وكان الباقي ديناً.^٢
و الرواية الثانية: أنه كلما أدى جزءاً عتق بقدر ذلك الجزء منه.^٣
و حكى عن شريح أنه قال: إذا أدى ثلث مال الكتابة عتق، وإن نقص لم يعتق.^٤
و الذي يطبق عليه أصحابنا: أنه يعتق^٥ منه بقدر ما أدى من مال الكتابة. و إن
شُرطَ في أصل الكتابة أنه إن عجزَ عن شيءٍ من مال الكتابة عادت رقبته إلى الرّق،
فإنه متى شُرطَ هذا الشرطُ كان العمل عليه و لم يعتق منه شيء.^٦
فيقول أصحابنا أنه: إن مات لهذا^٧ المؤدي بعض مال الكتابة نسيب^٨، ورث منه
بحساب الحرية فيه.^٩ وكذلك لو زنى المكاتبُ يُجلدُ بحساب الحرية من رقبته. و
لو قُتل لأخذ منه بحساب الحرية الديّة، و لزم مولاة الباقي.^{١٠}
و الحجّة في الحقيقة على ذلك: من في^{١١} إجماعها الحجّة من طائفتنا، و
الروايات التي تشهد بهذا المذهب في أصولنا كثيرة.
و قد روى مخالِفونا في كتبهم عن شيوخهم عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ:
«المكاتبُ يؤدي ما فيه من الحرية بحساب الحر، و ما فيه من الرّق بحساب العبد»^{١٢}.

١. في النسخ المعتمدة: «أحدهما». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و ل: «ط، ل».
٢. البحر الزخار، ج ٥، ص ٢٢٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٨٠.
٣. عمدة القاري، ج ١٣، ص ١٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
٤. راجع: الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٨٠. ٥. في المطبوع: «تعتق».
٦. راجع: المقنعة، ص ٥٥١؛ الخلاف، ج ٦، ص ٣٩٣. ٧. في المطبوع: «هذا».
٨. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «بسبب».
٩. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ش» و المطبوع: «به».
١٠. راجع: المقنعة، ص ٥٥١.
١١. في المطبوع: «في من» بدل «من في».
١٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩٢؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٢١٨ (مع اختلاف).

و المراد بذلك أنه إذا قُتلَ يَجِبُ عليه من الدية بَقِسط ما فيه من الحُرَّة، و من القيمة بَقِسط ما فيه من الرَّق. و هذا يَقْتَضِي أن بعضه يُعْتَق، و يَكُونُ الباقي رَقِيْقاً. و أما روايتهم عن النبي عليه السلام أن: «المُكَاتَب رِقٌّ ما بَقِيَ عليه دِرْهَمٌ»^١، فالمرادُ به أنه مع هذه البَقِيَّة في أَسْرِ الرَّق، و لَمْ يَزَلْ جميعُ الرَّق عنه؛ فَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إلى أنه إذا أَدَّى من مالِ كتابته بِقَدَرِ قيمته عُتِقَ^٢، فيَكُونُ هذا القولُ رَدًّا^٣ على مَنْ قالَ ذلك.

و أما روايتهم عن النبي عليه السلام أنه قال: «أَيُّما رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدًا على مائة دينارٍ، فأداها^٤ إلا عَشْرَةَ دنانيرَ، فهو مُكَاتَبٌ. و أَيُّما رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدًا على مائة أوقيةٍ، فأداها^٥ إلا عَشْرَ^٦ أواقٍ^٦، فهو مُكَاتَبٌ». ^٧ فلا صَرِيح^٨ فيه على ما يُنَافِي مَذْهَبَنَا، و لا حُجَّةَ لهم في ظاهره.

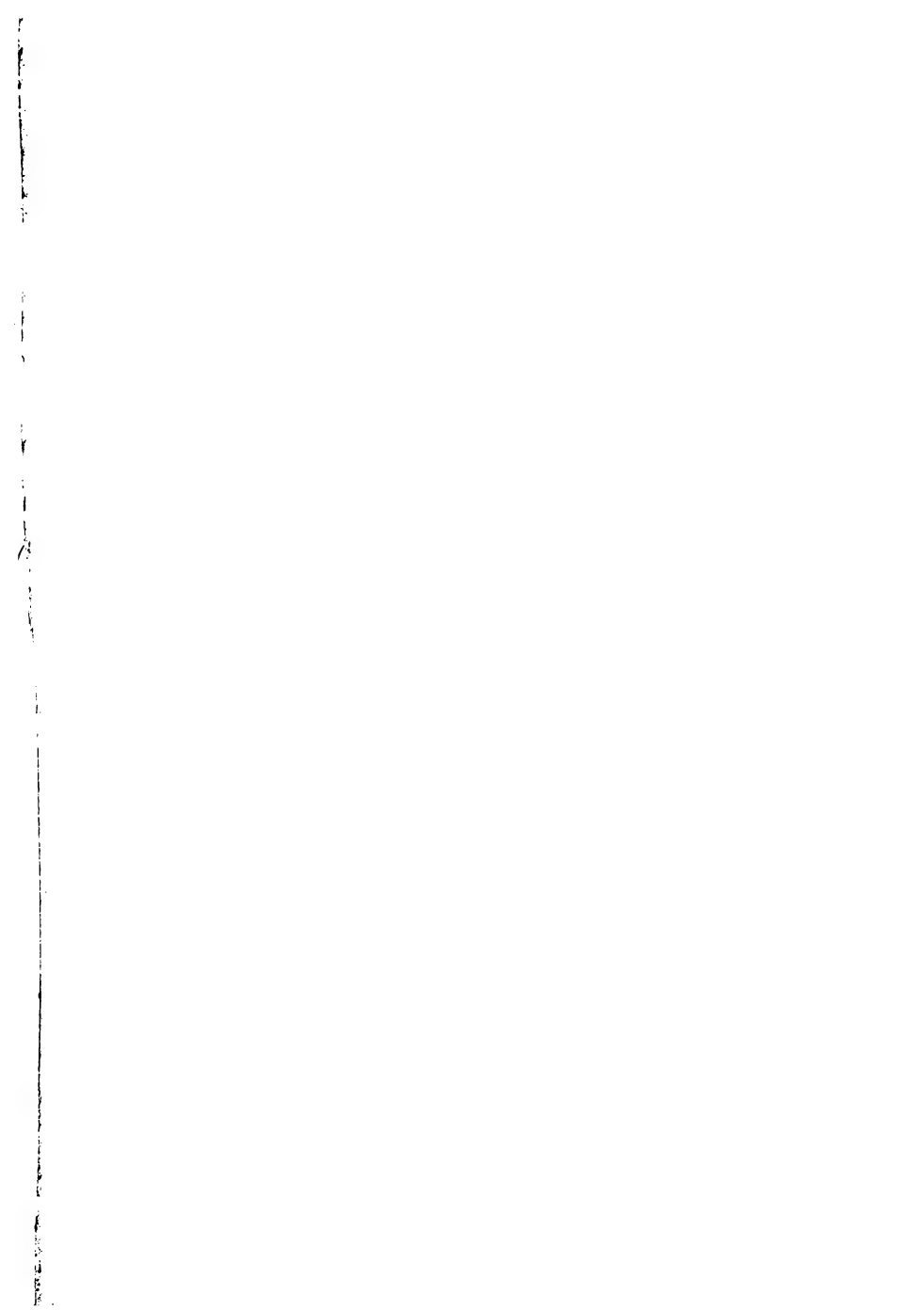
و معنى قوله: «فهو مُكَاتَبٌ» أن حُكْمَ الكتابة باقٍ لَمْ^٩ يَزَلْ؛ لأنَّ العبدَ إذا أَدَّى بعضَ ما عليه فهو مُسْتَرْقٌّ بِقَدَرِ ما بَقِيَ^{١٠} عليه من مالِ مُكَاتَبَتِهِ، و يُطْلَقُ فيه أنه «مُكَاتَبٌ»؛ و هذا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

تَمَّتِ الْمَسَائِلُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ عَوْنِهِ وَ مَنَّهُ.

١. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١١، ح ٢٦.
٢. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
٣. في المطبوع: «راداً».
٤. في المطبوع: «فأداها».
٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «عشرة». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».
٦. في المطبوع: «أواق».
٧. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٨٤؛ مسند أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٣٩٢٧؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٢١٨ (و في كُلِّها مع اختلاف في اللفظ).
٨. في المطبوع: «فلا تصريح».
٩. في المطبوع: «و لم».
١٠. في المطبوع: «ما أبقى».

(٧٨)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصِلِيَّاتِ الثَّالِثَةِ



مقدمة التحقيق

وردت على الشريف المرتضى في شهر ربيع الأول من سنة ٤٢٠ هـ مجموعة أخرى من المسائل الفقهية، عُرفت بالموصليات الثالثة. وهذه المجموعة أكبر حجماً من سابقتها.

وقد أجاب الشريف المرتضى على جميع المسائل، حيث فصل الإجابة تارة، و اختصرها أخرى، وقدم لجوابه على المسائل مقدمة مطولة بعض الشيء، وهو أمر لم نعهده في أجوبة مسائله الأخرى، حيث عودنا الشريف المرتضى على الإجابة مباشرة عن المسائل؛ أما هنا فقد قام بتقديم مقدمة حول كيفية استنباط الأحكام، حتى يمكن اعتبار هذه المقدمة رسالة قائمة بذاتها من رسائل الشريف المرتضى الكثيرة، و يمكن نشرها على حدة، وبصورة منفصلة عن باقي المسائل. وهذا يعني أن لكل من جوابات المسائل الموصليات الثالثة ومقدمتها وزنه الخاص و قيمته العلمية المتميزة.

وقد بين الشريف المرتضى في المقدمة موقفه من استنباط الأحكام الفقهية، فأشار إلى الأساس الذي وضعه، وبنى عليه كل منظومته الفكرية، وهذا الأساس هو «العلم»؛ فقد قام الشريف المرتضى بتأسيس فكره - ومنه فكره الفقهي - على أساس رصين و محكم، و هو «العلم»، أو ما يمكن أن يسمى: «اليقين»؛ فلم يعتمد في أحكامه على الظن. وبذلك غدا العلم مظلة كبيرة تمد ظلها على كل فكر الشريف المرتضى؛ فكل شيء دخل تحتها آمن به، و كل ما خرج منها رفضه و لم يؤمن به أبداً؛ فإن العالم إذا أقدم على ما لا علم له فيه، لم يأمن من الوقوع في الفساد، فيقبح الإقدام عليه.

و على هذا الأساس رفض حجّة أخبار الآحاد، والقياس، و آمن بحجّة الكتاب، و السنّة المتواترة، و الإجماع، و العقل؛ لأنّ الأولى تؤدّي إلى نتائج ظنيّة، بينما الأخيرة تنتهي إلى نتائج علميّة و يقينيّة.

بين الموصليّات الثالثة و كتاب «الإعلام»

قام الشيخ المفيد بتأليف كتاب فقهي مختصر جعله تمّة لكتابه أوائل المقالات، و سمّاه: «الإعلام بما اتّفقت عليه الإماميّة من الأحكام»، و استعرض فيه المسائل الفقهيّة التي اتّفق عليها الإماميّة و أجمعت العامّة فيها على مخالفتهم. و عند مطالعة المسائل الموصليّات الثالثة لفت نظرنا وجود ارتباط قويّ بينها و بين ما جاء في كتاب الشيخ المفيد، فقمنا بمقارنة بينهما، فوجدنا أنّ الشريف المرتضى قد تتبّع في هذه المسائل كتاب الإعلام مسألة مسألة، و بيّن رأيه فيها، فهناك تطابق كبير و مدهش بين المسائل المطروحة و عباراتها، حتّى إنّ جميع المسائل التي صرّح الشيخ المفيد بأنّه لم يتعرّض لها، لم يتمّ التعرّض لها كلّها أيضاً في الموصليّات الثالثة.

و يظهر أنّ السائلين الموصليّين انتزعوا تلك المسائل من كتاب الإعلام و أرسلوها إلى الشريف المرتضى كي يبيّن رأيه فيها، و لذلك لم تطرح هذه المسائل بشكل أسئلة، بل طرحت بصورة نصّ فقهي. و لكن يظهر أنّهم نقلوا تارة عين عبارة الإعلام، فيما اكتفوا بنقلها بالمضمون تارة أخرى، و ربما كانت نسختهم من كتاب الإعلام مختلفة بعض الشيء مع ما هو موجود بين أيدينا من هذا الكتاب، كما سقطت مسألتان أو ثلاث كانت موجودة في الإعلام و لكن لم تُذكر في هذه المسائل و لم يتّضح لنا الوجه في ذلك.

إذن يمكن اعتبار الموصليّات الثالثة شرحاً أو تعليقة على كتاب الإعلام^١.

١. و قد اعتبر بعض أعلام المحقّقين أنّ كتاب الانتصار للشريف المرتضى هو شرح على كتاب

و هذه الحالة نشاهدها أيضاً في الموصليات الثانية، ولكنها قد تعرّضت هناك إلى شرح تسع مسائل فقط من كتاب الإعلام، بينما الموصليات الثالثة تعرّضت إلى معظمها.

و الجدير بالذكر أنّ هناك بعض المسائل المذكورة في الموصليات الثالثة، ولكنها ساقطة من نسخ كتاب الإعلام، فقد أشار محقق كتاب الإعلام في أكثر من موضع إلى وجود سقط في النسخ يصل إلى عدّة صفحات^١. و يمكن من خلال المقارنة مع الموصليات الثالثة معرفة المسائل الساقطة من كتاب الإعلام، وبالتالي إعادة ترتيب هذا الكتاب بشكل جديد.

فوائد مستلّة من المسائل

احتوت الموصليات الثالثة على بعض الفوائد، نذكر منها:

١. صرح الشريف المرتضى في المقدمة بأنّ كلّ أصحاب الإماميّة سلفهم و خلفهم، و متقدمهم و متأخّره، يَمنعون من العمل بأخبار الأحاد و القياس.
٢. ذكر أنّ الله تعالى لا يُخلي المكلّف من حجة و طريق إلى العلم بما كُلف به؛ من إجماع، أو دليل قاطع من الكتاب، أو سنّة مقطوع بها، فإن اتّفق أن لا يوجد شيء من ذلك، فالمرجع حينئذٍ هو العقل.
٣. استدلّ على معظم المسائل المطروحة بإجماع الإماميّة، كما استدلّ في كثير من الأحيان بطريقة الاحتياط.

➡ الإعلام؛ و ذلك بدليل وجود تطابق بين عناوينهما و بعض العبارات (راجع: الرافد في أصول الفقه، ص ٧٥)، و لكن يمكن القول بأنّ الانتصار أوسع بكثير من الإعلام، و لم يقتصر على شرح المسائل الواردة فيه، بينما الموصليات الثالثة هي مطابقة للإعلام بشكل كبير، فهي أولى بأن تكون شرحاً له. و على أيّ حال يمكن اعتبار الموصليات الثالثة شرحاً مختصراً للإعلام، و الانتصار شرحاً مفصلاً له.

٤. أفتى في المسألة الأولى بأنَّ الابتداء بالمرفقين في غَسَل اليدين في الوضوء هو المسنون، وخلافه مكروه، لكنَّه لا ينقض الوضوء.

و من فتاويه في المسألة الثانية أنَّ مسح مقدَّم الرأس في الوضوء غير مستقبل الشعر مسنون أيضاً، و تكره مخالفته، لكن إذا استقبل الشعر جاز و أبيحت بمثله الصلاة.

و أفتى في المسألة الثالثة و العشرين بوجوب الغُسل على تارك صلاة الآيات عمداً مع احتراق القرص.

كما أفتى في المسألة الخامسة و الخمسين بجواز التخيير في الطلاق، بأن يقول الرجل للمرأة: «قد خيَّرتكِ، أو قد جعلت أمركِ إليك».

و أفتى في المسألة التسعين بأنَّ ما يختصُّ به الولد الأكبر من الحبة يُعطى إليه، و لكنَّه يُحسب عليه من نصيبه من الإرث.

كما أفتى في المسألة الثالثة و التسعين بأنَّ الزوجة لا ترث من الرباع شيئاً، لكنَّها تُعطى قيمتها من غيرها.

٥. نقل في المسألة الخامسة و الخمسين عبارة للشيخ الصدوق الأب من كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه، و هي عبارة نقلها الشيخ الصدوق الابن من رسالة أبيه إليه.

٦. أشار في المسألة الثامنة و العشرين إلى أنَّ الجاهل بولاية أمير المؤمنين عليه السلام و إمامته في حكم المرتدّ، و لا يجزي إعطاء الزكاة له.

نسبته إلى المؤلف

قد ذكرها كلُّ من الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) و ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)^١، كما أرجع الشريف المرتضى في مقدّمته إلى المسائل الثبائيات، و أحال في خاتمتها إلى

١. راجع: الفهرست، ص ١٦٤؛ معالم العلماء، ص ١٠٤-١٠٥.

كتابه مسائل الخلاف، كما أرجع في المقدّمة إلى بحث القياس من الموصليّات الأولى، وأشار إلى أنّها أرسلت في سنة ٣٨٠ ونيّف. و أرجع أيضاً إلى الموصليّات الثانية، وسمّاها: المسائل الأولى. وكلّ هذه قرائن داخلية مهمّة تدلّ على تصحيح النسبة.

هذا وقد كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٩٩. والجدير بالذكر أنّ الطبعة السابقة كانت تحتوي على ١١٠ مسألة، بينما هذه الطبعة تحتوي على ١٠٩ مسألة، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ المسألة ٨١ من الطبعة السابقة عدّت مسألتين، مع أنّ النسخ اعتبرتها مسألة واحدة. ولذلك زادت الطبعة السابقة على ما في النسخ وعلى الطبعة الحاليّة بمسألة واحدة.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٥) ١٢٥٥؛ وهي ميكروفيلم من المخطوطة المرقّمة ١٤٤٨ الموجودة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، والرسالة تقع في الصفحات (٦٨ - ٣٠) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠/٦؛ تقع في الصفحات (٢٤٨ - ٢٩١) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «د».

٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقم، المرقّمة ٣٣٢٤؛ تقع في الصفحات (٦٨ - ١٠٧) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ج».

٤. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقّمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (٩٠ - ١٣٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ب».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ والرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليّات الثانية»، وهو سهو، وتقع في

الصفحات (٤٢٧ - ٤٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٤؛ تقع في الصفحات (١٤٦ - ١٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ت».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٤٣٢؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (٥ - ١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٠٠٤؛ تقع في الصفحات (٢ - ٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «خ».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (١٨ - ٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ح».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (٢٢ - ٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/٢؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (١ - ٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».

٧. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقمة ١٤٠؛ و يوجد ميكروفيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم و يحمل الرقم ١٦٩٠، و الرسالة تقع في الصفحات (٣٦٠ - ٣٩١) من المجموعة.

٨. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ١٠٦) من المجموعة.

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصِلِيَّاتِ الثَّالِثَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد أَجَبْتُ عن الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ عِشْرِينَ وَ أَرْبَعِمِائَةٍ بِمَا اخْتَصَرْتُ أَلْفَاظَهُ، وَ بَلَغْتُ الطَّرِيقَ إِلَى نُصْرَةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا يُغْنِي الْمُتَأَمِّلَ عَمَّا سِوَاهُ. وَ قَدَّمْتُ مُقَدِّمَةً يُعَرِّفُ بِهَا الطَّرِيقَ الْمَوْصِلَ إِلَى الْعِلْمِ بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الْفَقْهِ، فَيَجِبُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا وَ التَّمَسُّكُ بِهَا؛ فَمَنْ أَبَى عَنْ هَذَا الطَّرِيقِ عَسَفَ وَ خَبِطَ، وَ فَارَقَ قَوْلُهُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

فَاللَّهُ تَعَالَى يُمَدِّدْكُمْ بِالتَّوْفِيقِ وَ التَّسْدِيدِ، وَ يُحَسِّنْ مَعُونَتَكُمْ عَلَى طَلَبِ الْحَقِّ وَ إِرَادَتِهِ، وَ زَفِضِ الْبَاطِلَ وَ إِبَادَتِهِ^١؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

[مُقَدِّمَةٌ]

إِعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ طَرِيقٍ تَوْصِلُ^٢ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا؛ لِأَنَّا مَتَى لَمْ نَعْلَمْ الْحُكْمَ وَ نَقْطَعُ بِالْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ مَصْلَحَةٌ لَنَا، جَوَّزْنَا كَوْنَهُ مَفْسَدَةٌ لَنَا، فَيَقْبَحُ الْإِقْدَامُ مِنَّا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى مَا لَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ فُسَادًا، كَالْإِقْدَامِ عَلَى مَا نَقْطَعُ عَلَى^٣ كَوْنِهِ فُسَادًا.

١. فِي «ج»: «وإيادته». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وأياديه».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «التوصل».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «- على».

[بطلان العمل بالقياس و خبر الواحد]

ولهذه الجملة أبطلنا أن يكون القياس في الشريعة - الذي يذهب مخالفونا إليه - طريقاً إلى الأحكام الشرعية؛ من حيث كان القياس يوجب الظن، ولا يقتضي العلم؛ ألا ترى أننا «نظن» حمل^١ الفرع في التحريم على أصل مُحَرَّم - بشبه يجمع^٢ بينهما - أنه مُحَرَّم مثل أصله، ولا «نعلم» - من حيث ظننا أنه يشبه المحرَّم - أنه مُحَرَّم؟ وكذلك إذا^٣ أبطلنا العمل في الشريعة بأخبار الأحاد؛ لأنها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم؛ لأن خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً، وإن ظننت به الصدق؛ فإن الظن لا يمنع من التجويز، فعاد الأمر في العمل بأخبار الأحاد إلى أنه إقدام على ما لا نأمن كونه فساداً و غير صلاح.

وقد تجاوز قوم من شيوينا - رحمهم الله - في إبطال القياس في الشريعة والعمل بأخبار الأحاد، أن قالوا: إنه مستحيل من طريق العقول العبادة بالقياس في الأحكام. وأحالوا أيضاً من طريق العقول العبادة^٥ بالعمل^٦ بأخبار الأحاد؛ وعولوا على أن العمل يجب أن يكون تابعاً للعلم، وإذا كان غير متيقن في القياس وأخبار الأحاد، لم تجز العبادة^٨ بها.

١. كذا، والأنسب: «بحمل».

٢. في المطبوع: «يشبه بجميع».

٣. كذا، والصواب: «و لذلك أيضاً»، أي: ولهذه الجملة التي أبطلنا القياس لأجلها.

٤. في المطبوع: «أو غير».

٥. من قوله: «بالقياس في الأحكام» إلى هنا ساقط من «ب، د». وفي المطبوع: - «العبادة».

٦. في المطبوع: «العمل» بدون الباء الجارة.

٧. ممن ذهب إلى ذلك بالنسبة إلى أخبار الأحاد، ابن قتيبة الرازي. راجع: معارج الأصول، ص ١٤١.

٨. في المطبوع: «لم نجد».

والمذهبُ الصحيحُ هو غيرُ هذا؛ لأنَّ العقلَ لا يَمْنَعُ مِنَ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ وَالْعَمَلِ بخبر الواحد، وَلَوْ تَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ لَسَأَغَ وَلَدَخَلَ فِي بَابِ الصَّحَّةِ؛ لأنَّ عِبَادَتَهُ تَعَالَى بِذَلِكَ تَوْجِبُ^١ «الْعِلْمَ» الذي لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ تَابِعاً لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢: «قَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَاجْتَنِبُوهُ» وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «إِذَا أَخْبَرَكُمْ عَنِّي^٣ مُخْبِرٌ لَهُ صِفَةُ الْعَدَالَةِ بِتَحْرِيمِهِ فَحَرِّمُوهُ» فِي صِحَّةِ الطَّرِيقِ إِلَى الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ.

وَكذلكَ لَوْ قَالَ: «إِذَا غَلَبَ فِي ظَنِّكُمْ شَبَهُ^٤ بَعْضِ الْفُرُوعِ بِبَعْضِ الْأَصُولِ فِي صِفَةٍ تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ فَحَرِّمُوهُ؛ فَقَدْ حَرَّمْتُهُ عَلَيْكُمْ» لَكَانَ هَذَا أَيْضاً طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ وَارْتِفَاعِ الشَّكِّ وَالتَّجْوِيزِ.

وَلَيْسَ مُتَنَاوَلُ الْعِلْمِ هَاهُنَا هُوَ مُتَنَاوَلُ الظَّنِّ - عَلَى مَا يَتَعَقَّدُهُ قَوْمٌ لَا يَتَأَمَّلُونَ -؛ لِأَنَّ مُتَنَاوَلُ الظَّنِّ هَاهُنَا هُوَ صِدْقُ الرَّائِي إِذَا كَانَ وَاحِداً، وَ مُتَنَاوَلُ الْعِلْمِ هُوَ تَحْرِيمُ الْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْخَبَرُ؛ فَمَا^٥ عَلِمْنَاهُ^٦ غَيْرُ مَا ظَنَّنَاهُ^٧.

فَكَذلكَ فِي الْقِيَاسِ: مُتَنَاوَلُ الظَّنِّ شَبَهُ الْفَرْعِ^٨ بِالْأَصْلِ فِي عِلَّةِ التَّحْرِيمِ، وَ مُتَنَاوَلُ الْعِلْمِ كَوْنُ الْفَرْعِ مُحَرِّماً.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُوجِبُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «السَّلَامُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَنِّي».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَشْبَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِمَّا».

٦. فِي «ب، ج، د»: «عَلِمْنَاهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «غَيْرَ مَا ظَنَّنَاهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْوَضْع».

[الدليل على بطلان العمل بهما]

وإنما منَعنا من العمل بالقياس في الشريعة وأخبار الأحاد، مع تجويز العبادة بهما من طريق العقول؛ لأنَّ الله تعالى ما تَعَبَّدَ بهما، ولا نَصَبَ دليلاً عليهما؛ فمن هذا الوجه أَطْرَحنا العملَ بهما، وَنَفَيْنا كَوْنَهُما طَرِيقَيْنِ إِلَى التحريم والتحليل.

وإنما أوردنا بهذه الإشارة: أنَّ أصحابنا كُلَّهُم - سَلَفُهُم وَخَلَفُهُم، وَمُتَقَدِّمُهُمْ وَمُتَأَخَّرُهُمْ - يَمْنَعُونَ من العمل بأخبار الأحاد ومن القياس في الشريعة، وَيَعْبِوْنَ أَشَدَّ عَيْبِ الذَّاهِبِ إِلَيْهِمَا وَالمُتَعَلِّقِ فِي الشَّرِيعَةِ بِهِمَا؛ حَتَّى صَارَ هَذَا المَذْهَبُ - لظهوره وانتشاره - معلوماً ضَرُورَةً منهُم، وَغَيْرَ مُشْكُوكٍ فِيهِ مِنَ المَذَاهِبِ.

وقد استَقْصَيْنَا الكلامَ فِي القِيَّاسِ وَفَرَعَنَاهُ وَبَسَطْنَاهُ وَانْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أَبْعَدِ الغَايَاتِ فِي «جوابِ مسائل وَرَدَتْ مِنْ أَهْلِ المَوْصِلِ»^١ مُتَقَدِّمَةً، أَظْنَاهُ فِي سَنَةِ ثَيْفٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ فَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا اسْتَفَادَ مِنْهَا جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا البَابِ.

[بيان الطريق إلى العلم بالأحكام الشرعية]

وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا بُدَّ لَنَا - فِيمَا نُثْبِتُهُ مِنَ الأحكام، فِيمَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ ضُرُوبِ العِبَادَاتِ - مِنْ طَرِيقٍ تَوْجِبُ العِلْمَ وَتَقْتَضِي اليَقِينَ.

وَطُرُقُ العِلْمِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ هِيَ «الأقوال» الَّتِي قَدْ قَطَعَ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّتِهَا، وَأَمَّنَ العَقْلُ مِنْ وَقُوعِهَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِهَاتِ القُبْحِ كُلِّهَا؛ كَقَوْلِ اللَّهِ^٢ تَعَالَى، وَكَقَوْلِ رَسُولِهِ

١. أي في «جوابات المسائل الموصليات الأولى». وهذه المسائل مفقودة، ولكنَّ الشيخ الطوسي

رحمه الله نَقَلَ معظم ألفاظ بحث القياس من هذه المسائل في كتابه العُدَّة فِي أَصُولِ الفَقْهِ، ج ٢،

ص ٦٤٧ - ٧١٩. وَرَاجِع: المَتَّبِقُ مِنَ التَّرَاثِ المَفْقُودِ لِلشَّرِيفِ المَرْتَضَى.

٢. فِي المَطْبُوع: «كقوله» بَدَلَ «كقول الله».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ الْأَنْمَةِ الَّذِينَ يَجْرُونَ فِي الْعَصْمَةِ^١ مَجْرَاهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.
و لَا بُدَّ لَنَا مِنْ طَرِيقٍ إِلَى إِضَافَةِ الْخِطَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ خِطَاباً لَهُ، وَ
كَذَلِكَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى الرَّسُولِ أَوْ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

و قَدْ سَلَكَ قَوْمٌ فِي إِضَافَةِ خِطَابِهِ إِلَيْهِ^٢ طَرِيقاً غَيْرَ مَرْضِيَّةٍ.^٣
فَأَصَحُّهَا وَ أَبْعَدُهَا مِنَ الشُّبْهِ: أَنْ يَشْهَدَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمَوْيَّدُ
بِالْمُعْجَزَاتِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَعْلَمَ بِشَهَادَتِهِ أَنَّهُ كَلَامُهُ؛ كَمَا فَعَلَ
نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْقُرْآنِ، فَعَلِمْنَا بِإِضَافَتِهِ إِلَى رَبِّهِ أَنَّهُ كَلَامُهُ، فَصَارَ جَمِيعُ
الْقُرْآنِ دَالّاً عَلَى الْأَحْكَامِ وَ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ.

فَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْخِطَابِ مُضَافاً إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
وَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَهُوَ الْمَشَافَهَةُ^٤ وَ الْمُشَاهَدَةُ لِمَنْ حَاضَرَهُمْ وَ عَاصَرَهُمْ؛
فَأَمَّا مَنْ نَأَى عَنْهُمْ أَوْ وَجَدَ بَعْدَهُمْ، فَمِنْ الْخَيْرِ^٥ الْمُتَوَاتِرُ؛ الْمُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ،
الْمُزِيلُ لِلشَّكِّ وَ الرِّيبِ.

[إِبْتَاتُ حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ]

و هَاهُنَا طَرِيقٌ آخَرٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْحَقِّ^٦ وَ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ فَقْدِ
ظَهْرِ الْإِمَامِ وَ تَمَيُّزِ شَخْصِهِ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ الَّتِي قَدْ عَلِمْنَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِي الْعَصْمَةِ».

٢. أَي: إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٣. رَاجِع: بِدَايَةِ جَوَابِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ التَّبَاتِيَّاتِ.

٤. فِي «ب، ج، د»: - «الْمَشَافَهَةُ وَ».

٥. فِي «ب، ج»: «فَمِنْ الْمَشَافَهَةِ أَوْ الْخَيْرِ» بَدَلَ «فَمِنْ الْخَيْرِ». وَ فِي «د»: «فَمِنْ الْمَشَافَهَةِ الْخَيْرِ»

بَدَلُهَا. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَالْخَيْرِ» بَدَلُهَا.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْعِلْمُ بِالْحَقِّ» بَدَلَ «الْحَقِّ».

أَنْ قَوْلَ الْإِمَامِ - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزِ الشَّخْصِ - دَاخِلٌ فِي أَقْوَالِهَا وَغَيْرُ خَارِجٍ عَنْهَا. فَإِذَا أَطَبَقُوا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ الْوَاضِحُ وَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ - فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهَا، فَكَانَ الْإِمَامُ قَائِلَهُ وَمُنْفَرِدًا^١ بِهِ.

و معلومٌ أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - وَهُوَ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ^٢ الْعَيْنِ وَ لَا مَعْرُوفِ الشَّخْصِ - فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّا إِذَا كُنَّا نَقْطَعُ عَلَى وَجُودِ الْإِمَامِ فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، وَ لَا تَرْتَابٍ بِذَلِكَ، وَ نَقْطَعُ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَصُولِ كُلُّهَا مَعَ الْإِمَامِيَّةِ دُونَ مُخَالَفَتِهَا، وَ كَانَ الْإِمَامُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحِقّاً فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَى مَذَاهِبِ الْإِمَامِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ.

وَ إِذَا عَرَفْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ^٣ جَمِيعِهَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ^٤ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ - وَهُوَ سَيِّدُ الْإِمَامِيَّةِ وَ أَعْلَمُهَا وَ أَفْقَهَهَا^٥ - فِي جُمْلَةِ هَذَا الْإِجْمَاعِ.

فَكَمَا لَا يَجُوزُ فِيمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ غَيْرَ قَائِلٍ بِهِ وَ لَا ذَاهِبٍ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي الْإِمَامِ.

[كَيْفِيَّةُ تَحْصِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ]

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا جَحْدٌ^٦ عَظِيمٌ مِنْكُمْ، يَقْتَضِي أَنْكُمْ قَدْ عَرَفْتُمْ كُلَّ مُحِقٍّ فِي بَرٍّ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمُنْفَرِدًا». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «جَمِيعِ الْأَصُولِ. وَ إِذَا عَرَفْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَفْضَلُهَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «حَجْدٌ»، وَ فِي هَامِشِهِ: «جَهْدٌ».

و بحرٍ و سهلٍ و جبلٍ، حتَّى مَيَّزْتُم أَقْوَالَهُمْ وَ مَذَاهِبَهُمْ^١؛ إمَّا بِأَن لَقَيْتُمُوهُمْ،
أو بِأَن تَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ^٢ إِلَيْكُمُ الْأَخْبَارُ بِمَذَاهِبِهِمْ^٣؛ وَ مَعْلُومٌ بَعْدُ هَذِهِ الدَّعْوَى
عَنِ الصَّحَّةِ.

قلنا: قد أجبنا عن هذه المسألة بما فرَّعناه^٤ و استوفيناها و جعلناه كالشمس
الطالعة في الوضوح و الجلاء في مسائل سألنا عنها أبو عبد الله محمد
بن عبد الملك الثَّبان^٥ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مقصور[ة] على أخبار الآحاد و طريق العلم
بالآحاد، أجهَدَ فيها نفسه، و اتَّعَبَ^٦ بها عُمرَه، و ما قَصَرَ فيما أوردَه مِنَ الشُّبْهَةِ.
فالجوابُ عن هذه المسائلِ موجودٌ في يَدِ الْأَصْحَابِ - أَيَّدَهُمُ اللَّهُ -، وَ هُوَ يُقَارِبُ
مِائَةَ وَرَقَةٍ.

وَ إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ عُرِفَ مِنْهُ الطَّرِيقُ الصَّحِيحُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ عَلَى
مَذَاهِبِ أَصْحَابِنَا، مَعَ تَفْهِيمِ الْقِيَاسِ وَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَ وُجِدَ فِي جَوَابِ هَذِهِ
الْمَسَائِلِ - مِنْ تَقْرِيرِ الْمَذْهَبِ وَ تَأْسِيسِهِ^٧، وَ الْجَمْعِ بَيْنَ أُصُولِهِ وَ فُرُوعِهِ - مَا
لَا يَوْجَدُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ.

١. في «ش» و المطبوع: «و مذهبهم».
٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «عنه». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للسياق و لنسخة «ط».
٣. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «بمذاهبه»؛ و هو سهو.
٤. في المطبوع: «فرغناه».
٥. و هي المسائل المعروفة بالمسائل الثبائيات، و هي من المسائل الأصولية للشراف المرتضى رحمته الله. و راجع ترجمة ابن الثبان في مقدمة هذه المسائل. و قد ذُكر جواب الإشكال المذكور في بحث الإجماع الواقع في جواب الفصل الأول من الثبائيات.
٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و تعب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».
٧. في المطبوع: «و تاليه».

ثُمَّ لَا نُخْلِي^١ السُّؤَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ^٢ مِنْ جَوَابٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي السُّؤَالِ هِيَ طَرِيقَةُ مَنْ نَفَى إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِإِجْمَاعِهَا عَلَى قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، مَعَ تَبَاعُدِ الدِّيَارِ وَتَفَرُّقِ الْأَوْطَانِ وَفَقْدِ الْمَعْرِفَةِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا - مَعَ طُولِ الْمُجَالَسَةِ وَالْمُخَالَطَةِ، وَامْتِدَادِ الْعُصْرِ، وَاسْتِمْرَارِ الْأَزْمَانِ - تَقَرَّرَ^٣ مَذَاهِبُ الْمُسْلِمِينَ وَحَصَرَ أَقَاوِيلُهُمْ، وَفَرَّقْنَا بَيْنَ مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَيَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ شَكَّكْنَا فِي ذَلِكَ كَمَنْ شَكَّكْنَا فِي الْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ وَالْأَحْدَاثِ الْعَظِيمَةِ، الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعِلْمُ وَيَزُولُ الرِّيبُ فِيهَا بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

وَأَيُّ عَاقِلٍ يَشْكُ فِي أَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ - فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ، وَسَهْلٍ وَجَبَلٍ، وَقُرْبٍ وَبُعْدٍ - يَذْهَبُونَ^٤ إِلَى تَحْرِيمِ الزَّنا وَالْخَمْرِ، وَأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْجَدِّ وَالْأَخِ إِذَا انفَرَدَا^٥ بِالْمِيرَاثِ إِلَى أَنَّ الْمَالَ لِلْأَخِ دُونَ الْجَدِّ، وَأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ الْآنَ - وَإِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ قَدِيمٌ بَيْنَ الْأَنْصَارِ^٦ - فِي أَنَّ التَّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ يَوْجِبُ^٧ الْغُسْلَ؟

١. فِي «أ» الْكَلِمَةُ مَمْسُوحَةٌ. وَفِي «ب، ج، د»: «لَا تَحُلْ». وَفِي «ش»: «لَا تَخُلْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لَا نَخْلُو».

٢. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «ذَكَرْنَاهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الزَّمَانُ تَقَدَّرَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَذْهَبُونَ».

٥. فِي «ج»: «تَفَرَّدَ». وَفِي «ش»: «انْفَرَدَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَفَرَّدَا».

٦. يَعْنِي الْأَنْصَارَ الْمَعْرُوفِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، فِي مَقَابِلِ الْمُهَاجِرِينَ. رَاجِعِ: النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٤٢؛

وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢، ص ١٨٤.

٧. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَوْجِبُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

وَلَوْ شَكَّكْنَا فِي هَذَا مُشَكِّكَ، فَقَالَ: لَعَلَّ^١ فِي فَقَهَاءِ الْأُمَّةِ وَعِلْمَانِهَا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِ الْأَنْصَارِ «أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ»، لَعَنَفْنَاهُ وَبَكَّتْنَاهُ^٢، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُ فَقَهَاءَ الْأُمَّةِ وَعِلْمَاءَهَا فِي الْأُمُصَارِ عَلَى سَبِيلِ^٣ التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ.

وَكَمَا أَنَّ مَذَاهِبَ الْأُمَّةِ بِأَجْمَعِهَا مَحْصُورَةٌ مَعْلُومَةٌ، فَكَذَلِكَ مَذَاهِبُ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فَقَهَايْهَا وَطَائِفَةٍ مِنْ^٤ عِلْمَانِهَا؛ فَإِنَّ مَذَاهِبَ أَبِي حَنِيفَةَ مَحْصُورَةٌ بِالرَّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْهُ مَضْبُوطَةٌ، وَكَذَلِكَ مَذَاهِبُ الشَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أَقْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ؛ فَقَدْ فَرَّقَ أَصْحَابُهُ وَالْعَارِفُونَ بِمَذْهَبِهِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ^٥ الَّتِي لَهُ فِيهَا^٦ أَقْوَالٌ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ إِلَّا قَوْلٌ وَاحِدٌ.

فَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ لَنَا: إِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْرِفُونَ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَالسَّهْلِ^٧ وَالْجَبَلِ، وَالسَّهْلِ^٨ وَالْوَعْرِ، فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَا يُخَالِفُ مَنْ اجْتَمَعَ - مِمَّنْ تَعْرِفُونَ - عَلَيْهِ^٩، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ فِي مَذَاهِبِ الشَّافِعِيِّ، لَكُنَّا لَا نَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ، وَنَقُولُ:

قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ خِلَافٍ مَا تَذَكَّرُونَهُ، وَقَطَعْنَا عَلَى أَنْ أَحَدًا مِنْ عِلْمَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ لَا يَذْهَبُ - قَرِيبًا كَانَ، أَوْ بَعِيدًا - إِلَى خِلَافٍ مَا عَرَفْنَاهُ، وَوَقَعَ الْإِطْبَاقُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ؛ وَأَنَّ التَّشْكِيكَ

١. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَعَلَّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعُ: - «نَكَبْنَاهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعُ: - «سَبِيل».

٤. فِي الْمَطْبُوعُ: - «مِنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعُ: «الْمَذْهَب».

٦. فِي النسخ المعتمدة والمطبوع: «الذي له فيه». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٧. معنى «السَّهْلِ» هنا: الأرض المنبسطة التي لا تبلغ الهَضْبَةَ.

٨. فِي الْمَطْبُوعُ: «وَالْحَزْن». ومعنى «السَّهْلِ» هنا: ما يسهل وطؤه، فِي مَقَابِلِ الْوَعْرِ.

٩. فِي الْمَطْبُوعُ: «عِلْمَهُ».

في ذلك كالتشكيك في سائر الأمور المعلومه.

وإذا استقرت هذه الجملة، وكان مذهب الإمامية أشد انحصاراً وانضباطاً من مذهب جميع الأمة، وكُنّا نعلم أن الأمة مع كثرة عدديها وانتشارها في أقطار الأرض قد أجمعت على شيء بعينه نأمن أن يكون لها قول سواه، فأحرى أن يصح في الإمامية - وهي جزء من كلها و فرقة من فرقها - أن نعلم مذهبهم على سبيل الاستقرار والتعيين، وإجماعهم على ما أجمعوا عليه؛ حتى يزول عنا الريب في ذلك والشك فيه، كما زال فيما هو أكثر منه وأنشُر^١.

وإذا كان الإمام في زمان الغيبة موجوداً بينهم، وغير مفقود من جملتهم، فهو واحد من جماعتهم. وإذا علمنا بالسبر^٢ والمخالطة وطول المباحثة أن كل عالم من علماء الإمامية قد أجمع على مذهب بعينه، فالإمام - وهو واحد من العلماء، بل أوحّد العلماء^٣ - داخل في ذلك، وغير خارج عنه.

وليس يُخل بمعرفة مذهبه عدم المعرفة^٤ بعينه؛ لأنّا لا نعرف كل عالم من علماء الإمامية و فقيه من فقهاء في البلاد المتفرقة، وإن علمنا على سبيل الجملة إجماع كل عالم - عرفناه، أو لم نعرفه - على مذهب بعينه؛ فالإمام في هذا الباب كمن لم نعرفه^٥ من علماء الإمامية.

١. في المطبوع: - «وأنشُر».

٢. في «ب، ج، ش»: «بالسير». وفي المطبوع: «السبر». و «السبر»: التجربة. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٥١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٠ (سبر).

٣. في المطبوع - «بل أوحّد العلماء».

٤. في المطبوع: «معرفة» بدل «المعرفة».

٥. في المطبوع: «لا نعرفه».

وإذا لم يعرض لنا شك في مذهب من لا نعرفه من الإمامية، لم يجوز أن يعرض أيضاً شك في قول الإمام وأنه في جملة أقوال الإمامية، وإن كنا لا نُميّز شخصه، ولا نعرف عينه.

[بيان طرق أخرى غير الإجماع لإثبات الأحكام الشرعية]

واعلم أن الطريق المَعْتَمَدَ الجَدَدَ^٢ إلى صحّة مذهبنا في فروع الأحكام الشرعية^٣ هو هذا الذي بيّناه وأوضحناه؛ سواء كانت المسائل مما تنفرد الإمامية بها، أو مما يوافقها فيها بعض خصوصيها.

ورُبّما اتَّفَقَ في بعض المسائل غير هذه الطريقة، وهي أن يكون عليها دليل من ظاهر كتاب الله تعالى^٥، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله مقطوع بها معلوم صحّتها.

ورُبّما اتَّفَقَ في بعض الأحكام أن تكون معلومة من مذاهب أئمتنا المُتَقَدِّمِينَ للإمام الغائب صلوات الله عليهم^٧، الذين ظهروا وعُرفوا، وسئلوا وأجابوا، وأفتوا^٨، وعلموا الأحكام؛ فقد علمنا ضرورة أن^٩ من مذاهب أبي جعفر محمد بن علي الباقر صلوات الله عليهما تحريم كُلِّ شرابٍ مُسكرٍ، ومسح الرجلين،

١. في المطبوع: «أيضاً لنا الشك في قول الإمام أنه من جملة».

٢. في «ب»: «الحدود». وفي المطبوع: «المحدّد». و«الجَدَد»: الأرض المستوية، وفي المثل: «من سلك الجَدَدَ أَمِنَ العِثَارَ». راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٨ و ١٠٩ (جدد).

٣. في المطبوع: «الشرعية». ٤. في المطبوع: «+ به».

٥. في المطبوع: «- تعالى». ٦. في المطبوع: «أن يكون».

٧. في المطبوع: «- صلوات الله عليهم».

٨. في المطبوع: «- وأفتوا».

٩. في المطبوع: «- أن».

و تحریمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَأَنْ تَكْبِيرَاتِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسٌ، وَأَنْ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بَلْفَظٍ وَاحِدٍ لَا يَتَعَمَّقُ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَيْهِمْ^١ وَ اشْتَهَرَتْ.

وَ إِذَا عَلِمَتْ مَذَاهِبُهُمْ^٢، وَ كَانُوا عِنْدَنَا حُجَّةً مَعْصُومِينَ، كَفَى ذَلِكَ فِي وَقُوعِ الْعِلْمِ بِهَا، وَ الْقَطْعِ عَلَى صِحَّتِهَا؛ وَ لَا اعْتِبَارَ بِمَنْ خَالَفَنَا فِي الْعَمَلِ بِشَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ عَنْهُمْ، وَ دَفَعَ^٣ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا فِي الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَ فِي هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَانِدًا، أَوْ مُكَابِرًا، أَوْ يَكُونُ مِمَّنْ لَمْ تَكْثُرْ خِلَاطُهُ لَنَا، أَوْ تَصَفُّحُهُ لِأَخْبَارِنَا وَ سَمَاعِهِ^٤ مِنْ رَجَالِنَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ رُبَّمَا وَقَفَ عَلَى أَسْبَابٍ؛ مِنْ مُخَالَطَةٍ، أَوْ مُجَالَسَةٍ، وَ سَمْعٍ^٥ أَخْبَارٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَ عَلَى هَذَا لَا يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ تَتَّفَقْ خِلَاطُهُ بِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَ سَمَاعٍ أَخْبَارِهِمْ عَنْ صَاحِبِهِمْ، لَا يَعْلَمُونَ^٦ مِنْ مَذَاهِبِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا يَعْلَمُ أَصْحَابُهُ ضَرُورَةً.

[حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي مَسْأَلَةِ شَرْعِيَّةِ اخْتِلَافِ فِيهَا قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مَقْطُوعٍ بِهَا، كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى الْحَقِّ فِيهَا؟
قُلْنَا: هَذَا الَّذِي فَرضْتُمُوهُ قَدْ أَمِنَّا وَ وَقَعَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخْلِي الْمُكَلَّفَ مِنْ حُجَّةٍ وَ طَرِيقٍ لِلْعِلْمِ^٧ بِمَا كُتِّفَ، وَ هَذِهِ الْحَادِثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِذَا^٨ كَانَ

٢. في المطبوع: «مذهبهم».

١. في المطبوع: «عنهم».

٤. في المطبوع: «أو سماعه».

٣. في المطبوع: «و وقع».

٦. كذا، و الأنسب: «لا يعلم».

٥. في المطبوع: «أو سمع».

٧. في المطبوع: «إلى العلم» بدل «للعلم».

٨. في المطبوع: «و إن» بدل «إذا».

لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ اخْتَلَفَتْ الْإِمَامِيَّةُ فِي وَقْتِنَا هَذَا فِيهَا، فَلَمْ يُمَكِّنْ^١ الْاعْتِمَادَ عَلَى إجماعهم - الَّذِي ثَبُتَ^٢ بِأَنَّ الْحُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَجْلِ وجودِ الإمامِ فِي جُمْلَتِهِمْ - فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مُقْطُوعٍ بِهَا، حَتَّى لَا يَفُوتَ الْمُكَلَّفَ طَرِيقٌ لِلْعِلْمِ^٣ يَصِلُ بِهِ إِلَى تَكْلِيفِهِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا^٤ أَنْ نَفَرَضَ وجودَ حادثةٍ لَيْسَ لِلْإِمَامِيَّةِ فِيهَا قَوْلٌ، عَلَى سَبِيلِ اتِّفَاقٍ، أَوْ اخْتِلَافٍ؛ فَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَنَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ - إِنْ اتَّفَقَ - أَنْ لَا يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَإِذَا^٥ لَمْ نَجِدْ فِي الْأَدِلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ طَرِيقاً إِلَى عِلْمِ حُكْمِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، كُنَّا فِيهَا عَلَى مَا يَوْجِبُ الْعَقْلُ وَ حُكْمُهُ.

[عَدَمُ حُجِّيَّةِ جُلِّ الْأَخْبَارِ الْمَنْقُولَةِ مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ شُبُوحُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ قَدْ عَوَّلُوا فِي كُتُبِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَوْهَا عَنْ ثِقَاتِهِمْ، وَ جَعَلُوهَا الْعُمْدَةَ وَ الْحُجَّةَ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ، حَتَّى رَوَوْا عَنْ أَئِمَّتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِيمَا يَجِيءُ مُخْتَلِفاً مِنَ الْأَخْبَارِ - عِنْدَ عَدَمِ التَّرْجِيحِ كُلِّهِ - أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ قَوْلِ الْعَامَّةِ؟^٦ وَ هَذَا يَنْقُضُ^٧ مَا قَدَّمْتُمُوهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَرْجَعَ^٨ عَنِ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ وَ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ الْمُقْطُوعِ

١. فِي النسخِ المَعْتَمَدَةِ: «فَلَمْ يَكُنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلْمُطْبُوعِ وَ لِنَسْخَةِ «ل».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَثَبُّنَ». ٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْعِلْمُ الَّذِي» بَدَلَ «لِلْعِلْمِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ أَنْ يُقَالَ».

٥. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي النسخِ: «إِذَا» بِدُونِ الْفَاءِ.

٦. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ١، ص ٦٧، ح ١٠؛ التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٣٠٢، ح ٨٤٥؛ وَ سَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢٧ ص ١٠٧، ح ٣٣٣٤.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَقِضَ».

٨. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَرْجَعَ».

عليها بما هو مُشْتَبِهٌ مُلْتَبِسٌ مُحْتَمِلٌ، و قد عَلِمَ كُلُّ مُوَافِقٍ و مُخَالَفٍ أَنَّ^١ الشَّيْعَةَ
الإِمَامِيَّةَ تُبْطِلُ الْقِيَاسَ فِي الشَّرِيعَةِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يُوْدِي إِلَى عِلْمٍ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي
أَخْبَارِ الْآحَادِ.

حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَجُوزُ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ أَنْ يَتَعَبَّدَ
اللَّهُ تَعَالَى فِي الشَّرِيعَةِ بِالْقِيَاسِ وَلَا الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.^٢

و مَنْ كَانَ هَذَا مَذْهَبُهُ، كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُثَبِّتَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ^٣ بِأَخْبَارٍ لَا يَقْطَعُ
عَلَى صِحَّتِهَا، وَ يَجُوزُ كَذِبُ رَاوِيهَا كَمَا يَجُوزُ صِدْقُهُ؟ وَ هَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ أَقْبَحِ
الْمُنَاقَضَةِ وَ أَفْحَشِهَا؟

فَالْعُلَمَاءُ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْمُعْوَلُ، وَ يَدْرُونَ مَا يَأْتُونَ وَ مَا يَذَرُونَ، لَا يَجُوزُ^٤ أَنْ
يَحْتَجُّوا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ لَا يَوْجِبُ عِلْمًا، وَ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكِيَ عَنْهُمْ - فِي كِتَابٍ^٥
و لَا غَيْرِهِ - خِلَافَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِنَا^٦؛ فَإِنَّهُمْ رَوَوْا مَا سَمِعُوا، وَ حَدَّثُوا مَا حَدَّثُوا
بِهِ وَ نَقَلُوهُ^٧ عَنْ أَسْلَافِهِمْ؛ وَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً وَ دَلِيلًا فِي الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مَنْ يَحْتَجُّ فِي حُكْمٍ
شَرْعِيٍّ بِحَدِيثٍ غَيْرِ مُقْطُوعٍ عَلَى صِحَّتِهِ، فَقَدْ زَلَّ وَ زَوَّرَ؛ وَ مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ
أَصُولَ أَصْحَابِنَا - فِي نَفْيِ الْقِيَاسِ وَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ - حَقَّ مَعْرِفَتِهَا؛ بَلْ لَا يَفْعَلُ
مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَاقِلٍ، وَ رُبَّمَا كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنَّ».

٢. تَقَدَّمَ فِي بَعْضِ الْهُوَامِشِ السَّابِقَةِ نِسْبَةُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى ابْنِ قَيْتَةَ الرَّازِيِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «عَنْهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَجُوزُونَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «كِتَابِهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ أَصْحَابِنَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنَّهُمْ رَوَوْا مَا سَمِعُوا وَ حَدَّثُوا بِهِ وَ نَقَلُوا».

أَلَا تَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ بِأَعْيَانِهِمْ قَدْ يَحْتَاجُونَ فِي أُصُولِ الدِّينِ - مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ وَ النُّبُوَّةِ وَالْإِمَامَةِ - بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَ مَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي ذَلِكَ؟ وَ رُبَّمَا ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَبْرِ وَ إِلَى التَّشْبِيهِ؛ اغْتِرَارًا بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الْمَرْوِيَّةِ. وَ مَنْ أَشْرَنَا إِلَيْهِ بِهَذِهِ الْغَفْلَةِ، يَحْتَاجُ بِالْخَبَرِ الَّذِي مَا رَوَاهُ، وَ لَا حَدَّثَ بِهِ، وَ لَا سَمِعَهُ مِنْ نَاقِلِهِ فَعَرَفَهُ^١ - بَعْدَالَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا^٢ -؛ حَتَّى لَوْ قِيلَ لَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ: مِنْ أَيْنَ أَثْبَتَهُ وَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ؟ كَانَ^٣ جَوَابُهُ: لِأَنِّي وَجَدْتُهُ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ، وَ مَنْسُوباً إِلَى رَوَايَةِ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ. وَ مَعْلُومٌ - عِنْدَ^٤ مَنْ نَفَى الْعَمَلَ^٥ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، أَوْ مَنْ أَثْبَتَهَا وَ عَمِلَ بِهَا - أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ، وَ لَا طَرِيقَ يَقْصَدُ، وَإِنَّمَا هُوَ غُرُورٌ وَ زُورٌ. فَأَمَّا الرُّوَايَةُ بِأَنَّ يُعْمَلَ بِالْحَدِيثَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ بِأَبْعَدِهِمَا مِنْ مَذْهَبِ الْعَامَّةِ، فَهَذَا لَعَمْرِي قَدْ رُوي^٦، وَ إِذَا كُنَّا لَا نَعْمَلُ^٨ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الْفُرُوعِ، كَيْفَ نَعْمَلُ بِهَا فِي الْأُصُولِ الَّتِي لَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِي أَنَّ طَرِيقَهَا الْعِلْمُ وَ الْقَطْعُ؟

وَ إِذَا قَدْ^٩ قَدَّمْنَا مَا احْتَجَّجْنَا إِلَى تَقْدِيمِهِ - فَهُوَ الَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ - فَنَحْنُ نَتَصَفَّحُ الْمَسَائِلَ الَّتِي سَطِرَتْ وَ ذُكِرَتْ، وَ نُبَيِّنُ مَا عِنْدَنَا فِيهَا؛ فَأَمَّا النَّصْرَةُ لَهَا وَ الدَّلَالَةُ عَلَى صَحِّحَتِهَا، فَهِيَ الْجُمْلَةُ الَّتِي^{١٠} قَدَّمْنَاهَا، وَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَيَعْرِفُهُ».

٢. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «أَوْ غَيْرِهِ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ «ل» وَ الْمَطْبُوعِ.

٣. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: - «كَانَ». وَ الصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا؛ طَبَقاً لـ «ل» وَ الْمَطْبُوعِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «كُلَّ». ٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْعِلْمُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمِنْ». ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «دُورِي» بَدَلَ «قَدْ رُوي».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا كُنَّا لَمْ نَعْمَلْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَدْ».

١٠. فِي «ب، ج، د» + «قَدْ».

أَوْضَحْنَاهَا. فَإِنْ اتَّفَقَ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ - أَنْ^١ يَكُونَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ^٢ طَرِيقٌ آخَرٌ لِلْعِلْمِ - نَبَّهْنَا عَلَيْهِ وَارْشَدْنَا إِلَيْهِ بِعَوْنِ اللَّهِ وَمَشِيئِهِ.

وَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي ذَكَرَ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهَا، سَتَوْجَدُ - مَشْرُوحَةً، مَنْصُورَةً بِالذَّلَالَةِ وَالطَّرِيقِ^٣ الْوَاضِحَةِ^٤ - فِي كِتَابِ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ الشَّرْعِيَّةِ»^٥ الَّتِي عَمِلْنَا مِنْهَا بَعْضُهَا، وَنَحْنُ عَلَى تَتْمِيمِهَا^٦ وَتَكْمِيلِهَا؛ بِمَعُونَةِ اللَّهِ.

فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ مَا اعْتَمَدْنَا فِي نُصْرَتِهَا الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى صَحِيحِ مِنْهَا؛ بَلْ أَضَفْنَا إِلَى ذَلِكَ مُنَاطَرَةَ الْخُصُومِ، عَلَى تَسْلِيمِ أُصُولِهِمْ^٧ وَمُنَاقَضَتِهِمْ؛ بِأَنَّ بَيِّنًا أَنَّ^٨ الْقِيَاسَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا، وَأَخْبَارَ الْأَحَادِ لَوْ كَانَتْ مَعْمُولًا عَلَيْهَا - عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ - لَكَانَتْ مَذَاهِبُنَا فِي الشَّرْعِيَّاتِ كُلِّهَا أَوْلَى مِنْ مَذَاهِبِهِمْ، وَأَشْبَهَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الَّتِي عَلَيْهَا يُعُولُونَ؛ وَرَكِبْنَا فِي ذَلِكَ مَرْكَبًا غَرِيبًا يُمْكِنُ مَعَهُ مُنَاطَرَةُ الْفُقَهَاءِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ - فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الْفَقْهِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِيمَا خَرَجَ إِلَى الْآنَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، عَلِمَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ بِهِ عَظِيمَةٌ، وَالطَّرِيقَةُ فِيهِ غَرِيبَةٌ؛ وَمِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ^٩ وَالتَّوْفِيقَ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلٍ.

١. كذا، و الأنسب: «بأن».

٢. في المطبوع: - «في بعض المسائل».

٣. في النسخ: + «في».

٤. في المطبوع: - «الواضحة».

٥. هذا الكتاب من المفقودات.

٦. في «أ، ب، ج، د، ش»: «تتَمَّتْهَا». و ما أثبتناه أصح وأفصح؛ طبقاً لـ«ل» و المطبوع.

٧. في المطبوع: «أصولها».

٨. في المطبوع: - «أن».

٩. في المطبوع: «المعرفة».

[أحكام الطهارة]

المَسْأَلَةُ الْأُولَى

[كَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْيَدَيْنِ فِي الْوُضوءِ]

غَسَلَ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، غَيْرَ مُسْتَقْبِلٍ لِلشَّعْرِ؛ وَاسْتَقْبَالَهُ يَنْقُضُ^١ الْوُضوءَ.^٢

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالْمِرْفَقَيْنِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ هُوَ الْمَسْنُونُ، وَخِلَافُ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضوءَ؛ حَتَّى لَوْ أَنَّ فَاعِلًا فَعَلَهُ لَكَانَ لَا يُجْزَى بِهِ. وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكِيَ عَنْ^٣ أَصْحَابِنَا الْمُحَصِّلِينَ تَصْرِيحاً بِأَنَّ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَلَا وَضوءَ لَهُ.

وَجَمِيعُ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ تَغْلِيظِ ذَلِكَ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ - وَرُبَّمَا قِيلَ: «لَا يَجُوزُ» - مَحْمُولٌ عَلَى شِدَّةِ الْكَرَاهَةِ، دُونَ الْوَجوبِ وَاللُّزومِ؛ وَقَدْ يُقَالُ فِي مُخَالَفَةِ «الْمَسْنُونِ الْمُغْلَظِ» مِنْ^٤ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجوبِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَنْقُضُ».

٢. لَقَدْ سَقَطَ مَبِثُّ الْوُضوءِ مِمَّا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ كِتَابِ الْإِعْلَامِ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَحْكَمَ مِنْ».

٤. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِي»، وَهُوَ سَهْوٌ.

و الذي يَدُلُّ على صِحِّه مَذْهَبُنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - مع^١ أَنْ جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ [نَا] فِي أَنَّهُ مَسْنُونٌ، وَأَنْ خِلَافَهُ مَكْرُوهٌ - : إجماع^٢ الإمامية، الذي بيَّنَّا أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ لدخول قول المعصوم فيه.

فإن قيل: قد خالفتم ظاهر القرآن؛ لأنه قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾،^٣ فجعل المرافق غايةً، وأنتم قد جعلتم المرافق ابتداءً.

قلنا: أما لفظة «إلى» فقد تكون في اللغة العربية بمعنى «الغاية»، و بمعنى «مع»؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^٤؛ أراد: مع أموالكم. و قال تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^٥؛ أراد: مع الله.

و يقولون: «وَلِي فُلَانٌ الْكَوْفَةَ إِلَى الْبَصْرَةِ»، ولا يريدون غايةً؛ بل يريدون^٦؛ وولي هذا البلد مع هذا البلد. و قال النابغة الذبياني^٧:

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: - «مع». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٢. في المطبوع: «و إجماع».

٣. المائة (٥): ٦.

٤. في المطبوع: - «فجعل المرافق».

٥. النساء (٤): ٢.

٦. آل عمران (٣): ٥٢؛ الصف (٦١): ١٤.

٧. في المطبوع: «يردون».

٨. أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، توفي نحو سنة ١٨ هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٥٤.

فلا تَتَرْكَنِي بِالْوَعِيدِ؛ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^١
أراد: مع الناس، أو عندهم.

و قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^٢:

بِهَا كُلُّ خَوَارٍ إِلَى كُلِّ صَغَلَةٍ^٣

ضَهُولٍ^٤، وَ رَفُضُ^٥ الْمُذْرِعَاتِ^٦ الْقَرَاهِبِ^٧

أراد: مع كُلِّ صَغَلَةٍ^٨.

و قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

١. راجع: ديوان النابغة الذبياني، قافية الباء، قصيدة «البلاغ الكاذب» المشهورة بقصيدة «أيُّ الرجال المَهْدَبُ».

٢. أبو الحارث غِيلان بن عُقبة بن نُهيس بن مسعود العَدَوِي، من مضر، و هو شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فُتِحَ الشعرُ بامرئِ القيس، و ختم بذي الرُّمَّة. له ديوان طبع في مجلد ضخم. توفِّي بأصبهان سنة ١١٧هـ. راجع الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٢٤.

٣. في المطبوع: «صولة». و الصَّلعة في بيته النِّعامة. و الخَوَار: الثَّور الوحشي الذي له خَوَارٌ و هو صوته. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٩ (صعل).

٤. في النسخ: «صهول». و في المطبوع: - «ضهول». و ضَهول: تذهب و تُرجع. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٩ (ضهل).

٥. في «ب، ج، د»: «و رقص». و في المطبوع: «و رفعي».

٦. في النسخ: «المدرعات». و في المطبوع: «المداعار». و «المُذْرِعَات»: ذوات ذُرْعان. و الذُرْعان جمع «الذَّرْع»، و هو ولد البقرة الوحشية. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٩٦ (ذرع).

٧. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الترايب». و «القراهب» جمع «الْقَرْهَب» بمعنى الكبير و الضخم و المسنن و السيد. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧١ (قرب).

و راجع: ديوان ذي الرُّمَّة، ص ٣١.

٨. في المطبوع: «صولة».

لَهُ كَفَلٌ^١ كَالدَّعْصِ^٢ لَبَدَهُ^٣ النَّدَى^٤ إِلَى حَارِكٍ^٥ مِثْلِ الرِّتَاجِ^٦ الْمُنْصَبِ^٧
أَرَادَ: مَعَ حَارِكٍ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِحْتِمَالِ لَفْظَةِ «إِلَى» مَعْنَى^٩ الْغَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهَا
فِي الْآيَةِ لَغَيْرِ مَعْنَى الْغَايَةِ؟

قُلْنَا: يَكْفِي فِي إِسْقَاطِ اسْتِدْلَالِكُمْ بِالْآيَةِ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مُحْتَمِلَةً^{١٠} لِمَا قُلْنَا، وَلِمَا
قُلْتُمُوهُ، فَهِيَ دَلِيلُنَا وَدَلِيلُكُمْ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ كَانَتْ لَفْظَةُ «إِلَى» فِي الْآيَةِ مَحْمُولَةً عَلَى الْغَايَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ

١. «الْكَفَلُ» بِالتَّحْرِيكِ: الْعَجْزُ. وَقِيلَ: رَدَفَ الْعَجْزُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٥٨٨ (كفل).

٢. «الدَّعْصُ»: قَوْزٌ مِنَ الرَّمْلِ مِثْلُ التَّلَالِ. وَقِيلَ: قِطْعَةٌ مِنَ الرَّمْلِ مُسْتَدِيرَةٌ، أَوْ الْكُثِيبُ مِنْهُ. رَاجِعُ:
الْعَيْنِ، ج ١، ص ٢٩١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣٥ (دعص).

٣. فِي «ب»: «لَبَدَ». وَفِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٣، ص ٢٨٤: «بَلَدَ» بِدَل «لَبَدَهُ». وَلَبَدَ الْمَطَرُ وَالنَّدَى
الْأَرْضَ: أَلْصَقَ بَعْضُ تَرَابِهَا بَعْضًا، فَصَارَتْ قُوَّةٌ لَا تَسُوخُ فِيهَا الْأَرْجُلُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، ج ٢،
ص ٨١٢ (لبد).

٤. «النَّدَى»: أَصْلُهُ الْمَطَرُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْبَلَلِ وَالرُّطُوبَةِ، وَالْعَرَقِ، وَالْمَطَرِ الْخَفِيفِ. وَقِيلَ: النَّدَى:
مَا سَقَطَ آخِرَ اللَّيْلِ؛ وَأَمَّا الَّذِي يَسْقُطُ أَوَّلُهُ فَهُوَ السَّدَى. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٨٩ (ندى).

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «خَارِكُ». وَ«الْحَارِكُ»: أَعْلَى الْكَاهِلِ. وَقِيلَ: فَرَعُ الْكَاهِلِ. رَاجِعُ: الْعَيْنِ، ج ٣، ص
٦١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٤١٠ (حرك).

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «الرِّيَاحُ». وَفِي «ش»: «الرَّيَاحُ». وَفِي الدِّيَوَانِ: «الْغَبِيطُ». وَ«الرِّتَاجُ»: الْبَابُ
الْمُعْتَقُ. وَقِيلَ: الْبَابُ الْعَظِيمُ. رَاجِعُ: الْعَيْنِ، ج ٦، ص ٩٢؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٧٩ (رتج).

٧. فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ ذِيلُ الْآيَةِ: «الْمُضَبِّبُ»، مِنْ ضَبَّبَ الْبَابَ، بِمَعْنَى جَعَلَ «الضَّبَبَةَ» فِيهِ، وَهِيَ
حَدِيدَةٌ أَوْ خَشَبَةٌ يُضَبَّبُ بِهَا الْبَابُ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٥٣٨ (ضبب). وَفِي الدِّيَوَانِ:
«الْمُذْأَبُ». وَرَاجِعُ: دِيَوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ، قَافِيَةُ الْبَاءِ، قَصِيدَةُ «خَلِيلِي، مُزَابِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ».

٨. فِي «ب، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «خَارِكُ».

٩. فِي «أ، ج، د، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «بِمَعْنَى».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُحْتَمَلَةُ» بِدَل «أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةً».

مَنْ لَمْ يَتَبَدَّى^١ بِالْأَصَابِعِ وَيَتَنَّهُ^٢ إِلَى الْمَرَافِقِ عَاصِياً مُخَالِفاً لِلأَمْرِ؛ وَاجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وَإِذَا حَمَلْنَا لَفْظَةَ «إِلَى» عَلَى مَعْنَى «مَعَ» صَارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: «فَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ مَعَ الْمَرَافِقِ»، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ إِجْمَاعٌ وَلَا حُجَّةٌ، كَمَا قُلْنَا فِيْمَنْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْغَايَةِ.

المسألة الثانية

[كَيْفِيَّةُ مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ]

مَسَحُ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، غَيْرُ مُسْتَقْبَلِ الشَّعْرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ أَيْضاً فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْنُونَةٌ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا وَمُخَالَفَتُهَا، وَإِنْ كَانَ مَنْ خَالَفَهَا - بِأَنْ اسْتَقْبَلَ الشَّعْرَ - تَارِكاً لِلْفَضْلِ، وَمُخَالِفاً لِلسُّنَّةِ، إِلَّا أَنْ فَعَلَهُ مُجْزِئاً، يَسْتَبِيحُ^٣ بِمِثْلِهِ الصَّلَاةَ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْتَجَّ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ، بِأَنْ مَنْ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الشَّعْرَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَعْصِ وَلَمْ يُبَدِّعْ. وَمَنْ اسْتَقْبَلَ الشَّعْرَ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَمِنْ^٤ النَّاسِ مَنْ يُبَدِّعُهُ وَيُخْطِئُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَوِّبُهُ، فَالْإِحْتِيَاظُ وَالِاسْتِظْهَارُ تَرْكُ الْإِسْتِقْبَالِ، فِيهِهِ الْأَمَانُ مِنَ التَّبْدِيعِ وَالتَّخْطِئَةِ. وَيُمْكِنُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

١. فِي النسخ المعتمدة: «لم يتبدد». وما أثبتناه هو الصواب: طبقاً للنسخ «ت، ح، خ، ص، ط، ل».

٢. فِي «ب، ش» والمطبوع: «ونيته».

٣. فِي المطبوع: «يجز أن يبيح» بدل «مجز، يستبيح».

٤. فِي المطبوع: «ومن».

[عدم جواز مسح جميع الرأس، و غسل الرجلين]

فإن قيل: هذه الطريقة التي سلكتموها في اعتبار الاحتياط توجب عليكم القول أن مسح جميع الرأس أولى وأحوط؛ لأن من مسح بعض رأسه يذهب قوم من أهل العلم إلى أنه ما أدى الفرض، وإذا مسح الجميع فبالإجماع يكون مؤدياً للفرض. وكذلك إذا قيل فيمن غسل رجله: إنه قد فعل ما يأتي على^١ المسح والغسل، فهو مؤدٍ للفرض باتفاق؛ وليس كذلك من مسح الرجلين.

قلنا: الأمر بخلاف ما ظن؛ لأن من^٢ مذهبن أن من مسح جميع رأسه معتقداً أداء الفرض، فهو مبدعٌ مخطئ، ولا إجماع فيمن مسح جميع رأسه أنه سليم من التخطئة والتبديع.

ومن غسل رجله عندنا فما مسحهما، ولا يجوز له أن يستيخ^٣ الصلاة بغسل رجله؛ لأن الغسل والمسح يتنافيان، ولا يدخل أحدهما في صاحبه على ما ظنه قوم.

المسألة الثالثة

[حكم مسح الأذنين أو غسلهما]

والذي تذهب إليه الشيعة الإمامية: أن مسح الأذنين أو غسلهما^٤ غير واجب ولا مسنون على كل وجه، لا مع الرأس، ولا مع الوجه. واتفق جميع من خالفنا^٥ من الفقهاء على أن مسحهما مسنون غير واجب،

٢. في «ج» و المطبوع: - «من».

٤. في المطبوع: - «والذي».

١. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع: «أن تستيخ».

٥. في المطبوع: «و غسلهما».

٦. في المطبوع: «خالف».

إِلَّا مَا يَرَوُونَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ^١؛ فَإِنَّهُ يُحْكِي عَنْهُ إِيْجَابَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا^٢،
وَهَذَا قَوْلٌ شَادُّ، قَدْ تَقَدَّمَ^٣ الْإِجْمَاعُ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ.
ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنْ مَسَحَهُمَا مَسْنُونٌ:
فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: الْأُذُنَانِ^٤ مِنَ الرَّأْسِ، يُمَسَّحُ^٥ مُقَدَّمُهُمَا وَمُؤَخَّرُهُمَا
مَعَ الرَّأْسِ، بِالْمَاءِ الَّذِي يُمَسَّحُ بِهِ الرَّأْسُ^٦. وَمِثْلُهُ قَالَ^٧ الْأَوْزَاعِيُّ^٨.
وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: يُمَسَّحَانِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ^٩.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ سُنَّةٌ عَلَى حَالِهَا؛ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْوَجْهِ وَلَا الرَّأْسِ، وَ
يُمَسَّحَانِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ^{١٠} وَحُكْمِي مِثْلُهُ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ^{١١}.

١. أبو يعقوب إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ المَرْوَزِي، مِنْ أئِمَّةِ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ. كَتَبَ عَنْ خَلْقٍ مِنْ أَتْبَاعِ
التَّابِعِينَ، وَرَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ، وَلَهُ مَعَ الشَّافِعِيِّ مَنَازِرَةٌ فِي بَيوتِ مَكَّةَ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمَسْنَدُ، وَ
كِتَابُ التَّفْسِيرِ. وَتُوفِيَ سَنَةَ ٢٣٧ هـ. رَاجِع: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ١١، ص ٣٥٨، الرِّقْم ٧٩؛ مَعْجَمُ
الْمُؤَلِّفِينَ، ج ٢، ص ٢٢٨.

٢. رَاجِع: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١، ص ٤٢٥. ٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَقَدَّمَ».

٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «الْأُذُنَيْنِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ«ط» وَالمَطْبُوعِ.

٥. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالمَطْبُوعِ: «تَمَسَّحَ». وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلنُّسخَتَيْنِ: «ت، ط».

٦. رَاجِع: تحفة الأخوذِي، ج ١، ص ١٢٠؛ الجَوْهَرُ النُّفِيُّ، ج ١، ص ٦٥؛ الْبَحْرُ الرَّائِقُ، ج ١، ص ٥٣.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَالَ».

٨. رَاجِع: تحفة الأخوذِي، ج ١، ص ١٢٠؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١، ص ٤١٤. وَ«أَبُو عمرو عبد
الرَّحْمَنِ بْنِ عمرو الْأَوْزَاعِيُّ» تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ذِيلُ الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ «المَوْصِلَاتِ الثَّانِيَةِ».

٩. رَاجِع: الْخِلَافُ، ج ١، ص ٨٧؛ الْمَدْوَنَةُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ١٦؛ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ١١٥؛

الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١، ص ٤١٤.

١٠. مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ. وَرَاجِع: التَّمْهِيدُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، ج ٤،

ص ٤١.

١١. رَاجِع: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١، ص ٤١٢ وَ٤١٣. وَ«أَبُو ثَوْرٍ» هُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْيَمَانِ

و قَالَ الزُّهْرِيُّ: هُمَا مِنَ الْوَجْهِ، يُغَسَّلُ بَاطِنُهُمَا وَ ظَاهِرُهُمَا مَعًا.^١
 وَ حُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ^٢ وَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ^٣ بَنِي حَيٍّ^٤ أَنْ مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنَ
 الْوَجْهِ يُغَسَّلُ مَعَهُ، وَ مَا أَدْبَرَ مِنَ الرَّأْسِ يُمَسَّحُ مَعَهُ.^٥
 وَ الْحُجَّةُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.^٦
 وَ مِنْ طَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ: أَنْ مَنْ تَرَكَ مَسْحَ أُذُنَيْهِ فَلَيْسَ بِمُبْدِعٍ وَ لَا عَاصٍ، وَ لَيْسَ
 كَذَلِكَ مَنْ مَسَحَهُمَا؛ فَالْإِحْتِيَاظُ الْعُدُولُ عَنْ مَسَحِهِمَا أَوْ غَسْلِهِمَا.

المسألة الرابعة

[عَدَدُ الْغَسَلَاتِ فِي الْوُضُوءِ]

إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ، وَ لَا يَجُوزُ ثَلَاثًا^٧، وَ تُجْزَى^٨ الدَّفْعَةُ.
 وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: طَرِيقَةُ الْإِجْمَاعِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَتْ؛ وَ طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ، وَ قَدْ

-
- «الكليبي؛ صاحب الشافعي. توفي سنة ٢٤٦ هـ. من كتبه: كتاب الطهارة، كتاب المناسك، أحكام القرآن. راجع: هدية العارفين، ج ١، ص ٢؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٣٧.
١. راجع: أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٥٧٣؛ تحفة الأخوذني، ج ١، ص ١٤٧.
٢. أبو عمر عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، كوفي من شعب همدان، وروى عن الإمام علي عليه السلام، و زيد بن ثابت، و سعيد بن زيد و غيرهم. و روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، و الأعمش، و سعيد بن عمر و غيرهم. توفي سنة ١٠٤ هـ. و قيل ١٠٧ هـ. راجع: طبقات الفقهاء، ص ٦١؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٦٥.
٣. في «ش» و المطبوع: - «صالح بن».
٤. الحسن بن صالح بن حي، تقدمت ترجمته في المسألة الخامسة من «الموصليات الثانية».
٥. راجع: أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٥٧٤؛ تحفة الأخوذني، ج ١، ص ١٤٧.
٦. تقدم الكلام عن طريقة الإجماع في مقدمة هذه المسائل.
٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «ثلاثة». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لقواعد اللغة و لنسخة «ط».
٨. في «ب، ج، د» و «يجزى». و في المطبوع: «و يجزى».

مَضَتْ؛ لِأَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى مَرَّتَيْنِ، فَبِالْإِجْمَاعِ إِنَّهُ فَاعِلٌ لِلسُّنَّةِ، وَغَيْرُ مُبْدِعٍ وَلَا مُخْطِئٍ^١؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ فَعَلَ الثَّلَاثَ^٢.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

[أَكْثَرُ أَيَّامِ النَّفَاسِ]

أَكْثَرُ النَّفَاسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

و هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا^٣ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ الْوَارِدَةِ قَبْلَ هَذِهِ،^٤ فَأَشْرْنَا إِلَى الْعُمْدَةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِيهِ.

و الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا فِي أَكْثَرِ النَّفَاسِ: هُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ. وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ دَاخِلَةً فِي عُمُومِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ، وَ إِنَّمَا تُخْرِجُهَا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي حَدَّدْنَاهَا مِنْ عُمُومِ الْأَمْرِ بِالْإِجْمَاعِ؛ وَ لَا إِجْمَاعَ وَ لَا دَلِيلَ فِيمَا زَادَ عَلَى مَا حَدَّدْنَاهُ مِنَ الْأَيَّامِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي عُمُومِ الْأَمْرِ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

[حُكْمُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلجُنُبِ وَ الْحَائِضِ]

لِلجُنُبِ وَ الْحَائِضِ أَنْ يَقْرَأَا مِنَ الْقُرْآنِ أَيَّ سُورَةٍ شَاءَا سَبْعَ آيَاتٍ، سِوَى الْأَرْبَعِ عَزَائِمِ^٥ السَّجَدَاتِ؛ وَ هِيَ:

١. فِي النسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «و لَا مُخْطِئٍ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ «ط» وَ الْمَطْبُوعِ.

٢. فِي «ب، ج، د، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «الثَّلَاثَةُ»؛ وَ هُوَ عَدَدٌ مَعْدُودُهُ «مَرَّةً» الْمُؤَنَّثَةُ؛ فَيَجِبُ تَذْكِيرُهُ.

٣. فِي النسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «فِيمَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًا لِلنَّسخِ «ت، خ، ل» وَ الْمَطْبُوعِ.

٤. يَعْنِي: «جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصَلِيَّاتِ الثَّانِيَةِ». رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ مِنْهَا.

٥. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعَزَائِمِ».

سَجْدَةُ لِقْمَانٍ^١، وَ سَجْدَةُ الْحَوَامِيمِ^٢ وَ سُوْرَةُ النَّجْمِ، وَ سُوْرَةُ الْقَلَمِ^٣. وَ يَجِبُ السُّجُودُ - عِنْدَهُمْ - عَلَى قَارِنِهَا، عَلَى كُلِّ حَالٍ^٤.

وَ اعْلَمُ أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ: أَنَّ لِلْجُنُبِ وَ الْحَائِضِ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا شَاءَ، سِوَى السَّجْدَاتِ الْأَرْبَعِ، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ عَلَى سَبْعِ آيَاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا أَوْ أَقَلَّ. وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ.

وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يُحْتَجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ»^٦، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»^٧، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِقرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»^٨. وَ هَذَا عُمُومٌ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ، وَ عَزَائِمُ السُّجُودِ خَرَجَتْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، فَوَجِبَ بَقَاءُ مَا عَدَاهَا.

١. هكذا في النسخ المعتمدة و المطبوع. و في نسختي «ت، خ»: «ألم تنزيل» و هي «سورة السجدة». و إنما سميت سورة السجدة بسجدة لقمان - مع أنها تالية لسورة لقمان - لكي لا تلبس بحم السجدة. راجع: مجمع البيان، ج ٨، ص ٩٧.

٢. هكذا في النسخ المعتمدة. و في نسختي «خ، ط» و المطبوع: «سجدة حم» و هي «سورة فصلت».

٣. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و المراد بسورة «القلم» هنا هي سورة «العلق».

٤. جاء في كتاب الإعلام، ص ١٨: «القول فيما يحل للحائض و النفساء و الجنب من قراءة القرآن: و اتفقت الإمامية على أن من ذكرناه له أن يقرأ من القرآن كله ما يشاء، بينه و بين سبع آيات، سوى أربع سور... و هي: سجدة لقمان، و حم السجدة، و النجم، و اقرأ باسم ربك الذي خلق». و هذه السور عندهم بلا اختلاف يجب في قراءتها السجود على العزم دون الاستحباب». ٥. في المطبوع: - «أيضاً».

٦. المزمّل (٧٣): ٢٠.

٧. المزمّل (٧٣): ٢٠.

٨. العلق (٩٦): ١.

[فَصْلٌ^١]فيه سِتُّ مَسَائِلَ^٢ [تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْوَاتِ]

[المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ:] تَوَجِيهُ الْمَيِّتِ عِنْدَ غُسْلِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، مُلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ.

و [المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ:] أَنْ حَنَوطَهُ^٣ الْكَافُورُ خَاصَّةً، لَا يُجْزَى غَيْرُهُ.

و [المَسْأَلَةُ الثَّاسِعَةُ:] لَا يُجْزَى مِنْهُ مَعَ الْإِمْكَانِ أَقَلُّ مِنْ مِثْقَالٍ.

و [المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ:] وَضْعُ الْجَرِيدَتَيْنِ مَعَ الْمَيِّتِ فِي كَفْنِهِ.

و [المَسْأَلَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرًا:] تَرْكُهُ هُنَيْنَةً قَبْلَ حَطِّهِ وَإِنْزَالِهِ الْقَبْرِ؛ لِأَخْذِ أَهْبَةِ

الْمُسَاءَلَةِ.

و [المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرًا:] تَلْقِيْنُهُ الشَّهَادَةَ وَ الرِّسَالَةَ وَ الْإِمَامَةَ فِي قَبْرِهِ، قَبْلَ وَضْعِ

اللِّبَنِ عَلَيْهِ.^٤

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ السَّتُّ^٥ إِنَّمَا هِيَ آدَابٌ وَ سُنَنٌ مُسْتَحَبَّةٌ، وَ لَيْسَتْ بِفَرِيضٍ

وَاجِبٍ.

١. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْفَصْلُ السَّابِعُ» بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ، وَ هُوَ تَسَامُحٌ وَاضِحٌ.

٢. وَ هِيَ تَمْتَدُّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ السَّابِعَةِ إِلَى الثَّانِيَةِ عَشْرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَنَوطُ».

٤. جَاءَ فِي كِتَابِ الْإِعْلَامِ، ص ١٩: «جَمِيعٌ مَا اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَيْهِ مِمَّا أَجْمَعَتِ الْعَامَّةُ عَلَى خِلَافِهِ فِي هَذَا الْبَابِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ: مِنْهَا: قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ فِي تَوَجِيهِ الْمَيِّتِ عِنْدَ غُسْلِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ مُلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ، وَ تَبْدِيعُهُمْ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ. وَ مِنْهَا: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحَنَوطَ هُوَ الْكَافُورُ خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الطَّيِّبِ، وَ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّحْنِيطُ بغيرِهِ. وَ مِنْهَا: قَوْلُهُمْ: إِنَّ أَقَلَّ مِقْدَارِهِ - عِنْدَ الْوُجُودِ لَهُ وَ الْإِمْكَانِ - مِثْقَالٌ. وَ مِنْهَا: قَوْلُهُمْ فِي الْجَرِيدَتَيْنِ وَ أَنَّ السَّنَةَ وَضَعَهُمَا مَعَ الْمَيِّتِ فِي الْأَكْفَانِ. وَ مِنْهَا: قَوْلُهُمْ فِي حَطِّهِ وَ إِمَالِهِ قَبْلَ إِنْزَالِهِ إِلَى الْقَبْرِ قَرَبَ شَفِيرِهِ لِأَخْذِ أَهْبَتِهِ لِلسُّؤَالِ. وَ مِنْهَا: تَلْقِيْنُهُمُ الْمَيِّتَ فِي قَبْرِهِ قَبْلَ وَضْعِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ سَنَةً يُوَثِّرُونَهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَتَرَتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «السَّتُّ».

و الطريق إلى أنها مُستَحَبَّةٌ^١ مسنونةٌ هو الإجماع، الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

١. في «د»: - «وليس بفرض واجب. و الطريق إلى أنها مستحبة».

[أحكام الصلاة]

المسألة الثالثة عشر

[وجوب «حيّ على خير العمل» في الأذان]

استعمال «حيّ على خير العمل» في الأذان [واجب]^١، وإن تركه كترك شيء من ألفاظ الأذان.^٢
والحجة أيضاً: اتفاق الطائفة المحقة عليه، حتى صار لها شعاراً لا يدفع، وعلماً لا يجحد.^٣

المسألة الرابعة عشر

[حكم إرسال اليدين في الصلاة وكثفهما]

إرسال اليدين في الصلاة واجب، وكثفهما مفسد لها.^٤
والحجة في ذلك: الإجماع، المكرّر ذكره.

١. في «ص»: «مستحب» بدل «واجب». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «واجب».

٢. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢١: «و اتفقت الإمامية على أن من ألفاظ الأذان والإقامة للصلاة: حيّ على خير العمل، وأن من تركها متعمداً في الإقامة والأذان من غير اضطرار فقد خالف السنة، وكان كتارك غيرها من حروف الأذان».

٣. في المطبوع: «و يجحد» بدل «لا يجحد». ٤. في المطبوع: «إن إرسال».

٥. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٢: «و اتفقت الإمامية على إرسال اليدين في الصلاة، وأنه لا يجوز وضع إحداهما على الأخرى كتكفير أهل الكتاب».

ثُمَّ طَرِيقُ الْاِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَضَعْ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ عَاصٍ، وَلَا مُبْتَدِعٍ، وَلَا قَاطِعٍ لِلصَّلَاةِ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَنْ وَضَعَهَا؛ فَالْأُولَى وَالْأُخْرَى إِرْسَالُ الْيَدَيْنِ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَ

[قَوْلُ «آمِينَ» مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ]

قَوْلُ «آمِينَ» فِي الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا.^١
وَالْحُجَّةُ أَيْضاً عَلَى مَذْهَبِنَا فِي^٢ ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ.
ثُمَّ^٣ طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُبْتَدِعٍ، وَلَا قَاطِعٍ لَصَلَاتِهِ^٤؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَنْ تَلَفَّظَ بِهَا.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَ

[عَدَمُ جَوَازِ قِرَاءَةِ أَكْثَرِ أَوْ أَقَلِّ مِنْ سُورَةٍ بَعْدَ الْحَمْدِ]

لَا تَجُوزُ^٥ فِي الْفَرَائِضِ قِرَاءَةُ سُورَتَيْنِ وَلَا بَعْضُ سُورَةٍ بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ.^٦
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِمَّا لَا حُجَّةَ فِيهَا إِلَّا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ^٧ الْمُحَقِّقَةِ، وَإِطْبَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ خِلَافَهُ لَا يَجُوزُ.

١. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٣: «وَاتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّلَفُّظُ بِآمِينَ فِي الصَّلَاةِ».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع: «في».

٤. في المطبوع: «لصلاة».

٥. في المطبوع: «لا يجوز».

٦. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٤: «وَاتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ

بِبَعْضِ سُورَةٍ وَإِنْ قُرِئَتْ قَبْلَهَا فَاتِحَةُ الْكِتَابِ. وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ قِرَاءَةِ سُورَتَيْنِ فِيمَا بَعْدَ فَاتِحَةِ

الْكِتَابِ».

٧. في المطبوع: «وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً فِيهَا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ».

المسألة السابعة عشر

[ما يُسجدُ عليه]

إِنَّ السُّجُودَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ مَا^١ أَنْبَتَتِ^٢ الْأَرْضُ، سِوَى الثَّمَارِ.
و لَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ
النَّبَاتِ^٣.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: هَذَا الْإِجْمَاعُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ.
ثُمَّ طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ مَنْ سَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ مَا أَنْبَتَتْهُ مِمَّا لَيْسَ بِثَمَرَةٍ، كَانَ
مُؤَدِّيًا لِلْفَرَضِ - وَ تُجْزَى الصَّلَاةُ - وَ غَيْرُ عَاصٍ وَ لَا مُخَالِفٍ؛ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ
سَجَدَ عَلَى مَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ. فَالْأَحْوَطُ فِعْلٌ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

المسألة الثامنة عشر

[صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ بِدَعَةٍ]

الاجتماع^٥ فِي نَوَافِلِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِدَعَةٍ، وَ السُّنَّةُ هُوَ التَطَوُّعُ بِهَا فُرَادَى^٦.

١. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَمَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مِنْ».

٣. جَاءَ فِي كِتَابِ الْإِعْلَامِ، ص ٢٥: «وَ اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السُّجُودُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ
الطَّاهِرَةِ أَوْ مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ سِوَى الثَّمَارِ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ وَ إِنْ كَانَ
أَصْلُهُ مِنَ النَّبَاتِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَ الْاضْطِرَارِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْإِجْمَاعُ».

٦. جَاءَ فِي كِتَابِ الْإِعْلَامِ، ص ٢٦: «وَ اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ (كَذَا) فِي نَوَافِلِ لَيْالِي شَهْرِ
رَمَضَانَ بِدَعَةٍ حَدَّثَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ أَنَّ السُّنَّةَ بِذَلِكَ التَطَوُّعِ بِهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ».

والوجه أيضاً في ذلك: [ما تقدّم] من إجماع الفرقة المحقة على تبديع من جمّع بهذه الصلاة.

ولأنّه ليس في تركها حرج ولا إثم عند أحد من الأئمة^١؛ وفي فعلها على الإجماع^٢ إثم وبدعة. فالأحوط الغدول عنها.

المسألة التاسعة عشر

[صلاة الضحى بدعة]

و صلاة الضحى بدعة، لا تجوز^٣.
والوجه في ذلك: ما تقدّم من طريقة الاحتياط والإجماع معاً.

المسألة العشرون

[حكم سجود الشكر]

سجود الشكر والتعفير واجب^٤، له فضل كبير^٥.
أما القول بوجوب سجود الشكر، فهو غير صحيح؛ ولكنّه من السنن المؤكدة،
و الآداب المستحبة.

١. في المطبوع: «الأئمة». ٢. المراد: إجماع الفرقة المحقة.

٣. في «ب»: «لا يجوز». وقد جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٦ - ٢٧: «و اتفقت الإمامية على تبديع العامة فيما يختارونه من صلاة الضحى».

٤. في المطبوع: «غير واجب».

٥. في المطبوع: «كثير». وقد جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٧: «اتفقت الإمامية على أن سجدي الشكر والتعفير بعدهما في أعقاب الصلوات فضل جاءت به السنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و عمل به الأئمة من عترته عليهم السلام». فما نقل عنه في المتن من الوجوب ليس بصحيح.

و الطريقة إلى كونه بهذه الصفة إجماع الفرقة المحقة.

المسألة الحادية والعشرون

[العدد المعتبر في مقيمي الجمعة والعيدين]

وأقل ما يجرى في الجمع لصلاة^١ العيدين سبعة نفر؛ ليسوا بمرضى، و لا مسافرين، و لا غاوين. وأقل ما يجرى في الجمعة خمسة نفر، بالصفات المذكورة.^٢

و اعلم أن مذهبنا المشهور المعروف في أقل العدد الذي تنعقد به^٣ صلاة الجمعة: خمسة، الإمام أحدهم. و هذا العدد بعينه معتبر^٤ في صلاة العيدين، من غير زيادة عليه.

و قال أبو حنيفة و الثوري: إن الجمعة تنعقد بأربعة.^٥

و روي عن أبي يوسف^٦ و الليث^٧: أنها تنعقد بثلاثة.^٨

١. في المطبوع: «و الصلاة» بدل «لصلاة».

٢. الإعلام، ص ٢٨.

٣. في المطبوع: «به».

٤. في المطبوع: «معتبر».

٥. الخلاف، ج ١، ص ٥٩٨؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٥٠٤؛ الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٧٦.

٦. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حميد الأنصاري الكوفي القاضي، ولي القضاء للمهدي وابنيه، كان تلميذ أبي حنيفة و من أتباعه. ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن الإمام الصادق عليه السلام، و روى عن الأعمش، و هشام بن عروة، و عطاء و غيرهم. و روى عنه محمد بن الحسن الفقيه، و أحمد بن حنبل، و بشر بن الوليد، و غيرهم. توفي سنة ١٨٢ هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٤٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥٣٥؛ الرقم ١٤١.

٧. هو «ليث بن سعد»، تقدمت ترجمته في المسألة الثانية من «الموصليات الثانية».

٨. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٥٩٩؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٥٠٤.

و قال الشافعي: لا تَنَعِّدُ بِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِينَ نَفْسًا.^١
 وَرُويَ عَنِ الْحَسَنِ^٢: أَنَّهَا تَنَعِّدُ بِاثْنَيْنِ.^٣
 وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَتْ قَرْيَةٌ فِيهَا^٤ سَوْقٌ وَمَسْجِدٌ، فَعَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ عَدَدٍ.^٥

وَدَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: هُوَ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.
 وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^٦، وَهَذَا عُمُومٌ، إِنَّمَا أَخْرَجْنَا مِنْهُ مَنْ نَقَصَ عَنِ الْعَدَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.^٧

المسألة الثانية والعشرون

[مَنْ لَا يَصْلُحُ لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ]

و لَا يَصْلُحُ لِإِمَامَةِ^٨ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ: أَبْرَصٌ، وَ لَا مَجْذُومٌ، وَ لَا مَفْلُوجٌ، وَ لَا مَحْدُودٌ.^٩
 وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

-
١. الأُمُّ، ج ١، ص ١٩٠.
 ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْحَسِينِ». وَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا «الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ»، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ «الْمَوْصُلِيَّاتِ الثَّانِيَةِ».
 ٣. رَاجِعْ: الْخِلَافُ، ج ١، ص ٥٩٩: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٤، ص ٥٠٤.
 ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَرْيَةٌ» بَدَلَ «قَرْيَةٍ فِيهَا».
 ٥. رَاجِعْ: الْكُشْفُ وَ الْبَيَانُ لِلثَّلَعَلِيِّ، ج ٩، ص ٣١٣: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، ج ١٨، ص ١١٢.
 ٦. الْجُمُعَةُ (٦٢): ٩.
 ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالَّذِي».
 ٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِمَامَةٌ».
 ٩. الْإِعْلَامُ، ص ٢٩.

و طريقة الاحتياط؛ لأن إمامة من ليس له هذه الصفات جائزة ماضية باتفاق، و ليس كذلك الانتماء بمن له بعض هذه الصفات.

المسألة الثالثة والعشرون

[حُكْمُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ]

و صَلَاةُ الْكُسُوفِ رَكَعَتَانِ، تَشْتَمِلُ عَلَى عَشْرِ رَكَعَاتٍ^١. وَ يَجِبُ عَلَى تَارِكِهَا مُتَعَمِّدًا الْغُسْلُ، إِنْ احْتَرَقَ الْقُرْصُ كُلُّهُ^٢.

و الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ صَلَاةَ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ^٣ وَاجِبَةٌ، لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا. وَ يَتَوَجَّهُ فَرَضُهَا إِلَى الذُّكُورِ وَ الْإِنَاثِ، وَ الْحُرِّ وَ الْعَبْدِ، وَ الْمُقِيمِ وَ الْمُسَافِرِ، وَ إِلَى كُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ يُبَيِّحُ مِثْلَهُ^٤ الْإِحْلَالَ بِالْفَرَضِ. وَ تُصَلَّى^٥ فِي جَمَاعَةٍ وَ عَلَى انْفِرَادٍ.

و لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «هِيَ رَكَعَتَانِ، فِيهَا عَشْرُ رَكَعَاتٍ»؛ فَإِنَّ هَذَا كَالْمُنَاقَظَةِ، بَلْ يُقَالَ: هِيَ عَشْرُ رَكَعَاتٍ، وَ أَرْبَعُ سَجَدَاتٍ؛ وَ تَرْتِيبُهَا مَسْطُورٌ فِي الْكِتَابِ^٦. وَ تُقْضَى إِذَا فَاتَتْ، بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ قُرْصُ^٧ الْمُنْكَسِفِ^٨ احْتَرَقَ كُلُّهُ، وَ لَا قَضَاءَ

١. جمع ركعة، بمعنى: «الركعة من الركوع». و للركعة معنى آخر و هو: «كُلُّ قَوْمَةٍ يَتْلُوها الرُّكُوعُ وَ السَّجْدَتَانِ مِنَ الصَّلَوَاتِ». المعجم الوسيط، ج ١، ص ٣٧٠.

٢. الإعلام، ص ٢٩ - ٣٠. ٣. في المطبوع: «و القمر».

٤. في المطبوع: «بمثله».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و يصلّي». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٦. الهداية، ص ١٥١؛ المقنعة، ص ٢٠٨ و ما بعدها.

٧. في النسخ المعتمدة: «فرض». و في المطبوع: «القرص». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «خ، ص».

٨. في «ب، ج، د»: «المنكشف». و في المطبوع: «+ قد».

مع احتراق بعضه.

فأما الغُسل، فهو فيمن^١ تَعَمَّدَ تَرَكَ هذه الصلاة، فإنه يَلْزَمُهُ مع القَضَاءِ^٢ الغُسل.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ والعِشْرُونَ

[كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْتَى]

و الصلاةُ عَلَى الْمَوْتَى خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ. وَ التَّسْلِيمُ فِيهَا غَيْرُ وَاجِبٍ؛ إِلَّا لِلتَّقِيَّةِ، أَوْ لِإِعْلَامِ الْمَأْمُومِينَ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ.^٣

و الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ - مع الإجماعِ الْمُتَقَدِّمِ -: أَنَّ مَنْ كَبَّرَ خَمْسًا، فَقَدْ فَعَلَ الْوَاجِبَ بِإِجْمَاعٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ نَقَصَ مِنْ^٤ هَذَا الْعَدَدِ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ والعِشْرُونَ

[اِسْتِحْبَابُ تَرْفَعِ الْإِمَامِ حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ]

و مِنَ السُّنَّةِ وَقُوفُ الْإِمَامِ^٥ حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ.^٦
و هَذَا أَيْضًا فَالْحُجَّةُ فِيهِ: اتِّفَاقُ الطَّائِفَةِ، وَ أَنَّهُ^٧ الْأَحْوَطُ.

١. في «ب، ج، د»: «من» بدل «فيمن».

٢. في المطبوع: «انقضاء».

٣. الإعلام، ص ٣٠ - ٣١.

٤. في المطبوع: - «من».

٥. في المطبوع: «الإجماع».

٦. الإعلام، ص ٣١ - ٣٢. و قد جاء فيه: «و اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ وَقُوفَ الْإِمَامِ فِي

صَلَاةِ الْجَنَائِزِ مَكَانَهُ، حَتَّى تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فإنه». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

[أَحْكَامُ الزَّكَاةِ وَالْخُمْسِ]

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ

[حُكْمُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ]

وإنَّ الزَّكَاةَ فِي التَّبَرِّ وَالْفِضَّةِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، حَتَّى يَصِيرَا^١ وَرِقًا^٢ وَدَنَانِيرَ.
وإنَّ السَّبَائِكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^٣ لَا زَكَاةَ فِيهَا، إِلَّا عَلَى مَنْ هَرَبَ بِهِمَا مِنَ
الزَّكَاةِ.^٤

وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ

[أَقَلُّ مَا يُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ]

أَقَلُّ مَا يُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ دِرْهَمٌ.^٥
وَالطَّرِيقَةُ فِي نُصْرَةِ ذَلِكَ: مَعَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ مَنْ

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَصِيرَانِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «دِرْهَمًا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ» بَدَلَ «مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ».

٤. الْإِعْلَامُ، ص ٣٣.

٥. الْإِعْلَامُ، ص ٣٢ - ٣٣.

أَخْرَجَ هَذَا الْمَبْلَغَ أَجْزَاءً عَنْهُ وَسَقَطَ عَنْ ذِمَّتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَنْ أَخْرَجَ أَقْلَ مِنْهُ.

المسألة الثامنة والعشرون

[اشتراطُ الولاية في مُسْتَحَقِّي الزكاة]

و لا يُجْزئُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِلَى الْمُقَرَّرِينَ^١ الْعَارِفِينَ بِوِلَايَةِ^٢ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ أُخْرِجَتْ إِلَى غَيْرِهِمْ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ.^٣
وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرُهُ - : أَنَّ الْجَاهِلَ بِوِلَايَةِ^٤ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِمَامَتِهِ^٥ عِنْدَ أَهْلِ الْإِمَامَةِ فِي حُكْمِ الْمُرْتَدِّ^٦ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تُخْرَجُ إِلَى الْمُرْتَدِّينَ، وَمَنْ أَخْرَجَهَا إِلَيْهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَهَذَا فَرَعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.

المسألة التاسعة والعشرون

[مقدارُ زكاةِ الفِطْرةِ]

وَإِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ صَاعٌ، وَهُوَ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهُ - : طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ؛ وَبَيَانُهَا: أَنَّ مَنْ

١. في المطبوع: «القرين»، واستظهر في هامشه: «الفقير».

٢. في المطبوع: «الولاية».

٣. سقطت هنا من عبارة كتاب الإعلام، ص ٣٣ ثلاث صفحات، إلى أحكام الحج.

٤. في المطبوع: «الولاية».

٥. في المطبوع: «مرتد».

٦. في المطبوع: «- في حكم المرتد».

أَخْرَجَ تِسْعَةَ أَرْطَالٍ فَقَدْ سَقَطَ عَنْ ذِمَّتِهِ خُرُوجُ^١ الْفِطْرَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ أَخْرَجَ أَقَلَّ مِنْهَا.

المسألة الثلاثون

[أحكام الخمس]

وَالْخُمْسُ سِتَّةُ أَشْهُمٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ الرَّسُولِ، وَهِيَ: سَهْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَهْمُ رَسُولِهِ،^٢ وَسَهْمُ الْإِمَامِ. وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ: لِيَتَامَى آلُ الرَّسُولِ، وَمَسَاكِينِهِمْ، وَأَبْنَاءُ سَبِيلِهِمْ؛ خَاصَّةً،^٣ دُونَ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ.

وَتَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ إِخْرَاجَ الْخُمْسِ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الْمَغَانِمِ وَالْمَكَاسِبِ، وَكُلِّ مَا اسْتُفِيدَ بِالْحَرْبِ، وَمَا اسْتُخْرِجَ أَيْضاً مِنَ الْمَعَادِنِ، وَالْغَوَصِ، وَالْكُنُوزِ، وَمَا فَضَلَ مِنَ الْمُؤْنِ^٤.

وَتَمْيِيزُ أَهْلِهِ هُوَ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَى سِتَّةِ سِهَامٍ^٥:

ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ وَهِيَ: سَهْمُ اللَّهِ، وَسَهْمُ رَسُولِهِ، وَسَهْمُ ذِي الْقُرْبَى؛ لِأَنَّ^٦:

[١] إِضَافَةُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ هِيَ^٧ فِي الْمَعْنَى لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ إِنَّمَا أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ تَفْخِيماً لَشَأْنِ الرَّسُولِ وَتَعْظِيماً؛ كإِضَافَةِ طَاعَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَكَمَا^٨ أَضَافَ رِضَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَذَاهُ إِلَيْهِ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - .

١. في المطبوع: «خروجه». ٢. في «ب»: - «و سهم رسول». ٣. في المطبوع: - «خاصة». ٤. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «و ما فضل من الخمس»؛ والصحيح ظاهراً ما أثبتناه. ٥. في المطبوع: «أسهام». ٦. في المطبوع: «كان». ٧. في المطبوع: «و هي». ٨. في «ب، ج، د»: «فكما». و في المطبوع: «كما».

[٢] والسهم الثاني المذكور المضاف إلى الرسول عليه السلام بصريح الكلام. وهذا السهمان معاً للرسول عليه السلام في حياته، ولخليفته^١ القائم مقامه بعده.

[٣] فأما المضاف إلى ذي القربى، فإنما عني به ولي الأمر من بعده؛ لأنه القريب إليه الخصيص^٢ به.

و الثلاثة الأسهم الباقية: لیتامی آل محمد عليه السلام، و مساکینهم، و أبناء سبيلهم؛ و هم بنو هاشم خاصة، دون غيرهم. و إذا غنم المسلمون شيئاً من دار الكفر بالسيف، قسمه الإمام على خمسة أسهم؛ فجعل أربعة منها بين من قاتل عليه^٣، و جعل السهم الخامس على ستة أسهم - هي التي قدمنا بيانها -؛ منها له عليه السلام ثلاثة، و ثلاثة للثلاثة الأصناف^٤ من أهله؛ من أيتامهم، و مساکينهم، و أبناء سبيلهم.

و الحجّة في ذلك: إجماع الفرقة المحقة عليه، و عملهم به. فإن قيل: هذا تخصيص لعموم الكتاب؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾^٥، فأطلق وعم، وأنتم جعلتم المراد بذي القربى واحداً.

ثم قال: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، و هذا عموم، فكيف خصصتموه لبني هاشم خاصة؟

١. في المطبوع: «والخليفة».

٢. في المطبوع: «بالخصيص» بدل «الخصيص به».

٣. في المطبوع: - «عليه».

٤. في المطبوع: «لثلاثة الإضافات» بدل «لثلاثة الأصناف».

٥. الأنفال (٨): ٤١.

فالجواب عن ذلك: أن العموم قد يُخصَّص بالدليل القاطع، وإذا كانت الفرقة المحقة قد أجمعت على الحكم الذي ذكرناه، خصصنا^١ [العموم] بإجماعهم الذي هو غير مُحتمِل الظاهر؛ لأن إطلاق قوله: «للقربى»^٢ يقتضي بعمومه قرابة النبي عليه السلام وغيره، فإذا خُصَّ به قرابة^٣ النبي عليه السلام^٤ فقد عُدل عن الظاهر. وكذلك إطلاق لفظة «اليتامى والمساكين وابن السبيل» يقتضي دخول^٥ من كان بهذه الصفة؛ من مُسلمٍ وذيٍّ، و غنيٍّ وفَقيرٍ، ولا خلاف في أن عموم ذلك غير مُراد، وأنه مخصوص على كُلِّ حال.

المسألة الحادية والثلاثون

[حُكْمُ الْأَنْفَالِ]

الأنفال خالصة لرسول الله صَلَّى الله عليه وآله في حياته، وللإمام القائم بعده مقامه عليه السلام.

و تحقيق هذه المسألة: أن «الأنفال»: كُلُّ أرضٍ فُتِحَتْ مِنْ غيرِ أن يوجَفَ عليها بخيلٍ ولا ركابٍ، والأَرْضُونَ المَوَاتُ، وَ تَرِكَاتُ مَنْ لا وارثَ له. وهذه الأنفال^٦ خالصة للنبي عليه السلام في حياته، وهي للإمام القائم مقامه من بعده.

١. في «ب، ج، د»: «خصصناه». وفي المطبوع: - «خصصنا».

٢. كذا، والأنسب: «القربى».

٣. كذا، والأنسب: «بقراءة»، أي خُصَّ عموم «القربى» بقراءة النبي صَلَّى الله عليه وآله، بالإجماع.

٤. من قوله: «وغيره»، فإذا خُصَّ به «إلى هنا ساقط من «ب، ج، د».

٥. في المطبوع: «بدخول».

٦. من قوله: «كُلُّ أرضٍ فُتِحَتْ» إلى هنا ساقط من المطبوع.

وإنما أضاف هذه الأنفال إلى الله تعالى - وإن كانت للرسول عليه السلام - على الوجه الذي تقدم بيانه من التعظيم والتفخيم.^١
والحجة في ذلك: إجماع الفرقة المحقة عليه.^٢

المسألة الثانية والثلاثون

[صفوة الأموال من الأنفال]

وإن صفوة الأموال من الأنفال خاصة للنبي عليه السلام وللإمام.
وتحقيق هذه المسألة: أن كل شيء يصطفيه ويختاره النبي عليه السلام أو الإمام القائم مقامه بعده لنفسه من الغنائم قبل القسمة - من جارية حسناء، و فرس^٣ فار، وثوب^٤ حسن^٥ - فهو له
والحجة فيه: الإجماع المتقدم.

١. تقدم في المسألة السابقة.

٢. في المطبوع: - «عليه».

٣. في المطبوع: «أو فرس».

٤. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «أو ثوب». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسختي «ص، ط».

٥. في المطبوع: + «بهى».

[أحكام الحجّ والشُّعْعة والرُّبَا]

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَالثَّلَاثُونَ

[فَوْتُ عَرَفَاتٍ وَإِدْرَاكُ الْمَشْعَرِ]

وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتٌ^١، وَادْرَكَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ يَوْمَ النَحْرِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ^٢.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ ثَبَّتَ وَجُوبُ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ - كَمَا وَجِبَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ -
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْكُمْ﴾^٣؛ فَهَذَا أَمْرٌ
يَقْتَضِي ظَاهِرَهُ الْوَجُوبَ.

وَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَ مِنَ الْأُمَّةِ الْوُقُوفَ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، جَعَلَ مُدْرِكَهُ مُدْرِكًا لِلْحَجِّ،
وَإِنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ بَيْنَ قَائِلَيْنِ: قَائِلٍ لَا يَوْجِبُ الْوُقُوفَ بِالْمَشْعَرِ،
وَالْآخَرُ يَوْجِبُهُ؛ فَمَنْ^٤ أَوْجَبَهُ أَقَامَ إِدْرَاكَهُ مَقَامَ إِدْرَاكِ عَرَفَاتٍ. فَالْقَوْلُ بِوَجُوبِهِ وَأَنَّهُ
لَا يُدْرِكُ بِهِ الْحَجَّ خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ» بَدَلَ «عَرَفَاتٍ».

٢. الْإِعْلَامُ، ص ٣٤. وَ قَدْ اكْتَفَى الشَّيْخُ الْمُفِيدُ بِنَقْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَطْ مِنْ أَحْكَامِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهَا
الْمَسْأَلَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي يُجْمَعُ الْعَامَّةُ فِيهَا عَلَى خِلَافِ الْإِمَامِيَّةِ، ثُمَّ قَالَ: «فَأَمَّا مَا سِوَاهُ مِنْ أَحْكَامِ الْحَجِّ،
فَلَيْسَ لِلْإِمَامِيَّةِ عَلَى الْإِطْبَاقِ فِيهِ قَوْلٌ إِلَّا وَكَافَّةُ الْعَامَّةِ تَوَافُقِهِمْ عَلَيْهِ أَوْ بَعْضُهُمْ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ».

٣. الْبَقَرَةُ (٢): ١٩٨.

٤. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «وَمَنْ».

المسألة الرابعة والثلاثون

[عَدَدُ الشُّفَعَاءِ فِي الْعَقَارِ ^١]

ولا شُفْعَةٌ فِي الْعَقَارِ ^٢ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مُشَاعاً أَوْ مَقْسُوماً. ^٣
وهذه المسألة قد بَيَّنَّاها و شَرَحْنَاهَا وَ ذَكَّرْنَاهُ الصَّحِيحَ مِنْهَا فِي «الْمَسَائِلِ
الْأُولَى»؛ ^٥ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

المسألة الخامسة والثلاثون

[مَنْ لَا رِبَا بَيْنَهُمَا]

إِنَّهُ ^٦ لَا رِبَا بَيْنَ الْوَالِدِ وَ وَلَدِهِ، وَلَا بَيْنَ الزَّوْجِ وَ زَوْجَتِهِ ^٧.
وهذه المسألة أَيْضاً مِمَّا ^٨ قَدْ بَيَّنَّاها وَ انْتَهَيْنَا فِيهَا إِلَى أْبْعَدِ الْغَايَاتِ، فِي «جَوَابِ
الْمَسَائِلِ الْأُولَى» ^٩.

-
١. لم يذكر الشيخ المفيد أحكام البيوع؛ لعدم إجماع العامة في مسألة من مسائل البيوع على خلاف الإمامية. راجع: الإعلام، ص ٣٤ - ٣٥. ولذلك انتقل إلى بحث الشفعة.
 ٢. في «ب، ج، د»: «للعقار» بدل «في العقار».
 ٣. الإعلام، ص ٣٥.
 ٤. في «ب، ج، د»: «و ذكرناها».
 ٥. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة الرابعة منها.
 ٦. في المطبوع: - «إنه».
 ٧. سقطت هنا من عبارة كتاب الإعلام، ص ٣٦ عدة أوراق، إلى نكاح المتعة.
 ٨. في المطبوع: - «مما».
 ٩. راجع: المسألة الخامسة من «المسائل الموصليات الثانية».

[أحكام النكاح]

المسألة السادسة والثلاثون

[حُكْمُ الزَّانِي بِذَاتِ الْبَعْلِ]

وَمَنْ زَنَى بِذَاتِ بَعْلٍ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ بَعْلِهَا أَوْ طَلَاقِهِ إِيَّاهَا.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.
وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً اسْتِعْمَالُ طَرِيقَةِ الْاِحْتِيَاظِ فِيهِ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَ نِكَاحِ هَذِهِ
الْمَرْأَةِ لَا ذَمَّ فِيهِ وَلَا لَوْمْ مِنْ أَحَدٍ، وَفِي نِكَاحِهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ؛
فَالِاحْتِيَاظُ اجْتِنَابُهُ.

المسألة السابعة والثلاثون

[عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ]

إِنَّ النِّكَاحَ إِذَا عُقِدَ عَلَى مَا لَا تَمَنُّ لَهُ - مِنْ كَلْبٍ، وَخَنزِيرٍ، وَخَمْرٍ - هَلْ يَصِحُّ
النِّكَاحُ وَيَجِبُ الْمَهْرُ فِي الذِّمَّةِ، أَمْ يَكُونُ الْعَقْدُ بَاطِلًا مَفْسُوحًا؟
وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ - الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا - : أَنَّ كُلَّ نِكَاحٍ عُقِدَ

١. في «ب»: «لم». و الصواب: «أ» الاستفهامية بدل «هل»؛ لمجي «أم» بعدها.

على ما لا قيمة له، كَانَ صَحِيحاً^١، وَيَجِبُ^٢ فِي ذِمَّةِ الْمَعْقُودِ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَلَا يَكُونُ الْعَقْدُ بَاطِلاً مِنْ حَيْثُ بَطَلَ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى الْمُصْرَحُ بِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إجماعُ الإمامية عليه.

وأيضاً: فَلَيْسَ ذِكْرُ الْمَهْرِ الْفَاسِدِ بِأَكْثَرَ مِنْ فَقْدِ ذِكْرِ الْمَهْرِ^٣ جُمْلَةً، وَقد ثَبَّتَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ وَلَمْ يُسَمِّ مَهراً مَضَى الْعَقْدُ وَصَحَّ وَثَبَّتَ الْمَهْرُ فِي الذِّمَّةِ؛ فَكَذَلِكَ^٤ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثامنة والثلاثون

[التزويج في حال الإحرام]

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُحْرِمَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَداً.

وَأَصْحَابُنَا يَشْرَطُونَ^٥ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ - بَعْدَ أَنْ عَرَفَ^٦

تَحْرِيمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ - فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَداً^٧.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الإجماعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ، وَطَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ أَيْضاً.

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «العقد يصح» بدل «صحيحاً». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسخة: «ط».

٢. في المطبوع: «ووجب».

٣. في المطبوع: - «الفاسد بأكثر من فقد ذكر المهر».

٤. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «وكذلك». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً ل«ت».

٥. في «ج» والمطبوع: «يشترطون».

٦. في المطبوع: «ويعلم» بدل «بعد أن عرف».

٧. من قوله: «وأصحابنا يشترطون» إلى هنا ساقط من «ب».

المسألة التاسعة والثلاثون

[التزويج في العدة]

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً^١ فِي عِدَّةٍ يَمْلِكُ^٢ زَوْجَهَا عَلَيْهَا فِيهَا الرَّجْعَةُ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ^٣ دَخَلَ بِهَا جَاهِلًا.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ^٤ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، وَطَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ أَيْضًا^٥.

المسألة الأربعون

[عقد النكاح في العدة]

وَكَذَلِكَ مَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي عِدَّةٍ مِنْ غَيْرِ دُخُولٍ بِهَا، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.
وَأَصْحَابُنَا يَشْرُطُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٦: وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا فِي عِدَّةٍ^٧.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ، وَطَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ.

المسألة الحادية والأربعون

[حُكْمُ الْمُطَلَّقةِ تِسْعًا]

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً تِسْعَ تَطْلِيقَاتٍ لِلْعِدَّةِ، حَرُمَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ، وَالْإِجْمَاعُ.

١. أي: دخل بها؛ ليحصل الفرق بين هذه المسألة والمسألة القادمة.

٢. في المطبوع: «ملك».

٣. في «ب، ج، د»: - «كان».

٤. في المطبوع: «الإجماع».

٥. في «ب»: - «أيضاً».

٦. في المطبوع: «يشترطون في ذلك» بدل «يشترطون في هذه المسألة».

٧. المقنعة، ص ٥٠١: المذهب، ج ٢، ص ١٨٣.

المسألة الثانية والأربعون

[حُكْمُ مَنْ فَجَرَ بِعَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ]

وَمَنْ^١ فَجَرَ بِعَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ^٢، حَرَّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ بَنَتَيْهِمَا^٣، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدَأُ.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الإجماعُ، وطريقة الاحتياطِ.

المسألة الثالثة والأربعون

[حُكْمُ مَنْ تَلَوَّطَ بِغُلَامٍ]

وَمَنْ تَلَوَّطَ بِغُلَامٍ فَأَوْقَبَ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهِ وَلَا أُمِّهِ وَلَا ابْنَتِهِ^٤.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الطريقتانِ الْمُتَقَدِّمَتَانِ.

المسألة الرابعة والأربعون

[جَوَازُ نِكَاحِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ]

جَوَازُ نِكَاحِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ.
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْهَا إِطْبَاقُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ فُقَهَائِهِمْ وَعِلْمَائِهِمْ
فِي الْفَتْوَى بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا يَقُولُ التَّظَاهُرُ^٥ بَيْنَهُمْ فِي الْفَتْوَى بِإِبَاحَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
عَلَى سَبِيلِ التَّقْيَةِ، وَخَوْفًا^٦ مِنَ الشَّنَاعَةِ.

١. في المطبوع: «من» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «و خالته».

٣. في المطبوع: «بنتيهما».

٤. في المطبوع: «نكاح ابنته ولا أخته ولا أمه» بدل «نكاح أخته ولا أمه ولا ابنته».

٥. في المطبوع: «التظافر».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و خوف». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسخة «ط».

وَالْحُجَّةُ فِي إِبَاحَةِ هَذَا الطَّوْعِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ.

وَيَذُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ»^٢، وَمَعْنَى «أَنْتُمْ شِئْتُمْ»: كَيْفَ شِئْتُمْ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَرَدْتُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَنْتُمْ شِئْتُمْ»: أَيِّ وَقْتٍ شِئْتُمْ؟ قُلْنَا: هَذِهِ اللَّفْظَةُ تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَمَاكِنِ وَالْمَوَاضِعِ، وَقَلَّمَا^٣ تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَوْقَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «الْقَى زَيْدًا أَيْنَ كَانَ وَأَنْتَى كَأَنَّ»، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ عُمُومَ الْأَمَاكِنِ؟

وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُا تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَوْقَاتِ،^٤ لَحَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى عُمُومِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَوْقَاتِ مَعاً^٥، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيِّ مَوْضِعٍ شِئْتُمْ، وَأَيِّ وَقْتٍ شِئْتُمْ. فَأَمَّا مَنْ يَطْعُنُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^٦ بِأَنْ يَقُولَ: قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى النِّسَاءَ حَرْثًا، وَالْحَرْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ النَّسْلُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ^٧: «فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ» مُخْتَصَّصًا بِمَوْضِعِ النَّسْلِ^٨.

فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ وَإِنْ كُنَّ^٩ لَنَا حَرْثًا، فَقَدْ أُبِيحَ لَنَا وَطُوهُنٌ - بِإِلَّا خِلَافٍ،

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنْ».

٢. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٢٣.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَكُلَّ مَا» وَاسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «كَمَا» بِدَلِّ «وَكُلَّ مَا».

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ش».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مَعاً».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الطَّرِيقَةُ».

٧. فِي «ب، ج، د»: - «قَوْلُهُ».

٨. وَهُوَ الْقَبْلُ.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَتْنَا». نَعَمْ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بهذه الآية و بغيرها - في غير موضع الحرث؛ فيما دون الفرج، و بحيث لا نسل^١.
 فليس يقتضي جعله تعالى لهم حرثاً حَظَر^٢ الاستمتاع في غير موضع الحرث.
 ألا ترى أنه لو قال صريحاً: «نساؤكم حرث لكم، فاتوا حرثكم في القبل، والدبر،
 و فيما دون الفرج، و في كُلِّ موضع يَقَعُ به^٣ الاستمتاع» لكان الكلام صحيحاً؟
 و قد استدلل قوم في هذه المسألة بقوله تعالى: «أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ
 * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ»^٤، و قال^٥:
 لا يجوز أن يدعواهم إلى التعويض^٦ بالأزواج عن الذكران، إلا و قد أباح منهن من
 الوطء المخصوص مثل ما يُلْتَمَسُ مِنَ الذُّكْرَانِ.

و كذلك قالوا في قوله تعالى: «هؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ»^٧ و أنه لو لم يكن
 في بناته المعنى المُلْتَمَسُ مِنَ الذُّكْرَانِ، ما جعلهنَّ عَوْضاً عنه.
 و هذا ليس بشيءٍ يُعْتَمَدُ؛ لأنه يجوز أن يُعَوَّضَ^٨ مَنْ أَتَى^٩ الذُّكْرَانَ بذلك؛ مِنْ
 حَيْثُ كَانَ لَهُ عَنْهُ عَوْضٌ بِنِكَاحِ النِّسَاءِ فِي الْفُرُوجِ الْمَعْهُودِ^{١٠}؛ لِأَنَّ^{١١} فِيهِ مِنْ

١. في «ب، د، ش» و المطبوع: «لا نسل»، و هو سهو واضح.

٢. في المطبوع: «حظاً». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. في المطبوع: + «حظاً».

٤. الشعراء (٢٦): ١٦٥ - ١٦٦.

٥. كذا، و الأنسب: «و قالوا».

٦. في المطبوع: «التعويض».

٧. هود (١١): ٧٨.

٨. في «أ، ب، د، ش»: «يتعويض». و في المطبوع: «يتعرض».

٩. في المطبوع: «إتيان».

١٠. نعت لـ «نكاح».

١١. في المطبوع: «كان».

الاستمتاع واللدّة مثل ما في غيره. وكذلك القول في الآية الأخرى.
 ألا ترى أنّه قد^١ كان يحسّن التصريح بما ذكرناه فيقول: «أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ
 الْعَالَمِينَ، وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ^٢ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ؛ مِنَ الْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ؟» لأنّه
 عَوَضٌ عنه، ومُغْنٍ عن استعماله له^٣ على كُلِّ حالٍ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

[عَقْدُ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ دُونِ إِذْنِ وَلِيِّهَا]

جَوَازُ عَقْدِ الْمَرْأَةِ - الَّتِي تَمْلِكُ أَمْرَهَا - عَلَى نَفْسِهَا، بِغَيْرِ وَلِيٍّ.
 وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يُوَافِقُ فِيهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَيَقُولُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا عَقَلَتْ وَكَمَلَتْ، زَالَتْ
 عَنِ الْوِلَايَةِ فِي بُضْعِهَا، وَلَهَا أَنْ تُزَوِّجَ^٥ نَفْسَهَا؛ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ اعْتِرَاضٌ^٦ عَلَيْهَا، إِلَّا إِذَا
 وَضَعَتْ نَفْسَهَا فِي غَيْرِ كُفٍّ.^٧
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ^٨ وَ مُحَمَّدٌ^٩: يَفْتَقِرُ النِّكَاحُ إِلَى الْوَلِيِّ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِيهِ؛
 فَإِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا فَعَلَى الْوَلِيِّ إِجَازَةُ ذَلِكَ.^{١٠}

١. في المطبوع: - «قد».
٢. في المطبوع: - «رَبُّكُمْ».
٣. في المطبوع: - «له».
٤. في المطبوع: - «التي».
٥. في المطبوع: «أَنْ تُزَوِّجَ».
٦. في المطبوع: «الاعتراض».
٧. راجع: المؤتلف من المختلف للطبرسي، ج ٢، ص ١١٠؛ جامع الخلاف والوفاق، ص ٤٣٩.
٨. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تقدّمت ترجمته في المسألة ٢١ من هذه الرسالة.
٩. أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أحد فقهاء العامة، ولد بواسط سنة ١٣٢هـ، و
 نشأ بالكوفة، وتفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف والثوري ومالك والأوزاعي وغيرهم. له
 كتاب الجامع الصغير والأصل والحنة على أهل المدينة وغيرها. مات سنة ١٨٩هـ. راجع:
 تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٦٩، الرقم ٥٩٣؛ ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ١٢١، الرقم ٤١٠.
١٠. راجع: البحر الرائق، ج ٣، ص ١١٧؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩.

و قَالَ مَالِكٌ: الْمَرَأَةُ الْمُقْبِحَةُ^١ الذَّمِيمَةُ^٢ لَا يَفْتَقِرُ نِكَاحُهَا إِلَى الْوَلِيِّ، وَمَنْ كَانَتْ بِخِلَافِ هَذِهِ الصِّفَةِ تَفْتَقِرُ^٣ إِلَى الْوَلِيِّ^٤.

و قَالَ دَاوُدُ^٥: إِنْ كَانَتْ بِكَرّاً افْتَقَرَ نِكَاحُهَا إِلَى الْوَلِيِّ، فَإِنْ كَانَتْ نَبِيّاً لَمْ يَفْتَقِرْ^٦.
و الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

فَإِنْ طُعِنَ فِي ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^٩.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ لَا تَوْجِبُ عِلْماً وَ لَا عَمَلًا^{١٠}.

١. هكذا في المطبوع. وفي النسخ المعتمدة: «الوحشة». ويحتمل أن تكون الكلمة: «الوَخْرَةُ». و «امْرَأَةٌ وَخْرَةٌ»: سوداء ذميمة، أو حمراء قصيرة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٤؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨١ (وحر).

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «الذميمة» بالذال المعجمة. و دَمٌ يَدُمُ دَمَامَةً: قُبِحَ مَنْظَرُهُ وَ صَغُرَ جِسْمُهُ وَ حَقُرَ؛ فَهُوَ ذَمِيمٌ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠٨ (دمم).

٣. في النسخ المعتمدة: «يفتقر». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسختين «خ، ط» و المطبوع.

٤. راجع: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٦؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩.

٥. أبو سليمان داود بن علي بن داود بن خلف الأصفهاني، هو أول من استعمل قول الظاهر، و لُقِبَ بالظاهري لقوله بأخذ معنى القرآن والحديث الظاهر دون الباطن، و ألغى ما سوى ذلك من الرأي و القياس. له كتب، منها: الإيضاح، والإفصاح، والدعوى والبيّنات وغيرها. مات سنة ٢٧٠هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٧١؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٣٦٦، الرقم ٤٤٧٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٩٧، الرقم ٥٥. ٦. في المطبوع: «وإن».

٧. في المطبوع: «لم تفتقر». و راجع: المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩.

٨. كذا في جميع النسخ والمطبوع. و في المصدر: «أيما».

٩. مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٦ و ١٦٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٣٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٠٥، ح ١٨٨٠.

١٠. في المطبوع: - «ولا عملاً».

و هو أيضاً مطعون في نقله، مُضَعَّفٌ عند أصحاب الحديث؛ وقد قَدَحَ فيه نُقَادُ الحديث بما هو معروف مشهور.^١

و لو سَلِمَ مِنْ كُلِّ الْقَدَحِ، لَجَازَ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى الْأَمَةِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ بَلَفْظٍ آخَرَ؛ وَهُوَ: «أَيُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ».^٢ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ وَرَدَ فِي الْأَمَةِ، وَمَوْلَى الْأَمَةِ يُسَمَّى «وَلِيًّا» كَمَا يُسَمَّى «مَوْلَى».

المسألة السادسة والأربعون

[جواز النكاح بغير شهود]

هَلْ يَجُوزُ النِّكَاحُ بِغَيْرِ شُهَدٍ؟
وَعِنْدَنَا: أَنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ أَفْضَلَ وَأَجْمَلَ فِيهِ. وَبِذَلِكَ قَالَ دَاوُدُ.^٣

و قَالَ مَالِكٌ: مِنْ شَرْطِ^٤ النِّكَاحِ أَنْ لَا يَتَوَاصَا بِالْكِتْمَانِ؛ فَإِنْ تَوَاصَا بِهِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ حَضَرَ الشُّهُودُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاصَا بِالْكِتْمَانِ صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الشُّهُودُ.^٥
وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.

١. راجع: عمدة القاري، ج ٢٠، ص ١١٦.

٢. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ١٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٨٧.

٣. تقدّمت ترجمته قبل قليل. و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٣٠؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٢٧.

٤. في المطبوع: «و شرط» بدل «من شرط».

٥. في المطبوع: «بأعلم» بدل «بالكتمان»، فإن تواصوا به لم.

٦. راجع: الخلاف، ج ٤، ص ٢٦٢؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٢٧.

و أيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ النِّكَاحَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَلَمْ يَشَرْطِ^٢ الشَّهَادَاتِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِيهِ.

فَإِنْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بِمَا يُرَوَى مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِيَّ وَ شَاهِدَيَّ عَدْلٍ»^٣.

فهذا خبر لا يوجب العلم، ولا يقتضي القطع، ولا يجب العمل به. على أنه مُحْتَمَلٌ؛ لأنه قال: «لَا نِكَاحَ» من غير تصريح بنفي الصحة والإجزاء أو نفي التفضيل، وإذا لم يكن في لفظه تصريح^٤ بهذا المعنى جاز أن يُحْمَلَ على نفي الفضل؛ فكأنه قال: لَا نِكَاحَ فَاضِلًا إِلَّا بَوْلِيَّ وَ شُهُودِيَّ، كما قال عليه السلام: «لَا صَلَاةَ لَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^٥، و «لَا صَدَقَةٌ وَ ذُو رَجِمٍ مُحْتَاجٌ»^٦.

المسألة السابعة والأربعون

[حُكْمُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ]

نِكَاحُ الْمُتَعَةِ^٧.

١. في المطبوع: «إِنْ». ٢. في المطبوع: «و لم يشترط».
٣. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٨٠٧؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٩ و ١٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١١١ و ١٢٤-١٢٦؛ فتح الباري، ج ٩، ص ١٨٧.
٤. في المطبوع: - «تصريح». وفيه: «إِذَا» بدل «وَ إِذَا»، و «التفضّل» بدل «التفضيل».
٥. المجازات النبوية، ص ١١٢، ح ٧٩؛ التهذيب، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٤٤؛ و ج ٣، ص ٦، ح ١٦؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ١٩٤، ح ٦٣١٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٢٤٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٥٧.
٦. الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٠؛ و ج ٤، ص ٣٨١، ح ٥٨٢٨؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٠، ح ١٢٢٨٦.
٧. الإعلام، ص ٣٦.

و لا تَخْتَلِفُ^١ الشيعة الإمامية في إباحة هذا العقد المُسمّى في الشريعة «نِكَاحَ^٢ المتعة». و إنما تَمَيَّزَ من غيره بأنه نِكَاحٌ مُؤَجَّلٌ^٣ غيرُ مؤبَّد، و لم يَتَمَيَّزْ^٤ بانتفاء الشهادة عنه؛ لأنَّ الشهادة قد تَنْتَفِي عن^٥ النكاح المؤبَّد فيصَحُّ و إن لم يَكُنْ مُتَعَةً، و لو أَشْهَدَ بالنكاح المؤجَّلِ لَكَانَ مُتَعَةً و إن حَضَرَ الشُّهُودُ.

و الدليل على صِحَّةِ مذهبنا: إجماعُ الفرقِ المُحِقَّةِ، و في إجماعها الحُجَّةُ. و أيضاً: قوله تعالى بعد ذكرِ المُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ: «وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً»^٦، فأَبَاحَ^٧ نِكَاحَ المتعة بصريح لفظها الموضوع لها في الشريعة؛ لأنَّ لفظَ «الاستمتاع» و «المتعة» إذا أُطْلِقَ في الشريعة لَمْ يُفِدْ^٨ إلا هذا العقد المخصوص المؤجَّل، و لا يُحْمَلُ على التلذُّذِ^٩.

ألا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «فَلَا يَرَى إِبَاحَةَ نِكَاحِ المتعة»، و «فَلَا يَحْظُرُ نِكَاحَ المتعة»، و لا^{١٠} يُرِيدُونَ بِذَلِكَ^{١١} اللَّذَّةَ، و إنما يُرِيدُونَ بِذَلِكَ العقدَ المؤجَّلَ؟

١. في المطبوع: «و لا يختلف».

٢. في المطبوع: «بنكاح».

٣. في المطبوع: «+ عليه».

٤. في «ش»: «و التميز». و في المطبوع: «و التمييز»، كلاهما بدل «و لم يتميَّز».

٥. في المطبوع: «قد ينتفي من».

٦. النساء (٤): ٢٤.

٧. في المطبوع: «و أباح».

٨. في المطبوع: «لم يرد».

٩. في المطبوع: «المتلذذ».

١٠. في المطبوع: «لا» بدون واو العطف.

١١. في المطبوع: «+ العقد».

وأيضاً: فلا خلاف أن نكاح المتعة كان في أيام النبي عليه السلام معمولاً^١ به، و لم يَقم^٢ دليل شرعي على خطره و النهي عنه؛ فيجب أن يكون مباحاً.

المسألة الثامنة والأربعون

[جواز نكاح المرأة على عمتها و خالتها]

نكاح المرأة على عمتها و خالتها جائز، إذا رُضيت العمّة و الخالة بذلك^٣. و الحجة على صحة هذا المذهب: إجماع الفرقة المحقة عليه، و عموم آيات النكاح في القرآن، كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^٤، و لم يستثن عمّة و لا خالة.

فإن احتج بقوله عليه السلام: «لا تُنكح المرأة على عمتها و لا خالتها»^٥ فهو خبر واحد ضعيف، و نحمله على خطر ذلك إذا لم يقع الرضا منهما.

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و معمولاً». و حذف الواو هو الصواب؛ طبقاً لـ «ص، ط».

٢. في المطبوع: «و لا يقيم».

٣. الإعلام، ص ٣٧.

٤. النساء (٤): ٣.

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٧٨ و ٣٧٢؛ و ج ٢، ص ١٧٩ و ١٨٩ و ٢٠٧ و ٢٥٥ و ٤٢٦ و ٤٣٢

و...؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٣٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٢١، ح ١٩٢٩ و ١٩٣١؛ سنن

النسائي، ج ٦، ص ٩٧ و ٩٨.

[أحكام الطلاق والظهار]

المسألة التاسعة والأربعون

[وقوع الطلاق بشاهدين عدلين مسلمين]

إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ^١.

وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ.

وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلِ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ^٢﴾ فَجَعَلَ الشَّهَادَةَ شَرْطاً فِي الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ الطَّلَاقُ لَا مَحَالَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا شَرَطَ الشَّهَادَةَ فِي الرَّجْعَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

قُلْنَا: هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّهَادَةِ^٣ مُلَاصِقٌ لَذِكْرِ الْفُرْقَةِ، وَهُوَ إِلَيْهَا أَقْرَبُ مِنْ ذِكْرِ الرَّجْعَةِ؛ وَرَدَّ الْكَلَامُ إِلَى الْأَقْرَبِ أَوْلَى مِنْ رَدِّهِ إِلَى الْأَبْعَدِ.

عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَنَافٍ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الرَّجْعَةِ وَالْفُرْقَةِ مَعاً، فَيَتِمُّ مُرَادُنَا.

١. في المطبوع: - «مسلمين». وراجع: الإعلام، ص ٣٧ - ٣٨.

٢. الطلاق (٦٥): ٢.

٣. في المطبوع: «والشهادة».

٤. في المطبوع: - «هو».

على أَنَّ الأمرَ بالشَّهادةِ يَقْتَضِي ظاهِرُهُ الوجوبَ و أَنَّ يَكُونَ شَرْطاً؛ و لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ أَنَّ الشَّهادةَ فِي الرَّجْعَةِ واجِبَةٌ و أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا^١، و قد اختلفوا في كَوْنِهَا شَرْطاً فِي الطَّلَاقِ، فَنَفَاهُ قَوْمٌ، و أثْبَتَهُ قَوْمٌ^٢؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الأمرُ بالشَّهادةِ - الذي ظاهِرُهُ يَقْتَضِي الوجوبَ - مصروفاً إِلَى الطَّلَاقِ، دُونَ الرَّجْعَةِ التي قد أَجْمَعَتِ^٣ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِيهَا.

المسألة الخامسة

[توقيفية ألفاظ الطلاق]

إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِغَيْرِ لَفْظٍ مَخْصُوصٍ^٤.
و الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إجماعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ الصَّرِيحِ دُونَ غَيْرِهِ، و إجماعُهَا هو الْحُجَّةُ.
و لأنَّ الطَّلَاقَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَيَجِبُ^٥ أَنْ تَرْجَعَ فِيهِ إِلَى مَا شَرَعَ^٦ لَنَا مِنْ لَفْظِهِ، دُونَ مَا لَمْ يُشَرَعْ. و لَا خِلَافَ فِي أَنَّ المَشْرُوعَ فِي الْفِرْقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَفْظُ «الطَّلَاقِ» الْمُصَرَّحُ، دُونَ الْكِنَايَاتِ التي لَهَا^٧ معناه.

١. في المطبوع: «فيه».

٢. في «ش» و المطبوع: «و أثبت».

٣. في المطبوع: «اجتمعت».

٤. الإعلام، ص ٣٨.

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و يجب». و ما أثبتناه أنسب و أفصح؛ طبقاً لـ «ط».

٦. في المطبوع: «يشرع».

٧. في المطبوع: - «لها».

المَسْأَلَةُ الْحَادِيَةُ وَالْخَمْسُونَ

[حُكْمُ الطَّلَاقِ بِشَرْطِ]

إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِشَرْطٍ؛ عَلَى كُلِّ حَالٍ^١.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَلَأَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ شَرْطٍ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الطَّلَاقَ
الْمَشْرُوعَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ وَمَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ وَالْخَمْسُونَ

[حُكْمُ الطَّلَاقِ بِالْيَمِينِ]

إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِيَمِينٍ، وَلَا هُوَ يَمِينٌ^٢.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَلَأَنَّ^٣ الطَّلَاقَ أَيْضاً لَمْ يُشْرَعْ لَنَا عَلَى جِهَةِ الْيَمِينِ؛ وَمَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فَلَا
حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَالْخَمْسُونَ

[حُكْمُ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ]

وَإِنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ رَجْعَتَيْنِ مِنَ الْمُطَلَّقِ؛ مِنَ الثَّلَاثِ

١. الإِعلام، ص ٣٨.

٢. الإِعلام، ص ٣٩. وقد جاء فيه: «وَأَثَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالْيَمِينِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: بِطَّلَاقِ زَوْجَتِي أَنْ أَفْعَلَ كَذَا، لَمْ يَقَعْ. وَلَا يَكُونُ يَمِيناً عَلَى كُلِّ حَالٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّ» بِدُونِ وَאו الْعُطْفِ.

والاثنتين^١ والواحدة. و مَنْ لَمْ يُرَاجِعْ فَلَا طَلَّاقَ لَهُ.^٢
 وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.
 وَ أَيْضاً: فَإِنَّ الْمَسْنُونِ فِي «الطَّلَاقِ عَلَى الطَّلَاقِ» بَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ رَجْعَةٍ، وَ إِدْخَالِ
 الطَّلَاقِ عَلَى الطَّلَاقِ^٣ مِنْ غَيْرِ رَجْعَةٍ خِلَافَ السُّنَّةِ وَ الْمَشْرُوعِ فِي الطَّلَاقِ. وَ إِذَا كَانَ
 الطَّلَاقُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَمَا لَمْ يُشْرَعْ فِيهِ^٥ لَا حُكْمَ لَهُ.

المسألة الرابعة والخمسون

[شُرَائطُ الظَّهَارِ]

وَ إِنَّ الظَّهَارَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِشُرُوطِ^٦ الطَّلَاقِ؛ مِنْ الْإِسْتِبْرَاءِ، وَ الشَّاهِدَيْنِ، وَ النِّيَّةِ، وَ
 اللَّفْظِ الْمَخْصُوصِ، وَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَشْرُوطٍ.^٧
 وَ أَجْمَعَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ شُرُوطَ الظَّهَارِ كَشُرُوطِ الطَّلَاقِ؛ فَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ
 مِنْ هَذِهِ لَمْ يَقَعْ ظَهَارٌ، كَمَا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.
 وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

١. في المطبوع: «والاثنتين».

٢. الإعلام، ص ٣٩.

٣. في «ب» - «بأن يكون بعد رجعة، وإدخال الطلاق على الطلاق».

٤. في المطبوع: - «فما».

٥. في المطبوع: «فيها».

٦. في «ب، ج، د»: «حافظ» بدل «بشروط». و في المطبوع: «بشرط». و ما أثبتناه هو الصحيح ظاهراً، و هو حصيلة الدقة في «أ».

٧. الإعلام، ص ٤٠.

المسألة الخامسة والخمسون

[حُكْمُ التَّخْيِيرِ فِي الطَّلَاقِ]

إِنَّ التَّخْيِيرَ بَاطِلٌ، لَا تَقَعُ^١ بِهِ فُرْقَةٌ. وَكَذَلِكَ التَّمْلِيكُ.^٢

و هذا سَهْوٌ مِنْ قَائِلِهِ؛ لِأَنَّ فَهَاءَ الشَّيْخَةِ الْإِمَامِيَّةِ يُفْتَوْنَ بِجَوَازِ التَّخْيِيرِ، وَأَنَّ الْفُرْقَةَ تَقَعُ بِهِ؛^٣ وَكُتِبَهُمُ الْمُصَنَّفُ^٤ مَشْحُونَةً بِهِ، وَأَخْبَارُهُمْ^٥ وَرَوَايَاتُهُمْ عَنْ أُنَمَّتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُتَظَاهِرَةٌ^٦ فِيهِ.^٧

و قد بَيَّنَّوا^٨ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ كَيْفِيَّةَ^٩ هَذَا التَّخْيِيرِ، فَقَالُوا^{١٠}: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُخَيَّرَ امْرَأَةً، اعْتَزَلَهَا شَهْرًا، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ - فِي مِثْلِ الْحَالِ الَّتِي لَوْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِيهَا طَلَّقَهَا - ثُمَّ خَيَّرَهَا فَقَالَ لَهَا: «قَدْ خَيَّرْتُكَ»، أَوْ «قَدْ جَعَلْتُ أَمْرَكَ إِلَيْكَ»، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ^{١١} بِشَهَادَةٍ.

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «لا يقع». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».

٢. الإعلام، ص ٤٠.

٣. نُقِلَ وجود خلاف في ذلك. راجع: مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٣٨.

٤. في المطبوع: - «وكتبهم المصنف».

٥. في المطبوع: «أخبارهم» بدون واو العطف.

٦. في المطبوع: «متظاهرة».

٧. وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ٩٤، ح ٧ - ١٢.

٨. في المطبوع: «تبينوا».

٩. في المطبوع: «بقية».

١٠. نقل العلامة الحلبي الكيفية التالية بعينها عن ابن الجنيدي، مع اختلاف يسير في الألفاظ. راجع:

مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٣٩. و الظاهر أَنَّ المصنَّف رحمه الله نقلها من كتاب ابن الجنيدي أيضاً.

١١. في المطبوع: «قولك».

فإن اختارت نفسها من غير أن تتشاغل^١ بحديث - من قول، أو فعل كان
يُمكنها^٢ أن لا تفعله - صحَّ اختيارها.

وإن اختارت بعد تشاغلها بفعل، لم يكن اختيارها ماضياً.

فإن اختارت في جواب قوله لها ذلك نفسها^٣ وكانت مدخولاً بها،^٤ وكان
تخييره إياها عن غير عوض أخذها منها، كانت كالمطلقة الواحدة التي هو^٥ أحقُّ
برجعيتها في عدتها.

وإن كانت غير مدخول بها، فهي تطليقة بائنة.

وإن كان تخييره إياها عن عوض أخذها منها، فهي بائن، وهي أملك بنفسها.

وإن جعل الاختيار إلى وقت بعينه، فاختارت^٦ قبله، جاز اختيارها؛ وإن
اختارت بعده، لم يجز.

و روى ابن^٧ أذينة، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا
خيرها، أو جعل^٨ أمرها بيدها، في غير قبل عدتها^٩، من غير أن يشهد شاهدين،

١. في «ب، ج، د»: «أن يتشاغل».

٢. في المطبوع: «يمكنه».

٣. في المطبوع: - «نفسها».

٤. في المطبوع: «مدخولة» بدل «مدخولاً بها».

٥. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «هي»؛ و هو خطأ.

٦. في النسخ المعتمدة: «و اختارت». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسختي «ح، ل» و المطبوع.

٧. في المطبوع: + «بابويه عن عمر بن».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و جعل». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمصدر.

٩. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «عدة». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمصدر. و المراد من
قوله: «في غير قبل عدتها» أي في غير طهرها؛ فإن المراد من «قبل العدة» إقبالها و أولها و

ابتداؤها، و العدة تبدأ في حال الطهر. راجع: النهاية في غريب الحديث، ج ٤، ص ٩.

فَلَيْسَ بِشَيْءٍ. وَإِنْ^١ خَيْرَهَا، أَوْ جَعَلَ^٢ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا، فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا^٣. فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا. وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا، فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ^٤.

وَلَمْ نَذْكُرْ هَذَا الْخَبَرَ احتجاجاً بأخبارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا حُجَّةَ فِي مِثْلِهَا؛ وَإِنَّمَا أوردناه لِيُعْلَمَ أَنَّ الْمَذْهَبَ فِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ بِخِلَافِ مَا حُكِيَ.

وَالرَّوَايَاتُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَلَوْلَا الْإِطَالَةُ لَذَكَرْنَاهَا.^٥

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ بَابَوَيْهِ الْقُمِّيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَنَّ أَصْلَ التَّخْيِيرِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْفَ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ^٦ مَقَالَةٍ قَالَتْهَا بَعْضُ نِسَائِهِ؛ وَهِيَ قَوْلُ بَعْضِهِنَّ: «أَيَّرِ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقْنَا لَا نَجِدُ أَكْفَاءً^٧ مِنْ قُرَيْشٍ يَتَزَوَّجُونَنَا؟»، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَعْتَزَلَ نِسَاءَهُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَاعْتَزَلَهُنَّ، ثُمَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا»^٩ فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَ

١. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًّا لِلْمَصْدَرِ.

٢. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَجَعَلَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًّا لِلْمَصْدَرِ.

٣. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَا لَمْ يَفْتَرَقَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًّا لِلْمَصْدَرِ.

٤. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥١٨، ح ٤٨١١؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢٢، ص ٩٦، ح ٢٨١١٦.

٥. تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهَا فِي بَدَايَةِ الْجَوَابِ. ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٧. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَكْفَاءَنَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِنَسْخَةِ «ط».

٨. فِي جَمِيعِ النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَغَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَتَزَوَّجُنَا»؛ وَ هُوَ سَهْوٌ.

٩. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٢٨ - ٢٩.

رَسُولَهُ، فَلَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ؛ وَ لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ لَبِنَّ.^١
انْقَضَتْ الْحِكَايَةُ عَنْ ابْنِ بَابُوَيْه.

و أقول: ^٣ لَسْتُ أَدْرِي مَا السَّبَبُ فِي إِنْكَارِ مَنْ أَنْكَرَ التَّخْيِيرَ^٤ لِلْمَرْأَةِ؟ وَ هَلْ هُوَ إِلَّا تَوَكُّلٌ فِي الطَّلَاقِ؟ وَ الطَّلَاقُ^٥ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ^٦ الْوِكَالَةُ؛ فَأَيُّ^٧ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرَهَا فِي طَلَاقِهَا وَ يَجْعَلَ إِلَيْهِ إِيقَاعَ فُرْقَتِهَا، وَ بَيْنَ أَنْ يُوَكَّلَهَا^٨ نَفْسُهَا فِي ذَلِكَ؟!

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْخَمْسُونَ

[عِدَّةُ الْحَامِلِ]

وَإِنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُطَلَّقةِ أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ^٩، وَ عِدَّةُ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ.^{١٠}
وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ أَشْبَعَنَا الْكَلَامَ فِيهَا فِي الْمَسَائِلِ الْأُولَى^{١١}، وَ أَوْزَدَنَا مَا فِيهِ كِفَايَةً لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٧. حكاية الصدوق عن رسالة والده إليه.

٢. في المطبوع: «من». ٣. في المطبوع: - «أقول».

٤. في المطبوع: «المتخير».

٥. في المطبوع: «فالطلاق».

٦. في المطبوع: - «فيه».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فإن». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسخة «ت».

٨. في المطبوع: «يوكل».

٩. لقد سقطت هذه المسألة من كتاب الإعلام، ص ٤٠ - ٤١؛ فقد أشار الشيخ المفيد إلى أنه

سيذكر ثلاث مسائل، لكنه ذكر مسألتين فقط، و سقطت المسألة المذكورة في المتن.

١٠. الإعلام، ص ٤٠.

١١. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة السادسة منها.

المسألة السابعة والخمسون

[الرَّجْعَةُ فِي الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ]

وإنَّه [تَجِبُ^١ الرَّجْعَةُ لِمَنْ يُطَلِّقُ ثَلَاثًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، كَمَا تَجِبُ^٢ إِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ^٣.

إنَّما قلنا بجوازِ الرَّجْعَةِ لِمَنْ^٤ تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ فِي الْحُكْمِ^٥ مَا طَلَّقَ إِلَّا وَاحِدَةً، وَمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً^٦ فَلَهُ الرَّجْعَةُ. وَالحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إجماعُ الفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.

المسألة الثامنة والخمسون

[حُكْمُ الْمُطَلِّقِ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ]

إِذَا تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَتَكَامَلَتِ^٧ الشُّرُوطُ؛ هَلْ يَقَعُ وَاحِدَةً، أَمْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ؟^٨

١. في «أ، د، ش» والمطبوع: «وجب». وفي «ب، ج»: - «تجب». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ت». والمراد بالوجوب هنا: التشريع، أي أنَّ الرجعة مشرعة.
٢. في «أ، ج، د، ش» والمطبوع: «يجب».
٣. الإعلام، ص ٤٠.
٤. في المطبوع: «من».
٥. في المطبوع: «حكم» بدون الألف واللام.
٦. في «ب، ج، د»: - «لأنه في الحكم ما طلق إلا واحدة، ومن طلق واحدة». وفي المطبوع: - «و من طلق واحدة».
٧. في المطبوع: «و تكملت».
٨. الظاهر أنَّ هذه المسألة قد سقطت من كتاب الإعلام، ص ٤١.

و الصحيح من المذهب - الذي عليه العمل و المَعْتَمَدُ - : أنه يَقَعُ واحدة؛ لأنه قد تَلَفَّظَ بالواحدة، و إنما زادَ على ذلك بما جَرى مَجْرَى اللغو مما لا حُكْمَ له.

و كَيْفَ يَجُوزُ أن لا يَقَعَ شَيْءٌ مِنْ طَلَاقِهِ، و قد تَلَفَّظَ بالطلاقِ الموضوعِ للفرقة، و تَكَامَلَتِ الشُّرُوطُ المَعْتَبَرَةُ في الطلاقِ؟ و كَيْفَ يُخْرِجُهُ مِنْ أن يَكُونَ لفظُهُ بالطلاقِ مؤثراً، أنه ^١ ضَمَّ إلى ذلك ما كانَ يَنْبَغِي أن لا يَضُمَّ؛ ^٢ مِنْ لفظِهِ ثَانِيَةً و ثَالِثَةً؟

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ و الخَمْسُونَ

[أَقَلُّ الحَمَلِ و أَكْثَرُهُ]

إِنْ أَقَلُّ مَا يَخْرُجُ الحَمَلُ حَيًّا مُسْتَهْلًا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، و أَكْثَرُهُ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ. ^٣

و هذه المَسْأَلَةُ مِمَّا قد اسْتَوْفَيْنَا الكلامَ عليها في الجوابِ عن المَسَائِلِ الأولى ^٤، فلا مَعْنَى لِلإِعَادَةِ.

١. في المطبوع: «و أنه».

٢. في «ب، د، ش»: «بَضْمَةٌ» و في المطبوع: «بصيفة».

٣. الإعلام، ص ٤١. لكن ورد فيه أن أكثره سنة واحدة.

٤. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة السابعة منها.

[أحكام العتق^١]

المسألة الستون

[كيفية العتق]

إِنَّ الْعِتْقَ لَا يَقَعُ بِشَرْطٍ وَلَا يَمِينٍ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِقَصْدٍ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى.^٢
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ^٣: إجماعُ الفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَلَأَنَّ الْعِتْقَ إِذَا وَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَقَعَتِ الْحُرِّيَّةُ؛ بِإِجْمَاعٍ^٤ مِنَ الْأُمَّةِ؛ وَإِذَا
وَقَعَ الْعِتْقُ عَلَى خِلَافِ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَلَا إِجْمَاعَ عَلَى حُصُولِ الْحُرِّيَّةِ، وَ
لَا دَلِيلَ قَاطِعٍ أَيْضاً يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ مُسْتَمِرّاً.

١. لم يذكر الشيخ المفيد أحكام أمتهات الأولاد؛ لعدم وجود مسألة منها تُجمع العامة فيها على خلاف الإمامية، ولذلك انتقل إلى أحكام العتق. راجع: الإعلام، ص ٤٢.

٢. في المطبوع: + «في ذلك». و راجع: الإعلام، ص ٤٢. هذا وقد اكتفى الشيخ المفيد بنقل هذه المسألة من أحكام العتق؛ لعدم وجود مسألة أخرى تُجمع العامة فيها على خلاف الإمامية.

٣. في المطبوع: - «في ذلك».

٤. في «ش» و المطبوع: «بالإجماع».

[أحكام القضاء والشهادات]

المسألة الحادية والستون^١

[ما لو ابتدأ الخصمان بمحضِرِ الحاكم]

إنَّ الخصمَيْنِ إذا ابتدَءَا الدَّعْوَى بِحَضْرَةِ الحاكمِ، وَلَمْ يَقَعْ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمُبْتَدِئِ مِنْهُمَا، فَالْوَاجِبُ^٢ عَلَيْهِ أَنْ يَسْمَعَ قَوْلَ الَّذِي عَلَى يَمِينِ صَاحِبِهِ، وَ يُجْرِيَ الْآخَرَ مَجْرَى الصَّامِتِ وَ الْمَسْبُوقِ إِلَى الدَّعْوَى، ثُمَّ يَنْظُرَ فِي دَعْوَى الْآخَرِ^٣.

وَالْحُجَّةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.

وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ جَارِيَةً فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ^٥ أَنْ يَكُونَ مَجْلِسُ الْمُدْعَى عَلَى يَمِينِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؛ فَإِذَا اشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِي الدَّعْوَى وَ السَّبْقِ إِلَيْهَا، جَازَ الرَّجُوعُ إِلَى هَذِهِ الْعَادَةِ.

١. ذكر الشيخ المفيد في كتاب الإعلام، ص ٤٣ أنه لا توجد مسألة في باب القضاء والشهادات و الدعاوي والبيّنات، أجمعت العامة فيها على خلاف الإمامية، إلا مسألتان: إحداهما في القضاء، و الأخرى في الشهادات. و هما المسألتان الآتيتان في المتن.

٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «إن الواجب» بدل «فالواجب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».

٣. الإعلام، ص ٤٣.

٤. في المطبوع: + «الفرقة».

٥. في المطبوع: «الحكم».

المسألة الثانية والستون

[شهادة الابن لأبيه وعليه]

وإنَّ شَهادَةَ الابنِ لأبيه جائزة إذا كانَ عدلاً. وشهادته عليه غيرُ جائزة على جميع الأحوال.^١

والحجّة في ذلك: إجماعُ الفرقة المُحقّقة.

وأيضاً: فإنَّ اللهَ تعالى يقول: «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»^٢، وإذا كانَ الابنُ عدلاً مرضياً، دَخَلَ في عُمومِ هذا القولِ.

فإن قيل: فينبغي أن يَدْخَلَ في عُمومِ هذا القولِ أيضاً شهادته عليه.

قلنا: الظاهرُ يَمْتَضِي ذلك، لكنَّ خَرَجَ بدليلٍ قاطعٍ فأخْرَجناه.

١. الإعلام، ص ٤٣. وقد جاءت فيه عين عبارة المتن.

٢. البقرة (٢): ٢٨٢.

[أحكام النذر واليمين]

المسألة الثالثة والستون

[حكم حائث النذر]

مَنْ نَذَرَ لِلَّهِ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الْقُرْبِ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ مُخْتَاراً، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.
فَإِنْ كَانَ صِيَاماً فِي يَوْمٍ بَعَيْنَهُ فَأَفْطَرَهُ مِنْ غَيْرِ سَهْوٍ وَلَا اضْطِرَارٍ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى
مُفْطِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صِيَامٍ، فَعَلَيْهِ مَا يَجِبُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ.^١
وَهَذَا صَحِيحٌ.
وَالْحُجَّةُ فِيهِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَيْهِ.

المسألة الرابعة والستون

[كيفية اليمين]

لَا يَمِينَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُعَلِّقُهَا بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ.^٢
وَالْحُجَّةُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ^٣ عَلَيْهِ.
وَأَيْضاً: فَإِنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَا خِلَافَ فِي انْعِقَادِ يَمِينِهِ؛ وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ

٢. الإعلام، ص ٤٤.

١. الإعلام، ص ٤٤.

٣. في «ب، ج، د»: + «المحققة».

اللَّهُ تَعَالَى، فلا إجماعَ على انعقادِ يَمِينِهِ؛ ولا دليلَ يوجبُ القَطْعَ على أنها مُنْعَقِدَةٌ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالسُّتُونَ

[حُكْمُ الْيَمِينِ]

مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِه^١، وَكَانَ خِلَافُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ أَوَّلَى فِي الدِّينِ - أَوِ الدُّنْيَا، مَا لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً -، فَفَعَلَ^٢ الْأَوَّلَى، لَمْ تَكُنْ^٣ عَلَيْهِ كَفَّارَةً^٤، وَالحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إجماعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْيَمِينَ الْمُنْعَقِدَةَ هِيَ الَّتِي تَوْجِبُ الْإِسْتِمْرَارَ عَلَى مَوْجِبِهَا، وَمتى لَمْ يَكُنْ لَهَا الْحُكْمُ لَمْ تَكُنْ مُنْعَقِدَةً؛ وَقد عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ مَعْصِيَةً، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ مَا خِلَافُهُ أَوَّلَى فِي الدِّينِ - مِنَ الْعُدُولِ عَنْ نَافِلَةٍ أَوْ فِعْلٍ مَنُودٍ فِي الدِّينِ إِلَيْهِ - فَعَبْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى هَذِهِ الْيَمِينِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهَا غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ^٥. وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُنْعَقِدَةً، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ تَابِعَةٌ لِانْعِقَادِ الْيَمِينِ^٦.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَرْك».

٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِفَعْلٍ»، وَ فِي غَيْرِهِمَا: «يَفْعَلُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَصْدَرِ.

٣. فِي «أ، ج، د، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَكُنْ».

٤. الْإِعْلَامُ، ص ٤٤. وَ قد جَاءَ فِيهِ: «... فَفَعَلَ الْأَوَّلَى، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةً».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فَعَلِمْنَا أَنَّهَا غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ».

٦. جَاءَتْ فِي كِتَابِ الْإِعْلَامِ، ص ٤٥ مَسْأَلَةٌ حَوْلَ الْعَهْدِ، وَ هِيَ: «وَ اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ الْمَقَامِ أَنْ لَا يَقْرِبَ مُحْظُورًا ثُمَّ قَرِبَهُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مَا عَلَى قَاتِلِ الْخَطَا مِنْ الْكُفَّارَةِ، وَ هُوَ عَتَقَ رَقَبَةً أَوْ الْإِطْعَامَ أَوْ الصِّيَامَ». وَ لَعَلَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ سَقَطَتْ مِمَّا بَأْيَدِنَا مِنَ الْمَوْصِلِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ أَسْقَطَتْ عَمْدًا مِنْ قِبَلِ السَّائِلِينَ، لِسَبَبٍ مَجْهُولٍ. ثُمَّ أَشارَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى أَحْكَامِ الصَّيْدِ وَ الذَّبَائِحِ، وَ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا تَوْجِدَ بَيْنَهُمَا مَسْأَلَةٌ أَجْمَعَتِ الْعَامَّةُ فِيهَا عَلَى خِلَافِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لِذَلِكَ تَرَكَ ذِكْرَهَا وَ انْتَقَلَ إِلَى أَحْكَامِ الْأَطْعَمَةِ وَ الْأَشْرَبَةِ.

[أَحْكَامُ بَعْضِ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ]

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالسَّتُونَ

[حُكْمُ الطَّحَالِ]

إِنَّ الطَّحَالَ مِنَ الشَّاةِ وَغَيْرِهَا حَرَامٌ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالسَّتُونَ

[السَّمَكُ الْمُحْرَمُ]

وَإِنَّ الْجَرِيَّ وَالْمَارْمَاهِيَّ وَكُلَّ مَا لَا فَلَاسَ لَهُ مِنَ السَّمَكِ حَرَامٌ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالسَّتُونَ

[مَا يَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ]

وَإِنَّ مَا لَا قَانِصَةَ^١ لَهُ مِنَ الطَّيْرِ حَرَامٌ.

١. «القانصة» للطير بمنزلة المصاريين (أي: الأمعاء) لغيرها، و يقال لها بالفارسية: «سنگدان».

راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٤ (قنص).

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ وَالسَّتُونَ

[مَا يَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ أَيْضاً]

وإنَّ مَا كَانَ صَفِيْفُهُ أَكْثَرَ مِنْ دَفِيْفِهِ^١ مِنَ الطَّيْرِ حَرَامٌ.

المَسْأَلَةُ السَّبْعُونَ

[حُكْمُ الْفُقَاعِ]

وإنَّ الْفُقَاعَ حَرَامٌ كَالْخَمْرِ.^٢

فإنَّ هَذِهِ الْخَمْسَ مَسَائِلَ، الْحُجَّةُ فِيهَا: إجماعُ الطائفةِ الْمُحَقِّقَةِ^٣.

فإنَّ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ الْفُقَاعُ حَرَاماً، وَهُوَ غَيْرُ مُسْكِرٍ؟

قُلْنَا: لَيْسَ التَّحْرِيمُ مَقْصُوراً عَلَى الْإِسْكَارِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ

لَا يُسْكِرَانِ، وَكَذَلِكَ الْجُرْعَةُ مِنَ الْخَمْرِ، وَالتَّحْرِيمُ مَعَ ذَلِكَ ثَابِتٌ؟

١. «الدَّفِيْفُ»: تحريك الطائر جناحيه حال طيرانه. و«الصَّفِيْفُ» خلافه. راجع: لسان العرب، ج ٩،

ص ١٩ (صف)؛ و ص ١٠٤ (دفع).

٢. الإعلام، ص ٤٥ - ٤٦.

٣. في المطبوع: - «المُحَقِّقَةُ».

[أحكام الحدود والديات]

المسألة الحادية والسبعون

[خذ السارق]

وإن قَطَعَ السارق من أصول الأصابع الأربع، ويترك الإبهام مع^١ الراحة^٢.
والحُجَّة في ذلك: إجماعُ الفرقة المُحِقَّة عليه.

ولأن هذا القدر الذي قلنا بقطعه حقيق أنه مراد بالآية^٣؛ وما عداه من الإنتهاء
إلى الرُشغ^٤ أو المرافق - على ما^٥ قالته الخوارج - غير مُتَّفِقٍ على تناول^٦ الآية له،
ولا دليل يوجب القطع بتناوله؛ فوجب أن يكون فيما ذهبنا إليه.

١. في المطبوع: «من».

٢. الإعلام، ص ٤٦.

٣. المائدة (٥): ٣٨: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ».

٤. في جميع النسخ و المطبوع: «الكسع». و ما أثبتناه من الانتصار، ص ٥٢٨. و أما «الرُشغ»:
مفصل ما بين الساعد والكف. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٥ (رسغ).

٥. في المطبوع: «مما» بدل «على ما».

٦. في المطبوع: «متناول» بدل «متفق على تناول».

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالسَّبْعُونَ

[حَذُّ السَّارِقِ إِذَا عَادَ إِلَى السَّرِقَةِ]

إِنَّهُ إِنْ عَادَ السَّارِقُ قُطِعَ مِنْ أَصْلِ السَّاقِ، وَبُقِيَ^١ لَهُ قَدَرٌ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.^٢
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَالسَّبْعُونَ

[حَذُّ الْخُرِّ الزَّانِي]

إِنَّ الْبِكْرَ إِذَا زَنَى جُلِدَ، فَإِنْ عَادَ جُلِدَ؛ ثَلَاثَ دَفْعَاتٍ. فَإِنْ عَادَ رَابِعَةً قُتِلَ.^٣
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ وَالسَّبْعُونَ

[حَذُّ الْعَبْدِ الزَّانِي]

وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي الزَّانَا يُحَدُّ، ثُمَّ يُقَتَّلُ فِي الثَّامِنَةِ^٤ مِنْ فَعَلَاتِهِ.^٥
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ^٦ الْمُتَقَدِّمُ.

١. في المطبوع: «وَبُقِيَ».

٢. الإعلام، ص ٤٧.

٣. الإعلام، ص ٤٧.

٤. في المطبوع: «الثانية». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه؛ استناداً إلى ما قاله السيد المصنّف رحمه الله في الانتصار، ص ٥١٩.

٥. الإعلام، ص ٤٧.

٦. في المطبوع: «إجماع».

المسألة الخامسة والسبعون

[شارب الخمر ثلاثاً]

وإن شارب الخمر يُقتل في الثالثة.^١
والحجة في ذلك: الإجماع.

المسألة السادسة والسبعون

[حُكِمَ مَنْ ضَرَبَ امْرَأَةً فَطَرَحَتْ]

إن من ضَرَبَ امرأةً فَأَلْقَتْ نُطْفَةً، فعَلَيْهِ عَشْرُونَ ديناراً؛ فإن أَلْقَتْ عَلَقَةً، فعَلَيْهِ أَرْبَعُونَ ديناراً؛ فإن أَلْقَتْ مُضْغَةً، فعَلَيْهِ سِتُونَ مثقالاً^٢؛ فإن أَلْقَتْ عَظْماً مُكْتَسِياً لحماً، فعَلَيْهِ ثَمَانُونَ ديناراً؛ فإن أَلْقَتْ جَنِيناً لَمْ تَلْجُهِ الرُّوحَ، فعَلَيْهِ مِائَةٌ مثقال^٣.
والحجة في هذا الترتيب والتفصيل: إجماع الشيعة الإمامية عليه.

المسألة السابعة والسبعون

[إِفْزَاعُ الْمُجَامِعِ وَعَزْلُهُ]

وإن من أَفْزَعَ رجلاً فَعَزَلَ عن عُرْسِهِ، فعَلَيْهِ عَشْرُ دِيَةِ الْجَنِينِ.^٤
وصورة هذه المسألة: أن يَهْجُمَ رجلٌ على غيره وهو مُوَاقِعُ امْرَأَتِهِ^٥، فيُفْزِعَهُ و يُعْجِلَهُ عن إنزال الماء في الفرج، فيَعَزِلَ بِحُكْمِ الْفَتْرَةِ^٦، فيَجِبُ عليه ما ذُكِرَناه.

١. الإعلام، ص ٤٨.

٢. في الإعلام: «ديناراً».

٣. الإعلام، ص ٤٨. وفيه: «مائة دينار».

٤. الإعلام، ص ٤٨.

٥. في المطبوع: - «امراته».

٦. في «أ، د، ش»: «الصرة». وفي المطبوع: «الضرورة». والفترة: الضعف والانكسار. راجع:

الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٧ (فتر).

والْحُجَّةُ فِيهِ: إجماعُ الإماميةِ.

المسألة الثامنة والسبعون

[إِنْ قَتَلَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ وَاحِداً]

و إِنْ الْإِثْنَيْنِ إِذَا قَتَلَا وَاحِداً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ [قَتَلُوا وَاحِداً^١، فإِنْ أَوْلِيَاءَ الدِّمِ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ ثَلَاثٍ:

إِمَّا أَنْ يَقْتُلُوا الْقَاتِلَيْنِ، وَ يَرُدُّوا فَضْلَ دِيَاتِهِمْ.

أَوْ يَخْتَارُوا وَاحِداً فَيَقْتُلُوهُ^٢ بِقَتِيلِهِمْ، وَ يُوَدِّي^٣ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْقَتْلَةِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقَادِمِ مِنْهُ الْفَاضِلَ مِنَ الدِّيَةِ بِحِسَابِ رُؤُوسِهِمْ.

أَوْ يَقْبَلُوا^٤ الدِّيَةَ، فَتَكُونَ بَيْنَهُمْ سِهَاماً مُتَسَاوِيَةً^٥.

وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ: إجماعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَيْهِ؛ بهذا الشَّرْحِ^٦ وَ الْبَيَانِ.

المسألة التاسعة والسبعون

[إِنْ قَتَلَ ثَلَاثَةً وَاحِداً، وَ اخْتَلَفُوا فِيمَا قَامُوا بِهِ]

و إِنْ ثَلَاثَةً قَتَلُوا وَاحِداً، فَتَوَلَّى أَحَدُهُم الْقَتْلَ، وَ أَمْسَكَ^٧ الْآخَرُ، وَ كَانَ الْآخَرُ

عَيْنًا؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ قَتْلُ الْقَاتِلِ، وَ حَبْسُ الْمَاسِكِ حَتَّى يَمُوتَ، وَ سَمَلُ عَيْنِ النَّاطِرِ^٨.

١. في الإعلام: «وَاتَّفَقُوا فِي قَتْلِ الْإِثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ وَ مَا زَادَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ...».

٢. في المطبوع: «فَيَقْتُلُونِ». ٣. في المطبوع: «و يُوَدِّي».

٤. في المطبوع: «أَوْ يَقْبَلُ»، وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. الإعلام، ص ٤٨ - ٤٩. ٦. في «ش»: «الشروح». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الشَّرْع».

٧. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَأَمْسَكَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصُّوبُ؛ طَبَقاً لـ«ط».

٨. الإعلام، ص ٤٩.

وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ: إِبْطَاقُ الْفِرْقَةِ.^١

المَسْأَلَةُ الثَّمَانُونَ

[حُكْمُ مَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ]

مَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ، فَعَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ؛ يَغْرُمُهَا^٢ لَبِيتِ الْمَالِ.^٣

وَالْحُجَّةُ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

فَإِنْ تَعَجَّبَ الْمُخَالَفُونَ مِنْ إِيْجَابِ غَرَامَةٍ فِي قَطْعِ عُضْوِ مَيِّتٍ، لَا يُحْسُ^٤، وَلَا حَيَاةً فِيهِ.

فَالْجَوَابُ عَنْ تَعَجُّبِهِمْ: أَنَّ هَذِهِ الْغَرَامَةَ لَمْ تَجِبْ لِمَا يَرْجَعُ إِلَى الْمَيِّتِ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ أزالَ عَنْهُ حُكْمَ الْجِنَايَاتِ فِي نَفْسِهِ. وَإِنَّمَا مَثَلُ بِمَيِّتٍ، وَكَانَتْ جِنَايَتُهُ^٥ فِي الدِّينِ مِنْ حَيْثُ أَقْدَمَ عَلَى مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَاجْتَرَأَ^٦ عَلَى إِبَاحَةِ مَا حَظَرَهُ؛ فَمِنْ هَاهُنَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْغَرَامَةُ، لَا لِمَا ظَنَّهُ. وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الْكَفَّارَاتِ الَّتِي فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً.

المَسْأَلَةُ الْحَادِيَةُ وَالثَّمَانُونَ

[إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ امْرَأَةً]

إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَ امْرَأَةً، كَانَ أَوْلِيَاؤُهَا مُخَيَّرِينَ^٧ بَيْنَ الْقَوْدِ وَرَدِّ فَضْلِ الدِّيَةِ عَلَى

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا: حُكْمُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْفِرْقَةِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَغْرُمُهُ». ٣. الْإِعْلَامُ، ص ٤٩.

٤. فِي «ب، ج، د»: «لَا يُحْسَنُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يُحْسُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «جِنَايَةٍ». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَجْزَى».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُخَيَّرُونَ».

أهل القتال، وهي نصف الدية؛ وبيّن أن يقبلوا الدية، وهي ^١ نصف دية الرجل. ^٢
وهذا صحيح.

والحجة فيه: الإجماع المتقدم.

ولأن نفس المرأة ناقصة القيمة عن نفس الرجل ^٣، وإذا قتل الرجل امرأة، واختار الأولياء قتله بها، فقد قتلوا نفساً تزيد قيمتها على قيمة نفس المقتولة، فلا بد من رد الفضل على أولياء القتال ^٤؛ لأن ذلك هو العدل.

المسألة الثانية^٥ والثمانون^٦

[ادعاء رجلين بالقتل]

من وجد مقتولاً، فحضر رجلان، فقال أحدهما: «أنا قتلته عمداً»، وقال الآخر: «أنا قتلته خطأ»، فإن ^٧ أولياء المقتول مخيرون بين الأخذ للمقر بالعمد أو المقر

١. من قوله: «نصف الدية» إلى هنا ساقط من «ش» والمطبوع.

٢. الإعلام، ص ٥٠. وجاء فيه: «وهي خمسمائة دينار» بدل «وهي نصف دية الرجل».

٣. في المطبوع: + «المسألة الثانية والثمانون». وهي زيادة تبرئة لا توجد في أي نسخة. على أنها تُغيّر ترقيم المسائل التالية لها؛ دون مُبرّر.

٤. في المطبوع: «المقتول».

٥. في المطبوع: «الثالثة». وهكذا إلى آخر المسائل، فإن ما في المطبوع يزيد مسألة على ما أثبتناه في هذه الطبعة.

٦. جاءت في كتاب الإعلام، ص ٥٠ مسألة قبل هذه المسألة، وهي: «واثقفوا على أن من كان معتاداً بقتل أهل الذمة، فللسلطان أن يقتله بمن قتل منهم إذا اختار ذلك ولي الدم، ويلزم أولياء الذمي فضل ما بين دية المسلم والذمي». ولعل هذه المسألة سقطت من الموصليات الثالثة سهواً أو أسقطت عمداً لسبب لا نعلم به.

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «إن». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

بِالْخَطِّ؛ وَ لَيْسَ لَهُمْ قَتْلُهُمَا جَمِيعاً، وَ لَا إلْزَامُهُمَا الدِّيَّةَ جَمِيعاً.^١
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ^٢ وَ الثَّمَانُونَ

[اعتراف رجلين بقتل رجل واحد]

مَنْ وَجَدَ مَقْتُولاً، فَاعْتَرَفَ رَجُلٌ بِقَتْلِهِ عَمْداً، ثُمَّ حَصَرَ آخَرُ فَدَفَعَهُ عَنْ إِقْرَارِهِ وَ أَقَرَّ هُوَ بِقَتْلِهِ، فَصَدَّقَهُ الْأَوَّلُ فِي إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَحَدِهِمَا: إِنَّهُ يُدْرَأُ عَنْهُمَا الْقَتْلُ وَ الدِّيَّةُ، وَ يُوَدَّى الْمَقْتُولُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.^٣
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: ^٤ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ وَ الثَّمَانُونَ

[دِيَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ وَلَدِ الزَّانَا]

وَ إِنْ دِيَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ ثَمَانُمِائَةٌ دِرْهَمٍ لِلْحُرِّ الْبَالِغِ الذَّكَرِ، وَ الْأُنْثَى أَرْبَعُمِائَةٌ دِرْهَمٍ.

١. الإِعلام، ص ٥٠.

٢. فِي «أ، ب، ج، د»: «الرَّابِعَةُ». وَ هُوَ خِلَافُ التَّرْتِيبِ؛ لِذَا خَالَفْنَاهُ وَ بَنَيْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ تَوَالِيهَا عَلَى تَرْقِيمِ «ش».

٣. الإِعلام، ص ٥٠. وَ قَالَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «وَ لِلإِمَامِيَّةِ بَعْدَ هَذَا مَسَائِلُ مِنْ دِيَةِ الْأَعْضَاءِ وَ الْجَوَارِحِ وَ الْأَسْنَانِ وَ الْعِظَامِ، وَ فِي الْقِصَاصِ وَ الْقِسَامَةِ وَ الْإِيمَانِ، لَا يُوَافِقُهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعَامَّةِ عَلَيْهَا، أَضْرِبْتُ عَنْ ذِكْرِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُنْشَرَ الْكَلَامُ وَ يَطُولَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ».

الإِعلام، ص ٥١.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ هُوَ».

و دِيَّةُ الْمَجْزُوسِ ثَمَانُمِائَةِ دِرْهَمٍ. وَكَذَلِكَ دِيَّةُ وَلَدِ الزَّانَا.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ: الإجماعُ الْمُتَقَدِّمُ^١.^٢

١. في النسخ المعتمدة: «المقدّم». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخ: «ت، ح، خ، ص، ل»
والمطبوع.

٢. الإعلام، ص ٥١.

[أحكام الإرث]

المسألة الخامسة والثمانون

[مَنْ يَرِثُ مَعَ الْوَالِدَيْنِ]

لَا يَرِثُ مَعَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَحَدٌ مِّنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الْوَلَدُ، وَالزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ.^١

وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

وَلَأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي اعْتِبَارِ الْقَرْبَى فِيمَنْ يَرِثُ بِالنَّسَبِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَبَوَيْنِ أَقْرَبَ إِلَى وَلَدِهِمَا مِنَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ إِنَّمَا يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الْمَيِّتِ بِالْوَالِدِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ تَقَرَّبَ بِنَفْسِهِ أَوْلَى مِمَّنْ تَقَرَّبَ بغيرِهِ. فَبَطَلَ قَوْلُ مُخَالِفِنَا^٢ فِي تَوْرِيثِ الْإِخْوَةِ مَعَ الْأُمِّ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْأُمِّ مَجْرَى الْأَبِ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ وَصَرِيحِهِ، وَجَعَلَ لِهَما غَايَةً فِي الْمِيرَاثِ، وَأَهْبَطَهُمَا إِلَى غَايَةٍ أُخْرَى، وَلَمْ يُفَرِّقْ^٣ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ؛ فَكَمَا لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْوَالِدِ^٤ نَصِيبٌ، فَكَذَلِكَ^٥

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُخَالِفِنَا».

١. الْإِعْلَامُ، ص ٥٢.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَفْتَرِقْ».

٤. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «الْوَلَدِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: طَبَقًا لَط، ل، وَ الْمَطْبُوعِ.

٥. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَكَذَلِكَ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: طَبَقًا لَد، ت، ط.

لا نصيب لهم مع الوالدة.

المسألة السادسة والثمانون

[مَنْ خَلَفَ وَالِدَيْنِ وَبَنَاتًا]

مَنْ مَاتَ وَخَلَفَ وَالِدَيْنِ وَبَنَاتًا، فَلِلْبَنَةِ^١ النِّصْفُ، وَلِلْبَنَاتَيْنِ السُّدْسَانِ؛ وَ مَا يَبْقَى يُرَدُّ عَلَى الْبَنَاتِ وَالْوَالِدَيْنِ بِقَدْرِ سِهَامِهِمْ^٢.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَسَمَ الْمَوَارِيثَ وَبَيَّنَّ مَقَادِيرَهَا، جَعَلَهَا تَابِعَةً لِلْقُرْبَى،
فَفَرَضَ لِلْأَقْرَبِ أَكْثَرَ مِمَّا^٣ فَرَضَهُ لِلْأَبْعَدِ؛ كَفَرَضِهِ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ الْمَالِ كُلَّهُ، وَ
لِلْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفَ؛ وَفَرَضَ لِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثَ، وَ لِلوَاحِدَةِ^٤
السُّدُسَ.

فَإِذَا بَقِيَ مِنَ الْمِيرَاثِ بَعْدَ السَّهَامِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا شَيْءٌ^٥، وَجَبَ أَنْ يُقَسَّمَ
عَلَى ذَوِي الْقُرْبَاتِ بِحَسَبِ قَرَابَتِهِمْ وَبَقَدْرِ سِهَامِهِمْ.
وَيُشَبِّهُ ذَلِكَ مَنْ خَلَفَ مَالًا وَوَرَثَةً فَاقْتَسَمُوا^٦ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمْ،
ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ^٧ مَالٌ^٨ لَمْ تَقَعِ الْقِسْمَةُ عَلَيْهِ؛ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُقَسَّمُ هَذَا

١. في «ش»: «فلابنة». وفي المطبوع: «فلابنته». ٢. الإعلام، ص ٥٢.

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «ما». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».

٤. أي و للأخت الواحدة من الأم.

٥. في المطبوع: «بشيء».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «فأقسموا». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «الميت». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «ت، ط».

٨. في «ب» والمطبوع: «ما».

الباقى^١ كما قُسِّمَ الأولُ و بَقْدَرِ^٢ سِهَامِهِمْ.

و أيضاً: فَمَنْ أَبَى الرَّدَّ و أَنْكَرَهُ، و ادَّعى أَنَّ الفاضلَ عَلَى السَّهَامِ يُرَدُّ إِلَى بَيْتِ المَالِ، و يُقِيمُ بَيْتَ المَالِ مَقَامَ العَصْبَةِ، يَعْتَرِفُ بِأَنَّ المِيتَ إِذَا مَاتَ و كَانَ لَهُ عَصْبَةٌ أَشْتَاتٌ، كَانَ أَحَقُّهُمْ بِالمَالِ أَقْرَبَهُمْ إِلَى المِيتِ؛ فَقَدْ اعتَبَرَ - كما تَرَى - فيما يَفْضَلُ عَنِ السَّهَامِ القُرْبَى؛ و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ ذَوِي الأَرْحَامِ و الأَنْسَابِ أَحَقُّ بِالمِيتِ و أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْتِ المَالِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا^٣ أَحَقُّ بِفاضِلِ السَّهَامِ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ و الثَّمَانُونَ

[مَنْ خَلَفَ بِنْتَيْنِ و أَحَدَ أَبَوَيْهِ و ابْنَ ابْنِ]

مَنْ مَاتَ و خَلَفَ بِنْتَيْنِ و أَحَدَ أَبَوَيْهِ و ابْنَ ابْنِ، فَإِنَّ لِلْبِنْتَيْنِ الثَّلَاثِينَ، و لِلأَبِ أَوِ الأُمِّ السُّدُسَ، و مَا بَقِيَ يُرَدُّ عَلَى الْبِنْتَيْنِ و الْأَبِ أَوِ الأُمِّ^٤ خَاصَّةً، و لَيْسَ لِابْنِ الإِبْنِ شَيْءٌ^٥.

و الْحُجَّةُ عَلَى^٦ ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

و لِأَنَّ الْبَنَاتِ و الْوَالِدَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى المِيتِ مِنْ ابْنِ ابْنِهِ، و يُعْتَبَرُ فِيمَنْ يَرِثُ بِالقَرَابَةِ كَيْفِيَّةُ القَرَابَةِ^٧ و قُرْبَاهَا؛ و كَمَا لَيْسَ لِابْنِ الإِبْنِ شَيْءٌ مَعَ الإِبْنِ، كَذَلِكَ لَا شَيْءَ لَهُ مَعَ الْبِنْتِ^٨ أَوِ الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّ الْبَنَاتِ أَوْلَادٌ كَالذُّكُورِ.

٢. في المطبوع: «و يقدر».

١. في المطبوع: «اليتامى» بدل «الباقى».

٤. في المطبوع: «و الأُم».

٣. في «ب» و المطبوع: «أَنْ يَكُون».

٦. في «ب، ج، د»: «في».

٥. الإعلام، ص ٥٢.

٧. في المطبوع: «الكيفية للقربة» بدل «كيفية القربة».

٨. في المطبوع: «البنات».

المسألة الثامنة والثمانون

[لا يَحْجُبُ الأُمُّ الإِخْوَةَ مِنَ الأُمِّ خَاصَّةً]

لا يَحْجُبُ الأُمُّ - عن التُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ - الإِخْوَةَ مِنَ الأُمِّ خَاصَّةً، وَإِنَّمَا يَحْجُبُهَا الإِخْوَةُ مِنَ الأبِ وَالأُمِّ أَوْ مِنَ الأبِ^١.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ أَطْلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^٢، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَحْوَالِ الإِخْوَةِ فِي كَوْنِهِمْ مِنْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ.

قُلْنَا: هَذَا عُمُومٌ يُخَصِّصُهُ^٣ الدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَلا خِلَافَ بَيْنَنَا فِي أَنَّ هَذَا الْعُمُومَ مَخْصُوصٌ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي دُخُولَ الْكُفَّارِ وَالْمَمَالِكِ، وَأَنْتُمْ لَا تَحْجُبُونَ^٤ الأُمُّ - عن التُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ - بِالإِخْوَةِ الْكُفَّارِ أَوِ الْمَمَالِكِ.

المسألة التاسعة والثمانون

[مَنْ يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ]

وَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ - ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى - أَحَدٌ^٥ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الْأَبْوَانِ، وَالزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ^٦.

١. الإعلام، ص ٥٣.

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في المطبوع: «تخصيصه».

٤. في «ب»: «لا يحجبون». وفي المطبوع: «لا تحتجبون».

٥. في النسخ المعتمدة: - «ذكرًا كان أو أنثى أحد». وإثباتها أنسب؛ وفقًا لـ «خ، ل» والمطبوع.

٦. الإعلام، ص ٥٣.

وهذا أيضاً في الإجماع الذي تقدّم ذكره^١، وهو الحجة فيه.
وأيضاً: فقد ثبتّ بالإجماع أنه ليس للإخوة والأخوات مع الولد الذكر نصيب،
وما منع مع وجود الذكر من نصيب له هو مانع مع^٢ وجود الأنثى؛ لأنهما جميعاً
ولدان في الميراث، ويُنزَلان منزلة واحدة.

المسألة التسعون

[حقيقة الحبوّة^٣]

وإن الولد الأكبر يفضل على من دونه من الأولاد الذكور الوراث^٤، بالسيف
والمصحف والخاتم، إن كان ذلك في التركة أو شيء منه^٥؛ ولا يفضل بغيره إن لم
يكن^٦.

وتحقيق هذه المسألة: أن أصحابنا يرون^٧ اختصاص الذكر الأكبر بما يخلفه^٨
الميث من السيف والمصحف والخاتم^٩. وقد وردت^{١٠} بذلك أخبار معروفة^{١١}.

١. في المطبوع: «ذكرناه» بدل «تقدّم ذكره».

٢. في النسخ المعتمدة: - «مع». وفي المطبوع: «من». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لما استظهر في نسخة «ت».

٣. «الخبوة» لغة: العطية. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٢ (حبو).

٤. في «ب» والمطبوع: «الوارث».

٥. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «شيئاً»؛ وهو خطأ.

٦. الإعلام، ص ٥٣. ٧. في المطبوع: «يروون».

٨. في المطبوع: «يخلف».

٩. المسائل الصاغانية، ص ١٠٤؛ النهاية، ص ٦٣٣؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧١.

١٠. في المطبوع: «روت».

١١. راجع: وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٩٨-٩٩، ح ٣٢٥٦٧-٣٢٥٧٦.

والذي أراه و^١ يقوى عندي أن^٢ لا تترك عموم الكتاب بأخبار الآحاد، والله تعالى يقول: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ»^٣ وظاهر هذا الكلام يقتضي بطلان هذا التخصيص.

والأولى عندي أن يكون هذا التخصيص معناه: أن يفرد بهذه الأشياء الولد الأكبر الذكر، وتُحسب عليه من نصيبه؛ لأنه أحقُّ بها من النساء والأصاغر. وليس في الأخبار المروية أنه يختصُّ بها ولا تُحسب عليه.

فإن قالوا: المشهور من قولهم أنهم يُفَضِّلُونَهُ بذلك، وهذا لفظ أخبارهم؛ وإذا حُسِبَ قيمة ذلك فلا تفضيل.

قلنا: التفضيل ثابت على كل حال؛ لأنه إذا خُصَّ بتسليم ذلك إليه وأُفرد به ومُنِعَ غيره منه، فقد فَضِّلَ به وإن حُسِبَ عليه.

المسألة الحادية والتسعون

[وَلَدُ الصُّلْبِ يَحْجُبُ مَنْ دُونَهُ]

وإن وَلَدَ الصُّلْبِ يَحْجُبُ مَنْ دُونَهُ سُفْلًا؛ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى.^٥

والحجة على ذلك: إجماع الفرقة المصححة.

ولأنه لا خلاف في أن وَلَدَ الصُّلْبِ الذَّكَرُ^٦ يَحْجُبُ مَنْ دُونَهُ؛ لأنه وَلَدٌ، فكذلك الأنثى.

١. في «ب»: - «و». وفي المطبوع: - «والذي أراه و». ٢. في «أ، ب، ج، د»: «أنا».

٣. النساء (٤): ١١. ٤. في المطبوع: - «الذكر».

٥. الإعلام، ص ٥٤. ٦. في المطبوع: - «الذكر».

٧. في «ب، ج، د، ش»: «وكذلك». وفي المطبوع: «كذلك».

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالتَّسْعُونَ

[الزَّوْجُ يَرِثُ مِنَ الزَّوْجَةِ]

وإنَّ^١ الْمَرْأَةَ إِذَا تُوفِّيَتْ، وَخَلَفَتْ زَوْجاً لَمْ تُخَلَّفْ وَارثاً سِوَاهُ - مِنْ عَصْبَةٍ وَلاَ ذِي رَحِمٍ - : إِنَّ الْمَالَ كُلَّهُ لَهُ؛ نِصْفاً بِحَقِّهِ، وَالباقِي بِالرَّدِّ^٢.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الزَّوْجَ عِنْدَ عَدَمِ وُزَارٍ^٣ هَذِهِ الْمَرْأَةَ وَعَصَبَتِهَا قَدْ جَرَى مَجْرَى الْعَصْبَةِ لَهَا، وَسَبِيلُهُ سَبِيلُ وَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ لَمَّا انْتَفَى مِنْهُ أَبُوهُ الَّذِي هُوَ عَصَبَتُهُ وَ مِنْ جِهَةٍ عَاقِلَتُهُ، فَبَقِيَ لَا عَصْبَةَ لَهُ وَ لَا عَاقِلَةً، فَجُعِلَتْ عَصْبَةُ أُمِّهِ عَصْبَةً يَعْقِلُونَ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا عَصْبَةَ لَهَا وَ لَا ذُو رَحِمٍ غَيْرَ زَوْجِهَا، وَضَعَتْ مَوْضِعَ وَلَدِهَا الَّذِي يُعَصَّبُ أَبُوهُ عَنْهُ وَ يَعْقِلُ؛ وَ لَمَّا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي هُوَ زَوْجُهَا يُعَصَّبُ عَنْ ابْنِهَا، جَازَ أَنْ يَكُونَ مُعَصَّباً عَنْهَا وَ عَاقِلاً وَ غَارِماً لِجَنَائِبِهَا عِنْدَ عَدَمِ^٤ عَصَبَتِهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَالتَّسْعُونَ

[الْمَرْأَةُ لَا تَرِثُ مِنَ الرَّبَاعِ]

إِنَّ الْمَرْأَةَ^٥ لَا تَرِثُ مِنَ الرَّبَاعِ^٦ شَيْئاً، وَ لَكِنْ تُعْطَى حَقُّهَا بِالْقِيَمَةِ مِنَ الْبِنَاءِ وَ الْأَلَاتِ^٧.

١. في «أ، ج، د»: «إِنَّ» بدون واو العطف. و في «ب»: «و إِنَّ».

٢. الإعلام، ص ٥٥. ٣. في «د» و المطبوع: «وارث».

٤. من قوله: «عنه و يعقل؛ و لَمَّا كَانَ أَبُوهُ...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٥. أي الزوجة.

٦. «الرَّبَاعُ» جمع «الرَّيْع» بمعنى المنزل و دار الإقامة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٨٩ (ربع).

٧. الإعلام، ص ٥٦.

و الذي أقوله في هذه المسألة و يقوى عندي: أن المرأة لا تُعطى من الرباع شيئاً، و إن أعطيت عوضاً عن^١ قيمته من غيرها؛ لأنها معرضة للأزواج، و لأن^٢ يسكن في رباع الميت غيره ممن تستجد من أزواجها^٣ فإذا أعطيت^٤ حقها من قيمة الرباع، وصلت إلى الحق، و زال ثقل إسكان الغير في^٦ مساكن المتوفى.

و جرى ذلك مجرى ما قلناه في تفضيل الولد الأكبر بالخاتم و السيف. و إنما قلنا ذلك لأن الله تعالى قد جعل لها الربع من التركة ثم الثمن، و لم يستثن شيئاً، فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بدليل قاطع. و الخبر المروي بأنها «لا تورث من الرباع»^٧ يجوز أن يكون محمولاً على ما ذكرناه.

المسألة الرابعة و التسعون

[إرث الإخوة و الأخوات من الأب خاصة]

وإنه لا إرث^٨ للإخوة و الأخوات من الأب خاصة، إذا كان إخوة و أخوات لأب

١. في المطبوع: «من».
٢. في المطبوع: - «لأن».
٣. في المطبوع: «من غيره من تسخط عشيرة زوجها» بدل «غيره ممن تستجد من أزواجها».
٤. في «أ، ب، ج، د، ش»: «أعطت».
٥. في «ب، ج، د»: «خطها».
٦. في «أ، ب، ج، د»: «الغربي» بدل «الغير في». و في المطبوع: «الغرباء» بدلها. و الصواب ما أثبتناه: وفقاً للنسخ «ت، ش، ط».
٧. الكافي، ج ١٣، ص ٦٤٦، ح ١٣٤٧٥؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ٢٧؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٠٦، ح ٣٢٨٣٧، مع اختلاف يسير في اللفظ.
٨. في النسخ المعتمدة: «لا وارث». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسختي «خ، ل» و المطبوع.

وَأُمٌّ؛ وَ أَحَدُهُمْ فِي ذَلِكَ يَجْرِي مَعَ أَحَدِهِمْ مَجْرَى جَمَاعَتِهِمْ مَعَ جَمَاعَتِهِمْ.^١
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ عَلَيْهِ.
وَأَيْضاً: مَا مَنَعَ مِنْ تَوْرِيثِ الْأَخِ لِلْأَبِ مَعَ الْأَخِ^٢ [لِلْأَبِ] وَالْأُمِّ، يَمْنَعُ مِنْ
تَوْرِيثِ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْأَخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

المسألة الخامسة والتسعون

[تَوْرِيثُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِالنِّسْبِ]

وَإِنْ تَوْرِيثُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِالنِّسْبِ، وَبَاطِلٌ قَوْلُ مَنْ وَرَّثَ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ.^٣
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ عَلَيْهِ.
وَأَيْضاً: ظَاهِرُ الْكِتَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ
وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^٤ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ
نَصِيباً مَفْرُوضاً^٥﴾، فَجَعَلَ - كَمَا تَرَى - الْمَوَارِيثَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَمْ
يَخْصُصْ الرِّجَالَ مِنْهَا بَشَيْءٍ دُونَ النِّسَاءِ.
وَ قَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُورِثُ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَخَذَ
بِسُنَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ.

١. في «ب، ش» والمطبوع: - «مع جماعتهم». و راجع: الإعلام، ص ٥٦.

٢. في المطبوع: - «مع الأخ».

٣. الإعلام، ص ٥٨.

٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: - «و للنساء نصيب مما ترك الوالدان و الأقربون». و لولا إثباتها لما كان الدليل دليلاً، بل كان عيلاً، بل كان ينقض نفسه!!

٥. النساء (٤): ٧.

و قد عَوَّلَ القومُ على خبرٍ ضعيفٍ مطعونٍ على راويه^١؛ وهو ما رُوِيَ عنه عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «ما أَتَيْتُ الفَرائضَ فِلأُولَى عَصْبَةٍ ذَكَرٍ»^٢، وَ رُوِيَ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَ هُوَ: «فِلأُولَى ذَكَرٍ قَرَبٍ»^٣.

وَ هَذَا الحَدِيثُ إِذَا سَلِمَ مِنَ القَدَحِ فِي طَرِيقِهِ وَ تَضْعِيفِ رَاوِيهِ،^٤ فَهُوَ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَ أَخْبَارُ الأَحَادِ لَا تُوجِبُ عِلْماً وَ لَا عَمَلاً؛ لِأَنَّ العَمَلَ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي صَدْرِ جَوَابِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَ إِلاَّ^٥ خُصَّ بِهَذَا الخَبَرِ أَيْضاً الَّذِي لَا يُوجِبُ عِلْماً ظَوَاهِرُ الكِتَابِ المَوْجِبَةُ لِلْعِلْمِ.

عَلَى أَنَّ مُخَالَفِينَا قَدْ خَالَفُوا هَذَا الحَدِيثَ، وَ وَرَّثُوا الأُخْتَ بِالتَّعْصِيبِ^٦؛ وَ لَيْسَتْ^٧ بِذَكَرٍ وَ لَا رَجُلٍ.

فَإِنْ أَقَامُوا الأُخْتَ مَقَامَ الأَخِ فَوَرَّثُوا بِالتَّعْصِيبِ، فَقَدْ خَالَفُوا أَوَّلَ ظَاهِرِ الحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ مَا تُبْقِيهِ^٨ الفَرائضُ لِلذُّكُورِ دُونَ الإِنَاثِ.

وَ إِذَا جَازَ لَهُمْ ذَلِكَ، جَازَ لغيرِهِمْ أَنْ يَجْعَلَ البِنْتُ عَصْبَةً، وَ يُقِيمَهَا مَقَامَ الابْنِ فِي حَالِ مِنَ الأَحْوَالِ.

١. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٦٠ وما بعدها.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٠، ذيل ح ٩٧١؛ و ص ٢٦١، ذيل نفس الحديث بطرق متعدّدة أخرى؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٨٦، ح ٣٢٥٤٦. و ص ٨٧، ح ٣٢٥٤٧.

٣. لم نثر على الرواية إلا في كتاب السرائر، ج ٣، ص ٢٥٥ بإسناده عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله.

٤. من قوله: «و هو ما روي عنه عليه السلام...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٥. في المطبوع: - «إلا».

٦. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٨١؛ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٤٥٩.

٧. هكذا في المطبوع. و في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة: «و ليس».

٨. في المطبوع: «بقية» بدل «ما تبقيه».

على أنهم إذا جازَ لهم أن يَخْصُوا ظاهرَ هذا الحديث^١، جازَ لنا أن نَخْصَهُ و
نَسْتَعْمِلَهُ في بعضِ المواضع؛ كَمَيِّتٍ خَلَفَ أُخْتَيْنِ لَأُمٍّ و ابنَ أَخٍ و ابنةَ أَخٍ لَأَبٍ و أُمٍّ
و أخاً لَأَبٍ^٢؛ فَإِنَّ لِلأُخْتَيْنِ مِنَ الأُمِّ فَرِيضَتَهُنَّ و هي^٣ الثُّلُثُ، و ما بَقِيَ فَلأُولَى ذَكَرٍ،
و هو الأَخُ مِنَ الأبِّ، دُونَ ابْنِ الأَخِ^٤ و ابنةِ الأَخِ؛ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُمَا بَيْطُنٍ.
و كذلك إِنْ خَلَفَ المَيِّتُ امرأةً و عَمًّا و عَمَّةً و خالاً و خالَةً و ابنَ أَخٍ أو أخاً،^٥
فَلِلْمَرْأَةِ الرُّبُعُ، و ما بَقِيَ فَلأُولَى ذَكَرٍ، و هو الأَخُ أو ابْنُ الأَخِ، و سَقَطَ الباقيون.
و هذه المَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهَا الإمامِيَّةُ؛ فَقَدْ خَالَفَ فِي العَصَبَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ
الْمُتَقَدِّمِينَ و الْمُتَأَخِّرِينَ، كَابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللهُ^٦ و غيره.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ و التَّسْعُونَ

[مِيرَاثُ مَنْ خَلَفَ ابْنَةَ ابْنٍ و ابْنَ عَمٍّ]

مَنْ مَاتَ و خَلَفَ ابْنَةَ ابْنٍ^٧ و ابْنَ عَمٍّ، فَمِيرَاثُهُ لِبْنَتِ ابْنِهِ خَاصَّةً، و لَيْسَ لِابْنِ العَمِّ
شَيْءٌ.

١. من قوله: «جاز لهم ذلك، جاز لغيرهم» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في النسخ المعتمدة: «و حالات» بدل «و أخاً لأب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً ل«خ، ل»
و المطبوع.

٣. في المطبوع: «فريضتين و هو».

٤. في «ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الأخت».

٥. في المطبوع: «و أخاً».

٦. المحلى: ج ٩، ص ٢٥٧.

٧. كذا قال في هذا الموضع و في قوله بعد كلمتين: «فميراثه لبنت ابنه خاصة»؛ لكنّه في
الاحتجاج على الحكم ذكر «ولد البنت» أو «ابن البنت»، و هو غير «بنت الابن»!! و يظهر أنّه
حصل سهو في السؤال و أنّ الصحيح بدل «ابنة ابن» و «لبنت ابنه» هو: «ابن بنت» و «لابن بنته»؛
فإنّ هذه المسألة هي ممّا اتّفقت عليه الإماميّة و اختلفت فيه مع العامة. راجع: الإعلام، ص ٥٩.

وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ وَلَدَ الْبِنْتِ وَلَدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِلْمَيِّتِ، فَهِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ ابْنِ الْعَمِّ، وَ قَدْ سَمَّاها اللَّهُ تَعَالَى وَلِداً فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^١ وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى^٢ أَنَّ [نِكَاحَ] زَوْجَةِ ابْنِ ابْنَةٍ^٣ مُحَرَّمٌ عَلَى جَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ابْنٌ، وَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ نِكَاحُ زَوْجَةِ جَدِّهِ. وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^٤، وَ ابْنُ الْبِنْتِ أَقْرَبُ إِلَى جَدِّهِ مِنْ ابْنِ الْعَمِّ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالتَّسْعُونَ

[إِرْثُ ابْنِ الْأَخِ مَعَ الْجَدِّ]

وَإِنَّ ابْنَ الْأَخِ مَعَ الْجَدِّ يَقُومُ مَقَامَ الْأَخِ.^٥
وَالْحُجَّةُ عَلَى^٦ ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.
وَلَيْسَ^٧ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِأَنَّ^٨ الْجَدَّ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ ابْنِ الْأَخِ.

١. النساء (٤): ٢٢.

٢. فِي النسخ المعتمدة والمطبوع: - «على». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لنسخة «ت».

٣. فِي المطبوع: «ابنه».

٤. الأنفال (٨): ٧٥.

٥. هكذا فِي الإعلام، ص ٥٩، وَهُوَ الصواب. وَ فِي النسخ وَ المطبوع: «الجد» بدل «الأخ». وَ يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْصَارِ، ص ٥٨٦: «وَ مِمَّا انفردت بِهِ الْإِمَامِيَّةُ الْقَوْلُ بِأَنَّ بَنِي الْإِخْوَةِ يَقُومُونَ عِنْدَ فَقْدِ آبَائِهِمْ مَقَامَهُمْ، عِنْدَ مَقَاسِمَةِ الْجَدِّ وَ مَشَارَكَتِهِ».

٦. فِي «ب، ج، د»: «فِي».

٧. فِي المطبوع: «ليس» بدون واو العطف.

٨. فِي النسخ المعتمدة: «لأن». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصواب؛ طبقاً للمطبوع وَ لحاشيتي «خ، ل».

لأنَّ ابنَ الأخ له - بما ورَّثناه - ميراثٌ من سَمَى اللهُ تعالى له سَهماً، فهو أقوى سَبباً^١ من الجدِّ الذي يَرِثُ^٢ بالرجمِ^٣.

المسألة الثامنة والتسعون

[إرثٌ وَلَدِ المُلَاعِنَةِ]

وإنَّ ابنَ المُلَاعِنَةِ تَرِثُهُ أمُّهُ دونَ أبيهِ، و يَرِثُهُ مَنْ قَرَّبَ إليه مِنْ جِهَتِهَا، ولا يَرِثُهُ^٤ أبوه، ولا قَرابَتُهُ مِنْ جِهَةِ أبيهِ.
ولو أَقَرَّبَ به الأبُّ بَعْدَ إنكارِهِ، وأكذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ المُلَاعِنَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أن يَرِثَهُ، و كانَ لِلابْنِ خاصَّةً أن يَرِثَهُ^٥.
والمُحَبَّةُ على ذلك: إجماعُ الفِرْقَةِ المُحِقَّةِ عليه.

المسألة التاسعة والتسعون

[إرثُ المُطَلَّقةِ في مرضِ بَعْلِهَا]

وإنَّ المُطَلَّقةَ في مرضِ بَعْلِهَا إذا ماتَ فيه، تَرِثُهُ ما بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَنَةِ، ما لَمْ تَتَزَوَّجْ أو يَصِحَّ بَعْلُهَا^٦.
و هذه المسألة قد بَيَّنَّاها في جوابِ المسائلِ الواردةِ قَبْلَ هذه، فلا طائِلَ في إعادَتِها^٧.

٢. في المطبوع: «لا يرث إلا» بدل «يرث».

١. في المطبوع: «سهماً».

٤. في «ب، ج، د، ش» والمطبوع: «ولا يرث».

٣. الانتصار، ص ٥٨٦.

٦. الإعلام، ص ٦٠.

٥. الإعلام، ص ٦٠.

٧. راجع المسألة الثامنة من «المسائل الموصليات الثانية».

المسألة المائة^١

[كَيْفِيَّةُ تَوْرِيثِ الْخُنثَى]

إِنْ تَوْرِيثَ الْخُنْثَى يُعْتَبَرُ بِالْمَبَالِ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ حَيْثُ يَخْرُجُ لِلرَّجُلِ، وَرَثَ مِيرَاثَ الرِّجَالِ؛ وَإِنْ جَرَى مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ مَعًا، نُظِرَ إِلَى^٢ الْأَغْلَبِ مِنْهُمَا فَوُرِّثَ^٣ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ تَسَاوَى مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ^٤، اعْتَبِرَ بَعْدَ الْأَصْلَاحِ؛ فَإِنْ اسْتَوَى عَدَدُهَا وَرَثَ مِيرَاثَ النِّسَاءِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ وَرَثَ مِيرَاثَ الرِّجَالِ.^٥

وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ أَيْضًا: هُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ.

المسألة الحادية والمائة

[كَيْفِيَّةُ تَوْرِيثِ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ]

وَإِنْ مَنْ^٦ لَيْسَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ يُورَّثُ بِالْفَرْعَةِ.^٧

وَالْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ الْحُجَّةُ فِيهِ.

١. ذكر الشيخ المفيد في كتاب الإعلام، ص ٦١ أنه ترك الخوض في عدد من أبواب الإرث لعدم وجود مسألة من بينها أجمعت العامة فيها على خلاف الإمامية، وهذه الأبواب هي: باب ميراث الحَمِيل واللقيط، و باب ميراث قاتل العمد والخطأ، والمرثّة، و من أسلم على ميراث قبل أن يُقسم، و الإقرار بوارث، و باب ميراث الولاء، و الرجل يُسلم على يد الرجل، و ميراث المعتق في واجب، والسائبة، و الحجب لمن لا يرث، و باب ميراث الغرقى و المهذوم عليهم، و جميع ما لا يُعرف بقدم موته على صاحبه.

٢. في المطبوع: - «إلى».

٣. في المطبوع: «و ورث».

٤. من قوله: «معًا، نُظِرَ إِلَى الْأَغْلَبِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».

٥. الإعلام، ص ٦٢.

٦. في المطبوع: «ما».

٧. الإعلام، ص ٦٣.

المسألة الثانية و المائة

[تَوْرِيثُ رَأْسَيْنِ عَلَى حَقِّ وَاحِدٍ]

و إِنْ الشَّخْصَيْنِ إِذَا كَانَا عَلَى حَقِّ وَاحِدٍ، يُعْتَبَرَانِ بِالنُّومِ؛ فَإِنْ نَامَ أَحَدُهُمَا وَ اسْتَيْقَظَ الْآخَرُ، فَهُمَا اثْنَانِ؛ وَ إِنْ نَامَا مَعًا، فَهُمَا وَاحِدٌ.^١
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

المسألة الثالثة و المائة

[أَحْكَامُ إِرْثِ الْمَمْلُوكِ]

وَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِلْمَمْلُوكِ مِنْ حُرٍّ.^٢
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

المسألة الرابعة و المائة^٣

وَإِنْ^٤ الْحُرُّ إِذَا مَاتَ وَ خَلَّفَ مَالًا وَ أُمًّا مَمْلُوكَةً أَوْ أَبًا مَمْلُوكًا أَوْ ذَا رَجِمٍ مَمْلُوكٍ، فَالْوَجِبُ أَنْ يُشْتَرَى الْمَمْلُوكُ مِنَ الْمَالِ، وَ يُعْتَقَ، وَ يُورَثَ بَاقِي التَّرِكَةِ.^٥
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَيْهِ.

١. الإعلام، ص ٦٣.

٢. في المطبوع: «لا يرث المملوك من الحر» بدل «وإنه لا ميراث للمملوك من حر». و راجع: الإعلام، ص ٦٣.

٣. في المطبوع: + «وإنه من لا يرث للمملوك من حر». و الحجة على ذلك، و هو تكرار للمسألة السابقة.

٤. في المطبوع: «إن» بدون واو العطف.

٥. الإعلام، ص ٦٣ - ٦٤.

[و] لَأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا فِي حَالِ رِقَّةٍ، فَكَيْفَ يَرِثُ وَ الْمِيرَاثُ تَمْلِكُ؟

المسألة الخامسة والمائة

[ما يَرِثُهُ الْمُكَاتَّبُ]

و إِنْ^١ الْمُكَاتَّبُ إِذَا مَاتَ ذُو رَحِمٍ لَهُ مِنَ الْأَحْرَارِ، وَ تَرَكَ مَالًا، إِنَّهُ^٢ يَرِثُ مِنْهُ بِحِسَابِ مَا عُتِقَ مِنْهُ.^٣

المسألة السادسة والمائة

[ما يورَثُ مِنَ الْمُكَاتَّبِ]

إِنْ^٤ مَاتَ الْمُكَاتَّبُ وَ لَهُ وَارِثٌ مِنَ الْأَحْرَارِ، وَرِثَ^٥ مِنْهُ قَرَابَتُهُ بِحِسَابِ مَا عُتِقَ مِنْهُ،^٦ وَ وَرِثَ الْبَاقِي مَكَاتِبَهُ.^٧
و هَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ مَعًا^٨ قَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِمَا^٩ وَ أَوْضَحْنَاهُ فِي جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْأُولَى،^{١٠} فَلَا مَعْنَى لَتَكَرَّارِهِ.

١. في «د»: + «كان».

٢. في «ب، ج، د»: «وإنه».

٣. الإعلام، ص ٦٤.

٤. في المطبوع: «إذا».

٥. في المطبوع: «ورثا».

٦. في المطبوع: «منه».

٧. الإعلام، ص ٦٤. و لم يرد فيه: «و ورث الباقي مكاتبه» و لعلّه لوضوحه.

٨. في المطبوع: «مما».

٩. في المطبوع: «بيناهما» بدل «بيننا ما فيها».

١٠. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة التاسعة منها.

المسألة السابعة والمائة^١

[إرث الكفار والمجوس]

الكافر إذا مات وخلف والدين وولدًا كفارًا، وله ابن عم من المسلمين، إن تركته لقربته من المسلمين خاصة.^٢

والحجة على ذلك: إجماع الفرقة المحقة.

[و] لأن الكفار بكفرهم قد صاروا كالمعدومين المفقودين، فكان هذا الميث لا وارث له إلا المسلم، فيختص هو بميراثه.

وهذه المسألة ليست مما تفرد بها الإمامية، بل أكثر الفقهاء على مذهبيهم فيها.

المسألة الثامنة والمائة

[ميراث المجوس]

وإن ميراث المجوس من جهة النسب الصحيح، دون النكاح الفاسد.^٣

والحجة في ذلك: الإجماع المتكرر.

وليس هذه المسألة مما يتفرد بها الإمامية، بل يوافق^٦ عليها الشافعي،^٧ ومن

١. جاءت قبل هذه المسألة في كتاب الإعلام، ص ٦٤ - ٦٥ مسألة أخرى، وهي: «واتفقت الإمامية على أن المسلم يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم». ولعل سبب عدم ذكر هذه المسألة هنا هو عدم إجماع العامة على مخالفة الإمامية فيها. نعم متأخرو العامة أجمعوا على خلاف ذلك، وأنكروا ميراث المسلم من الكافر، كما أشار إليه الشيخ المفيد في الإعلام.

٢. الإعلام، ص ٦٥ - ٦٦.

٣. في المطبوع: «عن».

٤. الإعلام، ص ٦٦.

٥. في المطبوع: «يتفرد».

٦. في المطبوع: «يوافق».

٧. راجع: الخلاف، ج ٤، ص ١٠٨؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٧.

الْمُتَقَدِّمِينَ: الْحَسَنُ،^١ وَالزُّهْرِيُّ،^٢ وَالْأَوْزَاعِيُّ.^٣

المسألة التاسعة والمائة

[حُكْمُ الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ]

إِنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَعُولُ.^٤

وَلَيْسَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا يَنْفَرِدُ^٥ بِهَا الْإِمَامِيَّةُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَدْ نَفَى الْعَوْلَ،^٦ وَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ، وَهُوَ أَيْضاً مَذْهَبُ دَاوُدَ الْأَصْفَهَانِيِّ.^٧

١. أي الحسن البصري، وهو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لستين بيتاً من خلافة عمر، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، نشأ بالمدينة، ثم صار كاتباً في حكومة معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد، وهو أحد الزهاد الثمانية، وكان يلقي الناس بما يهون ويتصنع للرئاسة، ويعد من رؤساء القدرية، توفي بالبصرة في رجب سنة ١١٠ هـ. روى عن أبي بن كعب وسعد بن عباد وعمر بن الخطاب ولم يدر كههم، وعن ثوبان وعمار بن ياسر وغيرهم؛ وروى عنه حميد الطويل و قتادة و عطاء بن السائب وغيرهم. راجع: إكمال الكمال، ج ١، ص ٣١٨؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٩٥، الرقم ١٢١٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٦٣، الرقم ٢٢٣؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٧٤. و راجع أيضاً: المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٧.
٢. أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري؛ أحد أكابر الحفاظ والفقهاء. تابعي من أهل المدينة، نزل الشام واستقر بها. له تصنيف في مغازي الرسول صلى الله عليه وآله. توفي سنة ١٢٤ هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٩٧؛ معجم المؤلفين، ج ١٢، ص ٢١. و راجع فيما يتعلق بقول الزهري: الخلاف، ج ٤، ص ١٠٨؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٩٧.
٣. أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، تقدمت ترجمته ذيل المسألة الرابعة من «الموصليات الثانية». و راجع: الخلاف، ج ٤، ص ١٠٨؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٩٧.
٤. الإجماع، ص ٦٧.
٥. في المطبوع: «تفرد».

٦. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٢١.

٧. تقدمت ترجمته في المسألة ٤٥ من هذه المسائل. و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٢١.

و إِبْضَاحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ تَحْقِيقُهَا: أَنْ تَكُونَ السَّهَامُ الْمُسَمَّاةُ فِي الْفَرِيضَةِ يَضِيقُ عَنْهَا الْمَالُ وَ لَا يَتَّسِعُ لَهَا، كَامْرَأَةٍ خَلَفَتْ ابْنَتَيْنِ وَ أَبَوَيْنِ وَ زَوْجًا، فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ وَ لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ وَ لِلأَبَوَيْنِ السُّدُسَانِ. وَ هَذَا مِمَّا يَضِيقُ الْمَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَالُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثُلُثَانٍ وَ سُدُسَانٍ وَ رُبْعٌ، وَ اللَّهُ تَعَالَى أَعَدَّ وَ أَحْكَمَ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ فِي مَالٍ [مَا] لَا يَتَّسِعُ لَهُ الْمَالُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَفَهٌ وَ عَبَثٌ.

وَ عِنْدَنَا^١ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ لِلأَبَوَيْنِ السُّدُسَيْنِ، وَ لِلزَّوْجِ الرُّبْعَ، وَ مَا بَقِيَ لِلْبَنَتَيْنِ.

وَ مُخَالَفُونَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْعَوْلِ، يَجْعَلُونَ لِلزَّوْجِ الْخُمْسَ؛ ثَلَاثَةً^٢ أَسْهُمٍ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ سَهْمًا، بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يُزَادُ عَلَى النِّصْفِ وَ لَا يُنْقَصُ مِنَ الرُّبْعِ^٣.

وَ إِنَّمَا أَدْخَلْنَا النِّقْصَانَ عَلَى الْبَنَاتِ خَاصَّةً لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ الْابْنَتَيْنِ مَنْقُوصَتَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ حَقِّهِمَا الْمُسَمَّى لِهَمَا، وَ لَمْ تُجْمَعْ عَلَى دُخُولِ النِّقْصَانِ عَلَى مَنْ عَدَاهُمَا فِي ذَلِكَ، وَ لَا خِلَافَ وَ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ. فَإِذَا ضَاقَتْ الْمَسْأَلَةُ عَنِ السَّهَامِ، أَدْخَلْنَا النِّقْصَ عَلَى مَنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى نَقْصِهِ، وَ وَفَرْنَا مِنْهُمْ سَهْمَ مَنْ عَدَاهُ^٤.

١. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «عندنا» بدون واو.

٢. في المطبوع: «ثلاث».

٣. في المطبوع: - «من الربع».

٤. في المطبوع: «و لا».

٥. في المطبوع: «ما».

٦. في المطبوع: «من عنده» بدل «من عده».

فإن قيل: فالله تعالى قد جعل للبنتين الثلثين وللواحدة النصف، فكيف نقصتهما من حقهما؟

قلنا: لا نمنع^١ من تخصيص هذا الظاهر بالإجماع، وإذا أجمعت الأمة على دخول النقص على البنات، كان ذلك دليلاً على أنه ليس للبنتين الثلثان^٢ وللواحدة النصف^٣ على كل حال.

و الكلام في هذه المسألة طويل، وهذه جملة كافية، وسنبسطه في «مسائل الخلاف»^٤ إن شاء الله تعالى.

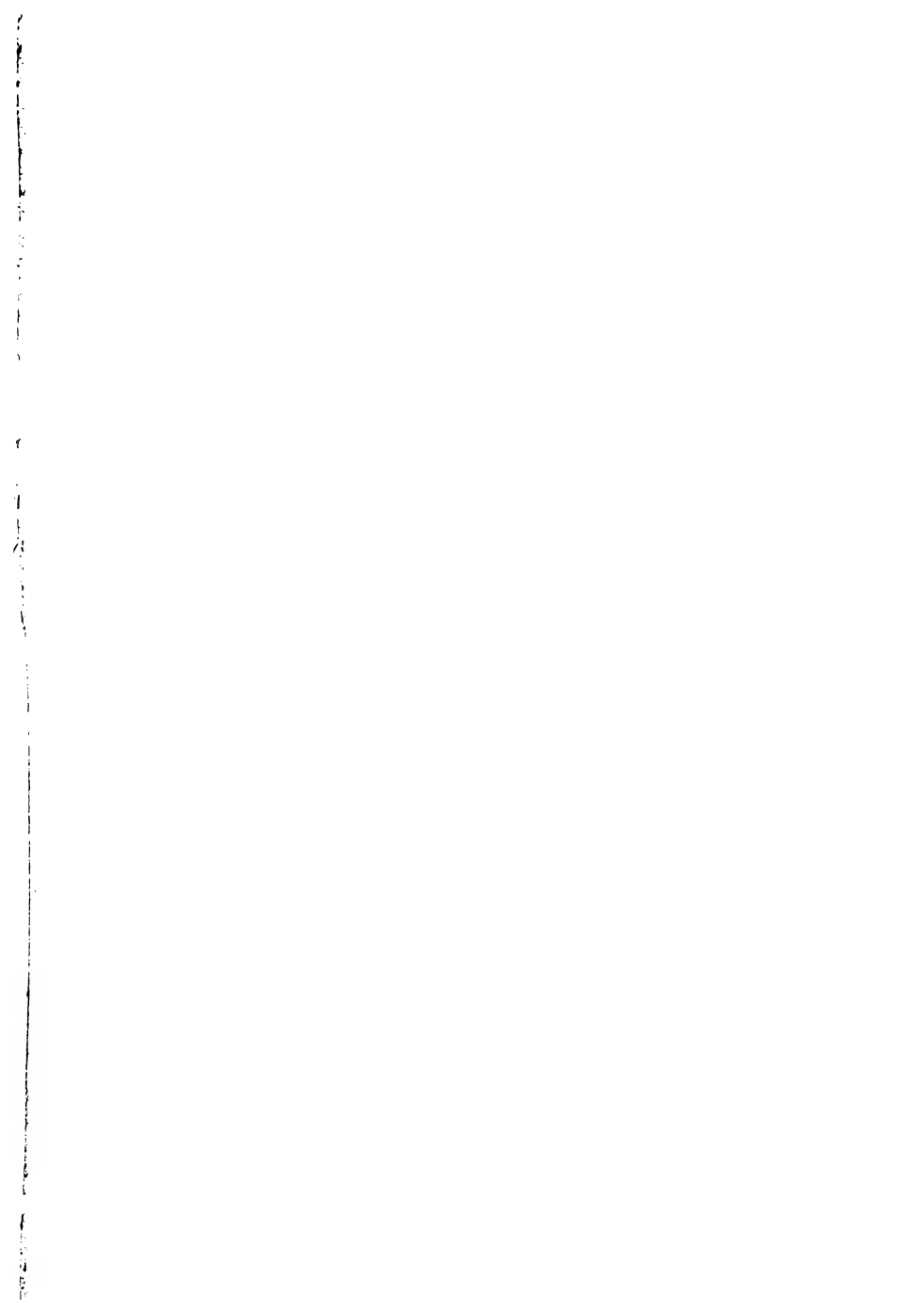
ثم بحمد الله تعالى ومنه، وحسن عونه وتوفيقه، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١. في «ش»: «لا تمنع». وفي المطبوع: «لا يمنع».

٢. في المطبوع: - «الثلثان».

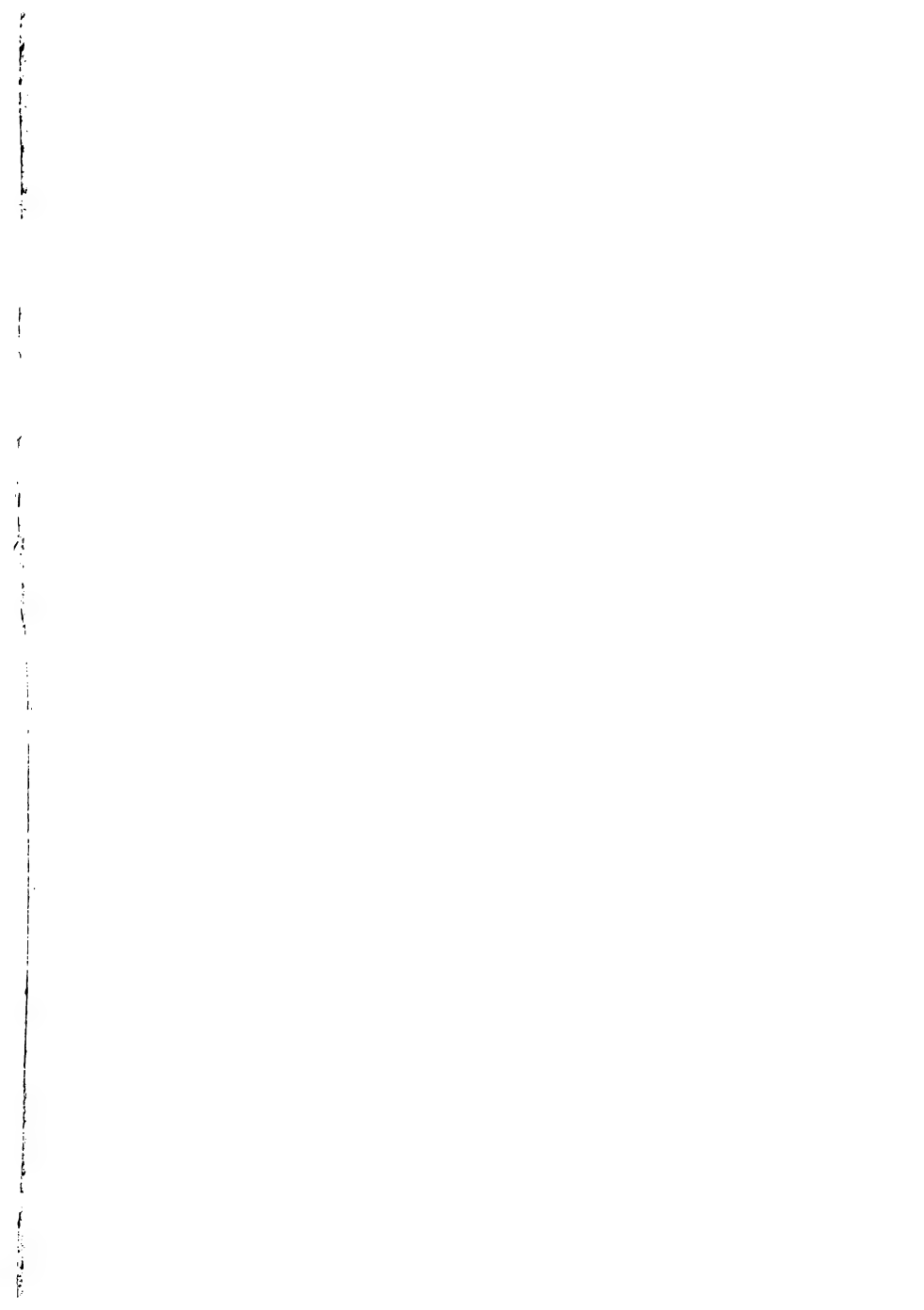
٣. في المطبوع: + «و الثلثان».

٤. هذا الكتاب من المفقودات، ويبدو أن المصنف رحمه الله لم يتمكن من بحث مسألة العول فيه، فإن هذا الكتاب بقي ناقصاً - كما نص عليه البصري في فهرسه -، والموارد المنقولة منه في الكتب الأخرى لا تتجاوز كتاب الطهارة، وربما شيئاً من الصيام. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشيخ الشريف المرتضى.



(٧٩)

جواباتُ مسائلِ أهلِ مِيفارِقينَ



مقدمة التحقيق

وجّه مجموعة من الإماميّة من أهالي ميفارقين أسئلة إلى الشريف المرتضى، أكثرها أسئلة فقهية، و تحتوي في ضمنها على بعض الأسئلة الكلامية والتاريخية. وقد ذكر البُصرويّ (ت ٤٤٣هـ) هذه المسائل و وصفها بأنها مائة مسألة^١، فيما سمّاها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) «مسائل ميفارقين» وقال: إنّها ٦٥ مسألة^٢؛ لكن الموجود منها يحتوي على ٦٦ مسألة، وقد جاء في خاتمتها: «تمّت المسائل و أجوبتها، والله وليّ الحمد والتوفيق»؛ وهو يدلّ على انتهاء المسائل، وعدم سقوط شيء منها؛ ولكن إذا صحّ كلام البُصروي من أنّها مائة مسألة، فقد تكون هذه الخاتمة من تصرفات النساخ وإضافاتهم؛ والله أعلم.

ميفارقين

وميفارقين: بفتح الميم، وتشديد الباء، وكسر الراء والقاف. أشهر مدينة بديار بكر^٣، وهي من ثغور الجزيرة^٤، والنسبة إليها: الفارقي، والمافريقي، والميفارقي، والميفارقيني^٥.

١. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٢.

٢. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٣. معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٣٥.

٤. الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٤٤١.

٥. الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٣٣٤، ج ٥، ص ٤٢٤.

و في هذا المجال لا بأس في التعرّف على منطقة الجزيرة التي وقعت فيها مدينة مِيفَارِقِينَ، فقد أطلق اسم «الجزيرة» على المنطقة الواقعة حالياً بين (جنوب تركية، و شمال العراق، و شمال شرق سورية)، و سُمِّيت «الجزيرة» لوقوعها بين نهري دجلة و الفرات. و قسّمت إلى ثلاث مناطق وفق القبائل التي عاشت فيها إبّان العهد الساساني قبل الإسلام، و هي قبائل بَكر و رِبِيعَة و مُضَر، و كلّها قبائل عدنانيّة، فسمّيت تلك المناطق بأسمائها، فصارت تُدعى: دِيَار بَكر، و دِيَار رِبِيعَة، و دِيَار مُضَر. و تقع دِيَار بَكر في شمال الجزيرة (جنوب تركية)، و دِيَار رِبِيعَة في الجنوب الشرقي منها (شمال العراق)، و دِيَار مُضَر في الجنوب الغربي منها (شمال شرق سورية).

أما دِيَار بَكر، فعاصمتها «أَمِد»، و من مدنها المهمّة: مِيفَارِقِينَ، و أَرزَن، و حصن كيفا (و النسبة إليها: حَصَكْفِي)، و تل فافان. و تسمّى «أَمِد» اليوم في تركية: مدينة دِيَار بَكر. و أما مِيفَارِقِينَ فقد سماها اليونان: مدينة الشهداء؛ لأنّها حوت عظام شهداء النصراني، و هي أهمّ مدن دِيَار بَكر و أشهرها أيام الحمدانيّين في القرن الرابع. و كانت ذات عيون تجري منها قنوات، و ذات قصور و عمائر و بساتين جميلة. و كانت تقطنها جالية من المسيحيّين و اليهود. و قد تعرّضت إلى غارات الروم بصورة مستمرة في القرن الرابع. و أهمّ كتاب كتب حولها هو تاريخ الفارقي تأليف أحمد بن يوسف بن عليّ بن الأزرق الفارقي (ق ٦).^١

و أما دِيَار رِبِيعَة، فعاصمتها «المَوْصِل»، و من مدنها المهمّة: رأس العين، و ماردين، و دنيسر، و كفر توثا، و نصيبين، و أذمة، و برقيعد، و سنجار، و جزيرة ابن عمر، و الحسنية، و بلد، و حديثه الموصل، و أربيل.

١. حَقَّقَه: د. بدوي عبد اللطيف عوض، و نشرتَه: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي - القاهرة، ١٩٥٩ م -

وَأَمَّا دِيَارُ مُضَرٍّ، فَعَاصِمَتُهَا «الرَّقَّةُ»، وَ مِنْ مَدَنِيهَا الْمَهْمَةُ: الرَّافِقَةُ، وَ حِرَّانَ، وَ الرَّهَاءَ، وَ حَصْنَ مُسْلَمَةَ، وَ قَرْقِيسِيَاءَ، وَ الرَّحْبَةَ، وَ الدَّالِيَةَ، وَ رَصَافَةَ الشَّامِ، وَ هَيْتَ، وَ تَكْرِيتَ، وَ عَانَةَ (عَانَات)¹.

وَ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى مَسَائِلِ أَهْلِ مِيفَارِقِينَ مُحَلِّ بِحِثْنَا وَ جَدْنَا أَنَّ السَّائِلِينَ قَدْ ذَكَرُوا فِي مُقَدِّمَةِ الْأَسْئَلَةِ أَنَّهُمْ يَعِيشُونَ فِي دِيَارٍ مُتَاخِمَةٍ لِدَارِ الْكُفْرِ، وَ هَذَا يُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ مَدِينَتَهُمْ كَانَتْ ثَغَرًا مِنَ الثَّغُورِ، وَ أَنَّهَا تَعَرَّضَتْ لَغَارَاتِ الرُّومِ.

كَمَا كَانَ لَهُبِهِمْ احْتِكَاكٌ فِيهَا مَعَ الْأَدِيَانِ وَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، وَ هَذَا الْأَمْرُ وَاضِحٌ مِنْ نَوْعِ الْأَسْئَلَةِ الْمَطْرُوحَةِ؛ فَإِنَّهُ يَوْجَدُ فِي الْكَثِيرِ مِنْهَا سُؤَالَ مُتَعَلِّقٍ بِنَوْعِ الْعِلَاقَةِ مَعَ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، مِثْلُ: السُّؤَالِ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَ الْعِيدِينَ خَلْفَ الْمُخَالَفِينَ (مَسْأَلَةٌ ٢ وَ ٣)، وَ السُّؤَالِ عَنْ جَوَازِ قَوْلِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فِي أَذَانِ الْفَجْرِ (مَسْأَلَةٌ ١٦)، وَ السُّؤَالِ عَنْ حُكْمِ إِعْطَاءِ الْفِطْرَةِ وَ الزَّكَاةَ لِكُلِّ الضَّعِيفِ سِوَاكَ كَانُوا مُؤْمِنِينَ أَمْ لَا (مَسْأَلَةٌ ٣٥)، وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

كَمَا أَنَّ طَبِيعَةَ بَعْضِ الْأَسْئَلَةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا نَازِلَةٌ إِلَى فِقْهِ أَهْلِ السَّنَةِ، مِثْلُ السُّؤَالِ عَنْ حُكْمِ لَحْمِ الْأَرْنَبِ وَ الْفَقَّاعِ (مَسْأَلَةٌ ٤٢ وَ ٤٣)، الَّتِي ذَهَبَ أَهْلُ السَّنَةِ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ إِلَى حَلِيلَتِهَا².

أُضِفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْأَسْئَلَةِ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ عِلَاقَاتٍ عَائِلِيَّةٍ وَ قَرَابَاتٍ مَعَ الْمُخَالَفِينَ وَ أَتْبَاعِ الدِّيَانَاتِ الْأُخْرَى؛ فَفِي إِحْدَى الْمَسَائِلِ سَأَلُوا عَنْ جَوَازِ أَنْ يَتَرَحَّمُ الْمُؤْمِنُ وَ يَسْتَغْفِرَ لَوَالِدَيْهِ وَ أَقَارِبِهِ إِذَا كَانُوا مِنَ الْمُخَالَفِينَ (مَسْأَلَةٌ ٣٤)، كَمَا سَأَلُوا فِي

١. رَاجِعْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَزِيرَةِ وَ مَنَاطِقِهَا وَ مَدَنِيهَا: الدَّوْلَةُ الْحَمْدَانِيَّةُ فِي الْمَوْصِلِ وَ حَلَبَ، ج ١، ص ١٢٣ وَ

مَا بَعْدَهَا. د. فَيْصَلُ السَّامِرِ، بَغْدَادَ، ط ١، (سَاعَدَتِ جَامِعَةُ بَغْدَادَ عَلَى نَشْرِهِ)، ١٩٧٠م.

٢. بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٥، ص ٣٩؛ الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٦٢؛ الْمَجْمُوعُ لِلْسَّنَوِيِّ، ج ٩، ص ١٠؛ الْخِلَافُ،

ج ٥، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.

مسألة أخرى عن إرث المسلم من النصراني إذا كان من أولي الأرحام (مسألة ٦١)، و هذا يعني وجود صلات رحم مع المخالفين و أتباع الديانات الأخرى، كما يدل على وجود حالات من الانتقال من المذهب السني إلى المذهب الإمامي، بحيث يكون الوالدان من المخالفين فيما يكون ولدهم من الإمامية.

و قد كان أبناء هذه المنطقة يعانون من فقدان العلماء و الفقهاء الذين يفتون على مذهب الإمامية، حيث صرّحوا بذلك، فقالوا: «نحن في ديار متاخمة لدار الكفر، و قلّمنا نجد من يوثق بدينه و أمانته في أخذ أعلام ديننا منه، و بنا أمس حاجة إلى أن يفتينا - حرس الله نعمته - في مسائل قد سطرناها».

كما طلبوا من الشريف المرتضى أن يذكر لهم الفتوى فقط من دون الإتيان بالدليل؛ و هذا قد يدل على عدم كونهم من العلماء، و أنهم كانوا يكتفون بالفتوى فقط.

و قد ذكروا كتاب التكليف للشلمغاني عدّة مرات (مسألة ١٤، ٢٦، ٤٩)، و سمّوه أحياناً: كتاب الشلمغاني، و هو يدل على أهميّة هذا الكتاب في تلك المنطقة، و ربما انتشاره بينهم. و هذا قد يكون ناشئاً من وجود الشلمغاني في تلك المناطق في فترة من حياته^١، أو وجود الغلاة هناك.

و قد تقدّم أن السائلين طلبوا في المقدّمة عدم ذكر الدليل على المسائل، لكنهم طلبوا في خلال المسائل الدليل على المسألة ٦، و قد استجاب الشريف المرتضى لطلبهم الأول، فلم يذكر أدلة مفصلة، إلّا الإجماع إن كان، أو بعض الأدلة الضرورية، و ذلك بصورة مقتضبة؛ و لذلك جاءت أجوبته مختصرة، و لا تحتوي على بحوث علمية كثيرة.

١. استتر الشلمغاني من السلطان في «معلّثا» فترة من الزمن، و معلّثا من نواحي الموصل، فهي قريبة إلى حد ما من ميّافارقين. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٧٩؛ معجم البلدان، ج ٥،

و الجدير بالذكر أنّ الشيخ المفيد قد أجاب قبل ذلك على أسئلة وردت عليه من ميفارقين حول الغيبة، فأجاب عنها في أجوبة مسائل حملت اسم: «جوابات الفارقين في الغيبة»^١.

إنّ إجابة الشيخ المفيد و الشريف المرتضى على أسئلة أهالي ميفارقين تدلّ على المركزيّة العلميّة و المرجعيّة الفكرية التي وصلت إليها بغداد عند الإماميّة، حيث تتّجه إليها الأنظار من أقصى نقاط العالم الإسلامي، و تُوجّه إليها الأسئلة في مختلف المجالات، فيجيب عليها العلماء من الإماميّة، و يبيّنون آراءهم التي صارت فيما بعد تمثل الآراء المتداولة بين الإماميّة.

هذا و قد كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٦٩. كما طبعت في ذيل كتاب جواهر الفقه لابن البرّاج، ص ٢٥٣، الذي قامت مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بنشره سنة ١٤١١هـ كما ترجمت إلى الفارسيّة في مجلّة نامۀ آستان قدس، العدد ٣١، سنة ١٣٤٦ش.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٥) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقّمة ١٤٤٨ الموجودة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، و تقع في الصفحات (٩٠ - ١١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠؛ و يوجد

١. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٠، ضمن الرقم ١٠٦٧. و لا بأس بالإشارة هنا إلى سفر المحقّق الكراچكي (ت ٤٤٩) - و هو من علماء الإماميّة - إلى ميفارقين سنة ٣٩٩. راجع: كنز الفوائد،

ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المرقم ١٦٩٠، و الرسالة تقع في الصفحات (٤٠٨ - ٤٢١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».

٣. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (١٥٦ - ١٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٠٠٢؛ نُسخَت في عام ١٢٤٣هـ، و لم يعلم اسم ناسخها، و رمزنا لها ب«ب».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٤٧٥ - ٤٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٢؛ تقع في الصفحات (١١٠ - ١٢٦ - ١٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٤٠ - ٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٠٧ - ١١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٥٣ - ٦١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».

٥. مخطوطة المكتبة الوطنية بجامعة طهران، المرقمة ١٩٤٣/٦؛ وهي تحتوي على مختارات من الرسالة، نَسَخَهَا «محمّد مفيد بن محمّد تقي الحسيني» في المشهد الرضوي، و فرغ من نسخها في عام ١٠٨٥هـ بخط النسخ.

و تشاهد في ظهر الورقة الأولى من النسخة هذه العبارة: «للتحقير محمّد باقر بن محمّد تقي»، و على هذا، يحتمل أن النسخة كانت ملكاً للعلامة محمّد باقر المجلسي

رحمه الله، و رمزنا لها ب«ي».^١

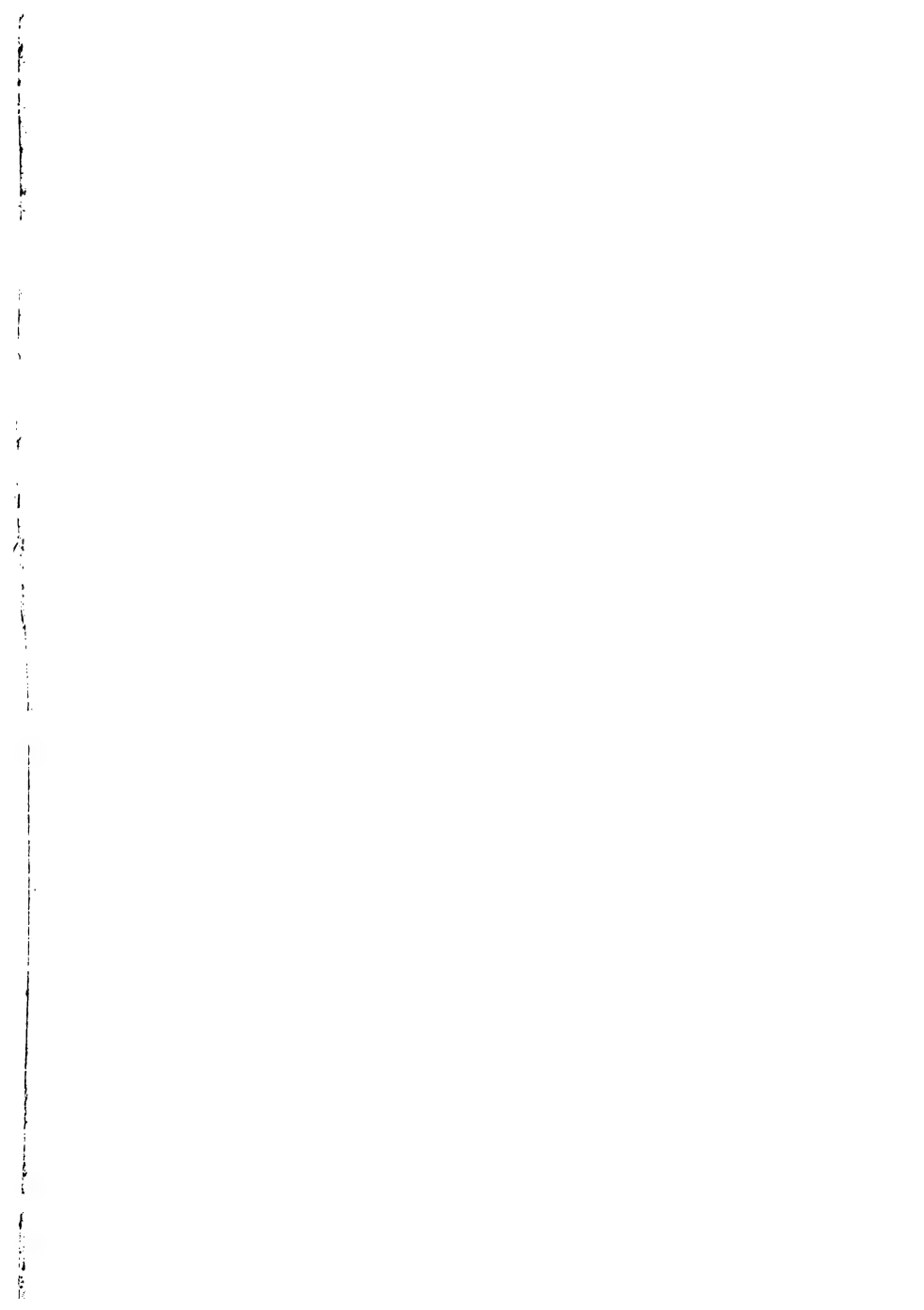
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٣؛ تقع في الصفحات (١٦-١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».

٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠؛ تقع في الصفحات (٣٢٩-٣١٢) من المجموعة.

٨. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٣٣٢٤/٥؛ تقع في الصفحات (١٢٦-١٤٢) من المجموعة.

٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٤٣٢؛ تقع في الصفحات (٢٢-٢٦) من المجموعة.

١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (١١٨-١٢٦) من المجموعة.



جواباتُ مسائلِ أهلِ مِيفَارِقِينَ^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحنُ - أطالَ اللهُ بقاءَ سيِّدنا الشريفِ الأجلِّ المُرتَضَى عَلمِ الهُدَى ذي المَجدِينِ، و أدامَ أياَمَهُ، و حَرَسَ عِزَّهُ، و ثَبَّتَ^٢ وَطْأَتَهُ، و كَبَتَ أعداءَهُ و حَسَدَتَهُ - في ديارِ مُتَاجِمَةِ لدارِ الكُفْرِ، و قَلَمًا نَجِدُ مَنْ يوثِقُ بِدِينِهِ و أمانتِهِ في أخذِ أعلامِ ديننا منه، و بنا أُمسُ حاجَةٍ إلى أن يُفَتِّينَا - حَرَسَ اللهُ نِعْمَتَهُ - في مسائلٍ قد سَطَرناها، أَكثَرُها موجودٌ في كُتُبِ أَصْحابِنَا، وَلَكِنَّا^٣ نُوَثِّرُ أن نَرى خَطَّهُ الشريفَ؛ لِنَعْتَمِدَهُ^٤ و نُعوِّلَ عليه؛ و ما نَلْتَمِسُ إِلَّا الفَتوى، بِغَيْرِ دَليْلِ؛ لا أَخلانا اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَتِهِ.

١. في المطبوع: «جوابات المسائل الميفارقيات». و في «أ، ق، ش»: + «تأليف سيِّدنا، الإمام العالم، البارِع الفاضل، العَلامة الصدوق، المُحقِّق المُحقِّق، السيِّد الشريف المُرتَضَى عَلمِ الهُدَى، ذي المَجدِينِ، أبي القاسم، عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ الموسَوِّي قُدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، و نَوَّرَ ضَرِيخَهُ». ولكن سقط من «ش»: قوله: «العالم البارِع... المحقِّق المُحقِّق». و في «ب، ل»: - «جوابات مسائل أهل مِيفَارِقِينَ».

٢. في المطبوع: «و ثبتت».

٣. في غير «ب» و المطبوع: «و لَكَنُها».

٤. في المطبوع: «نَعْتَمِدُهُ».

مَسْأَلَةٌ أُولَىٰ^١

[عَدَالَةُ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ]

الصَّلَاةُ جَمَاعَةً، وَ الْفَضْلُ فِيهَا؛ وَ هَلْ تَجُوزُ مَعَ^٢ عَدَمِ الْمُوثُوقِ بِدِينِهِ، أَمْ لَا؟
الجواب:

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا فَضْلٌ كَثِيرٌ، وَ ثَوَابٌ كَثِيرٌ، إِذَا وَتَقْنَا بِاعْتِقَادِ الْمُؤْتَمِّ بِهِ وَ صِحَّةِ
دِينِهِ وَ عَدَالَتِهِ؛ لِأَنَّ إِمَامَةَ الْفَاسِقِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا تَجُوزُ^٣.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ^٤

[أَحْكَامُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ]

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُؤَلِّفِ وَ الْمُخَالِفِ جَمِيعاً؟
وَ هَلْ هِيَ رَكْعَتَانِ مَعَ الْخُطْبَةِ تَقُومُ مَقَامَ الْأَرْبَعِ؟
الجواب:

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا.
وَ لَا جُمُعَةٌ^٥ إِلَّا مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ، أَوْ مَنْ يَنْصِبُهُ^٦ الْإِمَامُ الْعَادِلُ؛ فَإِذَا عُدِمَ ذَلِكَ،
صُلِّيَتِ الظُّهْرُ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ.

١. فِي «ب»: «الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى». وَ فِي «ش»: «مَسْأَلَةُ أُولَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «خَلْفَ».

٣. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَجُوزُ».

٤. فِي «ب»: «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ لَا جَمَاعَةُ».

٦. فِي «ب»: «نَصَبَهُ».

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَ مَنْ لَا تَجُوزُ^١ إِمَامَتُهُ تَقِيَّةً، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ
بَعْدَ ذَلِكَ ظَهراً أَرْبَعاً.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ

[أَحْكَامُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ]

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ بِخُطْبَةٍ، أَوْ غَيْرِ خُطْبَةٍ؟
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، أَوْ رَكَعَتَانِ؟ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ اثْنَتَيْنِ؟
وَهَلْ يَقَعُ التَّكْبِيرُ فِي الْإِثْنَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ، أَوْ فِي الْأَرْبَعِ؟
وَإِذَا عُدِمَ الْمَوَافِقُ، هَلْ تَجُوزُ^٢ خَلْفَ الْمُخَالِفِ؟
الْجَوَابُ:

صَلَاةُ كُلِّ عِيدٍ^٣ مِنَ الْعِيدَيْنِ رَكَعَتَانِ.
وَلَا بَدْءَ مِنَ الْخُطْبَةِ فِي الْعِيدَيْنِ.
تُكَبَّرُ فِي الْأُولَى خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ زَائِدَاتٍ، إِذَا انْضَافَ^٤ إِلَيْهِنَّ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ وَ
تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ، كُنَّ^٥ سَبْعاً.
وَتَكْبِيرَةُ^٦ الثَّانِيَةِ ثَلَاثُ^٧ تَكْبِيرَاتٍ زَائِدَاتٍ، يَكُنُّ مَعَ تَكْبِيرَتَيْ^٨ الْإِفْتِتَاحِ وَ
الرُّكُوعِ خَمْساً.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَجُوزُ».
٢. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعِ: «يَجُوزُ».
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عِيد».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا بَدْءَ» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَتَضَافُ» بِدَلِّ «إِذَا انْضَافَ».
٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كُنَّ».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَتُكَبَّرُ فِي» بِدَلِّ «وَتَكْبِيرَةُ».
٨. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «ثَلَاثَةٌ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: طَبَقاً لِلنُّسخِ: «ج، ر، ط».
٩. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «تَكْبِيرَيْنِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَكْبِيرِي». وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ: طَبَقاً لـ «ط».

و القراءة في الرَكَعَتَيْنِ مَعاً قَبْلَ التَّكْبِيرِ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ

[وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ]

صَلَاةُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَهُمَا^١ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ بغيرِ أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَهُمَا بغيرِ السُّجْدَةِ وَالسُّبْحَةِ^٢ الَّتِي هِيَ ثَمَانُ رَكَعَاتٍ؟
و هَلْ يَجُوزُ فِيهِمَا^٣ أَذَانٌ وَاحِدٌ وَإِقَامَتَانِ، أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَذَانَيْنِ
وَإِقَامَتَيْنِ؟

فَإِنْ كَانَ وَقْتُهِمَا وَاحِدًا، فَمَا السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِأَنْ فَاتَتْ مَوْلَانَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ -
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الْعَصْرُ، حَتَّى رُدَّتْ لَهُ الشَّمْسُ؟
الْجَوَابُ:

إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ خَاصَّةً؛ فَإِذَا مَضَى مَقْدَارٌ مَا يُوَدِّى فِيهِ
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، اشْتَرَكَ^٤ الْوَقْتَانِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ النَّهَارِ مَا يُوَدِّى
فِيهِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، فَيَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَيَخْلُصُ^٥ ذَلِكَ الْوَقْتُ لِلْعَصْرِ.
فَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، ثُمَّ صَلَّى عَقِبَهَا بِإِلْفَصْلِ الْعَصْرِ^٦، كَانَ مُؤَدِّيًا
لِلْفَرَضَيْنِ مَعًا فِي وَقْتِهِمَا^٧.

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «أَنْ يَصَلِّيَهُمَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَصَلِّيَهُمَا». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ «ط».

٢. السُّبْحَةُ - هَاهُنَا -: النَّافِلَةُ. سَمِيَتْ سُبْحَةً لِأَنَّهُ يُسَبِّحُ فِيهَا. مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٢، ص ٣٢٤ (سَبَّحَ).

٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهَا». وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ «ط».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «اشْتَرَاكَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَيَخْتَصُّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَقْتُهَا».

وَمَنْ أَرَادَ الْفَضِيلَةَ وَزِيَادَاتِ الثَّوَابِ، صَلَّى بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ النَّوَافِلَ الْمَسْنُونَةَ.
فَأَمَّا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ، فَلَيْسَا^١ بِمَفْرُوضَيْنِ - عَلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ - بَلْ هُمَا
مَسْنُونَانِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِقَامَةُ أَوْكَدَ مِنَ الْأَذَانِ وَأَشَدَّ اسْتِحْبَابًا.
فَمَنْ أَرَادَ الْفَضِيلَةَ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَذِّنَ وَ
يُقِيمَ دُفْعَةً وَاحِدَةً لَهُمَا، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَكَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ فِيهِمَا.
فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ - فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاتَّةَ صَلَاةِ
الْعَصْرِ بِخُرُوجٍ^٢ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِكَمَالِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا فَاتَّةُ
فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَرُذْتُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ لِيَدْرِكَ الْفَضِيلَةَ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.

مسألة خامسة

[وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ]

هَلْ بَيْنَ عِشَاءِ الْمَغْرِبِ وَالْآخِرَةِ فَرْقٌ، غَيْرُ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتِ النَّافِلَةِ؟
وَأَوَّلُ عِشَاءِ^٣ الْمَغْرِبِ لِسُقُوطِ الْقُرْصِ، أَمْ إِذَا بَدَتْ ثَلَاثَةُ أَنْجُمٍ لَا تَرَى بِالنَّهَارِ؟
الجواب:

إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ لَطُلُوعِ النُّجُومِ^٥؛
فَإِذَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارٌ مَا يُؤَدِّي فِيهِ ثَلَاثُ^٦ رَكَعَاتٍ، اشْتَرَكَ الْوَقْتُ بَيْنَ صَلَاةِ

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَلَيْسَ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ«ط».

٢. فِي «ب»: «بَخْرُوجِهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْخُرُوجُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَلَاةٌ».

٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: - «أَمْ». وَإِثْبَاتُهَا هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لـ «ك».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّجْم».

٦. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «ثَلَاثَةٌ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِلنُّسخِ: «ج، ط، ك، م».

المغرب و بين صلاة عشاء الآخرة؛ فإذا بقي من انتصاف الليل مقداراً ما يؤدي فيه أربع ركعات، مضى وقت المغرب و خلص ذلك الوقت لعشاء الآخرة؛ وإذا انتصف الليل، فأت العشاء الآخرة.^١

و الأفضل لمن يريد الفضيلة و يريد الثواب، أن يصلي نوافل المغرب بين صلاة المغرب و بين فرض العشاء الآخرة؛ لأنها من السنن المؤكدة.

مسألة سادسة

[تعيين الصلاة الوسطى]

المعرفة للصلاة الوسطى، و الدليل عليها.^٢

الجواب:

الصلاة الوسطى عند أهل البيت عليهم السلام هي صلاة العصر.

و الحجة على ذلك: إجماع الشيعة الإمامية عليه.

و قد روي أن في قراءة ابن مسعود رحمة الله عليه: «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى صلاة العصر».^٣

و إنما سُميت صلاة «وسطى» لأنها بين صلاتين من صلاة النهار تقدمتا عليها، و صلاتين من صلاة الليل تأخرتا عنها.

١. في «ب»: - «و إذا انتصف الليل، فأت العشاء الآخرة».

٢. في المطبوع: «عليه».

٣. راجع: مجمع البيان، ج ٢، ص ١٢٧؛ زاد المسير، ج ١، ص ٢٤٨.

٤. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «تقدمت».

٥. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «تأخرت».

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ

[مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّجُودُ]

على ماذا يجوزُ السجودُ^١ ؟

وأيُّ شَيْءٍ يُتَوَقَّى السجودُ عليه؟

الجواب:

لا يجوزُ السجودُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ بَعَيْنِهَا إِذَا كَانَتْ طَاهِرَةً، أَوْ عَلَى مَا أَنْبَتَتْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا كُوْلًا كَالثَّمَارِ، أَوْ مَلْبُوسًا كَالْقُطْنِ وَالكِتَانِ^٢ وَ مَا اتَّخَذَ مِنْهُمَا. وَلَا بَأْسَ بِالسُّجُودِ عَلَى الْقِرَاطِيسِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَ يُكْرَهُ عَلَى الْمَكْتُوبِ فِيهِ؛ لِشُغْلِ الْقَلْبِ بِقِرَاءَتِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ

[حُكْمُ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ]

التسليمُ، هل هو واحدةٌ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ، أَمْ اثْنَانِ عَنْ يَمِينٍ وَ شِمَالٍ؟

الجواب:

التسليمُ عِنْدَنَا وَاجِبٌ، وَ يُسَلَّمُ الْمُصَلِّي وَاحِدَةً^٣، يَسْتَقْبِلُ بِهَا الْقِبْلَةَ. وَ يَنْحَرِفُ بِوَجْهِهِ قَلِيلًا إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ إِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا أَوْ إِمَامًا؛ وَ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا، سَلَّمَ عَنْ^٤ يَمِينِهِ وَ شِمَالِهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٥ شِمَالُهُ خَالِيَةً مِنْ أَحَدٍ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى يَمِينِهِ.

٢. في المطبوع: «+ لا».

١. في المطبوع: «+ عليه».

٣. في المطبوع: «الواحدة».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «أن يكون». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ«ط».

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ

[استِحْبَابُ الْقُنُوتِ فِي الصَّلَاةِ]

الْقُنُوتُ، فِي جَمِيعِ الْفَرَائِضِ، أَمْ فِي صَلَاةٍ مَعْلُومَةٍ؟
و هَلْ هُوَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، أَوْ بَعْدَهُ؟

الجواب:

الْقُنُوتُ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ مَفْرُوضٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَرَضِ أَشَدَّ اسْتِحْبَاباً، وَهُوَ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ أَشَدَّ تَأْكِيداً وَاسْتِحْبَاباً^١؛ وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ.
و مَكَانُهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ^٢؛ وَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالْقُنُوتِ^٣، وَ يُكَبِّرُ لِلْقُنُوتِ تَكْبِيرًا مُفْرَدًا.

مَسْأَلَةٌ عَاشِرَةٌ

[التَّكْبِيرَاتُ السَّبْعُ فِي مُفْتَتَحِ الصَّلَاةِ]

التَّكْبِيرَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ التَّوَجُّهِ، فِي الْفَرَضِ خَاصَّةً، أَمْ فِي الْفَرَضِ وَ النَوَافِلِ؟
الجواب:

التَّكْبِيرَاتُ^٤ السَّبْعُ لِلدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ^٥ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَوَافِلِ، وَ هِيَ مَسْنُونَاتٌ غَيْرُ مَفْرُوضَاتٍ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ اسْتِحْبَاباً».

٢. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ. وَ قَدْ أُثْبِتْنَاهَا طَبَقاً لـ «س، ي».

٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «لِلْقُنُوتِ». وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ «ي».

٤. فِي «أ، ش، ق» وَالْمَطْبُوعِ: «التَّكْبِيرِ».

٥. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يُسْتَعْمَلُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلنُّسخَةِ «س».

و يَكْفِي للدخول في الصلاة - فَرَضاً كَانَ أَوْ سُنَّةً - تَكْبِيرَةٌ واحدة، و هي «التحرمة» التي يَحْرُمُ بعدها ما لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَّةٌ عَشَرَ

[الْوُثِيرَةُ]

الرَّكَعَتَانِ مِنْ جُلُوسٍ بَعْدَ فَرِيضَةِ الْعَتَمَةِ؛ بَتَرُبُّعٍ أَمْ تَوَرُّكٍ؟

الجواب:

قَدْ رُوِيَ فِي فِعْلِ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ التَّرُبُّعُ.

و رُوِيَ أَنَّ تَفْعَلًا^٢ جَمِيعًا، فِعْلًا مُطْلَقًا؛ لَمْ يُشْتَرَطْ^٣ فِيهِ تَرُبُّعٌ وَ لَا تَوَرُّكٌ؛^٤ فَالْمُصَلِّي مُخَيَّرٌ فِيهِمَا^٥ بَيْنَ التَّرُبُّعِ وَ التَوَرُّكِ، وَ أَيُّ الْأَمْرَيْنِ فَعَلَ جَازَ.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَّةٌ عَشَرَ

[كَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ]

غَسَلَ الْوَجْهَ عِنْدَ الْوُضُوءِ؛ بِالْيَدِ الْيُمْنَى، أَمْ بِالْيَدَيْنِ جَمِيعًا؟

الجواب:

الْمَفْرُوضُ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْوَجْهِ عَلَى سَبِيلِ الْغَسْلِ، وَ الظَّاهِرُ مِنَ الْقُرْآنِ

١. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «يَتَرَبُّعُ أَمْ يَتَوَرَّكُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَتَرَبُّعُ أَمْ تَتَوَرَّكُ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًا ل: «ط».

٢. فِي «أ، ش، ق، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَفْعَلَا».

٣. فِي «أ، ش، ق»: «لَمْ يُشْرَطْ».

٤. وَ سَائِلُ الشَّيْخَةِ، ج ٤، ص ٩٤ وَ مَا بَعْدَهَا.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

يَدْخُلُ فِيهِ غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مَعًا وَبِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ؛ إِلَّا أَنْ السُّنَّةَ وَرَدَتْ بِأَنْ يُغَسَلَ الْوَجْهُ^١ بِالْيَدِ الْيُمْنَى دُونَ الْيُسْرَى، وَفِعْلُ الْمَسْنُونِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ عَشْرَ

[وَجُوبُ الْمَسْحِ بِبِلَّةِ الْيَدِ]

الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ، بِفَاضِلِ مَاءِ الْيَدِ الْيُسْرَى^٢، أَمْ بِمَاءٍ مُجَدَّدٍ؟
الْجَوَابُ:

الْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ أَنْ يَكُونَ بِبِلَّةِ الْيَدِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِنَافٍ^٣ مَاءٍ مُجَدَّدٍ؛ فَمَنْ اسْتَأْنَفَ مَاءً جَدِيداً لهُمَا، لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي يَدِهِ بِلَّةً يَمْسَحُ بِهَا رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، فَقَدْ رُويَ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ بِلَّةٍ شَعْرٍ لِحِيَّتِهِ أَوْ حَاجِبِهِ؛^٤ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ، اسْتَأْنَفَ الْوَضُوءَ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ عَشْرَ

[الرُّجُوعُ إِلَى الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ]

مَا يُشْكِلُ عَلَيْنَا مِنَ الْفِقْهِ، نَأْخُذُهُ مِنْ رِسَالَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى بْنِ بَابُوَيْهِ

١. من قوله: «باليدين معاً...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. فَإِنْ آخَرُ مَا غَسَلَهُ قَبْلَ مَسْحِ الرَّأْسِ هُوَ الْيَدُ الْيُسْرَى، فَيُنْسَبُ الْمَاءُ إِلَى الْيُسْرَى، وَإِنْ كَانَ الْمَسْحُ بِالْيُمْنَى.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «اسْتِنَاقٌ».

٤. رَاجِعْ: وَسَائِلَ الشَّيْخَةِ، ج ١، ص ٤٠٧ - ٤١٠، بَابُ وَجُوبِ أَخْذِ الْبَلْبَلِ لِلْمَسْحِ مِنْ لِحِيَّتِهِ، ح

القَمِّيّ^١، أم^٢ من كتاب الشَّلْمَغَانِيّ^٣، أم^٤ من كتاب عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ^٥؟

الجواب:

الرجوعُ إلى كتابِ ابنِ بَابَوَيْهِ و إلى كتابِ الْحَلَبِيِّ أُولَى مِنَ الرَّجُوعِ إلى كتابِ الشَّلْمَغَانِيّ على كُلِّ حالٍ.

١. وهو والد الشيخ الصدوق رحمه الله، و الرسالة مفقودة، و قد نقل ولده الشيخ الصدوق رحمه الله عنها في كتابه كتاب من لا يحضره الفقيه كثيراً.

٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «أو». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسخة «ط».

٣. أبو جعفر محمد بن علي بن أبي العزاقر الشلمغاني، إليه تنسب العزاقرة، كان متقدماً في أصحابنا؛ لكن حملته الحسد لأبي القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب، و الدخول في المذاهب الردية، منها ادعاء نيابة المهدي عليه السلام، بل ادعاء الألوهية و الحلول - على ما قيل -، فأخذه السلطان و قتله في عام ٣٢٢ هـ. من مصنفاته: كتاب التكليف، و كتاب ماهية العصمة، و كتاب الزاهر، و المباهلة، و كتاب الأوصياء، و غيرها. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧٨، الرقم ١٠٢٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٤، الرقم ٦٢٧؛ خلاصة الأقوال، ص ٣٩٩، الرقم ٣٠؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٦٤؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ٤١٨؛ معجم المؤلفين، ج ١١، ص ١٦.

و كتاب الشلمغاني المشار إليه في المتن هو كتاب التكليف، ألفه في حال استقامته، و عُرض على الحسين بن روح، فذكر أنه ما فيه من شيء إلا و قد روي عن الأئمة عليهم السلام، إلا موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها. راجع: الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٤٠٨ - ٤٠٩؛ الذريعة، ج ٤، ص ٤٠٦.

٤. في المطبوع: «أو».

٥. عبيد الله بن علي الحلبي، كان يتجر هو و أبوه و إخوته إلى حلب، فغلبت عليهم النسبة إلى حلب، و أصله كوفي، و هو ثقة عند النجاشي رحمه الله و الشيخ الطوسي رحمه الله و غيرهما، و عدّه المفيد رحمه الله في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام المأخوذ منهم الحلال و الحرام و ألتبياً و الأحكام، الذين لا يطعن عليهم، و لا طريق إلى ذم واحد منهم. و عرض كتابه على الإمام الصادق عليه السلام، فصحّحه و استحسنته، و قال: «ليس لهؤلاء - أي المخالفين - مثله». الفهرست للطوسي، ص ١٧٤، الرقم ٤٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٨٥، الرقم ٧٤١٩.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ عَشَرَ

[«عَدَمُ وَجُوبِ «مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ» فِي الْأَذَانِ]

هَلْ يَجِبُ فِي الْأَذَانِ بَعْدَ قَوْلِ «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»: «مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ»؟
الجواب:

إِنْ قَالَ: «مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ» عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ خَارِجٌ مِنْ لَفْظِ الْأَذَانِ، جَازٌ؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ بِذَلِكَ صَحِيحَةٌ. وَإِنْ لَمْ يَقُلْ^١، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ عَشَرَ

[«الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فِي الْأَذَانِ بِدْعَةٌ]

مِنْ لَفْظِ أَذَانِ الْمُخَالِفِينَ، يَقُولُونَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»؛ هَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ، أَمْ لَا؟
الجواب:

مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ، فَقَدْ أَبْدَعَ وَخَالَفَ السُّنَّةَ؛ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَى ذَلِكَ.

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ عَشَرَ

[الْأُئِمَّةُ عليهم السلام أَحْيَاءُ يُشَاهِدُونَا]

مَوْلَانَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - حَيٌّ يُشَاهِدُنَا، وَيَسْمَعُ كَلَامَنَا، أَمْ مَيِّتٌ؟

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَكُنْ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقَدْ لُـ«س».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَجْمَاع».

الجواب:

الأئمة الماضون عليهم السلام والمؤمنون رضي الله عنهم^١ يُنعمون
و يُرزقون؛ فإذا زيرت قبورهم، أو صلي عليهم، أبلغهم الله ذلك، وأعلمهم^٢ به؛
فكانوا - بالإجماع - له سامعين مُشاهدين.

مسألة ثامنة عشر

[معنى حضور الرسول وأمير المؤمنين ﷺ عند كل ميت]

قد روي أن سيدنا رسول الله و مولانا أمير المؤمنين - صلوات الله عليهما
و آلهما - يحضران عند كل ميت وقت قبض روحه في شرق الأرض و غربها؛^٣ و
نؤثر أن نكون من ذلك على يقين.

الجواب:

قد روي ذلك؛ و المعنى فيه أن الله تعالى يعلم المحتضر و يبشّره - إذا كان من
أهل الإيمان - بما له من الخط و النفع بموالاته^٤ و تمسكه بمحمد و علي عليهما
السلام؛ فكأنه يراهما، وكأنهما حاضران عنده؛ لأجل هذا الإعلام.
و كذلك إذا كان من أهل العداوة؛ فإنه يعلم^٥ بما عليه من الضرر بعداوتيهما و
العدول عنهما.^٦

١. في المطبوع: - «رضي الله عنهم». ٢. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «أو أعلمهم».

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٦، ص ١٧٣ - ٢٠٠، باب ما يعاين المؤمن و الكافر عند الموت
و حضور الأئمة عليهم السلام عند ذلك و...، ح ١ - ٥٦.

٤. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «لموالاته». ٥. في المطبوع: «يعلمه».

٦. ذهب الشيخ المفيد رحمه الله إلى هذا الرأي أيضاً. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٣ - ٧٤. كما

وَكَيْفَ^١ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَخْصَانِ يَحْضُرَانِ عَلَى سَبِيلِ الْمُجَاوِرَةِ^٢ وَ الْحُلُولِ فِي الشَّرْقِ وَ الْغَرْبِ عِنْدَ كُلِّ مُحْتَضِرٍ؟ وَ ذَلِكَ مُحَالٌ.

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ عَشْرٌ

[هَلِ الْأُئِمَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَفَاوَضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؟]

الْأُئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الْفَضْلِ سَوَاءٌ بَعْدَ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمْ يَتَفَاوَضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؟

الجواب:

الْفَضْلُ فِي الدِّينِ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالسَّمْعِ الْقَاطِعِ.
وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الْأُئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُتَسَاوُونَ^٣ فِي الْفَضْلِ^٤.
وَ رُوِيَ أَنَّ كُلَّ^٥ إِمَامٍ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَلِيهِ، سِوَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ.
فَالْأَوَّلَى التَّوَقُّفُ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا دَلِيلَ قَاطِعاً^٦ عَلَيْهِ.

« صَرَحَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الرَّأْيِ مَرَّةً أُخْرَى فِي إِحْدَى رِسَالَتِهِ الْكَلَامِيَّةِ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ مَوْضُوعِ مَشَاهِدَةِ الْمُحْتَضِرِ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَكَيْفَ».

٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمُحَاوِرَةِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَسَاوُونَ».

٤. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ١، ص ٢٧٥، ح ١-٣؛ الْمَحَاسِنُ، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٤٣٣؛ قُرْبُ الْإِسْنَادِ، ص ٣٥١، ح ١٢٦٠؛ بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ٥٠٠، ح ٢؛ كَفَايَةُ الْأَثَرِ، ص ٢٦٦.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِكُلِّ».

٦. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَاطِع».

مَسْأَلَةٌ عِشْرُونَ

[تَسَاوِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْفَضْلِ]

هَلْ بَيْنَ السَّيِّدَيْنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَرْقٌ فِي الْفَضْلِ، أَمْ هُمَا سَوَاءٌ؟
الجواب:

الصَّحِيحُ تَسَاوِيهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْفَضْلِ. وَلَا يُفْضَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى
الْآخَرِ بِلَا دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَلَا طَرِيقٍ إِلَيْهِ^١؛ فَلَا تَعْلُقُ لَذَلِكَ بِتَكْلِيفِنَا^٢ فَيُنْصَبَ لَنَا
دَلِيلٌ عَلَيْهِ^٣.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَّةٌ وَعِشْرُونَ

[إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَعَ الْأُئِمَّةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى الْغَائِبَاتِ]

كُلُّ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يُخْبِرُونَ بِالشَّيْءِ قَبْلَ كَوْنِهِ، أَمْ لَا؟
الجواب:

لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِمَامَةِ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ قَبْلَ كَوْنِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُعْجِزٌ؛ وَ قَدْ
يَجُوزُ إِظْهَارُ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى أَيْدِي الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا تَظْهَرَ
عَلَى أَيْدِيهِمْ.

إِلَّا أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِالْأَخْبَارِ الشَّائِعَةِ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَخْبَرُوا بِالْغَائِبَاتِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَطْلَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَيْهِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِذَلِكَ تَكْلِيفٍ» بَدَلِ «لِذَلِكَ بِتَكْلِيفِنَا».

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا طَرِيقَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ل».

مَسْأَلَةُ ثَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ

[مَتَى يَظْهَرُ الْحُجَّةُ ﷺ؟]

لصاحبِ الزمانِ عليه السلامِ يومٌ معلومٌ يَظْهَرُ فيه؟
و هل يُشَاهِدُنَا، أم لا؟

الجواب:

لَيْسَ يُمَكِّنُ نَعْتَ الْوَقْتِ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ صَاحِبُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ^١
عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ أَنَّهُ يَظْهَرُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَأْمُرُ فِيهِ الْمَخَافَةُ، وَ تَزُولُ عَنْهُ التَّقِيَّةُ.
و هو عليه السلامُ مُشَاهِدٌ^٢ لَنَا، وَ مُحِيطٌ بِنَا، وَ غَيْرُ خَافٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِنَا.

مَسْأَلَةُ ثَالِثَةٌ وَعِشْرُونَ

[الْمُحَارِبُ لَعَلِّي ﷺ كَافِرٌ]

صَاحِبُ جَيْشِ الْبَصْرَةِ وَالْإِعْتِقَادُ فِيهِ وَ فِي غَيْرِهِ، وَ كَيْفَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟

الجواب:

قِتَالُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بَغْيٌ وَ كُفْرٌ، جَارٍ مَجْرَى قِتَالِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَرْبُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَ سِلْمُكَ سِلْمِي»؛^٣ وَ
إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ أَحْكَامَ حُرُوبِنَا وَاحِدَةً.

١. في «ب»: «نعلم».

٢. في المطبوع: «شاهد».

٣. راجع: الأمالي للصدوق، ص ١٥٦، المجلس ٢١، ح ١٥٠؛ و ص ٦٥٦، المجلس ٧٦، ح

٨٩١؛ كفاية الأثر، ص ١٥١؛ روضة الواعظين، ص ١١٣.

فَمَنْ حَارَبَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ مَا كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مُؤْمِنًا، وَإِنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي الْبَاطِنِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا كَانَ الْقَوْمُ^١ عَلَيْهِ؛ لِأَدِلَّةٍ لَيْسَ هَذَا^٢ مَوْضِعَ ذِكْرِهَا.^٣

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَعِشْرُونَ

[تَفْضِيلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ]

أَيُّمَا أَفْضَلُ؛ الْأَنْبِيَاءُ، أَوِ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟

الجوابُ:

الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ، وَإِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو هَذَا الْإِجْمَاعُ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ يَكُونُ فِيهِ.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَعِشْرُونَ

[مَعْنَى أَنَّهُ لَوْلَا النَّبِيُّ وَالْأُتَمَّةُ لَمَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ]

الْقَوْلُ^٤ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَخْلُقْ مُحَمَّدًا وَأَهْلَ بَيْتِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَمْ يَخْلُقْ سَمَاءً وَلَا أَرْضًا وَلَا جَنَّةً وَلَا نَارًا وَلَا الْخَلْقَ؟

١. فِي «ب». «الْيَوْم».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «هَنَا».

٣. هَذَا هُوَ مُقْتَضَى نَظَرِيَّةِ «الْمُوَافَاةِ». رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٢١؛ جَوَابُ الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الطَّرَائِصَاتِ الثَّانِيَةِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَهَبَ الْقَوْمُ» بِدَلِّ «الْقَوْل».

الجواب:

قد^١ وَرَدَتْ روايةٌ بذلك؛^٢ والمعنى فيها: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا عَلِمَ الْمَصْلَحَةَ لِسَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ فِي ثُبُوتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِبْلَاغِهِ لَهُمُ الشَّرَائِعَ، وَأَنْ أَحَدًا لَا يَقُومُ فِي ذَلِكَ مَقَامَهُ، وَأَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْوَصِيُّ وَالْإِمَامُ بَعْدَهُ؛ وَالْمَعْلُومُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُومُ فِي ذَلِكَ مَقَامَهُ،^٣ وَكَذَلِكَ الْأُئِمَّةُ مِنْ وَلَدِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى نَسَبِهِمْ؛ وَلَوْ^٤ لَمْ يَخْلُقْ هَؤُلَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، لَمَا كَانَ خَلْقٌ لِأَحَدٍ وَلَا تَكْلِيفٌ لِبَشَرٍ؛ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

مسألة سادسة وعشرون

[حَقِيقَةُ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ وَالْإِيمَانِ]

فِي كِتَابِ «التَّكْلِيفِ»^٥ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمَعْنَى فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ وَالْمَعْنَى فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنَى بِحَقِيقَةِ الْمَعْرِفَةِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ حَقًّا»^٦.

الجواب:

لَا شُبْهَةَ أَنَّ^٧ عَابِدَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَافِرٌ، وَالْإِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى؛ فَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ

١. فِي «ل» وَالْمَطْبُوعُ: «وَقَدْ».

٢. رَاجِعُ: الْاِعْتِقَادَاتُ لِلصَّدُوقِ، ص ٩٣.

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَوْ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٥. كِتَابُ التَّكْلِيفِ لِأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْعَزَاقِرِ الشَّلْمَغَانِي، تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٦. فِي «ب»: - «حَقًّا». وَرَاجِعُ: الْكَافِي، ج ١، ص ٨٧، ح ١؛ التَّوْحِيدُ، ص ٢٢١، ح ١٣؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ٢، ص ٧٢.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ مَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمَعْنَى».

دُونِ الْمُسَمَّى، كَانَ كَافِرًا؛ لِعِبَادَتِهِ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى.^١
وَمَنْ عَبْدَ الْإِسْمِ وَالْمُسَمَّى، كَانَ مُشْرِكًا؛ لِعِبَادَتِهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَهُ.
فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ خَالِصَةً، وَهُوَ الْمُسَمَّى.

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَعِشْرُونَ

[حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ]

رُوي: «أَنَّ النَّاسَ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُثَبِّتٍ، وَنَافِيٍّ، وَمُشَبِّهٍ؛ فَالْمُشَبِّهُ
مُشْرِكٌ، وَالنَّافِيُّ مُبْطِلٌ، وَالمُثَبِّتُ مُؤْمِنٌ»^٢؛ [ما] تَفْسِيرُ ذَلِكَ؟
الْجَوَابُ:

الْمُرَادُ هَاهُنَا^٣ بِالْمُثَبِّتِ: مَنْ أَثَبَّتَ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَاعْتَقَدَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
وَالنَّافِيُّ مُبْطِلٌ؛ لِأَنَّهُ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ.
فَأَمَّا الْمُشَبِّهُ، فَهُوَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى شَبِيهًا، وَذَلِكَ مُشْرِكٌ، لَا شُبْهَةَ فِي شِرْكِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَعِشْرُونَ

[حُكْمُ إِرْثِ الْإِخْوَانِ]

الْأَخُ مِنَ الْأَبِ يَرِثُ مَعَ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ؟ وَكَذَلِكَ مَعَ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ؟
الْجَوَابُ:

إِذَا اجْتَمَعَ إِخْوَةٌ مِنْ أَبٍ، وَإِخْوَةٌ مِنْ أَبٍ^٤ وَأُمٍّ، مَعَ إِخْوَةٍ مِنْ أُمٍّ^٥، كَانَ لِلْإِخْوَةِ

١. من قوله: «وَالِاسْمِ غَيْرِ الْمُسَمَّى» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. رَاجِعْ: عَوَالِي اللَّائِكِيِّ، ج ١، ص ٣٠٤، ح ٣. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «هَنَا»

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَإِخْوَةٌ مِنْ أَبٍ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأُمِّ».

مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ، وَالباقِي لِلإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ.
فَإِنْ كَانَ أَخًا وَاحِدًا أَوْ أُخْتًا وَاحِدَةً مِّنْ أُمٍّ، مَعَهَا أَخٌ لِأَبٍ^١ أَوْ أُخْتٌ لِأَبٍ، كَانَ
لِلأَخِ أَوْ الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السَّدُسُ، وَالباقِي لِلأَخِ مِنَ الْأَبِ أَوْ الْأُخْتِ^٢.
فَإِذَا اجْتَمَعَ إِخْوَةُ لِأَبٍ مَعَ إِخْوَةٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، كَانَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَ
الْأُمِّ، وَلَا حَظٌّ لِّلْوَلَدِ الْأَبِ خَاصَّةً فِيهِ.

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ وَعِشْرُونَ

[الثَّوبُ الْمُصَابُ بِالْمَنِيِّ وَلَمْ يُعْرِفْ مَكَانَهُ]

الثَّوبُ إِذَا أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ، وَلَمْ يُعْرِفْ الْمَكَانَ؛ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ؟
الجواب:

إِذَا عُرِفَ مَكَانُ الْجَنَابَةِ مِنَ الثَّوبِ، غُسِلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ؛ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ بَعِيْنَهُ،
غُسِلَ الثَّوبُ جَمِيعُهُ، وَلَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ^٣ قَبْلَ الْغَسْلِ.

مَسْأَلَةٌ ثَلَاثُونَ

[إِصَابَةُ الثَّوبِ بِالْكَلْبِ النَّاشِفِ]

إِذَا أَصَابَ الثَّوبَ كَلْبٌ^٤ نَاشِفٌ^٥، يُصَلِّي فِيهِ، أَمْ لَا^٦؟

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَخِ الْأَبِ» بَدَلَ «أَخِ لِأَبٍ».

٢. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «وَالْأُخْتِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًّا لِلْمَطْبُوعِ وَ «لَسْ، ك، ي».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ».

٤. فِي «ب، ل»: - «كَلْب».

٥. أَيِ جَائِفٍ وَ يَابِسٍ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

الجواب:

لا تَعْدَى نَجَاسَةُ الْكَلْبِ - مع نَشَافَةِ جِلْدِهِ - إلى ما يُماسُّهُ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ^١، وإِنَّمَا تَعْدَى مع النَّدَاوَةِ وَالبَّلَلِ فِي أَحَدِهِمَا؛ وَأَمَّا مع نَشَافَتِهِمَا مَعًا^٢، فلا تَعْدَى^٣ النَجَاسَةُ.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَّةٌ وَثَلَاثُونَ

[حُكْمُ الْمُجَامِعِ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ]

مَنْ جَامَعَ أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ، مَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ وَ مَا كَفَّارَتُهُ؟

الجواب:

يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَارًا الْقَضَاءُ وَ الْكَفَّارَةُ جَمِيعًا، بِإِلَّا خِلَافٍ. وَ الْكَفَّارَةُ عِتَقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِدُّ مِنْ طَعَامٍ. وَ هُوَ مُخَيَّرٌ عِنْدَنَا^٤ بَيْنَ الثَّلَاثِ، أَيِّ شَيْءٍ فَعَلَ^٥ مِنْهَا.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَّةٌ وَثَلَاثُونَ

[لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ أَصَابَهُ خَمْرٌ]

الثَّوْبُ يُصِيبُهُ الْخَمْرُ، هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، أَمْ لَا؟

الجواب:

لا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ فِيهِ خَمْرٌ.

١. في المطبوع: «بدون ثوب» بدل «بدن». ٢. في المطبوع: - «معاً».

٣. في «أ، ش، ق، ل»: «فلا تعد في». وفي «ب»: «فلا تعدى». والصواب ما أثبتناه: طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ج، ط، ك».

٤. في المطبوع: - «عندنا». ٥. في المطبوع: - «فعل».

و نَجَاسَةُ الْخَمْرِ أَغْلَظُ مِنْ سَائِرِ النِّجَاسَاتِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ وَإِنْ كَانَ نَجِسًا، فَقَدْ أُبِيحَ لَنَا أَنْ نُصَلِّيَ فِي الثَّوْبِ إِذَا كَانَ فِيهِ دُونَ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ؛ وَالبَوْلُ قَدْ عُفِيَ عَنْهُ فِيمَا يُرْشَسُ عِنْدَ الاسْتِنْجَاءِ كَرُؤُوسِ الْإِبْرَةِ^١؛ وَالْخَمْرُ مَا عُفِيَ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ [عَفْوًا نَاشِئًا] عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَثَلَاثُونَ^٢

[حُكْمُ مَنْ غَابَ عَنْ أَهْلِهِ سِنِينَ]

الْقَوْلُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَدَخَلَ^٣ بِهَا، ثُمَّ غَابَ عَنْهَا سِنِينَ^٤، ثُمَّ وَضَعَتْ وَلَدًا وَادَّعَتْ أَنَّهُ مِنَ الزَّوْجِ؛ هَلْ يُصَدَّقُ قَوْلُهَا فِي ذَلِكَ وَيُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالزَّوْجِ، أَمْ لَا؟
وَمَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ؟

الجواب:

لَا يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالزَّوْجِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ الَّذِي عَنَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُهُ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»^٥ مَعْدُومٌ هَاهُنَا^٦؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ عِبَارَةٌ عَنْ^٧ مَكَانِ الْوُطِيِّ، وَالْوُطِيُّ

١. لم يرد في النسخ المعتمدة: «والبول قد عفي عنه....» إلى هنا. وإثباتها هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و: «ك، ي».
٢. في «ب» و المطبوع: «المسألة الثالثة والثلاثون».
٣. في النسخ المعتمدة: «دخل» بدون واو العطف. والصواب إثباتها؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ج، ط، ك».
٤. في المطبوع: «سنتين».

٥. الكافي، ج ٥، ص ٤٩١، ح ٣؛ و ج ٧، ص ١٦٣، ح ١؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٦٩، ح ٥٨٨ و ٥٨٩؛ و ص ١٨٣، ح ٦٤٠؛ و ص ٢٠٨، ح ٧٣٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥ و ٥٩ و ٦٥ و ٦٩ و...؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٥ و ٣٩ و ١٨٧ و...؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧١.
٦. في المطبوع: - «ها هنا».
٧. في المطبوع: «من».

هاهنا مُتَعَدِّرٌ، فلا فِرَاشَ، فالولَدُ غيرُ لَاحِقٍ، هذا إذا كَانَتْ غَيْبَتُهُ زَانِدَةً عَلَى الْحَمْلِ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَثَلَاثُونَ

[عَدَمُ جَوَازِ التَّرَحُّمِ لِلْأَقَارِبِ الْكُفَّارِ]

هَلْ يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِ الْإِسْتِغْفَارُ وَالتَّرَحُّمُ لَوَالِدَيْهِ وَأَقَارِبِهِ، إِذَا كَانُوا مُخَالِفِينَ؟
الجواب:

لَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْفَارُ وَلَا التَّرَحُّمُ عَلَى الْكُفَّارِ^١، وَإِنْ كَانُوا أَقَارِبَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَطَعَ عَلَى عِقَابِ الْكُفَّارِ وَأَنَّهُ لَا شَفَاعَةَ فِيهِمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَسْأَلَ فِعْلَ مَا عَلِمْنَا وَقَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَثَلَاثُونَ

[عَدَمُ جَوَازِ إِعْطَاءِ الْفِطْرَةِ وَالزَّكَاةِ لِلْمُخَالِفِينَ]

الْفِطْرَةُ وَالزَّكَاةُ لَضَعْفَاءِ الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، أَمْ لِسَائِرِ الضَّعَفَاءِ عَامَّةً؟
الجواب:

لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ فِطْرَةٍ وَلَا زَكَاةٍ وَلَا صَدَقَةٍ إِلَى مُخَالِفٍ يَبْلُغُ بِهِ خِلَافُهُ إِلَى الْكُفْرِ؛ فَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاةً أَوْ فِطْرَةً إِلَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَقد تَجَاوَزَ أَصْحَابُنَا ذَلِكَ؛ فَحَرَّمُوا إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ إِلَى الْفَاسِقِ، وَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا.^٢

١. لقد كان السؤال عن المخالفين، فأجاب المصنف رحمه الله عن الكفار، و مراده المخالفين الذي يبلغون في خلافهم إلى حد الكفر، كما سوف يأتي في المسألة التالية.

٢. راجع: المقنعة، ص ٢٤٢؛ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٧؛ الكافي في الفقه، ص ١٧٢.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَ ثَلَاثُونَ

[عَدَمُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ]

القولُ فيمن يَحْلِفُ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ - عَزَّ اسْمُهُ - بِالْمُصْحَفِ - مِنْ قَتْلِ وَ مَا شَاكَلَهُ - ، فَأَمَكَنَهُ ذَلِكَ ، فَتَرَكَهَ فَرَعَاً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ مَا الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ لِلْيَمِينِ ؟

الجوابُ:

لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيَةٍ ؛ وَ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَفْعَلُ شَيْئاً مِنَ الْمَعَاصِي ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ ، وَ لَا تَجِبُ^١ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحِنْتَ يَلْزَمُ مَعَ انْعِقَادِ الْيَمِينِ ، وَ لَا يَجِبُ مَعَ عَدَمِ انْعِقَادِهَا .

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَ ثَلَاثُونَ

[هَلْ زَوْجُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَلَانَا ابْنَتُهُ ؟]

القولُ فِي تَزْوِيجِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - ابْنَتَهُ ، وَ مَا الْحُجَّةُ ؟ وَ كَذَلِكَ بَنَاتُ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ .

الجوابُ:

مَا زَوْجُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - ابْنَتَهُ بَمَنْ أُشِيرَ إِلَيْهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّقْيَةِ وَ الْإِكْرَاهِ ، دُونَ الْإِثَارِ وَ الْإِخْتِيَارِ . وَ قَدْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ^٢ مَشْهُورٌ^٣ ؛ فَالتَّقْيَةُ تُبَيِّحُ مَا لَوْلَاهَا لَمْ يَكُنْ مُبَاحاً .

١ . فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ : « وَ لَا يَجِبُ » . وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ ؛ طَبَقاً لـ « ط » .

٢ . فِي « أ » ، ش ، ق ، ل : - « هُوَ » .

٣ . رَاجِعْ : الْكَافِي ، ج ٥ ، ص ٣٤٦ .

فَأَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَإِنَّمَا زَوْجٌ مَن أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي حَالٍ كَانَ فِيهَا مَظْهَرًا لِلإِيمَانِ، وَإِنَّمَا تَجَدَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا تَجَدَّدَ.

فَبِإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ عِنْدَ أَكْثَرِكُمْ أَنَّ مَن مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ إِيْمَانٌ؟^١

قُلْنَا: هَكَذَا نَقُولُ، وَیَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُنْكَحَ مَن وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُعْلِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَإِنَّا غَيْرُ عَالِمِينَ بِتَأْرِخِ هَذَا الْإِعْلَامِ وَتَقَدُّمِهِ وَتَأْخِرِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَثَلَاثُونَ

[ثَوَابُ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)]

مَا رُويَ عَنِ الثَّوَابِ فِي الزِّيَارَةِ؟

الْجَوَابُ:

إِنَّ فِي زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَضْلًا كَبِيرًا^٢، تَشْهَدُ بِهِ الرِّوَايَاتُ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الطَّائِفَةُ؛ وَالرِّوَايَاتُ لَا تُحْصَى.^٣

وَرُويَ أَنَّ: «مَنْ زَارَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».^٤

١. وهذا مفاد نظريّة «الموافاة» التي تقدّمت الإشارة إليها في المسألة الثالثة والعشرين.

٢. في «ب»: «كثيراً».

٣. راجع: كامل الزيارات، ص ٣٩-٤٧، ح ١-٢١؛ و ص ٨٩-٩٢، ح ٩٠-٩٣؛ و ص ٣١٦-

٣٤١، ح ٥٤٦-٥٧٧؛ و ص ٤٩٧-٥٠٣، ح ٧٦٩-٧٨٢؛ و ص ٥٠٥-٥١٢، ح ٧٨٦-٧٩٩؛ و

ص ٥١٢-٥٢٣، ح ٨٠٠-٨٠٤؛ ثواب الأعمال، ص ٩٨ و....

٤. في المطبوع: «كان».

٥. عوالي الآلي، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٦.

و رُوِيَ أَنَّ: «مَنْ زَارَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحْصَتَ ذُنُوبُهُ كَمَا يُمَحَّصُ الثَّوْبُ فِي الْمَاءِ، وَ يَكْتَبُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَجَّةٌ، وَ كُلَّمَا رَفَعَ قَدَمَهُ عُمْرَةً».^١

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ وَ ثَلَاثُونَ

[حَقِيقَةُ الْمَسَافِرِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ]

التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ وَاجِبٌ لِمَنْ يُسَافِرُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى - مِثْلُ: الْحَجِّ، وَ الْجِهَادِ وَ الزِّيَارَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ - خَاصٌّ، أَمْ لِلتَّاجِرِ وَ الْجُنْدِيِّ^٢ وَ كُلِّ مُسَافِرٍ؟
الجواب:

التَّقْصِيرُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ سَفَرُهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ؛ سَوَاءً كَانَ مُبَاحاً أَوْ طَاعَةً.^٤

و مَنْ كَانَ سَفَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَضَرِهِ، فَلَا تَقْصِيرَ عَلَيْهِ.
و لَا تَقْصِيرَ عَلَى الْمُتَصَيِّدِ.

مَسْأَلَةٌ أَرْبَعُونَ

[اسْتِحْبَابُ التَّخْتُمِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى]

التَّخْتُمُ، فِي الْيَدَيْنِ، أَمْ فِي الْيُمْنَى^٥ وَحْدَهَا؟

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٤، ح ٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤٤٦، ح ١٩٥٦٧.
٢. في المطبوع: «أَمْ خَاصٌّ» بدل «خَاصٌّ، أَمْ».
٣. في المطبوع: «وَالْجَدَى».
٤. في المطبوع: «وَمَنْ كَانَ سَفَرُهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ؛ سَوَاءً كَانَ مُبَاحاً أَوْ طَاعَةً» وَ هُوَ تَكَرَّرَ.
٥. في المطبوع: «الْيُمْنَى».

الجواب:

المسنون في الخاتم أن يكون في اليمين^١، مع الاختيار و عدم التقية. وإن أضاف إلى اليمين اليسار، جاز. ولا يجوز الإقتصار على اليسار من غير تقية.

مسألة حادية وأربعون

[المعول في معرفة أوائل الشهور]

الهلال يُعْمُ^٢ في بلادنا كثيراً و يخفى^٣ علينا؛ فهل له حساب يُعُولُ عليه، غير رأي العين؟

و اليوم الذي يرى فيه: هو منه، أم من الشهر المتقدم؟

الجواب:

المعول في معرفة أوائل الشهور و أواخرها، على رؤية الهلال، دون الحساب و العد؛^٥ فإذا رُئي^٦ الهلال ليلة ثلاثين، فهو أول الشهر. فإن غم، فالشهر ثلاثون؛ و لا تعويل إلا على ذلك، دون ما يدعيه أصحاب العد.

فإذا رُئي الهلال في نهار يوم، فذلك اليوم من الشهر الماضي دون المستقبل.

١. في «ب، ل»: «اليمين».

٢. غم عليه الهلال: حال دون رؤيته غيم أو قتر. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨٨ و ٣٨٩؛ لسان

العرب، ج ١٥، ص ١٣٥ (غمم).

٣. في «ل» و المطبوع: «أو يخفى».

٤. في المطبوع: «أو».

٥. في المطبوع: - «والعدد».

٦. في المطبوع: «رأى».

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُكْمُ لَحْمِ الْأَرَنْبِ]

لَحْمُ الْأَرَنْبِ حَلَالٌ، أَمْ حَرَامٌ؟

الجواب:

لَحْمُ الْأَرَنْبِ حَرَامٌ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ قَدْ وَرَدَتْ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ بِذَلِكَ.^١ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِيهِ.

وَالْأَرَنْبُ عِنْدَهُمْ نَجِسٌ؛ لَا يُسْتَبَاحُ وَبَرُّهُ^٢ وَصُوفُهُ.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُكْمُ شُرْبِ الْفُقَاعِ]

مَا حُكْمُ^٣ شُرْبِ الْفُقَاعِ؟

الجواب:

عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ حَرَامٌ، يَجْرِي فِي التَّحْرِيمِ مَجْرَى الْأَشْرَبِ الْمُسْكِرَةِ^٤، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ مُسْكِرًا؛ فَلَيْسَ التَّحْرِيمُ وَاقِعًا^٥ عَلَى الْإِسْكَارِ.

١. الخصال، ص ٤٩٤، ضمن ح ٢؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٨٨، ضمن ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج

٩، ص ٣٨؛ وسائل الشريعة، ج ٢٤، ص ١٠٩، ح ٣٠٩٩.

٢. في المطبوع: - «وبره و».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: - «ما حكم». و الصواب إثباته؛ وفقاً للنسخة «س».

٤. في المطبوع، «المحرمة».

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «واقعا». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسختين «س، ي». و

يدل على ذلك ما جاء في أول المسائل الرازية: «ليس التحريم موقوفاً على المسكرات».

وَمَنْ شَرِبَ الْفُقَّاعَ، وَجَبَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمُ الْحَدُّ، كَمَا يَجِبُ^١ عَلَى مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ^٢ وَ سَائِرَ الْأَشْرِبَةِ الْمُسْكِرَةِ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حِلْيَةُ الْمُتَعَةِ]

الْمُتَعَةُ، هَلْ تَجُوزُ فِي وَقْتِنَا هَذَا، أَمْ لَا؟

وَبِمَنْ تَكُونُ؟

وَمَا شُرُوطُهَا؟

بِمُؤَلَّفٍ، أَوْ مُخَالَفٍ، وَ ذِمِّيٍّ؟

وَهَلْ لِلْوَلَدِ مِيرَاثٌ كَغَيْرِهِ^٣ مِنَ الْأَوْلَادِ، أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ:

الْمُتَعَةُ مُبَاحَةٌ مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِلَى^٤ وَقْتِنَا هَذَا، وَ مَا تَغَيَّرَتْ إِبَاحَتُهَا إِلَى حَظَرٍ.

وَيَجِبُ أَنْ يُتَمَتَّعَ بِالْمُؤْمِنَاتِ، دُونَ الْمُخَالَفَاتِ. وَ قَدْ يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُؤْمِنَاتِ أَنْ يُتَمَتَّعَ بِالْمُسْتَضْعَفَاتِ اللَّوَاتِي لَسْنَ بِمُعَانِدَاتٍ. وَ قَدْ يَجُوزُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ التَّمَتُّعُ بِالذَّمِّيَّةِ.

وَمِنْ شُرُوطِهَا الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ: تَعْيِينُ الْأَجَلِ، وَ الْأَجْرُ^٥ مِنْ غَيْرِ إِبْهَامٍ لَهُمَا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَجِبُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْخَمْرُ».

٣. فِي «أ، ش، ق، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِهِ».

٤. فِي «ب، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِلَى» بِدُونِ «وَ الْعُطْفِ».

٥. فِي «ب»: «وَ الْأَجَلِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ الْمَهْر».

و الولد لاجق، و هو يرث أباه، كما يرثه أولاده من غير متعة.
فأما المتمتع بها، فلا ميراث لها إن شرط في العقد ذلك؛ وإن لم يشرط^١، كان لها الميراث.

مسألة خامسة وأربعون

[حرمة اللعب بالشطرنج والنرد]

لَعِبُ الشَّطْرَنْجِ وَ النَّرْدِ.

الجواب:

اللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ وَ النَّرْدِ مُحَرَّمٌ مَحْظُورٌ، وَ اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ أَغْلَظُ وَ أَعْظَمُ عِقَابًا.
وَ لَا فُسْحَةٌ^٢ عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِي اللَّعِبِ بِشَيْءٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهِهِ وَ لَا سَبَبٍ^٣.

مسألة سادسة وأربعون

[حُكْمُ لُبْسِ جُلُودِ الثَّعَالِبِ وَ الْأَرَانِبِ، وَ الصَّلَاةِ فِيهَا]

لُبْسُ وَبَرِ الثَّعَالِبِ وَ الْأَرْنَبِ^٤ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

وَ هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، أَمْ لَا؟

الجواب:

لَا يَجُوزُ لُبْسُ جُلُودِ الثَّعَالِبِ وَ الْأَرَانِبِ وَ مَا اتَّخَذَ مِنْ أَوْبَارِهِمَا، لَا قَبْلَ الدُّبَاغِ^٥
وَ لَا بَعْدَهُ. وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ خَاصَّةً عَلَيْهِ.

١. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «لم يشرطه».

٢. في المطبوع: «ولا فحقة».

٣. في المطبوع: «ولا شيب».

٤. في المطبوع: «و الأرناب».

٥. في «ب» و المطبوع: «يجوز».

٦. في «ش» و المطبوع: «الذبح».

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَارْبَعُونَ

[لُبْسُ مَا يَتَّخِذُ مِنْ جُلُودِ الْغَنَمِ]

ما يُلْبَسُ مِنْ ^١ الْفَرَوِ وَ الْفِرَاءِ ^٢ الْحُمْرِ ^٣؟

الجواب:

مَا اتَّخَذَ مِنْ جُلُودِ الْغَنَمِ فَرَواً بَعْدَ الذَّكَاءِ بِالذَّبْحِ يَجُوزُ لُبْسُهُ، قَبْلَ الذَّبَاغِ إِذَا كَانَ خَالِئاً مِنْ نَجَاسَةِ الدَّمِ، وَ بَعْدَ الذَّبَاغِ. وَ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَارْبَعُونَ

[حُكْمُ لُبْسِ الْقَزِّ وَالْخَزِّ]

لُبْسُ الْقَزِّ وَالْخَزِّ.

الجواب:

أَمَّا الْقَزُّ وَالْإِبْرِيسَمُ مُحَرَّمٌ لُبْسُهُمَا عَلَى الذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ، إِذَا كَانَ الثَّوْبُ مَنْسُوجاً بِالْقَزِّ خَالِصاً، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَالِطَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُطْنِ وَ الْكِتَانِ. فَأَمَّا الْخَزُّ، فَيَجُوزُ لُبْسُهُ بَعْدَ الذَّكَاءِ وَ الذَّبَاغِ، ^٦ لِلذَّكَورِ وَ الْإِنَاثِ، عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١. فِي «ب»: «لِبْسٍ» بَدَلَ «مَا يَلْبَسُ مِنْ».

٢. فِي «أ، ش، ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْفِرَاءُ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٣. فِي «ب»: - «و الْفِرَاءُ الْحُمْرُ». وَ فِي «ل»: - «الْحُمْرُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحُمْرَاءُ» بَدَلَ «الْحُمْرُ».

٤. فِي «ب، ل»: + «لِبْسٍ».

٥. فِي «ب»: «أَمَّا». وَ فِي «ل»: «وَأَمَّا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَالذَّبَاغِ».

مسألة تاسعة وأربعون

[معنى تحليل المولى أُمته للغير]

القول في المحلل والمحللة موجود في كتاب «التكليف»^١ وهو: أن يكون للرجل والمرأة أمة، فيحلها^٢ لغيره^٣ مدة معلومة، و يسترجعها^٤ منه؛ هل ذلك جائز، أم لا؟
الجواب:

قد روي ذلك.^٥ والمعنى في هذا التحليل الذي وردت به الرواية: أن تعقد المرأة على أمتها والرجل على جاريته عقد متعة؛ لأن إباحة المرأة لا تكون^٦ إلا في عقد المتعة. وقد يجوز نكاح المتعة بلفظ الإباحة والتحليل، كما يجوز بلفظ الاستمتاع أو النكاح^٧.

مسألة خمسون

[جعل أم الولد في ضمن الميراث]

أمهات الأولاد؛ يُقسَمَ في الميراث، أم لا؟

١. كتاب التكليف لأبي جعفر محمد بن علي بن أبي العزاقر الشلمغاني، وقد تقدمت الإشارة إليه في المسألة الرابعة عشرة من هذه المسائل.
٢. في «أ، ش، ق، ل» والمطبوع: «فتحلها».
٣. في المطبوع: «بغير».
٤. في المطبوع: «و استرجعها».
٥. راجع: وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١٢٥ - ١٢٧، باب أنه يجوز للرجل أن يحل جاريته لأخيه...
٦. ح ٢٦٦٩٤ - ٢٦٧٠٢.
٧. في المطبوع: «و النكاح».

الجواب:

أُمّهات الأولادِ عندنا على جُملة الرِّقِّ، ما^١ خَرَجَ عنه بالوَلَدِ؛ و يُقَسَّمُ في الميراثِ، و يُجَعَلْنَ في نَصَبِ^٢ أولادِهِنَّ، فيُعْتَقْنَ عليهنَّ^٣.
و يَجُوزُ عندنا بَيْعُ أُمِّ الوَلَدِ بَعْدَ مَوْتِ وَلَدِها^٤.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَّةٌ وَخَمْسُونَ

[جَوَازُ تَمْلُكِ السَّبَايَا وَنِكَاحِهِنَّ]

الْمَسْئَلَاتُ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ يَجُوزُ اسْتِمْلَاكُهُنَّ وَنِكَاحُهُنَّ، أَمْ لَا؟

الجواب:

يَجُوزُ تَمْلُكُ السَّبَايَا وَنِكَاحُهُنَّ، وَإِنْ كَانَ سَبَاهُنَّ غَيْرُ الْإِمَامِ الْمُحِقِّ؛ لِأَنَّ أُنْمَتَنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَدْ رَخَّصُوا الشَّيْعَةَ فِي ذَلِكَ، إِرْفَاقًا بِهِمْ، وَتَسْهِيلًا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْمِحْنَةَ بِخَطَرٍ^٥ ذَلِكَ؛ فَلَا يَكَادُونَ^٦ يَنْفَكُونَ مِنْهَا فِي أَكْثَرِ الْأَزْمَانِ، فَتَكُونُ^٧ غَلِيظَةً شَدِيدَةً.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَّةٌ وَخَمْسُونَ

[حُكْمُ زَكَاةِ الْغَلَّاتِ]

الزَّكَاةُ فِي الْغَلَّةِ؛ هِيَ بَعْدَ حَاصِلِ السُّلْطَانِ وَمَوْنَةِ الْقَرِيَةِ، أَمْ^٨ فِي الْأَصْلِ؟

١. «ما» هنا نافية.

٢. في «ب، ل» والمطبوع: «نصيب».

٣. كذا، والأنسب: «عليهم».

٤. راجع: الانتصار، ص ٣٨٣.

٥. في «ب، ق»: «يخطر». وفي «ل» والمطبوع: «يخطر»، واستظهر في هامشه: «تخطر».

٦. كذا، والأنسب: «لا يكادون».

٧. في المطبوع: «الزمان، فيكون» بدل «الأزمان، فتكون».

٨. في المطبوع: «+ لا».

الجواب:

إنما^١ تَجِبُ الزكاةُ في الحِنْطَةِ وِ الشَّعِيرِ وِ التَّمْرِ وِ الزَّيْبِ إِذَا بَلَغَ مَا يَحْصُلُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ فِي خَاصَّتِهِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وِ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعاً، وِ الصَّاعُ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ. فِي ذَلِكَ إِذَا بَلَغَهُ الْعُشْرُ^٢ إِنْ كَانَ يُسْقَى سَيِّحاً، وِ إِنْ كَانَ يُسْقَى بِالذَّوَالِي وِ التَّوَاضِيعِ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وِ مَا زَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ. وِ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْخَمْسَةِ أَوْسُقٍ^٣ زَكَاةً.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَخَمْسُونَ

[كَفَّارَةُ حِنْثِ الْيَمِينِ]

مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ الْخَمْرَ، أَوْ يَرْكَبَ مَعْصِيَةً، ثُمَّ فَعَلَ؟

الجواب:

يَجِبُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ.

وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ؛ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْهَا شَيْئاً، كَانَ عَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَخَمْسُونَ

[إِسْلَامُ الذَّمِيِّ وَلَهُ مَرَأَةٌ ذِمِّيَّةٌ]

الْمَرَأَةُ الذَّمِّيَّةُ تَكُونُ تَحْتَ الذَّمِيِّ، فَيُسْلِمُ الرَّجُلُ؛ هَلْ تَنْفَكُ بِالْإِسْلَامِ، أَمْ تَبْقَى

٢. فِي «ب»: «إِذَا».

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِنَّمَا».

٣. فِي «أ، ش، ق»: «الْأَوْسُق».

على حالها في جباله؟^١

الجواب:

ما يَنْفَسُخُ نِكَاحُ^٢ بَيْنَ الذَّمِيِّ وَ زَوْجَتِهِ الذَّمِيَّةِ بِإِسْلَامِ الزَّوْجِ، بَلِ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، بِإِلا خِلَافٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَخَمْسُونَ

[حُكْمُ تَزْوِيجِ الْهَاشِمِيَّةِ]

مَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ إِذَا كَانَ عَرَبِيَّ النَّسَبِ وَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَوِيَّةً أَوْ^٣ هَاشِمِيَّةً؟

الجواب:

إِذَا كَانَ الْعَرَبِيُّ مِنْ قَبِيلٍ غَيْرِ مَرْدُولٍ فِي الْقَبَائِلِ، وَلَا مُسْتَنْقِصٍ - فَإِنْ فِي بَعْضِ الْقَبَائِلِ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ -، فَلَيْسَ بِمَحْظُورٍ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْهَاشِمِيَّاتِ. وَإِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ سِيَاسَةً وَ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْظُوراً فِي الدِّينِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَخَمْسُونَ

[حِلِّيَةُ الْوَطْءِ دُبْرًا وَقُبْلًا]

هَلْ يُؤْخَذُ بِمَا يُرَوَّى عَنْ مَالِكٍ فِي النِّسَاءِ؟^٥ وَ مَنْ يُطَابِقُهُ عَلَى ذَلِكَ^٦

١. في المطبوع: «حاله».

٢. في المطبوع: «النكاح».

٣. في النسخ المعتمدة «أم». و في المطبوع: - «أو». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ي».

٤. في المطبوع: «من».

٥. نُسِبَ إِلَى مَالِكٍ جَوَازُ الْوَطْءِ فِي الدَّبْرِ، وَلَكِنْ أَوَّلَهُ الْبَعْضُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا جُوزَ الْوَطْءُ مِنَ الدَّبْرِ، لَا

فِي الدَّبْرِ. رَاجِعْ: فَيْضُ الْقَدِيرِ، ج ٦، ص ٤٣٩.

٦. في المطبوع: «و من لم يطابقه في ذلك».

مِنَ الشَّيْعَةِ؟^١

الجواب:

مُبَاحٌ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَ زَوْجَتَهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ فَرْجَيْهَا^٢، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْحَظَرِ وَالْكَرَاهِيَةِ^٣.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ مَعَ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ^٥ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ^٦ تَعَالَى: «فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي سَيِّئْتُكُمْ»^٧.

وَأَنَّ الشَّرَعَ يَقْتَضِي التَّمَتُّعَ بِالزَّوْجَةِ مُطْلَقاً، مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ لِمَوْضِعِ دُونَ آخَرَ.

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَخَمْسُونَ

[الْقُرْآنُ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ]

الْقُرْآنُ؛ مُنْزَلٌ، أَوْ مَخْلُوقٌ؟

الجواب:

الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، أَنْزَلَهُ وَأَحَدَثَهُ، تَصْدِيقاً لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَهُوَ مَفْعُولٌ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ «مَخْلُوقٌ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى الْكَلَامِ أَوْهَمَتْ أَنَّهُ

١. راجع: الوسيلة، ص ٣١٣؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٤٣٨.

٢. في المطبوع: «مخرجيها».

٣. في المطبوع: «و الكراهة».

٤. في المطبوع: - «مع».

٥. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٥٧٦؛ السرائر، ص ٦٠٦؛ غنية النزوع، ص ٣٦١؛ شرائع

الإسلام، ج ٢، ص ٤٩٦.

٦. في المطبوع: «و قوله».

٧. البقرة (٢): ٢٢٣.

«مكذوب»، و لهذا يَقُولُونَ: «هذا كلام مخلوق»، و قَالَ ^١ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ» ^٢ يُرِيدُ الكَذِبَ لَا مَحَالَةَ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَخَمْسُونَ ^٣

[أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ]

أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟

الجواب:

معنى قولنا في العملِ أَنَّهُ أَفْضَلُ: أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَاباً مِنْ غَيْرِهِ. وَ لَيْسَ يَعْلَمُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَكْثَرُ ثَوَاباً عَلَى التَّحْقِيقِ إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ تَعَالَى، أَوْ مَنْ أَطْلَعَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَ مَا يُرَوَّى فِي ذَلِكَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ وَخَمْسُونَ

[لِزُومِ الْعَمَلِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ]

الْإِعْتِقَادُ أَفْضَلُ بَغَيْرِ عَمَلٍ، أَوِ الْعَمَلُ بَغَيْرِ إِعْتِقَادٍ؟

الجواب:

أَمَّا الْعَمَلُ بَغَيْرِ إِعْتِقَادٍ، فَلَا ثَوَابَ عَلَيْهِ، وَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّى وَ لَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَ الْقُرْبَى بِهَا إِلَى اللَّهِ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَ لَا خَيْرَ فِيهَا فَعَلَهُ. وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْإِعْتِقَادِ وَ الْعَمَلِ هُوَ النَّافِعُ الْمَقْصُودُ.

٢. ص (٣٨): ٧.

١. في المطبوع: «فقال».

٣. في «ب»: «المسألة الثامنة والخمسون». و في المطبوع: «مسألة الثامنة والخمسون».

٤. في المطبوع: «+ من غيره».

و انفرادُ الاعتقادِ عن عملٍ، خَيْرٌ على كُلِّ حالٍ، وإنْ خَلا مِنْ عملٍ، و لَيْسَ كذلكَ العملُ إذا خَلا مِنْ الاعتقادِ.

مَسْأَلَةُ سِتُون

[مَسْأَلَةُ الرَّجْعَةِ]

الإِعتقادُ في الرَّجْعَةِ عِنْدَ ظُهورِ القائمِ عليه السلامُ؟
و ما هي ^١ الرَّجْعَةُ؟

الجوابُ: معنى الرَّجْعَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحْيِي قَوْمًا مِمَّنْ تُوْفِيَ قَبْلَ ظُهورِ القائمِ عليه السلامُ مِنْ مَواليه و شيعَتِهِ؛ لِيَفْوزُوا ^٢ بِمُبَاشَرَةِ نُصْرَتِهِ و طَاعَتِهِ و قِتَالِ أَعْدَائِهِ، و لا يَفُوتَهُمْ ثَوَابُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي لَمْ يُنْكَرُوهَا؛ ^٣ حَتَّى لا يُسْتَبَدَلَ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ غَيْرِهِمْ.

و اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِحْيَاءِ الْمَوْتَى؛ فَلَا مَعْنَى لَتَعْجَبِ الْمُخَالِفِينَ لِهَذِهِ الْحَالِ ^٤
و اسْتِيعَادِهِمْ.

مَسْأَلَةُ حَادِيَةِ وَسِتُون

[الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ]

الْمُسْلِمُ يَرِثُ النُّصْرَانِيَّ إِذَا كَانَ مِنْ أَوْلِي الْأَرْحَامِ؟
الجوابُ:

عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَإِنَّمَا الْكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ.

٢. في المطبوع: «ليفوز».

١. في المطبوع: «في».

٤. في المطبوع: - «لهذه الحال».

٣. في المطبوع: «لم يدركها».

و لَيْسَ فِي الْخَبْرِ الَّذِي يَرَوْنَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ مِنْ أَنَّ^٢ «أَهْلَ مِلَّتَيْنِ^٣ لَا يَتَوَارَثُونَ»^٥ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ «التَّوَارِثَ» تَفَاعُلٌ، وَإِذَا وَرِثَاهُمْ وَلَمْ يَرِثُونَا، فَمَا تَوَارَثْنَا.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَسِتُّونَ

[الْعَمَّةُ تَرِثُ مَعَ الْعَمِّ]

هل الْعَمَّةُ تَرِثُ مَعَ الْعَمِّ؟

الجوابُ:

عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْعَمَّةَ تَرِثُ مَعَ الْعَمِّ، وَلَهَا نِصْفُ نَصِيبِهِ^٦؛ لَا خِلَافَ بَيْنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تُشَارِكُ الْعَمَّ فِي قَرَابَتِهِ وَدَرَجَتِهِ. فَمَا يَقُولُهُ^٧ الْمُخَالِفُ مِنْ ذِكْرِ الْعَصْبَةِ لَا مَحْصُولَ لَهُ.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَسِتُّونَ

[إِرْثُ الْخَالِ وَالْخَالَةِ مَعَ الْأَعْمَامِ]

الْخَالُ وَالْخَالَةُ؛ لَهُمَا نَصِيبٌ مَعَ الْأَعْمَامِ مِنَ الْمِيرَاثِ؟

الجوابُ:

يَرِثُ الْخَالُ وَالْخَالَةُ مَعَ الْأَعْمَامِ نَصِيبَ الْأُمِّ، وَهُوَ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّ قَرَابَتَهُمَا مِنْ جِهَةٍ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٢. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: - «أَنَّ». وَإِبْتَاهَا هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًا لـ «ج».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمِلَّتَيْنِ». ٤. فِي «أ، ش، ق، ل» وَالْمَطْبُوعِ: «أَلَا».

٥. رَاجِعْ: عَوَالِي الْأَلْفَاكِي، ج ١، ص ٩٦؛ بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٢٩، ص ٢٤٣، ح ٩.

٦. فِي «أ، ش، ق، ل» وَالْمَطْبُوعِ: «نِصْفَهُ». ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَقُولُ».

الأم. و للخالة نصف سهم الخال.

و الأعمام يرثون نصيب الأب،^١ و هو الثلثان^٢؛ لأن قرابتهم من جهة الأب.

مسألة رابعة وستون

[إرث أولاد الأخت]

أولاد الأخت يرثون إذا كانوا أقرب الأهل؟

الجواب:

أولاد الأخت يرثون إذا لم يكن معهم في الميراث من هو أحق منهم و من هو أعلى درجة.

و يجري أولاد الأخت إذا انفردوا بالميراث مجرى أولاد الأخ إذا انفردوا به.

مسألة خامسة وستون

[جواز الوطء قبل غسل الحيض]

الحائض إذا مضت سبعة أيام، و طهر الموضع من أذى؛ هل يجوز للرجل و طؤها قبل غسل رأسها و بدنها، أم لا؟

الجواب:

إذا انقطع دم الحائض، و نقي الموضع من الصفرة و الكدرة، جاز لزوجها أن يطأها، و إن لم تغسل^٣.

١. في «ش» و المطبوع: «الأم».

٢. في المطبوع: «الثلث».

٣. في المطبوع: «لم تغسل».

و لا فَرْقَ في ذلكَ بَيْنَ أن يَكُونَ انْقِطَاعُهُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ أَوْ لِأَقَلِّهِ، بِخِلَافِ مَا يَقُولُهُ^١ أَبُو حَنِيفَةَ؛^٢ لِأَنَّهُ يُوَافِقُنَا فِي جَوَازِ الْوُطْءِ عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الْغُسْلُ، إِلَّا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ انْقِطَاعِهِ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ^٣ وَلِأَقَلِّهِ؛ فَيَجُوزُ الْوُطْءُ إِذَا كَانَ الْإِنْقِطَاعُ فِي أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلا يُجَوِّزُهُ^٤ إِذَا كَانَ لِأَقَلِّهِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَبِتُون

[حُكْمُ الْخُمْسِ]

الْخُمْسُ مَفْرُوضٌ لِآلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَيْهِمْ فِي الْغَنِيمَةِ مِنْ^٥ بِلَادِ الشُّرْكِ، أَمْ فِي^٦ جَمِيعِ الْمَكَاسِبِ وَالْمَتَاجِرِ^٧ وَالْعَقَارِ وَالزَّرْعِ؟
وَلِمَنْ^٨ يَجِبُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْعَصْرِ؟
الجواب:

الْخُمْسُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ الْغَنَائِمِ الْمُسْتَفَادَةِ بِالْحَرْبِ^٩ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الشُّرْكِ.
وَهُوَ أَيْضاً وَاجِبٌ فِيمَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَعَادِنِ وَالْكُنُوزِ، وَ يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحَارِ.

١. في المطبوع: «يقول».

٢. راجع: حاشية رد المحتار لابن عابدين، ج ١، ص ٣١٩.

٣. في المطبوع: «أو».

٤. في المطبوع: «و لا يجوز».

٥. في المطبوع: «في».

٦. في النسخ المعتمدة: - «في». و الصواب إثباتها؛ طبقاً للمطبوع وللنسختين «ج، ك».

٧. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «و التجارة».

٨. في المطبوع: «أو لم» بدل «و لمن».

٩. في المطبوع: «بالغزو».

و يَجِبُ أَيْضاً فِي كُلِّ مَا فَضَّلَ - مِنْ أَرْبَاحِ التِّجَارَاتِ، وَ الزَّرَاعَاتِ، وَ الصَّنَاعَاتِ -
عَنِ الْمَوُونَةِ وَ الْكِفَايَةِ فِي ^١ طَوْلِ سَنَّتِهِ ^٢ عَلَى الْإِقْتَصَادِ.

و سَهْمُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَ سَهْمُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَ هَذَانِ
السَّهْمَانِ بَعْدَ الرُّسُولِ لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ، مُضَافاً إِلَى سَهْمِ الْإِمَامِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ
بِالْقُرْبَى؛ وَ بَاقِي السَّهَامِ لِيَتَامَى آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ ^٣ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ لِمَسَاكِينِهِمْ، وَ
أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ.

فَكَأَنَّهُ يُقَسِّمُ عَلَى سِتَّةِ أَسْهُمٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْإِمَامِ ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِآلِ
الرُّسُولِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَ هَذَا الْخُمْسُ ^٥ إِنَّمَا جُعِلَ لَهُمْ عَوْضاً عَنِ الصَّدَقَةِ؛ فَإِذَا مُنِعُوهُ فِي بَعْضِ
الْأَزْمَانِ، حَلَّتْ لَهُمُ الصَّدَقَةُ مَعَ الْمَنْعِ مِنْ هَذَا الْخُمْسِ ^٦.
وَ اللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

تَمَّتِ الْمَسَائِلُ وَ أَجْوِبُهَا، وَ اللَّهُ وَلِيُّ الْحَمْدِ وَ التَّوْفِيقِ. ^٧

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٢. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «سَنَةٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ وَ».

٤. فِي «أ، ش، ق، ل»: «لَّآلِ الْإِمَامِ» بَدَلَ «لِلْإِمَامِ».

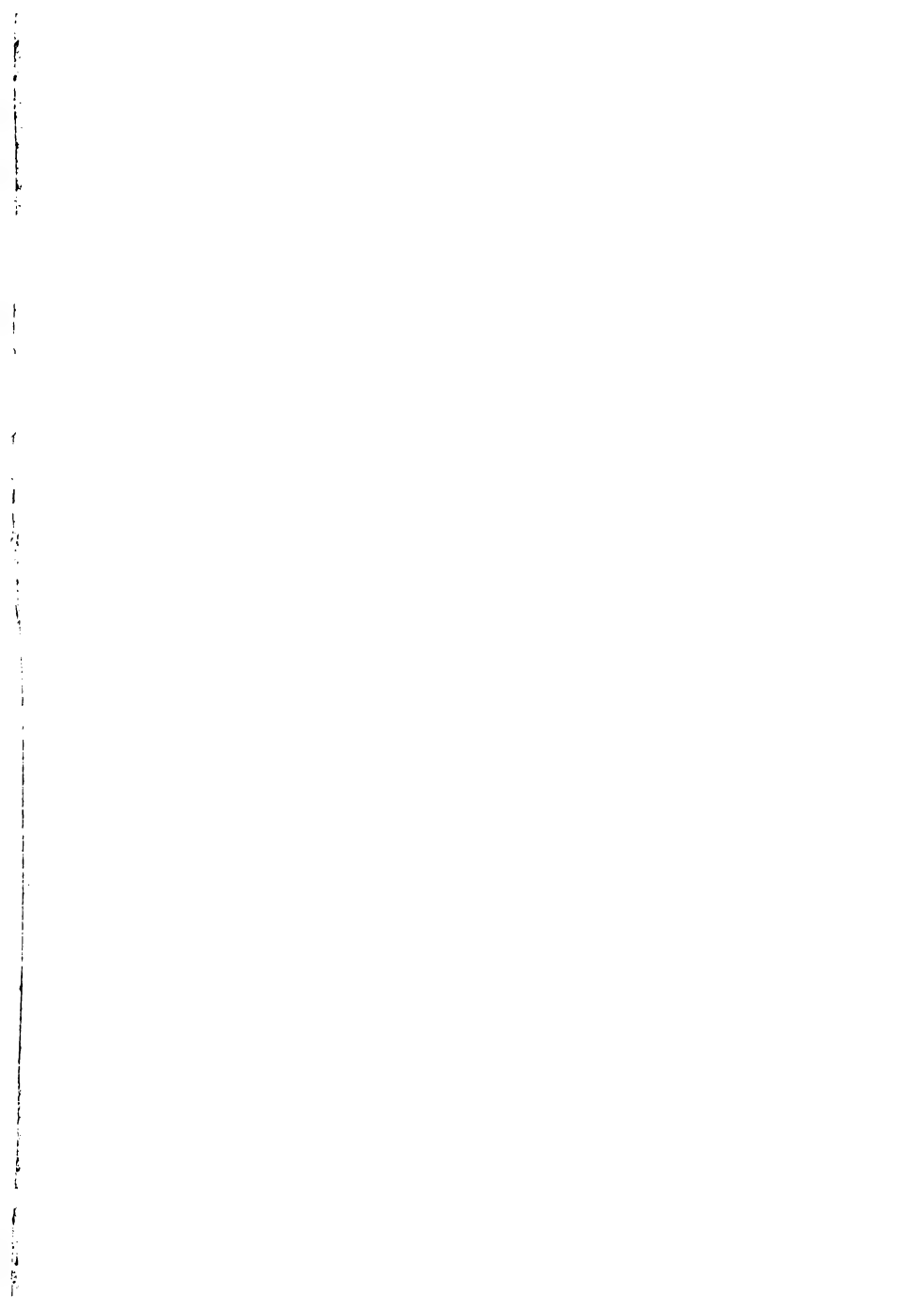
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَقُّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَقُّ».

٧. مِنْ قَوْلِهِ: «تَمَّتِ الْمَسَائِلُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ل». وَ فِي «ل» بَدَلُهَا: «تَمَّتِ الْمَسَائِلُ وَ
الْرِسَالُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ عَوْنِهِ وَ حَسَنِ تَوْفِيقِهِ». وَ فِي «ق»: + «وَ صَلَاتِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ
الْأَئِمَّةِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَ حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نَعْمَ الْوَكِيلُ».

(٨٠)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْوَاسِطِيَّاتِ



مقدمة التحقيق

ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) في فهرسه هذه المسائل، ووصفها بأنها مائة مسألة. ومدينة «واسط» المعروفة تقع في موضع متوسط بين البصرة والكوفة، ولذلك سميت بهذا الاسم، وقد بناها الحجاج، و فرغ من بنائها سنة ٨٦. وهناك مدن أخرى تسمى: «واسط»، تراجع في محلها^١.

ثم إن المتبقي من هذه المسائل ثمان مائة مسائل فقط؛ وهذا يعني أن معظم المسائل مفقود، فقد تقدم أن البُصروي ذكر أنها مائة مسألة.

والمسائل المتبقية تبدأ من المسألة الخامسة، وتنتهي عند المسألة الثانية عشرة؛ أي أنه قد سقطت أربع مسائل من أولها، وثمان مائة مسألة من آخرها.

والمتبقى من المسائل الواسطيات كل مسائل فقهية، ومعظمه - أي ست مسائل - متعلق بالعلاقات الزوجية من نكاح، و طلاق، و عدة وفاة؛ وأما المسألتان الأخريان فتعلق إحداهما بالإرث، والأخرى بالصلاة.

والملاحظ أن الكثير من هذه المسائل متعلق بأهل الذمة أو المخالفين والنواصب والغلاة؛ وهذا قد يعني أن السائل كان يعيش في أجواء متنوعة من الناحية الدينية والمذهبية.

١. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٤٧.

و قد نقل بعض الفقهاء من المسائل الواسطيات في كتبهم^١.
هذا، وكانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤،
ص ٣٧، و في مسائل المرتضى، ص ٤٩ تحت عنوان: «بعض المسائل الواسطيات».

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

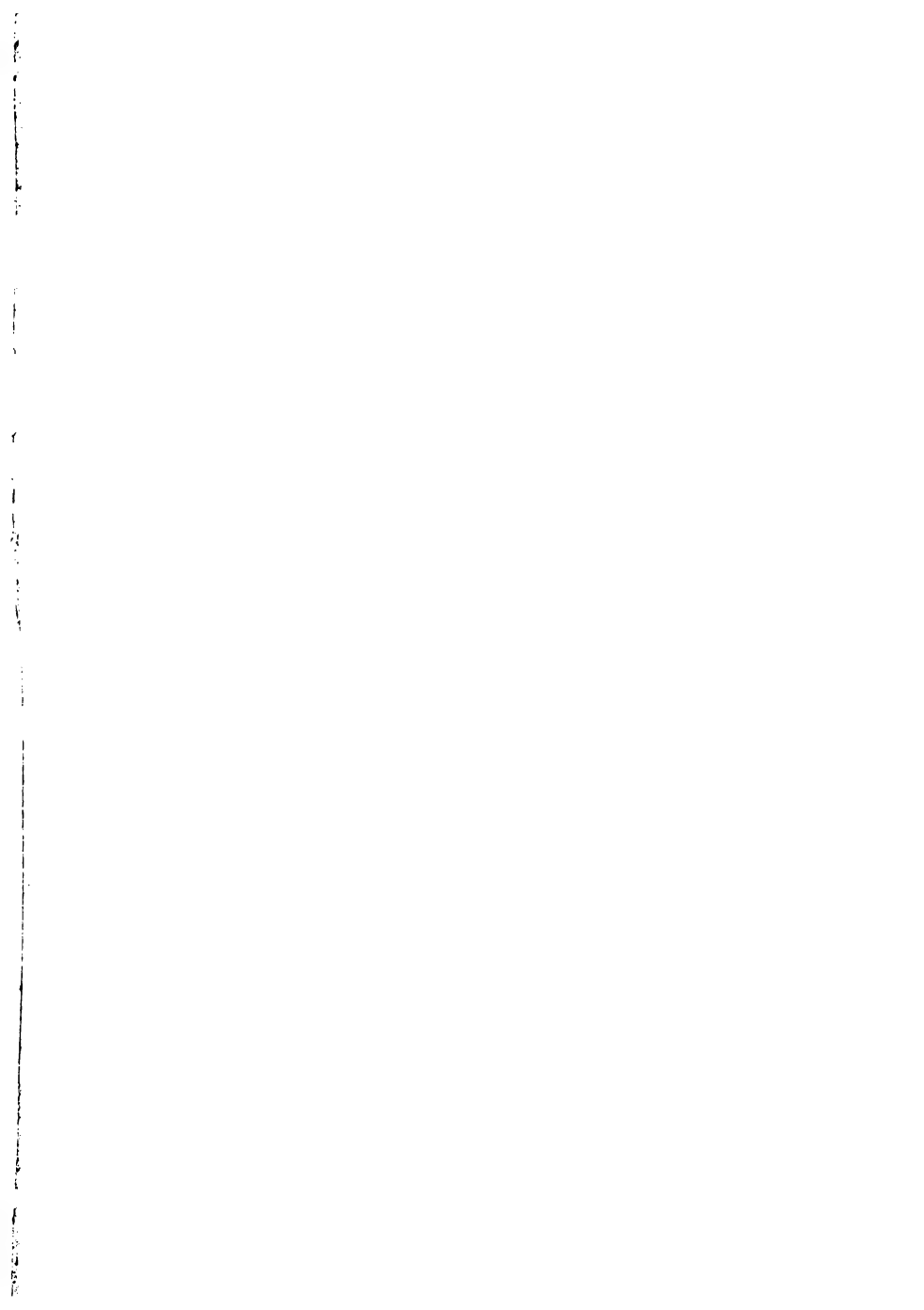
١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١١٧ - ١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحات (١٦ - ٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (٢٤ - ٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٤٣ - ٣٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٢١ - ٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٣٠٦ - ٣١١) من المجموعة.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٥٤ - ٥٧) من المجموعة.

١. راجع: كشف اللثام، ج ٧، ص ٢١٤.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣٨ - ٤٠) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٢١ - ٢٤) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (١٢ - ١٤) من المجموعة.
٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٣ - ٢٦٤) من المجموعة.
٧. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (١٦ - ١٩) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٦٠ - ٦٢) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (١٦ - ٢٠) من المجموعة.
١٠. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٨٦ - ٩٠) من المجموعة.



جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْوَاسِطِيَّاتِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْوَاسِطِيَّاتِ

[إِنكَاحُ النُّوَاصِبِ وَالْغَالِي]

هَلْ يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ النَّاصِبِ أَوِ الْغَالِي، أَوْ فِيهِمَا^١ مَا يُخْرِجُ عَنْ^٢ حَدِّ النِّكَاحِ إِلَى السَّفَاحِ؟ وَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ^٣؟ وَ مَا حَقِيقَةُ بُعْدِهِمَا جَمِيعاً^٤ مِنْ حَقَائِقِ الْإِسْلَامِ عَلَى مُقْتَضَى الْإِعْتِقَادِ وَأُصُولِ الدِّينِ؟
الجواب - وبالله التوفيق - :

الناصبُ كالغالي في الكُفْرِ والخُرُوجِ عَنِ الْإِيمَانِ، وَ لَا يَجُوزُ مُنَاكَحُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الْإِخْتِيَارِ. وَ لَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّهُمَا كَافِرَانِ، لَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

فَأَمَّا مَقَادِيرُ عِقَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَ زِيَادَةُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ أَوْ تَقْصَانُهُ، فَمِمَّا^٥

١. في «أ» و المطبوع: «فيها».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع: «الحالة». و «الحال» يذكر و يؤنث. راجع: المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٤. في المطبوع: «جمعاً».

٥. في «ب»: «مما» بدون الفاء.

يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى^١، وَ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى تَحْقِيقِهِ^٢ وَ تَفْصِيلِهِ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ مِنَ الْوَاسِطِيَّاتِ

[الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ]

هَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ مَنْ^٣ مَاتَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مِمَّنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى مُقْتَضَى^٤ الشَّرِيعَةِ؟ أَوْ الْإِسْلَامُ يَمْنَعُهُ مِنْ مِيرَاثِ أَهْلِهِ^٥ الْمُخَالَفِينَ لِمِلَّتِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «أَهْلُ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ»^٦ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَجْبُوبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^٧ فِي كِتَابِ الْمَشِيشَةِ.

١. فِي «ج»: «لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ» بَدَلَ «فَمِمَّا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى».

٢. فِي «ب»: «الْحَقِيقَةُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِمَّنْ».

٤. فِي «ص»: «+ أَهْل».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَهْل».

٦. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَخْبَارِ، ج ٣، ص ٣٧؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ١٣٨.

٧. الْحَسَنُ بْنُ مَجْبُوبِ السَّرَادِ - وَ يُقَالُ لَهُ: الزَّرَادُ - يَكْنَى أَبُو عَلِيٍّ، مَوْلَى بَجِيلَةَ، كُوفِيٌّ، رَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَهْرَسْتِ: «و رَوَى عَنْ سَتِّينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ كَانَ جَلِيلَ الْقَدْرِ، يَعُدُّ فِي الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فِي عَصْرِهِ، وَ لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: كِتَابُ الْمَشِيشَةِ، كِتَابُ الْهَدُودِ...» وَ عَدَّهُ فِي رَجَالِهِ تَارَةً مِنْ أَصْحَابِ الْكَاظِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا قَائِلًا: «مَوْلَى ثِقَةٍ»؛ وَ تَارَةً فِي أَصْحَابِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِلًا: «مَوْلَى بَجِيلَةَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ» وَ عَدَّهُ الْكَشِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ عِنْدَ تَسْمِيَةِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَ ذَكَرَ كِتَابَهُ الْمَشِيشَةَ أَيْضًا ابْنُ شَهْرٍ أَشُوبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ؛ لَكِنَّ الْكِتَابَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي زَمَانِنَا الْحَاضِرِ. رَاجِعْ: الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٩٦، الرَّقْمُ ١٦٢؛ رَجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٣٣٤، الرَّقْمُ ٤٩٧٨؛ وَ ص ٣٥٤، الرَّقْمُ ٥٢٥١؛ مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ، ص ٦٩، الرَّقْمُ ١٨٢؛ خِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ، ص ٩٧، الرَّقْمُ ١.

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

إنه لا يَخْتَلِفُ أصحابنا في أن المؤمنَ يَرِثُ الكافرَ، وإن كان الكافرُ لا يَرِثُ المؤمنَ.

وما يروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنْ أَهْلَ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ» - إِنْ كَانَ صَحِيحاً؛ فَإِنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ - فَمَعْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَرِثُ صَاحِبَهُ. وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَرِثَ^٢ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ؛ لِأَنَّ التَّوَارِثَ تَفَاعُلٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى حَدٍّ^٣ وَاحِدٍ؛ وَإِذَا كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ يَكُنْ تَفَاعُلاً وَلَا تَوَارِثاً.

المسألة السابعة من الواسطيات

[الصلاة في ثوبين أحدهما إبريسم والآخر كتان]

مع^٤ ثبوت الخبر أنه «لا تجوز^٥ الصلاة في ثوب إبريسم، إلا أن يكون ممزوجاً بقطنٍ أو كتانٍ»^٦، فَهَلْ تَجِبُ^٧ الصلاة في ثوبين أحدهما إبريسم والآخر كتان، وَجَرِيهْمَا^٨ جميعاً مَجْرَى الثوبِ الممزوجِ، إِذَا كَانَ الْمُعْتَمِدُ فِي ذَلِكَ نَقَضَ الصلاةَ فِي الْحَرِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ؟

١. في «ص»: - «وبالله التوفيق».

٢. في المطبوع: «أن يورث».

٣. في المطبوع: «كل واحد» بدل «حد».

٤. في «ج، ص»: - «مع».

٥. في «ب، س، ص» و المطبوع: «لا يجوز».

٦. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٥ - ٢٠٨، ح ٨١٠ - ٨١٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٣ - ٣٨٦.

ح ١٤٥٣ - ١٤٦٤.

٧. في «ب، س»: «يجب».

٨. في «أ» و المطبوع: «وجوبهما» بدل «وجريهما».

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

إِنَّ الثَّوْبَ إِذَا كَانَ حَرِيرًا مَحْضًا لَا يُخَالِطُهُ قُطْنٌ أَوْ كِتَانٌ، فَلَبْسُهُ حَرَامٌ، وَ الصَّلَاةُ فِيهِ أَيْضًا غَيْرُ جَائِزَةٍ. وَلَا يَجْرِي^٢ الثَّوْبَانِ اللَّذَانِ أَحَدُهُمَا حَرِيرٌ مَحْضٌ وَالْآخَرُ قُطْنٌ مَجْرَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَمْزُوجٍ؛ لِأَنَّ لَابِسَ الثَّوْبَيْنِ - وَأَحَدَهُمَا حَرِيرٌ مَحْضٌ - لَا يَسِ لِمَا حَرَّمَ مِنَ الْحَرِيرِ الْمَحْضِ^٣، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الثَّوْبُ الْمَمْزُوجُ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ مِنَ الْوَاسِطِيَّاتِ^٤

[عِدَّةُ وِفَاةِ الذَّمِّي]

إِذَا مَاتَ الذَّمِّيُّ عَنْ زَوْجَتِهِ، فَكَمْ أَقَلُّ مَا يَجِبُ أَنْ تَعْتَدَّ بَعْدَهُ، فَتَحِلَّ لِلْمُسْتَمْتِعِ بِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟

الجواب - وبالله التوفيق^٥ :

لَا يَجُوزُ التَّمَتُّعُ وَلَا أَنْ^٦ يَنْكِحَ نِكَاحَ^٧ الدَّوَامِ وَ التَّأْيِيدِ امْرَأَةَ الذَّمِّيِّ إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا الذَّمِّيُّ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَعْتَدَّ الْعِدَّةَ الْمَفْرُوضَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ.

١. في «ص»: - «وبالله التوفيق».

٢. في «ب، س»: «و لا يجريان».

٣. في المطبوع: - «المحض».

٤. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيات».

٥. في «ص»: - «وبالله التوفيق».

٦. في «ب»: - «أن».

٧. في «ب، س»: «النكاح». و في المطبوع: - «نكاح».

المسألة التاسعة من الواسطيات^١

[المرأة المتسامحة في نفسها عن مراعاة عدة الطلاق]

إذا ثَبَّتَ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُتَسَمِّحَةِ فِي صَيَانَةِ نَفْسِهَا أَنَّهَا تَتَزَوَّجُ كَثِيرًا، وَلَا تَرَاعِي^٢ طَلَاقَهَا إِلَّا بِالْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا^٣، وَمَا يُنْضَبُطُ لَهَا اسْتِقْرَاؤُهُمْ^٥ وَطَلَبُ الْخَلَاصِ مِنْ حِبَالِهِمْ^٦ وَتَزَوُّجِهِمْ^٧؛ فَكَيْفَ يَكُونُ السَّبِيلُ لِلرَّاعِبِ فِيهَا إِلَى التَّزَوُّجِ بِهَا؟

الجواب - وبالله التوفيق -^٨:

إِنَّ نِكَاحَ الْمَرْأَةِ الْمُتَجَوِّزَةِ^٩ فِي دِينِهَا الْمُتَسَمِّحَةِ فِيمَا يَلْزِمُهَا مِنْ عِدَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَكْرُوهٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا. وَكُلُّ امْرَأَةٍ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا فِي حِبَالِ زَوْجٍ أَوْ عِدَّةٍ مِنْهُ، جَازَ نِكَاحُهَا، عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ فِيهِ^{١٠}؛ وَلَيْسَ يَلْزِمُهُ مَا فِي الْبَاطِنِ.

١. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيات».

٢. في «ب، ج، س، ص»: «ولا يراعي».

٣. لعدم جواز خروج المطلقة الرجعية من بيت زوجها حتى انقضاء عدتها. راجع: أحكام النساء، ص ٤٨ - ٤٩؛ جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ٣٣٠. والظاهر أنَّ المرأة المذكورة في المسألة لم تكن تراعي من طلاقها إلا هذا الحكم.

٤. في المطبوع: «لا» بدل «و ما».

٥. في النسخ والمطبوع: «استقراهم»، ولم نجد له معنى يناسب المقام، والظاهر أنه من سهو النساخ. ويقال: استقرَّ الجَمَلُ الناقَةَ، إِذَا تَارَكَهَا لِيَنْظُرَ أَلْقَحَتْ أَمْ لَا. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٣٢ (قرأ).

٦. في النسخ والمطبوع: «حالمهم»، والظاهر أنه أيضاً من سهو النساخ.

٧. مراجع الضمائر الثلاثة في هذه الجملة: «الأزواج»؛ أي أزواج هذه المرأة المِزَاج.

٨. في «ص»: - «وبالله التوفيق».

٩. في «ج» والمطبوع: «المتزوجة».

١٠. في «ب، س»: «منه».

فَمَنْ^١ أَرَادَ الْإِحْتِيَاطَ مَعَ مَنْ خَافَ أَنْ تَكُونَ^٢ فَرُطَتْ فِي عِدَّتِهَا، جَازَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةً كَامِلَةً قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا.

المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ مِنَ الْوَاسِطِيَّاتِ^٣

[لَا حَدٌّ لِلْمُسْتَمْتَعَاتِ بِهِنَّ فِي الْعَدَدِ]

هَلْ تَجْرِي^٤ الْمُسْتَمْتَعَاتُ بِهِنَّ مَجْرَى الزَّوْجَاتِ فِي التَّحْصِينِ، فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْتَمْتَعِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ، أَوْ تَجْرِي^٥ مَجْرَى الْإِمَاءِ فِي كَثْرَةِ الْعَدَدِ وَ تَرْكِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى هَذَا الْبَابِ؟
الجواب - وبالله التوفيق -^٦:

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ لِلْمُسْتَمْتَعِ^٧ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ خَرَائِرَ، وَأَنَّهُنَّ يَجْرِينَ فِي ذَلِكَ^٨ مَجْرَى الْإِمَاءِ اللَّوَاتِي يُسْتَبَاحُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَطَوْهْنٍ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ﴾^٩ وَ كُلُّ ظَاهِرٍ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ يَقْتَضِي تَرَكَ^{١٠}

١. كذا، والأنسب: «وَمَنْ».

٢. في «ب، س»: «أَنْ يَكُونَ».

٣. في «ص»: «مِنْهَا» بدل «مِنَ الْوَاسِطِيَّاتِ».

٤. في «ب، س»: «يَجْرِي».

٥. في «ج»: «يَجْرِينَ».

٦. في «ص»: - «وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ».

٧. في «ب، س»: «الْمُسْتَمْتَعُ».

٨. في «ب»: «لَنْ».

٩. في «ج» والمطبوع: - «فِي ذَلِكَ».

١٠. النساء (٤): ٣.

١١. في النسخ والمطبوع: «ذَلِكَ»، وَ هُوَ مِنْ سَهْوِ النَّسَاحِ.

الزائد على أربع نَحْمِلُهُ^١ على أَنَّ المراد به^٢ نِكَاحُ الدوامِ دونَ الْمُتَعَةِ.

المسألة الحادية عَشَرَ مِنَ الواسطيات^٣

[طَلَاقُ الْمُضْطَرِّ ثَلَاثًا، كَمْ يُعَدُّ؟]

إذا اضْطُرَّ الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ إِلَى التَّرْجُوحِ فِي أَسْفَارِهِ، أَوْ بَحَسَبِ^٥ اخْتِيَارِهِ، وَهُوَ مُقَارِبٌ لِمَنْ يَتَّقِيهِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ أَنْ يَجْعَلَ طَلَاقَهُ لَهُنَّ بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِ، فَيُطَلِّقُهُنَّ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ^٦ تَطْلِيقَ الثَّلَاثِ فِي^٧ مَكَانٍ وَاحِدٍ؛ فَهَلْ يُجْزئُهُ ذَلِكَ مَعَ التَّقِيَّةِ، أَوْ هُنَّ فِي حِبَالِهِ - حِينَ لَمْ يُطَلِّقْهُنَّ عَلَى مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ - فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ التَّرْجُوحُ^٨ بَعْدَ الْأَرْبَعِ اللَّوَاتِي طَلَّقَهُنَّ عَلَى مَا شَرَحَ أَوَّلًا؟
الجوابُ - وباللهِ التوفيقُ -^٩:

لَا تَقِيَّةٌ عَلَى أَحَدٍ فِي أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ الطَّلَاقَ الَّذِي يَذْهَبُ^{١٠} إِلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَا جَمَاعَ فِيهِ بِمَشْهَدٍ^{١١} مِنْ عَدَلَيْنِ، فَقَدْ فَعَلَ السُّنَّةَ، وَ

١. فِي «أ»: «يَحْمِلُهُ». وَفِي «ب»: «تَحْمِلُهُ». وَفِي «س»: «يَحْمِلُهُ».

٢. فِي «أ، ب، ج، س»: - «بِهِ».

٣. فِي «ص»: «مِنْهَا» بَدَلَ «مِنِ الْوَاسِطِيَّاتِ».

٤. مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْمَسَائِلِ الْوَاسِطِيَّاتِ سَاقِطٌ مِنْ «ج».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «حَسَبِ».

٦. فِي «أ، ب، س»: «ذَلِكَ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَعَ».

٨. فِي «أ، ب، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «التَّرْجُوحُ».

٩. فِي «ص»: - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

١٠. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَذْهَبُ».

١١. فِي «ب، س»: «بِمَشْهَدٍ».

خِلَافَ ذَلِكَ هُوَ الْبِدْعَةُ، وَإِنْ وَقَعَ الطَّلَاقُ مَعَهُ عِنْدَ الْمُخَالَفِ.

إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ طَلْقِ نِسَاءٍ لَهُ أَرَبْعًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ جَمِيعَهُنَّ - وَهُنَّ فِي طَهْرٍ لَا جَمَاعَ فِيهِ - بِلَفْظٍ وَاحِدٍ بِمَشْهَدٍ مِنْ عَدَلَيْنِ، فَقَدْ وَقَعَتْ بِهِنَّ تَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ، وَيَبَيِّنَ مِنْهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرٌ مِنَ الْوَاسِطِيَّاتِ^١

[جَوَازُ التَّمَتُّعِ بِالْمُسْتَمْتَعِ بِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ]

هَلْ يَجُوزُ لِلْمُسْتَمْتَعِ^٢ بِالْإِمْرَأَةِ إِذَا بَاءَتْ عَنْهُ بِخُرُوجِ الْأَجْلِ الْمُسَمًّى بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْمُتَمَتُّعَةِ الْأُولَى، مِنْ إِعَادَتِهَا وَمُرَاجَعَةِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا؟ وَمَا الْحُكْمُ وَالرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٣ - :

يَجُوزُ لِلْمُسْتَمْتَعِ بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ أَنْ يُعَاوِدَ الْإِسْتِمْتَاعَ بِهَا، وَيَجُوزُ لَهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجْلِ الْمَضْرُوبِ وَقَبْلَ أَنْ تَعْتَدَّ مِنْهُ أَنْ يُعَاوِدَ التَّمَتُّعَ بِهَا^٤. وَإِنَّمَا الْعِدَّةُ شَرْطٌ فِي إِبَاحَةِ نِكَاحٍ غَيْرِهِ لَهَا، وَلَيْسَتْ شَرْطًا فِي نِكَاحِهِ هُوَ إِيَّاهَا.

١. فِي «ص»: «مِنْهَا» بَدَلَ «مِنَ الْوَاسِطِيَّاتِ».

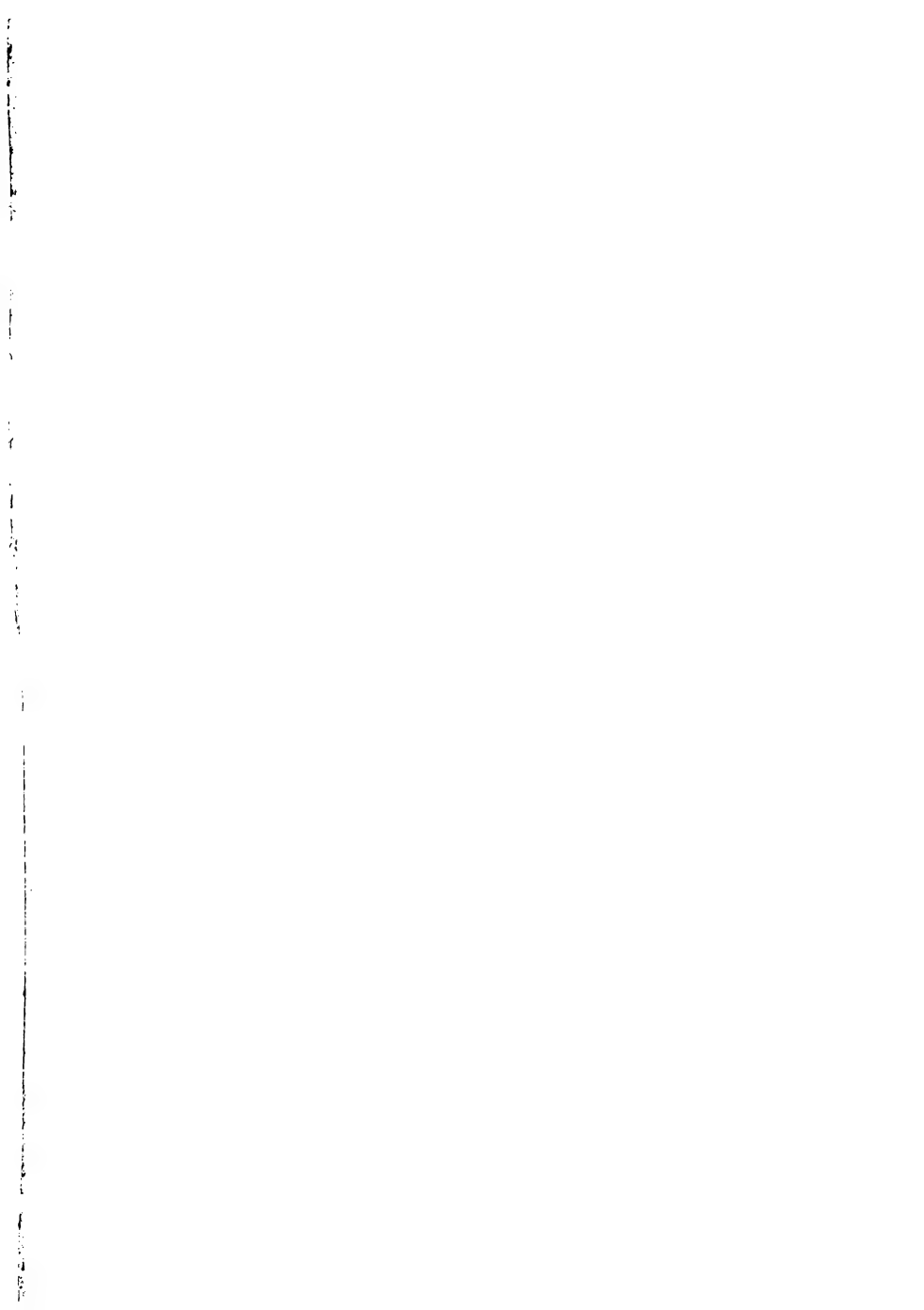
٢. فِي «ب، س»: «لِلْمُتَمَتِّعِ».

٣. فِي «ص» - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِهَا».

(٨١)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ



مقدمة التحقيق

أجاب الشريف المرتضى على هذه المجموعة من المسائل، والتي قد يبدو للوهلة الأولى أنها مسائل فقهية بحتة، بسبب أنَّ المتبقي منها مسألتان فقهيتان: إحداهما يدور موضوعها حول رؤية الهلال، والأخرى حول الطلاق والإيلاء؛ ولكن إذا راجعنا فهرس البصري (ت ٤٤٣هـ)، لوجدنا أنَّه قد حفظ لنا قائمة عناوين المسائل الرمليات، وعند ملاحظة هذه القائمة نجد أنَّها مكوَّنة في الحقيقة من سبع مسائل؛ أربع منها على الأقل هي مسائل كلامية، واثنان منها فقهية^١. وبذلك يتضح أنَّ المسائل الرمليات ليست كلها مسائل فقهية، بل المسائل الكلامية فيها أكثر عدداً.

وقائمة أسماء المسائل الرمليات التي ذكرها البصري كالتالي:

أولاً: مسألة في الصنع والصانع.

ثانياً: مسألة في الجوهر، وتسميته جوهرأ في العدم.

ثالثاً: مسألة في عصمة الرسول صلى الله عليه وآله من السهو.

رابعاً: مسألة في الإنسان.

خامساً: مسألة في المتواترين.

سادساً: مسألة في رؤية الهلال.

سابعاً: مسألة في الطلاق والإيلاء.

١. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١.

و قد طبعت المسألتان الأخيرتان منها مع تقديم مسألة الطلاق والإيلاء على مسألة رؤية الهلال، أي على خلاف الترتيب الذي ذكره البُصروي، و قد قمنا في هذا التحقيق الجديد بترتيبها وفقاً لما قاله البُصروي.

و عند التدقيق في هذه القائمة نجد أنَّ من المحتمل قوياً أن تكون إحدى مسائلها -إضافة إلى المسألتين الأخيرتين - على الأقل موجودة، وهي المسألة الثانية منها؛ فإنَّ هذه المسألة موجودة في ضمن رسائل الشريف المرتضى و تحمل عنوان: «كلام في حقيقة الجوهر»، و قد وقعت في الطبعة السابقة في ضمن مجموعة مسائل مبعثرة و غير مترابطة تحت عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره»؛^١ لكنَّها لم تعتبر جزءاً من الرميات، إلَّا أنَّه يمكن اعتبارها مسألة من الرميات؛ و ذلك لأمرين: الأول: أنَّ العنوان الذي ذكره البُصروي للمسألة الثانية يشير إلى أنَّها تتحدَّث عن الجوهر و تسميته جوهرأ في حال عدمه؛ و إذا راجعنا المسألة المذكورة، لوجدنا الشريف المرتضى يتحدَّث فيها عن هذا الموضوع بالضبط، حيث قال في ضمن جوابه على المسألة: «و إنَّما قلنا: إنَّ الجوهر لا بدَّ أن يكون في حال عدمه جوهرأ...»، و هو يتطابق تماماً مع العنوان الذي ذكره البُصروي للمسألة الثانية من الرميات.

و الثاني: جاء في بداية المسألة المذكورة تصريحٌ بأنَّها تشكل مسألة ثانية من مجموع مسائل معيّنة، حيث إنَّها تبدأ بهذه الصورة: «المسألة الثانية من المسائل التي وردت على الأجل المرتضى...»، و هو يتطابق تماماً أيضاً مع الترتيب الذي ذكره البُصروي للمسائل الرميات، حيث جعل المسألة التي تتحدَّث عن الجوهر مسألة ثانية. إذن المتبقِّي من المسائل الرميات هي ثلاث مسائل على الأقل، لا اثنان.^٢

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٠.

٢. ولكن بسبب وجود احتمال -و لو كان ضئيلاً- أن لا تكون المسألة الثانية جزءاً من الرميات، لذلك تقرر طباعتها على حدة في ضمن الرسائل الكلامية للشريف المرتضى.

السائل

أما السائل فلا نعرفه بالدقة؛ ولكن من المحتمل أن يكون هو أبو الفرج محمد بن محمد بن الرملي الحائري الذي أرسل مسائل إلى الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، كما أشار إلى ذلك ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ)، حيث قال:

... هذا آخر كلام شيخنا المفيد (رحمه الله). وقال أيضاً في جواب المسائل التي

سأله عنها محمد بن محمد بن الرملي الحائري...^١.

وقال في موضع آخر:

وقد سُئِلَ الشيخ أبو جعفر الطوسي عن هذه المسألة في جملة المسائل الحائريات المنسوبة إلى أبي الفرج بن الرملي^٢.

ومن المحتمل أن يكون صاحب المسائل الرمليات التي وجهها إلى الشريف المرتضى هو نفس هذا الرجل الرملي الحائري؛ فإنه من البعيد أن يقوم هذا السائل المثابر والمُجِدُّ بالسؤال من الشيخ المفيد والطوسي، ويغفل عن إرسال مسائل إلى علم الهدى الشريف المرتضى.

وإذا صحَّ هذا الاحتمال فسوف تكون المسائل الرمليات في الحقيقة منسوبة إلى سائلها الرملي الحائري، لا إلى منطقة الرملة التي في فلسطين كما ذكر بعض المحققين^٣، وتكون في الحقيقة مسائل حائرية؛ والله أعلم.

نسبة الرسالة

انَّصَحَ مِمَّا تَقَدَّمَ صَحَّةَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ

١. السرائر، ج ٢، ص ٣١١.

٢. المصدر، ج ١، ص ١٩٤.

٣. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١١١.

البُصروي قد ذكرها وعدّد أسماء مسائلها التي وصل إلينا بعض منها، كما أنّ النجاشي (ت ٤٥٠هـ) قد ذكرها في ضمن مؤلفات الشريف المرتضى. أضف إلى ذلك أنّ لغة البحث و الأسلوب المتّبع فيما تبقي منها يتناسب مع لغة و أسلوب الشريف المرتضى، وكلّ هذا يدعو إلى الاطمئنان بصحّة النسبة.

محتوى الرسالة

و فيما يلي استعراض سريع لمحتوى المسائل الرمليات:

المسألة الأولى: في الصنع و الصانع. و هي مسألة مفقودة، و يظهر من عنوانها أنّها تبحث عن حدوث العالم و الصنعة. و قد بحث الشريف المرتضى عن هذه المسألة في عدّة مواطن، ككتاب الملخص^١، و جواب سؤال أرسله الكراجكي إليه حول قِدَم العالم^٢، و ذهب الشريف المرتضى كسائر المتكلّمين إلى القول بحدوث العالم.

المسألة الثانية: في الجوهر، و تسميته جوهرًا في العدم. و قد تقدّم احتمال أن تكون هذه المسألة نفس المسألة الموجودة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، و تحمل عنوان: «كلام في حقيقة الجوهر»، و هي تتحدّث عن مسألة مهمّة و معقّدة من مسائل دقيق الكلام، و هي مسألة شَيْئِيَّة الجوهر في العدم، فقد دار كلام بين المتكلّمين حول أنّ الجوهر في حال عدمه هل يمكن تسميته جوهرًا أيضاً، أو لا، و أنّه لا يسمّى جوهرًا إلّا بعد وجوده؟ ذهب معتزلة البصرة - و على رأسهم الجبائيان أبو علي (ت ٣٠٣هـ)، و أبو هاشم (ت ٣٢١هـ)، و من بعدهما أبو عبد الله البصري (ت ٣٦٩هـ) - إلى أنّ الجوهر جوهر حتّى في حال عدمه، و ذهب معتزلة بغداد - و على رأسهم أبو

١. الملخص، ص ٦٠ - ٦٢.

٢. كنز الفوائد، ص ٧.

القاسم البلخي (ت ٣١٧هـ) - إلى أن الجوهر ليس جوهرًا في حال عدمه، لكنه يوصف بأنه شيء^١. وقد عُرفت هذه المسألة في تاريخ علم الكلام باسم: «مسألة المعدوم»^٢.
و قد اختار الشريف المرتضى ما ذهب إليه البصريون، حيث ذهب إلى اعتبار الجوهر جوهرًا في حال عدم، و تعرّض إلى هذه المسألة بتفصيل كثير في المسألة الأولى من المسائل السالرية، كما أشار إليها في نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى.

المسألة الثالثة: في عصمة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ من السهو. وهي - كما هو واضح من عنوانها - تتحدّث عن نفي سهو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، و عصمته من ذلك. و قد صارت هذه المسألة مثاراً للبحث و الجدل بين الإمامية، و ربما يكون هذا الجدل قد اشتدت حدّته منذ أن أعلن الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) عن تبنيّه لنظرية سهو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٣.

ثم إن هناك رسالة حول عدم سهو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تنسب إلى الشيخ المفيد تارة، و إلى الشريف المرتضى تارة أخرى^٤، حيث قام مؤلف هذه الرسالة بالردّ على كلام الشيخ الصدوق و نظريته، و من المحتمل أن الشريف المرتضى قد أشار في المسألة الثالثة من المسائل الرملية إلى نظرية الصدوق، و ناقشه فيها.

المسألة الرابعة: في الإنسان. وهي مسألة كلامية مهمّة، و تتعلّق بالبحث عن حقيقة الإنسان المكلف، و المعبر عنه في كتب الكلام بـ «الحيّ الفعّال»^٥، فقد اختلفت

١. المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧ - ٣٨؛ أوائل المقالات، ص ٩٨.

٢. أوائل المقالات، ص ٩٨.

٣. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

٤. بحار الأنوار، ج ١٧، ص ١٢٢؛ الدر المنثور، ج ١، ص ١١٠.

٥. الذخيرة، ص ١١٤.

كلمات المتكلمين كثيراً حول هذا الموضوع، حيث طرحت نظريات متعددة في هذا المجال، وأهمها نظريتان: إحداهما ما ذهب إليه بعض المتكلمين من القول بأن حقيقة الإنسان هي الروح المجردة^١، والأخرى ما ذهب إليه آخرون من أنها هذا الجسم المشاهد^٢، وقد تبني الشريف المرتضى النظرية الأخيرة واستدل عليها في بعض كتبه ورسائله مثل الذخيرة^٣، والمسألة الثانية عشر من الطرابلسيات الأولى، كما نسبت إليه رسالتان مستقلتان حول هذا الموضوع.

المسألة الخامسة: في المتواترين. لا نعلم موضوع هذه المسألة بالتحديد، سوى أنه يمكن أن تقرأ بصيغة الجمع، وحينئذ سوف يحتمل أن تعني الأشخاص الذين يُخبرون خبراً متواتراً عن قضية معينة^٤. وعلى أي حال فالمسألة مفقودة.

المسألة السادسة: في رؤية الهلال. وتحتوي على سؤالين:

الأول: ما هو حكم من حاول رؤية هلال شهر رمضان فلم يره، أو رآه ولكن جَوَّز في نفس الوقت رؤية غيره له في بلد آخر، وكانت رؤيته لا تعطيه معرفة، فما هو حكمه، وكيف يعمل؟

الثاني: إذا رأى جماعة هلال شهر شوال ولم يره آخرون، بحيث وجب الصيام على مَنْ استتر عنهم، ووجب الإفطار على من رآه، فسوف يؤدي هذا إلى عدة لوازم باطلة تتركز أكثرها على حصول الاختلاف في عدة أمور، وهي:

١. سوف يؤدي هذا الاختلاف إلى نقصان شهر رمضان بالنسبة لبعض المكلفين،

١. المسائل السروية، ص ٥٨ - ٥٩.

٢. الذخيرة، ص ١١٤.

٣. المصدر، ص ١١٣ وما بعدها.

٤. انظر على سبيل المثال: العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٦٦.

و تمامه بالنسبة للبعض الآخر، أو يؤدّي إلى أن يكون لرمضان حقيقة ثابتة عند الله تعالى، لكن لم ينصب لهم دليلاً على تلك الحقيقة بحيث يتفق عليها جميع المكلفين، بل تَرَكَهم مختلفين فيما بينهم؟

٢. سوف يؤدّي هذا الاختلاف إلى الاختلاف في الأعياد، فيكون لكل قوم عيد. و هذا الإشكال كثيراً ما نسمعه في أيامنا هذه، حيث يتساءل الكثيرون عن سبب الاختلاف في تحديد يوم عيد الفطر، و يبدو أنّ هذا الإشكال كان مطروحاً أيضاً قبل ألف سنة أو أكثر.

٣. سوف يؤدّي ذلك إلى الاختلاف في تحديد التواريخ.

٤. سوف يؤدّي إلى تشابه حالنا مع حال أهل الاجتهاد و الرأي و القياس، الذين أدّى اعتمادهم على الاجتهاد و القياس إلى اختلافهم في الأحكام.

و قد تركّز جواب الشريف المرتضى على السؤال الثاني حيث أجاب بأنّ تكليف كلّ شخص مختصّ به و لا يتعلّق بغيره، فلا إشكال في اختلاف أحكام المكلفين من واحد إلى آخر، بل لا إشكال في اختلاف تكليف المكلف الواحد من حالة إلى أخرى. و حينئذٍ لا إشكال في أن يكون تكليف بعض المكلفين الصيام، و تكليف بعضهم الآخر الإفطار.

و ذكر لحصول الاختلاف في التكليف عدّة نماذج، مثل تكليف واجد الماء الطهارة به، و تكليف فاقده التيمّم، أو تكليف المريض الصلاة من جلوس، و تكليف الصحيح الصلاة من قيام.

و لم يُجب الشريف المرتضى على إشكال الاختلاف في تعيين العيد، أو الاختلاف في تحديد التواريخ، حيث يظهر منه القبول بذلك، و أنّه ممّا لا مفرّ منه.

لكنّه أجاب على الإشكال الأخير المتعلّق بالتشابه بيننا و بين أهل الاجتهاد و

القياس، والجواب هو أنَّ مشكلتنا مع أهل الاجتهاد ليست في وجود الاختلاف بينهم في الأحكام، فإنه لو كان هذا الاختلاف ناشئاً من الدليل، فلا إشكال فيه، وإنَّما مشكلتنا معهم هي أنَّهم اعتمدوا على الاجتهاد والقياس في الشريعة، مع أنَّه لا يوجد دليل يدلُّ على ذلك و يجوزه.

إذن لقد كان الشريف المرتضى دقيقاً في الإجابة، ويبدو أنَّ الذي كان مرتكزاً في ذهن السائل هو أنَّ الاعتماد على الاجتهاد والقياس سوف يؤدي إلى الاختلاف، وأنَّ هذا أمر مرفوض ومنكر، لكن الشريف المرتضى لم يعتبر ذلك إشكالاً، فما دام الاختلاف ناشئاً من الاختلاف في الدليل فلا إشكال فيه. وهذه خطوة مهمة نحو إعطاء نظرة إيجابية إلى مفهوم الاجتهاد بين علماء الإمامية والذي كان يساوي معنى القياس، لكنَّه بمرور الزمن تغيّر معناه، وصار عبارة عن استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها^١.
المسألة السابعة: في الطلاق والإيلاء. وهي في الحقيقة إشكال على القاعدة القائلة: «الطلاق لا يقع إلَّا في طهر لم تحصل فيه موقعة»، والإشكال هو أنَّه لو فرضنا رجلاً واقع امرأته في طهر، ثمَّ آلى منها عقيب ذلك، ثمَّ صارت المرأة يائساً، فتربّصت أربعة أشهر، ثمَّ رفعت أمرها إلى الحاكم، فحينئذٍ سوف يلزم الحاكم الزوج بالكفارة، ولو امتنع فهل يلزمه بالطلاق، مع أنَّ زوجته ما زالت في الطهر الذي واقعها فيه قبل أربعة أشهر، لأنَّه حسب الفرض أنَّها لم ترَ الدم بعد تلك الموقعة، بل يئست و بقيت طاهراً، فإذا ألزم الزوج بالطلاق، فهذا يعني أنَّه ألزم بالطلاق في طهر الموقعة، وهو خلاف القاعدة.

فأجاب الشريف المرتضى بأنَّ قاعدة «عدم وقوع الطلاق إلَّا في طهر لم يواقعها فيه» ناظرة إلى حالة ما لو كانت المرأة غير يائس، بل تحيض و تطهر، فإذا يئست لم

١. انظر حول مسألة تطوّر مفهوم الاجتهاد: المعالم الجديدة للأصول، ص ٢٣ - ٢٨.

تشملها القاعدة، ويصحّ طلاقها على كلّ حال، وحينئذٍ إذا ألزم الحاكم الزوج بالطلاق فسوف يصحّ منه؛ لأنه طلاق يائس.

وأضاف الشريف المرتضى إشكالاً آخر، وهو أنّه إذا صادف أن تكون الزوجة حائضاً عند المرافعة إلى الحاكم، وامتنع الزوج من الكفّارة، فحينئذٍ هل يلزمه القاضي بالطلاق، وزوجته حائض؟

وأجاب بأنّه يلزمه بالطلاق لكن لا حالاً، وإنّما بشرط طهارة زوجته، فكأنّه قال له: «ألزمتك بالطلاق بشرط طهارة زوجتك»، وهذا لا إشكال فيه.

هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٤٥، وفي مسائل المرتضى، ص ٣٥.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٢) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (١٣ - ١٧) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (١٣ - ١٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٣٧ - ٣٣٩) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ج».
٥. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ع».

٦. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
- (ب) سائر النسخ:
١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحات (٨ - ١٢) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٢٩٣ - ٢٩٦) من المجموعة.
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٤٦ - ٤٨) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣٣ - ٣٥) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٠ - ٢٦١) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٩ - ١١) من المجموعة.
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٥ - ٥٦) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٩ - ١١) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٧٨ - ٨٠) من المجموعة.

[جَوَابَاتُ] الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ^١]

[حُكْمُ الْخِلَافِ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ]

مَسْأَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ:

مَا الْقَوْلُ فِيْمَنْ طَلَّبَ هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَرَهُ، أَوْ رَأَاهُ وَجَوَّزَ رُؤْيَا غَيْرِهِ^٢ مِنْ قَبْلِ فِي بَلَدٍ^٣ آخَرَ^٤، وَكَانَتْ رُؤْيَا^٥ لَا تُعْطَى مَعْرِفَةً لَهُ؛ أَيُّ شَيْءٍ يَعْتَقَدُ؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُعَوَّلُ^٦؟

وَكَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ آخِرُ الشَّهْرِ لِقَوْمٍ وَاسْتَتَرَ عَنْ قَوْمٍ، حَتَّى وَجَبَ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ اسْتَتَرَ عَنْهُمْ وَالْإِفْطَارُ عَلَى مَنْ ظَهَرَ لَهُمْ؛ أَلَيْسَ^٧ يُوَدِّي هَذَا إِلَى تَقْصَانِهِ عِنْدَ بَعْضِ

١. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنْ فَهْرَسِ الْبُصْرِيِّ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِعَةِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ، لَكُنَّا قَمْنَا بِإِعَادَةِ تَرْتِيبِ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَفَقَّ مَا ذَكَرَهُ الْبُصْرِيُّ. رَاجِعْ مَقْدَمَةَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٢. فِي «د، س»: - «لَهُ».

٣. فِي «ب، ع»: «بِلَدَةٍ».

٤. فِي «ع»: «أُخْرَى».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «رُؤْيَا».

٦. فِي «ب، ج، د، س، ع» وَالْمَطْبُوعِ: «يَقُولُ».

٧. فِي «أ، ب، د، س، ع»: + «مَنْ ظَهَرَ لَهُمْ».

المُكَلَّفِينَ وَتَمَامِهِ عِنْدَ آخَرِينَ، فَتَبْطُلُ^١ حَقِيقَةُ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي نَفْسِهِ، أَوْ يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَنْصِبْ لَخَلْقِهِ دَلِيلًا يَتَّفِقُونَ بِهِ عَلَيْهَا وَيَعْتَقِدُونَهَا^٢ عَلَى وَجْهِهَا، وَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى اخْتِلَافِ الْأَعْيَادِ وَفَسَادِ التَّوَارِيخِ وَمُثَالَّةِ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْخِلَافِ؟

الجواب - و بالله التوفيق :-

إِنَّ تَكْلِيفَ كُلِّ مُكَلَّفٍ يَخْتَصُّ بِهِ، وَ لَا يَتَعَلَّقُ بغيرِهِ؛ فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَخْتَلِفَ تَكْلِيفُ الشَّخْصَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ اخْتِلَافُ تَكْلِيفِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ، وَ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ وَالْوَجْهِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ التَّكْلِيفُ عَلَى سَبِيلِ^٣ التَّخْيِيرِ.

وَ إِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَكْلِيفُ مَنْ رَأَى هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ الصَّوْمَ، وَ تَكْلِيفُ مَنْ لَمْ يَرَهُ وَ لَا قَامَتْ عَلَيْهِ^٤ حُجَّةٌ بِرُؤْيَيْهِ الْفِطْرِ؟ وَ كَذَلِكَ حُكْمُهُمَا^٥ فِي رُؤْيِي هِلَالِ الْفِطْرِ.

وَ أَيْ فَسَادٍ فِي اخْتِلَافِ التَّكْلِيفِ إِذَا اخْتَلَفَتْ^٦ وَجُوهُهُ وَ طُرُقُهُ^٧ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ

١. فِي «د، س، ع»: «فَيَبْطُل».

٢. فِي «د، س، ع»: «وَيَعْتَقِدُوهَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «سَبِيل».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ».

٥. فِي «ج، د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «حُكْمَهَا».

٦. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «هَلَال».

٧. فِي «ب، ج، ع»: «اِخْتَلَفَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ طَرَقَهُ».

تَعَالَى قَدْ كَلَّفَ وَاجِدَ الْمَاءِ الطَّهَارَةَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَاسْقَطَ عَنْ^١ فَاقِدِ الْمَاءِ تَكْلِيفَ الطَّهَارَةَ بِهِ، وَكَلَّفَهُ التَّيْمُمَ بِالتُّرَابِ، وَجَعَلَ تَكْلِيفَهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ مُخْتَلِفًا كَمَا تَرَى، وَلَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ فَسَادًا؟

و كَذَلِكَ تَكْلِيفُ الْمَرِيضِ الصَّلَاةَ مِنْ قُعُودِهِ، وَالصَّحِيحِ الصَّلَاةَ مِنْ قِيَامِهِ؛ فَاخْتَلَفَ التَّكْلِيفُ فِيهِمَا لِاخْتِلَافِ أَسْبَابِهِمَا بِهِ.

و مَنْ طَلَبَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ، وَغَلَبَ فِي ظَنِّهِ - بِأَمَارَةٍ لَاحَتْ^٢ لَهُ - أَنَّهَا فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَيْهَا بَعِيْنَهَا؛ وَمَنْ طَلَبَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَغَلَبَ فِي ظَنِّهِ - بِأَمَارَةٍ أُخْرَى - أَنَّهَا فِي جِهَةٍ سِوَاهَا، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى خِلَافِ الْجِهَةِ الْأُولَى؛ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^٣ مُؤَدَّ فَرَضِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّكْلِيفُ.

و لَوْ ذَهَبْنَا إِلَى ذِكْرِ مَا^٤ يَخْتَلَفُ فِيهِ التَّكْلِيفُ مِنْ ضُرُوبِ الشَّرَائِعِ، لَطَالَ الْقَوْلُ وَاتَّسَعَ.

و لَسْنَا نَعِيبُ أَصْحَابَ الْاجْتِهَادِ بِالْإِخْتِلَافِ فِي التَّكْلِيفِ - عَلَى^٥ ظَنِّ السَّائِلِ^٦ -؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ إِذَا كَانَ عَنْ دَلِيلٍ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ وَحُجَّةٍ صَحِيْحَةٍ، لَمْ يَكُنْ مَعِيبًا، وَ إِنَّمَا عِيبَانُهُم بِالْاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِمَا، وَلَا طَرِيقَ إِلَيْهِمَا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٢. أَي: لَمَحَتْ، وَبَزَزَتْ. يُقَالُ: لَاحَ الْبَرْقُ يَلُوحُ لَوْحًا، أَي: لَمَحَ. وَ لَاحَ النَّجْمُ: بَدَأَ. وَ يُقَالُ لِلشَّيْءِ إِذَا تَلَاثًا: لَاحَ يَلُوحُ لَوْحًا. وَ لَاحَ لِي أَمْرُكَ: بَانَ وَوَضَحَ. رَاجِع: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٥٨٥ - ٥٨٧ (لَوْح).

٣. فِي «د، س»: «مِنْهُمَا».

٤. فِي «ع»: «إِلَى مَا ذَكَرَهُ مَا» بِدَل «إِلَى ذِكْرٍ مَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى مَا ذَكَرَ مِمَّا» بِدَلْهَا.

٥. فِي «د، س»: «بِالتَّكْلِيفِ عَنْ» بِدَل «فِي التَّكْلِيفِ - عَلَى».

٦. فِي «د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَسَائِلُ».

[المسألة السابعة]

[حُكْمُ الطَّلَاقِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الدَّمِ وَإِبْلَاءِ الْمَرْأَةِ]

مَسْأَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الرِّمَلِيَّةِ^٢؛ قَالَ: إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ بِالْمَرْأَةِ إِلَّا وَهِيَ طَاهِرٌ فِي طَهْرٍ لَا مُلَامَسَةَ فِيهِ؛ فَمَا الْحُكْمُ فِي رَجُلٍ قَصَدَ إِلَى امْرَأَةٍ وَهِيَ طَاهِرٌ، فَلَامَسَهَا^٣، ثُمَّ أَلَى مِنْهَا عَقِيبَ مُلَامَسَتِهَا، وَارْتَفَعَ الدَّمُ عَنْهَا، فَتَرَبَّصْتَ^٤ بِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يَقْرُبْهَا، وَجَبَ عَلَيْهِ فِيهَا مُرَافَعَتُهُ^٥ إِلَى الْحَاكِمِ بَعْدَ الْأَجْلِ، فَأَمَرَهُ^٦ بِالْكَفَّارَةِ، فَاِمْتَنَعَ مِنْهَا؛ أَيْلَازِمُهُ الطَّلَاقُ وَهِيَ فِي طَهْرٍ قَدْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمُلَامَسَةُ، فَيَكُونُ قَدْ أَفْتَى بِضِدِّ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَذْهَبُ، أَمْ يَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ، لَا يُكْفَرُ وَلَا يُطْلَقُ، فَيُخَالَفُ الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ؟

الجوابُ - وبالله التوفيقُ - :

إِنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا لَا^٧ يَقَعُ فِي طَهْرٍ تَخَلَّلَتِهُ الْمُلَامَسَةُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ تَحِيضُ

١. «الإبلاء» لغة: الحلف. و أما شرعاً، فهو حلف الزوج الدائم على ترك وطء الزوجة المدخول بها قبلاً مطلقاً، أو زيادة على أربعة أشهر للإضرار بها، و كان طلاقاً في الجاهلية كالظهار، فغير الشرع حكمه، و جعل له أحكاماً خاصة إن جمع شرائطه، و إلا فهو يمين يُعتبر فيه ما يُعتبر في اليمين، و يلحقه حكمه. راجع للمزيد: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٥؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٥٦١ (ألي)؛ النهاية للطوسي، ص ٥٢٧؛ اللعة الدمشقية، ص ١٨٨؛ مسالك الأفهام، ج ١٠، ص ١٢٥.

٢. في «د، س»: «الرمليات».

٣. في «د، س»: «ولا مسها».

٤. «التربص»: المكث، و الانتظار. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤١؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٤ (ربص).

٥. في «د، س»: «مرافعة». و لعل الصواب: «فرافعته».

٦. في «ب، ج، د، س»: «فأمر». و في «ع»: «قام».

٧. في «د، س، ع»: - «لا».

و تَطْهَرُ؛ فَأَمَّا إِذَا ارْتَفَعَ الدَّمُ عَنْهَا، وَ يَبَسَتْ مِنَ الْحَيْضِ، وَ تَبَيَّنَ^١ ارْتِفَاعُ الدَّمِ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ^٢، وَ صَادَفَ انْقِضَاءُ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ [وَ مُرَافَعَةُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا إِلَى الْحَاكِمِ الْيَأْسِ^٣ مِنَ الْحَيْضِ، فَالْحَاكِمُ يَأْمُرُهُ بِالْكَفَّارَةِ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ^٤ الزَّمَهُ الطَّلَاقَ، فَإِنْ طَلَّقَ وَقَعَ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ طَلَاقٌ^٥ آيَسَةٍ مِنَ الْحَيْضِ^٦.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُسْأَلَ عَمَّنْ صَادَفَ مُرَافَعَتَهُ^٧ مِنْ زَوْجَتِهِ إِلَى الْحَاكِمِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ حَيْضًا، وَ امْتَنَعَ الزَوْجُ مِنَ الْكَفَّارَةِ، وَ قِيلَ لَنَا: كَيْفَ تَقُولُونَ هَاهُنَا؛ أَيْلِزِمُهُ الطَّلَاقَ وَ هُوَ لَا يَقَعُ مِنْهُ، أَمْ^٨ يُمَسِّكُ^٩ عَنْ إِلْزَامِهِ فَيَكُونُ غَيْرَ مُكْفِّرٍ وَ لَا مُطْلَقٍ؟

فَالْجَوَابُ^{١٠} عَنْ ذَلِكَ: أَنَا نَقُولُ: إِنَّهُ يُلْزِمُهُ^{١١} الطَّلَاقَ بِشَرْطِ طَهَارَةِ زَوْجَتِهِ؛ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: قَدْ أَلْزَمْتُكَ وَ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِأَنْ تُطْلَقَ زَوْجَتُكَ إِذَا طَهَّرْتَ. فَقَدْ صَارَ

١. فِي «أ، ب»: «و يَبَيَّنَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و دَامَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْضَحْنَاهُ».

٣. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْيَأْسِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ».

٥. فِي «ج، ع»: - «طَلَاقَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَأْسَةٍ» بَدَلَ «آيَسَةٍ مِنَ الْحَيْضِ».

٧. فِي «أ، ج، د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُرَافَعَةٍ».

٨. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ». وَ فِي «د، س»: «أَنْ».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَمَسَّكَ».

١٠. فِي «ع»: «الْجَوَابُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و الْجَوَابُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَلْزَمَهُ».

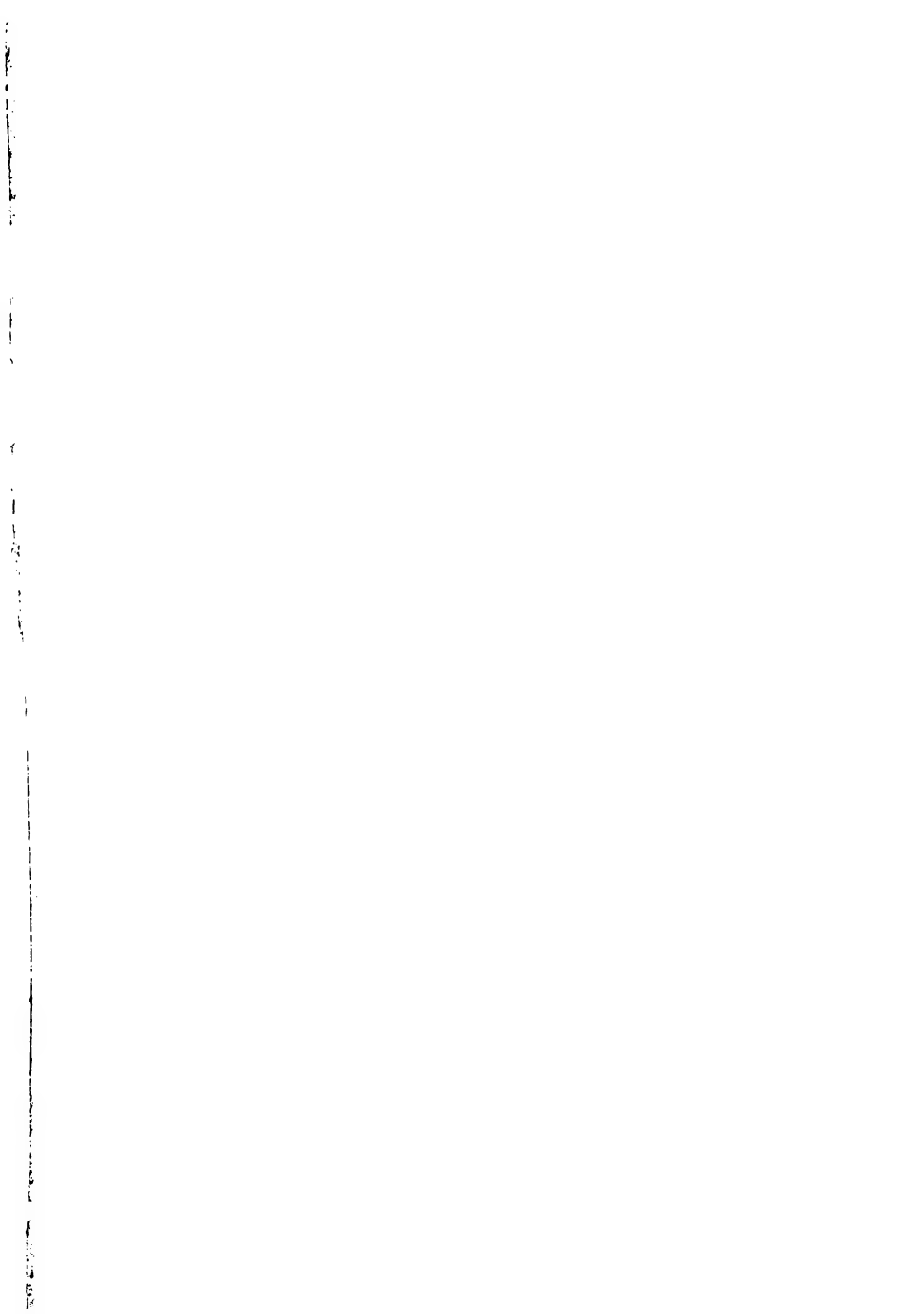
الطلاق لازماً لما امتنع من الكفارة؛ لكن على الوجه الصحيح^١.
 وهذا بَيِّنٌ، بحمدِ اللهِ ومنه^٢.

١. في المطبوع: «المطلوب».

٢. في المطبوع: «و توفيقه» بدل «ومنه».

(٨٢)

مسألة في الفرقِ بينِ نجسِ
العينِ و نجسِ الحُكمِ



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة للإجابة عن معنى مصطلحين دائرين على لسان الفقهاء، وهما مصطلحا: «نجس العين»، و «نجس الحكم».

فبدأ بالجواب بتقديم مقدّمة مأخوذة من مباني كلاميّة، وهي أنّ الأعيان لا تكون نجسة حقيقة؛ لأنّها أجسام، وهي جواهر متماثلة، فلو صار بعضها نجس العين من حيث هو جسم لصارت جميع الأجسام نجسة؛ لتماثلها في الجسميّة، وكان لا فرق بين الخنزير وغيره في النجاسة.

إذن نجاسة العين ليست حقيقة، وإنّما هي حكم شرعيّ تعبديّ، فتحمل على المجاز.

و بعد بيان هذه المقدّمة تطرّق لبيان معنى مصطلحيّ: «نجس العين»، و «نجس الحكم»؛ فذكر أنّ هذين مجرّد اصطلاحين تعارف عليهما الفقهاء؛ ومعناهما كالتالي: أمّا معنى «نجس العين» فهو كلّ ما ثبت وصف النجاسة فيه و لم يتغيّر في حال الحياة أو الموت، مثل الخنزير والكلب.

و أمّا معنى «نجس الحكم»، فهو ما تغيّر وصفه، فتارة يوصف بالطهارة، و أخرى بالنجاسة، مثل الشاة؛ فإنّه يُحكم بطهارتها في الحياة، و بنجاستها إذا ماتت بلا ذكاة؛ أو الكافر يحكم بنجاسته في حال كفره، و بطهارته في حال ما إذا أسلم. فنجاسة الشاة و الكافر نجاسة حكميّة.

ملاحظة

و ينبغي التنويه هنا إلى أن المعنى الذي ذكره الشريف المرتضى هو أحد معاني النجاسة العينية و الحكمية؛ فإن هذين الاصطلاحين يُطلقان بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى، فالنجاسة العينية تطلق على ثلاثة معاني على الأقل، و تقابلها النجاسة الحكمية، و هي كما ذكرها المحقق البحراني (ت ١٨٦ هـ) كالتالي:

أولاً: أن يراد بالنجاسة العينية ما تتعدى نجاسته مع الرطوبة، و هو مطلق الخبث، و هو الأكثر دوراناً في كلام الفقهاء.

و تقابلها الحكمية بمعنى ما لا تتعدى، بأن يكون المحل الذي قامت به معها طاهراً لا ينجس الملاقى له و لو مع الرطوبة، و يحتاج زوال حكمها إلى مقارنة النية، كنجاسة بدن الجنب و الحائض و نحوها المتوقف على الغسل.

ثانياً: ما إذا كانت عين النجاسة محسوسة مع قبول الطهارة، كالدم و الغائط و البول قبل جفافه و نحوها.

و تقابلها الحكمية بهذا الاعتبار، و هو ما لا يكون له جرم و لا عين يشار إليها، كالبول اليابس على الثوب.

ثالثاً: ما يكون عيناً غير قابل للتطهير كالكلب و الخنزير. و هذا هو المعنى الذي ذكره الشريف المرتضى في هذه الرسالة.

و تقابلها الحكمية بهذا الاعتبار، و هو ما يقبل التطهير، كالميت بعد برده و قبل تطهيره بالغسل^١.

إذن معنى النجاسة العينية و الحكمية غير منحصر في كلام الفقهاء بما ذكره

١. راجع: الحقائق الناضرة، ج ٥، ص ٢٤٠. و قد ذكر فخر المحققين هذه المعاني أيضاً، لكن باختصار.

راجع: إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٦٦.

الشريف المرتضى؛ بل هناك معاني أخرى لها مستخدمة في كلامهم، والظاهر أنّ هذه المعاني حدثت بعد عصره، والله العالم.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨، وفي مسائل المرتضى، ص ٥٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».

٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».

[مسألة في الفرق بين]

نجس العين و نجس الحُكم]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «هَذَا نَجِسُ الْعَيْنِ، وَ هَذَا نَجِسُ الْحُكْمِ»، وَ مَا ^١ هُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ؟ وَ مَا هُوَ نَجِسُ الْحُكْمِ؟ ^٢ يُبَيِّنُ ذَلِكَ. وَ هَلْ إِذَا ^٣ وَقَعَ نَجِسُ الْحُكْمِ فِي الْمَاءِ يُنَجِّسُ ^٤ أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ ^٥ بِأَنْ قَالَ ^٦:

الْأَعْيَانُ لَا تَكُونُ نَجِيسَةً؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْأَجْسَامِ، وَ هِيَ جَوَاهِرُ مُتَرَكِّبَةٍ ^٧،

١. فِي «أ، ر، س، ش»: «مَا» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

٢. فِي «ك، ل، م، و»: - «وَمَا هُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ؟». وَ فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَمَا هُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ؟ وَ مَا هُوَ نَجِسُ الْحُكْمِ؟».

٣. فِي «أ، س»: «وَ إِذَا» بِدَلِّ «وَ هَلْ إِذَا». وَ فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ هَذَا» بِدَلِّهَا.

٤. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَنْجَسٌ».

٥. فِي «أ، س» + «رَحِمَهُ اللَّهُ». وَ فِي «ك»: + «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

٦. فِي «ك، ل»: - «قَالَ».

٧. فِي «ر، و»: «مَرْكَبَةٌ». وَ فِي «ك»: «تَرْكِبِيَّةٌ». وَ فِي «ل، م، ي»: «تَرْكَبَةٌ».

و هي مُتَمَاثِلَةٌ^١؛ فَلَوْ^٢ نَجَسَ بَعْضُهَا لَنَجَسَ^٣ سَائِرُهَا، وَكَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخِنْزِيرِ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْخَيَوانِ فِي النِّجَاسَةِ؛ وَ قَدْ عَلِمَ خِلَافُ ذَلِكَ. وَ التَّنَجِيسُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ لَا يُقَالُ: «نَجَسَ الْعَيْنُ» إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ.

وَ الَّذِي يَدُورُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: «نَجَسَ الْعَيْنُ» وَ «نَجَسَ الْحُكْمُ» مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ تَعَارُفِهِمْ؛ وَ هُوَ أَنَّ كُلَّ مَا حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَ حَالِ الْمَوْتِ وَ لَمْ يَتَغَيَّرْ^٤ إِجْرَاءً^٥ هَذَا الْوَصْفِ عَلَيْهِ قَالُوا: «نَجَسَ الْعَيْنُ»، كَالْخِنْزِيرِ. وَ مَا اخْتَلَفَ حَالُهُ فَحُكِمَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِالطَّهَارَةِ وَ فِي بَعْضِهَا^٦ بِالنِّجَاسَةِ قَالُوا: «نَجَسَ الْحُكْمُ».

أَلَا تَرَى أَنَّ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الذِّكَاةُ كَالشَّاةِ وَ غَيْرِهَا يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ حَيًّا وَ بِنَجَاسَتِهِ إِذَا مَاتَ، وَ الْكَافِرُ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ فِي حَالِ كُفْرِهِ وَ بِطَهَارَتِهِ عِنْدَ إِسْلَامِهِ؟ فَأَجْرُوا^٧ عَلَى مَا اخْتَلَفَ حَالُهُ بِأَنَّهُ نَجَسَ الْحُكْمُ، وَ عَلَى مَا لَزِمَتْهُ صِفَةُ النِّجَاسَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِأَنَّهُ نَجَسَ الْعَيْنُ.

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجُنُبَ يَجْرِي عَلَيْهِ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ غَيْرُ طَاهِرٍ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ نَجَاسَتَهُ^٨ حُكْمِيَّةٌ.

وَ أَمْثَالُ هَذَا يَنْسَعُ، وَ الْمَذْكُورُ مِنْهُ فِيهِ^٩ كِفَايَةٌ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَمَاثِلَةٌ».

٢. فِي «أ، س»: «لَوْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنَجَسَ».

٤. فِي «ب، ش، ع، هـ»: «و لَمْ يَتَغَيَّرْ». وَ فِي «ر»: «و لَمْ يَتَغَيَّرْ».

٥. فِي «أ، س، ش، ط، ع، م، هـ، و» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَجْزَاءً».

٦. فِي «هـ»: «و فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ» بَدَلَ «و فِي بَعْضِهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و بَعْضُ الْأَحْيَانِ» بَدَلِهَا.

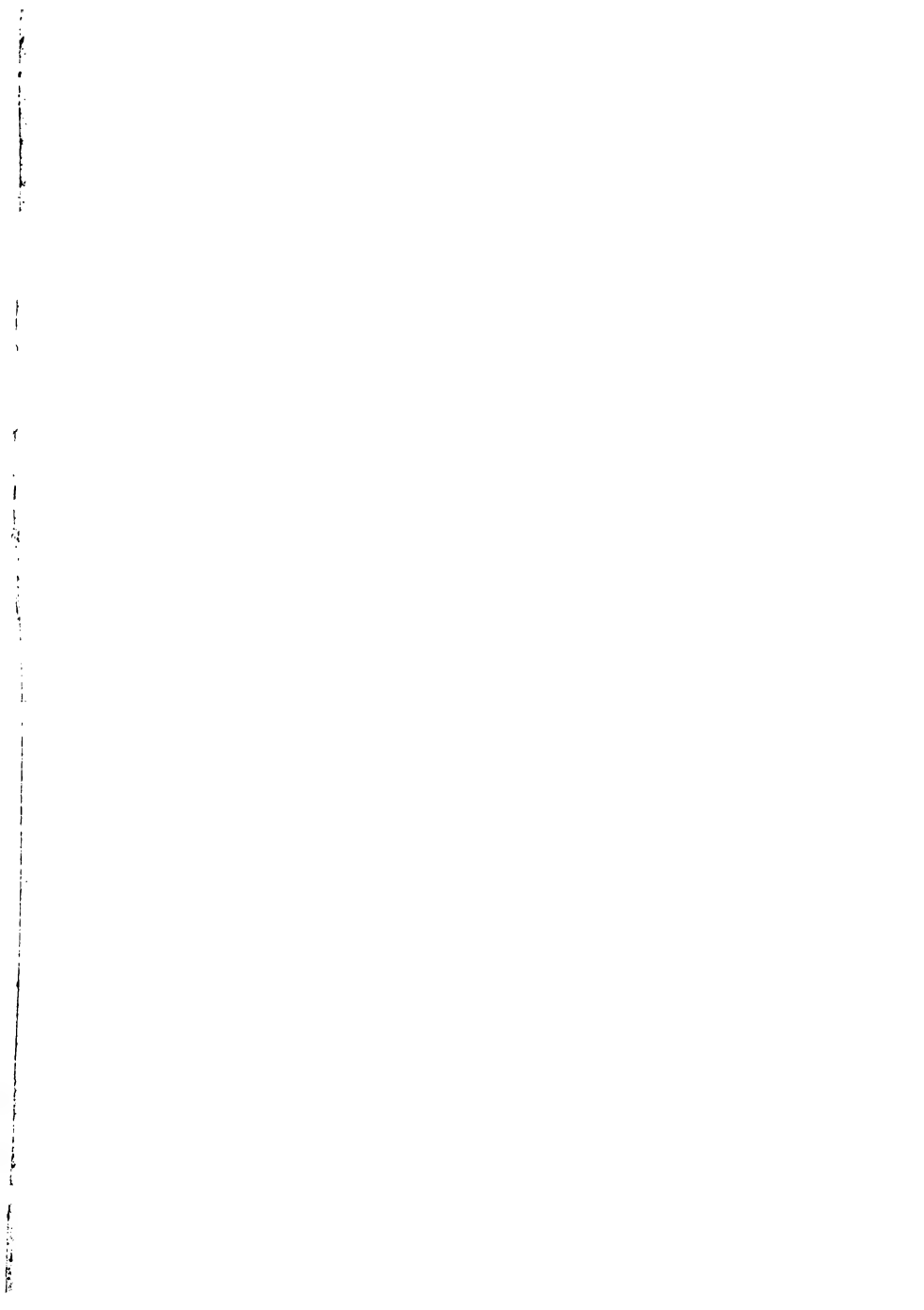
٧. فِي «أ»: «و أَجْزَوْا». وَ فِي «س»: «و أَجْرُوا». وَ فِي «ك، ل»: «فَحْكَمُوا». وَ فِي «م، و، ي»: «فَاحْمَرُّوا».

٨. فِي «م، و»: «أَنَّهُ نَجَاسَةٌ» بَدَلَ «أَنَّ نَجَاسَتَهُ».

٩. فِي «ك، ل»: «و فِي الْمَذْكُورِ» بَدَلَ «و الْمَذْكُورُ مِنْهُ فِيهِ». وَ فِي «و»: «فِيهِ».

(٨٣)

مسألة في حكم ماء البئر النابع
بعد غور مائها النجس



مقدمة التحقيق

سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن مسألة فقهية متعلّقة بماء البثر، وهي أنّه لو سقطت نجاسة في بثر، ثمّ غار ماؤها قبل نزحه، وجفّت البثر، ثمّ ظهر فيها الماء من جديد، فما هو حكم هذا الماء من حيث الطهارة والنجاسة؟

فأجاب بأنّ هذه المسألة لا نصّ فيها، ولذلك تحتمّ الرجوع في هذه الصورة إلى الأصول، وهي تقتضي البقاء على أصل الطهارة؛ لأنّ هذا الماء النابع لا نعلم هل هو نفس الماء السابق النجس، أو هو ماء جديد؛ فإذا لم نقطع بنجاسته، فهو على أصل الطهارة. وهذا الحكم قد ذهب إليه أكثر الفقهاء من الإمامية^١.

وبعد ذلك استعرض الشريف المرتضى ثلاثة إشكالات يمكن أن تورّد على ما تقدّم، وهي:

أولاً: أنّ ظهور الماء بعد الجفاف أمانة على أنّ الماء العائد هو نفس الماء الأول النجس.

و أجاب بعدم وجود أيّ أماريّة في ذلك، بل هناك احتمالان في هذا الماء: أحدهما أنّه نفس الماء الأول، والآخر أنّه ماء جديد جاء نتيجة اتّصال البثر بمياه طاهرة، ومع الشكّ يجري أصل الطهارة.

ثانياً: أنّ هذه البثر قد تعلّق بها حكم وجوب النزح، فيجب نزحها على أيّ حال. و أجاب بأنّ النزح لم يتعلّق بعنوان البثر بما هو بثر، فإنّه لا يمكن نزح البثر نفسها،

وإنما تعلّق بماء البئر النجس، وهذا الماء قد غار، فقد زال حكمٌ وجوب نزح البئر.
ثالثاً: أنّ أرض البئر وجوانبها قد تنجّست بالماء الأول، فإذا لاقاها ماء جديد
تنجّس.
وأجاب بأن مقتضى هذا الكلام وجوب غسل البئر بعد نزحها، وهو باطل.

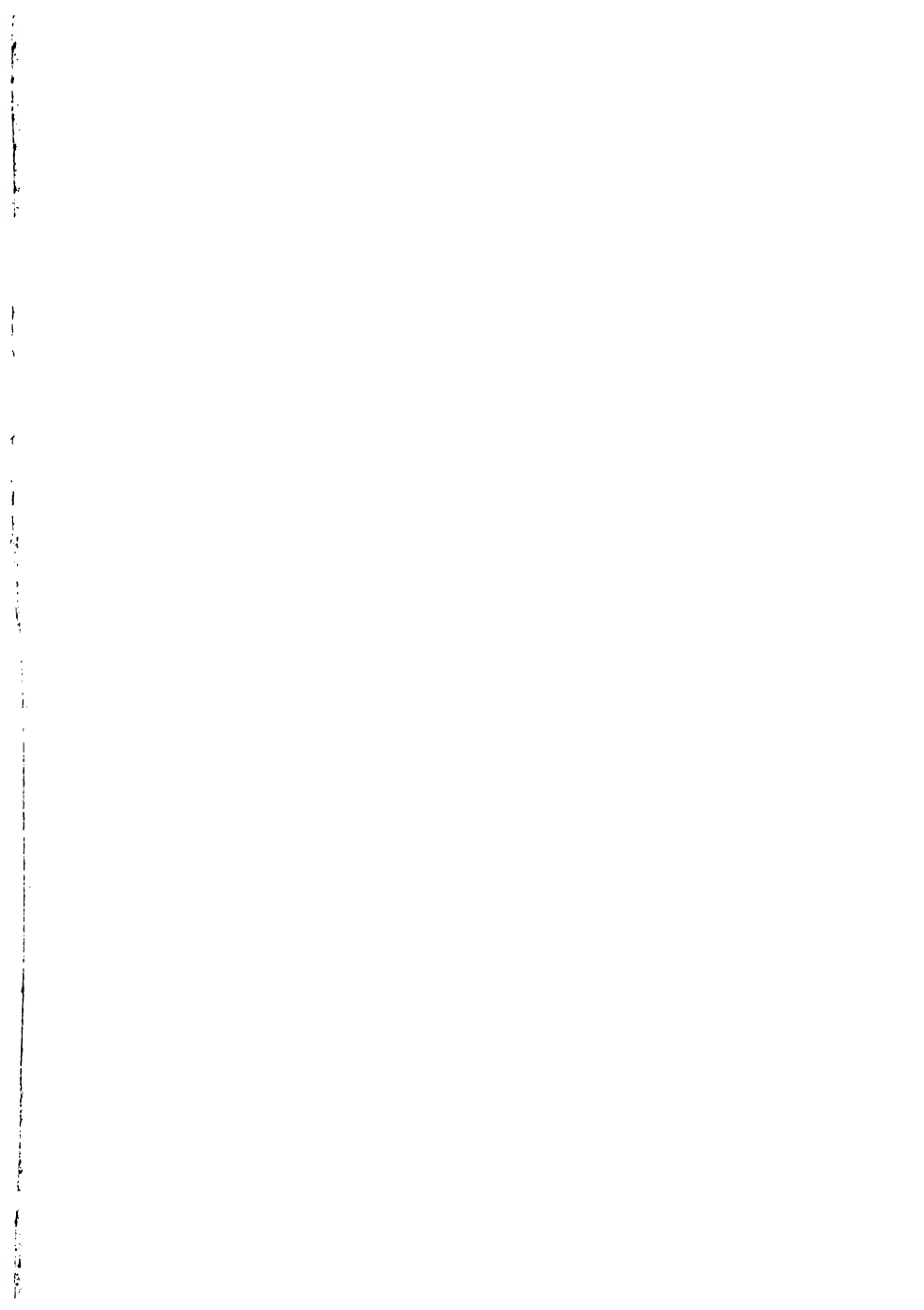
عنوان الرسالة وطبعاتها

وقد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٩،
تحت عنوان: «تنجّس البئر ثم غور مائها»، وهو عنوان غير معبر عن محتوى المسألة؛
فإنّ السؤال يدور حول حكم الماء الجديد النابع، وهو غير مُشار إليه في هذا العنوان.
كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٦١ تحت عنوان: «حكم ماء البئر بعد
الجفاف»، وهو أيضاً غير معبر بدقّة؛ فإنّه لم يتعرّض إلى صفة الماء الأول قبل
الجفاف، فإنّ هذه الصفة - وهي النجاسة - هي التي أثارت السؤال في ذهن السائل.
لذلك فالأفضل تسميتها: «حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النجس».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨)؛ ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
١٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠)؛ ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٦٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
١٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».



[مسألة في حكم ماء البئر]

[النابع بعد غور مائها النجس]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

بئر سقطت فيها نجاسة و غار ماؤها حتى لم يبق منه فيها شيء قبل التعرض لنزحها، ثم ظهر فيها الماء بعد الجفاف، ما حكم ذلك الماء الذي ظهر فيها، من نجاسة أو طهارة؟

الجواب - والله التوفيق -^١:

إنني لست أعرف في هذه المسألة نصاً، والذي توجهه الأصول أن يقال: إن الماء الذي ظهر في البئر بعد الجفاف على أصل الطهارة، و غير محكوم بنجاسته^٢. والوجه في ذلك: أن الماء الذي حكمنا بنجاسته من أجل مخالطته النجاسة^٣ لسننا نعلم أنه هو الماء الذي ظهر^٤ الآن في البئر بعد جفافها،

١. هكذا في «أ، س». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «والله التوفيق».

٢. في «ر، ع» والمطبوع: «بنجاسة».

٣. في «ك، ل، م، ه، و، ي»: «مخالطة النجاسة». وفي المطبوع: - «النجاسة».

٤. في «أ، د، ك، ل، م، و، ي»: «هو» بدون ألف الاستفهام.

٥. في المطبوع: - «ظهر».

ولا أنه^١ العائد إليها؟^٢ لأنه^٣ جائز أن يكون ذلك الماء الظاهر في البئر إنما هو من مواد لها^٤ وجهات انصبَّت^٥ إليها، وإذا لم يقطع^٦ على نجاسة هذا الماء فهو على أصل الطهارة.

وليس لأحد أن يقول: ظهور الماء عقيب الجفاف أمانة على أن العائد هو الماء الأول المحكوم بنجاسته.

وذلك: أن ما ذكر^٧ ليس بأمانة على عود الماء النجس؛ لأن جواز ظهور الماء بعد جفاف البئر من مواد انصبَّت^٨ إليها واتصلت بها كتجويز^٩ ظهور الماء بعود^{١٠} الماء الأول إليها، ولا ترجيح لإحدى الجهتين^{١١} على الأخرى^{١٢}؛ فلا أمانة في^{١٣} ظهوره على أنه هو^{١٤} الماء الأول.

١. في «ك، ل»: «وأنه» بدل «ولا أنه». وفي «م، و، ي»: «ولأنه» بدلها. وفي «هـ» والمطبوع: «وإلا أنه» بدلها.
٢. أي: وليس هو العائد إليها.
٣. في «ب، ج، ط، ع»: «إلا أنه» بدل «لأنه».
٤. في «ب، ج، ع»: «موادها» بدل «مواد لها».
٥. في «هـ» والمطبوع: «انصبَّت».
٦. في «د، م، و، ي»: «لم يقع». وفي «ك، ل»: «لم نقطع».
٧. في «أ»: «ذكرنا». وفي «ب، ج، ع»: «ذكره». وفي «س، ش، هـ»: «+ ما».
٨. في «هـ»: «نصب». وفي المطبوع: «ينصب».
٩. في «ب، ج، ط، ع»: «بتجويز». وفي «ر»: «لتجويز».
١٠. في «ك، ل»: «بعد عود» بدل «يعود». وفي «م، و، ي»: «بعدد». وفي «هـ»: «يعود».
١١. في «أ، س»: «ولا يرجع على إحدى الجهتين» بدل «ولا ترجيح لإحدى الجهتين». وفي «ب، ج، د، ط، ع، و، ي»: «ولا ترجيح لأحد الجهة» بدلها. وفي «م»: «ولا بترجيح لأحد الجهة» بدلها.
١٢. في المطبوع: «الأخر».
١٣. في «أ، س»: «على».
١٤. في «ب، ج، ط، ع»: «هو».

و لَمْ يَبْقَ فِي أَيْدِينَا إِلَّا التَّجْوِيزُ^١ لِكَوْنِهِ الْمَاءَ الْأَوَّلَ، وَ هَذَا التَّجْوِيزُ بِإِزَانِهِ التَّجْوِيزُ لِأَن يَكُونَ مَاءً جَدِيداً؛ فَقَدْ تَقَابَلَ الْجَوَازَانِ. وَ بِالتَّجْوِيزِ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ صَحِيحاً لَوَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ^٢ بِنَجَاسَةِ كُلِّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ^٣!

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ بَثْرٌ تَعَلَّقَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ بِوُجُوبِ النَّزْحِ، فَيَجِبُ أَنْ تُنْزَحَ^٤ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

قُلْنَا: يَعْنِي^٥ «وَجَبَ نَزْحُ الْبَثْرِ» أَنَّ مَاءَهَا وَجَبَ نَزْحُهُ^٦ لَا نَزْحُ الْبَثْرِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ نَزْحَهَا نَفْسِهَا لَا يُمَكِّنُ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ النَّزْحُ بِمَا فِيهَا. وَإِذَا وَجَبَ نَزْحُ مَاءٍ بَثْرٍ لِأَجْلِ نَجَاسَةٍ^٨، ثُمَّ فَقِدَ ذَلِكَ الْمَاءَ، فَقَدْ زَالَ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ النَّزْحِ^٩ عَنْ هَذِهِ الْبَثْرِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ^{١٠} أَرْضَ الْبَثْرِ وَ جَوَانِبَهَا الَّتِي أَصَابَهَا الْمَاءُ النَجِسُ

١. في «أ»: + «يخالطه بنجاسة». وفي «ب، ج، ع»: «إلا التجوز». وفي «ط»: «إلى التجويز».

٢. من قوله: «لكونه الماء الأول...» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د، ط، ع، ك، ل، م، هـ، و، ي» و المطبوع.

٣. في المطبوع: «بنجاسة».

٤. في «أ»: - «فيجب أن تنزح». وفي «ر، هـ» و المطبوع: «أن ينزح» بدل «أن تنزح». وفي «ي»: «أن تنزح» بدلها.

٥. في «ب، ج، ط، ع»: «معنى».

٦. في «هـ» و المطبوع: - «أن ماءها وجب نزحه».

٧. في «ك، ل» و حاشية «و»: «لأن نزح» بدل «لا نزح». وفي «هـ» و المطبوع: «لا نزاح» بدلها.

٨. في «ك، ل»: «نزح ماءً لأجل نجاسته». وفي «م، و»: «نزح ماء بثرٍ لأجل نجاسته».

٩. في «أ، س»: «نزح». و من قوله: «بما فيها...» إلى هنا ساقط من «ر».

١٠. في «أ، س»: - «إن».

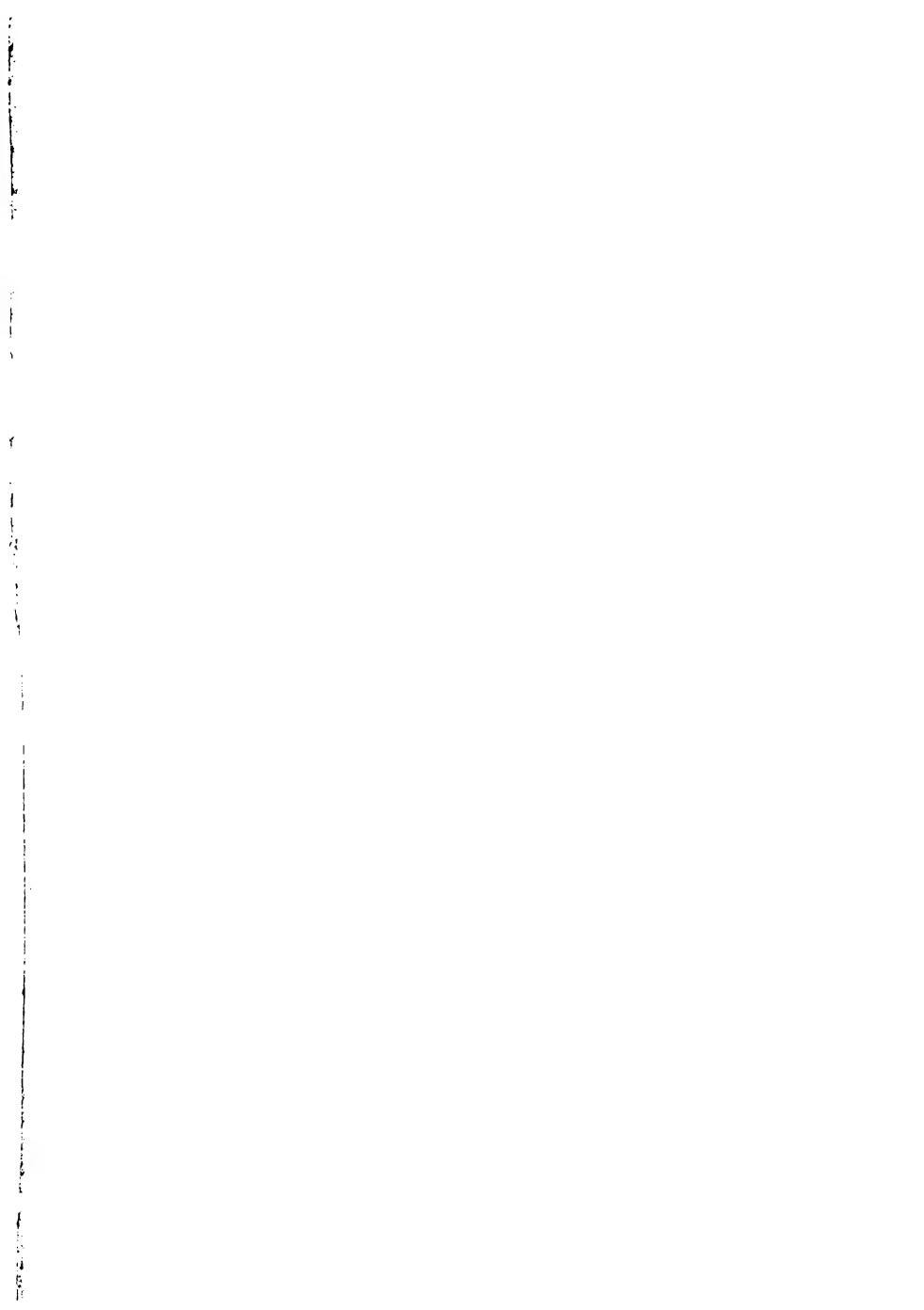
تَنْجُسُ^١، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهَا^٢ مَاءٌ جَدِيدٌ يُحَكَّمُ بِنَجَاسَتِهِ.
لأنَّ هذا يَقْتَضِي غَسْلَ الْبُتْرِ بَعْدَ نَزْحِ مَائِهَا، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُحْصِلٌ.

١. في «ب، ج، ع» - «تنجس». وفي «أ، ر، س، ل، م، و، ي»: «ينجس». وفي «ه»: «تنجيس».
٢. في «ه»: «عليها». وفي المطبوع: «تجدد عليها»، كلاهما بدل «عاد إليها».

(٨٤)

مسألة

في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة



مقدمة التحقيق

من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين فقهاء الإمامية من جهة، و غيرهم من فقهاء المذاهب من جهة أخرى هي كيفية الوضوء. فقد اختلفوا في عدة مسائل من مسائل الوضوء، و منها حكم الرجلين، و أنه هل يجب فيهما المسح أو الغسل؟ فذهب الإمامية إلى الأول، فيما ذهب الآخرون عادة إلى الثاني^١.

و قد اهتم الإمامية بتأليف رسائل عديدة حول هذه المسألة، نذكر منها ما يلي:

١. المسح على الرجلين، لعلي بن بلال المهلبّي الأزدي^٢.
٢. كتاب في المسح على الرجلين، لأبي محمد العلوي^٣.
٣. المسح على القدمين، لابن عيَّاش السلمي السمرقندي العيَّاشي (ت ٣٢٠هـ)^٤.
٤. كتاب فرض المسح على الرجلين، للشيخ أبي علي بن الجنيد الإسكافي^٥.
٥. مسألة في المسح على الرجلين، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)^٦، و هي مطبوعة.
٦. القول المبين عن وجوب المسح على الرجلين، للمحقّق الكراچكي (ت ٤٤٩هـ)، و هي إحدى الرسائل المطبوعة في ضمن كتاب كنز الفوائد.

١. راجع: الانتصار، ص ١٠٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٨٩-٩١.

٢. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٦٥.

٤. المصدر، ص ٣٥٢.

٣. المصدر، ص ٤٤٢.

٦. المصدر، ص ٣٩٩.

٥. المصدر، ص ٣٨٨.

٧. مسألة في المسح على الرجلين، لأبي يعلى الجعفري (ت ٤٦٣هـ)، خليفة الشيخ المفيد^١.

إضافة إلى رسالة الشريف المرتضى التي بين أيدينا.

و قد ذكر المحقق الطهراني رسائل أخرى حول هذا الموضوع، فراجع^٢.
و من أسباب الاختلاف الحاصل حول مسح الرجلين أو غسلهما هو كيفية قراءة كلمة «وَأَرْجُلَكُمْ» في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^٣، و طريقة إعرابها.

و قد أدّى هذا الأمر إلى دخول علماء اللغة و النحو في هذا البحث لنصرة هذا الرأي أو ذاك، و لذلك دخل العالم النحوي الكبير أبو الحسن علي بن عيسى الرّبعي (ت ٤٢٠هـ) في هذا النزاع^٤، و كتب أوراقاً أو رسالة لنصرة القول بالغسل، فلما اطلع

١. المصدر، ص ٤٠٤.

٢. راجع: الذريعة، ج ٢١، ص ١٦ - ١٧؛ و ج ١، ص ٤٣٠.

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. علي بن عيسى الرّبعي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرّبعي النحوي، كان إماماً في النحو، مُتَقِناً له. أصله من شيراز، صاحبَ أبا عليّ الفارسي، و درس النحو على يديه في شيراز مدةَ عشرين سنة، حتّى قال أبو عليّ في حقّه: «ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه». و تتلمذ الشريف الرضي على يده في النحو و العروض. و كان فكهاً كثير الدّعابة، فمن ذلك أنّه كان يوماً على شاطئ دجلة ببغداد، و الملك جلال الدولة [البويهّي] و المرتضى و الرضي كلاهما في سمارية [نوع من الزوارق]، و معهما عثمان بن جنيّ النحوي، فتداه الرّبعي: أيّها الملك، ما أنت بصادق في تشيّعك لعلي بن أبي طالب، يكون عثمان إلى جانبك، و عليّ - يعني نفسه - هاهنا؟! فأمر بالسّميرية، فقرّبت إلى الشاطئ، و حمّله معه. و قيل: إن هذا القول كان للشريفيين المرتضى و الرضي، و معهما عثمان بن جنيّ، فقال: «ما أعجب أحوال الشريفيين، يكون عثمان معهما، و عليّ يمشي على الشط!!». له تصانيف في النحو، منها كتاب البديع، و شرح مختصر الجرمي، و شرح

الشريف المرتضى عليها قرّر كتابة رسالة للجواب عليها ونقدها. و قد أبدى المرتضى كالعادة قدرته على النقض والإبرام، والخوض في المسائل التخصصيّة والأدبيّة؛ فمجرّد التجزؤ على مناقشة شخص كالربيعي الذي درس اللغة على يد أبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧) عشرين سنة، و كان أستاذاً للشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) يحتاج إلى الإمام الكبير بأسرار اللغة وغوامضها.

و للشريف المرتضى بحث مفصّل حول موضوع مسح الرجلين ذكره في كتابه مسائل الخلاف، و على الرغم من أنّ الكتاب الأخير مفقود، إلّا أنّ الشريف المرتضى قام بذكر الكثير من الأبحاث المطروحة فيه في كتابه الآخر الانتصار^١.

نسبة الرسالة إلى المؤلّف، و عرض لمحتواها

لقد أشار الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث إلى كتابه مسائل الخلاف، و هو يعتبر قرينة داخلية مهمّة على تصحيح نسبة الرسالة إليه. ثمّ إنّّه تطرّق في رسالته هذه إلى بعض الأبحاث المهمّة، و التي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

البحث الأوّل. استدلّ الشريف المرتضى في هذه الرسالة على أنّ قراءة «و أرجلكم» بالجرّ أولى من النصب؛ و ذلك لأنّ نصب «الأرجل» إمّا أن يكون ناشئاً من عطفها على الأيدي، أو يقدر لها عامل محذوف عمّل فيها النصب، أو تكون معطوفة على محلّ «برؤوسكم»، و هو محلّ المفعولية.

﴿ الإيضاح لأبي عليّ الفارسي، و التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي. توفي ببغداد سنة ٤٢٠هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٨؛ وفتايات الأعيان، ج ٣، ص ٣٣٦؛ الأعلام الزركلي، ج ٤، ص ٣١٨؛ المجازات النبوية، ص ٦٧، ٨٧، ٣٨٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٣٩٢.

١. راجع: الانتصار، ص ١٠٥ - ١١٤.

أما الاحتمال الأول فغير جائز؛ لبُعد عامل النصب في «الأيدي» - وهو «فاغسلوا» - عن «الأرجل»، وأن إعمال العامل الأقرب - وهو «وامسحوا» - أولى من الأبعد. وأما الثاني فغير جائز أيضاً؛ لأنه يجوز حينئذٍ تقدير الغسل و المسح، ولا مرجح لأحدهما على الآخر. ولأن الحذف لا يلجأ إليه إلا مع الضرورة، ومع استقلال الكلام بنفسه من دون حاجة إلى تقدير محذوف، لم يجوز تقدير المحذوف. وأما الثالث فهو جائز، لكن العطف على لفظ «الرؤوس» أولى من العطف على محلّها، فتكون إذن قراءة الجرّ أولى من النصب.

البحث الثاني. واستدلّ على أنّ حمل حكم الأرجل على حكم الرؤوس - وهو المسح - أولى من حمله على الغسل، بأنّه بناء على القراءة بالجرّ فسوف لن يمكن حمل حكم الأرجل إلا على المسح، وأما بناءً على القراءة بالنصب، فهناك احتمالان: احتمال حمل حكمها على المسح - عطفاً على الرؤوس - واحتمال حمله على الغسل - عطفاً على الأيدي - لكن يجب حمل قراءة النصب على المسح بما يتوافق مع قراءة الجرّ؛ لأنّ القراءتين المختلفتين تجربان مجرى آيتين في وجوب المطابقة بينهما، فكما لا يجوز وجود اختلاف بين آيتين، فكذلك لا يجوز وجود اختلاف بين قراءتين، وبذلك يتعيّن المسح وفقاً للقراءتين معاً.

وهذا الوجه قد أشار إليه الربيعي في كلامه، إلّا أنّه لم يردّ عليه، وقد أشار الشريف المرتضى إلى أنّ الربيعي قد نصر بهذا الكلام القول بالمسح.

البحث الثالث. ذكر الربيعي في ضمن كلامه أنّ الحمل على أقرب العاملين إنّما يصحّ إذا لم يؤدّ ذلك إلى فساد، أما إذا أدّى إليه فلا يجوز الحمل عليه، بل يُحمل على الأبعد، وفي الآية يكون حمل الأرجل على الأقرب - وهو «وامسحوا» - يؤدّي إلى الفساد؛ لأنّه يستلزم مسحها مع أنّ الواجب غسلها، فلا بدّ من حملها على العامل الأبعد وهو «فاغسلوا».

وأجابه الشريف المرتضى بأنه من أين لك أن الحمل على المسح فساداً، أولم يمكن أن يصرّح الله تعالى بمسح الأرجل في كتابه، وهل كان هذا التصريح سيؤدي إلى فساد؟ إلا أن يقول إنه كان يعلم بفساد المسح قبل النظر في الآية، فكان يجب عليه أن يبين ذلك، وأنه من أين حصل له العلم بذلك؟

البحث الرابع. يبدو أن الربيعي لم ينجح في الاستدلال بالآية على غسل الأرجل، بل وجد أن الآية تدلّ على مسحها، وأن القراءة بالجرّ أولى من النصب، فاستعان بكلام لأبي زيد الأنصاري الذي تحدّث عن أن المسح يطلق على الغسل، ولذلك يُعبّر عن الوضوء فيقال: «تمسّحتُ للصلاة»، ولذلك قال إن المراد بمسح الأرجل في الآية هو غسلها!!

وقد ناقش الشريف المرتضى ذلك بأربع مناقشات:
الأولى: أن حقيقة الغسل في اللغة تختلف عن المسح، فالغسل هو إجراء الماء على العضو المغسول، بينما المسح هو مسّ العضو بالماء من دون إجراء له، فالمعنيان متضادان، ولا يمكن أن يراد بأحدهما الآخر.

الثانية: أن أهل الشرع والعرف فرّقوا بين المسح والغسل، فجعّلوا بعض أعضاء الوضوء ممسوحاً، والآخر مغسولاً، وهذا يعني أن المسح والغسل لا يدلّ أحدهما على الآخر.

الثالثة: إذا كانت الأرجل معطوفة على الرؤوس، ولا خلاف في وجوب مسح الرؤوس، فيجب أن يكون حكم الأرجل حكمها.

الرابعة: لو كان المسح غسلًا، والغسل مسحاً، لما أمكنهم الاستدلال بما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه توضّأ وغسل رجله، على وجوب غسل الرجلين؛ لاحتمال أن يراد بذلك المسح لا الغسل.

ثم استمرّ في مناقشة بعض الاستشهادات التي ذكرها الربيعي في كلامه، والتي يطول بذكرها الكلام.

فوائد

١. قام القاضي أبو المحاسن المعريّ المعتزلي الحنفي (٤٤٢هـ)^١ بكتابة ردّ على الشريف المرتضى، دافع فيه عن فكرة غسل الرجلين، و من المحتمل أنه قام بنقض الرسالة محلّ البحث، و دافع عن أبي الحسن الرّبيعي. و بعد ذلك قام المحقّق الكراجكي بالردّ على أبي المحاسن، و ألف كتاباً في طرابلس، سمّاه: ردع الجاهل و تنبيه الغافل^٢، دافع فيه عن الشريف المرتضى، و مع الأسف لم يصل إلينا هذا الردّ. و في الحقيقة ليست هذه المرّة الأولى التي يدافع فيها تلامذة الشريف المرتضى عن أستاذهم؛ فقد دافع سلار (ت ٤٤٨هـ) عن أستاذه أيضاً و كتب ردّاً على أبي الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) دفاعاً عن كتاب الشافعي.

٢. قام الشريف المرتضى في هذه الرسالة بنقل نصوص من كلام الرّبيعي -بعضها مطوّل- و بذلك يكون قد حفظ لنا ضمناً جزءاً من تراث أبي الحسن الرّبيعي النحوي. و قد قام الشريف المرتضى من خلال ردوده التي كتبها -مثل كتاب الشافعي، أو رسالة الردّ على أصحاب العدد - بالحفاظ على تراث الآخرين، و هو أمر جدير بالاهتمام؛ فإنّه يمكن اعتبار الردود و النقوض التي تمّ تأليفها للردّ على الآخرين، يمكن اعتبارها مصدراً مهماً لإعادة تكوين التراث المفقود، فيمكن استلال النصوص

١. أبو المحاسن المعريّ: القاضي أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعريّ المعتزلي الحنفي. ناب القضاء بدمشق، و ولي قضاء بعلبك. نسب إلى التشيع، و توفي سنة ٤٤٢هـ. مجلة تراثنا، العدد ٤٤، ص ٣٨٠، الهامش ١٨؛ الذريعة، ج ٣، ص ٢٩١؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٢٩، ص ٥٠٨.

٢. راجع: خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ١٢٨. و قد جاء فيها نقلاً عن فهرس مصنفات الكراجكي: «كتاب ردع الجاهل و تنبيه الغافل، و هو نقض كلام أبي المحاسن المعريّ الذي طعن به على الشريف المرتضى في المسح على الرجلين، عمل بطرابلس».

المنقوض عليها من خلال كلام الشخص الناقض وإعادة تكوينها، وذلك فيما إذا كانت مفقودة.

٣. أشار الشريف المرتضى في خلال الرسالة إلى معنى خطر له حول قول الشاعر: «كأن غزل العنكبوت المرمّل»، وقال إن هذا المعنى ما رآه لأحد، ولا وقع له متقدماً. وهذا إبداع آخر من إبداعاته.^١

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٩.

والأولى أن نجعل لهذه الرسالة عنواناً آخر، وهو: «نقض كلام أبي الحسن الرّبيعي حول غسل الرجلين».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردى رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٣٩٣ - ٤٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

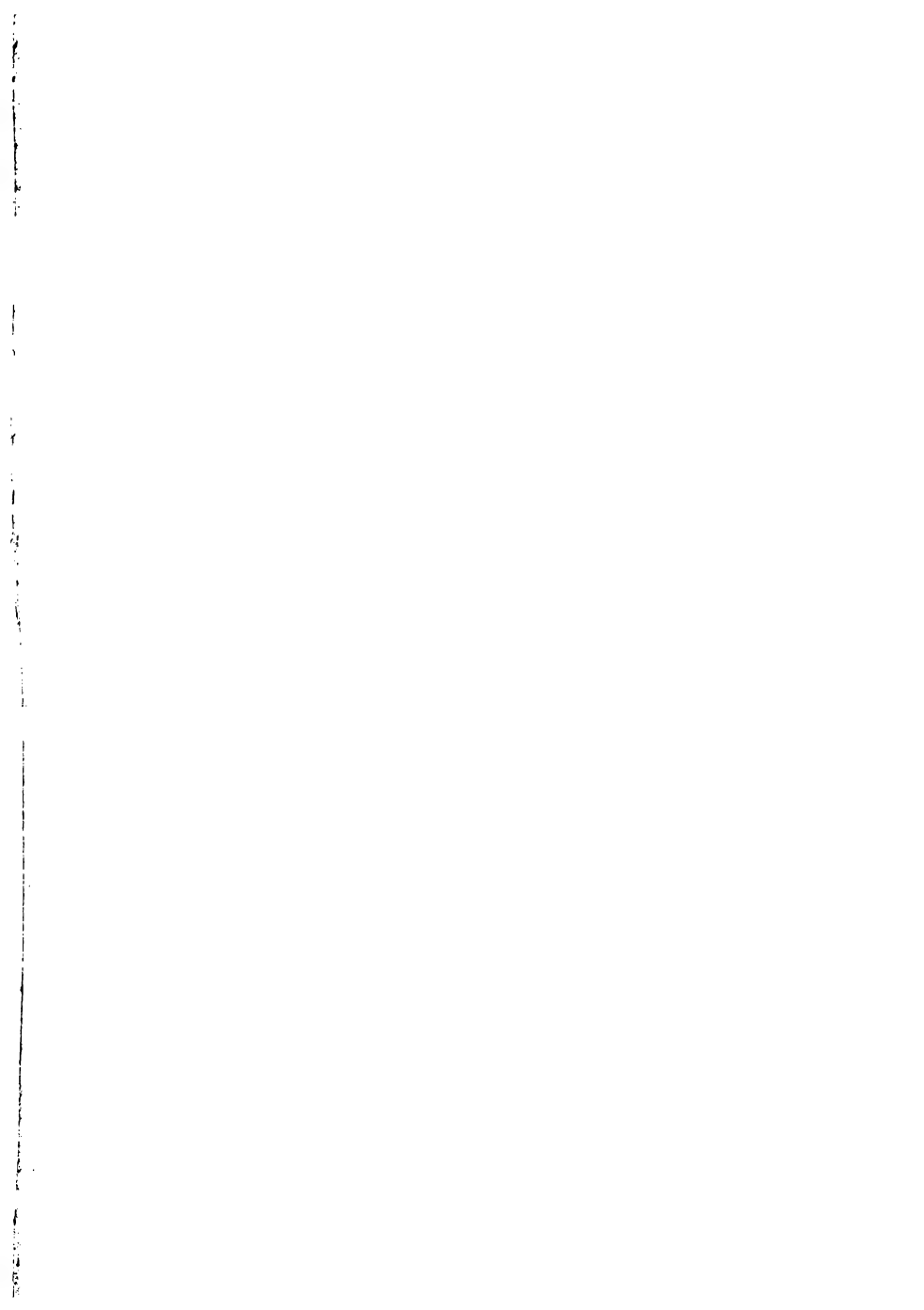
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٤١ - ٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٩٢ - ٢٩٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٦١ - ١٦٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٣٦ - ٢٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

١. راجع قائمة لبعض إبداعاته الفكرية في ذيل مقدمة رسالة «تفسير: أنبؤوني بأسماء هؤلاء...»، و هي من الرسائل القرآنية للشريف المرتضى.



مسألة^١

[في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[مقدمة]

قال السيّد - قدّس الله روحه - :

وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ الْأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرَّبْعِيِّ^٢ يَنْصُرُ بِهِ: أَنَّ الْقُرْآنَ دَالٌّ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ، فَلَمَّا تَأَمَّلْتُهُ وَجَدْتُهُ كَلَامَ مُخَمَّرٍ^٣ غَيْرِ مُحَقِّقٍ لِمَا يَقُولُهُ؛ وَكَأَنَّهُ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الشَّانِ، بَعِيدٌ مِنْهُ، أَجَنَّبَنِي. وَمَنْ لَا يُطِيقُ عَلَى أَمْرِ فَلَا سِتْرَ^٤ عَلَيْهِ تَرَكَ الْخَوْضَ فِيهِ.

وَلَمَّا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ حَمَلِهِ الْقِرَاءَةُ^٥ بِنَصَبِ «الْأَرْجُلِ» عَلَى عَطْفِهَا^٦ عَلَى

١. في «أ، ب، د» والمطبوع: - «مسألة». ٢. تقدّمت ترجمته في مقدّمة هذه الرسالة، فراجع.
٣. في «ج، ص» والمطبوع: «مخرّم»؛ من «الخرم» بمعنى القطع. و أمّا «المخمر» من «التخمير» بمعنى التستير والتغطية، يقال لكلّ شيء أو شخص مبهم وضعيف. راجع: المصباح المنير، ص ١٨٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٧٧ و ٧٨ (خمر)؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٢ (خرم).
٤. في «ج، ص» والمطبوع: «فأستر».
٥. أي في الآية ٦ من سورة المائدة (٥) حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.
٦. في «ج، ص» والمطبوع: - «على عطفها».

«الأيدي» المغسولة، عدَل إلى شيءٍ وَجَدْتُ شَيْخَهُ أبا^١ عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^٢ عَوَّلَ عَلَيْهِ، لَمَّا أَعْيَاهُ نُصْرَةٌ إِيْجَابُ الْغَسْلِ مِنَ الْآيَةِ عَلَى صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ؛ وَهُوَ وَجْهٌ رُؤْيٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^٣ الْأَنْصَارِيِّ أَشَدُّ تَهَافُتًا وَتَضَارُبًا^٤ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.^٥

وَنَحْنُ نُبَيِّنُ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ - الَّذِي وَقَفْنَا عَلَيْهِ - مِنْ الْخَلَلِ وَالزَّلَلِ بِأَوْجَزِ كَلَامٍ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَطْلَعَ عَلَى كَلَامِنَا - فِيمَا كُنَّا أُمَلِّينَاهُ مِنْ^٦ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^٧

١. في «ج، ص» و المطبوع: «أبي»، وهو سهو واضح؛ نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.
٢. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي القسوي النحوي، المشتهر بإمام النحو، تقدّم بالنحو عند عضد الدولة، ولد في سنة ٢٨٨ هـ، ومات ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. من تلامذته في النحو: أبو الفتح بن جني، وعلي بن عيسى الربيعي؛ ومن تصانيفه: الإيضاح في النحو، والتكملة في النحو، والإيضاح الشعري، وتعليقة على كتاب سيبويه، والحجة في شرح السبعة لابن مجاهد في القراءات، وكتاب الترجمة، والمسائل الحليّات، وأبيات الإعراب، وأبيات المعاني وغيرها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣٧٩؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٨٠، الرقم ١٨١٦؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ١٩٥؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٢٧٢.
٣. في «ج، د، ص» و المطبوع: «يزيد»، وهو سهو من النسخ. وهو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري اللغوي البصري، كان من أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، وتوفي بها سنة ٢١٥ هـ، وكان يرى رأي القدرية. من تصانيفه: النوادر في اللغة، واللأ واللبن، والمياه، وخلق الإنسان، وبيوتات العرب، وغيرها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٩٤، الرقم ١٨٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٢٦، الرقم ٣١٤١؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٩٢؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٣١٢.
٤. في جميع النسخ و المطبوع: «تقارباً»، ولم نجد له معنى يناسب المقام، والظاهر أنه من سهو النسخ.
٥. سوف يأتي الوجه المنقول عن أبي زيد الأنصاري في هذه الرسالة، في ضمن الكلام المنقول عن الربيعي.
٦. في «ب»: «في».
٧. هذا الكتاب من الكتب المفقودة للمصنّف رحمه الله. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى.

قَدِيمًا^١ في هذه المسألة، و ما أوردناه أيضاً قُرَيْباً مِنَ الكلامِ في ذلك^٢ - رَأَى^٣ بَحْرًا^٤، هذا الكلامُ الذي أَوْجَزْنَاهُ^٥ لهذا الرجلِ و لغيرِهِ في هذه المسألة كالْفَطْرَةِ بالإضافةِ إليه، و أمَكََنَّ مَنْ ضَبَطَ ذلكَ أن يَنْقُصَ منه كُلَّ كلامٍ سَطَرَ في هذه الآيةِ أو يُسَطِّر^٦؛ و ما توفيقِي إلّا باللَّهِ، عليه تَوَكَّلْتُ و إليه أُنِيبُ.

قالَ صاحبُ الكلامِ:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^٧، القول^٨ في ذلك: أَنَّ مَنْ نَصَبَ قوله: ﴿وَ أَرْجُلَكُمْ﴾ حَمَلَهُ عَلَى الْغَسْلِ، و عَطَفَهُ عَلَى الْأَيْدِي؛ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى عِنْدَهُ عَلَى الْغَسْلِ دُونَ الْمَسْحِ، فَحَمَلَهُ^٩ عَلَى النَّصْبِ الَّذِي يَتَقَضِيهِ قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ لِيَكُونَ عَلَى لَفْظٍ مَا فِي حُكْمِهِ فِي الْوُجُوبِ مِنَ الْأَيْدِي الَّتِي حُمِلَتْ عَلَى الْغَسْلِ، و لَمْ يَجَزَّ كَمَا جَزَّ مَنْ قرَأ: «وَ أَرْجُلِكُمْ»؛ لِمُخَالَفَتِهِ لَهُ^{١٠} فِي الْمَعْنَى، فَلِذَلِكَ خَالَفَ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ.

١. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «هو ما» بدل «قديمًا».

٢. راجع: الانتصار، ص ١٠٥ و ما بعدها؛ الناصريات، ص ١٢٠ و ما بعدها. و قد أشار فيهما - و خاصّة في الانتصار - إلى ما جاء في كتاب مسائل الخلاف من بحث حول غسل الرجلين.

٣. في «أ، ج، ص» و المطبوع: «و أي». و في «د»: «فأي».

٤. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «بحر».

٥. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «وجدناه».

٦. في «ب»: «بسطر». و في «ج، د، ص» و المطبوع: «له سطر» بدل «يسطر».

٧. المائدة (٥): ٦. ٨. في «ج، ص» و المطبوع: «المعول».

٩. في «ج، ص» و المطبوع: «فحمل». ١٠. في «ج، ص» و المطبوع: «له».

الجواب - و بالله التوفيق^١ :

يُقَالُ له: يَجِبُ أَنْ تُبْنَى^٢ الْمَذَاهِبُ عَلَى الْأَدْلَةِ، وَلَا تُبْنَى^٣ الْأَدْلَةُ عَلَى الْمَذَاهِبِ؛ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الدَّالُّ^٤ عَلَى الْأَحْكَامِ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ^٥ وَجْهُ دَلَالَتِهِ، فَتُبْنَى^٦ مَذَاهِبُنَا عَلَيْهَا، وَ يَكُونُ اعْتِقَادُنَا مُوَافِقًا لَهَا^٧.

فَقَوْلُكَ: «إِنَّ مَنْ نَصَبَ الْأَرْجُلَ حَمَلَهُ عَلَى الْغَسْلِ وَ عَطَفَهُ عَلَى الْأَيْدِي؛ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى عِنْدَهُ عَلَى الْغَسْلِ دُونَ الْمَسْحِ» طَرِيفٌ^٨، وَ^٩ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَتْ الْغَسْلُ دُونَ الْمَسْحِ [إِلَّا]^{١٠} بِغَيْرِ دَلَالَةٍ^{١١}، وَ الْقُرْآنُ يُوَجِبُ الْمَسْحَ دُونَ الْغَسْلِ.

وَأَوَّلُ مَا يَجِبُ - إِذَا فَرَضْنَا نَظْرًا مُتَأَمِّلًا^{١٢} بِحُكْمِ^{١٣} هَذِهِ^{١٤} الْآيَةِ وَ مَا يَقْتَضِيهِ^{١٥} مِنْ مَسْحٍ أَوْ غَسْلِ - يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُ غَسْلٌ وَ لَا مَسْحٌ، وَ لَا يَسْبِقُ^{١٦} إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا؛ بَلْ يَنْظُرُ فِيمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَ إِعْرَابُهَا، فَيُبْنَى عَلَى مُقْتَضَاهَا: «الْغَسْلُ»

١. في «ج، ص» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في «أ»: «أَنْ يَبْنَى». و في «ب»: «أَنْ تَبْنَى». و في «ص» و المطبوع: «أَنْ يَبْنَى».

٣. في «أ»: «و لَا يَبْنَى». و في «ب»: «و لَا تَبْنَى».

٤. من قوله: «و لَا تَبْنَى الْأَدْلَةَ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ج، ص» و المطبوع.

٥. في «ص» و المطبوع: «أَنْ نَعْتَبِرَ».

٦. في «أ»: «فَيُبْنَى». و في «ص» و المطبوع: «فَيُبْنَى».

٧. في «ج، ص» و المطبوع: - «لَهَا».

٨. في «أ»: «طَرِيفٌ». و في «ج، ص» و المطبوع: «طَرِيقٌ».

٩. في «ج، د، ص» و المطبوع: + «وَلَوْ». ١٠. أَثْبَتْنَاهُ بِمُقْتَضَى السِّيَاقِ.

١١. في «ج، ص» و المطبوع: «بِغَيْرِ دَلَالَتِهِ». ١٢. في «ج، ص» و المطبوع: «مَنْ فَلَ».

١٣. في «ج، د، ص» و المطبوع: «يَحْكُمُ».

١٤. في «ص» و المطبوع: «بِهَذِهِ».

١٥. في «ج، د، ص» و المطبوع: «يَقْتَضِيهِ».

١٦. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «و لَا يَنْتَضِيقُ».

إن وافقه، أو «المسح» إن طابقه. وكلامك هذا يقتضي استسلاف^١ الغسل، وأنه حكم الآية، حتى يثبت عليه إعراب الرجل بالنصب، وهذا هو ضد الواجب.

[أرجحية قراءة «و أرجلكم» بالجر]

و قد بينّا في «مسائل الخلاف»: أن القراءة بالجر أولى من القراءة بالنصب؛ لأننا إذا نصبنا الرجل فلا بد من عامل في هذا النصب؛ فإما أن تكون^٢ معطوفة على الأيدي، أو تقدّر^٣ لها عاملاً^٤ محذوفاً، أو تكون^٥ معطوفة على موضع الجار والمجرور في قوله: ﴿يُرْوُوسِكُمْ﴾.

[١.] ولا يجوز أن تكون^٦ معطوفة على الأيدي؛ لبعدها من عامل النصب في الأيدي، ولأن إعمال العامل الأقرب أولى من إعمال الأبعد.

و ذكرنا قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^٧، وقوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ﴾^٨، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾^٩.

١. في «ج، ص» والمطبوع: «سبلاً من» بدل «استسلاف». والمراد بـ «استسلاف الغسل» أي تسليمه وفرضه سلفاً.

٢. في «أ، ب، ج، ص»: «أن يكون».

٣. في «ج، ص»: «تقدّر». وفي المطبوع: «يقدر».

٤. في المطبوع: «عامل».

٥. في «أ، ج، د، ص»: «يكون».

٦. في جميع النسخ: «أن يكون».

٧. الكهف (١٨): ٩٦.

٨. الحاقة (٦٩): ١٩. وسوف يأتي في الكلام المنقول عن الرّبي بعد قليل توضيح الاستدلال بهاتين الآيتين.

٩. الجن (٧٢): ٧.

و ذَكَّرْنَا مَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ، وَ هُوَ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ، وَ أَكْرَمْتُ خَالِدًا وَ بِشْرًا»، إِنَّ رَدَّ^١ «بِشْرًا» إِلَى حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمَاضِيَةِ - الَّتِي قَدْ انْقَطَعَ حُكْمُهَا وَ وَقَعَ الْخُرُوجُ عَنْهَا - لَحَنَ، وَ خُرُوجُ^٢ عَنْ مُقْتَضَى اللَّغَةِ.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا، وَ قَدْ انْقَطَعَ حُكْمُهَا بِالتَّجَاوُزِ لَهَا إِلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى، وَ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. [ب.] وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْصَبَ الْأَرْجُلُ بِمَحذُوفٍ مُقَدَّرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُقَدَّرَ^٣ مَحذُوفًا هُوَ الْغَسْلُ، وَ بَيْنَ أَنْ تُقَدَّرَ مَحذُوفًا هُوَ الْمَسْحُ. وَلِأَنَّ الْحَذْفَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْضَرُورَةِ، وَ إِذَا اسْتَقَلَّ الْكَلَامُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ مَحذُوفٍ لَمْ يَجُزْ حَمْلُهُ عَلَى مَحذُوفٍ.

[ج.] فَأَمَّا حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَ الْمَجْرُورِ، فَهُوَ جَائِزٌ شَائِعٌ^٥، إِلَّا أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْمَسْحِ دُونَ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ الرُّؤُوسَ مَمْسُوحَةٌ، فَمَا عُطِفَ عَلَى مَوْضِعِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَمْسُوحًا مِثْلَهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِعْمَالُ أَقْرَبِ الْعَامِلِينَ أَوْلَى وَ أَكْثَرُ فِي الْقُرْآنِ وَ لُغَةِ الْعَرَبِ وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ جَرُّ «الْأَرْجُلِ»^٦ حَتَّى تَكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَفْظِ^٧ «الرُّؤُوسِ» أَوْلَى مِنْ نَصْبِهَا وَ عَطْفِهَا عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَ الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ قَلِيلًا. فَلِهَذَا تَرَجَّحَتِ الْقِرَاءَةُ بِجَرِّ الْأَرْجُلِ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِنَصْبِهَا.

١. فِي «ب»: «أَرَادَ».

٢. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ الْأَنْسَبُ: «وَ خَرَجَ».

٣. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تُقَدَّرَ».

٤. فِي «ب، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تُقَدَّرَ».

٥. فِي «ب، د»: «شَائِعٌ». وَ فِي «ج»: «فَسَائِعٌ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ شَائِعٌ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْآيَةُ» بِدَلِّ «الْأَرْجُلِ».

٧. فِي «ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَفْظَةً».

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ حَمَلَ الْحُكْمِ الْأَرْجُلِ عَلَى حُكْمِ الرُّؤُوسِ فِي الْمَسْحِ أَوَّلَى: أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْجَرِّ تَقْتَضِي الْمَسْحَ، وَلَا تَحْتَمِلُ^٢ سِوَاهُ، فَالْوَجِبُ حَمْلُ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا يُطَابِقُ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ بِالْجَرِّ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ تَجْرِيَانِ^٣ مَجْرَى الْآيَتَيْنِ^٤ فِي وَجوبِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا الْوَجْهُ يُرْجَحُ أَيْضاً^٥ الْقِرَاءَةَ بِالْجَرِّ لِلأَرْجُلِ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ لَهَا.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكَلَامِ:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ إِذَا نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ جَازَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى الْمَسْحِ، كَمَا قَالُوا^٦: «مَزَتْ بَزِيدٌ وَعَمْرًا»، فَحَمَلُوا عَمْرًا عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، حَيْثُ كَانَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ فَلِمَ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْجَرَّ أَحْسَنُ، وَإِنَّ الْمَسْحَ أَوَّلَى مِنَ الْغَسْلِ؛ لِتَجْوِيزِ الْقِرَاءَتَيْنِ جَمِيعاً الْمَسْحَ^٧، وَ^٨ لِأَنَّ مَنْ نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ أَنْ يُرِيدَ الْمَسْحَ وَإِنَّمَا^٩ نَصَبَ لِلْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالَّذِي يَجُزُّ «وَأَرْجُلُكُمْ» لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَسْحِ دُونَ الْغَسْلِ؟

١. فِي «ج، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «يَقْتَضِي».

٢. فِي «ج، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا يَحْتَمِلُ».

٣. فِي «ب، ج»: «يَجْرِيَانِ».

٤. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «آيَتَيْنِ».

٥. فِي «ص»: «أَيْضاً يُرْجَحُ» بَدَلَ «يُرْجَحُ أَيْضاً». وَفِي الْمَطْبُوعِ: - «أَيْضاً».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَالَ».

٧. فِي «أ، ج، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «بِالْمَسْحِ».

٨. فِي «ب»: - «مِنَ الْغَسْلِ؛ لِتَجْوِيزِ الْقِرَاءَتَيْنِ جَمِيعاً الْمَسْحَ. وَ».

٩. فِي «ص»: «فِيهِمَا» بَدَلَ «وَإِنَّمَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا» بَدَلَهُ.

و كَيْفَ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمَسْحَ أَوَّلَىٰ مِنْ الْغَسْلِ؛ لَجَوَازِهِ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ جميعاً، و انفرادِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ: «و أَرْجُلِكُمْ» بِالْمَسْحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْتَمِلَ غَيْرَهُ؟

و القولُ فِي ذَلِكَ^٢: أَنَّ حَمَلَ نَصَبِ «أَرْجُلِكُمْ» عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ و المَجْرُورِ فِي الْآيَةِ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مَا عَلَيْهِ يُفَسِّرُ^٣ التَّنْزِيلُ^٤ فِي هَذَا النِّحْوِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّا وَجَدْنَا فِي التَّنْزِيلِ الْعَامِلِينَ إِذَا اجْتَمَعَا حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى الْعَامِلِ الثَّانِي^٥ الْأَقْرَبِ إِلَى الْمَعْمُولِ فِيهِ دُونَ الْأَبْعَدِ. وَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^٦ حُمِلَ عَلَى الْعَامِلِ الثَّانِي الْأَقْرَبِ الَّذِي هُوَ «أُفْرِغْ» دُونَ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ «أَتُونِي»، وَ لَوْ حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ أَي: أَتُونِي قِطْرًا أُفْرِغْهُ^٧ عَلَيْهِ. وَ كَذَلِكَ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^٨؛ أَعْمِلَ «يُفْتِيكُمْ» دُونَ «يَسْتَفْتُونَكَ»، وَ لَوْ أَعْمِلَ الْأَوَّلَ لَكَانَ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ أَي: يَسْتَفْتُونَكَ فِي الْكَلَالَةِ^٩، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا.

١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع: «أَوْ» بَدَلَ «أَوَّلَىٰ مِنْ».

٢. لَا يُنْظَرُ أَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ - قَدَّسَ سِرَّهُ -؛ بَلْ لَا زَالَ الْمَصْنُفُ يَنْقُلُ كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ الرَّبَّعِيِّ.

٣. فِي «أ، ب»: «لِغَيْرِ». وَ فِي «د»: «لِغَيْرِهِ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع: «بِغَيْرِ»، كُلُّهَا بَدَلَ «يُفَسِّرُ».

٤. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع: «النَّبِيِّ بَلْ» بَدَلَ «التَّنْزِيلِ».

٥. فِي «أ»: «الثَّانِي».

٦. فِي «أ، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوع: «أُفْرِغْ».

٧. فِي «ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوع: - «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» أَي: «يُفَسِّرُ».

٨. فِي «ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوع: - «فِي الْكَلَالَةِ».

٦. الكهف (١٨): ٩٦.

٨. النساء (٤): ١٧٦.

و كذلك قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾^١؛ أَعْمِلَ الْأَقْرَبُ مِنَ الْعَامِلِينَ، وَهُوَ: «اقْرَأُوا»؛ وَلَوْ أَعْمِلَ الْأَوَّلُ لَكَانَ ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾ [أي: هَآؤُمْ كِتَابِي أَقْرَأُوهُ]^٢.

فَإِذَا كَانَ حُكْمُ الْعَامِلِينَ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ - مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي [إِلَّا] أَقْرَبَ مِنْهُمَا إِلَى الْمَعْمُولِ - لَمْ يَسْتَقِمَّ أَنْ يُتْرَكَ حَمْلُ «الْأَرْجُلِ» عَلَى الْبَاءِ^٥ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِمُخَالَفَةِ^٦ ذَلِكَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْآيِ، وَأَنَّ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ: «خَشَنْتُ بَصْدْرَهُ^٧ وَ صَدْرَ زَيْدٍ» بِجَرِّ «صَدْرٍ» الْمَعْطُوفِ عَلَى الْبَاءِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ. وَ هَذَا مَذْهَبُ سَبْيَوِيَّةِ^٨.

ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قَالَ: فَإِنَّهُ^٩ إِذَا نَصَبَ «الْأَرْجُلَ» فَقَالَ: «وَأَرْجُلُكُمْ»، فَقَدْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَبْعَدِ الْعَامِلِينَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى «اغْسِلُوا» دُونَ الْبَاءِ، وَإِنْ كَانَ

١. الحاقّة (٦٩): ١٩.

٢. في المطبوع: «عمل».

٣. أثبتناه بمقتضى السياق.

٤. في المطبوع: «فإذن».

٥. في «ج، ص» و المطبوع: «البناء».

٦. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «لمخالفته».

٧. «خَشَنْتُ صَدْرَهُ تَخَشِينًا»: أَوْغَرْتُ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٤١ (خشن).

٨. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقّب بسبيويه، النحوي المعروف. قيل: هو أول من بسط علم النحو. هو مولى بني الحرث بن كعب، ولد ببيضا من قرى شيراز، وسكن البصرة، ولزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنّف كتابه المسمّى «كتاب سبيويه» في النحو. قيل: توفي بالأهواز. وقيل: بمدينة ساوه. وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وسنة وفاته ١٧٧ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٥١، الرقم: ٩٧؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٨٠٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٨١.

٩. في «ص» و المطبوع: «قائل» بدل «فإنّه».

الباء أَقْرَبَ إِلَيْهِ؟ وَإِذَا كَانَ الَّذِي نَصَبَ قَدْ حَمَلَ عَلَى أَبْعَدِ الْعَامِلِينَ^١،
فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ نَصَبَ أَنْ يَتَأَوَّلَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ
والمجورر، وَ يَكُونُ تَأْوِيلُهُ جَائِزًا، وَإِنْ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى الْبَاءِ الَّتِي هِيَ
أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْمُولِ مِنْ قَوْلِهِ: «اغْسِلُوا»؟!

ثُمَّ قَالَ:

الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ رَأَى إِنْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْجَرِّ لَا يَسْتَقِيمُ فِي الْمَعْنَى؛ وَإِنَّمَا
يُحْمَلُ عَلَى أَقْرَبِ الْعَامِلِينَ إِذَا كَانَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَا يُفْسِدُ مَعْنَى، فَإِذَا أَذَى
ذَلِكَ إِلَى^٢ فَسَادِ الْمَعْنَى عِنْدَهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الْأَقْرَبِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَا
تَأَوَّلْنَاهُ^٣ مِنَ الْآيِ إِنَّمَا حُمِلَ فِيهِ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْمَعْنَى مِثْلُ الْحَمْلِ عَلَى الْآخَرِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أُعْمِلَ
الْأَقْرَبُ لِقُرْبِهِ؟

[و] إِذَا كَانُوا قَدْ احْتَمَلُوا - لَا يَثَارِهِمُ الْحَمْلُ عَلَى الْأَقْرَبِ - مَا لَا يَصِحُّ فِي
الْمَعْنَى؛ كَقَوْلِهِ^٤: «كَأَنَّ^٥ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ^٦» - وَيُرْوَى: «نَسَجَ» - وَ
«الْمُزْمَلُ» مِنْ صِفَةِ الْغَزْلِ، وَ حَمَلُهُ عَلَى الْعَنْكَبُوتِ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَقْرَبَ

١. من قوله: «ألا ترى أنه...» إلى هنا ساقط من «ص» والمطبوع.

٢. في «ج، ص» والمطبوع: - «إلى».

٣. في «أ، ج، د، ص» والمطبوع: «تلوناه».

٤. والقاتل هو العجاج. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٩٢.

٥. في «ج، ص» والمطبوع: - «كأن».

٦. في النسخ والمطبوع: «المزمل» بالزاي. وهكذا المورد التالي. والصواب ما أثبتناه، يقال:

رَمَلْتُ الْحَصِيرَ: نَسَجْتُهُ. وَأَرَمَلْتُ النَّسْجَ: إِذَا سَخَفْتَهُ تَسْخِيفًا وَرَفَقْتَهُ. راجع: العين، ج ٨، ص

٢٦٦ (رمل).

إليه من الغزل؛ فإذا صحَّ المعنى مع الأقرب فلا مذهب عن^١ ذلك.
الجواب - وبالله التوفيق^٢ -

يُقال له: أما صدر هذا الفصل من كلامك، فهو كُله عليك، لا لك^٣، وقد نطقت^٤
فيه بلسان من نصر^٥ المسح في الآية، واستشهدت من^٦ إعمال الثاني من العاملين
دون الأول بما استشهدنا نحن به في نُصرة هذه المسألة، و الرد على من أوجب
الغسل بها دون المسح؛ فكأنك على الحقيقة إنما حققت من وجوب إعمال العامل
الثاني دون الأول لما^٧ هو شاهد عليك، لا لك!!

ولما سألت نفسك عن السؤال الذي فطنت به - للزوم^٨ ما حققتَه وبسطته لك -
عدلت إلى دعوى طريفة^٩، ومُنية^{١٠} من أين لك بلوغها؟! لأنك قلت: إنما يعمل
الثاني دون الأول، بحيث يستقيم المعنى ولا يفسد؛ فمن أين قلت: إن القول
بمسح الأرجل يؤول إلى فساد، وأنه مما لا يستقيم؟
أو ما كان جائزاً - على جهة التقدير عند كل عاقل - أن ينص^{١١} الله تعالى نصاً

١. في «ج، ص» والمطبوع: «فلا يذهب على» بدل «فلا مذهب عن».

٢. في «ج، ص» والمطبوع: - «وبالله التوفيق».

٣. في «ج، ص» والمطبوع: «لأنك» بدل «لا لك».

٤. في «ص» والمطبوع: «قد نطقت» بدون واو العطف.

٥. في جميع النسخ والمطبوع: «نص».

٦. في «ج، ص» والمطبوع: «في».

٧. كذا، والأنسب: «بما».

٨. في «ب، د»: «للزم». وفي «ص»: «لذم». وفي «ج»: «لذم». وفي المطبوع: - «للزوم».

٩. في «ج، د، ص» والمطبوع: «طريقة».

١٠. في «ج»: «ووصية». وفي «ص» والمطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.

١١. في «ج»: «أنه يتغير» بدل «أن ينص». وفي «ص» والمطبوع: «أن يعبر».

صَرِيحاً عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْأَرْجْلِ الْمَسْحُ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ حُكْماً لِلرُّؤُوسِ؟ وَ هَلْ يَدْفَعُ جَوَازَ ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرٌ لِنَفْسِهِ وَ حِسَّهُ؟^١

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَدْعِي^٢: أَنْكَ عَلِمْتَ قَبْلَ نَظَرِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَ مَا هُوَ يُوْجِبُهُ فِي الْأَرْجْلِ مِنْ غَسَلٍ أَوْ مَسْحٍ - أَنْ^٣ حُكْمَ الْأَرْجْلِ الْغَسْلُ دُونَ الْمَسْحِ، فَبَيَّنْتَ^٤ الْآيَةَ عَلَى عِلْمِكَ هَذَا.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَ^٥: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ حَتَّى بَيَّنْتَ^٦ عَلَيْهِ حُكْمَ الْآيَةِ؛ وَ حَتَّى^٧ سَاغَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ الْأَقْرَبَ بِحَيْثُ يَسْتَقِيمُ وَ لَا يَفْسُدُ؟

وَ كُلُّ هَذَا إِخْلَالٌ مِنْكَ بِمَا يَلِزُمُكَ.

فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أُنْشَدْتَهُ، فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ - مِنْ تَرْجِيحِ إِعْمَالِ الثَّانِي مِنَ الْعَامِلِينَ دُونَ الْأَوَّلِ - وَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ نَصَرَ^٨ الْإِعْرَابَ بِالْمُجَاوِرَةِ، كَمَا اسْتَشْهَدُوا بِقَوْلِهِ: «جُحِرُ^٩ ضَبُّ خَرِبٍ»، وَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^{١٠}: «كَبِيرُ

١. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَجْه» بَدَلَ «وَحْسَه».

٢. فِي «ج، د»: «أَنْ يَدْعِي». وَ فِي «ص» عَلَى الْوَجْهِينِ.

٣. فِي «أ، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَوْ».

٤. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِيثَبْتَ».

٥. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَتَبَيَّن».

٦. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعُ: «يُثَبَّت»، وَ هُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّسَاجِ.

٧. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ مَتَى».

٨. فِي «أ، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «نَصَّ»، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «حَجَر» بِتَقْدِيمِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ. وَ فِي النُّسخِ يُمْكِنُ قِرَاءَتُهَا بِالْوَجْهِينِ.

١٠. فِي «ب»: «يَقُولُ الشَّاعِرُ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ. وَ فِي «ج»: «وَ يَقُولُ الشَّاعِرُ». وَ فِي «ص» وَ

الْمَطْبُوعُ: «وَ يَقُولُهُ».

أناس في بجادٍ^١ مُزْمَلٍ^٢.

وقد بينّا في «مسائل الخلاف» بطلان الإعراب بالمجاورة بكلام كالشمس وضوحاً، وتكلّمنا على كلّ شيءٍ تعلق به أصحاب المجاورة^٣.
على أنّه قد خطر لي في قول الشاعر: «كأنّ غزل العنكبوت المُرْمَلِ^٤ شيء ما^٥ رأيت لأحد، ولا وقع لي متقدّماً، وهو أن يكون «المُرْمَل» صفة العنكبوت، لا للغزل، ويكون من «الرّمْل»^٦؛ لأنّ العنكبوت رُبّما ينسج بيته في رمل. وإنّما حمّلت العلماء [المُرْمَل] على أنّه^٧ صفة للغزل، من حيث ذهبوا في هذه اللفظة إلى أنّها من «أرملت الثوب أو الحصير، ورملته أيضاً: إذا نسجته»؛ والنسج لا يليق بالعنكبوت نفسه^٨، وإنّما يليق بغزله^٩. وهذا التخريج أيضاً يبطل^{١٠} تعلق أصحاب المجاورة بهذا البيت.

١. في «ب»: «محاد». وفي «ج»: «نجاة». و«البجاد»: الكساء من أكسية العرب، مخطّط. مجمع البحرين، ج ١، ص ١٥٤ (بجد).
٢. قاله امرؤ القيس، كما في معني اللبيب، ج ٢، ص ٦٩٩؛ ولسان العرب، ج ١١، ص ٣١١. و صدره هكذا: «كأنّ ثبيراً في عرائنٍ وبيله». و«المزمل»: المغطّى المدثر. راجع: تاج العروس، ج ١٤، ص ٣١٤ (زمل). و«مزمل» مجرور مع أنّه وصف للكبير المرفوع.
٣. راجع: الانتصار، ص ١٠٦، فقد نقل فيه بعض ما جاء في مسائل الخلاف المفقود.
٤. في النسخ والمطبوع: «المزمل» بالزاي، وهكذا الموارد التالية المشابهة. والصواب ما أثبتناه. وقد تقدّم قبل قليل أنّ البيت للعجاج.
٥. في «ج، ص» والمطبوع: «وما».
٦. في «ب»: «و يكون لزمل» بدل «و يكون من الزمل». وفي «ج، د»: «و يكون من المزمل» بدلها.
٧. أي «المُرْمَل».
٨. فإنّ العنكبوت لا يكون منسوجاً.
٩. في «ب»: - «نفسه، وإنّما يليق بغزله».
١٠. في «ب» والمطبوع: «يبطل أيضاً» بدل «أيضاً يبطل».

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكَلَامِ:

و الْأَوْجَهُ فِي الْآيَةِ - وَ اللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْبَاءِ، وَ يُقْرَأُ: «وَأَرْجُلُكُمْ»، وَ لَا يُحْمَلَ عَلَى «اغْسِلُوا»، وَ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمَسْحِ الْغَسْلُ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^١ أَنَّهُ قَالَ: الْمَسْحُ أَخْفُ الْغَسْلِ، وَ مِنْ ذَلِكَ: تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ^٢، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَجَأَ^٣ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمُ إِلَى الْكَفَيْنِ﴾ - فِيمَنْ جَرَّ - الْغَسْلُ دُونَ الْمَسْحِ.

وَ يُوَكِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ الثَّوْرِيَّ^٤ رَوَى^٥ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٦ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

١. هو أبو زيد الأنصاري، تقدّمت ترجمته قبيل هذا.

٢. في المصباح المنير، ص ٥٧١ (مسح): «قال أبو زيد: المَسْحُ في كلام العرب يكون مَسْحًا، وَ هُوَ إِصَابَةُ الْمَاءِ؛ وَ يَكُونُ غَسْلًا، يُقَالُ: مَسَحْتُ يَدَيَّ بِالْمَاءِ: إِذَا غَسَلْتَهَا. وَ تَمَسَّحْتُ بِالْمَاءِ: إِذَا اغْتَسَلْتُ».

٣. في «ص» و المطبوع: «فجأ».

٤. أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، و أبي إسحاق الشيباني، و أبي إسحاق السبيعي، و عبد الملك بن عمير، و غيرهم. و ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٥. في «ج»: «يرى». و في «ص» و المطبوع: «يروى».

٦. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، النحوي اللغوي. قد رمي برأي الخوارج. روى عن هشام بن عروة، و أبي عمرو بن العلاء، و طائفة؛ و روى عنه علي بن المغيرة، و أبو عثمان المازني، و أبو حاتم السجستاني، مات سنة ٢١٠ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٢٥٢، الرقم ٧٢١٠؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٣٧١، الرقم ٣٦٧؛ تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٣.

﴿فَطْفِقْ مَنْحَأً﴾^١ أَنَّ الْمَعْنَى: يَضْرِبُ^٢؛ يُقَالُ: «مَسَحَ عِلَاوَتَهُ»^٣ أَي: ضَرَبَهَا بِالاعْتِمَادِ الَّذِي يَقَعُ بِالْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا - مِنْ آلَةِ الضَّرْبِ - عَلَى الْمَضْرُوبِ^٤؛ مِثْلُ الْاعْتِمَادِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْمَغْسُولِ فِي حَالِ الْغَسْلِ بِالْيَدِ إِذَا كَانَ الْغَسْلُ بِهَا، وَ ذَلِكَ فَوْقَ^٥ الْمَسْحِ الَّذِي لَيْسَ بِغَسْلٍ. وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّهُ مَوْقَّتٌ^٦ بَغَايَةِ، كَمَا وَقَّتَ غَسْلُ يَدٍ بِهَا^٧ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَ أُيْدِيكُمْ إِلَى الْفَرَاقِ﴾^٨.

و الْآخَرُ: أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَ امْسَحُوا﴾ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْمَسْحُ الَّذِي دُونَ الْغَسْلِ لِمَسْحِ الرَّأْسِ؛ فَأُجْرِيَ الْجُرِّيُّ عَلَى الرَّجْلِ^٩ فِي اللَّفْظِ وَ الْمُرَادُ بِهِ الْغَسْلُ، وَ حُمِلَ ذَلِكَ^{١٠} لِمُقَارَبَةِ الْمَسْحِ لِلْغَسْلِ فِي الْمَعْنَى؛ لِيَكُونَ الْحَمْلُ عَلَى أَقْرَبِ الْعَامِلَيْنِ، كَالْآيِ^{١١} الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِذَا^{١٢} كَانَ أَهْلُ اللَّغَةِ قَدْ آثَرُوا

١. ص (٣٨): ٣٣. وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: + ﴿بِالشُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ﴾.

٢. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «فَضْرَبَ».

٣. يُقَالُ لِرَأْسِ الرَّجُلِ وَ عُنُقِهِ: عِلَاوَةٌ. مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللَّغَةِ، ج ٤، ص ١١٨ (علو). وَ «مَسَحَ عِلَاوَتَهُ»: ضَرَبَ عُنُقَهُ. رَاجِعُ: الْكَشَافُ، ج ٣، ص ٣٧٤.

٤. فِي «أ، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالْمَضْرُوبِ» بَدَلَ «عَلَى الْمَضْرُوبِ».

٥. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَرَقَ».

٦. مَوْقَّتٌ - هُنَا - بِمَعْنَى: مُحَدَّدٌ، وَ مُحَدَّدٌ.

٧. فِي «ب»: - «بِهَا».

٨. الْمَانِدَةُ (٥): ٦.

٩. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْأَرْجُلِ».

١٠. كَذَا، وَ لَعَلَّ الْأَنْسَبُ: «وَ حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ».

١١. الْآيُ هُنَا: الشُّوَاهِدُ.

١٢. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَمَّا إِذَا» بَدَلَ «إِذَا».

ذلك فيما لا يصحُّ معناه إشاراً منهم للحمل على الأقرب، فلما استعملوا ذلك فيما لا يصحُّ في المعنى - نحو «غَزَلَ العنكبوتِ المُرْمِلُ»^١ - حسن^٢ فيما يتقارب فيه المعنيان^٣؛ لأنَّ المعاني إذا تقاربت وقَعَ ألفاظ بعضها على بعض، نحو قولهم: «أنبأت زَيْداً عمراً خَيْرَ الناس»، و «أنبأت» أفعلتُ من «النبأ»؛ و «النبأ»: الخبر. فلما كان الإنباء ضرباً من الإعلام أجروا «أنبأت» مَجْرِي «أعلمت»، فعدَّوه إلى ثلاثة مفاعيل^٤، كما عدَّوا «أعلمت» إليهم. وكما جرى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ﴾^٥ مَجْرِي «علموا» في قوله: «و لَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي»، وذلك أنَّ [معنى] «بدا» لهم: «ظَهَرَ لهم رأيي لم يكونوا رأوه، فهو بمنزلة: «علموا ما لم يعلموا».

وقد زعم أبو الحسن أنهم قالوا: «ما سمعتُ رائحةً أطيبَ من هذه»، و «لا رأيْتُ رائحةً أطيبَ من هذه»، و «ما رأيْتُ كلاماً أصوبَ من هذا»، فوضع^٦ بعضُ العبارة عن أفعال هذه الحواسِّ مكانَ بعضٍ لإجتماعهنَّ في العلم

١. في النسخ والمطبوع: «المزمل» بالزاي. والصواب ما أثبتناه. وقد تقدّم نظيره، فراجع.

٢. في «ج، ص» والمطبوع: «حتى».

٣. وهما معنيان «المسح» و «الغسل» في بحثنا.

٤. في «أ، ج، د، ص»: «مفعول».

٥. يوسف (١٢): ٣٥.

٦. هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، كما صرح به المصنّف رحمه الله في ختام الرسالة عند نقل قوله مجدداً، وهو البخلي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، من أعرف النحاة وأهل اللغة. أخذ العربية عن سيويه، و توفي سنة ٢١٥ هـ، وقيل: ٢٢١ هـ. من مصنفاته: تفسير معاني القرآن، و شرح أبيات المعاني، و الاشتقاق، و كتاب الملوك، و غيرها. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٥٨؛ كشف الظنون، ج ٢، ص ١٣٩٢ و ١٦٧٠ و ١٧٩٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٠١.

٧. في «أ، ب، ج، د»: «فموضع».

بها. وكذلك وَضِعَ^١ الْمَسْحُ مَكَانَ الْغَسْلِ؛ لاجتماعه في وقوع التطهير بهما في الأعضاء. و المراد بالمسح الغسل، كما أن^٢ المراد بـ «ما سمعت رائحة»: ما شممت؛ و «لا رأيت كلاماً»: ما سمعت. فوقَعَ كُلُّ واحدٍ منهما في الاتساع مَوْضِعَ الْآخَرِ؛ لاجتماعهما في العلم على الوجه الذي عُلِمَ به ذلك.

الجواب - وبالله التوفيق -^٣:

يُقَالُ له: قد صَرَّحَتْ في كلامك بأن^٤ القراءة في الأرجل بالجرّ أولى وأرجح^٥ من القراءة بالنصب على موجبة العربية؛ وهذا صحيح، مُبْطِلٌ لِمَا يَظُنُّهُ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ. إِلَّا أَنَّكَ لَمَّا أَعَيْتَكَ الْحَيْلَ فِي نُصْرَةِ غَسْلِ الْأَرْجُلِ مِنْ طَرِيقِ الْإِعْرَابِ، عَدَلْتَ إِلَى شَيْءٍ حُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ^٦ مِنْ أَنَّ الْمَسْحَ غَسْلٌ.

[أدلة بطلان أن يكون المسح غسلاً]

وهذا الذي عَدَلْتَ إِلَيْهِ وَاضِحٌ^٧ الْفَسَادِ مِنْ وَجْهِهِ:

[الدليل الأول]

منها: أَنَّ مَعْنَى الْغَسْلِ وَحَقِيقَتَهُ يُخَالِفُ^٨ فِي اللَّغَةِ وَحَقِيقَتِهَا مَعْنَى الْمَسْحِ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ هُوَ إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى الْعِضْوِ الْمَغْسُولِ، وَالْمَسْحَ هُوَ مَسُّ الْعِضْوِ بِالْمَاءِ مِنْ

١. في «أ، ج، د»: «موضع».

٢. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «كان».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٤. في «ج، ص» و المطبوع: «أن».

٥. في «ب»: - «و أرجح».

٦. تقدّمت ترجمته قبيل هذا.

٧. في «أ، ج، د، ش» و المطبوع: «من أوضح» بدل «واضح».

٨. في «ب»: «حقيقته مخالفاً» بدل «وحقيقته يخالف».

غير أن يُجرّيه عليه، فكانه قيل للماسح: «نَدَّ العضو بالماء، ولا تُسِلِّه عليه»، وقيل للغاسل: «لا تَقْتَصِرْ على هذا القَدَرِ، بل أسِلِّه على العضو وأجرِه».

فالمعنيان متضادان كما تراه، وكيف^١ يُقال: إنَّ أحدهما داخل في الآخر؛ لأنَّا قد بيَّنا بل ولا يصحُّ ما يقوله^٢ الفقهاء من أنَّ أحدهما داخل في الآخر؛ لأنَّا قد بيَّنا تنافي المعنيين، وما يتنافى لا يتداخل.

ولو جاز أن يُسمَّى على الحقيقة الماسحُ غاسلاً، ويُدعى دخول المَسح في الغسل، لَوَجَبَ أن يُسمَّى مَنْ دَفَقَ الماءَ^٣ الكثيرَ على بَدَنِهِ^٤ وَصَبَّهُ عليه «رَاشاً» الماءَ على بَدَنِهِ، ومَقْطُراً^٦ له^٧ عليه؛ لأنَّ الدَّفَقَ والصَّبَّ يَزِيدُ على معنى الرُّشِّ و التقطير. وَلَوَجَبَ^٨ أن يَكُونَ مَنْ على رأسِهِ عِمَامَةٌ طويلةٌ يَصِحُّ أن يُقالَ له^٩: على رأسِهِ نِكَةٌ^{١٠}، أو خِرْقَةٌ؛ لأنَّ العِمَامَةَ تَشْتَمِلُ على هذه المعاني. وقد عَلِمْنَا أنَّ أَحَدًا لَا يُطْلَقُ^{١١} ذَلِكَ ولا يُجِيزُهُ.

١. كذا، والأنسب: «كيف».

٢. في «ب»: «يعوله».

٣. في «ج، ص» والمطبوع: «إيجاد» بدل «الماء».

٤. في «ب»: «يديه».

٥. في «ج»: «رؤس». وفي «د»: «رش». وفي «ص» والمطبوع: «و رش». والظاهر أنَّ الكلَّ من تصحيف النَّسَاح.

٦. في «ج»: «و مضطراً». وفي «ص» والمطبوع: «و تقطر».

٧. في «ب»: - «له». وفي «ص» والمطبوع: «الماء» بدل «له».

٨. في جميع النسخ والمطبوع: «و يوجب»، والظاهر أنَّه من سهو النَّسَاح.

٩. في «أ، ج، د، ص» والمطبوع: - «له».

١٠. «التكَّة»: رباط السراويل، والجمع: تَكَك. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٠٦ (تكك).

١١. في «ج، ص» والمطبوع: «لا يطبق».

[الدليل الثاني]

ومنها: أنا^١ لو سَلَّمنا اشتراك ذلك في اللغة - وإن كانَ غيرَ صحيح، على ما بيَّناه - لكانَ الشرعُ و عُرِفَ أهله يَمْنَعُ مِنْ ذلك؛ لأنَّ أهلَ الشرعِ كُلَّهُم قد فَرَّقوا بَيْنَ المَسحِ والغسلِ، و خالفوا بَيْنَهُما، و لهذا جَعَلُوا بعضَ أعضاءِ الطهارةِ ممسوحاً و بعضَهَا مغسولاً، و فَرَّقوا بَيْنَ قولِ القائلِ: «فَلَا يَرَى أَنَّ الفَرَضَ فِي الرَّجُلَيْنِ المَسحُ»، و بَيْنَ قولِهِم: «يَرَى الغَسْلَ».

[الدليل الثالث]

ومنها: أنَ «الرُّؤُوسَ» إذا كانتِ ممسوحةً - المَسحُ الذي لا يَدْخُلُ في معْنَى الغسلِ - بِلا خِلافٍ بَيْنَ الأُمَّةِ، و عُطِفَتْ^٢ «الأرجُلُ» عليها، فواجبٌ أنَ يَكُونَ حُكْمُهَا مِثْلَ حُكْمِ الرُّؤُوسِ و كَيْفِيَّتِهِ؛ لأنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُما معِ العطفِ في كَيْفِيَّةِ المَسحِ، كَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُما في نفسِ المَسحِ، و حُكْمُ العطفِ يَمْنَعُ مِنَ الأمرينِ. ألا تَرى أَنَّ القائلَ إذا قالَ: «قَوْمٌ زَيْدٌ و عَمْرًا»^٣، و أرادَ بلفظِ «قَوْمٌ»^٤ التَّأْدِيبَ و التَّثْقِيفَ^٥، لَمْ يَجْزَ أنَ يُريدَ بالمعطوفِ عليه^٦ إلَّا هذا المعنى، و لا يَجُوزُ أنَ يُحْمَلَ «قَوْمٌ» في عَمَرٍ و عَلَى القِيَمَةِ^٧ دونَ التَّثْقِيفِ، و هو معطوفٌ على ما قالَهُ في^٨ هذا الحُكْمِ؟

١. في «ج، ص» و المطبوع: «أن».

٢. في «أ، ب، ج، د»: «أو عمرواً».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «القوم».

٤. التثقيف: التأديب و التهذيب، و هو من المجاز. راجع: تاج العروس، ج ١٢، ص ١٠٤ (ثقف).

٥. كذا، و الأنسب حذف: «عليه».

٦. في «ج، ص» و المطبوع: «الصفة».

٧. في جميع النسخ و المطبوع: «غير». و لا يستقيم المعنى معها، و جعلنا مكانه «في». و «الواو»

في «و هو معطوفٌ» حاليةً. و «هذا الحكم» أي: التثقيف.

[الدليل الرابع]

ومنها: أَنَّ الْمَسْحَ لَوْ كَانَ غَسْلًا أَوْ الْغَسْلَ مَسْحًا، لَسَقَطَ^١ مَا^٢ لَا يَزَالُ مُخَالَفُونَا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ^٣ وَ يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ، مِنْ رَوَايَتِهِمْ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ^٤؛ لِأَنَّهُ^٥ كَانَ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْغَسْلُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا^٦ هُوَ مَسْحٌ؛ فَصَارَ^٧ تَأْوِيلُهُمْ لِلآيَةِ عَلَى هَذَا يُبْطِلُ أَصْلَ مَذْهَبِهِمْ فِي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ.

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، فَهُوَ خَطَأٌ؛ بِمَا بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ، وَ الْخَطَأُ يَجُوزُ عَلَيْهِ. فَأَمَّا اسْتِشْهَادُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِمْ: «تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ»، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ بِذَلِكَ^٨، وَ الْأَمْرُ^٩ بِخِلَافِ مَا ظَنَّنَاهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ الظُّهُورِ^{١٠} بِلَفْظٍ مُخْتَصَرٍ^{١١}، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقُولُوا: «اغتسلت للصلاة»؛ لِأَنَّ فِي الطَّهَارَةِ مَا لَيْسَ بِغَسْلٍ، وَ اسْتَطَالُوا أَنْ يَقُولُوا: «اغتسلت و تمسحت»، قَالُوا بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ: «تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ»؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ ابْتِدَاؤُهُ الْمَسْحُ فِي الْأَكْثَرِ، ثُمَّ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ غَسْلًا، فَرَجَّحُوا لِهَذَا الْمَعْنَى «تَمَسَّحْتُ» عَلَى «اغتسلت»، وَ إِنْ^{١٢} كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ تَجَوُّزًا وَ تَوْسَعًا.

١. فِي «أ، ج»: «لَيْسَقَطَ».

٢. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ».

٣. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِهِ».

٤. فِي «د»: - «رِجْلَيْهِ».

٥. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَأَنَّهُ».

٦. فِي «أ»: «لَأَنَّمَا».

٧. فِي «ب»: «مَضَى وَ» بَدَلَ «فَصَارَ».

٨. تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِيمَا سَبَقَ.

٩. فِي «أ، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَالْأَمْرُ».

١٠. فِي «أ، ج، د»: «الظُّهُورُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

١١. فِي «أ، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: + «وَ».

١٢. فِي «أ، ب، د»: «فَإِنْ». وَ فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَإِنَّ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا^١، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ قَدْ يَكُونُ غَسْلًا، وَجَرَّدَهُ^٢ عَلَى وَجْهِ آخَرَ لَا طَائِلَ لَهُ فِيهِ. وَأَيُّ فَائِدَةٍ لَهُ فِي أَنْ ضَرَبَ الْعِلَاوَةَ يُسَمَّى مَسْحًا؟ أَوْ [هَذَا] حُجَّةٌ^٣ فِي أَنَّ الْمَسْحَ غَسْلٌ؟

وَالَّذِي حُكِيَ^٤ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْآيَةِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ أَبَا زَيْدٍ يُحْكِي عَنْهُ أَنَّهُ^٥ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَطَفَّقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [عَلَى] أَنَّهُ غَسَلَ^٦ سَوْقَهَا^٧ وَأَعْنَاقَهَا بِالْمَاءِ. وَقَدْ أوردنا هذه الشبهة على^٨ أَبِي زَيْدٍ، [و] قُلْنَا: إِنَّ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرِينَ قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ غَيْرُ غَسْلِ الْأَعْنَاقِ وَالْأَسْوَاقِ^٩. بَلْ قَالَ أَكْثَرُهُمْ: إِنَّهُ أَرَادَ مَسْحَ يَدِهِ عَلَى أَعْنَاقِهَا وَسَوْقِهَا^{١٠}، كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَسْتَحْسِنُهُ مِنْ فَرَشٍ وَثَوْبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ أَرَادَ ضَرْبَ أَعْنَاقِهَا وَسَوْقِهَا^{١١} بِالسَّيْفِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ أَرَادَ غَسَلَ سَوْقِهَا وَأَعْنَاقِهَا. وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَى مَا

١. فِي «ب»: «ذَكَرْنَا». وَفِي «ج»: «ذَكَرْنَاهَا».

٢. فِي «ج، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «فَاتْنَاهَا».

٣. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَجُودَتِهِ». وَفِي سَائِرِ النُّسخ: «وَجَزَّوَهُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِمَّا أَثْبَتْنَاهُ، وَالكَلَامُ يَقْتَضِي فِعْلًا مُفْرَدًا. وَمَعْنَى «جَرَّدَهُ» هُنَا: أَظْهَرَهُ وَبَيَّنَّهُ.

٤. تَقَدَّمَ مَعْنَى «الْعِلَاوَةُ» فِيمَا سَبَقَ.

٥. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ يَوْجَدُ فِي مَوْضِعِ «حُجَّةٍ» فَرَاغٌ.

٦. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «- حُكِيَ».

٧. فِي «ب»: «- أَنَّهُ».

٨. فِي «ب»: «- غَسَلَ».

٩. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «أَسْوَاقِهَا».

١٠. فِي «ج، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنِ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْأَسْوَاقِ».

١٢. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَسْوَاقِهَا».

١٣. فِي «ب»: «- وَوَسَوْقِهَا».

هو حقيقة - من غير توسّع ولا تجويز - أولى.

وأما التعلّق - في أنّ الأرجل مغسولة - بالتحديد إلى الكعبين، وإجراؤها مجرى الأيدي في الغسل لأجل التحديد، فهو شيء يتعلّق به قديماً الفقهاء، وهو ضعيف جداً؛ وذلك أنّ عطف «الأرجل» - في حكم المسح - على «الرؤوس» لا^١ يجب أن يكون ضعيفاً من حيث كانت «الأرجل» محدودة إلى غاية و «الرؤوس» ليس كذلك، ولا يجب أن يعطف^٢ على «الأيدي» لأنها محدودة^٣؛ وذلك أنّ «الأيدي» بغير شكّ معطوفة على «الوجه»، لها مثل حكمها من الغسل. وإذا جاز أن نعطف^٥ محدوداً من الأيدي^٦ على غير محدود من الوجه، جاز أيضاً أن نعطف^٧ محدوداً من الأرجل على غير محدود من^٨ الرؤوس.

والذي نقوله أشبهه بتقابل الكلام و ترتيبه؛ لأنّ الآية تضمّنت ذكر عضو مغسول غير محدود، ثمّ عطف عليه من الأيدي عضواً مغسولاً محدوداً^٩، فالمقابلّة تقتضي^{١٠}

١. في «ج، ص» والمطبوع: «لأنّه» بدل «لا».

٢. كذا في جميع النسخ والمطبوع. والصواب: «أن تعطف». اللهم إلا أن يقال: إن نائب الفاعل هو: «لفظ الأرجل» لا «الأرجل».

٣. أي لا يصح أن يضعف عطف الأرجل على الرؤوس لكون الأرجل محدودة والرؤوس غير محدودة، ويؤيّد عطفها على الأيدي لكونها محدودة.

٤. في «ص» والمطبوع: «و ألا».

٥. في «ب، ج، د، ص» والمطبوع: «أن يعطف».

٦. في هامش «ص» وفي المطبوع: «الأرجل».

٧. في «ب، د»: «أن يعطف».

٨. من قوله: «الوجه جاز أيضاً...» إلى هنا ساقط من «ج، ص» والمطبوع.

٩. في «أ، ب، ج، د»: - «ثمّ عطف عليه من الأيدي عضواً مغسولاً محدوداً».

١٠. في «ج، د، ص»: «يقتضي».

إذا ذَكَرَ عضوًا ممسوحاً غيرَ محدودٍ أن يَعِطِفَ^١ عليه بعضو^٢ ممسوحٍ^٣ محدودٍ، بأن يَعِطِفَ محدوداً من أرجلٍ على غيرِ محدودٍ من الرؤوسِ^٤؛ لتَقَابُلِ الجُمْلَتَانِ الأولى والأخرى، وهذا واضحٌ جداً.

فأمّا الكلامُ الذي طَوَّلَ بإيراده من تسمية الشيء بما يُقَارِبُهُ^٥، فهو إذا صَحَّ و سَلِمَ من كُلِّ قَدَحٍ، تَوَسَّعَ من القومِ و تَجَوَّزَ و تَعَدَّ للحقيقة، بغيرِ شُبْهَةٍ؛ و لَيْسَ لنا أن نَحْمِلَ ظاهرَ كتابِ اللَّهِ على المَجَازِ و الاتِّسَاعِ من غيرِ ضرورة.

و قد رَضِيَ القائلون بالمَسْحِ^٦ بأن^٧ يَكُونُ حُكْمُ مَنْ أَوْجَبَ بِالآيَةِ غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ حُكْمَ مَنْ قَالَ: «مَا سَمِعْتُ رَائِحَةً^٨ أَطْيَبَ مِنْ كَذَا»، و حُكْمُ^٩ مَنْ قَالَ أَنَّهَا تَوْجِبُ الْمَسْحَ حُكْمَ الْقَائِلِ: «مَا شَمَمْتُ^{١٠} رَائِحَةً أَطْيَبَ مِنْ كَذَا»، فما يُرِيدُونَ^{١١} زيادةً على ذلك؟

على أن الذي حَكَاه عن^{١٢} الْأَخْفَشِ^{١٣} من قولهم^{١٤}: «مَا سَمِعْتُ رَائِحَةً أَطْيَبَ

١. في «أ»: «أن نعطف».

٢. في «ج، د، ص»: «بعض».

٣. من قوله: «ممسوح محدود...» إلى هنا ساقط من «أ». و النص في «ب، ج، د» مضطرب جداً.

٤. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «يقارنه». ٥. في «أ، ج، د»: «المسح».

٦. في «ب، ص» و المطبوع: «أن».

٧. في «ب»: «رائحة».

٨. في «ب»: «أو حكم».

٩. في «ب، ج، د»: «ما سمعت».

١٠. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «يزيدون».

١١. في «ب»: «عن».

١٢. تقدّمت ترجمته قبيل هذا، حيث ذُكر في المتن كنيته: «أبو الحسن» لا لقبه.

١٣. من قوله: «ما شممت رائحة...» إلى هنا ساقط من «أ».

مِنْ هَذِهِ، الْأُولَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: «مَا سَمِعْتُ خَيْرًا رَاحِحَةً أَطِيبَ مِنْ كَذَا»، وَ
 حُذِفَ اختصاراً؛ فهذا أَحْسَنُ وَ أَلْيَقُ مِنْ أَنْ يَضَعَ «سَمِعْتُ» مَكَانَ «شَمَمْتُ»^٢. وَ
 قَوْلُهُمْ: «مَا رَأَيْتُ أَطِيبَ مِنْ كَذَا»، [الْأُولَى] حَمَلُهُ عَلَى الرُّوْيَةِ الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ
 [حَمَلَ] لَفْظِ «الرُّوْيَةِ» عَلَى مَعْنَى يُشْتَرَكُ^٣ أُولَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى «شَمَمْتُ»^٤؛ لِأَنَّ
 الْحَمْلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ يُفْسِدُ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَ يَقْتَضِي^٥ خَلَطَ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ.
 وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ فِيمَا قَصَدْنَاهُ^٦، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى
 سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ عِتْرَتِهِ الْمُطَهَّرِينَ^٧.

١. فِي «أ، ب، ج، ص»: «خَيْر».

٢. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَكَانَ شَمَمْتُ».

٣. فِي «أ، ج، د»: «تَشْتَرِكُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مُشْتَرَك».

٤. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَا سَمِعْتُ» بَدَلَ «شَمَمْتُ».

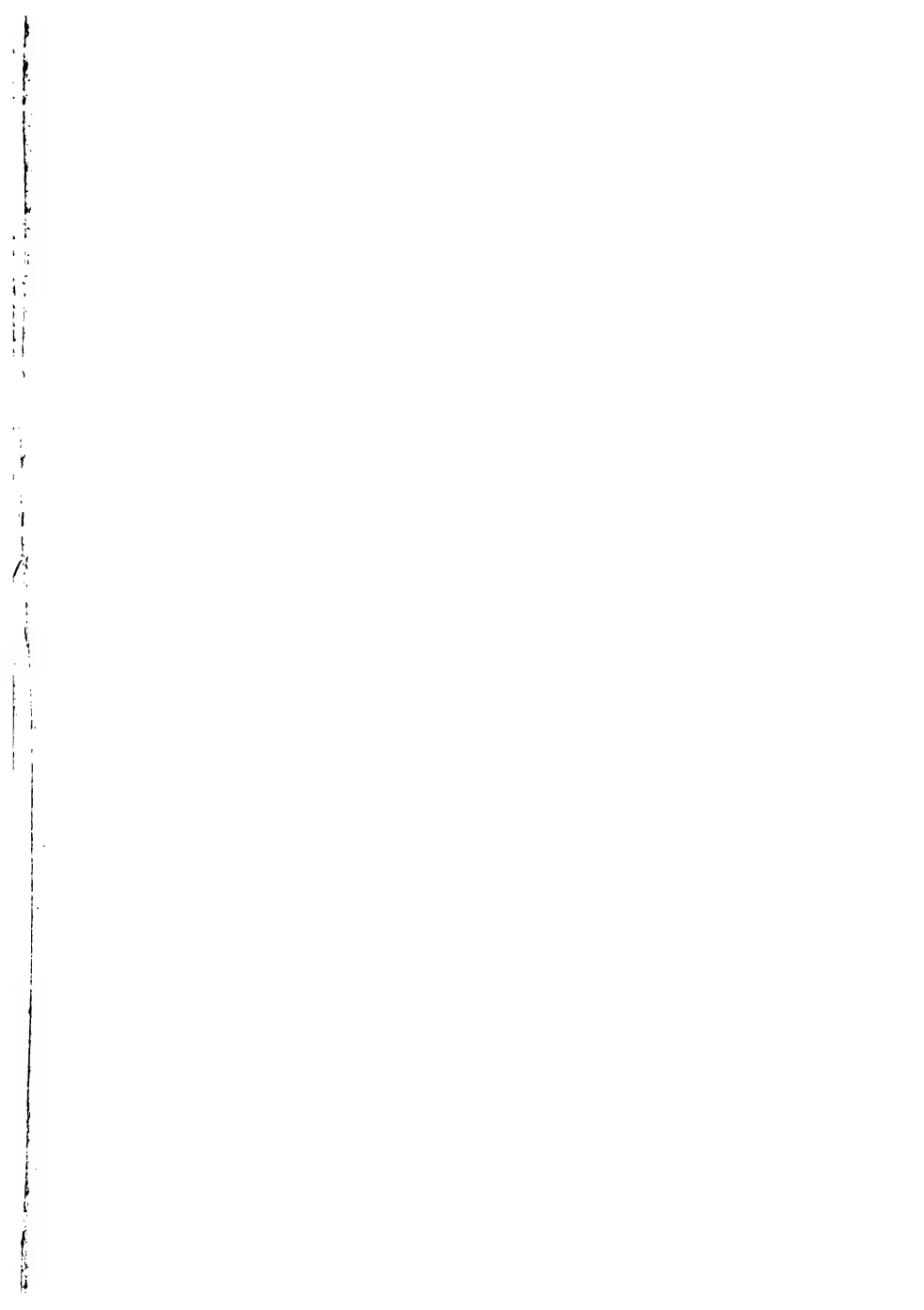
٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَقْتَضِي».

٦. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَصَدْنَاهُ». وَ فِي «ب»: - «قَصَدْنَاهُ».

٧. فِي «ب»: «وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى...» إِلَى هُنَا
 سَاقَطَ مِنْ «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ.

(٨٥)

مَسْأَلَةُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ



مقدمة التحقيق

من المسائل الفقهيّة الخلافية التي كثر النزاع حولها بين الفقهاء هي كيفيّة الوضوء، ومنها مسألة المسح على الخُفِّ؛ فهل يجوز أن يمسح المكلف على خُفِّه عند الوضوء بدلاً من المسح على رجله مباشرة، أم لا؟ منع الإماميّة من ذلك منعاً باتاً، فيما أجازاه جمهور فقهاء المذاهب الأخرى^١.

وقام علماء الإماميّة بتأليف كتب و رسائل حول هذا الموضوع، نذكر منها:

١. المسح على الخُفِّين، لعليّ بن بلال المهلبيّ الأزدي^٢.
٢. المسح على الخُفِّين، للفضل بن شاذان^٣.
٣. المسح على الخُفِّين، للشيخ أبي عليّ بن الجنيد الإسكافي^٤.
٤. الإيضاح في المسح على الخُفِّين، ليحيى بن محمّد بن أحمد^٥.
٥. مناظرة الشيعي و المرجعي في المسح على الخُفِّين، و أكل الجري، و غير ذلك، لأبي يحيى الجرجاني^٦.

١. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٢.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٦٥.

٣. المصدر، ص ٣٠٧.

٤. المصدر، ص ٣٨٨.

٥. المصدر، ص ٤٤٣.

٦. المصدر السابق، ص ٤٥٤.

و قد سُئِلَ الشريف المرتضى عن رأيه في هذه المسألة، حيث أُرسل إليه سؤال من خراسان، فأجاب عنه، و قد أبدى رأيه في المسألة كسائر فقهاء الإمامية في المنع البات من المسح على الخُفِّ.

و كان تاريخ إملاء الرسالة في شعبان من سنة ٤١٥هـ، كما جاء في بدايتها.

نسبة الرسالة إلى المؤلف

و يدلّ على صحّة نسبة الرسالة إليه ما جاء من معلومات في بداية الرسالة و التي أُشير فيها إلى أنّه قد أجاب عن هذه المسألة في دار أبيه الشريف الطاهر (ت ٤٠٠هـ) بباب محوّل إحدى محلّات بغداد، و هي الدار التي ولد فيها الشريف المرتضى، إنّ هذه المعلومات تدلّ كلّها على تصحيح النسبة إليه؛ فإنّ من المستبعد أن يكون النساخ قد اخترعوا هذه المعلومات من عندهم، أو أنّهم أضافوها خطأ؛ فإنّ طرح هذه الاحتمالات تؤدّي إلى التشكيك في كلّ ما يأتينا من قِبَل النساخ، و منه نفس نصوص الكتب و الرسائل التي ينقلونها إلينا، و هذا يؤدّي إلى سدّ باب الاعتماد على النسخ الخطيّة، إلّا في صورة إحراز وثيقة سلسلة النساخ إلى أن نصل إلى نسخة المؤلف، و هذا أمرٌ دونه خرط القتاد. إذن يمكن تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

محتوى الرسالة

و قد استدلّ في هذه الرسالة على عدم جواز المسح على الخُفِّ بثلاثة أدلّة:
أولاً: أنّ آية الوضوء دلّت على مسح الرّجل، فقالت: «و امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^١، و الخُفّ لا يسمّى رجلاً.
و أمّا وجود بعض التعبيرات الدالّة على تسمية الخُفّ رجلاً، مثل قولهم: «وطأته

برجلي»، وإن كان فيها خُفٌ، فهي تعبيرات مجازية، لا يُقاس عليها، ولا يُترك ظاهر الكتاب لأجلها.

وأما احتمال أن تكون الآية ناظرة إلى غير لابس الخُف، لا إلى كل مُحَدِّث حتّى اللابس له، فردّه بأن إجماع المسلمين دلّ على شمول الآية لكل مُحَدِّث يريد الوضوء، سواء كان لابساً للخُف أم لا.

ثانياً: أنّ النبي صَلَّى الله عليه وآله توضّأ غير مرّة، ومسح رجله أو غلسها - وفقاً لروایتنا أو رواية المخالفين - وقال إنّه وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به. والمسح على الخفين يخالف ذلك الوضوء فلا تُستباح به الصلاة.

ثالثاً: استدّل بإجماع الإمامية على إنكار المسح على الخُف، وإجماع الإمامية حجة؛ لكونهم الفرقة المُحقّقة التي دخل الإمام المعصوم في جملتها.

هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٨١.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠٦ - ١٠٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (٥ - ٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٣٢ - ٣٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».

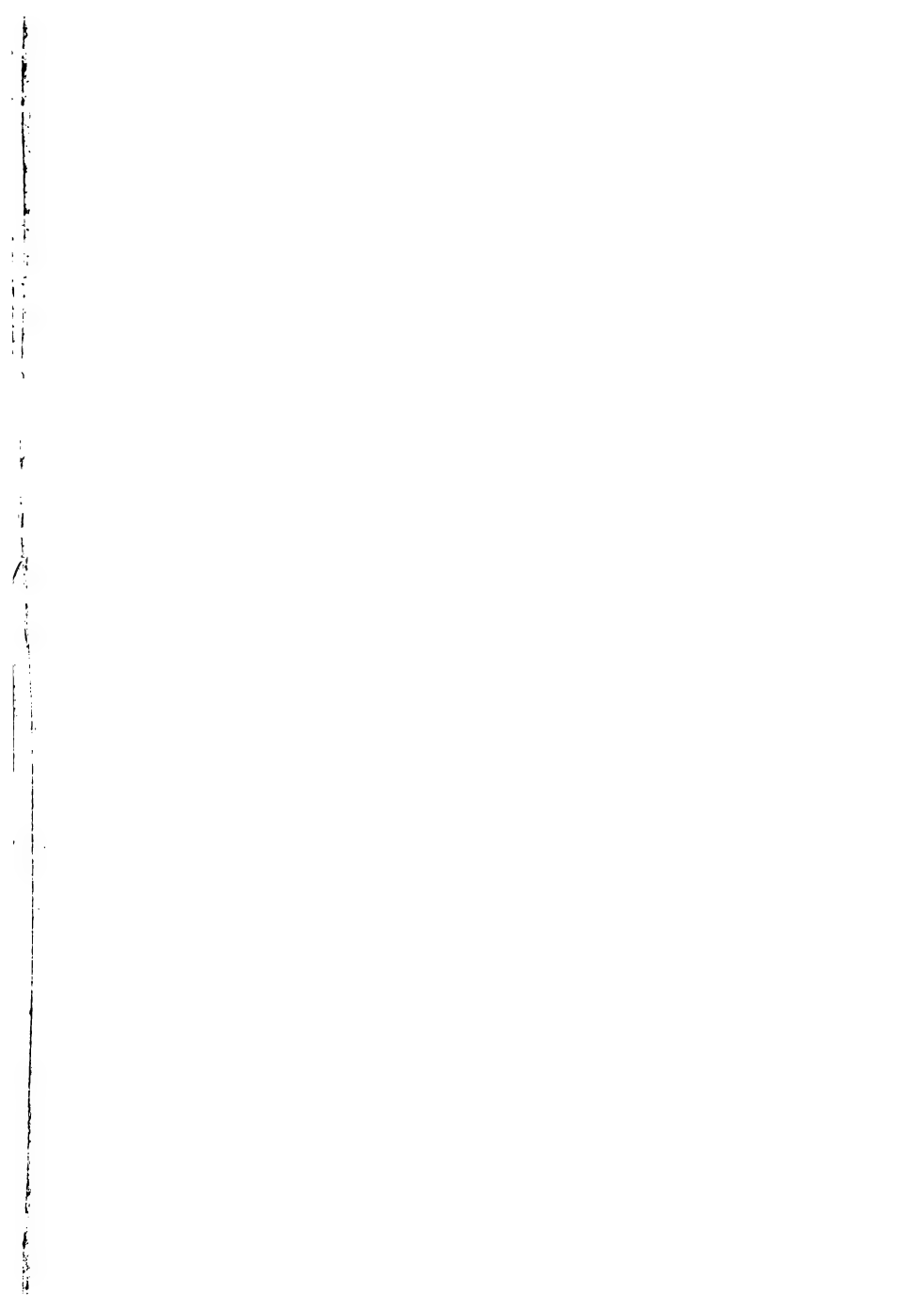
٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٣ - ٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ح».

٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٤ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٢ - ٣١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٢٨٢ - ٢٨٥) من المجموعة.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٤٠ - ٤٢) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٢١ - ٤٢٣) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣٠ - ٣٢) من المجموعة.
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٩٢ - ٩٥) من المجموعة.
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٨) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٢ - ٤) من المجموعة.

٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧١ - ١٧٢) من المجموعة.
١٠. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥١ - ٥٢) من المجموعة.
١١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٨ - ٢٤٩) من المجموعة.
١٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٢ - ٣) من المجموعة.
١٣. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ٧٢) من المجموعة.
- * ولا بدّ من الإشارة إلى وجود مخطوطة أخرى في مكتبة آية الله المرعشي بقلم أعطيت في فهرس هذه المكتبة عنوان «المسح على الخفّين» ونُسبت إلى الشريف المرتضى، وهي الرسالة الثالثة من المجموعة المرقّمة برقم ٦٨٩٦؛ ولكن عثرنا على شواهد في هذه الرسالة تدلّ على أنّها من تأليف الحسين بن عبد الصمد العاملي، و عنوانها الصحيح: «المسح على الرجلين».^١



مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِمْلَاءُ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى ذِي الْمَجْدَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَعْبَانَ، سَنَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، فِي دَارِ أَبِيهِ الطَّاهِرِ^١ - نَصَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ - بَابِ الْمُحَوَّلِ^٢، جَوَاباً عَنْ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ مِنْ خُرَاسَانَ. فَقَالَ^٣: الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ تُنْكِرُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَتُبَدِّعُ فَاعِلَهُ وَتُحَطِّئُهُ^٤.

١. هو الشريف الطاهر النقيب الحسين بن موسى المعروف بأبي أحمد الموسوي. تولَّى نقابة الطالبين ثلاث أو خمس مرَّات، ولم يزل والياً في المَرَّةِ الأخيرة إلى أن توفِّي. كانت له سفارات بين الخلفاء والملوك من آل بُيُوتِهِ والأُمراء من بني حمدان. حبسه عضد الدولة في فارس سنة ٣٦٩ هـ فبقي هناك إلى أن أطلق شرف الدولة سراحه سنة ٣٧٢ هـ. كان معروفاً بالسَّخاء والورع والنُّسك. توفِّي سنة ٤٠٠ هـ، وصُلِّيَ عليه ابنُهُ الشريف المرتضى. راجع: المنتظم، ج ١٥، ص ٧١-٧٢؛ الوافي بالوفيات، ج ١٣، ص ٤٩؛ شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣١؛ الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٣١، ٤٤٠، ٤٥٢؛ تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣٦٥؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣٩٤.

٢. بَابُ مُحَوَّلٍ: مَحَلَّةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ مَحَالِّ بَغْدَادَ، كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالكَرْخِ، ثُمَّ صَارَتْ مُنفَرَدَةً كَالْقَرْيَةِ، ذَاتَ جَامِعٍ وَسُوقٍ، مُسْتَغْنِيَةٌ بِنَفْسِهَا، فِي غَرْبِيِّ الْكَرْخِ. راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٣١٢.

٣. عبارات النسخ مختلفة من بداية الرسالة إلى هنا، وما أثبتناه مقتبس من مجموع النسخ، من دون الاعتماد على نسخة على حدة، وكلُّه ساقط من المطبوع.

٤. في «ش» والمطبوع: - «و تَبَدَّعُ فَاعِلَهُ وَتُحَطِّئُهُ».

و خَالَفَ فقهاءَ العامة في ذلك، فأجازوا^١ المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ^٢، و^٣ فَرَّقُوا بَيْنَ رُخْصَةِ الْمُقِيمِ فِيهِ وِ الْمُسَافِرِ^٤، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يُبْطِلُ التَّوْقِيتَ فِي مَسْحِ الخُفَّيْنِ وَلَا^٥ يَضْرِبُ لَهُ غَايَةً^٦.
و قد حَكَى عَنْهُ^٧ بَعْضُ أَصْحَابِهِ^٨ أَنَّهُ كَانَ يُضَعِّفُ الْمَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ^٩.

و الذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي بَطْلَانِ الْمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ:

[١]. قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^{١٠} فَأَمَرَ بِغَسْلِ وَ مَسْحِ أَعْضَاءٍ مَخْصُوصَةٍ بِأَسْمَاءٍ لَهَا خَاصَّةٌ^{١١}.

و قد عَلِمْنَا أَنَّ الخُفَّ لَا يُسَمَّى «رِجْلًا» فِي لُغَةٍ وَلَا عُرْفٍ وَلَا شَرِّعٍ، فَيَجِبُ أَنْ

١. فِي «أ، ب، ح، ر، ص»: «وَأَجَازُوا».

٢. فِي «ش»: «عَلَيْهِمْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٤. رَاجِعُ: الْأَمُّ ج ١، ص ٥٠ و ٥١؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ١٨ و ١٩؛ فَتْحُ الْبَارِي، ج ١، ص

٢٦٤ و ٢٦٥؛ عَمْدَةُ الْقَارِي، ج ٣، ص ٩٦.

٥. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَا».

٦. رَاجِعُ: الْمُوْطَأُ، ج ١، ص ٣٥ - ٣٧.

٧. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: - «عَنْهُ». وَ فِي «ص»: «عَنْ».

٨. فِي «ح»: «أَصْحَابُنَا». وَ فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: + «عَنْهُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: + «الْجَوَابُ». وَ رَاجِعُ: تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ، ج ١، ص ٢٦٤ و ٢٦٥؛ الْمَدَوْتَةُ الْكُبْرَى،

ج ١، ص ٣٩ و ٤٠.

١٠. الْمَائِدَةُ (٥): ٦.

١١. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَخْصُوصَةٌ».

يَكُونُ الْمَاسِحُ عَلَيْهِ ^١ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ، وَلَا مُمْتَلِلٍ لِحُكْمِ ^٢ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ ^٣ أَمَرَتْهُ ^٤ بِمَسْحِ مَا يُسَمَّى «رِجْلًا» ^٥، وَالْخُفُّ لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ.

فَبِإِنْ قِيلَ: قَدْ يُسَمَّى ^٦ الْخُفُّ «رِجْلًا» فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «وُطِئَتْهُ بَرَجْلِي» وَإِنْ كَانَ فِيهَا ^٧ خُفٌّ.

قُلْنَا: هَذَا مَجَازٌ؛ وَالْمَجَازُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَا يُتْرَكُ ظَاهِرُ الْكِتَابِ لَهُ؛ وَالْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرِهِ، إِلَى ^٨ أَنْ تُخْرَجَ ^٩ عَنْهُ ضَرُورَةٌ صَارِفَةٌ ^{١٠}.

وَبَعْدُ ^{١١}، فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدُوا بِقَوْلِهِمْ: «وُطِئَتْهُ بَرَجْلِي»: أَنَّنِي ^{١٢} اعْتَمَدْتُ بِهَا اعْتِمَادًا أَفْضَى ^{١٣} إِلَى ذَلِكَ الْجِسْمِ الَّذِي قِيلَ أَنَّهُ مَوْطُوءٌ. وَالاعْتِمَادُ بِالرَّجْلِ الَّتِي عَلَيْهَا خُفٌّ إِنَّمَا يَبْتَدِئُ مِنَ الرَّجْلِ فِي الْحَقِيقَةِ ^{١٤}، ثُمَّ يَنْتَهِي إِلَى الْخُفِّ وَإِلَى ^{١٥} مَا جَاوَزَهُ وَمَا سَهُ.

١. من قوله: «لَا يُسَمَّى رِجْلًا» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا فَمَثَلُ الْحُكْمِ» بَدَلَ «وَلَا مُمْتَلِلٌ لِحُكْمِ».

٣. فِي «ش»: «إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لِأَنَّ الْآيَةَ».

٤. فِي «ح»: «أَمَرَتْ». وَفِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «تَدَلَّ عَلَى». وَفِي «ص»: «أَمَر».

٥. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «مَسَحَ الرَّجْلَ» بَدَلَ «بِمَسْحِ مَا يُسَمَّى رِجْلًا».

٦. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «تَسَمَّى». ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٨. فِي «أ، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «إِلَّا». ٩. فِي «أ، ب، ح، ر، ص»: «أَنْ يُخْرَجَ».

١٠. فِي «أ، ب، ر، ص»: «صَادِقَةٌ». وَفِي «ش»: «إِذَا دَلَّ عَلَى الْعُدُولِ الظَّاهِرِ، وَلَا نَعْرِفُ هَاهُنَا دَلِيلًا غَيْرَ الظَّاهِرِ يُعْدَلُ إِلَيْهِ» بَدَلَ «أَنْ تُخْرَجَ عَنْهُ ضَرُورَةٌ صَارِفَةٌ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْعُدُولِ عَنِ الظَّاهِرِ، وَلَا نَعْرِفُ هَاهُنَا دَلِيلًا غَيْرَ الظَّاهِرِ يُعْدَلُ إِلَيْهِ» بَدَلَهَا.

١١. فِي «ش»: «فَبَعْدُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَبَعْدُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

١٢. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «أَي». ١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَلِكَ».

١٤. فِي «ح»: «بِالْحَقِيقَةِ».

١٥. فِي «ش» وَالْمَطْبُوعِ: «إِلَى» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.

فإن قيل: من^١ أين لكم تَوَجُّه^٢ هذه الآية^٣ إلى كُلِّ مُحَدِّث؟ وما تُنْكِرُونَ^٤ أن تكون^٥ خاصة في غير لابس الخُفِّ، وأن يكون لابس الخُفِّ^٦ خارجاً عنها^٧ قلنا: قد أجمع المسلمون على أن آية الطهارة متوجهة إلى كُلِّ مُحَدِّث يجد الماء ولا يتعذَّر عليه استعماله، ولا فرق في ذلك بين لابس الخُفِّ وغيره. على أن مَنْ جعلها خاصة، لا بُدَّ له من ترك الظاهر؛ لأنه تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فعمَّ بخطابه جميع المؤمنين، ولا بسو الخُفِّ^٨ من المُحَدِّثِينَ يَتَنَاولُهُمْ هذا الاسم.

[٢]. ويدلُّ أيضاً على ذلك^٩: أن النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَطَهَّرَ رِجْلَهُ^{١٠} - إمَّا بِالْمَسْحِ عَلَى رِجْلَيْهِ^{١١} على روايتنا، أو بِالغَسْلِ^{١٢} على روايتهم - و قال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^{١٣}.

١. في «ش» والمطبوع: «فمن».

٢. في «ش» والمطبوع: «وجه».

٣. في «ش» والمطبوع: «هذه».

٤. في «أ، ر» والمطبوع: «وما ينكرون».

٥. في «أ، ح، ر، ش» والمطبوع: «أن يكون».

٦. في «ش» والمطبوع: «- وأن يكون لابس الخُفِّ».

٧. في «ش» والمطبوع: «عنه».

٨. في «ش» والمطبوع: «و لا بسو الخفاف».

٩. في «ش» والمطبوع: «على ذلك أيضاً بدل أيضاً على ذلك».

١٠. في «ح» والمطبوع: «رجليه».

١١. في «ح، ش» والمطبوع: «- على رجليه».

١٢. في المطبوع: «- على روايتنا، أو بالغسل».

١٣. السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٨٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩.

وقد عَلِمْنَا أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ يُخَالِفُ ذَلِكَ الْوَضْعَ الَّذِي بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَقَالَ بَأَنَّهُ ^١ لَا تُقْبَلُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ حُكْمَ لَا يَسُ الْخُفَّ فِيمَا ذَكَرْتُمْ حُكْمُ الْمُتَيْمِّمِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُتَيْمِّمَ تُقْبَلُ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ الْوَضْعَ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِهِ ^٢، فَكَذَلِكَ مَاسِحُ الْخُفِّ.

لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَشَارَ إِلَى وَضْعٍ بِالْمَاءِ، لَهُ كَيْفِيَّةٌ، وَقَعَ عَلَى ^٥ أَعْضَاءٍ مَخْصُوصَةٍ، بَيَّنَّ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِهِ ^٦. فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ كُلَّ مَا يُسَمَّى «وَضْعًا» مَتَى لَمْ يَحْصُلْ ^٧ عَلَى تِلْكَ ^٨ الْكَيْفِيَّةِ، فَالصَّلَاةُ بِهِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ - وَالتَّيْمُمُ لَيْسَ بِوَضْعٍ - وَلا خِلَافَ أَنَّ وَضْعَ الْمَاسِحِ عَلَى خُفَّيْهِ كَوْضْعٍ غَاسِلٍ رِجْلَيْهِ أَوْ مَاسِحِهِمَا فِي أَنَّ الْإِسْمَ ^٩ يَتَنَاوَلُهُ.

[٣]. وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الشَّيْعَةَ الْإِمَامِيَّةَ مُطَبِّقَةٌ عَلَى ^{١٠} إِنْكَارِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ^{١١}، وَهِيَ عِنْدَنَا الْفِرْقَةُ الْمُحِقَّةُ الَّتِي فِي جُمْلَتِهَا الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ، وَقَوْلُهُ ^{١٢} حُجَّةٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ.

١. في «ش» و«المطبوع»: «إِنَّهُ».

٢. في «أ، ح، ش» و«المطبوع»: «لَا يَقْبَلُ».

٣. من قوله: «وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ش» وَ«المطبوع».

٤. في «أ، ب، ر، ص»: «قُلْنَا» بَدَلَ «لَأَنَّ». وَفِي «ح»: «قُلْنَا: إِنَّ» بَدَلَهُ.

٥. في «ش» وَ«المطبوع»: «فِي».

٦. في «ش» وَ«المطبوع»: «بِهَا».

٧. في «ش» وَ«المطبوع»: «لَمْ يَجْعَلْ».

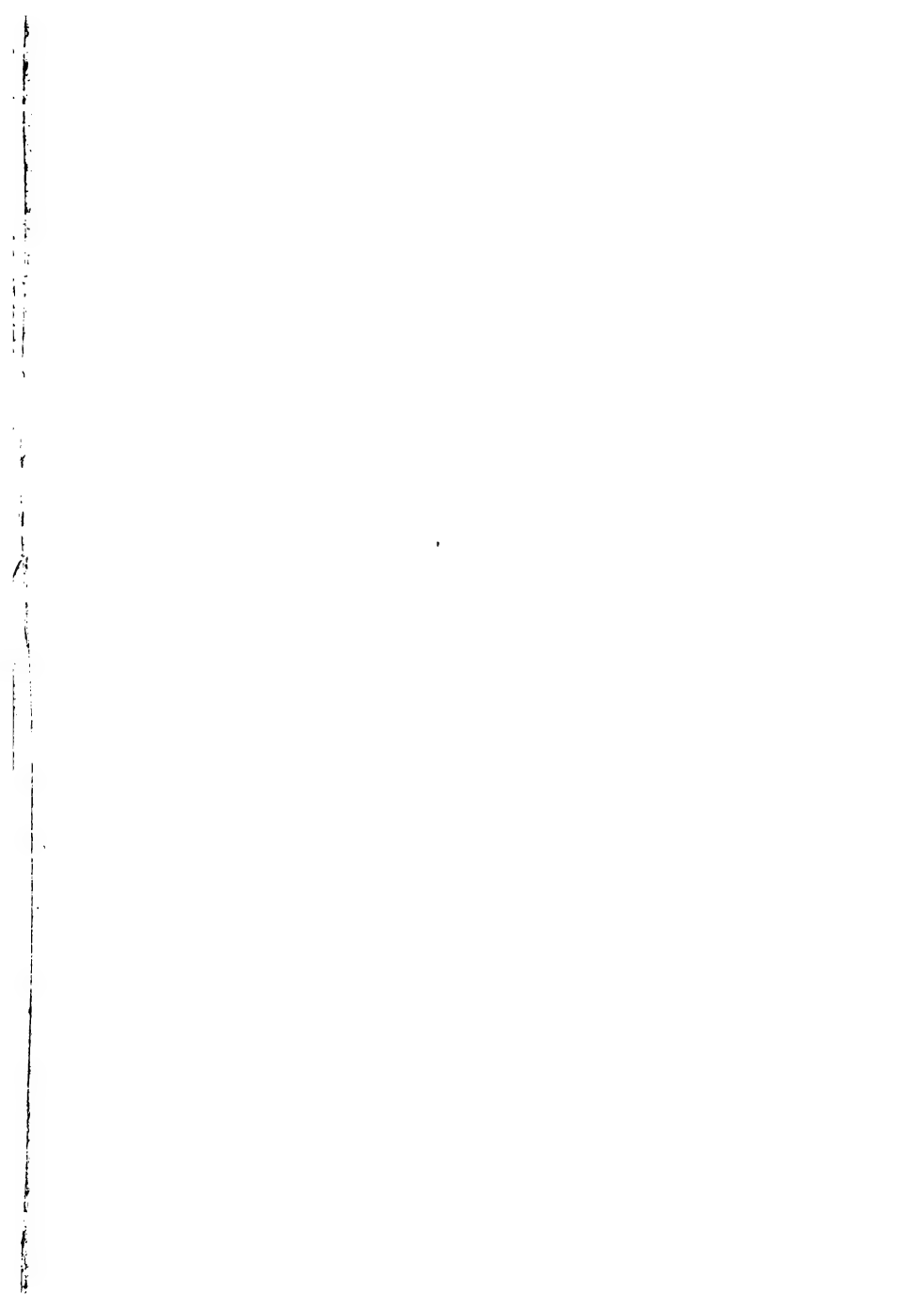
٨. في «ش» وَ«المطبوع»: «+ الصِّفَةُ وَ».

٩. في «المطبوع»: «الْعُمُوم» بَدَلَ «الْإِسْم».

١٠. من قوله: «صَحَّةٌ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ش» وَ«المطبوع».

١١. في «ش» وَ«المطبوع»: «+ إِبْجَاعُ الْإِمَامِيَّة».

١٢. في «أ، ب، ح، ر، ش» وَ«المطبوع»: «وَقَوْلُهَا».



(٨٦)

رسالة في الردّ على أصحاب العدّة

تحقيق

رضا المختاري - محمد رضا خادميان

مقدمة التحقيق

دارَ بين فقهاء ومحدثي الإمامية خلاف حول كمال شهر رمضان ونقصانه؛ فكان الرأي السائد قبل الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) هو القول بكمال شهر رمضان، وكونه ثلاثين يوماً دائماً من دون زيادة أو نقصان. فممن ذهب إلى ذلك: الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)^١، وأخوه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين، و الشريف أبو محمد الحسيني، والشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (ت ٣٦٨هـ)، والشيخ أبو محمد هارون بن موسى (ت ٣٨٥هـ)^٢. فيما خالف في ذلك الشيخ محمد بن أحمد بن داود القمي (ت ٣٦٨هـ)، وذهب إلى زيادة شهر رمضان ونقصانه، واعتماد الرؤية في معرفته، وألف كتاباً نقض فيه على الشيخ ابن قولويه^٣.

وقد قام الشيخ المفيد بتأليف كتاب في أيام شبابه - أي في سنة ٣٦٣ (ولد المفيد في سنة ٣٣٦ أو ٣٣٨هـ) - وسمّى الكتاب: لمح البرهان؛ انتصر فيه لشيخه ابن قولويه، وردّ فيه على ابن داود^٤. وبعد ذلك قام بتغيير رأيه، وذهب إلى ما قاله ابن داود، وقام بتأليف كتابين لدعم هذا الرأي، هما: «مصابيح النور في علامات أوائل الشهور»^٥، و

١. راجع: الخصال، ص ٥٣١. ٢. راجع: إقبال الأعمال، ج ١، ص ٣٣-٣٤.

٣. المصدر السابق، ص ٣٤. ٤. رجال النجاشي، ص ٤٠٢-٤٠٣، الرقم ١٠٦٧.

٥. راجع: إقبال الأعمال، ج ١، ص ٣٣-٣٤.

٦. راجع: المسائل السروية، ص ٧٥؛ تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٤٦-١٤٧ (سماء فيه: مصابيح النور)؛ جوابات أهل الموصل، ص ١٥، ٢٦، ٤٦ (وسمّاه في الأخير: مصباح النور في علامات أوائل الشهور).

«جوابات أهل الموصل في العدد و الرؤية»^١.

و قد مرَّ المحقق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) - كأستاذة المفيد - بمرحلتين؛ فقد كان يؤمن في البداية بالعدد، و ألف رسالة مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان لدعم هذه النظرية^٢، و بعد ذلك رجع عن القول بالعدد إلى القول بالرؤية، و ألف «جواب الرسالة الخازمية»، و «الكافي في الاستدلال» لتأييد هذه النظرية^٣. و هكذا صار العمل بالرؤية نظرية معروفة بين فقهاء الإمامية، حتَّى عُدَّ القول المقابل شاذاً^٤.

و قد سار الشريف المرتضى على خطى شيخه المفيد في تبني نظرية الرؤية، حيث قام بتأليف رسائل متعدّدة حول نصره هذه النظرية، و رفض النظرية القائلة بالعدد؛ فقد قال الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) عند تعدادده لكتبه و رسائله: «و له مسائل كثيرة في نصره الرؤية، و إبطال القول بالعدد»^٥. كما قام الشريف المرتضى بتأليف رسالة «جواب الكراجكي في فساد العدد»، كما نصَّ على ذلك البُصروي (ت ٤٤٣هـ)^٦. و أيضاً نسب إليه ابنُ شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) كتاباً سمّاه كما هو في المطبوع من معالم العلماء: «الفرائض في نقض الرؤية و إبطال القول بالعدد»^٧. و من الواضح أنَّ عنوان «نقض الرؤية» غير صحيح، و الصحيح هو «نصرة الرؤية».

١. و هذه الجوابات مطبوعة.

٢. خاتمة المستدرک، ج ٣، ص ١٣٣.

٣. المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩، ١٣٣.

٤. راجع: المسألة الثامنة من المسائل الطبرية للشريف المرتضى؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٦٩؛ تذكرة الفقهاء،

ج ٦، ص ٣٨؛ مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٥٣.

٥. الفهرست للطوسي، ص ١٦٥، ذيل الرقم ٤٣١.

٦. راجع: مجلة العقيدة، الرقم ٣، ص ٣٨٣.

٧. معالم العلماء، ص ١٠٥.

كما تقدّم في عبارة الشيخ الطوسي.

وأشار الشريف المرتضى إلى تبنيّه القول بالرؤية في مجموعة من كتبه و رسائله المتبقية، مثل: الناصريات^١، والمسألة الثامنة من جوابات المسائل الطبرية، والمسألة الحادية والأربعين من جوابات المسائل الميافاريات. إضافة إلى تصريحه بتأليف كتاب حول هذا الموضوع، حيث قال:

... وهذا كله يُبطل قول أصحاب العدد، ومن ادّعى أنّ شهر رمضان لا يكون إلّا ثلاثين يوماً. وقد أملينا في هذه المسائل كتاباً مفرداً استقصينا الكلام فيه؛ فمن أراد الاستيفاء يرجع إليه^٢.

ومن الرسائل التي كتبها الشريف المرتضى، و وصلت إلينا هي هذه الرسالة التي بين أيدينا، فقد قام فيها بالنقض على كتاب ذهب مؤلفه إلى القول بالعدد، وبدأ نقضه بإثبات نظريته في الرؤية، واستدلّ عليها: بالإجماع، والسيرة، وبعض الآيات، والأخبار، ثمّ قام بمناقشة الأدلة التي ذكرها صاحب الكتاب لإثبات القول بالعدد، وأخيراً ردّ على مناقشات صاحب الكتاب لأدلة القول بالرؤية، وبهذا يمكن تقسيم مطالب الرسالة إلى ثلاثة فصول وفقاً لهذه البحوث الثلاثة التي أشرنا إليها.

و قام بنقض كلام صاحب الكتاب بطريقة: «قال صاحب الكتاب... و يقال له»، و هي طريقة تشبه إلى حدّ كبير أسلوبه في كتاب الشافي، و بعض كتاب الصرفة، اللذين نقض فيهما على كلام القاضي عبد الجبار المعتزلي.

و قد أظهر لنا الشريف المرتضى في هذه الرسالة براعته و قدرته الفائقة على تأويل الآيات، بنفس البراعة التي أظهرها في أماليه، فقد ذكر مثلاً وجوهاً مختلفة

١. راجع: الناصريات، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٢. المصدر السابق، ص ٢٩٢.

لتأويل قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾^١، لردّ تمسك أصحاب العدد بهذه الآية لتأييد نظريتهم.

نسبة الرسالة و عنوانها

ولا شك في صحّة نسبة الرسالة إليه؛ بدليل نسبتها إليه في المخطوطات، و موافقة محتوى الكتاب مع رأيه حول الذهاب إلى تحديد رمضان بالرؤية، و أنّه يزيد و ينقص^٢، إضافة إلى إرجاعه في بداياتها إلى بعض جوابات مسائله المعروفة، و هي المسائل التبتانيات، و الموصليّات الثالثة.

و قد اختلفت أسماء هذه الرسالة؛ فسُمّيت - كما سوف يأتي - في بعض المخطوطات باسم: «نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور» أو «النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة»، أو «الردّ على أصحاب العدد». كما جاء في بداية بعض مخطوطاتها^٣:

كتاب «النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة»، من مصنفات سيّدنا المرتضى في الجواب عمّا جمعه تلميذه الشيخ أبو الفتح الكراجكي.

و كلّ هذه الأسماء مناسبة لموضوع الرسالة؛ لكن إذا صحّ ما جاء في المخطوطة الأخيرة من أنّ هذه الرسالة هي نقض على كلام الكراجكي - الذي تقدّم أنّه كان يؤمن في البداية بالعدد، و ألف رسالة لدعم هذا الرأي - فسوف يكون اسم الرسالة الصحيح هو: «جواب الكراجكي في فساد العدد» الذي تقدّم أنّ البُصروي قد ذكر رسالة تحمل هذا العنوان، و البُصروي أدري بأسماء مؤلّفات الشريف المرتضى.

و هناك شواهد احتماليّة تدلّ على أنّ هذه الرسالة هي ردّ على الكراجكي، هي:

١. البقرة (٢): ١٨٤.

٢. راجع: الناصريّات، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٣. و هي مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي، برقم ١٤٩٧، و لم تُعتمد في هذا التحقيق.

أولاً: تقدّم أنّ الرسالة التي بأيدينا هي ردّ على كتاب أو رسالة أُلّفت لدعم نظرية العدد، كما هو واضح لكلّ مَنْ يقرأها، وأنّ للشريف المرتضى جواباً على الكراجكي حول نفس الموضوع بشهادة البُصروي.

ثانياً: أنّ الشريف المرتضى ردّ في الرسالة التي بأيدينا على أحد علماء الشيعة، كما يظهر لمن يطالع الرسالة، ولا شكّ أنّ الكراجكي منهم.

ثالثاً: تقدّم في بعض النسخ الخطيّة للرسالة التصريح بأنّها جواب على الكراجكي. وعلى أيّ حال، فهذه شواهد احتماليّة، تحتاج إلى ما يقيّوها لإثبات أنّ الرسالة التي بأيدينا هي نفس ردّ الشريف المرتضى على الكراجكي.

تاريخ تأليف الرسالة

ثمّ إنّ الشريف المرتضى كتب هذه الرسالة بعد سنة ٤٢٠هـ؛ فقد أشار فيها إلى المسائل الموصليّات الثالثة الواردة عليه في تلك السنة^١، حيث ذكر في بدايات الرسالة محلّ البحث أنّه بحث عن الإجماع و دخول المعصوم في أقوال الشيعة في مسائل أهل الموصل الواردة أخيراً، وإذا راجعنا المسائل الموصليّات لوجدناه يبحث عن الإجماع في الموصليّات الثالثة فقط^٢، دون الثانية منها. وأمّا الموصليّات الأولى، فعلى الرغم من كونها مفقودة، لكن قد وصلت إلينا أسماء مسائلها، وليست فيها مسألة حول الإجماع؛ فإنّ مسائلها كما ذكرها البُصروي هي: مسألة في الاعتماد، وأخرى في الوعيد، وثالثة في القياس^٣. إذن لقد كتب الشريف المرتضى هذه الرسالة بعد الموصليّات الثالثة الواردة في سنة ٤٢٠هـ.

١. جاء التصريح بهذا التاريخ في بداية الموصليّات الثالثة.

٢. تعرّض إلى بحث الإجماع في المقدّمة المفصّلة التي كتبها للموصليّات الثالثة.

٣. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١.

أهميّة الرسالة

إنّ هذه الرسالة تمتلك أهميّة خاصّة، فهي إضافة إلى طرحها لنظرية أصحاب الرؤية و أدلّتهم، فإنّها تعكس أيضاً نظرية أصحاب العدد و أدلّتهم و أسلوبهم في طرح رأيهم؛ فقد حفظ لنا الشريف المرتضى في ثانيا هذه الرسالة نصّاً مهماً من تراث القائلين بالعدد، فكان ينقل نصوصاً قد تكون مطوّلة أحياناً من الكتاب الذي ردّ عليه. و يمكن استلال هذا الكتاب و فصله من كلام الشريف المرتضى ليظهر بصورة رسالة مستقلة متكاملة حول إثبات نظرية العدد. فإن كان هذا الكتاب المردود عليه للكرجكي، فيمكن طباعته ضمن مجموعة مؤلفاته، و إلّا فيمكن طباعته بصورة مستقلة تحت عنوان: رسالة في نصرة القول بالعدد.

فوائد مهمّة من الرسالة

و في الختام نشير إلى بعض الفوائد المُستقاة من هذه الرسالة، وهي:

١. قام الشريف المرتضى في بداية الرسالة بنقد المعارضين لنظرية الرؤية نقداً لاذعاً، و اعتبر أنّ عددهم سير، و أنّ قولهم ليس بحجّة، لا في الأصول و لا الفروع، و أنّهم ليسوا ممّن كُلف النظر في هذه المسألة، و أنّهم من أصحاب الحديث و هم ليسوا أهل نظر و لا اجتهد و لا وصول إلى الحقّ بالحجّة، و إنّما تعويلهم على التقليد و التسليم.

و هذه النظرة السلبية تجاه أصحاب الحديث قد تكرّرت منه في جواب المسألة العاشرة من الطرابلسيات الأولى، حيث قال: «و ما صرّح من أصحابنا بالقول بنقصان القرآن إلّا قوم من أصحاب الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون، و لا يعلمون إلى ما يذهبون، و إنّما دأبهم تقليد الحديث، و التسليم لما في الرواية من حقّ و باطل و غثّ و سمين، من غير تفكّر و لا تدبّر، و من هذه صفته لا يعدّ في خلاف و لا إجماع.

٢. على الرغم من أن الشريف المرتضى كان يرفض حجّة خبر الواحد، إلا أنه إذا اقترن بقريئة قطعية كالإجماع فإنه كان يقول بحجّيته ويعمل به، كما فعل هناك بالنسبة لحديث: «صوموا لرؤيته، و افطروا لرؤيته».

٣. أشار الشريف المرتضى إلى نظريته حول حجّة خبر الواحد، وهي أنه يجوز عقلاً أن يتعبّدنا الشارع بالعمل بخبر الواحد؛ لكن لا يوجد دليل على أن الشارع تعبّدنا بذلك. كما أشار إلى نظرية متشدّدة بعض الشيء لبعض الإمامية، وهي أنه لا يجوز عقلاً التعبّد بخبر الواحد. و لم يصرّح الشريف المرتضى باسم من ذهب إلى هذه النظرية، و هو المتكلّم الإمامي ابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧هـ)، فقد كان يذهب إلى هذه النظرية^١.

٤. ذهب الشريف المرتضى بالنسبة إلى القياس إلى نظرية تشبه ما تقدّم حول خبر الواحد، و هو أنه يجوز عقلاً التعبّد بالقياس، إلا أن الشارع لم يتعبّدنا بذلك.

٥. أشار إلى نقطة منهجية مهمّة، وهي أنه عند اشتباه آيات القرآن و عدم وضوح المراد منها، فالمرجع هو العقل؛ لأن أدلة العقول أصل.

٦. أشار في جواب الدليل الأول الذي ذكره صاحب الكتاب المنقوض عليه إلى وجه في نصب قوله تعالى: «أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ» لم يسبق إليه. و هذا واحد آخر من إبداعاته.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥، كما طبعت في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: رؤيت هلال، ج ١، ص ١٥٥.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٢٥٥/٣؛ و هي ميكرو فيلم من مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد المرقمة ٢٣٣٧، و المخطوطة أقدم مخطوطة وقفنا عليها، و العنوان المكتوب عليها هكذا: «نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور»، نسخت في الثالث من شهر ذي الحجة من سنة ست و سبعين و ستمائة (٦٧٦ هـ) بتصريح كاتبها في انتهاء الرسالة؛ و أكثر النسخ التالية تُسخت عن هذه النسخة. و الرسالة تقع في الصفحات (١٥٨ - ١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ض».

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٣٣٢٤/٢؛ نسخها محمد نصر بن رضوان الله في عاشر شهر شعبان المعظم من سنة ١٠٩٧ هـ. و انتقل أصلها إلى هذه المكتبة من مكتبة المحدث الأرموي.

و الرسالة تقع في الصفحات (٦٧ - ٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».

٣. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، المرقمة ٥٩٣/٤؛ نسخت في عام ١١٢٥ هـ. و الرسالة تقع في الصفحات (٤٨ - ٨٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥/١٦؛ نسخت في عام ١٢٨١ هـ بتصريح الكاتب في انتهاء النسخة، و يُعلم مما كتب في فراغها أنه نسخها عن نسخة مكتبة الروضة الرضوية؛ لأنّ الكاتب قد كتب عبارة فراغ تلك المخطوطة بعينها. و الرسالة تقع في الصفحات (٣٩٤ - ٤٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».

٥. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٥٠٩؛ (و أيضاً ١٤٧٥٥) في ضمن المجموعة المُهداة من قبل السيد الخامنئي حفظه الله^١؛ نسخها السيد

١. راجع: فهرس الكتب المُهداة للمكتبة، ص ٣٧٢.

أحمد الصفائي في عام ١٣٢٩ هـ عن نسخة مكتبة الروضة الرضويّة كما يُعلم ممّا كتبه في فراغها واضحاً. و الرسالة معنونة في فوق الصفحة الأولى منها بهذا العنوان: «كتاب النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة».

و على هامشها علامات التصحيح والمقابلة. و تُشاهد في الورقة الأولى منها علامة تملّك السيّد مصطفى الحسيني الصفائي الخوانساري، وخاتمه البيضوي. تقع في (١١) ورقة، و في كلّ صفحة (٢٢) سطراً، و رمزنا لها بـ «خ».

٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ١١٦٢/١٩؛ و هي ميكرو فيلم من نسخة آقا بزرگ الطهراني في مكتبته بالنجف الأشرف، استنسخها بنفسه عن نسخة مكتبة الروضة الرضويّة في عام ١٣٣٠ هـ في الكاظميّة، كما ذكره في كتابه الذريعة، و عنوانها بهذا العنوان: «رسالة في الردّ على أصحاب العدد»^٢، و كتب في آخرها: «و فرغت من نسخها بمشهد الإمامين الهمامين: أبي الحسن موسى و أبي جعفر الجواد - سلام الله عليهما - يوم السبت، الثاني من جمادى الأولى من سنة ثلاثين و ثلاثمائة بعد الألف، و أنا الأحقر المسيء الجاني محمّد محسن ابن الحاج عليّ الطهراني». و الرسالة تقع في (١٠) أوراق، و في كلّ صفحة (٢٠) سطراً،^٣ و رمزنا لها بـ «ج».

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧/٤؛ نسخها عبد الله بن محمّد حسن الهشترودي التبريزي في الغري، في ليلة الأربعاء من شهر ذي القعدة من شهور سنة ١٣٣٦ هـ كما صرّح بذلك في انتهاء الرسالة، و يفهم ممّا كتبه في ظهر الورقة الأخيرة منها أنّه نسخها حسب أمر أستاذه شيخ الإسلام الزنجاني.

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢، ص ٥٧٩.

٢. راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٥.

٣. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٠، ص ٥٧٩.

و الرسالة تقع في الصفحات (٨٦-١١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».

٨ مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤/١؛ يُعلم ممّا كُتب في انتهائها أنها نُسخت عن نسخة مكتبة الروضة الرضوية أيضاً، و ناسخها و تاريخ نسخها غير معلوم. و الرسالة تقع في الصفحات (٣-١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».

٩ مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٠٨٠/٤؛ لم نثر على اسم ناسخها و تاريخ نسخها. تقع في (٢١) ورقة، و في كلّ صفحة (١٩) سطراً. و رمزنا لها بـ«ت».

١٠ مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، ميكروفيلم ١٦٩٠/٦؛ وأصلها موجود في المكتبة الجعفرية بقائن، و قد سمّيت: «نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور» و هو نفس عنوان مكتبة الروضة الرضوية. و الرسالة تقع في الصفحات (٣٣٠-٣٥٩) من المجموعة و رمزنا لها بـ«ن».

رسالة في الرد على أصحاب الغدِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة]

الحمد لله على وافر الجباء، و باهر العطاء، و متواصل الآلاء، و متتابع السَّراء؛
و صَلَّى اللهُ على خير البشر، و أفضل البدو و الحضر، سيِّدنا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ
و صَفِيِّهِ، و على الطاهرين من عترته، و سَلَّمَ.

وَقَفْتُ - أحسن الله توفيقك - على ما أنفَذته من الكلام المجموع في نُصرة
الغدِّ في الشهور، و الطعن على مَنْ ذَهَبَ إلى الرؤية و اعتمدَها و لم يَلْتَفِتْ إلى ما
سِوَاهَا.

و أنا أُجِيبُ مَسْأَلَتَكَ، و أَشْفَعُكَ^١ بِطَلِيبَتِكَ، و أُمْلِي^٢ في هذا الباب كلاماً و جيزاً
تَقَعُ^٣ بِمِثْلِهِ الكفاية؛ فَإِنْ مَنْ طَوَّلَ مِنْ أصحابنا الكلام في هذه المسألة تَكَلَّفَ ما
لا يُحتَاجُ إليه، و الأمرُ فيها أقرب و أهوَنُ مِنْ أَنْ يَخُوجَ إلى التدقيق و التطويل. و
اللهُ الموفق للصواب في جميع الأمور.

١. في «ج، خ، م»: «أنفعك / أنتفعك».

٢. في «خ، ع»: «و أعمل».

٣. في «ض، ك، ت»: «يقع».

[الفصل الأول]

[في بيان الأدلة على القول بالرؤية]

[الدليل الأول: إجماع المسلمين]

و اعلم أن هذه مسألة إذا تؤمّلت عُلِمَ أنها مسألة إجماع من جميع المسلمين، والإجماع عليها هو الدليل المعتمد؛ لأن الخلاف فيها إنما ظهر من نفرٍ من أصحاب الحديث المُنتمين إلى أصحابنا، وقد تقدّمهم الإجماع وسبقهم، ولا اعتبار بالخلاف الحادث؛ لأنه لو كان به اعتبار لما استقرّ إجماع، ولا قامت الحجة به. وقد علمنا ضرورة أن أحداً من أهل العلم لم يخالف قديماً في هذه المسألة، ولا جرى بين أهل العلم فيها متقدماً كلام ولا نظراً ولا جدالاً، حتّى ظهر من بين أصحابنا فيها هذا الخلاف.

ثم لا اعتبار بهذا الخلاف، سابقاً كان أم حادثاً متأخراً؛ لأن الخلاف إنما يعتد به إذا وقع ممّن بمثله اعتبار في الإجماع من أهل العلم والفضل والدراية والتحصيل. والذين خالفوا من أصحابنا في هذه المسألة عدّد يسير ممّن^٢ ليس قوله بحجة في الأصول ولا في الفروع، وليس ممّن كُلف النظر في هذه المسألة، ولا فيما هو أجلى منها؛^٣ لقصور فهمه ونقصان فطنته.

١. في بعض النسخ: «سالفاً».

٢. في «ض، ك، ل، ي، ن، ت»: «مّن».

٣. في «ض، ن، ت»: «ولا ما في أجلى منها» بدل «ولا فيما هو أجلى منها».

وما لأصحاب الحديث - الذين لم يعرفوا الحقّ في الأصول، ولا اعتقدوها بحجة ولا نظري، بل هم مقلّدون فيها - وللکلام^١ في هذه المسائل؟ وليسوا بأهل نظري فيها ولا اجتهاد، ولا وصول إلى الحقّ بالحجة، وإنّما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض.

فقد بان بهذه الجملة أنّ هذه المسألة مسألة إجماع، والإجماع عندنا حجة؛ لأنّ الإمام المعصوم - الذي لا يخلو الزمان منه - قوله داخل فيه، وهو حجة لدخول قول من هو حجة فيه.

وقد بيّنا في مواضع كثيرة من كتبتنا صحة هذه الطريقة، وكيفية العلم بالطريق إلى أنّ قول الإمام داخل في أقوال الشيعة وغير منفصل عنها في زمان الغيبة، الذي يخفى عنّا فيه قول الإمام على التحقيق؛ منها في جواب مسائل أبي عبد الله ابن التّبان رحمه الله. وقد مضى الكلام هناك^٢ في هذه المسألة أيضاً فيما هو جواب مسائل أهل المؤصل الواردة أخيراً. ومن أراد استيفاء الكلام في هذا الباب رجّع إلى ما أشرنا إليه من هذه الكتب.^٣

[الدليل الثاني: سيرة المسلمين]

دليل آخر: وهو أنّا قد علمنا ضرورة أنّ المسلمين من لدن النبي صلى الله عليه وآله إلى وقتنا هذا يفرعون ويلجؤون في أوائل الشهور والعلم بها على التحقيق إلى الرؤية، ويخرجون إلى الصحاري والمواضع المكتشفة، خروجاً منكشفاً

١. هكذا في «ض، ي، ن، ت». وفي سائر النسخ: «والكلام».

٢. كذا، والأنسب حذف: «هناك».

٣. راجع: الفصل الأوّل من جوابات المسائل التّباينيات ومقدمة جوابات المسائل المؤصليّات

ظاهراً مُعلناً شائعاً ذائعاً؛ حتَّى إنَّهم يَتَأَهَّبُونَ لذلك، و يَتَزَيَّنُونَ له، و يَتَجَمَّلُونَ بضُروبِ التَّجَمُّلاتِ، لا يُخَالِفُ في ذلكَ منهم مُخَالِفٌ، و لا يُعَارِضُ منهم مُعَارِضٌ، و لا يُنَكِّرُ منهم مُنَكِّرٌ، حتَّى إنَّه قد جَرَى مَجْرَى الأعيادِ و الجُمُعِ في الظهورِ و الانتشارِ.

فلو كانَ تعيينُ الشهورِ -التي تَتعلَّقُ الأحكامُ بتعيينِها^١ من صَوْمٍ و حَجٍّ و انقضاءِ عِدَّةٍ و وجوبِ دينٍ، و غير ذلكَ مِنَ الأحكامِ الشرعيةِ -إنَّما يَتَّبُتُ بالعدَدِ لا برؤيةِ الأهلَّةِ، لكانَ جميعُ ما حَكَمْنَا مِن فعلِ المُسْلِمِينَ مِنَ الفَرَعِ إِلَى الرُّوْيَةِ عِتْناً و غَلْطاً و تَكَلُّفَ ما^٢ لا فائدةَ فيه^٣، و العدولُ^٤ عَمَّا فيه الفائدةُ.

[الدليل الثالث: الكتاب]

دليلٌ آخَرُ: و هو قولُه تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ﴾.^٥ و هذا نَصٌّ صَرِيحٌ -كَمَا تَرَى- بأنَّ الأهلَّةَ هي المَعْتَبَرَةُ في المَوَاقِيتِ، و الدالَّةُ عَلَى الشهورِ؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ بِهَا التَّوْقِيتُ.

فلو كانَ العَدَدُ هو الذي يُعَرَّفُ به التَّوْقِيتُ، لَخُصَّ العَدَدُ بالتَّوْقِيتِ دونَ رؤيةِ الأهلَّةِ؛ إذ لا مُعْتَبَرَ برؤيةِ الأهلَّةِ في المَوَاقِيتِ عَلَى قولِ أَصْحَابِ العَدَدِ.

[الدليل الرابع: آية قرآنية أخرى]

دليلٌ آخَرُ: و هو قولُه تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَ الْقَمَرَ نُوراً وَ قَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَ الْحِسَابِ﴾.^٦ و هذا نَصٌّ صَرِيحٌ -كَمَا تَرَى- عَلَى أَنَّ

١. في «ي»: «بتعيينها». ٢. في «خ»: «بما».

٣. في «ل، ي، ت»: - «فيه». ٤. كذا، و الأنسب: «و عدولاً».

٥. البقرة (٢): ١٨٩.

٦. يونس (١٠): ٥.

معرفة السنين والحساب مرجوع فيها إلى القمر وتقصانه وزيادته، وأنه لا حظّ للعدّد الذي يعتَمِده أصحاب العدّد في علم السنين والشهور. وهذا أوضح من أن تدخّل على عاقل فيه شبهة.

[الدليل الخامس: السّنة]

دليل آخر: وهو الخبر المروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «صوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين»^١. وهذا الخبر وإن كان من طريق الأحاد - ومما لا يعلم كما عليم ما طريقه من الأخبار العلم^٢ - فقد أجمعت الأمة على قبوله، وإن اختلفوا في تأويله، فما زده أحد منهم، ولا شكك^٣ فيه.

وهو نصّ صريح غير محتمل؛ لأنّ الرؤية هي الأصل، وأن العدّد تابع لها، وغير معتبر إلا بعد ارتفاع الرؤية.

ولو كان بالعدّد اعتبار لم يعلّق الصوم بنفس الرؤية، ولعلّقه بالعدّد وقال: «صوموا بالعدّد و أفطروا بالعدّد». والخبر يمنع من ذلك غاية المنع.

فإن قيل: فما معنى قوله: «صوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته»؟ وأي فائدة لهذا الكلام؟

قلنا: معنى ذلك: صوموا لأجل رؤيته و عند رؤيته، كما يقول القائل: «صلّ

١. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٠٦.

٢. هكذا في «ض، ك، ل، ي، ن». وفي «خ»: «ومما لا يعلم كما عليم طريقه من أخبار العلم».

٣. في «ض، ل، ي، ن»: «ولا يشكك».

٤. كذا، والأنسب: «لأنه جعل الرؤية هي الأصل، والعدد تابعاً لها».

الغداة لطلوعِ الفجرِ^١؛ يعني لأجلِ طلوعِهِ و عندَ طلوعِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾.^٢
 ثُمَّ نَعُودُ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ.^٣

١. هكذا في «ض، ع، ك، ل، ن، ي»، وهو الصواب. وفي «ج، ع، م»: «الشمس»، وهو خطأ.
 ٢. الإسراء (١٧): ٧٨.

٣. يعني الكتاب الذي أرسله السائل إلى السيد المصنف رحمه الله في نُصرة العَدَدِ.

[الفصل الثاني]

[مُناقشة أدلة صاحب الكتاب على القول بالعدد]

[الدليل الأول: دليل من القرآن]

قال صاحب الكتاب:

دليل من القرآن: قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ^١؛ فأخبر بأن الصوم المكتوب علينا نظير الصوم المكتوب على من قبلنا، وقد عُلِمَ أنه عني بذلك أهل الكتاب، وأنهم لم يُكَلَّفُوا في معرفة ما كُتِبَ عليهم من الصيام إلا العدَدَ والحِسابَ، وقد بيَّنَ اللهُ تعالى ذلك بقوله في الآية: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾.

وهذا نص من الكتاب في موضع الخلاف، يشهد بأن فرض الصيام المكتوب علينا أيام معدودة، حسب ما اقتضاه التشبيه بين الصومين، وما فسَّره بقوله: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾. فإذا وجب ذلك، فالمعدود^٢ من العبادات محفوظٌ بعدِّه، محروسٌ بمعرفة كميَّته، لا يجوزُ عليه تغيير^٣ ما دام فرضه لازماً على وجهه.

١. البقرة (٢): ١٨٣ و ١٨٤.

٢. في «ض، ي، ل، ن»: «فالمحفوظ».

٣. في بعض النسخ: «تغييره».

فهذا هو الذي نَذَهَبُ إليه في شهر رمضان من أن تَيَّة^١ معرفته بالعدَدِ و الحسابِ، و أنه محصورٌ بعددٍ سَالِمٍ من الزيادةِ و النقصانِ، و لولا ذلك لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ معنى يُسْتَفَادُ.

يُقَالُ له: ما رأينا أبعدَ عن الصوابِ و مَوْقِعِ الْحُجَّةِ مِنْ هذا الاستدلالِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى إِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَ مَا كَتَبَهُ عَلَيْنَا مِنَ الصَّيَامِ وَ بَيْنَ مَا كَتَبَهُ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، وَ شَبَّهَ أَحَدَهُمَا بِصَاحِبِهِ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ هِيَ أَنَّ هَذَا مَفْرُوضٌ مَكْتُوبٌ، كَمَا أَنَّ ذَاكَ مَفْرُوضٌ مَكْتُوبٌ؛ فَجَمَعَ [بَيْنَهُمَا] فِي الْإِجَابِ وَ الْإِلْزَامِ، وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ الصِّفَاتِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَدَدَ فِيمَا فُرِضَ عَلَيْنَا مِنَ الصَّيَامِ وَ فِيمَا فُرِضَ عَلَى الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى مُخْتَلِفٌ غَيْرُ مُتَّفِقٍ؟ فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّ الصِّفَاتِ وَ الْأَحْكَامَ وَاحِدَةٌ؟
عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي التَّشْبِيهِ بَيْنَ الصَّوْمَيْنِ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ - وَ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ - لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْآيَةِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ^٢ أَنَّ فُرْضَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى فِي صَوْمِهِمُ الْعَدَدَ دُونَ الرُّوْيَةِ، وَ الْيَهُودُ يَخْتَلِفُونَ فِي طَرِيقِهِمْ إِلَى مَعْرِفَةِ الشُّهُورِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَ هُوَ الرُّوْيَةُ، وَ آخَرُونَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْعَدَدِ. وَ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ كُتِّفُوا فِي حِسَابِ الشُّهُورِ الْعَدَدَ دُونَ الرُّوْيَةِ، سَقَطَ مَا بَنَوْا الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَ تَلَاشَى^٣.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾، فَلَمْ يُرِدْ بِهِ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اثْبَاتِ هَذَا الصَّيَامِ

١. كذا في النسخ.

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «نعلم» بدل «لا نعلم».

٣. لَشَأْ فَلَانٌ يَلْشَوْ لَشَوًّا: خَسَّ بعد رفعة. و لاشاء الله: أفناه، كأنه جعله كلاشيء. و تلاشى:

مطاوع «لاشاه». المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٨٢٥.

و تعيينه هو العدَدُ دون الرؤية،^١ وإنما أراد تعالى أحدَ أمرين:
إما أن يُريدَ بـ «مَعْدُودَاتٍ» محصوراتٍ مضبوطاتٍ، كما يقولُ القائلُ: «أعطيتُه
مالاً معدوداً»؛ يعني أنه محصورٌ مضبوطٌ متعَيَّنٌ، وقد ينحصرُ الشيءُ و ينضبطُ
بالعدَدِ و بغيره، فهذا وجهٌ.

أو يُريدَ بقوله: «مَعْدُودَاتٍ» أنها قلائلُ، كما قال تعالى: «وَسَرَّوْهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ
دَرَاهِمٍ مَّعْدُودَةٍ»^٢؛ يُريدُ أنها قليلةٌ.

و هذان^٣ التأويلانِ جميعاً يسوغانِ في قوله تعالى: «وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
مَّعْدُودَاتٍ»^٤.

فأما قوله: «إِنَّ المَعْدُودَ مِنَ العِبَادَاتِ مَحْفُوظٌ بَعْدَهُ، محروسٌ بمعرفةِ كميَّتهِ،
لا يجوزُ عليه تغييرٌ^٥ ما دامَ فرضُه لازماً» فهو صحيحٌ؛ لكنَّه لا يؤثرُ في مَوْضِعِ
الخِلَافِ في هذه المسألة؛ لأنَّ العدَدَ^٦ إذا كانَ محفوظاً بالعدَدِ مضبوطاً الكميَّةِ
[فليسَ معناه] أنَّ هذا المَعْدُودَ المضبوطَ إنما عُرِفَ مقدارُه و ضُبِطَ عدَدُه لا مِن
طريقِ الرؤيةِ، بل مِن الطريقِ الذي يدَّعيه أهلُ العدَدِ؛ فليسَ في كونه مضبوطاً
معروفَ العدَدِ ما يدلُّ على الطريقِ الذي به عَرَفْنَا عدَدَه و حَصَرْنَاهُ، وليسَ بمُنكَرٍ
أن تكونَ الرؤيةُ هي الطريقُ إلى معرفةِ حَصَرِهِ و عدَدِهِ.

١. في «ض، ل، ي»: - «دون الرؤية».

٢. يوسف (١٢): ٢٠.

٣. في «ض، ل، ي»: «و هذا».

٤. البقرة (٢): ٢٠٣.

٥. في غير «ض، ل، ي»: «تغييره».

٦. كذا في جميع النسخ إلى آخر هذه الفقرة. و الظاهر أنَّ الصحيح هو: «المَعْدُود».

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ صِحَّةُ قَوْلِهِ: «وَأَنَّهُ مُحْصَرٌّ بِعَدَدٍ سَالِمٍ مِنَ الزِّيَادَةِ وَ النَقْصَانِ؟»
فَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ» أَنَّهَا لَا تَكُونُ تَارَةً نَاقِصَةً وَ تَارَةً زَائِدَةً،
بِحَسَبِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرُّوْيَةُ؛ وَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا: إِمَّا
مَعْنَى الْقِلَّةِ، أَوْ مَعْنَى الضَّبْطِ وَ الْحَصْرِ.

وَ لَيْسَ فِي كَوْنِهَا مَضْبُوطَاتٍ مُحْصَرَاتٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا [لَا] تَكُونُ تَارَةً زَائِدَةً
وَ تَارَةً نَاقِصَةً الْعَدَدِ^١ بِحَسَبِ الرُّوْيَةِ وَ طُلُوعِ الْأَهْلَةِ.

فَأَمَّا انتِصَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ»، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ
قِيلَ: الصِّيَامُ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ؛ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: أَوْجِبْتَ عَلَيَّ الصِّيَامَ أَيَّامَ حَيَاتِي،
وَ خُرُوجُ زَيْدٍ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

وَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُعَدَّى الصِّيَامُ، كَأَنَّهُ قَالَ: كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَن تَصُومُوا أَيَّاماً
مَعْدُودَاتٍ.

وَ وَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ يَكُونُ تَفْسِيراً عَنْ «كَمَا»، وَ يَكُونُ مَرْدُوداً عَلَى لَفْظَةِ «كَمَا»، كَأَنَّهُ
قَالَ: كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ^٢ كِتَابَةً كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وَ فُسِّرَ فَقَالَ: وَ هَذَا
الْمَكْتُوبُ عَلَى غَيْرِكُمْ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ.

وَ يَجُوزُ أَيْضاً أَنَّهُ يَكُونُ تَفْسِيراً وَ تَمْيِيزاً لِلصَّوْمِ؛ فَإِنَّ لَفْظَةَ «الصَّوْمِ» مُجْمَلَةٌ وَ
يَجُوزُ أَنْ تَتَنَاوَلَ^٣ الْأَيَّامَ وَ اللَّيَالِي وَ الشُّهُورَ، فَيُمَيِّزُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ»،
وَ يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الصَّوْمَ وَاقِعٌ فِي أَيَّامٍ.

وَ قَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، كَقَوْلِكَ: أُعْطِيَ زَيْدٌ الْمَالَ.

١. فِي غَيْرِ «ض، ل، ي»: - «الْعَدَد».

٢. فِي «ض، ل»: «الصَّوْم».

٣. فِي «ض، ل»: «أَنْ يَتَنَاوَلَ».

و خالفه الزجاج فقال: هذا لا يُشبه ما مثّل به؛ لأنّه لا يجوز رفع «الأيام» فيقول: كُتِبَ عليكم الصيام أيّام؛ كما يجوز رفع المال فيقول: أعطيت زيداً المال، فلاأيام لا تكون إلا منصوبة على كلّ حال.^١

و ممّا يمكن أن يقال هاهنا في هذا الباب ممّا لم نُسبِق إليه: أن تُجعل «أيّاماً» منصوبة بقوله: «تَتَّقُونَ»، كأنه قال: لعلكم تتقون أيّاماً معدودات^٢؛ أي تحذرونها و تخافون شرّها، و هذه الأيّام أيّام المُحاسبية، و المُوافقة^٣، و المُساءلة، و دخول النار، و ما أشبه ذلك من الأيّام المحذورة المرهوبة. و يكون المعنى: أن الصوم إنّما كُتِبَ عليكم لتحذروا هذه [الأيّام] و تخافوها، و تتجنبوا القبائح و تفعلوا الواجب. ثمّ حكى صاحب الكتاب عنّا ما لا نقوله و لا نعتّمده و لا نسأل عن مثله، و هو: «أن قوله تعالى: «أيّاماً معدودات» إنّما أراد به: إن كان عدّها»، و تشاغّل بتقصّ ذلك و إبطاله، و إذا كنّا لا نعتّم ذلك و لا نحتجّ به فقد تشاغّل بما لا طائل فيه. و الذي نقوله في معنى «معدودات» من الوجهين ما ذكرناه فيما تقدّم و بيّناه، فلا معنى للتشاغّل بغيره.

[الدليل الثاني: دليل آخر من القرآن]

قال صاحب الكتاب:

دليل آخر من القرآن، و هو قوله - جلّ اسمه - : «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ» - إلى قوله

١. التبيان، ج ٢، ص ١١٦؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٢٧٢، ذيل الآية ١٨٤ من البقرة (٢).

٢. في أكثر النسخ: «معدودات».

٣. في بعض النسخ: «و المؤاخذه».

تعالى: - «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»^١. فأبان تعالى في هذه الآية أن شهر رمضان عِدَّةٌ يَجِبُ صيامها على شرط الكمال، وهذا قولنا في شهر الصيام: إنه كامل تام سالم من الاختلاف، وإن أيامه عِدَّةٌ محصورة لا تَعْتَرِضُهَا^٢ زيادةٌ ولا نقصانٌ. وليس كما يذهب إليه أصحاب الرؤية؛ إذ كانوا يُجيزون نقصانه عن ثلاثين، وعدم استحقاقه لصفة الكمال.

يقال له: من أين ظننت أن قوله تعالى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» معناه: صوموا ثلاثين يوماً من غير نقصانٍ عنها؟

وما أنكرت أن يكون قوله: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» معناه: صوموا العِدَّةَ التي وَجِبَ عليكم صيامها من الأيام على التمام والكمال؟ وقد يجوز أن تكون هذه العِدَّةُ تارةً ثلاثين، وتارةً تسعةً وعشرين يوماً؛ ومن رأى الهلال، فقد أكمل العِدَّةَ التي وَجِبَ عليه صيامها، وما نَقَصَ عنها شيئاً.

ألا ترى أن مَنْ نَذَرَ أن يصومَ تسعةً وعشرين يوماً من شهرٍ ثُمَّ صامها، نقول: «إنه قد أكمل العِدَّةَ التي وَجِبَتْ عليه و تَمَمَّها واستوفاهَا»، ولم يَصُمْ شهراً عَدَدَهُ ثلاثين يوماً؟

[معنى نقصان الشهر وكماله]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وقد عارض بعضهم في هذا الاستدلال، فقال: إنَّ الشهرَ وإن نَقَصَ عَدَدُهُ أيامه عن ثلاثين يوماً، فإنه يَسْتَحِقُّ من صفة الكمال ما يَسْتَحِقُّه إذا كان

٢. في بعض النسخ: «لا تَعْتَرِضُهَا».

١. البقرة (٢): ١٨٥.

ثَلَاثِينَ، وَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ فِي الْعَدَدِ كَامِلٌ تَامٌّ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

ثُمَّ قَالَ:

و هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ «الْكَامِلَ» وَ «النَّاقِصَ» مِنْ أَسْمَاءِ الْإِضَافَاتِ، وَ هُمَا كَالْكَبِيرِ وَ الصَّغِيرِ، وَ الْكَثِيرِ وَ الْقَلِيلِ؛ فَكَمَا لَا يُقَالُ: «كَبِيرٌ» إِلَّا لَوْجُودِ صَغِيرٍ، وَ لَا «كَثِيرٌ» إِلَّا لِحْصُولِ قَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ لَشَهْرٍ مِنَ الشُّهُورِ: «كَامِلٌ» إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ شَهْرٍ نَاقِصٍ؛ فَلَوْ اسْتَحَالَ تَسْمِيَةُ شَهْرٍ بِالنَّقْصَانِ، لَاسْتَحَالَ لَذَلِكَ تَسْمِيَةُ شَهْرٍ آخَرَ بِالتَّمَامِ وَ الْكَمَالِ. وَ هَذَا وَاضِحٌ يَدُلُّ الْمُتَصِفَ عَلَى فُسَادِ مُعَارَضَةِ الْخُصُومِ، وَ وَجُودِ كَامِلٍ وَ نَاقِصٍ فِي الشُّهُورِ.

يُقَالُ لَهُ: لَسْنَا نُتَكَبَّرُ أَنْ يَكُونَ فِي الشُّهُورِ مَا هُوَ نَاقِصٌ وَ مِنْهَا مَا هُوَ كَامِلٌ؛ لَكِنَّ قَوْلَنَا: «نَاقِصٌ» يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يُرَادَ بِهِ النَّقْصَانُ فِي الْعَدَدِ، وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ النَّقْصَانُ فِي الْحُكْمِ وَ أَدَاءِ الْقَرْضِ.

فَإِذَا سَأَلْنَا سَائِلًا عَنْ شَهْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَ الْآخَرُ عَدَدُهُ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا، وَ قَالَ: مَا تَقُولُونَ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي عَدَدُهُ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا أَنْقُصَ مِنَ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؟

فَجَوَابُنَا أَنْ تَقُولَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِالنَّقْصَانِ^١ [النَّقْصَانُ] فِي الْعَدَدِ، فَالْقَلِيلُ الْأَيَّامِ نَاقِصٌ عَنِ الَّذِي زَادَ عَدَدُهُ. وَ إِنْ أَرَدْتَ النَّقْصَانُ فِي الْحُكْمِ وَ أَدَاءِ الْقَرْضِ، فَلَا تَقُولُ ذَلِكَ؛ بَلْ تَقُولُ: إِنْ مَنْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ الْقَلِيلِ الْعَدَدِ، وَ صَامَهُ كَمَلًا إِلَى

آخِرِهِ، فَقَدْ كَمَلَ الْعِدَّةُ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَ نَقُولُ: إِنَّ صَوْمَهُ كَامِلٌ تَامٌ لَا نُقْصَانٌ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَدَدُ أَيَّامِهِ أَقَلَّ مِنْ عَدَدِ أَيَّامِ الشَّهْرِ الْآخَرِ؛ فَلَمْ تُنْكَرْ كَمَا ظَنَنْتَ أَنْ يَكُونَ شَهْرٌ نَاقِصًا وَ شَهْرٌ تَامًا، حَتَّى نَحْتَاجَ إِلَى أَنْ نَقُولَ: «إِنَّ هَذَا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِضَافَاتِ» وَ إِنَّمَا فَضَّلْنَا ذَلِكَ وَ قَسَّمْنَاهُ وَ وَضَعْنَاهُ فِي مَوَاضِعِهِ.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ اسْتَجَزْتُمُ الْقَوْلَ بِأَنَّ سَائِرَ الشُّهُورِ كَامِلَةٌ، مَعَ إِقْرَارِكُمْ بِأَنَّ فِيهَا مَا عَدَدُ أَيَّامِهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَ فِيهَا مَا هُوَ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا، وَ لَيْسَ فِي الْعَرَبِ أَحَدٌ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْكَامِلِ مِنْ هَذِهِ الشُّهُورِ، التَّبَسَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ؟

يُقَالُ لَهُ: هَذَا مِمَّا قَدْ بَانَ جَوَابُهُ فِي كَلَامِنَا الْمَاضِي، وَ جُمْلَتُهُ: أَتَنَّا لَا تُنْكَرُ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي عَدَدُ أَيَّامِهِ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا أَنْقُصَ عَدَدًا مِنَ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَأَنَّ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ أَكْمَلَ - مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ - مِنَ الَّذِي هُوَ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ. وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَكْمَلَ مِنْ صَاحِبِهِ وَ أَنْقُصَ مِنْهُ فِي بَابِ الْحُكْمِ وَ أَدَاءِ الْفَرْضِ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُطَابِقُ الْأَمْرَ وَ الْإِيجَابَ. وَ هَذَا مِمَّا لَا يَسْتَبِيهُ عَلَى الْمُحْصِلِينَ.

[معنى إكمال العدة]

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ:

وَ قَدْ قَالَ بَعْضُ^١ حَدَّاqِهِمْ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَ لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ

١. كلمة «بعض» لم ترد في النسخ سوى «خ»، و لكن جواب المصنّف رحمه الله لهذا الكلام فيما يأتي بعيد هذا، يدلّ على أنّ الصواب ما أثبتناه.

قَضَاءُ الْفَائِتِ عَلَى الْعَلِيلِ وَ الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ».

ثُمَّ قَالَ:

يُقَالُ لَهُمْ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنْتُمُوهُ، لَكَانَ قَاضِي مَا فَاتَهُ فِي عِلَّةٍ أَوْ سَفَرٍ مَدْبُوبًا إِلَى التَّكْبِيرِ عَقِيبَ الْقَضَاءِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ». وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا تَكْبِيرَ عَلَيْهِ فَرَضًا وَلَا سُنَّةً، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْبُوبٌ إِلَيْهِ عَقِيبَ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ مِنْ شَوَّالٍ.

فَعُلِمَ بِمَا ذَكَرْنَا سُقُوطُ هَذِهِ الْمُعَارِضَةِ، وَصِحَّةُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَأَنَّ كِمَالَ الْعِدَّةِ يُرَادُ بِهِ نَفْسُ شَهْرِ الصِّيَامِ، وَإِرَادُهُ عَلَى التَّمَامِ.

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَمْرَهُ تَعَالَى بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: صَوْمُوا ثَلَاثِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ: صَوْمُوا مَا وَجَبَ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَاقْتَضَتْ الرُّوْيَةُ^١ أَوْ الْعَدَدُ الَّذِي يَصِيرُ^٢ إِلَيْهِ بَعْدَ الرُّوْيَةِ، وَأَكْمَلُوا ذَلِكَ وَاسْتَوْفُوهُ. فَمَنْ صَامَ تِسْعَةً وَ عِشْرِينَ يَوْمًا وَجَبَ عَلَيْهِ لِمَوْجِبِ الرُّوْيَةِ، كَمَنْ صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَجَبَ عَلَيْهِ بِرُوْيَةٍ أَوْ عَدَدٍ عِنْدَ عَدَمِ الرُّوْيَةِ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ أَكْمَلَا الْعِدَّةَ وَتَمَّمَاهَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى أَنْ نَجْعَلَ قَوْلَهُ: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» مَخْصُوصًا بِقَضَاءِ الْفَائِتِ عَلَى الْعَلِيلِ وَ الْمُسَافِرِ.

وَلَوْ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي جَوَابِ مَا حَكَاهُ - مِنْ أَنَّ بَعْضَ حُذَاقِهِمْ قَالَ: إِنَّ

١. أَي: وَمَا اقْتَضَتْهُ الرُّوْيَةُ.

٢. كَذَا فِي النسخ، وَالْأَصُوبُ: «يُصَار».

إكمال العِدَّةِ إِنَّمَا أَمَرَ بِهِ الْعَلِيلُ وَ الْمَسَافِرُ^١ - : «إِنَّ هَذَا تَخْصِيصٌ لِلْعُمُومِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ»، لَكَانَ أَجُودَ مِمَّا عَوَّلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» عَامٌّ فِي قَضَاءِ الْفَائِتِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ فِي اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ وَ تَكْمِيلِهِ^٢؛ وَ إِذَا صَرَفَهُ صَارَفَ إِلَى مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ، كَانَ مُخَصَّصًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ مَدْنُوْبِيَّةً^٣ التَّكْبِيرِ إِنَّمَا هُوَ عَقِيبُ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، وَلَيْسَ عَلَى قَاضِي مَا فَاتَهُ فِي عِلَّةٍ أَوْ سَفَرٍ تَكْبِيرٌ، وَ لَا هُوَ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ.

فَغَلَطَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ وَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَ شُكْرَهُ عَلَى نِعَمِهِ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ عَقِيبُ كُلِّ أَدَاءِ الْعِبَادَةِ أَوْ قَضَائِهَا، فَكَيْفَ يَدَّعِي أَنَّهُ غَيْرُ مَدْنُوبٍ إِلَيْهِ إِلَّا عَقِيبُ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ؟

[الدليل الثالث: دليل من جهة الأثر]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

دَلِيلٌ^٤ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ: وَ هُوَ مَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَابَوَيْهِ الْقُمِّيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى حَمَّادِ بْنِ عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجُنَيْدِيَّةِ^٥، وَ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ،

١. فِي بَعْضِ النُّسخ: «أَوْ الْمَسَافِر».

٢. هَذَا بِحَسَبِ رَأْيِ صَاحِبِ الْكِتَابِ.

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخ سِوَى «خ»: «نَيَّْةٌ» بِدَلِّ «مَدْنُوْبِيَّة».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخ سِوَى «خ»: «+ دَلِيل».

٥. هَذِهِ الرِّسَالَةُ مَفْقُودَةٌ. وَ لَعَلَّهَا نَفْسُ رِسَالَتِهِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّجَاشِيُّ فِي ضَمَنِ مَوْفَلَّاتِ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ (فَهْرَسْتُ النَّجَاشِيِّ، ص ٣٩). نَعَمْ لَقَدْ اسْتَظْهَرَ الْمُحَقِّقُ الطَّهْرَانِيُّ أَنَّ تَكُونَ غَيْرِهَا (الذَّرِيعَةُ، ج ١١، ص ١٠٨)، وَلَكِنْ لَمْ يَتَضَحَ لَنَا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ.

عن أبي عبد الله - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ يَرَوُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ، فَقَالَ: «كَذَبُوا، مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا تَامًا^٢، وَلَا تَكُونُ الْفَرَائِضُ نَاقِصَةً، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ يَوْمًا، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ يَحْجُزُهَا مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ يَوْمًا، فَالسَّنَةُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا، وَشَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾، وَالْكَامِلُ تَامٌ، وَشَوَّالٌ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، وَذُو الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَاعِدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^٣، وَالشَّهْرُ هَكَذَا أِبْدَاءً: شَهْرُ تَامٌ وَشَهْرُ نَاقِصٌ. وَشَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ أَبَدًا، وَشَعْبَانُ لَا يَتِمُّ أَبَدًا^٤».

و هذا الخبر يُغْنِي عن إيراد غيره من الأخبار؛ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ النَّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى صِحَّةِ الْمَذْهَبِ، وَيُحْوِيهِ مِنَ الْبَيَانِ.

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا هَذَا الْخَبَرُ فَكَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ وَ مُرْتَّبٌ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَرْتِيبِ مَذْهَبِهِمْ، وَ قَدْ احْتَرَسَ فِيهِ مِنَ الْمَطَاعِنِ، وَ اسْتَعْمَلَ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا لَا يَدْخُلُهُ الْإِحْتِمَالُ وَ التَّأْوِيلُ، وَ لَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ وَ لَا فِي أَمْثَالِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١. في معاني الأخبار، ص ٣٨٢: «ما صام» بدل «صام».

٢. في «ض»: «أَيَّامًا».

٣. الأعراف (٧): ١٤٢.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٠ - ١٧١، باب النوادر، ح ٤. وراجع: رؤيت هلال، ج ٥، ص ٣٧٣٧.

[ردُّ حجية خبر الواحد]

و قد بينّا في مواضع كثيرة من كتبنا أنّ خبر الواحد لا يوجب العلم، ولا يُقَطَّعُ على صحّته وإن رَوَاهُ العُدُولُ الثقات، كأنَّ العلمَ به لا يجوز^١؛ لأنّا لا نأمنُ فيما نُقدِّمُ عليه من الحكم الذي تضمّنه أن يكونَ مفسّدةً، ولا نَقْطَعُ على أنّه مصلحةٌ، و الإقدامُ على مثل ذلك قبيحٌ، حتّى إنّ من أصحابنا من يزيدُ على ذلك و يقول: إنّ أخبارَ الآحادِ لا يجوزُ العملُ بها، ولا التعبُّدُ بأحكامها من طريقِ العقولِ.^٢

و قد بينّا في مواضع كثيرة أنّ المذهبَ الصحيح هو تجويزُ ورودِ العبادةِ بالعملِ بأخبارِ الآحادِ من طريقِ العقولِ؛ لكنّ ذلك ما ورَدَ، ولا تُعْبَدُنا بها؛ فنحنُ لا نَعْمَلُ بها؛ لأنّ التعبُّدَ بها مفقودٌ وإن كانَ جائزاً.

فإن قيل: كيف تُجيزون العملَ بها من طريقِ العقولِ و ورودِ العبادةِ بذلك، مع ما ذكّرتموه من أنّه لا يؤمّنُ في الإقدامِ عليها أن يكونَ مفسّدةً؛ لأنّ الذي يؤمّنُ ذلك القطعُ على صِدْقِ رُؤايتِها، ولا قَطْعُ إلّا مع العلمِ، والظنُّ لا قَطْعَ معه؟

قلنا: إذا فَرَضْنَا ورودَ العبادةِ بالعملِ بأخبارِ الآحادِ، أمّا أن يكونَ الإقدامُ عليها مفسّدةً؛ لأنّه لو كانَ مفسّدةً أو قبيحاً لَمَا وَرَدَتِ العبادةُ به^٣ من الحكيمِ تعالى بالعملِ بها، فصارَ دليلاً على العملِ بها، يُقَطَّعُ معه على أنّ العملَ مصلحةٌ و ليسَ بمفسّدةٍ، كما يُقَطَّعُ على ذلك مع العلمِ بصِدْقِ الراوي.

و إذا لم تَرِدِ العبادةُ بالعملِ بأخبارِ الآحادِ و جَوَزْنَا كَذِبَ الراوي، فالتجويزُ لكونِ العملِ بقوله مفسّدةً ثابتٌ، و مع هذا التجويزِ لا يجوزُ الإقدامُ على الفعلِ؛ لأنّا

١. أي لا يمكن.

٢. ذهب ابن قتيبة الرازي إلى هذا القول. راجع: معارج الأصول، ص ١٤١.

٣. أي لا يمكن.

لأنَّ مَنْ كَوَّنَهُ مَفْسَدَةٌ. فَصَارَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي تُرَوَّى فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ حُجَّةٍ، وَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ بِهِ وَلَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

[الدليل الرابع: حَمَلُ أَخْبَارِ الرُّوْيَةِ عَلَى التَّقْيَةِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

دَلِيلٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ مَشَايِخَ الْعَصَابَةِ وَأَمْنَاءَ الطَّائِفَةِ قَدْ رَوَوْا أَخْبَارَ الْعَدَدِ كَمَا رَوَوْا أَخْبَارَ الرُّوْيَةِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْأُئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَانُوا فِي زَمَانِ تَقْيَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَغَلِّبِينَ فِي أَيَّامِهِمْ وَلَا مِنَ الْعَامَّةِ فِي وَقْتِهِمْ يَقُولُ بِالْعَدَدِ فَيُخَوِّفُهُ^١، وَفِي عَلِمْنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَخْبَارَ الرُّوْيَةِ أَوْلَى بِالتَّقْيَةِ.

يُقَالُ لَهُ: هَذَا مِنْكَ كَلَامٌ عَلَى مَنْ يَحْتَجُّ فِي إِبْطَالِ الرُّوْيَةِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الْمَرْوِيَةِ، وَنَحْنُ لَا نَحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا نَعُولُ إِلَّا عَلَى طُرُقٍ مِنَ الْأَدَلَّةِ تَوْجِبُ الْعِلْمَ وَ يَزُولُ مَعَهَا الشُّكُّ وَالرَّيْبُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي صَدْرِ كِتَابِنَا هَذَا مَا يَجِبُ أَنْ يُعُولَ عَلَيْهِ. فَأَمَّا تَرْجِيحُ أَخْبَارِ الْعَدَدِ عَلَى أَخْبَارِ الرُّوْيَةِ بِذِكْرِ الرُّوْيَةِ [فِي أَقْوَالِ الْعَامَّةِ]، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ كَلَامًا عَلَى غَيْرِنَا مِمَّنْ يُعُولُ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي إِبْطَالِ الْعَمَلِ بِالرُّوْيَةِ، فَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا التَّرْجِيحِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَنْ تَكُونَ أَخْبَارُ الْعَدَدِ الظَّنُّ فِيهَا أَقْوَى مِنْهُ فِي أَخْبَارِ الرُّوْيَةِ، وَمَعَ الظَّنِّ التَّجْوِيزُ قَائِمٌ، وَالْعِلْمُ الْقَاطِعُ غَيْرُ حَاصِلٍ، وَالْعَمَلُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَسُوعُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ إِنَّمَا يَحْسُنُ مَعَ الْقَطْعِ لَا مَعَ قُوَّةِ الظَّنِّ. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَيَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا: مَا رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا

١. هَكَذَا فِي «خ». وَفِي «م»: «فِي قُوَّتِهِ». وَفِي سَائِرِ النُّسخ: «فِي قُوَّتِهِ».

أتاكم عنّا حديثان، فحدّثوا^١ بأبقيهما من أقوال العامّة». و في إجماع العامّة على القول بالرؤية - مع ورود هذه الأخبار عن الأئمة صلوات الله عليهم - دلالة واضحة على وجوب الأخذ بالعدد، و أنّه الأصل الذي عليه المعلول.

يُقال له: و من أين علِمَ صحّة هذا الخبر المروي عن الصادق عليه السلام حتّى جعلته أصلاً، و عوّلت عليه في العمل بالأخبار المروية، و ترجيح بعضها على بعض؟ أو ليس هذا الخبر من أخبار الأحاد؟ نَعني بقولنا: «إنّه من أخبار الأحاد» أنّه لا يوجب علماً، و لا ينفي تجوّزاً^٢، و إن كان رواه أكثر من واحد.

فكيف نعوّل في أخبار الأحاد و ترجيح بعضها على بعض على خبر هو من جملة أخبار الأحاد؟! و هذا يعوّل عليه من أصحابنا من لا يعرف ما نقوله و نأتيه و نذرّه.

[الدليل الخامس: الاستدلال من طريق القياس]

ثم قال صاحب الكتاب:

استدلال من طريق القياس: و ممّا يدلُّ على ما نذهب إليه في شهر رمضان أنّا وجدنا صيامه أحد فرائض الإسلام، فوجب أن يكون من فرضه سلامة أيامه من الزيادة و النقصان؛ قياساً على الصلوات الخمس التي لا يجوز كونها مرّة أربعاً^٣ و مرّة ستّاً؛ و على الزكاة أيضاً؛ لفساد إخراج أربعة من المائتين [مرّة] و خمسة مرّة أخرى. فعلم بهذا الاعتبار أن شهر رمضان لا يجوز عليه زيادة و لا نقصان.

٢. في «خ»: «تجوزاً».

١. في حاشية «خ»: «فخذوا».

٣. في «خ»: «+ و مرّة خمساً».

يُقال له: إذا كَانَ القياسُ عندَكَ باطلاً و عندَ أصحابِكَ، فكَيْفَ - ولا خِلافَ بَيْنِهِم - تَحْتَجُّ بما لَيْسَ بِحُجَّةٍ عندَكَ؟ وَكَيْفَ تَتَبُّثُ الأحكامَ الشرعيَّةَ بما لَيْسَ بِدليلٍ؟

فإن قالَ ما قد قاله بُعِيدَ هذا المَوْضِعِ:

نُكرِزُ مِنَ القياسِ ما خالفَ النصوصَ، و قياسنا هذا يَعُضُّهُ النصُّ الواردُ في القرآنِ، و الأخبارُ تُدُلُّ على صِحَّتِهِ و استمرارِهِ على أصلِهِ.
قيلَ له: هذا مُخالفٌ لما يَقُولُهُ أصحابُكَ المُتَقَدِّمُونَ و المُتَأَخِّرُونَ؛ لأنَّ القياسَ عندهم باطلٌ، لا يَجوزُ اعتمادهُ فيما وافقَ النصوصَ و لا فيما خالفَها، و لا هو حُجَّةٌ في شَيْءٍ مِنَ الأحكامِ على وجهِهِ، و لا سببٌ.

و إذا كانتِ النصوصُ تُدُلُّ على الحُكْمِ، أُنِّي حاجةً بنا إلى استعمالِ القياسِ في ذلكِ الحُكْمِ، و قد عَرَفناه مِنْ طريقِ النصوصِ؟ فوجودُ القياسِ هاهنا كعدمِهِ؛ و إذا كُنَّا نَسْتَعْنِي بالنصِّ الواردِ في الحُكْمِ عن نصٍّ آخَرَ، و إن كَانَ الثاني حُجَّةً دالًّا على الحُكْمِ، [فهاهنا أولى].

على أنَّ القياسَ الذي اسْتَعْمَلْتَهُ - و لَيْسَ لَكَ استعمالُهُ - باطلٌ غيرُ صحيحٍ في نفسه؛ لأنَّ الأصلَ الذي قِستَ عليه - و هو الصَّلواتُ - يَجوزُ اختلافُ العبادةِ فيها على المُكَلَّفِينَ بالزيادةِ و النقصانِ.

ألا تَرى أنَّ مَنْ دَخَلَ في صَلَاةِ الظَّهِيرِ لا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبْقَى حَتَّى يُصَلِّيَ الرُّكْعَاتِ الأَرْبَعَ، و أَنَّهُ [لا] يَجوزُ عليه الاخترامُ قَبْلَ التَّمامِ، و إِنَّمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بالأَرْبَعِ إذا فَرَّغَ منها و جاوزَها؟

و قد يَجوزُ أن يُبْقِيَ اللَّهُ سُبْحانَهُ بعضَ المُكَلَّفِينَ صحيحاً سليماً إلى أن يُصَلِّيَ

الأربع، و قد يجوزُ أن يَحْتَرِمَهُ و قد فَرَّغَ مِنْ واحدةٍ أو اثنتينِ أو ثلاثٍ؛ فَيَعْلَمُ أَنَّ الذي دَخَلَ فِي تَكْلِيفِهِ نَقْصُ الْفَرَاغِ مِنْهُ، و ما اقْتَطَعَ دُونَهُ مِنَ الرِّكَعَاتِ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي تَكْلِيفِهِ؛ فَقد اِخْتَلَفَ الْفَرَضُ كَمَا تَرَى، و صارَ فَرَضُ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ فِي الصَّلَوَاتِ زَائِداً و بَعْضُهُمْ نَاقِصاً، و جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ يَلْحَقُهُ الزِّيَادَةُ و النِّقْصَانُ؛ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى الْهِلَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ أَنْ يُفْطِرَ، و يَكُونُ فَرَضُهُ تِسْعَةً و عَشْرِينَ يَوْماً؛ و يَكُونُ [فَرَضٌ] مَنْ لَمْ يَرَهُ و لَا شَهِدَ عِنْدَهُ بِهِ مَنْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثِينَ، فَيَخْتَلِفُ فَرَضَاهُمَا. و يَجِبُ أَيْضاً عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا غُمَّ عَلَيْهِمْ لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ أَنْ يَصُومُوا شَهْراً عَلَى التَّمَامِ؛ و يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِذَا رَأَوْهُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ أَنْ يُفْطِرُوا، فَيَخْتَلِفُ التَّكْلِيفَانِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

و عَلَى هَذَا تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ التَّكْلِيفِ فِي الصِّيَامِ؛ فَإِنْ مَنْ اخْتَرَمَ فِي أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَتَكْلِيفُهُ مَا صَامَهُ مِنَ الْأَيَّامِ، و عَلِمْنَا بِالِاخْتِرَامِ أَنَّ صِيَامَ بَاقِي الشَّهْرِ لَمْ يَكُنْ فِي تَكْلِيفِهِ، و مَنْ بَقِيَ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِصِيَامِ جَمِيعِ الشَّهْرِ.

و هَذَا إِنَّمَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كَيْفَ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِدُخُولِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ فِي التَّكْلِيفِ، و هَلْ يَسْبِقُ ذَلِكَ وَقْعُ الْفِعْلِ أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ؟

[الدليل السادس: معرفة أوقات الفرائض قبل حلولها بناء على القول بالعدد]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

اسْتَدْلَالٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ جَمِيعَ الْفَرَائِضِ يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ أَوْقَاتَهَا قَبْلَ حُلُولِهَا، وَ يَعْلَمُ أَوَائِلَهَا قَبْلَ دُخُولِهَا فِيهَا، وَ كَذَلِكَ يَعْلَمُ أَوَاخِرَهَا قَبْلَ تَقْضِيهَا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَ طَهُورِهَا وَ الزَّكَّوَاتِ وَ شَرَائِطِهَا وَ

فَرَأَيْتَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنَاسِكَهَا إِلَّا وَهَذِهِ صِفَتُهُ وَحُكْمُهُ؟ فَعَلِمْنَا أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدَ الْفَرَائِضِ، يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَوَّلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّكْلِيفِ فِيهِ وَآخِرُهُ قَبْلَ تَقْضِيهِ، وَهَذَا لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْعَدَدِ دُونَ الرُّوْيَةِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْأَصْلُ.

يُقَالُ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِكَلَامِكَ هَذَا أَنَّ جَمِيعَ الْفَرَائِضِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْمُكَلَّفُ أَوَاقَاتَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا وَأَوَائِلَهَا وَآخِرَهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَيَكُونَ مُمَيَّزاً لِلأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي أَوْرَدَتْهَا الشَّرِيعَةُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ لَا يَكُونُ دَاخِلاً فِي تَكْلِيفِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ^١، فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا أَنَّهُ مُكَلَّفٌ لِأَوَّلِهَا وَآخِرِهَا [وَأَنَّهُ دَخَلَ] فِي تَكْلِيفِ الْآخِرِ كَمَا دَخَلَ فِي تَكْلِيفِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ،^٢ وَأَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ لِلْآخِرِ وَلَا كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِهِ وَتَجَاوُزِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: [لَا] يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ عَلَى مَذْهَبِكُمْ قَبْلَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلَ هَذِهِ الْعِبَادَةِ وَآخِرَهَا؟

قُلْنَا: يَعْلَمُ أَوَّلَ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِأَنْ يُشَاهِدَ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الشَّهْرِ، أَوْ يُخْبِرَهُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ خَبَرِهِ بِرُؤْيَيْهِ، فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ أَوَّلُ هَذِهِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا. فَأَمَّا آخِرُهَا، فَيَعْلَمُهَا أَيْضاً قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، بِأَنْ يُشَاهِدَ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ، أَوْ يُخْبِرَهُ عَنْ مُشَاهَدَتِهِ مَنْ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِأَنْ يَقَعِدَ الرُّوْيَةَ مَعَ الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ

١. لجواز اختراجه وموته قبل الدخول في أول التكليف، أو قبل الوصول إلى آخره.

٢. تقدّم آنفاً، في جواب الدليل السابق.

عنها، فَيَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَصُومَ الثَّلَاثِينَ؛ فَقَدْ صَارَ أَوَّلُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَآخِرُهُ مُتَمَيِّزَيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِ الرُّوْيَةِ، كَمَا تَمَيَّزَا عِنْدَ أَصْحَابِ الْعَدَدِ.

فَإِنْ قِيلَ: التَّمْيِيزُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْعَدَدِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُمْ يُعُولُونَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَآخِرِهِ، وَهُوَ الْعَدَدُ دُونَ انْتِقَالٍ مِنْ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، وَأَصْحَابُ الرُّوْيَةِ يُعُولُونَ عَلَى الرُّوْيَةِ الَّتِي يُجَوِّزُونَ أَنْ تَحْصَلَ وَأَنْ لَا تَحْصَلَ، ثُمَّ يَنْتَقِلُونَ إِذَا لَمْ تَحْصَلْ إِلَى الْعَدَدِ.

قُلْنَا: وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ^١ تَمْيِيزِ الْعِبَادَةِ وَتَعْيِينِهَا بَيْنَ أَنْ تَمَيَّيزَ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ لَا يُنْتَقَلُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ وَبَيْنَ أَنْ تَمَيَّيزَ بِأَمْرٍ يُتَقَدَّرُ حُصُولُهُ وَيَتَوَقَّعُ كَوْنُهُ؛ فَإِنْ وَقَعَ تَمَيَّيزُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ وَقَعَ الْإِنْتِقَالُ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ؟ وَأَكْثَرُ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّهَا تَمَيَّيزٌ بِأَوْصَافٍ مُخْتَلِفَةٍ وَشُرُوطٍ مُتَعَاقِبَةٍ مُتَرْتِبَةٍ.

أَوْ لَا تَرَى أَنَّ الْعِدَّةَ فِي الطَّلَاقِ قَدْ تَخْتَلِفُ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَتَعْتَدُ تَارَةً بِالشُّهُورِ، وَتَارَةً بِالْأَقْرَاءِ، فَتَنْتَقِلُ الْعِدَّةُ بِالْمُعْتَدَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ شُهُورٍ إِلَى أَقْرَاءٍ، وَمِنْ أَقْرَاءٍ إِلَى شُهُورٍ، فَتَخْتَلِفُ الْعَادَةُ؟ وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ كَاخْتِلَافِ الشُّرُوطِ وَالصِّفَاتِ فِيهَا.

[الدليل السابع: لوازم باطله تلزم القول بالرؤية]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

أَخْبَرُونَا عَمَّنْ طَلَبَ أَوَّلَ شَهْرِ رَمَضَانَ إِذَا رَقَبَ الْهِلَالَ فَرَأَاهُ، لَا يَخْلُو أَمْرُهُ مِنْ إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ:

إِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَ بِرُؤْيَيْهِ أَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ مَعْرِفَةَ أَوَّلِهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، حَتَّى لَا يُجِيزَ وَرُودَ الْخَبَرِ بِرُؤْيَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ.

١. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «فِي» بَدَلِ «بَيْن».

أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ الشَّهْرِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ رَأَاهُ، وَ يُجَيِّزُ رُؤْيَاهُ غَيْرُهُ لَهُ مِنْ قَبْلُ وَ اسْتَتَارَهُ عَنْهُ فِي الْحَالِ، لَكِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا الْجَوَازِ، وَ لَا يُعَوِّلُ إِلَّا عَلَى مَا أَدْرَكَهُ وَ رَأَاهُ.

أَوْ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ وَ يَقِفُ مُجَوِّزاً غَيْرَ قَاطِعٍ؛ لِإِمْكَانِ وَرُودِ الْخَبَرِ الصَّادِقِ بظُهُورِهِ لغيره قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ فِي إِحْدَى الْجِهَاتِ.

فَعَلَى أَيِّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ يَكُونُ تَعْوِيلُ الْمُكَلَّفِ فِي رُؤْيَةِ الْهِلَالِ؟

فَإِنْ قَالُوا: «عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَ هُوَ الْقَطْعُ وَ تَرْكُ التَّجْوِيزِ مَعَ الْمُشَاهَدَةِ؛ لِيَصِحَّ الْإِعْتِقَادُ» أَوْجَبُوا عَلَى الْمُكَلَّفِ اعْتِقَادَ أَمْرٍ^١ يَجُوزُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ خِلَافَهُ، وَ أَلْزَمُوهُ تَرْكَ مَا يَشْهَدُ بِهِ الْإِمْتِحَانُ وَ الْعَادَةُ بِتَجْوِيزِهِ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ مُرْتَفِعٌ عَنْ ذَوِي التَّحْصِيلِ فِي اخْتِلَافِ أَسْبَابِ الْمَنَاطِرِ، وَ جَوَازِ تَخْصِيصِ الْعَوَاضِ وَالْمَوَانِعِ.

ثُمَّ مَا رَوَاهُ مِنْ وَجوبِ صَوْمِ الشَّكِّ - حِذَاراً مِنْ وَرُودِ الْخَبَرِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ - يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالُوا: «يَعْتَمِدُ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي، فَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ الشَّهْرِ؛ لِمَا ذَلَّلَتْهُ عَلَيْهِ الْمُشَاهَدَةُ، وَ لَا يَكْتَرِثُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُجَوِّزَةِ»، أَجَازُوا اخْتِلَافَ أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لَجَوَازِ اخْتِلَافِ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَ أَحَلُّوا لِبَعْضِ النَّاسِ الْإِفْطَارَ فِي يَوْمٍ أَوْجَبُوا عَلَى غَيْرِهِمْ فِيهِ الصِّيَامَ، وَ أَلْزَمَهُمْ فِي آخِرِ الشَّهْرِ نَظِيرُ مَا التَّزَمُوهُ فِي أَوَّلِهِ مِنْ غَيْرِ انْفِصَالٍ.

وَ هَذَا يُؤَوِّلُ إِلَى تَقْصَانِهِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَ كَوْنِهِ عِنْدَ قَوْمٍ عَلَى التَّمَامِ.

و فيه أيضاً بطلانُ التواريخ و فسادُ الأعياد.

و فيه: أَنَّ المعلومَ مِنْ حَقِيقَةِ الشهرِ عِنْدَ اللَّهِ سُبحَانَهُ غَيْرُ معلومٍ لسائرِ العبادِ، مع عمومِ التكليفِ لَهُمْ بِصَوْمِهِ عَلَى الكمالِ!

و هو خِلافُ ما أَجمَعَت عليه الشيعةُ في الردِّ على أصحابِ القياسِ مِنْ بطلانِ تحليلِ شيءٍ لقومٍ^١ و تحريمِهِ على غيرِهِمْ مِنَ الناسِ.^٢
و هو أيضاً يَضَادُّ ما يروونه مِنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ عَلَى سَبِيلِ الاستظهارِ.^٣
و ظهورُ بطلانِ هذا القِسمِ يُغني عن الإطالةِ فيه و الإكثارِ.

و إن قالوا: «الواجبُ عَلَى العبدِ إِذَا رَأَى الهلالَ أَنْ لا يُبادِرَ بِالْقَطْعِ و البتِّ، و أَنْ يَتَوَقَّفَ مُجَوِّزاً لورودِ أخبارِ البلادِ بما يَصِحُّ معه الاعتقادُ»، كانَ هذا أَبْعَدُ عن الصوابِ و أَوْلَى بالفَسادِ، و هو مُسْقِطٌ عن كافَّةِ الأُمَّةِ اعتقادُ أَوَّلِ شَهْرِ رمضانَ إِلَى أَنْ تَتَّصِلَ بِهِمْ أخبارُ البلادِ.

و كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ لَمْ يَرَ الهلالَ إِلَى العِلْمِ بِأَنَّهُ قد رُئِيَ فِي بعضِ الجِهاَتِ، فَبَيَّنْتُ^٥ لَهُ النِّيَّةَ فِي فَرَضِ الصَّيَامِ؟ بَلْ كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ رآه إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَنَّهُ ظَهَرَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِلنَّاسِ؟ و متى يَسْتَدْرِكُ النِّيَّةَ و الاعتقادَ فِي أمرٍ قد فَاتَ؟

١. في النسخ: - «لقوم»، و ما أثبتناه استفدناه ممَّا سيأتي في الجواب عند نقل نفس هذا الكلام مرةً أخرى.

٢. راجع نفس هذه الإلزامات في المسألة السادسة من المسائل الرملية.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٠، الباب الخامس من أبواب كتاب الصوم.

٤. في «خ»: «بعيداً».

٥. في بعض النسخ: «فيثبت».

ثُمَّ قَالَ:

و اعْلَمْ أَنَّ إِبْجَابَهُمْ لَصَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ لَا يُسْقِطُ مَا لَزِمَهُمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ؛
لَأَنَّا سَأَلْنَاهُمْ عَنِ النِّيَّةِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَ لَيْسَ يُمَكِّنُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ يَوْمَ الشُّكِّ
مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا
فَرَضَ عَلَيْهِ فِيهِ الصِّيَامُ، وَ الشُّكُّ فِيهِ يَمْنَعُ مِنَ النِّيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

يُقَالُ لَهُ: الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِكَ الَّتِي ذَكَرْتَهَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ، وَ مَا رَأَيْنَاكَ
أَبْطَلْتَ هَذَا الْقِسْمَ إِلَّا بِمَا [لَا] طَائِلَ فِيهِ؛ لِأَنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى اخْتِلَافِ أَوَّلِ
شَهْرِ رَمَضَانَ - لَجَوَازِ اخْتِلَافِ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ - أَنْ يَجُلَّ لِبَعْضِ النَّاسِ الْإِفْطَارُ فِي يَوْمٍ
يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِمْ فِيهِ الصِّيَامُ، وَ إِنَّهُ يَلْزَمُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ نَظِيرُ مَا لَزِمَ فِي أَوَّلِهِ؛ وَ
هَذَا يُوَوَّلُ إِلَى تَقْصَانِهِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَ كَوْنِهِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ عَلَى التَّمَامِ».

وَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ كُلُّهُ - وَ قُلْتَ: إِنَّهُ لَا زَمَ لَهُمْ - صَحِيحٌ، وَ نَحْنُ نَلْزِمُ ذَلِكَ، وَ هُوَ
مَذْهَبُنَا. وَ أَيُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ مِنَ اخْتِلَافِ الْعِبَادَاتِ لِاخْتِلَافِ أَسْبَابِهَا وَ شُرُوطِهَا، وَ أَنْ
يَلْزَمَ بَعْضَ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْعِبَادَةِ مَا لَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ، فَتَخْتَلِفَ أَحْوَالُهُمْ بِاخْتِلَافِ
أَسْبَابِهِمْ؟

وَ مَنْ الَّذِي يَدْفَعُ هَذَا وَ يُنْكِرُهُ، وَ الشَّرِيعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وَجَبَتْ
عَلَيْهِ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ وَ اجْتَهَدَ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَعَلَبَ فِي ظَنِّهِ - بِقُوَّةِ بَعْضِ الْأُمَارَاتِ
- أَنَّهَا فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ، وَ إِذَا اجْتَهَدَ
مُكَلَّفٌ آخَرُ فَعَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهَا فِي جِهَةٍ أُخْرَى غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ
يُصَلِّيَ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى وَ إِنْ خَالَفَتْ الْأُولَى.

فَقَدْ اخْتَلَفَ فَرَضُ هَذَيْنِ الْمُكَلَّفَيْنِ كَمَا تَرَى، وَ صَارَ فَرَضُ أَحَدِهِمَا أَنْ يُصَلِّيَ

إلى جهة، و فَرَضَ الْآخِرُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى خِلَافِهَا.

و كذلك لَوْ دَخَلَ اثْنَانِ فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، وَ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، أَوْ أَنَّهُ أَحَدُتْ وَ نَقَضَ^١ الْوَضوءَ، وَ الْآخَرُ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ؛ لَكَانَ فَرَضُ أَحَدِهِمَا أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ وَ يَسْتَأْنِفَهَا، وَ فَرَضَ الْآخَرُ أَنْ يَمْضِيَ فِيهَا وَ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهَا.

و كذلك لَوْ حَضَرَ مَاءٌ بَيْنَ يَدَيِ مُحَدِّثَيْنِ، فَغَلَبَ فِي ظَنِّ أَحَدِهِمَا - بِأَمَارَةٍ لَاحَتْ لَهُ - نَجَاسَةُ ذَلِكَ الْمَاءِ، وَ الْآخَرُ لَمْ يَغْلِبْ فِي ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ، لَكَانَ فَرَضُهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ، وَ وَجَبَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنْ يَتَجَنَّبَ ذَلِكَ الْمَاءَ وَ عَلَى الْآخَرِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ. وَ كَذَلِكَ حُكْمُ الْأَوْقَاتِ عِنْدَ مَنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ دُخُولُ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، فَإِنَّهُ تَجَبُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَ مَنْ لَمْ يَغْلِبْ ذَلِكَ فِي ظَنِّهِ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

و هذا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، وَ الشَّرِيعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ وَقْتاً لِلصَّلَاةِ عِنْدَ قَوْمٍ وَ غَيْرِ وَقْتٍ لَهَا عِنْدَ آخَرِينَ، وَ الْقِبْلَةُ فِي جِهَةٍ عِنْدَ قَوْمٍ وَ عِنْدَ آخَرِينَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَيَخْتَلِفُ الْقَرَضُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ، كَذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الشَّهْرُ نَاقِصاً عِنْدَ قَوْمٍ وَ تَاماً عِنْدَ آخَرِينَ، وَ إِلَّا فَمَا الْقَرُوقُ؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ بَطْلَانَ التَّوَارِيخِ وَ فَسَادَ الْأَعْيَادِ»، فَيَتَّبَعَانِ الرُّوْيَةَ^٢، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِيدٌ قَوْمٍ غَيْرِ عِيدٍ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّبِعُ الْأَسْبَابَ الْمُخْتَلِفَةَ.

١. فِي بَعْضِ النُّسخِ: «بَعْضٌ» بِدَلِّ «وَ نَقَضَ».

٢. فِي بَعْضِ النُّسخِ: «يَتَّبَعَانِ الرُّوَايَةَ».

[في أن معلوم الله تعالى مطابق لتكاليف المكلفين، وإن اختلفت]

فأما قوله: «و في هذا أن المعلوم^١ من حقيقة الشهر عند الله تعالى غير معلوم لسائر العباد، مع عموم التكليف لهم بصومه على الكمال!».

فكلام غير مُتَحَقِّقٍ لِمَا يَقُولُهُ خُصُومُهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنَ حُكْمِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمَعْلُومُ لِلْعِبَادِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ، وَلَا زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَوْجَبَ عَلَى مَنْ رَأَى الْهِلَالَ لَيْلَةَ الشَّهْرِ أَنْ يَصُومَهُ، وَيَفْتَتِحَ الْيَوْمَ الَّذِي رَأَى الْهِلَالَ فِي لَيْلِهِ بِالصَّوْمِ، وَيَحْكُمُ بَأَنَّهُ فِي عِبَادَتِهِ أَوَّلَ الشَّهْرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي حَقِّهِ، وَأَوْجَبَ عَلَى مَنْ لَمْ يَرَهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَلَا خَبَرَهُ مُخْبِرٌ بِرُؤْيِيهِ أَنْ يَحْكُمَ بَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِيهِ الصَّيَامُ؛ فَالْمَعْلُومُ لِلَّهِ تَعَالَى هُوَ هَذَا بَعَيْنِهِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ هَذَا الَّذِي فَضَّلْنَاهُ وَفَسَّرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ فِي حَقِّ مَنْ رَأَى الْهِلَالَ فِي لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ صَوْمُهُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَرَهُ وَلَا صَحَّ عِنْدَهُ بِالْخَبَرِ رُؤْيِيَهُ، وَلَا مَعْلُومٌ لَهُ يُخَالِفُ ذَلِكَ. كَمَا قُلْنَا فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ، وَفِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَأَنَّ مَنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهَا فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ إِلَى خِلَافِ الْجِهَةِ الْأُولَى، وَاخْتَلَفَ فَرَضُ هَذَيْنِ الْمُكَلَّفَيْنِ، وَكَانَ الْمَعْلُومُ لِلَّهِ تَعَالَى مُطَابِقًا لِمَعْلُومِهِمَا، وَغَيْرُ مُخَالِفٍ لِمَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا وَعَلِمَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

فإن قيل: أليس الله تعالى لا بد أن يكون عالماً بأن القبلة في جهة بعينها لا يجوز عليه الاختلاف وإن اختلفت ظنون المتوجّهين، وكذلك لا بد أن يكون عالماً بطولع الهلال في ليلة مخصوصة أو بفقد طلوعه فيها وإن لم يظهر ذلك بعينه

١. في جميع النسخ: «نية المعلوم» بدل «أن المعلوم».

لِلْمُكَلَّفِ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَا عَلِمَهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مُسَاوِيًا لِمَا يَعْتَقِدُهُ الْعَبْدُ وَيَعْمَلُهُ؟

قُلْنَا: لَا اعْتَبَارَ فِي بَابِ التَّكْلِيفِ بِجِهَةِ الْكَعْبَةِ نَفْسِهَا، مَعَ فَقْدِ الْمُعَايَنَةِ وَبُعْدِ الدَّارِ؛ وَإِنَّمَا الْاعْتِبَارُ الَّذِي يَتَّبَعُهُ الْحُكْمُ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ وَمَا يُوَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ فِي جِهَةِ الْكَعْبَةِ مَعَ بُعْدِ دَارِهِ عَنْهَا.

و تَكْلِيفُهُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ ظُنُونِهِ؛ فَإِذَا غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهَا فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَتَكْلِيفُهُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْجِهَةِ بَعَيْنِهَا؛ سَوَاءً كَانَتْ الْكَعْبَةُ فِيهَا، أَوْ لَمْ تَكُنْ؛ وَإِنْ كَانَ فَرَضُهُ بِالتَّوَجُّهِ مُتَعَلِّقًا بِمَا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ جِهَةُ الْكَعْبَةِ، فَتِلْكَ الْجِهَةُ هِيَ قِبَلَتُهُ،^١ وَ الْمَفْرُوضُ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ إِلَيْهَا، وَ عَلِمَ اللَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا بَعَيْنِهِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُكَلَّفٍ آخَرَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ جِهَةَ الْكَعْبَةِ فِي جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ، وَ هِيَ جِهَتُهُ وَ قِبَلَتُهُ.^٢

وَ الْقَوْلُ فِي طُلُوعِ الْهَلَالِ وَ اسْتِثَارِهِ كَالْقَوْلِ فِي الْكَعْبَةِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْفَصْلِ: «هُوَ خِلَافٌ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الشَّيْعَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ الْقِيَاسِ مِنْ بُطْلَانِ تَحْلِيلِ شَيْءٍ لِقَوْمٍ وَ تَحْرِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ».

فَمَا أَجْمَعَتْ الشَّيْعَةُ عَلَى مَا ظَنَّهُ، وَ لَا يَرُدُّ مِنَ الشَّيْعَةِ عَلَى أَصْحَابِ الْقِيَاسِ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الرَّدِّ مُحْصَلٌ وَ لَا مُتَأَمِّلٌ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِنَا وَ كَلَامِنَا^٣ كَلَامًا فِي

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «خ»: «قِبَلَةٌ».

٢. فِي «خ»: «و هِيَ جِهَةُ قِبَلَتِهِ».

٣. رَاجِع: جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ الْمُوصَلِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ (الرَّسَائِلِ وَ الْمَسَائِلِ، ج ٤، ص ٢١٢)؛ مَسْأَلَةٌ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ (الرَّسَائِلِ وَ الْمَسَائِلِ، ج ٤، ص ٥٨٩)؛ الْإِنْتِصَارُ، ص ١٣٠، وَ ٤٣٦؛ الْمَسَائِلِ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٧٢.

هذا الموضع^١، وأنه لا يمتنع في التكليف أن يحلّل الله تعالى شيئاً على قوم و يحرمه على آخرين، وأن هذا غير متناقض ولا متناف.

وإنما يُعوّل على هذا الضرب من الكلام من يبطل القياس من طريق العقول، و يعتدّ أن العبادة تستحيل أن تردّ به،^٢ و قد بينّا جواز ورود العبادة بالقياس، وإنما نُحرمه في الشريعة و لا نُثبت به أحكامها لأن العبادة ما وردت به، و لا دَلّ دليل على صحّته.

فأما قوله: «و هو أيضاً يضادّ ما يروونه من صوم يوم الشك على سبيل الاستظهار».

فقد كان ينبغي أن يُبيّن و يوضّح موضع التضادّ بين القولين في مذهبي بالرؤية، و بين ما نستحبّه من صوم يوم الشك على سبيل الاستظهار، و ما تعرّض لذلك.

فأما قوله: «[إن قالوا:]^٣ الواجب على العبد إذا رأى الهلال أن لا يبادر بالقطع و البتات، و أن يتوقّف مجوّزاً لورود أخبار البلاد بما يصحّ معه الاعتقاد».

و هذا بُعد عن الصواب و أولى بالفساد، و هو مُسقط عن كافّة الأمة اعتقاد أول شهر رمضان إلى أن تتصلّ بهم أخبار البلاد».

فقد بينّا أن القسم الصحيح من أقسامه التي قسّمها هو غير هذا القسم، و أوضحناه، و أن الواجب على من رأى الهلال أن يعتدّ أن هذه ليلة أول شهر رمضان في حقّه و حقّ من يجري مجراه في رؤيته، و إن جوّز أن يكون [ما] رُئي

١. راجع المسألة السادسة من المسائل الرملية.

٢. راجع: معارج الأصول، ص ١٨٣.

٣. ما بين المعوقين أضفناه ممّا تقدّم عند نقل كلام صاحب الكتاب.

٤. في جميع النسخ سوى «خ»: «الليلة».

في بعض البلاد، وِيَخْتَلِفُ فَرَضُ مَنْ رَأَاهُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَمَنْ لَمْ يَرَهُ وَيُخْبِرْ عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ قَطَعَ بِالرُّوْيَةِ عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُشْرُوطاً بِأَنْ لَا يَرِدَ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ بِأَنَّهُ رُئِيَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ. و[إِنْ كَانَ قَدْ صَامَ بِالِاتِّفَاقِ وَعَلَى سَبِيلِ الشَّكِّ الْيَوْمَ الَّذِي رَأَاهُ غَيْرُهُ فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى، أَجْزَاءً ذَلِكَ عَنْهُ، وَسَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ قَضَائِهِ، وَكَانَ مُؤَدِّياً. وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ لَهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ صِيَامِهِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَلَا حَرَجٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ لَمْ يَرَ الْهَلَالَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ رُئِيَ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، فُبَيِّنَتْ لَهُ النِّيَّةُ فِي فَرَضِ الصِّيَامِ؟ بَلْ كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ رَأَاهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَنَّهُ ظَهَرَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِلنَّاسِ؟ وَمَتَى^١ يَسْتَدْرِكُ النِّيَّةَ وَالْإِعْتِقَادَ فِي أَمْرٍ قَدْ فَاتَ؟». فَقَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ لَمْ يَرَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ رُئِيَ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْجِهَاتِ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَهُوَ أَنْ يُخْبِرَهُ عَنْ ذَلِكَ مَنْ يَثْبُتُ بَعْدَالَتِهِ وَأَمَانَتِهِ، فُبَيِّنَتْ لَهُ النِّيَّةُ؛ وَإِذَا كَانَ مَا^٢ فَاتَهُ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، فَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَنْ رَأَاهُ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي، وَصَحَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ ظَهَرَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَلَمْ يَكُنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ بَنِيَّةِ النَّفْلِ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَصُومَ يَوْماً وَيَعْتَقِدَ أَنَّهُ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ الْفَائِتِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ إِجَابَتَهُمْ لَصَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ لَا يُسْقِطُ مَا لَزِمَهُمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّا سَأَلْنَاهُمْ عَنِ النِّيَّةِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنْ يَوْمَ الشَّكِّ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً فَرَضَ عَلَيْهِ

١. في جميع النسخ سوى «خ»: «وهو» بدل «ومتى». وما أثبتناه موافق أيضاً لما تقدّم في عبارة صاحب الكتاب.

٢. كذا، ولعل «ما» زائدة.

فيه الصيام، والشك فيه يَمْنَعُ مِنَ النِّيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

فكلام غير صحيح؛ لأننا لا نوجب صيامَ يومِ الشك، ولا أحدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْجَبَهُ، وَإِنَّمَا نَسْتَحِبُّهُ، وَيُرْوَى فِيهِ فَضْلٌ، وَاسْتَظْهَارٌ لِلْفَرَضِ.^١ وَإِنَّمَا نَسْتَجِيزُ صَوْمَهُ بِنِيَّةِ النَّفْلِ وَالتَّطَوُّعِ؛ فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَظْهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَدْ أَجْزَأُ^٢ ذَلِكَ الصَّيَامَ، وَوَقَعَ فِي مَوْقِعِهِ وَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقْ ظَهُورُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَانَ صَائِمٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُثَاباً عَلَيْهِ ثَوَابِ النَّفْلِ وَالتَّطَوُّعِ.

وقوله: «وَلَيْسَ يُمَكِّنُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ».

فبعيدٌ عن الصواب؛ لأننا لا نوجب صيامَ يومِ الشك على ما قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، وَيَوْمَ الشَّكِّ إِنَّمَا هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يُجَوِّزُ الْمُكَلَّفُونَ أَنْ يَرَوْا الْهِلَالَ فِي لَيْلَتِهِ فَيَحْكُمُوا أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَيَخْرُجَ مِنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ اسْمَ الشَّكِّ، فَمَا لَا يُجَوِّزُونَ أَنْ يَرَوْا الْهِلَالَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَلا يُخْبِرَهُمْ عَنْ رُؤْيَيْهِ مُخْبِرٌ، يَقَعُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ وَيَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الشَّكِّ أَيْضاً.

وَلَسْنَا نَقُولُ بِأَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ يَوْمٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ عَلَى الْقِسْمَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي ذَكَّرْنَاهَا. فَأَمَّا مَنْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشَّكِّ وَلَمْ يَرَ الْهِلَالَ وَلا أُخْبِرَ عَنْهُ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَلا قَضَاءَ. فَأَمَّا إِذَا رَأَاهُ فِي لَيْلَةِ يَوْمِ الشَّكِّ أَوْ أُخْبِرَ عَنْ رُؤْيَيْهِ، فَالَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ إِنْ كَانَ مَا صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ اتَّفَقَ لَهُ صِيَامُهُ بِنِيَّةِ النَّفْلِ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٠، الباب الخامس من أبواب كتاب الصوم.

٢. كذا، والأنسب: «أجزأه».

[الكلام في صوم يوم الشك، وفرقه مع صوم المسجون]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَرُبَّمَا التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ، فَظَنُّوا أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ بَعِيرُ
اعْتِقَادٍ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يُغْنِي عَنْ الْاعْتِقَادِ إِذَا كَانَ مِنْهُ، وَيَجْرِي
مَجْرَى بَقِيَّةِ الْأَيَّامِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْمَسْجُونِ إِذَا كَانَ قَدْ صَامَ شَهْرًا عَلَى
الْكَمَالِ فَصَادَفَ ذَلِكَ شَهْرَ رَمَضَانَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ
يُجْزئُهُ عَنِ الْفَرْضِ عَلَيْهِ مِنْ صَوْمِهِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يُقَدِّمِ النِّيَّةَ وَ
الْاعْتِقَادَ.

وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بَيْنَ الصَّوْمَيْنِ بِإِلَّا ارْتِيَابٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَالَ الْأَضْطِرَارِ
لَا تُقَاسُ عَلَيْهَا أُمُورُ التَّمَكُّنِ وَالِاخْتِيَارِ، وَمَعْلُومٌ تَبَايُنُ الْمَمْنُوعِ وَ
الْمُطْلَقِ، وَمَنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ السُّؤَالِ وَارْتِقَابِ الْهَلَالِ وَمَنْ لَا يَقْدِرُ، وَمَا هُمَا
إِلَّا كَالْعَاجِزِ وَالْقَادِرِ؛ فَالْمُتَمَثِّلَةُ فِيهَا هَذَا سَبِيلُهُ بَاطِلَةٌ، وَالْقِيَاسُ فَاسِدٌ.

يُقَالُ لَهُ: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ لَكَ: إِنَّكَ حَكَيْتَ عَنَّا أَنَّا نَقِيسُ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ لَيْلَةَ
يَوْمِ الشَّكِّ - فَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يُخَبِّرْ عَنْ رُؤْيَيْهِ، فَصَامَهُ بَنِيَّةُ النَّفْلِ، ثُمَّ ظَهَرَ بِالْخَبَرِ أَنَّهُ
رُئِيَ وَأَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي أَنَّهُ يُجْزئُ عَنْهُ صِيَامُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ بَنِيَّةُ الْفَرْضِ، وَ
لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ - عَلَى الْمَسْجُونِ.

وَنَحْنُ لَا نَقِيسُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ، وَلا نَرَى الْقِيَاسَ فِي الْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا سَوَّيْنَا
بَيْنَهُمَا فِي صِحَّةِ الصِّيَامِ وَإِجْزَائِهِ وَأَنَّهُ لَا قَضَاءَ فِيهِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ يَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ مِنَ الشَّيْعَةِ عَلَيْهِ [لَكُنْ]. وَإِجْمَاعُهُمْ
حُجَّةٌ؛ لَدُخُولِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ حَالَ الضَّرُورَةِ لَا تُقَاسُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ».

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نَقِيسُ حَالاً عَلَى أُخْرَى؛ عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْفَرْقِ، فَالْحَالَانِ مُتَسَاوِيَانِ فِي الضَّرُورَةِ وَنَفْيِ الْاِخْتِيَارِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجُودَ كَمَا لَا قُدْرَةَ لَهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ تَعَيَّنَ شَهْرُ رَمَضَانَ - لِأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَلَا مِنْ سَوَالِ غَيْرِهِ - فَكَذَلِكَ مَنْ غُمَّ عَلَيْهِ الْهِلَالُ لَيْلَةَ يَوْمِ الشُّكِّ، فَلَمْ يَزِهِ وَلَا خُبِرَ بِرُؤْيِيتهِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهُوَ أَيْضاً كَالْمُضْطَّرِّ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَسْجُودِ فِي سُقُوطِ الْقَرَضِ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ تَجَاسَرَ أَحَدُهُمْ عَلَى ادِّعَاءِ التَّمَاثُلَةِ بَيْنَهُمَا^١ فِي الْاضْطِرَارِّ، أَتَى بِالْقَظِيحِ مِنَ الْكَلَامِ، وَادْخَلَ سَائِرَ الْأُمَمَةِ فِي حُكْمِ الْاضْطِرَارِّ، وَفَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَاباً مِنَ الْإِزْهَامِ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُكَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى الْكَمَالِ وَلَا يَجْعَلَ لَهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ أَوَّلِهِ دَلِيلاً إِلَّا دَلِيلَ شَكٍّ وَارْتِيَابٍ يَلْتَجِئُ مَعَهُ الْمُكَلَّفُونَ إِلَى أَحْكَامِ الْاضْطِرَارِّ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْرَضَ عَلَيْهِمْ أَمراً وَيُعَدِّمَهُمْ مَا يَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى يُدْخِلَهُمْ ذَلِكَ فِي حَيْثُ الْإِجْبَارِ؛ وَهَذَا مَا يُنْكِرُهُ مُعْتَقِدُو الْعَدْلِ مِنْ كَافَّةِ النَّاسِ.

ثُمَّ قَالَ:

وَيُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ بَعَثَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ، [فَمَا]^٢ وَجْهَ اللَّبْيَانِ فِي دَلِيلِ قَرَضٍ يَعْتَرِضُهُ اللَّبْسُ؟ وَأَيْنَ مَوْضِعُ

١. أي بين صائم يوم الشك والمسجون.

٢. في النسخ: «فيما».

الإشكالُ إلّا في عبادةٍ افتتحها الشكُّ؟

يُقالُ له: ما الفِطْعُ مِنَ الكلامِ و الشنيعُ مِنَ المذهبِ إلّا ما عُوِّلَ عليه في هذا الفصلِ؛ لأنّكَ ظَنَنْتَ أَنَّ خُصُومَكَ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ صَوْمَ الشَّكِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرْشِدْهُ إِلَى طَرِيقِ الْعِلْمِ بِهِ»، وَ أَلْزَمْتَ عَلَى ذَلِكَ تَكْلِيفَهُ مَا لَا يُطَاقُ؛ وَ هَذَا مَا لَا يَقُولُهُ مِنَ الْخُصُومِ، وَ لَا غَيْرِهِمْ مُحْصَلٌ.

وَ صَوْمُ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَا يَجِبُ إلّا عَلَى مَنْ دَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ إِمَّا بِرُؤْيَيْهِ نَفْسِهِ الْهَلَالَ، أَوْ بِأَنْ يُخْبِرَهُ عَنْهُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ، فَأَمَّا مَنْ عَدِمَ رُؤْيَيْهِ فَصَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَيْسَ مِنْ فَرَضِهِ وَ لَا عِبَادَتِهِ.

وَ هَذَا الَّذِي لَا يُطِيقُ مَعْرِفَةَ كَوْنِ هَذَا الْيَوْمِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ قَطُّ تَكْلِيفُ صَوْمِهِ.

وَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا كُلِّ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْقِبْلَةِ وَ الصَّلَاةِ وَ الْأَحْدَاثِ، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: كَيْفَ يُكَلِّفُ اللَّهُ تَعَالَى مُكَلِّفًا التَّوَجُّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ بَعَيْنِهَا، وَ لَا يَنْصِبُ لَهُ دَلِيلًا عَلَيْهَا يَعْلَمُ بِهِ أَنَّهُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى جِهَتِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعِيدًا عَنْهَا، فَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى حَيْثُ يَظُنُّ أَنَّهُ جِهَةُ الْكَعْبَةِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ وَ لَا قَطْعٍ؟ وَ هَلْ هَذَا إلّا تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ؟ وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَى بَعْضِهَا، وَ هِيَ كَثِيرَةٌ.

وَ أَمَّا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ بِمَا لَا يَتَعَرَّضُ لَبْسٍ وَ لَا يَدْخُلُهُ شَكٌّ. وَ مَنْ تَأَمَّلَ مَا فَصَّلْنَاهُ وَ قَسَمْنَاهُ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا لَبْسَ وَ لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ.

[الدليل الثامن: خبر «يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ»]

قال صاحب الكتاب:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى عَلَيْهِمْ: يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ رَوَيْتُمْ أَنَّ «يَوْمَ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ»؛
فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ وَ عَلَى الرُّوْيَةِ مُعْوَلُكُمْ؟ بَلْ كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ
عَلَى أَصْلِ مُعْتَقَدِكُمْ لِمَا تُجِيزُونَهُ مِنْ تَتَابُعِ ثَلَاثَةِ شُهُورٍ نَاقِصَةٍ وَ تَوَالِي
ثَلَاثَةِ أُخْرَى تَامَةٍ؟ وَ كَيْفَ يُوَافِقُ مَعَ ذَلِكَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِيَوْمِ
الْعَاشِرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ؟

فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ؛ لِقَوْلِهِمْ بِتَمَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ
تُقْصَانِ شَوَالٍ، وَ أَنَّ ذَا الْقَعْدَةِ تَامٌ كَشَهْرِ رَمَضَانَ، فَيَكُونُ يَوْمُ الصَّوْمِ أَبَدًا
مُوَافِقًا لِيَوْمِ النَحْرِ عَلَى اتِّسَاقٍ وَ نِظَامٍ؟

فَمَا تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَعَ اسْتِهَارِهِ؟ أَمْ تَقْبَلُونَهُ وَ إِنْ خَالَفَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ
فِي أَصْلِ الْإِعْتِقَادِ، أَوْ تَلْتَجِثُونَ فِيهِ إِلَى الدَّفْعِ وَ الْإِنْكَارِ؟
يُقَالُ لَهُ: أَمَّا هَذَا الْخَبَرُ، فَغَيْرُ وَارِدٍ مَوْرِدِ الْحُجَّةِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ غَيْرُ مُقْطُوعٍ عَلَيْهِ، وَ لَا

١. إقبال الأعمال، ج ١، ص ٦٠. ومعنى الحديث أنه إذا ثبت هلال شهر رمضان و غُم هلال
شَوَّال وَ ذِي الْقَعْدَةِ وَ ذِي الْحِجَّةِ وَ لَمْ نَتِمَّكُنْ مِنْ مَعْرِفَةِ يَوْمِ النَحْرِ، فَالْيَوْمِ الَّذِي ثَبِتَ أَنَّهُ أَوَّلُ
شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ بَعِينُهُ يَوْمِ النَحْرِ الْعَاشِرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. فَلَوْ كَانَ أَوَّلُ شَهْرِ رَمَضَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
فَإِنَّ يَوْمَ النَحْرِ هُوَ الْجُمُعَةُ أَيْضًا. وَ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى كَمَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ عَدَمِ تَوَالِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ
كَامِلَةٍ. فَلَوْ ثَبِتَ أَنَّ أَوَّلَ شَهْرِ رَمَضَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَكُونُ عِيدُ الْفِطْرِ يَوْمَ الْأَحَدِ لَا مُحَالَةَ، ثُمَّ إِذَا
حَسَبْنَا شَهْرَ شَوَّالٍ ٢٩ يَوْمًا وَ ذَا الْقَعْدَةَ ٣٠ يَوْمًا أَوْ بِالْعَكْسِ - لَعَدَمِ تَوَالِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ كَامِلَةٍ كَمَا
تَقَدَّمَ - فَيَكُونُ أَوَّلُ ذِي الْحِجَّةِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لَا مُحَالَةَ، فَيَكُونُ يَوْمُ الْعَاشِرِ مِنْهُ وَ هُوَ يَوْمُ النَحْرِ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ كَمَا كَانَ أَوَّلُ شَهْرِ رَمَضَانَ. رَاجِع: الرُّوَاشِحُ السَّمَاوِيَّة، ص ١٩٤. وَ قَدْ رَوَى الشَّيْخُ
الْكَلِينِيُّ: «يَوْمُ الْأَضْحَى فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُصَامُ فِيهِ». الْكَافِي، ج ٤، ص ٥٤٧.

معلوم؛ وقد بَيَّنَّا أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ^١ اعْتَمِدَ عَلَيْهَا - وَهِيَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ - فَقَدْ عُوِّلَ عَلَى سَرَابٍ بَقِيعَةٍ. وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَوَّلَ خَبَرًا لَا تَقْطَعُ بِهِ وَلَا نَعْلَمُ صِحَّتَهُ.

وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى سَبِيلِ التَّسْهِيلِ مَا عُوِّلَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا - أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سَنَةٌ بَعَيْنُهَا اتَّفَقَ فِيهَا أَنَّ أَوَّلَ الصَّوْمِ كَانَ مُوَافِقًا لِلنَّحْرِ، فَحُمِلَ عَلَى الْخُصُوصِ دُونَ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْعُمُومُ، وَشَهَادَةُ الْإِسْتِقْرَاءِ بِخِلَافِهِ.

وَيُمْكِنُ أَيْضًا فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ يَوْمَ الصَّوْمِ يَجْرِي فِي وَجوبِ الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ وَلِزُومِهَا مَجْرَى يَوْمِ النَّحْرِ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ تَحْقِيقُ الْمُمَازَلَةِ وَالْمُسَاوَةِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: «صَلَاتُكُمْ مِثْلُ صَوْمِكُمْ»، أَوْ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْعَصْرِ هِيَ صَلَاةُ الْغَدَاةِ»، وَمَا يُرِيدُ الْأَعْمَ، وَ يُرِيدُ الْمُمَازَلَةَ وَالْمُسَاوَةَ فِي الْأَحْكَامِ. وَهَذَا بَيَّنَّ.

١. فِي بَعْضِ النُّسخِ: «مَنْ».

[الفصلُ الثالثُ]

[مُنَاقَشَةُ مَا رَدَّ بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ أُدْلَةَ الْقَائِلِينَ بِالرُّوْيَةِ]

[الدليل الأول: آية الأَهْلَةِ]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَهُمْ وَجَوَابُهَا.

ثُمَّ قَالَ:

وَسَأَلُوا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾.^١

وَأَجْمَعَ الْكَافَّةُ عَلَى أَنَّهَا شُهُورٌ قَمَرِيَّةٌ، قَالُوا: فَمَا الَّذِي أَجَازَ لَكُمْ الْإِعْتِبَارَ بِغَيْرِ الْقَمَرِ؟ وَهَلْ انْصَرَفَكُمْ إِلَى الْعَدَدِ إِلَّا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ؟

ثُمَّ قَالَ:

الْجَوَابُ: يُقَالُ لَهُمْ: مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ وَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، فَهُوَ مُسَلَّمٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لَكِنَّ وَجُودَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ الْهَيْلَالَ مِيقَاتٌ لَا يُحِيلُ الْإِخْتِلَافَ فِيمَا يُعْرَفُ بِهِ الْمِيقَاتُ. وَحُصُولُ الْمَوَاقِفَةِ عَلَى أَنَّهَا شُهُورٌ لَا تُضَادُّ الْمُتَمَانَعَةَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا بِالرُّوْيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَوَاقِفَةِ

اختصاصُ العلمِ مِنْ جِهَةٍ مُشَاهِدَتِهَا، وَ لَا لِأَنَّ الشُّهُورَ الْعَرَبِيَّةَ قَمَرِيَّةٌ
وَجَبَّ الاستدلالُ عَلَى أَوَائِلِهَا بِرُؤْيَا أَهْلِهَا؛ وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا، لَدَلَّتْ
العُقُولُ عَلَيْهِ، وَ شَهِدَتْ بِقُبْحِ الاختلافِ فِيهِ.

و بَعْدُ، فَلَا يَخْلُو الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْمِيقَاتِ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْمُشَاهَدَةُ لَهُ
وَ الْعِيَانُ، أَوْ الْعَدَدُ الدَّالُّ عَلَيْهِ وَ الْحِسَابُ.

وَ مُحَالٌ أَنْ تَكُونَ الرُّؤْيَا هِيَ ^١ أَوَّلَى بِالاستدلالِ؛ لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ
الاختلافِ وَ الشُّكِّ، وَ ذَلِكَ أَنَّ رُؤْيَا الْهَلَالِ لَوْ كَانَتْ تُفِيدُ مَعْرِفَةً لَهُ مِنْ
الليالي وَ الْآثَامِ، لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيَا اثْنَانِ.

وَ فِي إِمْكَانٍ وَجُودِ الاختلافِ فِي حَالِ ظُهُورِهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا
لَا يَصِحُّ بِهَا الاستدلالُ، وَ أَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الدَّالُّ عَلَى الْمِيقَاتِ؛ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا
يَلْحَقُ الرُّؤْيَا مِنَ الاختلافِ.

يُقَالُ لَهُ: هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالرُّؤْيَا وَ بُطْلَانِ
الْعَدَدِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي صَدْرِ كِتَابِنَا هَذَا كَيْفِيَّةَ الاستدلالِ بِهَا، وَ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْمَوَاقِيتِ
بِالْأَهْلَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَدَدِ وَ لَا بِغَيْرِ الْأَهْلَةِ.

و ^٢ قَوْلُهُ: «إِنَّ وَجُودَ الاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ الْأَهْلَةَ مِيقَاتٌ لَا يُحِيلُ الاختلافَ فِيمَا
يُعْرَفُ بِهِ الْمِيقَاتُ» لَيْسَ بِالصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْمَوَاقِيتَ إِذَا وَقَفَتْ عَلَى الْأَهْلَةِ، فَمَعْلُومٌ
أَنَّ الْهَلَالَ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَ طُلُوعِهِ أَوْ عَدَمِ طُلُوعِهِ إِلَّا الرُّؤْيَا فِي النَّفْسِ

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «وَهِيَ» بِزِيَادَةِ الْوَاوِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ بِقَرِينَةِ نَقْلِ هَذَا الْكَلَامِ بَعِيدَ هَذَا
بِدُونِ الْوَاوِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ.

٢. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «لَيْسَ».

و الإثبات؛ فيعلم - من رأى^١ - طلوعه بالمُشاهدة أو بالخبر المَبْنِي عَلَى المُشاهدة، و يعلم أنه ما طَلَعَ بِفَقْدِ المُشاهدة و فَقَدَ الخبر عنها. و لا يَخْفَى عَلَى مُحْصِلِ أَنْ إثبات الأَهْلَةِ فِي طُلُوعِ أَوْ أَفُولِ مَبْنِي عَلَى المُشَاهَدَاتِ.

و وَصَفَ الشُّهُورِ الْعَرَبِيَّةَ بِأَنَّهَا «قَمَرِيَّةٌ» يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ عَدَدِيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الطَّرِيقُ إِلَى إِبْتِاثِ الشُّهُورِ الْعَدَدِ لَا رُؤْيَا الْأَهْلَةِ، لِأُضِيفَ^٢ إِلَى الْعَدَدِ^٣، لَا إِلَى الْقَمَرِ؛ وَ كَيْفَ تَكُونُ قَمَرِيَّةً وَ لَا اعْتِبَارًا بِالْقَمَرِ فِيهَا، وَ لَا لَهُ حَظٌّ فِي تَمْيِيزِهَا وَ تَعْيِينِهَا؟ فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و مُحَالٌ أَنْ تَكُونَ الرُّؤْيَى هِيَ أَوْلَى بِالِاسْتِدْلَالِ؛ لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ الشُّكِّ وَ الْاِخْتِلَافِ»، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ وَ لَا إِشْكَالَ، وَ أَنَّ التَّكْلِيفَ صَحِيحٌ مَعَ الْقَوْلِ بِالرُّؤْيَى غَيْرِ مُسْتَبِهِ وَ لَا مُتَنَاقِضٍ، وَ أَنَّ مَنْ ظَنَّ خِلَافَ ذَلِكَ فَهُوَ قَلِيلُ التَّأَمُّلِ. وَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةً.

[الدليل الثاني: خبر «صوموا لرؤيته»]

و قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى: وَ سَأَلُوا أَيْضًا عَنِ الْخَبْرِ الْمَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَ أَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».^٤ قَالُوا: فَمَا تَصْعَقُونَ فِي هَذَا الْخَبَرِ وَ قَدْ اسْتَفَاضَ بَيْنَ الْأُمَّةِ وَ اسْتَهَرَّ؟ ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُمْ: لَعَمْرِي إِنَّهُ خَبَرٌ ذَائِعٌ لَا يَخْتَلِفُ فِي صِحَّتِهِ اثْنَانِ، وَ مَذْهَبُنَا فِيهِ مَا

١. أي الناظر المتمكن من الرؤية. و الأنسب: «من رآه».

٢. كذا، و الأنسب: «لأضيفت» أي الشهور.

٣. و قيل: «الشهور العددية».

٤. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٠٦.

قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَصُومُونَ بِصِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَيُفْطِرُونَ بِإِفْطَارِهِ؛ فَلَمَّا أَرَادَ مُفَارَقَتَهُمْ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ) ^١، كُنَّا نَصُومُ بِصِيَامِكَ وَنُفْطِرُ بِإِفْطَارِكَ، وَهَذَا أَهْبَ لَوَجْهِكَ، فَمَا نَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَافْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا». فَخَصَّ بِهَذَا الْقَوْلِ لَهُمْ تِلْكَ السَّنَةَ جَوَابًا عَنْ سُؤَالِهِمْ، فَاسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ عَلَى سَبِيلِ الْغَلْطِ فِي سَائِرِ الْأَعْوَامِ. وَلِذَلِكَ أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْهِلَالَ فِي يَوْمِ السَّرَارِ ^٢ بِخِلَافِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَاتُ. وَكَوَلَمْ يَدُلَّ عَلَى تَخْصِيصِ هَذَا الْخَبَرِ إِلَّا مَا قَدَّمَاهُ مِنْ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ وَالْآثَارِ، [لَكْفَى]؛ وَإِذَا كَانَ خَاصًّا، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْعُمُومِ غَيْرُ صَوَابٍ.

يُقَالُ لَهُ: إِذَا كَانَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَافْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» عَامًّا فِي الظَّاهِرِ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ مَنْ خَصَّصَهُ وَعَدَّلَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاهِرٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى تَخْصِيصِ هَذَا الْخَبَرِ وَلَا حُجَّةَ.

وَبَعْدُ، فَكَيْفَ يُعْلَقُ الصِّيَامُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ - إِذَا سَلَّمْنَا التَّخْصِيصَ - بِالرُّؤْيَى، فَنَقُولُ ^٣: «صُومُوا لِأَجْلِ رُؤْيَيْهِ، وَأَنَّ الرُّؤْيَى عِلَّةٌ فِي الصُّومِ مُوجِبَةٌ لَهُ»، وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَصْحَابِ الْعَدَدِ أَنَّ الرُّؤْيَى لَا حَظَّ لَهَا فِي الصُّومِ وَلَا تَوَثُّرٌ فِي وَجُوبِهِ؛ وَإِنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلصُّومِ؟

فَإِنْ اتَّفَقَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَنَّ يُظْهِرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْهِلَالَ، فَعَلَى هَذَا

١. هكذا وردت في «ض» وكثير من النسخ.

٢. سرار الشهر: آخر ليلة فيه. راجع: المعجم الوسيط، ص ٤٢٦ (سرر).

٣. كذا، والأنسب: «فيقال».

التخريج والتعليل لم يَجِبِ الصوم لأجل الرؤية، بل وَجِبَ لأجل العَدَدِ؛ ألا تَرى أنه لو فُقِدَت الرؤية هاهنا، لَوَجِبَ الصوم بالعَدَدِ، و لم يؤثّر فَقْدُ الرؤية في انتفاء وجوب الصيام؛ ولو فُقِدَ العَدَدُ وَثَبَتَت الرؤية، لَمَا وَجِبَ الصوم؛ فَعَلِمَ أَنَّ العَدَدَ هو المؤثّر دون الرؤية. و ظاهرُ الخبر يَفْتَضِي أَنَّ الرؤية مؤثّرة في الصوم. فَقَدْ بَانَ أَنَّهُ لَا مَنَفَعَةَ لَهُمْ فِي تَخْصِيصِ الْخَبَرِ أَيْضاً.

و أمّا قوله عليه السلام: «و أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»، فهو [يَدُلُّ] عَلَى أَنَّ العَدَدَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ اعْتِبَارِ الرُّؤْيَا وَفَقْدِهَا؛ فَمَنْ جَعَلَهُ أَصْلًا يُرْجَعُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِفَقْدِ الرُّؤْيَا، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهَرَ الْخَبَرِ.

و قوله عليه السلام: «و أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ» يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْإِفْطَارُ إِذَا رَأَيْنَاهُ وَ إِنْ كُنَّا قَدْ صُمْنَا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَرَدَ: «و أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثِينَ»، لَمَا كَانَ لِقَوْلِهِ: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» مَعْنَى، وَ إِنَّمَا يَصِحُّ الْكَلَامُ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ: «و أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ عَلَى النِّقْصَانِ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ لِلتَّمَامِ».

[بطلان الاستدلال بخبر «صوموا لرؤيته» على صحة القول بالعدد]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْخَبَرِ بَعِيْنِهِ عَلَى صِحَّةِ الْعَدَدِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُم بِالصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، أَبَانَ لَهُمْ - بِجَوَازِ الْإِغْمَاءِ^١ عَلَيْهِ وَ دُخُولِ اللَّبْسِ فِيهِ - مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا

١. يريد به خفاء الهلال واستتاره، من غمّ الهلال. و سوف يأتي في أواخر الكلام عن خبر «صوموا لرؤيته» إشارة المصنّف رحمه الله إلى أَنَّ «إِغْمَاءً» ليس مصدر «غُمَّ»، بل مصدر: «أَغْمِي». و الصواب: «غُمَّ، غَمًّا».

لَيْسَتْ بِأَصْلٍ يَطْرُدُ اسْتِعْمَالُهُ فِي سَائِرِ السِّنِينَ.

وَإِنَّمَا خَصَّهْمُ بِهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ؛ لِلْعَجْزِ مِنْ ظُهُورِ الْهِلَالِ يَوْمَ الشَّرَارِ لَهُمْ،
وَلِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ مَصْلَحَتِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «فَإِنْ غُمَّ
عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ». فَلَمَّا شَهِدَ بِالْإِغْمَاءِ أَمَرَ بِالرُّجُوعِ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى
الْعَدَدِ؛ [فَعَلِمْنَا أَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي لَا يَعْتَرِضُهُ الْإِغْمَاءُ وَلَا
اللَّبْسُ، وَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا لَجَارَ الْإِغْمَاءُ وَالْإِشْكَالُ عَلَيْهِ، وَلَكَانَ
اللَّبْسُ وَالْاِخْتِلَافُ يَجُوزَانِ فِيهِ. وَ هَذَا وَجْهٌ صَحِيحٌ يُقْنِعُ الْعَارِفَ
الْمُنْصِفَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى.

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ طَعَنٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ شَهَادَةٌ بِأَنَّهُ
عَوَّلَ بِأَمْرِهِ فِي عِبَادَةِ الصَّوْمِ عَلَى مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَ لَا طَائِلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ إِذَا كَانَ لَا
اعْتِبَارَ بِهَا فِي الصَّوْمِ وَ لَا حَظَّ لَهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ خُرُوجِهِ، فَلَا
مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ»، وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: صُومُوا
بِالْعَدَدِ وَ أَفْطِرُوا بِالْعَدَدِ؛ وَ لَا يَجْعَلِ الْعَدَدَ مُصَارًا إِلَيْهِ عِنْدَ الْعَمَةِ وَ امْتِنَاعِ الرُّوْيَةِ.
وَ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «عَلِمْنَا أَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْأَصْلُ» وَ قَدْ جَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي هَذَا الْخَبَرِ فَرَعًا، وَ أَحَالَ عَلَيْهِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرُّوْيَةِ؟ وَ هُوَ عَلَى
الْحَقِيقَةِ فَرَعٌ، وَ الْأَصْلُ غَيْرُهُ. وَ هَذَا وَاضِحٌ.

[مُقَارَنَةُ بَيْنِ الرُّوْيَةِ وَ الْعَدَدِ، وَ بَيْنِ الْوُضُوءِ وَ التَّيَمُّمِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَ قَدْ ظَنَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ أَنَّ مَا تَضَمَّنَتْ هَذَا الْخَبَرُ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى
الْعَدَدِ عِنْدَ وَجُودِ الْاِتِّبَاسِ يَجْرِي مَجْرَى التَّيَمُّمِ بِالتُّرَابِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ

لاضطرار؛ قالوا: «فكما أنه ليس التيمم أصلاً للوضوء، فكذلك ليس العدد أصلاً للرؤية».

ثم قال:

و هذا قياس بعيد، و جمع بين أشياء هي أولى بالتفريق؛ و ذلك أن الوضوء و التيمم - الذي هو يدلّ منه عند الضرورة - عبادة يستباح بفعلها أداء فرض آخر لا يعرف بهما وقت وجوبه، و لا يدلّان على أوله و آخره.

و الرؤية و العدد قد وردا في هذا الخبر مورد العلامة، و قاما مقام الدلالة التي يجب بهما التدئين و يلزم الاعتقاد؛ و لذلك جاز موافقة العدد للرؤية في بعض السنين، و لم يجر الجمع بين الوضوء و التيمم على قول سائر المسلمين.

يقال له: لا شبهة على محصل في أن النبي صلى الله عليه و آله علّق الصوم بالرؤية تعليقاً يوجب ظاهره أنها سبب فيه، و علامة على دخول وقته، فقال: «صوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته».

فعلّق الإفطار أيضاً بالرؤية، كما علّق الصوم بها، و هذا يقتضي أن الصوم و الإفطار متعلّقان بالرؤية، و لا سبب فيهما غيرها؛ لأنه لو كان لهما سبب غير الرؤية من عدد أو غيره^٢ لعلّقهما به.

ثم قال صلى الله عليه و آله: «فإن عمّ عليكم، فعُدوا ثلاثين»؛ فأمر بالرجوع إلى

١. في جميع النسخ: «نية».

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «غيرها».

العَدَدُ عِنْدَ عَدَمِ الرُّوْيَةِ، وَ أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلْعَدَدِ إِلَّا بَعْدَ انْتِفَاءِ الرُّوْيَةِ، وَلَا يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ امْتِنَاعِهَا.

وَأَصْحَابُ الْعَدَدِ عَكَّسُوا ذَلِكَ، فَقَالُوا: إِنَّ الصَّوْمَ بِالْعَدَدِ وَالْإِفْطَارَ بِالْعَدَدِ، لَا حَظَّ لِلرُّوْيَةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا.

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْعَدَدِ عِنْدَ فَقْدِ الرُّوْيَةِ يَجْرِي مَجْرَى اسْتِعْمَالِ التَّرَابِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ.

فَأَمَّا تَعَاطِيهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الرُّوْيَةِ وَالْعَدَدِ وَبَيْنَ الْمَاءِ وَالتَّرَابِ بِأَنَّ «الْوُضُوءَ وَالتَّيَمُّمَ عِبَادَتَانِ يُسْتَبَاحُ بِفَعْلِهِمَا أَدَاءُ فَرَضٍ آخَرَ لَا يُعْرَفُ بِهِمَا وَقْتُ وَجُوبِهِ، وَلَا يَدُلُّانِ عَلَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَأَنَّ الرُّوْيَةَ وَالْعَدَدَ فِي هَذَا الْخَبَرِ قَدْ وَرَدَا مَوْرِدَ الْعَلَامَةِ، وَقَامَا مَقَامَ الدَّلَالَةِ» فَمِمَّا لَا يُغْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّرَابَ لَا حُكْمَ لَهُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ، فَجَرَى مَجْرَى الْعَدَدِ الَّذِي لَا حُكْمَ لَهُ [مَعَ] ^١ الرُّوْيَةِ وَإِمَّاكِهَا، وَإِنَّمَا اسْتُعْمِلَ الْعَدَدُ مَعَ فَقْدِ الرُّوْيَةِ.

[قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:]

فَأَيُّ ^٢ وَجُوبٍ لِلرُّجُوعِ فِيمَا التَّبَسَّ ظَاهِرُهُ مِنَ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى أَدْلَةِ الْعُقُولِ؟ فَإِنْ جَازَ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ بِأَصْلٍ لِلرُّوْيَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهَا أَلْبَأَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَالْتَّيَمُّمِ الَّذِي لَيْسَ بِأَصْلٍ لِلطَّهَارَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهَا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ»، جَازَ لِآخَرٍ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي

١. فِي النُّسخِ: «فِي» بَدَلِ «مَعَ».

٢. لَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقْطاً.

الرجوع إلى القرآن عند التباس الأخبار، والاعتماد على أدلة العقول في متشابه القرآن؛ فلما كان هذا لا يجوز بإجماع، كان العدَدُ والرؤية مثله. يُقال له: إن كان هذا الذي ظننته صحيحاً في الرؤية والعدَد، وإنما يُشبهان ما ذكرته من أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ فيما التَّبَسَّ مِنَ الْأَخْبَارِ وَعَرَضَهَا عَلَيْهِ، وَفِيما التَّبَسَّ مِنَ الْآيَاتِ وَالرَّجُوعِ فِيهَا إِلَى أدْلَةِ الْعُقُولِ، فَيَجِبُ أَنْ نَقُولَ مِثْلَهُ فِي الْوُضُوءِ بِالماءِ وَالتَّيْمُمِ بِالتُّرَابِ، وَأَنْ أَمْرَهُ لَنَا بِالرَّجُوعِ إِلَى التُّرَابِ عِنْدَ عَدَمِ الماءِ دلالة على أَنَّ التَّيْمُمَ هُوَ الْأَصْلُ، كَمَا قُلْتَهُ فِي الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي قَوْلِهِ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَافْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ؛ إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» كَالطَّهَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^١. فَكُلُّ شَيْءٍ تَعَمَّدَهُ فِي أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ^٢ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ وَبَيْنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَعَرَضِ الْأَخْبَارِ عَلَيْهِ، فَهُوَ بَعِينُهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الرُّؤْيَةِ وَالْعَدَدِ وَ[بَيْنَ] عَرَضِ الْأَخْبَارِ عَلَى الْكِتَابِ.

وَبَعْدُ، فَإِنْ مَا أَمَرْنَا بِهِ - مِنَ الصَّوْمِ لِلرُّؤْيَةِ وَالْإِفْطَارِ لَهَا - مِنْ [قَبِيلِ] الْمَصِيرِ إِلَى فَائِدَةٍ فِي أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، بَأَن نَقُولَ: «إِنَّ الْوُضُوءَ وَالتَّيْمُمَ يُسْتَبَاحُ بِفَعْلِهِمَا أَدَاءً فَرَضٍ آخَرَ لَا يُعْرَفُ بِهِمَا وَقْتُ وَجُوبِهِ»، وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذَا وَضُوءٌ وَتِلْكَ رُؤْيَةٌ، وَهَذَا تَيْمُمٌ وَذَاكَ عَدَدٌ؟
وَمَنْ الَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ الْمَوْضِعَيْنِ يَتَشَابِهَانِ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ» حَتَّى يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ صِفَةَ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ لَيْسَتْ لِلْعَدَدِ وَالرُّؤْيَةِ؟

١. النساء (٤): ٤٣.

٢. يقال: «فيه شبهة منه»: أي شبهة. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٠٤ (شبه).

فأما قوله: «إِنَّ الرُّوْيَةَ وَالْعَدَدَ يَتَّفِقَانِ»^١، وَلَا يَتَّفِقُ وَجُودُ الْوُضْءِ وَالتَّيْمُمِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ» فَعَلَطُ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ وَالْعَدَدَ لَا يَتَّفِقُ حُكْمُهُمَا وَتَأْثِيرُهُمَا عَلَى الْجَمْعِ عِنْدَ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ وَلَا حُكْمٌ لِلْعَدَدِ؛ وَإِذَا لَمْ يَزَ، يُكْمِلُ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ؛ وَالحُكْمُ هَاهُنَا لِلْعَدَدِ، وَلَا تَأْثِيرٌ لِلرُّوْيَةِ؛ فَكَيْفَ يَجْتَمِعَانِ عَلَى مَا ظَنَّهُ؟

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ، فَإِنْ اتَّفَقَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ أَنْ يُوَافِقَ الْعَدَدُ لِلرُّوْيَةِ، فَلَا حُكْمَ هَاهُنَا عِنْدَهُمَ لِلرُّوْيَةِ الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا الْحُكْمُ لِلْعَدَدِ. فَمَا اتَّفَقَ قَطُّ عَلَى مَذْهَبِ اجْتِمَاعِ الرُّوْيَةِ وَالْعَدَدِ مُؤَثِّرِينَ وَمُعْتَبَرِينَ.

[بطلان المقارنة بين الرجوع إلى القرآن والأخبار وبين العدد والرؤية]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَصَلُّ: وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ أَشْبَهُ بِالْعَدَدِ وَالرُّوْيَةِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي هَذَا الْخَبَرِ^٢ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَثَرِ^٣؛ وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَنَا بِالرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ عِنْدَ التَّبَاسِ الْأَخْبَارِ، وَقَالَ: «سَتَكْثُرُ عَلَيَّ الْكَذَابَةُ مِنْ بَعْدِي، فَمَا وَرَدَ عَنِّي مِنْ خَيْرٍ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى الْكِتَابِ»؛ وَكَذَلِكَ^٤ وَجُوبُ الرَّجُوعِ^٥ الَّذِي قَدْ تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ^٦ إِذَا تَعَدَّرْتَ

١. أي: قد يتفقان أحياناً. ٢. أي خبر «صوموا لرؤيته» المتقدم.

٣. فكما أننا نرجع إلى العدد عند التباس الرؤية - كما جاء في الخبر - فكذلك نرجع إلى القرآن عند التباس الأثر.

٤. كذا، والأنسب: «فكذلك».

٥. أي الرجوع إلى العدد.

٦. كذا، والأنسب: «وذلك».

الرؤية، و [كذلك] أمره^١ بالوضوء بالماء وإذا فَقَدَ الماءُ^٢ فالتيمُّمُ بالتراب،
 من^٣ [قَبِيلٍ] عَرَضِ الْأَخْبَارِ عَلَى الْكِتَابِ وَالْأَخْذِ بِمَا يُوَافِقُهُ دُونَ مَا
 يُخَالِفُهُ.

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: وَ لَيْسَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِعَرَضِ الْأَخْبَارِ
 تَنْزِيلُ أَمْرِنَا بِهِ، فَتَنْصِيرٌ إِلَى حَالَةٍ بَعْدَ حَالَةٍ، وَاعْتِبَارُ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ بِشَرْطِ إِمْكَانِهِ [و]
 إِذَا تَعَدَّدَ بِالرَّجُوعِ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا أَمْرُنَا بِعَرَضِ الْأَخْبَارِ عَلَى الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ
 أَصْلٌ وَ دَلِيلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ حُجَّةٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَ الْأَخْبَارُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛
 فَعَرَضْنَا مَا لَمْ نَعْلَمْ صِحَّتَهُ مِنْهَا عَلَى الْكِتَابِ الَّذِي هُوَ الدَّلِيلُ وَ الْحُجَّةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
 وَ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

وَ كَذَلِكَ الْعُقُولُ دَلَالَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ غَيْرِ مُحْتَمِلَةٍ، فَزِدْنَا كُلَّ مُشْتَبِهٍ مِنْ
 آيَاتٍ وَ غَيْرِهَا إِلَى أدَلَّةِ الْعُقُولِ؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ، فَمَا هَاهُنَا انْتِقَالٌ مِنْ مَنْزِلَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَ
 لَا أَحْوَالٌ مُرْتَبَةٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، كَالْوُضُوءِ وَ التَّيْمُمِ، وَ الرُّوْيَةِ وَ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ
 مُرْتَبَّ عَلَى الرُّوْيَةِ، وَ حُكْمَ الصِّيَامِ تَعَلَّقَ بِالرُّوْيَةِ، وَ حُكْمَ الْإِفْطَارِ أَيْضًا تَعَلَّقَ
 بِالرُّوْيَةِ، وَإِنَّمَا أَمْرُنَا بِالْمَصِيرِ إِلَى الْعَدَدِ عِنْدَ فَوْتِ الرُّوْيَةِ، وَهَذِهِ أَحْكَامٌ - كَمَا تَرَى -
 مُرْتَبَةٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوُضُوءِ وَ التَّيْمُمِ.

وَ لَيْسَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ فِي عَرَضِ الْأَخْبَارِ عَلَى الْكِتَابِ وَالْأَخْذِ بِمَا يُوَافِقُ مِنْهَا، وَ
 لَا الرَّجُوعِ إِلَى الْعُقُولِ فِي الْمُتَشَابِهِ؛ فَمَنْ خَلَطَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَهُوَ قَلِيلُ التَّأَمُّلِ.

١. في «خ»: «أمرنا».

٢. في «خ»: «فقدنا» بدل «فقد الماء».

٣. كذا، و الأنسب: «كله من».

[بطلان تخصيص خبر «صوموا لرؤيته» في سنة واحدة]

قال صاحب الكتاب:

فإن قال قائل: إنا نراكم قد أقررتُم بأن رؤية الأهلّة دلالة على أوائل الشهر، وإن كان العدّد عندكم هو الأصل، وقد نفّيتُم - قبل ذلك - الاستدلال بها وعوّلتُم على العدّد^١؛ وهل هذا إلا مناقضة منكم لا يخفى ظهورها؟

ثم قال:

قيل له: ليس يلزمنا مناقضة على ما ظننت، وعلى العدّد نُعوّل في أوائل الشهر ونستدلّ، وقد ذكرنا بعض أدلّتنا عليه فيما سلف. ولما سُئلنا عن قول النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته؛ فإن غمّ عليكم فعُدّوا ثلاثين»، أخبرنا بمذهبنا فيه، وأعلّنا السائل أنه خاصّ لسنة واحدة أمر الناس فيها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وآله بالاستدلال على أول الشهر بالرؤية، وأوجب عليهم الرجوع - إن عرَضَ لهم الإغماء - إلى العدّد؛ ليعلمهم أنه الأصل الذي لا يعترضه اللبس، فالرؤية قد كانت دليلاً لتلك السنة، وكان الاستدلال فيها على هذا الوجه. وليس يلزمنا أن يكون دليلاً في كلّ شهر؛ لما روي عن الصادق عليه السلام في تخصيص الخبر^٢.

يُقال له: قد بيّنا الكلامَ عليكم في تأويل ما روي عنه عليه السلام: «صوموا

١. في «خ»: «و عدلتُم عن العدد».

٢. تقدّم هذا الخبر فيما سلف.

لرويته، وأفطروا لرؤيته»، وأن الذي خرّجته فيه من الخصوص لسنّة واحدة تخريج باطل لا حظّ له من الصواب، فلا معنى لإعادته.

وإذا كانت الرؤية ليست بدليل على أوائل الشهور وأواخرها على ما خرّجته في الأوقات على الاستمرار، فلا يجوز أن يكون دليلاً في بعض السنين حسب ما ادّعيته وخرّجته؛ لأنّ الدليل لا يكون في بعض المواضع دليلاً وفي بعض غير دالٍّ؛ ولأنّ الرؤية في تلك السنة التي ادّعيّت فيها موافقتها للعدّد لم تكن دليلاً في نفسها ومؤثّرة لما يرجع إليها، وإنّما المؤثّر عندكم العدّد، وإنّما طابق العدّد للرؤية على سبيل الاتفاق.

[نكتة لغويّة]

فأما قولك في أثناء كلامك: «إن عرض لهم الإغماء» فمصدر: «أغمي^١ على المريض إغماء»، وليس بمصدر لقولهم: «غمّ الهلال» إذا خفي واستتر، وإنّما مصدره «غمّ غمّاً»^٢ وهذا وإن كان خارجاً عما نحن فيه، فلا بُدّ من بيان الصواب فيه من الخطأ.

[مناقشة اعتماد بعض القائلين بالرؤية على العدد]

ثم قال صاحب الكتاب:

وجه آخر، وهو أنّ من أصحابنا من يستدلّ برؤية الهلال في كلّ شهر، فيقول: إنّ اليوم الذي يظهر في آخره هو أوّل المُستَهَلّ بموافقته للعدّد^٣؛

١. في جميع النسخ: «غمي».

٢. راجع: المعجم الوسيط، ص ٦٦٣ - ٦٦٤ (غمم).

٣. أي: بشرط موافقته للعدد. كما سوف يأتي في كلام المصنّف رحمه الله.

فمتى رأى الاختلاف، عاد إلى العدَدِ الذي هو الأصل.

و منهم مَنْ يَسْتَدِلُّ بالرؤية من وجهٍ آخر، وهو أن يَرُقُبَ ظهورَ الهلالِ له في المَشْرِقِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشمسِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ مِنْ آخِرِ الشهرِ، إلى أن يَخْفَى عنه آخِرُهُ مِنَ الشمسِ فلا يَظْهَرُ؛ فَيَعْلَمُ حينئذٍ أَنَّهُ آخِرُ يَوْمٍ فِي الشهرِ الماضي، وهو يَوْمُ السَّرَارِ، و اليومُ الذي يَلِيهِ أَوَّلُ المُسْتَهْلِ، فَيَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ مَا لَمْ يُخَالِفِ العَدَدَ؛ فإذا خَالَفَهُ أو اعْتَرَضَ لَهُ لَبِثُ، عَادَ؛ مُسْتَمْسِكًا بِالأصل. و هذه فُصُولُ مُسْتَمِرَّةٌ، و الحَمْدُ لِلَّهِ.

يُقَالُ له: أَمَا مَا قَدَّمْتَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ فَهُوَ غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لَأَنَّكَ ادَّعَيْتَ أَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي آخِرِهِ الْهَيْلَالُ هُوَ أَوَّلُ يَوْمِ المُسْتَهْلِ^٢، ثُمَّ قُلْتَ: «بَشَرَطِ مُوَافَقَتِهِ لِلْعَدَدِ؛ فَإِنْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ، وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْعَدَدِ»!

فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي أَنْ يَعْلَمَ الْمُكَلَّفُ إِذَا رَأَى الْهَيْلَالَ فِي آخِرِ يَوْمٍ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُسْتَهْلُ الشَّهْرِ وَ قَدْ فَاتَ وَ انْقَضَى، وَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ صِيَامِهِ وَ لَا آدَاءِ الْعِبَادَةِ فِيهِ؟ وَ إِنَّمَا أَمَارَةُ الشَّهْرِ وَ دُخُولُهُ تَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُتَقَدِّمَةً لِنَعْلَمَ بِهَا الشَّهْرَ، فَنُوْدِي الْفَرَضَ فِيهِ؛ فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَأَخِّرَةً وَ قَدْ فَاتَ الصَّوْمُ فِيهِ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ.

و قَوْلُهُ: «بَشَرَطِ مُوَافَقَتِهِ لِلْعَدَدِ^٣» يُسْقِطُ أَنْ يَكُونَ بَرُوءِيَّةِ الْأَهْلَةِ اعْتِبَارًا وَ تَكُونَ دَلِيلًا فِي نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ أَنْ تُوَافِقَ الرُّبُوءِيَّةُ الْعَدَدَ، فَلَا حَظَّ لِلرُّبُوءِيَّةِ هَاهُنَا، وَ لَا حُكْمٌ تَوَثَّرَ فِيهِ، وَ إِنَّمَا التَّأْثِيرُ لِلْعَدَدِ دُونَهَا؛ فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «إِنَّا نَسْتَدِلُّ بِالرُّبُوءِيَّةِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ».

١. أي: عاد إلى العدد.

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «المستقبل».

٣. في أكثر النسخ: «موافقة العدد».

وقوله: «وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَسْتَدِلُّ بِالرُّوْيَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ» - إلى آخِرِ الْفَصْلِ -
غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَقَبَ ظَهْرَ الْهِلَالِ فِي الْمَشْرِقِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، فَخَفِيَ
عَنْهُ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الشَّمْسِ، عَلَى^١ أَنَّهُ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ الْمَاضِي، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ الْيَوْمُ
الَّذِي أَوَّلُ الْمُسْتَهْلِّ.

فهذا الترتيب الذي رتبته من أين له صحته؟ وأي دليل قام عليه؟ فما رأينا
أحداً من المسلمين راعى في رؤية الهلال هذا الذي ادّعاه من مُراعاة عند
طلوع الشمس، ولا رأيَناهم يُراعون الأهلة إلا في أواخر الأيام وغياب الشمس،
ولا يبرزون إلى الأماكن المصحرة إلا في أواخر النهار وعند مغيب الشمس،
وما رأيَناهم قطّ اجتمعوا قبل طلوع الشمس، ولا راعوا طلوعه في هذا الوقت
أو خفاءه.

على أنه قد نقض الكلام كله بقوله: «يَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ مَا لَمْ يُخَالِفِ الْعَدَدَ؛ فإِذَا
خَالَفَهُ، كَانَ مُسْتَمْسِكاً بِالْأَصْلِ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَالْعَدَدُ هُوَ الدَّلِيلُ وَ
هُوَ الْمُؤَثِّرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا؛ لِأَنَّ ظَهْرَ الْهِلَالِ أَوْ خَفَاءَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرَهُ إِذَا
كَانَ يُصَدِّقُ، وَيُكَذِّبُ، وَإِنَّمَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ^٢ إِذَا وَافَقَ الْعَدَدَ، وَإِذَا خَالَفَهُ أُطْرِحَ؛
فَالْعَدَدُ إِذَنْ هُوَ الْمُؤَثِّرُ، وَبِهِ الْإِعْتِبَارُ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِرُويَةِ الْهِلَالِ.

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الرُّويَةَ مُؤَثِّرَةٌ، فَقَدْ اسْتَعَارَ - هَرَباً مِنَ الشَّنَاعَةِ وَالْخِلَافِ، وَإِسْفَاقاً
لِمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ: «صُومُوا لِرُويَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُويَتِهِ» - مَا لَا يَصِحُّ لَهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ
عَلَى مَذْهَبِهِ.

١. كذا، ولعل الصواب: «عَلِمَ».

٢. أي: «إِذَا كَانَ يُصَدِّقُ، وَيُكَذِّبُ، وَيُعَوَّلُ عَلَيْهِ». فالأنسب حذف «إِنَّمَا».

[الدليل الثالث: خبر «شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ سَائِرَ الشُّهُورِ»]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: مَسْأَلَةٌ أُخْرَى.

ثُمَّ قَالَ:

و سَأَلُوا عَنْ الْخَبْرِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ سَائِرَ الشُّهُورِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ»^١.

ثُمَّ قَالَ:

و يُقَالُ لَهُمْ: هَذَا الْخَبْرُ إِنْ كَانَ مَنْقُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَخْبَارِ التَّقِيَّةِ، دَفَعَ بِهِ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ نَفْسِهِ وَ شِيعَتِهِ مَا خَشِيَهِ مِنَ الْعَوَامِّ وَ سُلْطَانِ الزَّمَانِ مِنَ الْأَذْيَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ تَجُوزُ التَّقِيَّةُ بِقَوْلٍ يُضَادُّ أَصْلَ الْمَذْهَبِ، وَ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَدِّ الْكَذِبِ؟

قِيلَ لَهُمْ: بَلْ يَحْتَمَلُ مَعْنَى يُضْمِرُهُ الْإِمَامُ يُوَافِقُ الصَّوَابَ، وَ هُوَ أَنْ يَقْصِدَ زِيَادَةَ النَّهَارِ وَ نُقْصَانَهُ فِي السَّاعَاتِ، فَيَكُونَ شَهْرُ رَمَضَانَ مَرَّةً فِي الصَّيْفِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَاعَةً، وَ يَصِيرَ مَرَّةً أُخْرَى فِي الشِّتَاءِ تِسْعَ سَاعَاتٍ، فَقَدْ لَحِقَهُ مَا لَحِقَ سَائِرَ الشُّهُورِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ بِاخْتِلَافِ السَّاعَاتِ لَا فِي عَدَدِ الْأَيَّامِ.

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الْخَبْرُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ أَخْبَارُ الْأَحَادِ عِنْدَنَا لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَ لَا عَمَلًا، وَ لَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ. وَ لَوْ وَفَّقَتْ أَهْلُهَا الْمُتَكَلِّمُ لَدَفَعَتْ الْاجْتِاجَ عَلَيْكَ بِهَذَا الْخَبْرِ بِأَنَّهُ لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَ لَكُنْفِيَتْ بِذَلِكَ.

و أما قوله: «إنه من أخبار التقيّة» فدعوى بلا برهان، و ظاهر هذه الأخبار تقتضي أنها على السلامة و عدم الخوف؛ فمن ادعى خلاف ذلك، فعليه الدليل.

و أما السؤال الذي سألت نفسك عنه، ثم أجبت عنه، فما يسأل عن مثله محصل من مخالفيك؛ لأنه يجوز أن يريد الإمام عليه السلام بقوله: «شهر رمضان يُصيبه ما يُصيب سائر الشهور من الزيادة و النقصان» - إذا كان شيعياً خائفاً على ما ادّعت - أن هذا يلحقه على مذهب هذه الطائفة التي لا ترى العدد، كما قال الله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^١؛ أي عند قومك و أصحابك. فلا يحتاج في ذلك إلى ما تأولته من زيادة الساعات و نقصانها.

[كيفية الحج على القول بالعدد]

ثم قال صاحب الكتاب:

مسألة لهم أيضاً: و سألوا عن حجّ الناس في وقتنا هذا على الرؤية، فقالوا: ما يصنع أحدكم في حجه - و أنتم على العدد - و هو لا يقدر أن ينسك مناسكه على الرؤية؟

ثم أجاب، فقال:

هذا سؤال عما يفعل، و ليس فيه دلالة على صحة الرؤية و بطلان ما نعتقه؛ لأنه قد كان من الجائز الممكن أن يلي الحرمين سلطان عددي، فيأخذ الناس برأيه، ويحج بهم على مذهبه، فتكون الحال بخلاف^٢ ما هي عليه الآن^٣؛ و معلوم أن ذلك لا يكون دلالة على ما نذهب إليه من العدد،

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «لخلاف».

١. الدخان (٤٤): ٤٩.

٣. من اعتماد سلطان الحرمين للرؤية.

وكذلك حَجَّ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَ لَا يَصِحُّ بِهِ الدَّلَالَةُ.
وَالَّذِي نَعْمَلُهُ أَنَا نَقِفُ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفِينَ، وَ نَفْعَلُ الْمَنَاسِكَ الَّتِي هِيَ أَصْلُ
الْحَجِّ، وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا نَفْعَلُهُ مِنَ الْحَجِّ عَلَى الْإِفْرَادِ بَعْدَ قَوْتِ الْمُتَعَةِ
كُلُّهُ صَحِيحاً وَاقِعاً مَوْقِعَهُ مِنَ الْمَنَاسِكِ.

[يُقَالُ لَهُ:]

وَلَيْسَ^١ كَذَلِكَ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ [مَنْ] يَقِفُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي يَوْمِ
عَرَافَاتٍ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْمَوْقِفِ فَكَأَنَّهُ مَا وَقَفَ، وَ يَأْتِي مِنْهُ فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الَّذِي يَجِبُ
إِتْيَانُهَا فِيهِ فَكَأَنَّهُ مَا أَتَاهَا، وَ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ الْمَنَاسِكُ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِهَا - لِمُخَالَفَتِهَا
الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ الْمُعْتَبَرُ - فَكَأَنَّهُ مَا صَنَعَ شَيْئاً، فَلَا حَجَّ لَهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّا نَقِفُ مَعَ النَّاسِ وَنُتَابِعُهُم لِلضَّرُورَةِ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّ
السُّؤَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: وَلِمَ تَكْلُفُ الْخُرُوجَ إِلَى الْحَجِّ وَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَتِمَكَّنُ
مِنْهُ، وَ لَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تُوَدِّيَ أَفْعَالَ الْحَجِّ فِي أَوْقَاتِهَا، وَ أَنَّكَ تُصَدُّ عَنْهَا وَ تُمْنَعُ؟ وَ
هَلْ ذَلِكَ إِلَّا عَبَثٌ؟

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ كَانَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَلِيَ الْحَرَمَيْنِ سُلْطَانٌ عَدَدِي، فَيُتِمَكَّنُ بِهِ مِنْ أَدَاءِ
الْحَجِّ عَلَى وَاجِبِهِ وَ حَقِّهِ.

فَقِيلَ لَكَ: فَيَنْبَغِي - إِذَا لَمْ يَقَعْ هَذَا الْجَائِزُ الَّذِي يُتِمَكَّنُ بِهِ مِنْ شَرَائِطِ الْحَجِّ - أَنْ
تَتَوَقَّفَ عَنْ تَكْلُفِهِ^٢ وَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْكَ عَبَثٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا أَتَكْلَفُهُ قَبْلَ عِلْمِي بِوُقُوعِ هَذَا الْجَائِزِ؛ لِتَجْوِيزِي فِي طَوْلِ طَرِيقِي

١. الظاهر أنَّ في العبارة سقطاً.

٢. في «خ»: «على تكليفه». و في بعض النسخ: «عند تكليفه».

إِلَى الْحَجِّ أَنْ يَلِيَ الْحَرَمَيْنِ مَنِ مَذْهَبُهُ الْعَدَدُ، فَيُمْكِنُ^١ أَنْ يَكُونَ حَجِّي عَلَى
مَوْجِبِ الْعَدَدِ.

قِيلَ لَكَ: وَ أَيْ شَيْءٍ يَنْفَعُكَ مِنْ تَغْيِيرِ مَذْهَبٍ مَنِ يَلِيَ الْحَرَمَ...^٢ وَ تَابَعَهُمْ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ وَ لَا يُخَالِفُ، جَارٍ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمَمْنُوعِ وَ عَنْ بَعْضِ شَرَايِطِ الْحَجِّ
مُصَدِّدٌ؟ وَ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ تُبَسِّطُ الْأَعْدَارُ.
[ثُمَّ قَالَ:]

وَ هُوَ نَظِيرُ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الشَّيْعَةُ وَ خَالَفَتْ فِيهِ الْعَوَامُّ مِنْ وَجُوبِ التَّمَتُّعِ
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، حَتَّى
أَكَّدَ أَكْثَرُهُمْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: هُوَ الْفَرَضُ الَّذِي لَا يُتَقَبَّلُ فِي الْحَجِّ غَيْرُهُ مِمَّنْ
نَآثٌ عَنْ مَكَّةَ دَاوَرَهُ. وَ مَعْلُومٌ جَوَازُ قَوْتِهِ لِمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ الشَّامِ؛ لَجَوَازِ
دُخُولِهِ مَكَّةَ بَعْدَ الْمَوْقِفِ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَ هُوَ وَقْتُ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّمَتُّعُ
بِالْعُمْرَةِ، وَ إِنْ ذَلِكَ يَفُوتُ مَنْ حَجَّ عَلَى طَرِيقِ الْعِرَاقِ؛ لَوُرُودِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ.
فَتُلْجَأُ الضَّرُورَةُ لِمَنْ يَقُولُ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمَقَامِ عَلَى الْإِحْرَامِ الَّذِي عَقَدَهُ
بِنَيْتِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ، وَ يَصِيرُ إِلَى الْإِفْرَادِ الَّذِي لَوْ ابْتَدَأَ الْإِحْرَامَ بِهِ لَكَانَ
مُخْطِئاً عِنْدَ الشَّيْعَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَجَوَّزَتْ لَهُ الضَّرُورَةُ هَذَا الْفِعَالِ.

وَ لِذَلِكَ عِدَّةُ نَظَائِرٍ مِنْ وَاجِبَاتٍ وَ سُنَنِ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى خِلَافِهَا غَيْرُ
مُتِمِّكِينَ مِنْ إِقَامَتِهَا عَلَى شَرَايِطِهَا.

يُقَالُ لَهُ: وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِمَّا لَا تُسْأَلُ عَنْهُ، وَ لَا تُحَاجُّ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

١. هكذا في «ض، م، ي، ن، ت». و في «خ»: «فيتمكن». و في باقي النسخ: «فيمكن».

٢. في العبارة سقط.

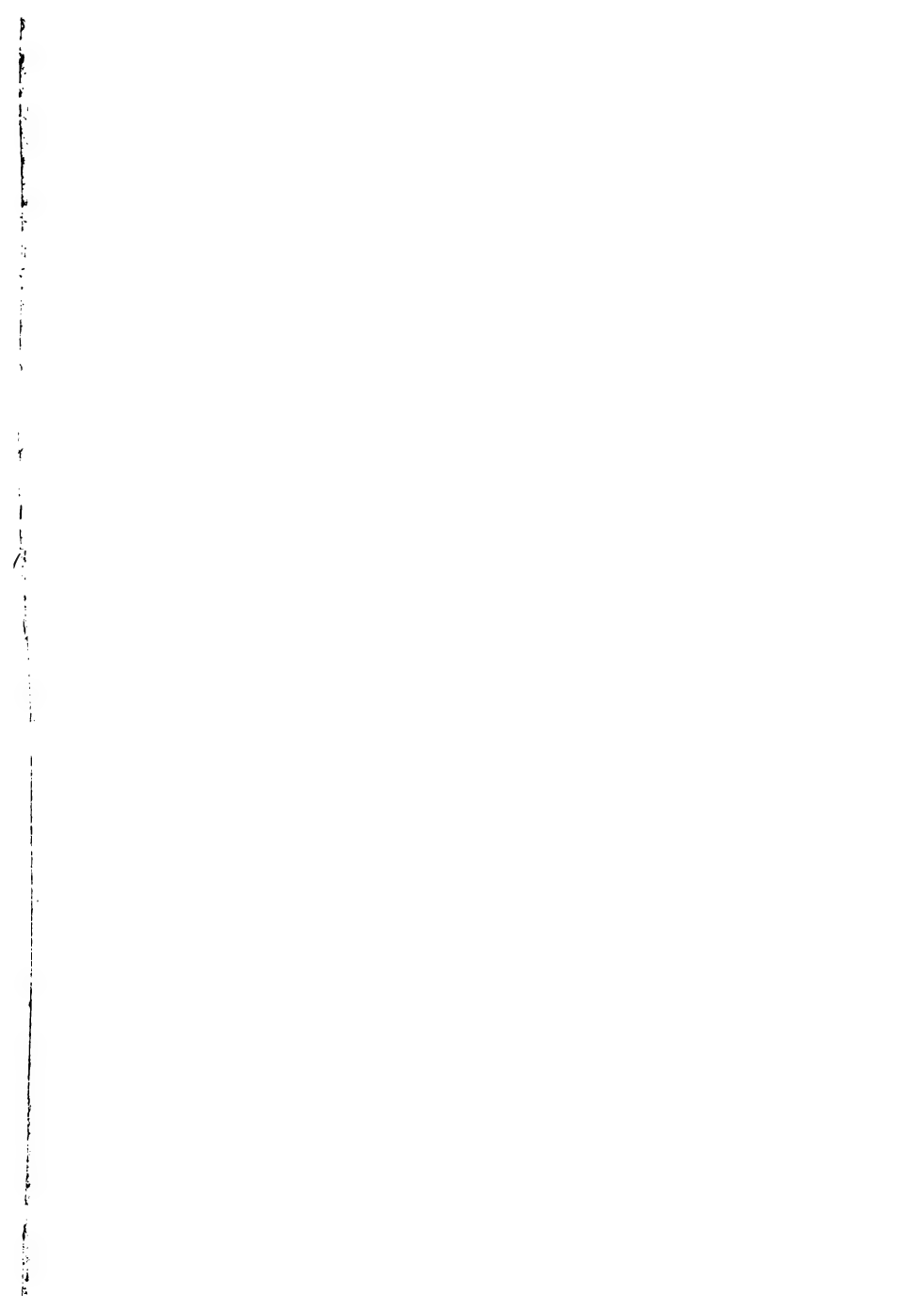
وَالْفَرْقُ بَيْنَ فَوْتِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ حَجَّ مَعَ كَافَّةِ النَّاسِ وَبَيْنَ^١ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الْعَدَدِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ فَوْتِ التَّمَتُّعِ لَا يُبْطِلُ الْعَدَدَ، وَهُوَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ^٢ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ وَقُوفِ أَصْحَابِ الرُّوْيَةِ، فَقَدْ فَاتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَنْ يَحُجُّ مَعَ جُمْلَةِ الْحَاجِّ الْخَارِجِينَ مِنَ الْعِرَاقِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَاتٍ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ. وَلَيْسَ بِنَافِعٍ لَهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ مَذْهَبُ وَالِي الْحَرَمِ، فَيَقِفَ بِعَرَفَاتٍ عَلَى مَوْجِبِ الْعَدَدِ قَبْلَ فَوْتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ فَوَاتِ الْحَجِّ لِهَذَا الَّذِي خَرَجَ فِي جُمْلَةِ الْحَاجِّ الْعَامِلِينَ عَلَى الرُّوْيَةِ فِي يَوْمِ الْوُقُوفِ، وَتَعَذَّرَ اسْتِدْرَاكُ فَرَضِهِ عَلَيْهِ. وَهَذَا كُلُّهُ وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ. تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْهُ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلُ.

١. في «خ»، ض، ع، ك، ل، م، ن، ت: «و هو» بدل «وبين».

٢. في «خ»: - «ذلك».

(٨٧)

مسألة في استمرار الصوم
مع قصد المنافي له



مقدمة التحقيق

لقد تمتع الشريف المرتضى بمرونة فكرية و قدرة على تغيير رأيه إذا اقتضى الدليل ذلك، فقد كان تابعاً للدليل يتوجه معه أينما وجهه. ومن مصاديق ذلك الرسالة التي بين أيدينا، فقد قام فيها بتغيير رأي فقهي قديم كان يؤمن به، و قد أودع هذا الرأي في رسالة كان قد أملاها قديماً، ذهب فيها إلى أنَّ العزم في أثناء نهار شهر رمضان على ما ينافي الصوم من أكل وشرب وغير ذلك ينقض الصوم؛ ولكنه بعد ذلك رجع عن هذا الرأي في كتابه المصباح في الفقه - أشار إلى ذلك في الرسالة التي بين أيدينا - و ذهب إلى أنَّ هذا العزم لا ينافي الصوم، بل يبقى صومه صحيحاً، و لا يبطل بذلك.

و يبدو أنه لأهمية هذه المسألة من وجهة نظره قام بتأليف هذه الرسالة المستقلة التي وصلت إلينا، فيما فقدت تلك الرسالة القديمة، كما لم يصل إلينا كتاب المصباح. و قد أيد الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) الرأي الأخير^١، فيما اختار أبو الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧هـ) الرأي القديم^٢. و يبدو أنَّ الحلبي لم يكن مطلعاً على الرسالة التي بين أيدينا، و لا على كتاب المصباح، وإلا لو كان قد اطلع عليهما لكان من المحتمل أن يغير رأيه.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨: الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٢، المسألة ٨٩.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٨٢ - ١٨٣.

ثم ليست هذه هي المرة الأولى التي يغيّر الشريف المرتضى فيها رأياً من آرائه؛ بل قد حصل ذلك له في مسألة أخرى. فقد كان يذهب سابقاً إلى حرمة الربا بين الأب والابن^١؛ لكنه رجع عن هذا الرأي في بعض كتبه^٢.

و الجدير بالذكر أنّ العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) قد أورد معظم ألفاظ الرسالة محلّ البحث في كتابه مختلف الشيعة مع شيء من التصرف و الحذف؛ لكنه لم يقبل بالرأي المطروح فيها، فقام بمناقشته، و اختار الرأي القديم للشريف المرتضى^٣. و قد استدللّ الشريف المرتضى في هذه الرسالة على رأيه حول أنّ العزم على فعل المفطر لا ينافي الصوم بدليلين:

الأول: أنّ عزيمة المنافي لا تنافي الصوم، وإنّما الذي ينافيه هو فعل المنافي. و قد يقال: إنّ عزيمة الصوم و إن لم تناف الصوم، إلّا أنّها تنافي نيّة الصوم التي لا يصحّ الصوم بدونها، فإنّ نيّة الصوم عبارة عن العزيمة على الكفّ عن المفطرات، فتكون العزيمة على فعلها منافية لها.

فأجاب: صحيح أنّ العزيمة على المنافي تنافي «نيّة الصوم» التي يجب أن تقع في ابتداء الصوم، لكنها لا تنافي «حكم نية الصوم» الواقع في طول النهار، فمن الواضح أنّ النية لا يمكن تحقّقها بالفعل في طول النهار و في كلّ ساعاته و لحظاته، وإنّما يكفي بقاء حكمها، و لذلك يمكن وقوع النوم أو الإغماء في أثناء الصوم من دون أن يؤدّي ذلك إلى بطلانه، و ذلك لا لأجل بقاء نيّة الصوم فعلاً، بل لبقاء حكمها، و لذلك يمكن العزوب عن النية و الغفلة عنها من دون أن يؤدّي ذلك إلى بطلان الصوم.

إذن العزيمة على المنافي تنافي نيّة الصوم الواقعة في بداية اليوم، و لا تنافي حكم

١. راجع: المسألة الخامسة من الموصليّات الثانية.

٢. الانتصار، ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٦٠ - ٢٦٧.

هذه النية الواقعة في طول النهار، أي إذا عزم على المنافي في بداية الصوم لم تتعقد نيته وفسد صومه، لكن إذا عزم على المنافي في طول النهار لم يفسد صومه.

الثاني: عندما تعرّض العلماء لذكر المفطرات، لم يذكروا في ضمنها العزيمة على بعض المفطرات، وهذا يدلّ على أنّ العزيمة ليست من المفطرات.

و في النهاية أشار إلى أنّ ما ورد في هذه الرسالة كاف لنقض ما جاء في رسالته السابقة القديمة التي كتبها لتأييد رأيه السابق، فلا حاجة إلى نقض كلّ مطالب تلك الرسالة، لكنّه مع ذلك تعرّض بصورة مجملة لنقض بعض مطالبها.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٢ تحت عنوان: «استمرار الصوم مع قصد المنافي له».

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٤٠ تحت عنوان: «العزم على الإفطار غير مفطر».

و كلا العنوانين مناسبان، إلّا أنّ الأخير أدقّ. و الأدقّ منهما معاً أن نضيف جملة: «في أثناء النهار»، فيكون العنوان: «العزم على الإفطار في أثناء النهار غير مفطر» فقد تقدّم أنّه بحسب رأي الشريف المرتضى أنّ العزم على المفطر في بداية الصوم مفطر. ثم إنّ إرجاع الشريف المرتضى إلى كتابه المصباح في هذه الرسالة يعتبر قرينة مهمة على تصحيح النسبة، كما يمكن اعتبار نسبة العلامة الحلّي الرسالة إليه قرينة أخرى جيّدة.

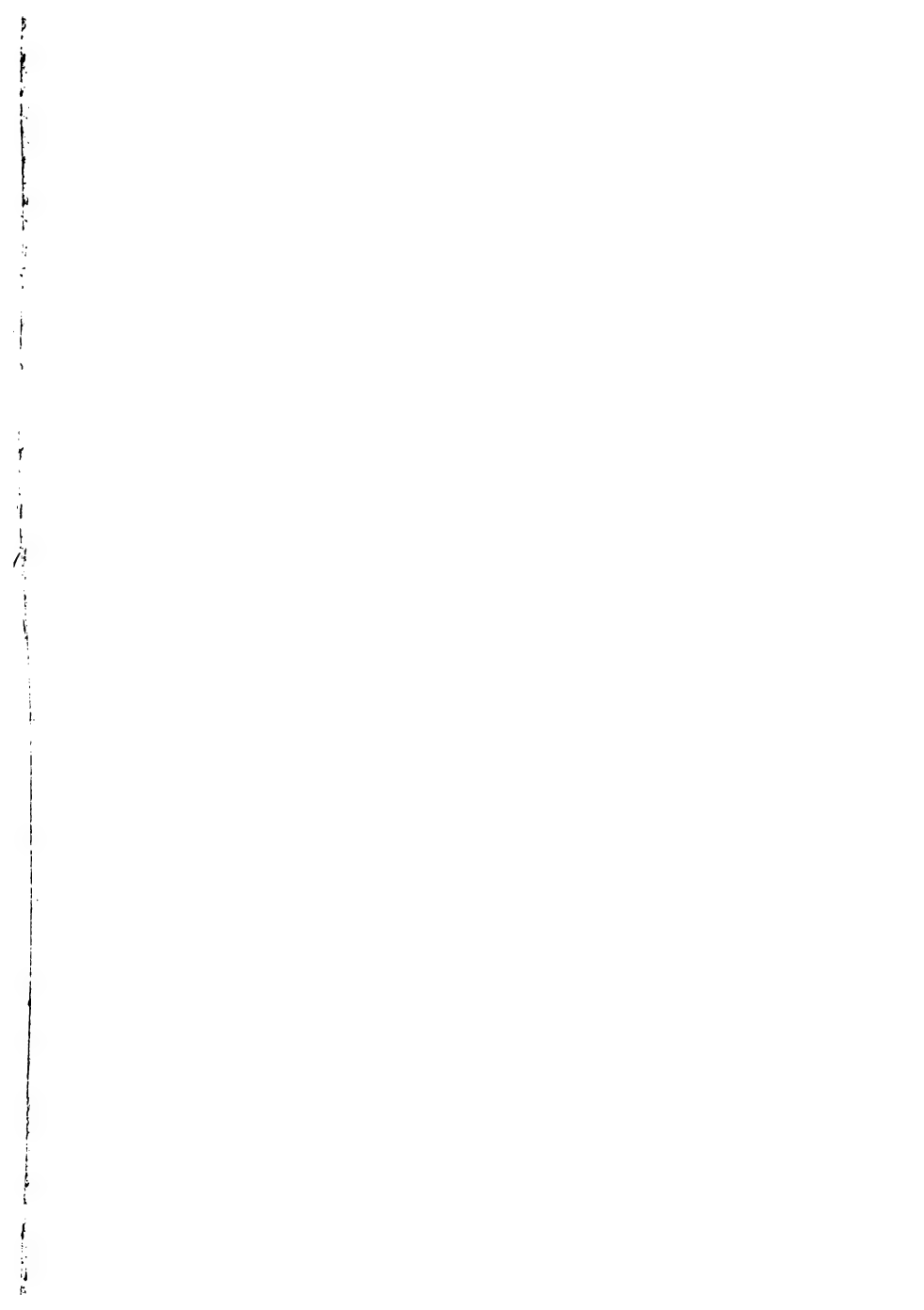
مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة

(١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٢٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«هـ».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».
١٥. كتاب مختلف الشيعة للعلامة الحلّي طبعة مركز الإعلام الإسلامي، فقد تقدّم أنّه نقل معظم ألفاظ الرسالة في هذا الكتاب، مع شيء من التصرّف، و لذلك اكتفينا بنقل أهم الاختلافات في الهامش.



[مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافى له]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ^١ أَمَلَيْتُ قَدِيمًا^٢ مَسْأَلَةً^٣ أَنْ مَنْ عَزَمَ فِي نَهَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى أَكْلِ أَوْ شُرْبِ^٤ أَوْ جَمَاعٍ^٥ يَفْسُدُ بِهَذَا الْعَزْمِ صَوْمُهُ، وَنَصَرْتُ ذَلِكَ^٦ بِغَايَةِ الْمُمَكِّنِ^٧ وَقَوَّيْتُهُ؛ ثُمَّ رَجَعْتُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ مِنَ الْمَصْبَاحِ^٨، وَأَفْتَيْتُ فِيهِ بِأَنَّ الْعَازِمَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي نَهَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ تَقَدُّمِ نَيْتِهِ وَانْعِقَادِ صَوْمِهِ لَا يُفْطِرُ بِهِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ^٩ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْأُصُولُ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ.

١. في «ك، ل، و، ي»: «كتبت و» بدل «كنت».

٢. هذه المسألة مفقودة.

٣. في «س»: «أنصرفها». وفي «ك، ل»: «نصرت فيها». وفي «هـ» و «المطبوع»: «أنظر منها»، كلها بدل «أنصر فيها».

٤. هكذا في «أ، س، ل»، وفي «هـ»: «فشرب». وفي سائر النسخ و «المطبوع» و «المختلف»: «و شرب».

٥. في المختلف: «و جماع».

٦. في «أ، س»: «و يضرب بذلك» بدل «و نصرت ذلك». وفي «هـ» و «المطبوع»: «و يضرب ذلك» بدلها.

٧. في المختلف: «التمكّن».

٨. هذا الكتاب للسيد رحمه الله من المفقودات. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف

المرتضى.

٩. في المطبوع: «الظاهر».

والذي يدلُّ^١ عليه: أنَّ الصومَ بَعْدَ انعقاده بحصولِ النِّيَّةِ في ابتدائه إِنَّمَا^٢ يَفْسُدُ بما يُتَنَافَى الصومَ، مِن أَكَلٍ أَوْ شُرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ؛ وَلَا^٣ مُتَافَاةَ بَيْنَ الصومِ وَبَيْنَ عَزِيمَةٍ^٤ الْأَكْلِ وَ الشُّرْبِ.

فَإِذَا قِيلَ: عَزِيمَةُ الْأَكْلِ^٥ وَإِنْ لَمْ تُتَنَافَ الصومَ، فَهِيَ^٦ تُتَنَافَى نِيَّةَ الصومِ^٧ الَّتِي لَا بُدَّ لِلصَّوْمِ مِنْهَا وَلَا يَكُونُ صَوْمًا^٨ إِلَّا بِهَا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصومِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الْفَقْهَاءِ كُلِّهِمْ هِيَ الْعَزِيمَةُ عَلَى الْكَفِّ عَنْ هَذِهِ الْمُفْطَرَاتِ - وَ عَلَى^٩ مَا حَدَّدْتُمُوهُ فِي الْمَصْبَاحِ هِيَ الْعَزِيمَةُ عَلَى تَوَطُّيْنِ النَّفْسِ عَلَى الْكَفِّ - وَإِذَا^{١٠} صَادَقَتْ هَذِهِ الْعَزِيمَةُ^{١١} نِيَّةَ الصومِ الَّتِي لَا بُدَّ لِلصَّوْمِ مِنْهَا أَفْسَدَتْ الصومَ.

قُلْنَا: عَزِيمَةُ الْأَكْلِ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهَا تُتَنَافَى عَزِيمَةُ الْكَفِّ عَنْهُ^{١٢}؛ لَكِنَّهَا لَا تُتَنَافَى حُكْمَ عَزِيمَةِ الصومِ وَنِيَّتِهِ، وَ حُكْمُ النِّيَّةِ غَيْرُ النِّيَّةِ^{١٣} نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي ابْتِدَاءِ الصومِ اسْتَمَرَّ حُكْمُهَا فِي بَاقِي الْيَوْمِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقَارِنَةً لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ وَ أَثَرَتْ فِيهِ بِطَوِيلِهِ.

١. في المختلف: «والدليل» بدل «والذي يدلُّ». ٢. في «هـ» والمطبوع: «وإنَّمَا».

٣. في «ب، ج، د، ط، ع، ك، ل، م، و، ي»: «فلا». ٤. في المختلف: «عزمه على».

٥. من هنا إلى قوله بعد عدّة صفحات: «أن يحدث حدثاً ينقض الوضوء» ساقط من «أ».

٦. في «هـ» والمطبوع: «فمتى». وفي المختلف: «فإنَّها».

٧. في المختلف: «نِيَّتِهِ» بدل «نِيَّةَ الصوم».

٨. في «ب، ج، ع»: «- صوماً».

٩. في «ب، ج، ع»: «عند المفطرات على» بدل «عن هذه المفطرات - و على».

١٠. في جميع النسخ سوى «ك، ل»: «إذا» بدون واو العطف.

١١. أي عزيمة الأكل.

١٢. في «هـ» والمطبوع: «عنها».

١٣. في «ط، ك، ل، م، هـ، و، ي» والمطبوع: «غير النِّيَّة».

وَعِنْدَنَا أَنَّ هَذِهِ النِّيَّةَ - زِيَادَةً عَلَى تِلْكَ - مُؤَثِّرَةٌ فِي كَوْنِ جَمِيعِ أَيَّامِ الشَّهْرِ صَوْمًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقَارِنَةً لِلْجَمِيعِ^١.

وَقَدْ قُلْنَا كُلَّنَا: إِنْ اسْتَمَرَّ حُكْمُ النِّيَّةِ فِي جَمِيعِ زَمَانِ الصَّوْمِ ثَابِتٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقَارِنَةً لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ؛ وَلِهَذَا جَوَّزْنَا وَجَوَّزَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَعْزُبَ^٢ عَنِ النِّيَّةِ وَلَا يُجَدِّدُهَا وَيَكُونُ صَائِمًا، وَجَعَلْنَاهُ صَائِمًا^٣ مَعَ النَّوْمِ وَالْإِغْمَاءِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مُنَافَاةَ عُرُوبِ النِّيَّةِ لِنِّيَّةِ الصَّوْمِ أَشَدُّ مِنْ مُنَافَاةِ^٤ عَزِيمَةِ الْأَكْلِ لِعَزِيمَةِ الْكَفِّ، وَكَذَلِكَ مُنَافَاةُ النَّوْمِ وَالْإِغْمَاءِ لَهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ عَازِيَةً^٥ عَنْهُ فِي ابْتِدَاءِ الصَّوْمِ وَيَكُونَ مَعَ ذَلِكَ صَائِمًا، وَكَذَلِكَ^٦ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي ابْتِدَاءِ الدَّخُولِ فِي الصَّوْمِ نَائِمًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَقْطَعَ اسْتِمْرَارُ حُكْمِ النِّيَّةِ بِتَجَدُّدِ عُرُوبِ النِّيَّةِ وَلَا بِتَجَدُّدِ^٧ نَوْمٍ أَوْ إِغْمَاءٍ، مَعَ مُنَافَاةِ ذَلِكَ لِنِّيَّةِ الصَّوْمِ لَوْ تَقَدَّمَ^٨ وَقَارَئُهَا^٩؟

كَذَلِكَ لَا يَجِبُ إِذَا تَقَدَّمَ مِنْهُ الصَّوْمُ بِالنِّيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي ابْتِدَائِهِ ثُمَّ عَزَمَ فِي خِلَالِ

١. فِي «ب، ج، ر، ط، ع»: «لِلْجَمْع». وَفِي «د، ك، ل، م، و، ي»: «لِلْجَمِيع».

٢. فِي «ك، ل»: «أَنَّهُ إِنْ عَزَبَ». وَفِي «م، و»: «أَنْ تَعْزُبَ».

٣. فِي «ك، ل، م، و»: «وَالْمَطْبُوعُ» - «وَجَعَلْنَاهُ صَائِمًا».

٤. فِي «ب، ج، ع»: «لِنِّيَّةِ».

٥. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «عُرُوبِ النِّيَّةِ لِنِّيَّةِ الصَّوْمِ أَشَدُّ مِنْ مُنَافَاةِ».

٦. فِي «ب، س، ع»: «عَازِيَةً». وَفِي «د، ك، ل، م، هـ، و»: «عَازِيَةً». وَفِي «ي»: «غَارِيَةً».

٧. فِي الْمَخْتَلَفِ: «وَكَذَا».

٨. فِي «ب، ج، س، ع، ك، هـ»: «وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا يَتَجَدَّدُ».

٩. فِي «ب، ج، ع»: «تَعَذَّرَ». وَفِي «س»: «يَقْدَمُ».

١٠. فِي «ب، ج، س، ط، ع، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «وَقَارِبُهَا».

النهار على أكلٍ أو غيره من المُفْطِرَاتِ، لا يَجِبُ^١ أن يكون مُفْسِداً لَصَوْمِهِ؛ لأنَّ حُكْمَ الصَّوْمِ مُسْتَمِرٌّ^٢، وهذه العزيمة لا تُضَادُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ استمرارِ حُكْمِ الصَّوْمِ، وإن كانت لو وَقَعَتْ في الابتداء لَخَرَجَتْ [نِيَّةُ الصَّوْمِ] من^٣ الاعتقادِ.

وإنما كان في هذا المذهب شبهةٌ لو وَجَبَ^٤ على الصائم تجديدُ النيةِ في جميعِ زمانِ^٥ الصَّوْمِ وأجزاءِ الصَّوْمِ^٦، وإذا كان^٧ لا خِلَافَ بَيْنَ الفقهاءِ^٨ أنَّ^٩ تجديدَ هذه النيةِ غيرُ واجبٍ، لم يَبْقَ شبهةٌ في أنَّ العزيمةَ على^{١٠} الأكلِ في خِلَالِ النهارِ مع انعقادِ الصَّوْمِ لا تؤثرُ^{١١} في فسادِ الصَّوْمِ؛ إذ لا مُنَافَاةَ بَيْنَ هذه العزيمةِ وَبَيْنَ^{١٢} الصَّوْمِ واستمرارِ حُكْمِهِ، وإنما^{١٣} يَفْسُدُ الصَّوْمُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ واستمرارِ حُكْمِهِ بما نافاه^{١٤}؛ مِنْ أكلٍ أو شُرْبٍ أو جَمَاعٍ أو غيرِ ذَلِكَ ممَّا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ^{١٥}.

١. من قوله: «إذا تقدَّم منه الصَّوْمُ...» إلى هنا ساقط من «ك، ل».

٢. في «ب، ج، ط، ع»: «+ به».

٣. في «س، هـ» والمطبوع: «عن».

٤. في «هـ» والمطبوع: «- لو وجب».

٥. في «هـ» والمطبوع: «أيام».

٦. في المختلف: «اليوم».

٧. في «هـ» والمطبوع: «كانت».

٨. في المختلف: «بين الفقهاء».

٩. في «هـ» والمطبوع: «+ وأن».

١٠. في المطبوع: «لم يبق شهرة في أنَّ العزيمة عن».

١١. في «ب، ج، ر، س، ط، ع، هـ» والمطبوع: «لا يؤثر».

١٢. في «د، م، و، ي»: «- وبين». وفي «ك، ل»: «- بين».

١٣. في «ك، ل»: «وَأَنَّى». وفي «م، و، ي»: «وإنَّا».

١٤. في «ب، ج، ط، ع»: «بمنافاة» بدل «بما نافاه» وفي «هـ» والمطبوع: «لما نافاه».

١٥. من قوله: «وإنما يفسد الصَّوْمُ» إلى هنا ساقط من المختلف.

و على هذا الذي قَرَّرناه لا يَكُونُ مَنْ أَحْرَمَ إِحْرَاماً صَحِيحاً بِنِيَّةٍ حَصَلَتْ^١ في ابتداءِ إحرامه، ثُمَّ عَزَمَ في خِلَالِ إحرامه على ما يُنَافِي الإحرامَ - من جَماعٍ أو غيرِه - مُفْسِداً لإحرامه؛ بَلْ حُكْمُ إِحْرَامِهِ مُسْتَمِرٌّ لَا يُفْسِدُهُ إِلَّا فِعْلٌ ما نَافَى^٣ الإحرامَ، دُونَ العَزْمِ على ذلك. وهذا لا خِلَافَ فيه^٤.

و كذلك^٥ مَنْ أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ عَزَمَ على مَشْيٍ^٦ أو التَّفَاتٍ أو على شَيْءٍ مِنْ نَوَاقِصِ الصَّلَاةِ، لَمْ يُفْسِدْهَا^٧؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

و كَيْفَ يَكُونُ الْعَزْمُ مُفْسِداً للصوم^٨ كما يُفْسِدُهُ الفِعْلُ المعزومُ عليه الشرعي^٩، و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ في الشَّرِيعَةِ عَزْمٌ لَهُ مِثْلُ حُكْمِ المعزومِ عليه الشرعيِّ الْبَتَّةَ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ^{١٠} مَنْ عَزَمَ عَلَى الصَّلَاةِ لَا يَجُوزُ أَنْ^{١١} يَكُونَ لَهُ حَظٌّ^{١٢} مِثْلُ حُكْمِ فِعْلِ الصَّلَاةِ الشرعيِّ، و كذلك مَنْ عَزَمَ عَلَى الوُضوءِ^{١٣} و إِنَّمَا اشْتَرَطْنَا^{١٤} الْحُكْمَ

١. في «ب، ج، د، ر، ط، ع، م، هـ، و، ي» و المختلف: «و حصلت».

٢. في المطبوع: - «ثُمَّ».

٣. في المختلف: «لا يفسد إلا بفعل ما ينافي».

٤. في المختلف: - «و هذا لا خلاف فيه».

٥. في المختلف: «وكذا».

٦. في «ط، هـ» و المطبوع: «شيء».

٧. في المختلف: «أو التفاتٍ أو فعلٍ ناقض آخر لم يفسد».

٨. في «هـ» و المطبوع: - «للصوم».

٩. في المختلف: - «الشرعي».

١٠. في «هـ» - «أَنَّ».

١١. في «ك، ل» - «يجوز أن».

١٢. في «د، ك، ل» - «خطر». و في «م، و، ي»: «خطر». و في المطبوع: «حكم».

١٣. في المختلف: «فليس من عزم على الصلاة له حظٌ فعلها» بدل «البتة؟ ألا ترى...» إلى هنا.

١٤. في المختلف: «شرطنا».

الشرعيّ لأنّ حُكْمَ الْعَزْمِ فِي الثَّوَابِ وَاسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ حُكْمُ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ،
وَكَذَلِكَ الْعَزْمُ عَلَى الْقَبِيحِ مُسْتَحَقٌّ^٣ عَلَيْهِ الدَّمُ كَمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ^٤،
وَإِنْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي تَسَاوِيهِ أَوْ قُصُورِ الْعَزْمِ فِي ذَلِكَ عَنِ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ.
وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَزِيمَةُ الْأَكْلِ أَوْ مَا^٦ أَشْبَهَهُ^٧ مِنَ
الْمُفْطِرَاتِ يُفْسِدُ الصَّوْمَ^٨، لَوَجَبَ أَنْ يَذْكُرَهُ^٩ أَصْحَابُنَا فِي جُمْلَةِ مَا عَدَّدُوهُ مِنَ
الْمُفْطِرَاتِ الْمُفْسِدَاتِ^{١٠} لِلصَّوْمِ الَّتِي رَوَوْهَا عَنْ أَئِمَّتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَاجْتَمَعُوا
عَلَيْهَا بِتَوْقِيفِهِمْ، حَتَّى مَيَّزُوا بَيْنَ^{١١} مَا يُفْطَرُ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ وَبَيْنَ مَا يُوْجِبُ الْقَضَاءَ
مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ - عَلَى اخْتِلَافِ تَصَانِيفِهِمْ وَرِوَايَاتِهِمْ - أَنَّ الْعَزْمَ
عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمُفْطِرَاتِ يُفْسِدُ الصَّوْمَ، وَلَا أَوْجِبُوا فِيهِ قَضَاءً وَلَا كَفَّارَةً^{١٢}. وَلَوْ
كَانَ الْعَزْمُ عَلَى الْجِمَاعِ جَارِيًا مَجْزَى الْجِمَاعِ، لَوَجَبَ أَنْ يَذْكُرُوهُ فِي جُمْلَةِ
الْمُفْطِرَاتِ، وَيُوجِبُوا فِيهِ^{١٣} إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا الْقَضَاءَ وَالكَفَّارَةَ، كَمَا أَوْجَبُوا [فِي]
مُتَنَاولِهِ^{١٤} مِنْ ذَلِكَ.

١. فِي جَمِيعِ النِّسْخِ سِوَى «ل، ك»: - «حَكَم».
٢. فِي الْمَخْتَلَفِ: «وَكَذَا».
٣. فِي الْمَخْتَلَفِ: «يُسْتَحَقُّ».
٤. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «الْفِعْل».
٥. فِي «ع» - «مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ الدَّمُ كَمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ».
٦. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «وَمَا».
٧. فِي الْمَخْتَلَفِ: «وَشَبَّهَهُ» بِدَلِّ «أَوْ مَا أَشْبَهَهُ».
٨. فِي الْمَخْتَلَفِ: - «يُفْسِدُ الصَّوْمَ».
٩. فِي «ب، ج، ر، س، ط، ع، د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْمَخْتَلَفِ: «يَذْكُرُهَا».
١٠. فِي «د، ك، ل، م، و، ي»: «الْمُفْسِدَةُ».
١١. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: - «بَيْن».
١٢. الْخِلَافُ ج ٢، ص ٢٢٣، الْمَسْأَلَةُ ٨٩.
١٣. فِي «ل، م، و، ي»: + «أَنَّهُ».
١٤. أَيِ مُتَعَلِّقِهِ.

فإن قيل: فما قولكم فيمن نوى عند ابتداء طهارته بالماء^١ إزالة الحدث، ثم لمّا^٢ أراد أن يطهر رأسه أو رجله غير هذه النية، فنوى - بما يفعل - النظافة^٣ أو ماء^٤ يجري مجراها ممّا يخالف إزالة الحدث؟

قلنا: إذا كانت نية الطهارة لا يجب - إذا وقعت النية^٥ في ابتدائها - أن تجدد حتى تقارن^٦ جميع أجزائها؛ بل كان وقوعها في الابتداء يقتضي كون الغسل والمسح طهارة، فالواجب أن نقول^٧: إنه^٨ متى غير نيته^٩ لم يؤثر هذا التغيير في استمرار حكم النية الأولى؛ كما أنه لو عزم على أن^{١٠} يحدث حدثاً ينقض الوضوء^{١١} ولم يفعل، لا يجب أن يكون ناقصاً لحكم الطهارة، ولم يجر العزم على الحدث في الطهارة مجرى المعزوم^{١٢} نفسه.

وهذا الذي يشبه^{١٣} مسألة الصوم؛ فإننا^{١٤} فرضنا من عزم على الفطر في خلال النهار، وقلنا: إنه بهذا^{١٥} العزم لا يفسد صومه.

١. في المختلف: - «بالماء». ٢. في «ك، هـ» والمطبوع: - «لمّا».

٣. في المختلف: «و نوى النظافة». ٤. في «هـ» والمطبوع: «و ما».

٥. في «ب، ج، ط، ع»: - «النية». وفي «هـ»: «بالنية».

٦. في المطبوع: «يقارن».

٧. في «د» بإهمال النقط في الأول. وفي سائر النسخ: «يقول»؛ وهو سهو.

٨. في «هـ» والمطبوع: - «إنه».

٩. في «ب، ج، ع، هـ»: «نية». وفي المطبوع: «النية».

١٠. في «ك، ل، م، و، ي»: «على أنه». وفي المطبوع: - «على».

١١. من قوله قبل عدة صفحات: «و إن لم تناف الصوم...» إلى هنا ساقط من «أ».

١٢. في «د، ل، م، و، ي»: «العزم». وفي «ك» و ما استظهر في حاشية «ل»: «الحدث».

١٣. في «هـ» والمطبوع: «شبه».

١٤. هكذا في «م»، وهو الصواب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و إنّا».

١٥. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «لهذا».

وأيضاً فإنه يُمكن أن^١ يُفصلَ بينَ الوضوءِ وبينَ الصومِ بأنَّ الصومَ لا يتبعُضُّ^٢، ولا يكونُ بعضُ النهارِ صوماً وبعضه غيرَ صومٍ، وما^٣ أفسدَ شيئاً منه أفسدَ جميعه - وكذلك القولُ في الإحرامِ بالحجِّ، والدخولُ في الصلاةِ -؛ والوضوءُ يُمكنُ فيه التبعيضُ، وأن يكونَ بعضُه صحيحاً وبعضُه فاسداً.

فلو قلنا: «إنه إذا نوى إزالةَ الحدثِ و غَسَلَ وجهه ثم بدا له فنوى النِّظَافَةَ بما يفعَلُه مِن غَسَلِ يَدَيْهِ أو غَسَلِ بَدَنِهِ، تكونُ هذه النِّيَّةُ لِلنِّظَافَةِ، لا لإزالةِ الحدثِ،^٤ ولا تَعْمَلُ فيه النِّيَّةُ^٥ الأولى» لَجَازَ، و لكنَّا نقولُ له: أعدْ غَسَلَ يَدَيْكَ نوايياً للطهارةِ وإزالةِ الحدثِ؛^٦ ولا نأمرُه بإعادةِ تطهيرِ وجهه، بل بالبناءِ^٧ عليه، وهذا لا يُمكنُ مثله في الصومِ ولا في الإحرامِ ولا في الصلاةِ.

فإن قيل: فأكثرُ ما^٨ يقتضيه^٩ ما يَنْتَمُوهُ أن يكونَ الصومُ جائزاً بقاءَ حُكْمِهِ مع نيةِ

١. في «أ، س»: «يمكن أن».

٢. في «أ»: «لا ينقض». وفي «ك، ل، م، و» ظاهر «س»: «لا يتنقض».

٣. كذا، والأنسب: «فما».

٤. من قوله: «و غَسَلَ وجهه» إلى هنا ساقط من «د، ك، ل، م، و، ي».

٥. هكذا في «د، م، و، ي». وفي «ك، ل»: «ولا يعمل في غسل اليد مثلاً بالنية». وفي سائر النسخ: «ولا يعمل فيه النية».

٦. من قوله: «إنه إذا نوى إزالة الحدث» إلى هنا ساقط من «أ» هنا، ومذكور بعد حوالَي سطرين، سنشير إليه في موضعه.

٧. في «أ»: «تالياً» بدل «بل بالبناء». وفي «ب، ج، س، ع»: «بل تالياً» بدلها. وفي «ك، ل، م، و، ي» والمطبوع: «بل البناء».

٨. في «أ»: «من أين لكم أكثر ما» بدل «فأكثر ما». وفي «ك، ل، و»: «فأكثر ما». وفي «ه» والمطبوع: «و أكثر ما».

٩. في «أ، س»: «ينقضي». وفي «ب، ج، ع، م، و»: «تقتضيه».

الفِطْرِ^١ فِي خِلَالِ النَّهَارِ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ النِّيَّةَ^٢ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟

قُلْنَا: كَلَامُنَا الَّذِي بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ يَقْتَضِي^٣ وَجُوبَ بَقَاءِ حُكْمِ الصَّوْمِ طَوْلَ النَّهَارِ إِذَا وَقَعَتِ النِّيَّةُ^٤ فِي ابْتِدَائِهِ، وَنِيَّةُ الْأَكْلِ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِحُكْمِ الصَّوْمِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُنَافِيَةٌ لِبَتْدَاءِ نِيَّةِ الصَّوْمِ، كَمَا قُلْنَا^٥ فِي غُزُوبِ النِّيَّةِ وَالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ. وَإِذَا كَانَ حُكْمُ نِيَّةِ الصَّوْمِ مُسْتَمِرًّا، وَالْعَزْمُ عَلَى الْأَكْلِ لَا يُنَافِي هَذَا الْحُكْمَ - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُفْطِرٍ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ عَلَى الْفِطْرِ^٦ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا هُوَ مُنَافٍ لِلصَّوْمِ - مِنْ أَكْلِ، أَوْ شُرْبٍ، أَوْ جِمَاعٍ - وَالْعَزِيمَةُ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ^٨ كَلَامَنَا هَذَا، عَرَفْتَ فِيهِ حَلَّ كُلِّ شُبْهَةٍ تَضَمَّنَتْهَا تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ^٩ الَّتِي كُنَّا أَمَلَيْنَاهَا وَنَصَرْنَا فِيهَا أَنَّ الْعَزْمَ مُفْطِرٌ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِفْرَادِهَا بِالنَّقْضِ.

وَقَدْ^{١٠} مَضَى فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْفَرْقُ بَيْنَ^{١١} الصَّلَاةِ وَبَيْنَ الْإِحْرَامِ وَالصَّوْمِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ؛ فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الْعَزْمَ عَلَى مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ يُبْطِلُ الصَّوْمَ» يَلْزَمُهُ

١. فِي «أ، س»: «النِّيَّةُ الْفَطْرَةُ» بَدَل «نِيَّةِ الْفَطْرِ».

٢. السَّاقِطُ مِنْ «أ» قَبْلَ حَوَالِي سَطْرَيْنِ مَذْكُورِ هُنَا.

٣. فِي «أ، س»: «وَيَقْتَضِي».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخ: «فَإِذَا». وَهُوَ سَهْوٌ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْتَلَفِ: «وَإِنْ» بَدَل «إِذَا».

٥. فِي «أ، س»: «رَفَعَتِ النِّيَّةُ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «النِّيَّةُ».

٦. فِي «ب، ج، ع، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «قُلْنَا».

٧. فِي «أ، هـ» وَالْمَطْبُوعِ وَالْمَخْتَلَفِ: «الْمُفْطِر».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٩. أَشَارَ إِلَيْهَا فِي بَدَايَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

١٠. فِي «ك، ل»: «فَنَقُولُ: قَدْ» بَدَل «وَقَدْ». وَفِي «م، و، ي»: «فَنَقُولُ: وَقَدْ» بَدَلَهَا.

١١. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «+ تِلْكَ».

مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ [وَالْإِحْرَامِ]، وَمَنْ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يُبْطِلُهُ» يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ.

وَمَضَى فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ مَنْ قَرَنَ^١ نِيَّةَ دَخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ الْعَزَمَ عَلَى الْمَشْيِ أَوْ الْكَلَامِ فِيهَا، تَنْعَقِدُ صَلَاتُهُ. وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى^٢ الصَّلَاةِ فِي الشَّرِيعَةِ يَتَضَمَّنُ^٣ أَفْعَالًا وَتُرُوكًا، وَالْأَفْعَالُ^٤ كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِرَاءَةِ، وَالتُّرُوكُ كَالْكَفِّ عَنِ الْكَلَامِ وَالْإِلْتِفَاتِ وَالْمَشْيِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَازِمًا فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ أَوْ يَمْشِيَ وَتَنْعَقِدَ صَلَاتُهُ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَعَانِي الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ؟! وَلَوْ جَازَ هَذَا، جَازَ أَنْ تَنْعَقِدَ صَلَاتُهُ مَعَ عَزَمِهِ فِي افْتِتَاحِهَا عَلَى أَنْ لَا يَرْكَعَ وَلَا يَسْجُدَ!!

وَقَدْ يَجُوزُ انْعِقَادُ الصَّلَاةِ مَعَ مُقَارَنَةِ النِّيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي افْتِتَاحِهَا^٥ الْعَزِيمَةَ^٦ عَلَى حَدَثٍ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ وَإِنْ أَبْطَلَ الصَّلَاةَ فَالْعَزِيمَةُ عَلَيْهِ لَا تُبْطِلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا. وَبَيَّنَّ عَزَمِهِ عَلَى الْمَشْيِ مُنَافَاةً لِنِيَّةِ الصَّلَاةِ؛ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

١. فِي «أ، س، ط، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «فَرَّقَ».

٢. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «لَأَنَّهُ يَعْنِي» بِدَلِ «لَأَنَّ مَعْنَى».

٣. فِي «د، م» وَالْمَطْبُوعُ: «تَتَضَمَّنُ».

٤. فِي الْمَخْتَلَفِ: «فَالْأَفْعَالُ».

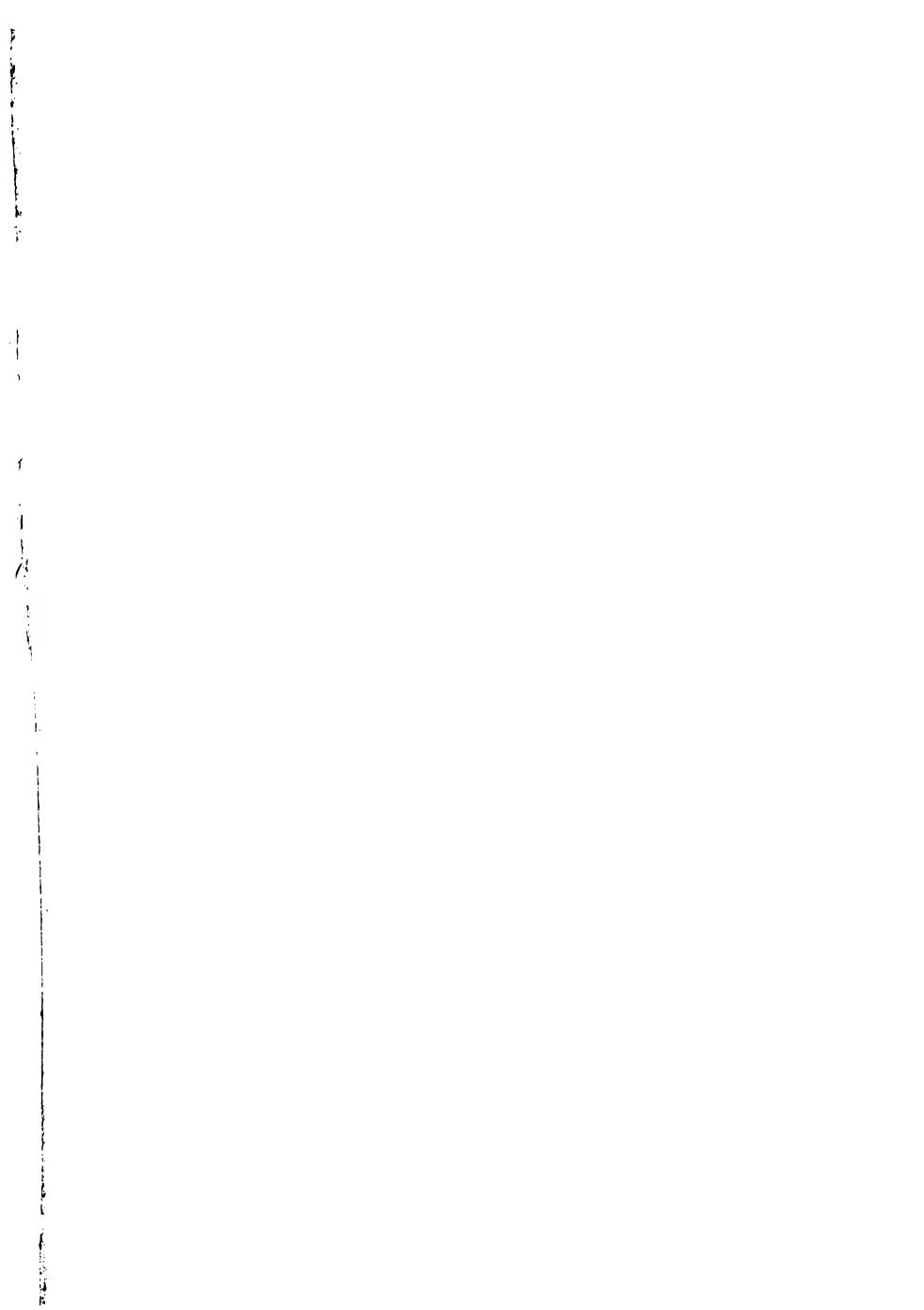
٥. مِنْ قَوْلِهِ «عَلَى أَنْ لَا يَرْكَعَ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «هـ» وَالْمَطْبُوعُ.

٦. فِي «أ»: «لِعَزِيمَتِهَا». وَفِي «س»: «لِعَزِيمَتِهَا». وَفِي «د، م، و، ي»: «لِعَزِمَهُ». وَفِي «ط»: «لِعَزِيمَةِ».

وَفِي «ك، ل» وَالْمَخْتَلَفُ: «بِعَزَمِهِ».

(٨٨)

مَسْأَلَةٌ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَالتَّلْبِيَةِ



مقدمة التحقيق

يدور البحث في هذه الرسالة حول مسألتين: إحداهما متعلّقة باستلام الحجر الأسود، والأخرى بالتلبية.

أمّا المسألة الأولى، فهي سؤال عن معنى ما يقال عند الوصول إلى الحجر الأسود و استلامه من قولهم: «أمانتي أدّيتها، و ميثاقي تعاهدته، لتشهد لي بالموافاة غدًا». لقد أثارت هذه التعابير ذهن السائل، فأخذ يتساءل عن المخاطَب، من هو؟ و من المُستمع؟ فإنّ هذا الخطاب يقتضي وجود مُستمع عاقل رائي و شاهد.

و أجاب الشريف المرتضى عن السؤال، فقَدّم مقدّمة ذكر فيها معنى الاستلام في اللغة، ثمّ أشار إلى الغرض من استلام الحجر، و هو أداء العبادة، و امتثال أمر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ التأسّي بسيرته، ثمّ تعرّض إلى علّة هذه العبادة - أي الاستلام - فقال: إنّنا لا نعرف علّتها بالتفصيل، و لكن يمكن القول إجمالاً أنّ فيها مصلحة للمكلّفين، و تقوية لهم على الواجبات و ترك المحرّمات.

و بعد هذه المقدّمة تعرّض للإجابة عن السؤال، فذكر أنّ المخاطَب في الخطاب المذكور هو الله تعالى لا الحجر، و إنّما أُضيف الخطاب إلى الحجر لأنّه عملٌ عنده، و عبادة فيه.

و أمّا معنى: «لتشهد لي بالموافاة» فمعناه: ليكون عملي عندك شاهداً عند الله تعالى بموافاتي.

و في الختام أشار الشريف المرتضى إلى وجود روايات حول معنى استلام

الحجر و خطابه، من الأفضل تركها؛ لأنها خارجة عن العقول، و يحتاج تأويلها إلى تكلف شديد.

لقد برزت عقلانيّة الشريف المرتضى مرّة أخرى بوضوح في هذا الجواب، هذه العقلانيّة التي برزت في آراء أخرى كثيرة له، و منعتة هنا من الاعتقاد بأنّ الحجر الأسود يسمع و يرى و يشهد، لذلك قام بتأويل الخطاب المذكور الذي يقال عند استلامه، بحيث يكون المخاطب هو الله تعالى لا الحجر.

و أمّا المسألة الثانية، فهي سؤال عن أنّ التلبية في الحجّ، هل هي جواب لنداء إبراهيم عليه السلام حين أذن بالحجّ؟

فأجاب الشريف المرتضى - بعد بيان المعنى اللغوي للتلبية - بأنّ التلبية بالحجّ جواب لمن دعا إلى الحجّ و أمر به، و هو الله تعالى؛ و أمّا إبراهيم عليه السلام فهو غير مبعوث لأمة محمد صلى الله عليه و آله، فلا يكون نداء إبراهيم عليه السلام موجّهاً إليهم، كي يجيبوه، فلم يبق إلّا أن تكون التلبية إجابة لدعاء الله تعالى و أمره بالحجّ.

علاقة هذه الرسالة بـ «المسائل المحمديّات».

ممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ هذه الرسالة ليست في الحقيقة رسالة مستقلة؛ بل هي جزء من مجموعة مسائل تسمّى بـ «المسائل المحمديّات»، فإنّه عند مراجعة فهرس البُصروي (ت ٤٤٣هـ) نجد مجموعة مسائل أجاب عنها الشريف المرتضى تحت عنوان «المسائل المحمديّات»، و قد ذكر البُصروي فهرس هذه المسائل، و هي كما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ الآية^١.
٢. ما معنى ما يقال عند استلام الحجر: «أمانتي أديتها...» إلى آخر الكلام؟

٣. ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّ الْقُلُوبَ أَجْنَادٌ مُجَنَّدَةٌ...» الخبر.

٤. قوله تعالى: ﴿أُنَبِّئُوكُنِيَ بِأَسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ...﴾ الآية^١.

٥. قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...﴾ الآية^٢.

عند ملاحظة هذه القائمة نجد بوضوح أَنَّ مسألة استلام الحجر تشكّل المسألة الثانية منها، وأنها ليست مسألة مستقلة.

و الجدير بالذكر أَنَّ المسألة الأولى والرابعة والخامسة منها موجودة أيضاً، وهي مطبوعة في ضمن المسائل القرآنية من رسائل الشريف المرتضى، وهذا يعني أَنَّ المتبقي من المسائل المحدثات هي أربع مسائل من مجموع خمس.

و يدلّ أيضاً على كون مسألة استلام الحجر هي واحدة من المسائل المحدثات أَنَّ الشريف المرتضى قال في خاتمة هذه المسألة:

و قد بيّنا أَنَّ نداء إبراهيم عليه السلام لا يجوز أن يتعلّق جملةً بأمة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لأنّه غير مبعوث إليهم....

فهو هنا يشير إلى أنّه قد بين هذا المطلب في موضع آخر. وإذا رجعنا إلى المسألة الأولى من المحدثات، وهي مسألة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ الآية، والتي تقدّمت الإشارة إليها، لوجدنا أنّه قد بين فيها هذا المطلب، حيث تحدّث عن أذان إبراهيم عليه السلام، وأنّه لا يمكن أن يشمل أمة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لأنّه لا تلزمهم شريعته، فكيف يدعوهم إلى الحجّ وهو غير مرسل إليهم؟! وهذا يدلّ على وجود ارتباط بين هذه المسائل، وأنها كلّها أجزاء من المسائل المحدثات. كما أنّ هذا كلّهُ يصحّح نسبة الرسالة محلّ البحث إلى الشريف المرتضى.

١. البقرة (٢): ٣١.

٢. البقرة (٢): ٣٧.

٣. راجع: مجلّة العقيدة، الرقم ٣، ص ٣٧٩.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت مستقلة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٧٣.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٣ - ٢٩٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

مَسْأَلَةٌ فِي اسْتِلاَمِ الْحَجَرِ [والتليية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ عَنْ مَعْنَى^١ اسْتِلاَمِ الْحَجَرِ، وَ^٢ قَوْلِهِمْ عِنْدَ اسْتِلاَمِهِمْ لَهُ^٣: «أَمَانَتِي أَذِيَّتُهَا، وَ مِيثَاقِي تَعَاهِدَتُهُ؛ لِيَتَشَهَّدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ غَدًا»^٤؛ مَنْ الْمُخَاطَبُ بِهِ؟ وَ مَنْ الْمُسْتَمِعُ لَهُ؟ فَإِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ بِهَذِهِ الْمُخَاطَبَةِ سَامِعًا وَاعِيًا^٥ شَاهِدًا مُبْلَغًا. وَ مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»؟ أَمْ هُوَ جَوَابٌ مِنْهُمْ لِنِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤْذَنَ بِالْحَجِّ؟ كَيْفَ هُوَ؟

الجواب:

أَمَّا «اسْتِلاَمُ» الْحَجَرِ، فَهُوَ غَيْرُ مَهْمُوزٍ^٦؛ لِأَنَّهُ افْتِعَالٌ مِنْ «السَّلَامِ»^٧ الَّتِي هِيَ

١. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَعْنَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي» بَدَلَ «عَنْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و».

٤. الْكَافِي، ج ٤، ص ١٨٤، ح ١؛ وَ ص ١٨٥، ضَمْنُ ح ٣؛ وَ ص ٤٠٣، ضَمْنُ ح ١؛ وَ ص ٤٠٤،

ح ٣؛ الْمَحَاسِن، ص ٣٤٠، ح ١٢٩؛ عَلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ٤٢٤، صَدْرُ ح ٢؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامِ، ج ٢، ص ٩٠، ضَمْنُ ح ١.

٥. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «رَائِبًا».

٦. أَيْ: لَيْسَ هُوَ «اسْتِلاَمًا»؛ مِنْ «لَامٍ» كَمَا سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.

٧. «السَّلَامُ»: جَمْعُ «سَلَامَةٍ» بِمَعْنَى الْحَجْرِ؛ فَالسَّلَامُ: الْحِجَارَةُ. رَاجِعُ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٧، ص ٢٦٥؛

لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٢٩٧ (سَلَم).

الحِجَارَةُ، واستلامه إِنَّمَا^١ هو مُبَاشَرَتُهُ و تَقْيِيلُهُ و التَّمَسُّحُ بِهِ^٢.

و حَكَى ثَعْلَبٌ^٣ وَحَدَّه فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْهَمْزَةُ^٤، وَ جَعَلَهُ وَجْهًا نَافِيًا^٥ لِرَتْرَكِ^٦ الْهَمْزِ، وَ فَسَّرَهُ^٧ بِمَا اتَّخَذَ^٨ جُنَّةً وَ سِلَاحًا، مِنْ «الْأَلَمَةِ»^٩ وَ هِيَ الدَّرْعُ. وَ مَا هَذَا الْوَجْهُ الَّذِي حَكَاهُ ثَعْلَبٌ^{١٠} فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَّا مَلِيحًا، إِذَا كَانَ مَسْمُوعًا فِيهَا. فَأَمَّا الْغَرَضُ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، فَهُوَ أَدَاءُ الْعِبَادَةِ، وَ امْتِثَالُ أَمْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ النَّاسِي بِفَعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاسْتِلَامَةِ الْحَجَرِ. وَ لَمَّا حَجَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُئِيَ مُسْتَلِمًا لَهُ، وَ قَدْ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّاسِي بِأَفْعَالِهِ فِي الْعِبَادَاتِ، كَمَا أَمَرَ بِالنَّاسِي بِأَقْوَالِهِ.

وَ الْعِلَّةُ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ هِيَ^{١١} مَصْلَحَةُ لِلْمُكَلَّفِينَ، وَ تَقْرِيْبُهُمْ^{١٢}

١. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ اسْتِلَامَ بِمَا». فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِهِ».

٣. فِي «أ، د»: «ثَعْلَبُ». وَ الرَّجُلُ هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ سَيَّارِ الشَّيْبَانِيِّ بِالْوَلَاءِ، الْمَعْرُوفُ بِثَعْلَبٍ؛ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي النُّحُوِّ وَ اللَّغَةِ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٠٠ هـ. كَانَ حُجَّةً دِينًا وَ رِعَا، مَشْهُورًا بِالْحِفْظِ وَ الصَّدْقِ وَ إِكْثَارِ الرِّوَايَةِ وَ حُسْنِ الدِّرَايَةِ. مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: الْمَصُونُ فِي النُّحُوِّ، اخْتِلَافُ النُّحَوِيِّينَ، كِتَابُ الْقِرَاءَاتِ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَ غَيْرُهَا. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٩١ هـ. رَاجِعْ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٢، ص ٥٣٦ - ٥٥٤.

٤. فَيَكُونُ: «اسْتِلَامُ الْحَجَرِ».

٥. فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ وَ الْمَطْبُوعِ: «ثَابِتًا»، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النُّسَاخِ.

٦. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ تَرَكَ».

٧. فِي «أ، د»: «وَ فَسَّرَنَاهُ».

٨. فِي «أ، د»: «اتَّخَذَهُ».

٩. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا مَةَ» بَدَلَ «مِنِ الْأَلَمَةِ».

١٠. فِي «أ، د»: «ثَعْلَبُ».

١١. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «هِيَ».

١٢. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ تَقْوِيَتُهُمْ».

مِنَ الْوَاجِبِ^١ وَ تَرِكَ الْقَبِيحِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ الْوَجْهَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.
وَمَا السُّؤَالُ عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ إِلَّا كَالسُّؤَالِ عَنْ مَعْنَى الطَّوَافِ، وَ كَوْنِهِ سَبْعَةً
أَشْوَاطٍ، وَ رَمَى الْجِمَارِ، وَ السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَ الْمَرَوَةِ، وَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ.
فَأَمَّا مَا رَوَى مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي يُقَالُ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ - الَّذِي هُوَ: «أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا،
وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتُه؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ غَدًا» وَ السُّؤَالُ: «مَنْ الْمُخَاطَبُ بِهِ، وَ
الْمُسْتَمْعُ لَهُ؟»

فَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ دَعَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَ خِطَابٌ^٢ لَهُ، وَ هُوَ الْمُسْتَمْعُ
لَهُ وَ الْمُجَازِي عَلَيْهِ. وَ إِنَّمَا عَلَّقَهُ بِالْحَجَرِ وَ أَضَافَهُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ عِنْدَهُ، وَ عِبَادَةٌ فِيهِ،
وَ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِ^٣، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَمَانَتِي فِي اسْتِلَامِكَ^٤ أَدَيْتُهَا.
وَ مَعْنَى «لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ» أَي: لِيَكُونَ عَمَلِي عِنْدَكَ شَاهِدًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى،
بِمُؤَافَاتِي بِمَا تُدَبِّتُ إِلَيْهِ، مِنْ الْعِبَادَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَ، الْمَفْعُولَةِ فِيكَ.
وَ قَدْ رَوَى فِي مَعْنَى اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَ خِطَابِهِ^٥ وَ فِي عِلَلِ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ أَشْيَاءَ
يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَقْبَحَةٌ^٦ خَارِجَةٌ عَنِ الْعُقُولِ، وَ تَحْمِيلٌ^٧ التَّأْوِيلِ وَ
التَّخْرِيجِ [لَهَا] عَلَى الْوُجُوهِ الصَّحِيحَةِ فَعَلَى بُعْدٍ وَ تَعَسُّفٍ وَ تَكْلُفٍ؛ وَ قَدْ أَغْنَى اللَّهُ
تَعَالَى بِالظَّوَاهِرِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْبَوَاطِينِ السَّقِيمَةِ.

١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِلْوَاجِبِ» بَدَلَ «مِنَ الْوَاجِبِ».

٢. فِي «د»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ خُطَبَاتٍ».

٣. فِي «د»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِهِ».

٤. فِي «د»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «اسْتَعْلَاكَ».

٥. رَاجِعْ: عِلَلُ الشَّرَائِعِ، ج ٢، ص ٤٢٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٦. فِي «د»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُسْتَقْبَحَةٌ».

٧. فِي «د»: «تَحْمِيلٌ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ. وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَحْمِلُ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

فَأَمَّا التَّلِيَّةُ، فَمَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَلَبَّ بِالْمَكَانِ الْبَابُ»: إِذَا أَقَامَ^١ بِهِ. فَمَعْنَى «لَبَّيْكَ»
أَي مَقِيمٌ^٢ عَلَى إِجَابَتِكَ وَطَاعَتِكَ^٣.

فَأَمَّا السُّؤَالُ عَنْ هَذِهِ الْإِجَابَةِ^٤ فِي تَلْيَةِ الْحَجِّ، وَهَلْ هِيَ جَوَابٌ لِنِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْ لغيره؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّلْيَةَ بِالْحَجِّ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ مَنْ دَعَا إِلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ أَلَا
تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعَمُّدَ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ» وَ
يَتَّبِعُونَ ذَلِكَ الْفَاعِلَ لَا يَلِيقُ^٥ إِلَّا بِهِ تَعَالَى؟ فَالْإِجَابَةُ لَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ بِالْحَجِّ، وَ
نَبِينَا^٦ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا يُبَلِّغُ^٧ أَمْرَهُ بِهِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا^٨ أَنَّ نِدَاءَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ جُمْلَةً^٩ بِأَمَّةٍ مُحَمَّدٍ

١. فِي «د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «قَامَ». ٢. فِي «د»: «يَقِيمُ». وَفِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «نَقِيمُ».

٣. قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «لَبَّ بِالْمَكَانِ لَبَّ وَأَلَبَّ: أَقَامَ بِهِ وَلَزِمَهُ. وَأَلَبَّ عَلَى الْأَمْرِ: لَزِمَهُ فَلَمْ يَفَارِقْهُ. وَ
قَوْلُهُمْ: لَبَّيْكَ وَلَبَّيْهُ مِنْهُ؛ أَي لَزِمُوا لَطَاعَتِكَ». وَ قَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «أَلَبَّ بِالْمَكَانِ الْبَابُ: أَقَامَ. وَلَبَّ لَبَّأ -
مِنْ بَابِ قَتَلَ - لُغَةً فِيهِ. وَتَنَّى هَذَا الْمَصْدَرُ مَضَافاً إِلَى كَافِ الْمَخَاطَبِ، وَقِيلَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ؛
أَي أَنَا مَلَازِمٌ طَاعَتِكَ لَزُوماً بَعْدَ لَزُومٍ. وَعَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُمْ ثَنَوْهُ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ، وَقَالَ: اللَّبُّ:
الْإِقَامَةُ، وَأَصْلُ لَبَّيْكَ: لَبَّيْنِ لَكَ، فَحَذَفَتِ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ. وَعَنْ يُونُسَ أَنَّهُ غَيْرُ مَثْنٍ؛ بَلْ اسْمٌ مَفْرُودٌ
يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ، بِمَنْزِلَةِ «عَلَى» وَ«لَدَى» إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ. وَأَنْكَرَهُ سَبِيحِيَّةٌ، وَقَالَ: لَوْ كَانَ
مِثْلَ «عَلَى» وَ«لَدَى» ثَبَتَ الْيَاءُ مَعَ الْمَضْمَرِ وَبَقِيَ الْأَلْفُ مَعَ الظَّاهِرِ». رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١،
ص ٧٣١؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٤٧ (لَبَّ).

٤. فِي «د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «الْإِجَابَةُ».

٥. كَذَا فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعُ. وَالصَّوَابُ: «لَا تَلِيقُ».

٦. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَتَلْبِينَتَنَا». ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «يُبَلِّغُ».

٨. رَاجِعْ: مَسْأَلَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ فِي ضَمَنِ الرِّسَالِ
الْقُرْآنِيَّةِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

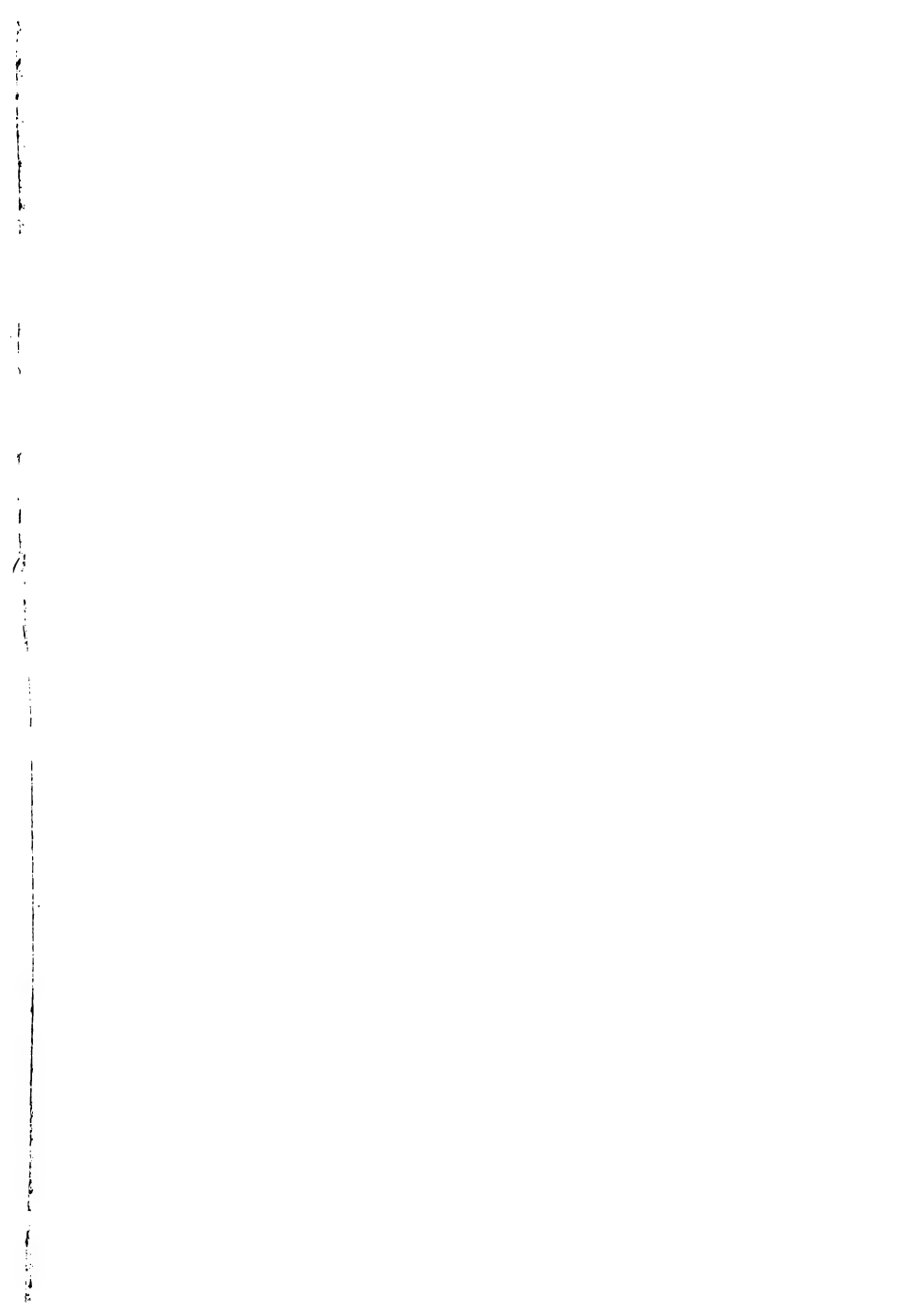
٩. فِي «د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «حَمَلَهُ».

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَبْعُوثٍ إِلَيْهِمْ، وَ لَا مُؤَدُّ لِلشَّرِيعَةِ الَّتِي تَلَزَمُهُمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^١ تَلْيِيَةً الْمُسْلِمِينَ بِالْحَقِّ إِنَّمَا هِيَ إِجَابَةٌ لِّدُعَاءِ اللّٰهِ تَعَالَى إِلَيْهِ^٢، الَّذِي بَلَغَهُ وَأَدَاهُ إِلَيْنَا الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

و هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

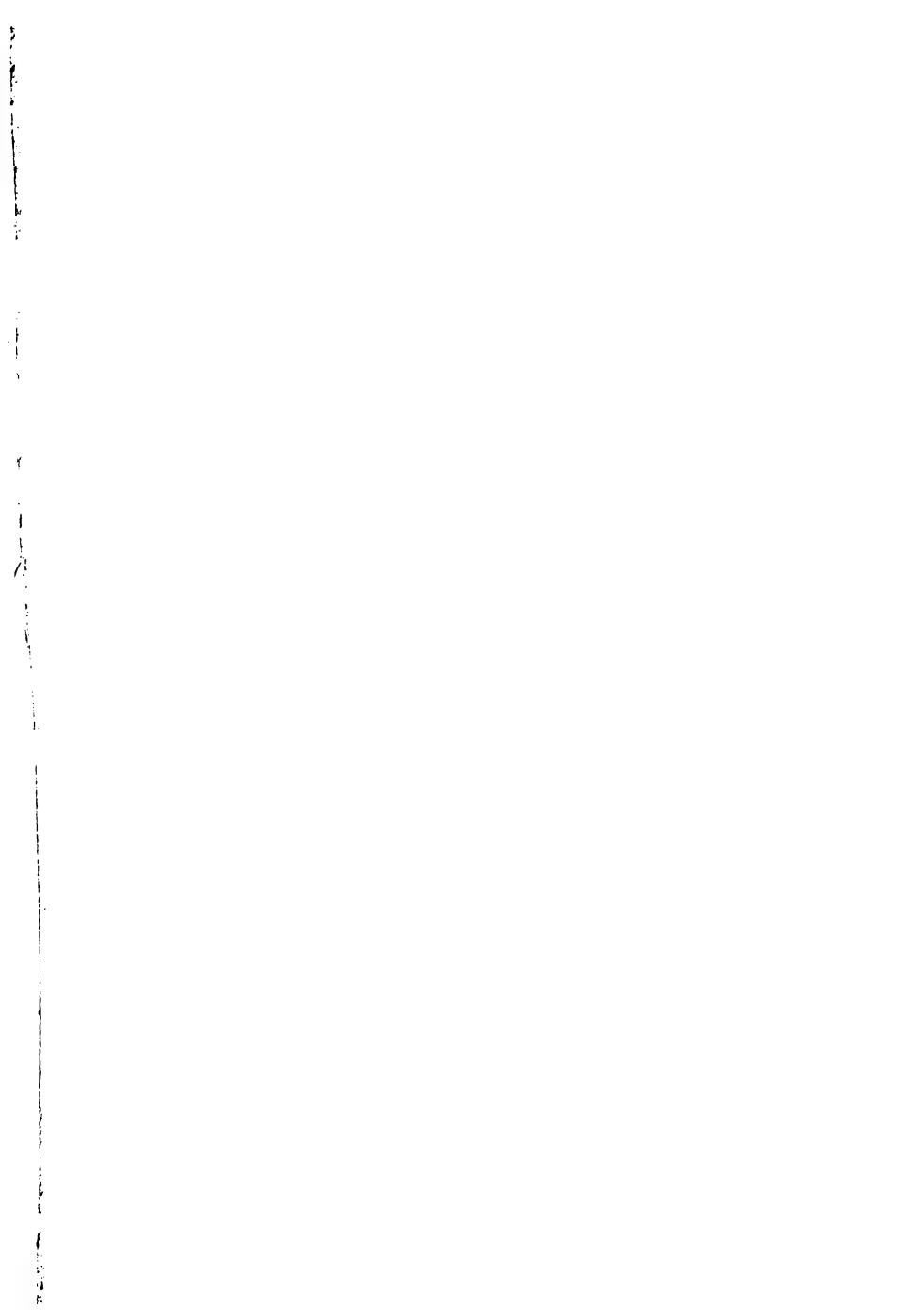
١. في «د، ص»: «أَنْ يَكُونَ».

٢. في «ص» والمطبوع: - «إِلَيْهِ».



(٨٩)

مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر



مقدمة التحقيق

سئل الشريف المرتضى سؤالاً مختصراً حول جواز أن يدفع المكلّف زكاة مال من مال آخر له.

فأجاب بجواب مختصر أيضاً، وهو جواز ذلك بشرط أن يكون المزكي مالكاً للمالين معاً.

وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٠ في ضمن مسائل تحمل عنوان: «مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

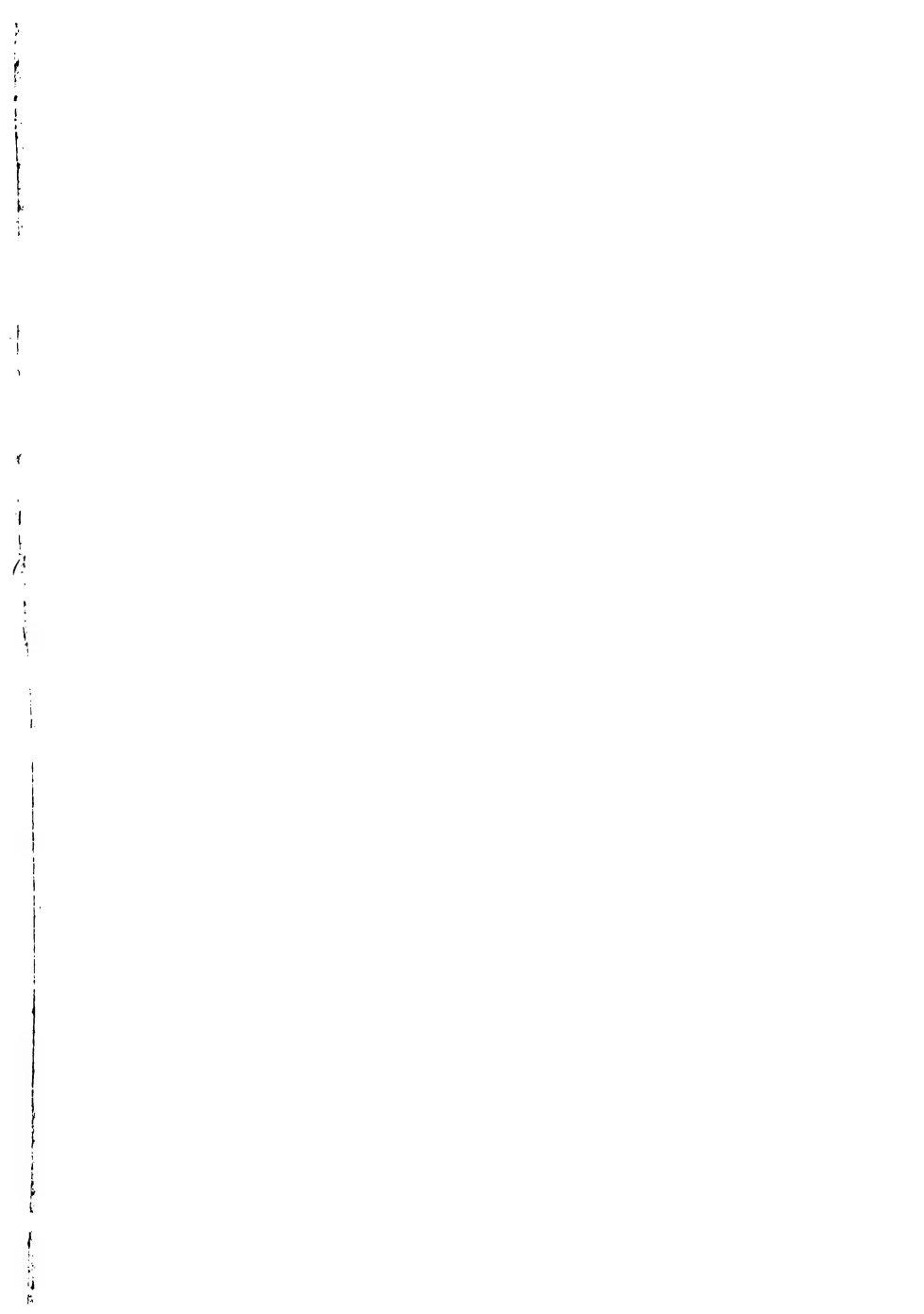
١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ص».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «س».



[مسألة في جواز تزكية

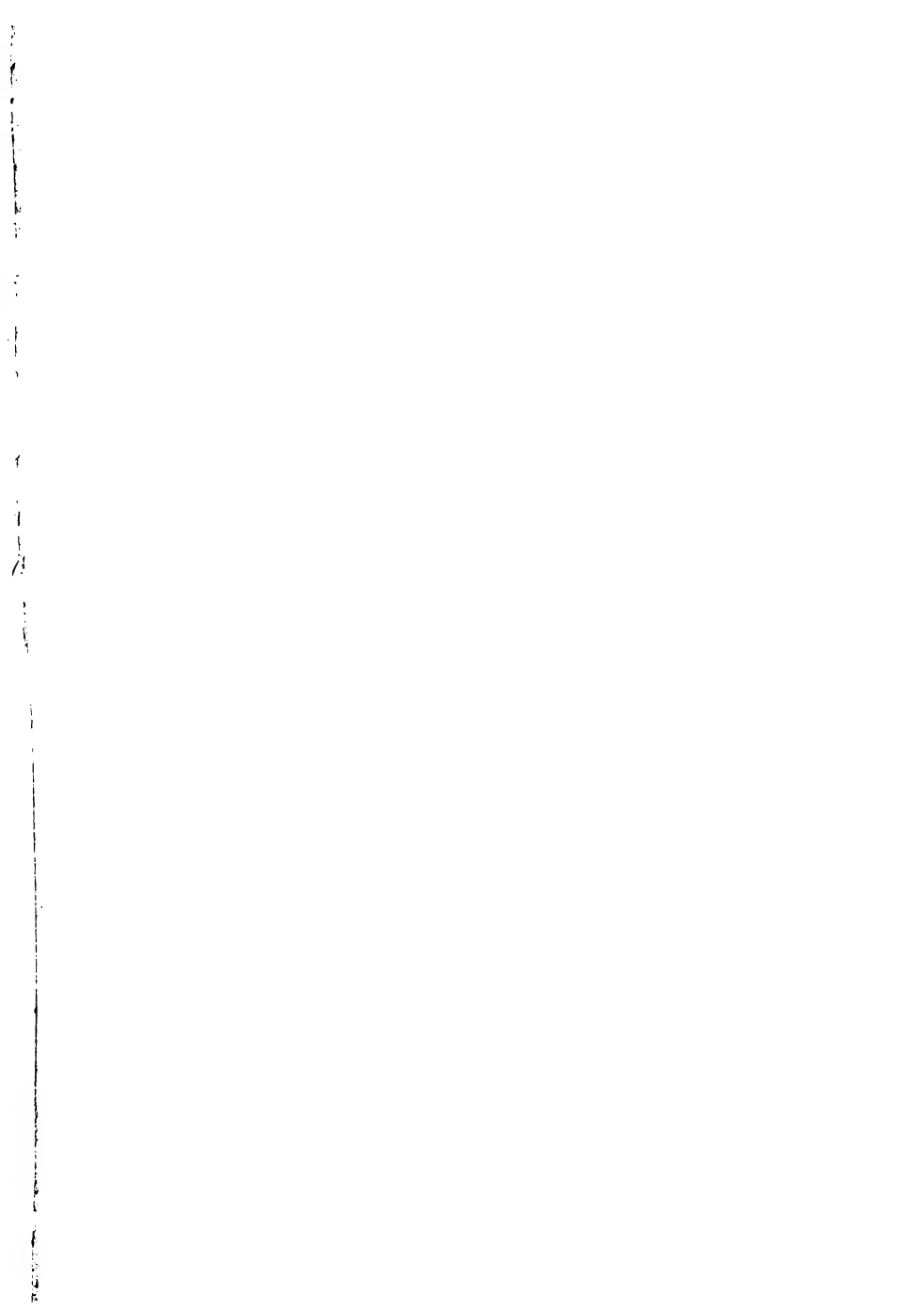
مالٍ من مالٍ آخر]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: هل يجوز أن يزكي الرجلُ مالاً له من مالٍ آخر؟

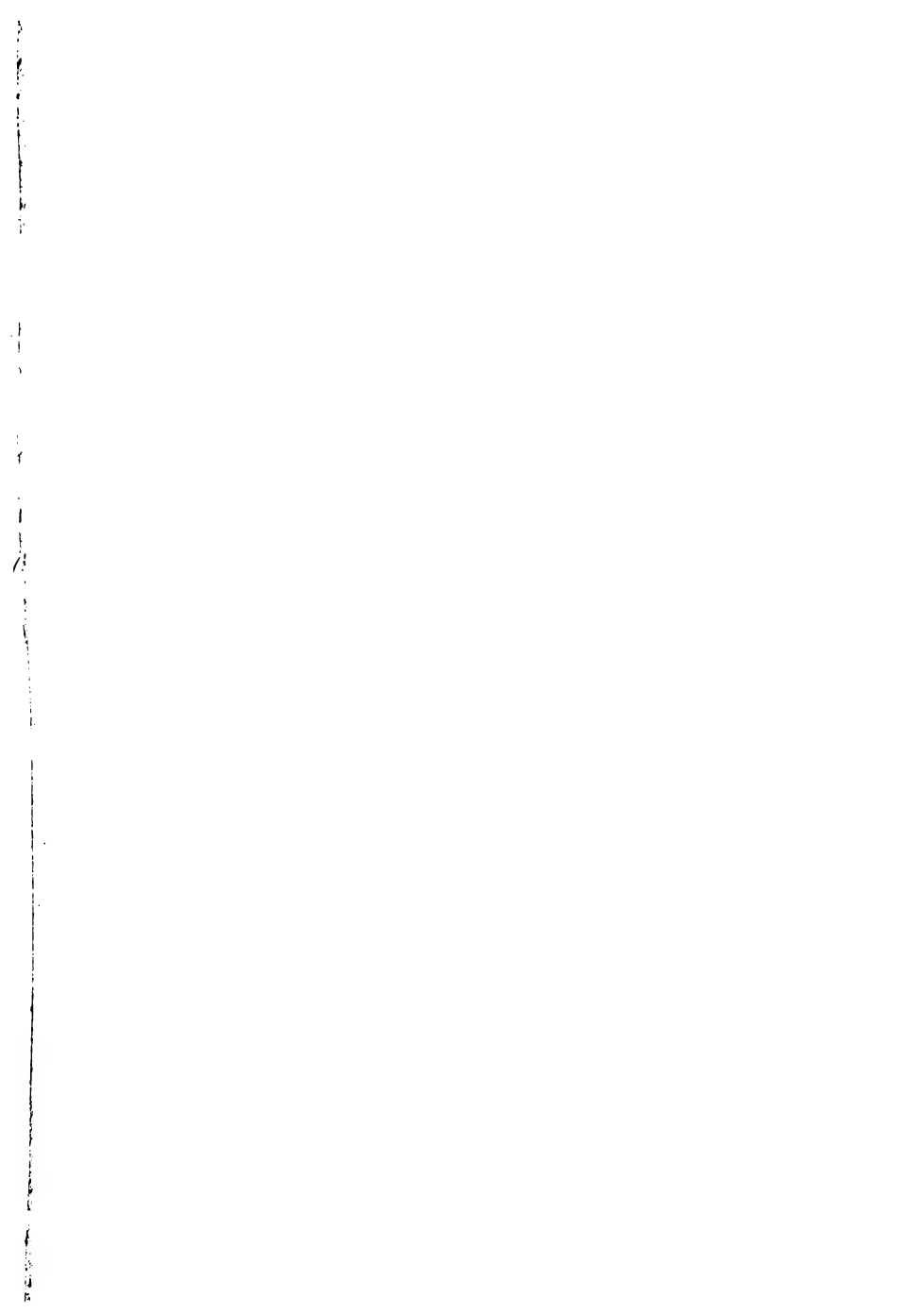
الجواب: أن ذلك جائزٌ إذا كان مالكاً لكلِّ واحدٍ من المالين، وليس يُمنعُ^١ من إخراج زكاة كلِّ مالٍ من جُمليته، ولا بعضٍ من أبعاضه.
وهذا واضحٌ.

١. في «أ»: «و يمنع». وفي «ب»: «و ليس مع». وفي «د» والمطبوع: «و ليس يمنع»، كلُّها بدل «و ليس يمنع».



(٩٠)

مسألة في نفي دلالة
صيغة الأمر على القبول



مقدمة التحقيق

لقد أولى الشارع لتوثيق العقود وضبطها وإيضاح كل شيء فيها أهمية خاصة؛ فإن كان العقد بيعاً اهتم الشارع بتعيين الثمن والمثمن، بحيث لا يكون فيهما أي غموض؛ وإن كان نكاحاً، اهتم أيضاً بتعيين المهر بدقّة. وهكذا الأمر في مختلف العقود المهمة. كما أكد الشارع على وضوح صيغ العقود، فينبغي أن تكون بصيغة إيجاب وقبول صريحة، فلا يصحّ مثلاً إيجاب العقد بالاستفهام؛ لأنّه غير صريح بالإيجاب.

و اختلف الفقهاء في بعض الصيغ هل هي دالّة على الإيجاب والقبول، أو لا؟ فذهب الشافعي إلى أنّه إذا قال المشتري للبائع: «بعتك كذا»، فقال البائع: «بعتك»، انعقد البيع، ولا حاجة إلى أن يقول المشتري بعد ذلك: «قبلت»، أو «اشتريت». فكأنّ قوله: «بعتك كذا» قبولٌ منه بالعقد. كما جوّز الشافعي ذلك في النكاح، بأن يقول الخاطب لولي المرأة: «زوّجني». فإن قال: «زوّجتك» انعقد النكاح، ولا حاجة إلى أن يقول الخاطب: «قبلت»^١.

إلا أنّ أبا حنيفة فصل في ذلك بين النكاح والبيع، فقبله في النكاح، ومنعه في البيع، واشترط أن يقول المشتري بعد ذلك: «اشتريت»^٢.

وأما الشريف المرتضى فرفض ما ذكره الشافعي في البيع والنكاح معاً، ولم

١. المجموع، ج ٩، ص ١٦٢؛ ج ١٦، ص ٢١١.

٢. المغني، ج ٤، ص ٣؛ المجموع، ج ١٦، ص ٢١١.

يفضّل؛ وذلك لأنّ البيع و النكاح يحتاجان معاً إلى القبول الصريح، فقول المشتري، أو الخاطب: «بعني» أو «زوّجني» لا يدلّ على القبول؛ فإنّ «الأمر» لا يدلّ على ذلك. وإذا دافع شخص عن أبي حنيفة بأنّ العادة جارية على السّوم في البيع، فقول المشتري: «بعني» لا يدلّ على القبول؛ بل قد يكون سوماً؛ بينما لم تجرِ العادة على السّوم في النكاح؛ ولذلك أجزأ قول الرجل: «زوّجني» عن أن يقول: «تزوّجتُ» أو «قبلتُ».

أجاب الشريف المرتضى بأنّ الخطبة في النكاح كالسّوم في البيع، فقد جرت العادة بأنّ يعرض الرجل نفسه في عقد النكاح؛ و حينئذٍ سوف لن يكون قوله: «زوّجني» قبولاً صريحاً؛ بل يحتمل أن يكون من باب الخطبة و عرض النفس. و استشهد على ما ذهب إليه في هذه الرسالة من عدم دلالة الأمر على القبول، بعدم دلالته على الإيجاب أيضاً؛ فإنّ البائع لو قال للمشتري: «ابتع منّي هذا الثوب»، لم يكن هذا القول إيجاباً؛ لأنّ الإيجاب لا يفهم من الأمر، فكذلك القبول.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣١٩ تحت عنوان: «صيغة البيع». و هو عنوان غير دقيق؛ لأنّ البحث ليس عن صيغة البيع فقط؛ بل عنها و عن صيغة النكاح.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٣٠ تحت عنوان: «حكم الإيجاب و القبول في المعاملات». و هو أيضاً غير دقيق؛ فإنّ الكلام عن القبول فقط، و إنّما ذكر الإيجاب في نهاية الرسالة للاستشهاد فقط.

و أعطيت الرسالة في بعض النسخ العنوان التالي: «القبول في النكاح و البيع».^١ و

١. راجع: فهرس دنا، ج ٨، ص ٦٠.

هو أدقّ من سابقه؛ لكن من الأفضل التصريح بأنّ البحث يدور حول دلالة الأمر على القبول.

وسمّاها المحقّق الطهراني: «مسألة في تقديم القبول بلفظ الأمر في العقود»^١ و هذا العنوان أدقّ من كلّ ما تقدّم.

لكن من أراد التدقيق بصورة أكثر، فعليه أن يسمّي الرسالة بما يلي: «نفى دلالة صيغة الأمر على القبول»؛ فإنّ هذا هو موضوع الرسالة بالتحديد.

تاريخ تأليف الرسالة

ثم إنّ الشريف المرتضى قد أملى هذه الرسالة في المحرم من سنة ٤٢٧، وهي واحدة من عدّة رسائل خرجت منه في تلك السنة، وتلك الرسائل هي:

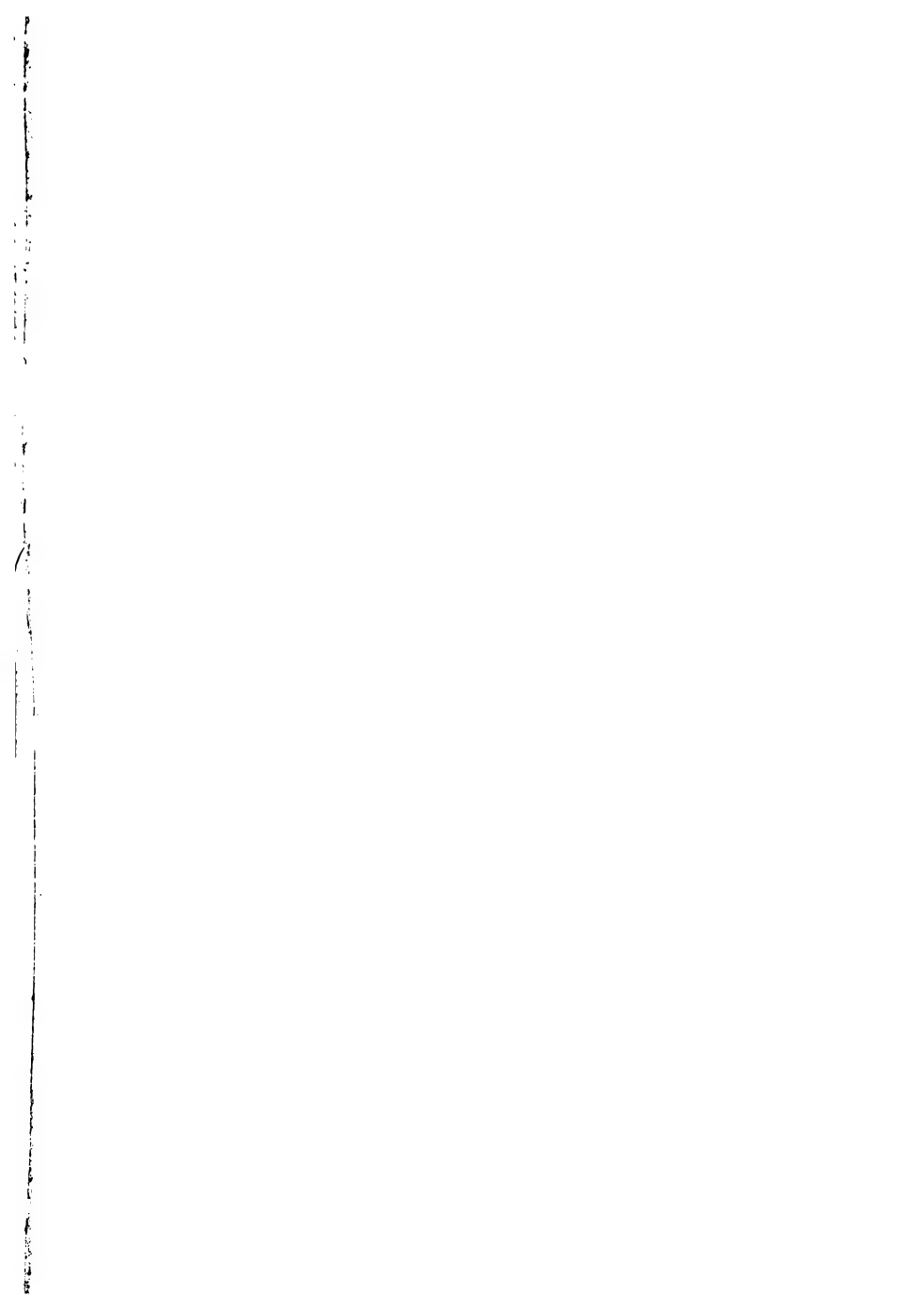
١. رسالة في نكاح المتعة، خرجت في المحرم أيضاً من نفس السنة.
 ٢. رسالة استحقاق مدح الباري على الأوصاف، خرجت في صفر من نفس السنة.
 ٣. رسالة المنع من العمل بأخبار الآحاد، خرجت في ربيع الأول من السنة ذاتها.
 ٤. رسالة الجسم لم يكن كائناً بالفاعل، خرجت في ربيع الأول أيضاً من تلك السنة.
 ٥. رسالة ألفاظ الطلاق، خرجت في ربيع الآخر من نفس السنة.
- وهذا يدلّ على نشاط علمي كبير، و قدرة فائقة على المناقشة والتأمّل في المسائل العلميّة الدقيقة لرجل تجاوز السبعين من عمره.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٢٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ر».
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».

١٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
١٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٥. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».



[مسألة في نفي دلالة]

[صيغة الأمر على القبول^١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة خَرَجَتْ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الرَّجُلَ^٣ إِذَا قَالَ لغيره: «بِعْنِي كَذَا»، فَقَالَ: «بِعْتُكَ»، كَانَ ذَلِكَ

إِجَابًا وَقَبُولًا، وَانْعَقَدَ الْبَيْعُ. وَقَالَ فِي النِّكَاحِ بِمِثْلِ ذَلِكَ.^٤

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ يَكُونُ إِجَابًا وَقَبُولًا، وَلَا يَكُونُ فِي الْبَيْعِ

كَذَلِكَ.^٥ وَيُحْتَاجُ عِنْدَهُ فِي الْبَيْعِ إِذَا قَالَ^٦: «بِعْتُكَ»، أَنْ يَقُولَ^٧: «اشْتَرَيْتُ»، حَتَّى

يَكُونَ قَبُولًا صَحِيحًا.^٨

١. طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: «صيغة البيع».

٢. في المطبوع: «عد».

٣. في «ه» والمطبوع: «رجلاً».

٤. راجع: المجموع للنووي، ج ٩، ص ١٦٢؛ فتح العزيز، ج ٨، ص ١٠١ - ١٠٥.

٥. من قوله: «و عند أبي حنيفة» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٦. في «أ، س»: «و إذا قال». وفي المطبوع: «إذا كان».

٧. في «أ، ب، ج، ع»: «أن تقول».

٨. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٣؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢١١.

و الذي يَقْوَى^١ فِي نَفْسِي^٢: أَنْ النِّكَاحَ كَالْبَيْعِ فِي افْتِقَارِهِ إِلَى صَرِيحِ الْقَبُولِ^٣؛ فَإِذَا قَالَ لَهُ: «زَوِّجْنِي»، فَقَالَ لَهُ الْوَلِيُّ: «زَوِّجْتُكَ»، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ «قَدْ قَبِلْتُ هَذَا الْعَقْدَ». وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهُ فِي الْبَيْعِ: «بِعْنِي»، فَقَالَ: «قَدْ بَعْتُكَ»^٤، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ: الْمُبْتَاعُ: «قَدْ اشْتَرَيْتُ»، حَتَّى يَكُونَ قَبُولًا.

و الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ قَوْلَهُ: «زَوِّجْنِي» أَوْ «بِعْنِي» أَمْرٌ وَ سَوَالٌ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ فِي رُتْبَةِ الْقَائِلِ وَ الْمَقُولِ لَهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: «بِعْتُكَ» أَوْ «زَوِّجْتُكَ»، لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ صَرِيحٍ. وَ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ: «بِعْنِي» أَوْ «زَوِّجْنِي» مَا يُنْبِئُ عَنِ الْقَبُولِ^٥؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهُ: «أُتَبِّعُنِي؟» أَوْ قَالَ^٦: «أُتَزَوِّجُنِي؟»، حَتَّى قَالَ^٧ الْآخَرُ: «بِعْتُكَ» أَوْ «زَوِّجْتُكَ»^٨، فَإِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ أَنَّ ذَلِكَ يُغْنِي عَنِ الْقَبُولِ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «بِعْنِي» أَوْ «زَوِّجْنِي»^٩.

١. فِي «ل، ك»: «أَقُول».

٢. فِي «أ، س»: «النَّفْس».

٣. فِي «ب، ج، ط، ع»: «الْقَوْل».

٤. فِي «ل، ك، ل»: - «لَهُ: زَوَّجْنِي، فَقَالَ لَهُ». وَ فِي «م، و، ي»: - «زَوَّجْنِي، فَقَالَ لَهُ».

٥. فِي «د، ك، ل، م، و، ي»: - «مِنْ».

٦. فِي «ب، ج، ع»: - «هَذَا».

٧. فِي «أ، س»: «و قَالَ: بَعْتُكَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: + «لَهُ».

٩. فِي «ب، ط، ع»: «الْقَوْل».

١٠. فِي «ب، ج، ع»: - «قَالَ». وَ فِي «أ، س»: + «لَهُ». نَعَمْ كَأَنَّهَا مَشْطُوبٌ عَلَيْهَا فِي «س».

١١. فِي «ل، ك، ل»: «فَقَالَ» بِدَل «حَتَّى قَالَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «حَتَّى».

١٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَوْ زَوَّجْتُكَ».

١٣. فِي «ل، ك»: - «فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: بِعْنِي أَوْ زَوِّجْنِي».

فإن قيل: إنما لم يُغنِ^١: «أُتبعني؟»^٢ عن القبول لأنه استفهام لا يدلُّ على إرادة المُستفهم المُستفهم عنه، و^٣ الأمر يدلُّ على إرادة الأمر^٤ للمأمور به، فقام مقام القبول دون الاستفهام.

قلنا: الأمر وإن دلَّ على الإرادة و لم يدلُّ الاستفهام عليها، فليس بقبول صريح؛ ألا ترى أنه لو قال مُصرِّحاً: «أنا مُريدٌ للنكاح أو البيع» لم يكن ذلك قبولاً؟ فإذا كان التصريح بكونه مُريداً لا يُغني عن لفظ «القبول»، فأجدر أن لا يُغني عن لفظ «القبول» الأمر الذي يدلُّ على الإرادة.

و إنما ضاق الكلام على أبي حنيفة في هذه المسألة مع الشافعي؛ لأنَّ الشافعيَّ يحملُ البيع على النكاح، و لم يختلفا في النكاح، و نحن نُسوي بين الأمرين في أنه لا بدُّ من قبول صريح فيهما؛ فليس يتوجَّه كلام الشافعي علينا.

فإن قال الناصر لأبي حنيفة: إنَّ العادة بالسُّوم^٦ في البيع جارية، فإذا قال له: «يعني»، فإمّا^٧ هو مُستام، فإذا قال: «بعثك»، يحتاج إلى قبول مُجدد. و ليس كذلك النكاح؛ لأنَّ العادة لم تجر فيه بالمساومة بقوله: «زوّجنيها» عن^٨ أن

١. من قوله: «القبول؟ فذلك إذا قال» إلى هنا ساقط من «م، و، ي».

٢. في «ك، ل»: «فإن قال: إن ذلك لا يغني» بدل «فإن قيل: إنما لم يغن: أتبيني؟».

٣. في «أ، س»: - «عنه». و في «ه» و المطبوع: - «المستفهم المستفهم عنه، و».

٤. في «ه» و المطبوع: - «يدل على إرادة الأمر».

٥. في «د، ك، ل، و، ي»: «وإذا».

٦. سام البائع السلعة: عَرَضَهَا للبيع. و أسامها المشتري و استامها: طَلَبَ بَيْعَهَا. و المساومة: المجادبة بين البائع و المشتري على السلعة و فصل ثمنها. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٥٩ (سوم).

٧. في «أ، م، و، ي»: «يعني قائماً». و في «س»: «يعني قائماً».

٨. كذا في النسخ، و الأنسب: «فقوله: زوّجنيها يعني» بدل «بقوله: زوّجنيها عن».

يَقُولُ^١: «تَزَوَّجْتُ»^٢.

قلنا: الخِطْبَةُ فِي النِّكَاحِ كَالسُّوْمِ فِي الْبَيْعِ، وَ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ وَيَعْرِضَ نَفْسَهُ فِي عَقْدِ^٣ النِّكَاحِ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا جَرَى فِي الْبَيْعِ بِالْمُسَاوَمَةِ؛ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: «بِعْنِي» وَلَا «زَوَّجْنِي» مَفْهُومًا مِنْهُ الْقَبُولُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ صَرِيحٍ.

وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهُ^٤: «إِبْتَغِ مِنِّي هَذَا الثَّوبَ»، فَقَالَ: «قَدْ ابْتَعْتَهُ»، لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «إِبْتَغِ مِنِّي» إِيْجَابًا حَتَّى يَقُولَ: «قَدْ بَعْتُكَ»؛ فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «بِعْنِي» قَبُولًا حَتَّى يَقُولَ: «قَدْ اشْتَرَيْتُ». وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي النِّكَاحِ. وَ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الْإِيجَابَ غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْ لَفْظِ الْأَمْرِ^٥، وَكَذَلِكَ الْقَبُولُ لَا يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ الْأَمْرِ. فَإِذَا^٦ اعْتَبَرُوا الْإِرَادَةَ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «بِعْنِي» يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، لَزِمَهُمْ فِي الْإِيجَابِ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: «إِبْتَغِ مِنِّي» فَقَوْلُهُ^٧ يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَمَعَ^٩ هَذَا فَلَمْ يُغْنِ ذَلِكَ عَنْ لَفْظِ الْإِيجَابِ الصَّرِيحِ.

١. فِي «أ، س»: «تَقُولُ».

٢. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي النُّسخِ: «زَوَّجْتُ».

٣. فِي «ك، ل، م، و»: «عِنْدَ» بَدَلَ «فِي عَقْدٍ».

٤. فِي «ر، ك، ل»: «- لَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «- قَدْ».

٦. فِي «أ، س»: «غَيْرِ الْمَفْهُومِ لَفْظَةً مِنَ الْأَمْرِ». وَ فِي «ب، ج، د، ش، ع، م، و، ي»: «غَيْرِ مَفْهُومٍ لَفْظَةً مِنَ الْأَمْرِ».

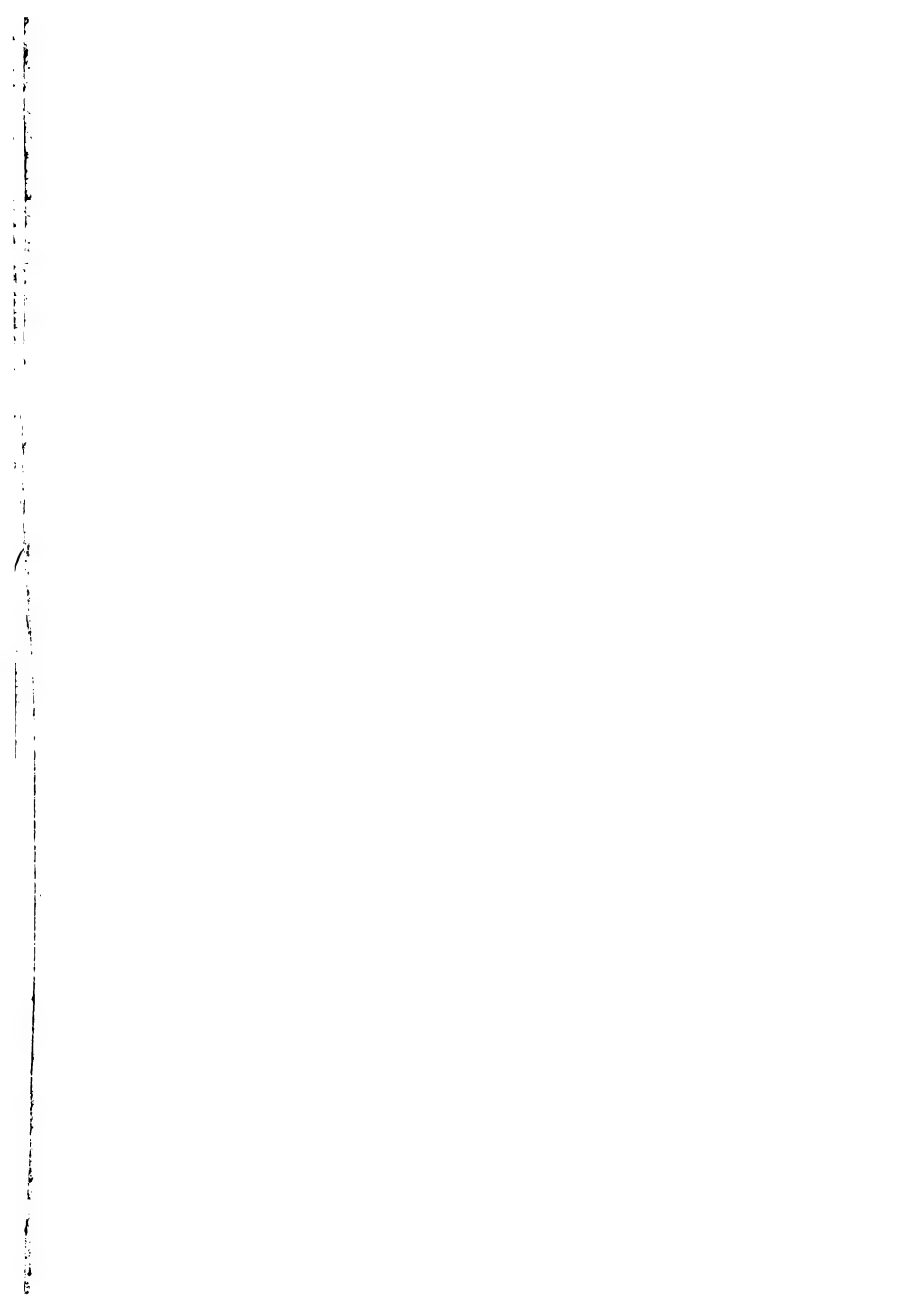
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلِذَا».

٨. مِنْ قَوْلِهِ: «يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٩. فِي «ك، ل، م، و»: «- وَ مَعَ».

(٩١)

مَسْأَلَةُ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ



مقدمة التحقيق

يعتبر نكاح المتعة من المسائل الفقهيّة الخلافية التي دار حولها نزاع قديم بين المسلمين، وقد استمرّ هذا النزاع إلى يومنا هذا بين مَنْ ذهب إلى مشروعيتها، وبين مَنْ ذهب إلى تحريمه.

و قد تبنّى الشيعة الإمامية تبعاً لأئمتهم عليهم السلام الموقف الأول، وأصروا دائماً على مشروعيتها هذا النوع من النكاح، فيما انحاز أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى بصورة عامّة إلى الموقف الثاني، وأصروا على تحريمه.

و قد أُلِّفَ في هذا المجال كتب و رسائل عديدة^١، و منها الرسالة محلّ بحثنا. و قد نسب كلٌّ من البُصروي (ت ٤٤٣هـ) و النجاشي (ت ٤٥٠هـ) رسالة حول المتعة إلى الشريف المرتضى، لعلّها تكون نفس الرسالة التي بين أيدينا.

و قد أُلِّفَ هذه الرسالة في فترة متأخرة من حياة الشريف المرتضى، و ذلك في المحرّم من سنة ٤٢٧هـ، كما جاءت الإشارة إلى ذلك في مقدّمها.

محتوى الرسالة

لقد تنوّعت الإشكالات التي وجَّهها أتباع المذاهب المختلفة إلى نكاح المتعة؛ منها أنّ من خصوصيات كلّ نكاح مشروع صحّة دخول الطلاق فيه، و بما أنّ نكاح

١. راجع: الذريعة، ج ١٩، ص ٦٣ - ٦٧، حيث ذكر فيه أكثر من ثلاثين كتاباً و رسالة حول جواز المتعة.

المتعة ليس فيه طلاق، فيحكم بفساده من باب القياس على الأنكحة الفاسدة التي لا طلاق فيها.

و قد انبرى الشريف المرتضى في هذه الرسالة للإجابة على هذا الإشكال، أو القياس، أو الاستدلال، ما شئت فعبّر، و لم يتعرّض إلى بحث آخر حول المتعة، فالرسالة كلّها مكرّسة لذلك.

و قد أشكل على هذا القياس، أو الاستدلال بعدة إشكالات:

الإشكال الأول: أنّ أساس هذا الاستدلال مبني على قياس نكاح المتعة على الأنكحة الفاسدة، و من المعلوم من موقف الشريف المرتضى و سائر الإمامية بطلان الاستدلال بالقياس، و أنّه ليس بحجّة في الشريعة؛ فيكون الاستدلال باطلاً من أساسه. و لكن بعد ذلك تنزّل الشريف المرتضى، و سلّم جدلاً بصحّة الاستدلال بالقياس، و لذلك انتقل إلى الإشكال التالي.

الإشكال الثاني: وجّه الشريف المرتضى إشكاله إلى علّة الحكم^١، و أشكل عليها بعدة إشكالات:

أولاً: ما هو دليل صحّة هذه العلّة؟ فإنّه من قال: أنّ كلّ نكاح لا يدخل الطلاق فيه، فهو نكاح فاسد؟

و لا يمكنهم أن يتهرّبوا من إثبات صحّة العلّة من باب أنّه لا يُبحث عن صحّة العلّة في القياس؛ و ذلك لأنّ المحصلين من أصحاب القياس لا يمتنعون من المطالبة بصحّة العلّة.

١. يتكوّن القياس من أربعة أركان: ١. المقيس عليه، و يسمّى: «الأصل». ٢. المقيس، و يسمّى: «الفرع».

٣. العلّة، و هي التي تثبت الحكم للمقيس عليه «الأصل»، و يُراد إثباتها إلى المقيس «الفرع».

٤. الحكم، و هو الصحّة أو البطلان، أو غير ذلك. (انظر: المستصفى، ص ٢٨٠) و إشكال الشريف

المرتضى موجه إلى الركن الثالث، و هو العلّة.

كما لا يمكنهم أن يستدلّوا على صحّة العلة من خلال الاطراد والانعكاس، بمعنى أن يقولوا: إنّنا استقرّنا، فوجدنا كلّ نكاح صحيح لا يخلو من صحّة دخول الطلاق فيه و أنّه إذا خلا منها كان نكاحاً فاسداً؛ فإنّ هذه الطريقة في الاستدلال باطلة، ولا يعتمد عليها المحصلون من أصحاب القياس؛ لأنّ الطرد والانعكاس لا يدلّان على صحّة العلة، وإنّما الذي يدلّ على ذلك هو بيان تأثير العلة في الحكم الذي تعلّقت به.

ثانياً: وبعد أن بيّن عدم وجود دليل على صحّة علة القياس المتقدّم، قام بإثبات أنّ تلك العلة المدّعاة لا تصلح أن تكون علة لفساد النكاح، وذلك من خلال القول: إنّ إمكان الطلاق حكم من أحكام النكاح، كما أنّ التوارث بين الزوجين حكم آخر من أحكامه، فإذا تعدّر التوارث بين الزوجين أحياناً، لا يُحكم بفساد النكاح، وذلك كما في حالة نكاح الذمّية، فإنّ هذا النكاح صحيح، لكن لا يثبت فيه التوارث، فإنّ الذمّية لا ترث المسلم، فعلى الرغم من سقوط حكم من أحكام النكاح - وهو التوارث - لم يحكموا بفساد النكاح، وهكذا إذا سقط إمكان الطلاق من قسم من أقسام النكاح لم يُحكم ببطالان ذلك القسم أيضاً.

ثالثاً: وبعد أن أثبت أنّ علة القياس المتقدّم - وهي اشتراط إمكان الطلاق في النكاح - ليست علة و دليلاً على بطلان النكاح، قام بتوجيه هذه العلة و بيان حکمتها، بالنسبة إلى بعض أنواع الأنكحة فقال: إذا فهمنا طبيعة نكاح المتعة، فسوف يتبيّن لنا بكلّ وضوح سبب عدم إمكان دخول الطلاق فيه، فإنّ طبيعة نكاح المتعة هو أنّه نكاح مؤجّل إلى وقت معيّن، وبذلك لم يحتج إلى طلاق؛ لأنّ انقضاء المدّة يقع موقع الطلاق في ارتفاع هذا النكاح، وإنّما احتاج النكاح الدائم إلى طلاق؛ لأنّه نكاح مستمرّ في جميع الأوقات، فتطلّب وجود ما يقطع استمراره، خلافاً للمتعة. و بناء على هذا نقول: إنّ إمكان الطلاق ليس حكماً عاماً لكلّ نكاح، بل هو حكم خاصّ بالنكاح الدائم.

الإشكال الثالث: ثم أشكل الشريف المرتضى إشكالاً عاماً على القياس المتقدم، و هو أن هذا القياس اقتضى فساد نوع من أنواع النكاح لعدم دخول شروط باقي أنواع النكاح فيه، وهذا القياس غير صحيح؛ فإنه إذا راجعنا أنواع البيوع لوجدنا أن لكل نوع شروطاً غير موجودة في النوع الآخر، إلا أن هذا الأمر لم يؤد إلى فساد بعض أنواع البيوع لفقدانها شروط الأنواع الأخرى، وهكذا الأنكحة المختلفة، فإن عدم وجود شرط بعض الأنواع في أنواع أخرى لا يؤدي إلى بطلان تلك الأنواع.

الإشكال الرابع: وفي الختام أشار إلى مفارقة سوف يقع فيها من يستدل بهذا القياس، وهي أنه لو صحّت تلك العلّة المدّعاة في القياس، وهي أن عدم دخول الطلاق في النكاح مستلزم لفساده، فسوف تتنافى مع ما هو معلوم بلا خلاف من أن نكاح المتعة كان مشروعاً ومباحاً في صدر الإسلام، وإنّما تمّ تحريمه - عند البعض - فيما بعد، فكيف تجتمع علّة البطلان والحظر مع الإباحة، فإنّ هذه العلّة كانت موجودة أيضاً في صدر الإسلام، عندما كانت المتعة مباحة، وهذا كلّ يدلّ على بطلان العلّة، وإذا بطلت العلّة بطل القياس المتقدم الذي أقيم لإبطال نكاح المتعة. هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠١، كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٦.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠٨ - ١١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٢٨٥ - ٢٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (٥ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٥. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٣ - ٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ح».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٣٣ - ٣٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢) من المجموعة، و الرسالة ناقصة من أولها.

٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٤٢ - ٤٤) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣١ - ٣٢) من المجموعة.

٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٨ - ١٠) من المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٥٨ - ٢٦٠) من المجموعة.

٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٤ - ٦) من المجموعة.

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٢ - ٥٣) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٤ - ٦) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٧٢ - ٧٥) من المجموعة.

مَسْأَلَةٌ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ خَرَجَتْ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ سَبْعٍ وَ عَشْرِينَ وَ أَرْبَعِمِائَةٍ.
قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^١:

[بَطْلَانُ الاستِدْلَالِ عَلَى فسادِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ بَعْدَ دُخُولِ الطَّلَاقِ فِيهِ]

استَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى [فسادِ] نِكَاحِ الْمُتَعَةِ: بِأَنَّهُ نِكَاحٌ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الطَّلَاقِ فِيهِ،
فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِفَسَادِهِ؛ قِيَاساً عَلَى كُلِّ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ.
فَيُقَالُ لِلْمُسْتَدَلِّ بِذَلِكَ: هَذِهِ طَرِيقَةٌ قِيَاسِيَّةٌ، وَ قَدْ دَلَّلْنَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِنَا عَلَى
أَنَّ الْقِيَاسَ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ.^٢
وَ إِذَا سُلِّمَ اسْتَظْهَاراً صِحَّةُ الْقِيَاسِ، جَازَ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ تَعَلَّقَ فِي ذَلِكَ: دُلَّ عَلَى
صِحَّةِ هَذِهِ الْعِلَّةِ^٣، وَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ تَعَلَّقَ^٤ بِهَا.
فَإِذَا قَالَ: مَا اعْتَادَ الْفُقَهَاءُ الْمَطَالِبَةَ بِذَلِكَ، وَ إِنَّمَا تَقَعُ^٥ الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ عِلَّةِ
الْأَصْلِ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ.

٢. راجع: الذريعة، ج ٢، ص ٦٩٧.

١. في المطبوع: «رحمه الله».

٣. وهي اشتراط إمكان الطلاق في صحة كل الأنكحة.

٤. في المطبوع: «متعلق».

٥. في «أ، ح»: «يقع».

قلنا: ما امتنع مُحصلٌ من أصحاب القياس من المطالبة بصحة العلة في الأصل، وإنما لجئوا إلى المناقضة إذا أمكنت أو المعارضة^٢؛ لأن بالمعارضة يخرج^٣ الكلام في صحة العلة وبأي شيء تعلق حكم الأصل، وإلا فلو طوِّب المحتج بالطريقة القياسية بأن يدل على صحة علة، لما قدر على دفع ذلك.

فإن استدلل على صحتها بالإطراد والانعكاس؛ فليس ذلك بحجة في صحتها، وقد نصَّ مُحصلو أصحاب القياس على أن الطرد والعكس لا يدل على صحة العلة، وإنما يدل على صحتها بيان تأثيرها في الحكم الذي علقت به^٤؛ وهيات أن يبين صاحب هذه الطريقة تأثير إمكان الطلاق في صحة العقد.

ثم يقال له: إمكان الطلاق حكم من أحكام النكاح، كما أن التوارث بين^٥ الزوجين حكم من أحكامه، وليس يجب إذا تعدد في بعض الأنكحة بعض^٦ أحكام النكاح أن يحكم بفساد العقد؛ ألا ترى أن نكاح الذميمة عندكم صحيح، والتوارث لا يثبت فيه، وهو حكم من أحكام النكاح، وليس يجب أن يقضى^٧ بفساد هذا العقد من حيث تعدد فيه هذا الحكم المخصوص؟

فلو استدلل مستدل على أن نكاح الذميمة فاسد بأنه لا توارث فيه، وقاسه^٨ على الأنكحة الفاسدة؛ ألسنتم إنما كنتم تفزعون إلى مثل ما ذكرناه، من أنه غير مُمتنع أن

١. في «ح، ش»: «لصحة».

٢. في المطبوع: «والمعارضة».

٣. في «ب، ح»: «المعارضة تخرج» بدل «بالمعارضة يخرج».

٤. في «ر» و المطبوع: - «به».

٥. في المطبوع: «من».

٦. في «د»: «نقض».

٧. في «ب، ر»: «أن تقضي».

٨. في «ب، ح»: «و فاسد قياساً» بدل «وقاسه».

يَعْرِضُ فِي بَعْضِ الْأَنْكِحَةِ مَا يَمْنَعُ مِنْ حُكْمٍ ثَابِتٍ فِيهِ^١ وَ فِي^٢ غَيْرِهِ؟
فَإِذَا قُلْتُمْ: الْمَعْنَى الَّذِي عَرَضَ فِي نِكَاحِ الذَّمِّيَّةِ [و] يَمْنَعُ مِنَ التَّوَارِثِ مَعْقُولٌ؛ وَ
هُوَ اخْتِلَافُ الْمِلَّةِ.

قُلْنَا: أَلَيْسَ هَذَا الْمَانِعُ مِنَ التَّوَارِثِ - وَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ كَالطَّلَاقِ - لَمْ يَمْنَعُ
مِنْ صِحَّةِ هَذَا النِّكَاحِ؟

و بَعْدُ، فَالْمَانِعُ مِنْ دُخُولِ الطَّلَاقِ فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ أَيْضاً مَفْهُومٌ، وَهُوَ أَنَّهُ نِكَاحٌ
مَوْجَلٌّ إِلَى وَقْتٍ بَعَيْنِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى طَلَاقٍ؛ لِأَنَّهُ انْقِضَاءُ الْمُدَّةِ فِي ارْتِفَاعِ هَذَا
النِّكَاحِ يَجْرِي مَجْرَى الطَّلَاقِ. وَ الطَّلَاقُ^٤ إِنَّمَا دَخَلَ فِي النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ لِأَنَّهُ مُسْتَمَرٌّ
عَلَى الْأَوْقَاتِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا يَقْطَعُ اسْتِمْرَارَهُ وَ يُوْجِبُ الْفُرْقَةَ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمُتْعَةُ.
فَإِنْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ «التَّوَارِثَ» حُكْمُ الْأَنْكِحَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ مِنْ^٥
[أَحْكَامِ] نِكَاحٍ مُتَّفَقِي^٦ الْمِلَّةِ.

قُلْنَا: وَ لَا نُسَلِّمُ نَحْنُ أَنَّ إِمَّاكَانَ الطَّلَاقِ مِنْ حُكْمِ كُلِّ نِكَاحٍ؛ بَلْ هُوَ مِنْ أَحْكَامِ
النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي^٧ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا
يَدْخُلُهَا وَ لَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْفُرْقَةِ؟ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ^٨

١. فِي «ب، ح، د، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: - «فِيهِ». ٢. فِي «ب، ح، د، ش»: «فِي» بَدُونَ وَاءِ الْعَطْفِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا».

٤. فِي «ب، ح»: - «وَ الطَّلَاقِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَالطَّلَاقِ».

٥. فِي «ب، ح، د، ر، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مِنْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَّفَقِي».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُتْعَةُ مِنْ» بَدَلِ «الْمَعْنَى فِي».

٨. فِي «ب، ح»: - «لَمْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا» بَدَلِ «لَمَّا لَمْ».

يَدْخُلُهُ الطَّلَاقُ^١، فَإِنْ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي وَقُوعِ الْفُرْقَةِ، وَهُوَ انْقِضَاءُ الْمُدَّةِ.
وَبَعْدُ، فَإِنْ مَوْضُوعُ^٢ هَذَا الْقِيَاسِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي فَسَادَ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ النِّكَاحِ
مِنْ حَيْثُ لَمْ يَدْخُلْ^٣ فِيهِ شُرُوطُ بَاقِي أَنْوَاعِهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْبَيْعَ بَيْعٌ مَوْجُودٌ
حَاضِرٌ، وَبَيْعٌ عَلَى جِهَةِ السَّلَمِ؛ وَلَيْسَ نَجِدُ شُرُوطَ السَّلَمِ فِي بَيْعِ الْمَوْجُودِ، وَلَا
شُرُوطَ الْمَوْجُودِ فِي^٤ السَّلَمِ، وَلَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ فَسَادَ الْبَيْعِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَكَذَلِكَ
الْأَنْكِحَةُ الْمُخْتَلِفَةُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ اخْتِلَافُ شُرُوطِهَا، وَإِنْ عَمَّ الْجَمِيعَ الصَّحَّةُ.
عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً لَمَا اجْتَمَعَ^٥ [عَدَمُ صَحَّةِ دُخُولِ الطَّلَاقِ]^٦
مَعَ إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا بِإِخْلَافِ أَنَّ نِكَاحَ الْمُتَعَةِ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ
مُبَاحًا، وَإِنَّمَا ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّهُ حُظِرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَنُسِخَتْ إِبَاحَتُهُ؛ فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ^٧ عِلَّةُ
الْحُظْرِ مَعَ الْإِبَاحَةِ؟
وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةُ حُظْرِ هَذَا النِّكَاحِ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ، وَكَوْنُهُ^٨ مِمَّا لَا يَدْخُلُهُ
الطَّلَاقُ قَدْ كَانَ حَاصِلًا مَعَ الْإِبَاحَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِإِخْلَافِ، وَ ذَلِكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى
فَسَادِ هَذِهِ الْعِلَّةِ.
وَمَا يَفْسُدُ بِهِ هَذَا الْقِيَاسُ كَثِيرٌ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ.

١. فِي «ب، ح، ر»:- «الطلاق».

٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَوْضِع».

٣. فِي الْمَطْبُوعُ:- «لَمْ يَدْخُلْ».

٤. فِي «ب»: «مَعَ». وَ فِي «ح»: «بَيْع». وَ فِيهِمَا:- «وَلَا شُرُوطَ الْمَوْجُود».

٥. فِي الْمَطْبُوعُ: «اجْتَمَعَتْ».

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَتْبَهَتْهُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَا يَخْفَى إِبْهَامُ الْكَلَامِ مِنْ دُونِ مَا أَضْفَيْنَاهُ.

٧. فِي «ج، د، ر»: «يَجْتَمِعُ».

٨. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «فَكَوْنُهُ».

(٩٢)

مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحدٍ

مقدمة التحقيق

ذهب مشهور الإمامية إلى أنه إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً بلفظ واحد، وقعت تطلقه واحدة^١، فيما ذهب بعضهم - وهو ابن أبي عقيل إلى أنه لا يقع طلاق أصلاً^٢، كما اشترط سآلر (ت ٤٨٤هـ) في الطلاق أن يكون موحداً^٣.

و يؤيد القول المشهور ما روي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إن طلقها للعدة أكثر من واحدة، فليس الفضل على الواحدة بطلاق»^٤.

واختار الشريف المرتضى رأي المشهور، وفي هذه الرسالة استعرض استدلالاً للقائل بعدم وقوع الطلاق، وهو أن الطلاق ثلاثاً بدعة مخالفة لسنة الطلاق؛ فيجب أن لا يقع، كما لا يقع الطلاق في حيض أو طهر فيه جماع.

وأجاب عنه بأن قوله: «أنيت طالق» طلاق كامل الشروط، وليس بدعة، فيقع. وأما إذا أتبع ذلك بقوله: «ثلاثاً»، فتكون هذه الإضافة ملغاة، فهو كما لو طلقها، ثم أتبع ذلك بشتمها ولعنها؛ فإن الطلاق يقع، وإن كان مبدعاً في شتمها ولعنها.

وهذا على خلاف الطلاق في الحيض؛ فإنه بنفسه منهي عنه، فلا يقع.

١. الناصريات، ص ٣٤٨؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٠؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٥٣.

٢. مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٥٣.

٣. المراسم العلوية، ص ١٦٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ٢٦.

ثم استشهد على كلامه بمسألة أخرى، وهي: «إتباع الطلاق بالطلاق»؛ فلو قال لها: «أنتِ طالق»، ثم أتبع ذلك في نفس المجلس أو بعده بقوله: «أنتِ طالق» مرة أخرى، لكان مبدعاً بقوله الثاني؛ لكنّ الطلاق يقع لا محالة بقوله الأول. وهكذا إذا أتبع قوله: «أنتِ طالق» بقوله: «ثلاثاً»؛ فإنّ الطلاق يقع، وإن كان مبدعاً بقوله: «ثلاثاً».

قد خرجت هذه الرسالة في ربيع الأول من سنة ١٢٧٤هـ، وفي الحقيقة لا يوجد فيها مطلب جديد؛ فإنّه يمكن العثور على مطالبها في كتب الشريف المرتضى الفقيه^١، ولعل سبب إملائها مع كون معلوماتها مكررة يرجع إلى أنّ أحدهم قام بطرح سؤال حول هذه المسألة، فاضطرّ الشريف المرتضى إلى بحثها من جديد؛ أو لأنّه كان يملئ بعض المسائل الفقهية في الدرس على تلاميذه، فكانت هذه إحداها؛ أو غير ذلك من الأسباب.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢١ تحت عنوان: «ألفاظ الطلاق»، وهو عنوان عام لا يعبر عن محتوى الرسالة؛ فإنّ البحث لا يدور حول الألفاظ التي يقع بها الطلاق، وإنّما عن لفظ معين، وهو قول الزوج: «أنتِ طالق ثلاثاً».

كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٣٣ تحت عنوان: «أحكام الطلاق بلفظ واحد»، والمقصود به «حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».

١. راجع: الناصريات، ٣٤٨-٣٤٩؛ الانتصار، ٣١٤.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٢٩١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

١٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
١٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».

[مسألة في حكم

الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة خَرَجَتْ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ^١ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:
قَالَ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ اعْتَمَدَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي أَنْ الطَّلَاقَ الثَّلَاثُ^٣ بِلَفْظٍ
وَاحِدٍ لَا يَقَعُ مِنْهُ وَاحِدَةٌ^٤، عَلَى^٥ أَنْ مَنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» مُبْدِعٌ مُخَالِفٌ لِسُنَّةِ^٦
الطَّلَاقِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، كَمَا لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْبِدْعَةِ إِذَا كَانَ فِي حَيْضٍ أَوْ طُهِرَ
فِيهِ جَمَاعٌ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

الجواب:

أَنْ تَلْفُظَهُ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلَهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَالشُّرُوطُ مُتَكَامِلَةٌ، لَيْسَ بِدْعَةٍ^٧، وَإِنَّمَا

١. فِي «ل، م، و»: «رَبِيعِ الْأَوَّلِ».

٢. فِي «ل، م، و، ي»: «الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى».

٣. فِي «ب، ج، ر، ط، ع»: «الثَّلَاثُ».

٤. فِي «ل، م، و، ي»: «وَاحِدَةٌ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَقَعُ مِنْهُ وَاحِدَةٌ».

٥. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «غَيْرٌ».

٦. فِي «أ، س»: «مُبْدِعًا مُخَالِفَ سُنَّةٍ». وَفِي «هـ»: «مُبْدِعًا مُخَالِفًا لِسُنَّةٍ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كَانَ مُبْدِعًا مُخَالِفًا لِسُنَّةٍ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَيْسَ بِدْعَةٍ».

أَبْدَعَ بِأَنْ أَتَبَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثًا». و قَوْلُهُ «ثَلَاثًا» مُلغًى لَا حُكْمَ لَهُ، وَ الطَّلَاقُ وَاقِعٌ بِقَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» مَعَ تَكَامُلِ الشَّرْوَطِ؛ كَمَا لَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَ شَتَمَهَا^٢ وَ لَعَنَهَا لَكَانَ^٣ مُبْدِعاً بِذَلِكَ، وَ طَلَاقُهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ.

و لَيْسَ كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ مَنْهِيٌّ^٤ عَنِ التَّلَفُّظِ بِالطَّلَاقِ فِي وَقْتِ الْحَيْضِ، وَ النِّهْيُ بظَاهِرِهِ يَقْتَضِي الْفَسَادَ فِي الشَّرِيعَةِ، وَ لَا^٥ تَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الصَّحَّةِ. وَ مِمَّا يَوْضِعُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ»، ثُمَّ أَتَبَعَ ذَلِكَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ: «وَ أَنْتِ طَالِقٌ» لَكَانَ عِنْدَنَا مُبْدِعاً بِذَلِكَ^٦. - وَ طَلَاقُهُ وَاقِعٌ^٧ لَا مَحَالَةَ^٨. - بِإِدْخَالِهِ الطَّلَاقَ عَلَى الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ بَيْنَهُمَا؛ وَ مَعَ هَذَا فَلَا^٩ يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً مَا وَقَعَتْ بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ: «أَنْتِ طَالِقٌ»، وَ إِنْ أَتَبَعَ ذَلِكَ بِمَا^{١٠} هُوَ مُبْدِعٌ^{١١} فِيهِ مِنَ التَّلَفُّظِ ثَانِياً بِالطَّلَاقِ. فَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ قَوْلُهُ: «ثَلَاثًا» الَّذِي هُوَ مُبْدِعٌ فِي^{١٢} التَّلَفُّظِ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» - الَّذِي لَمْ يَكُنْ بِهِ^{١٣} مُبْدِعاً - وَاقِعاً.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا».

٣. فِي «ب، ج، ط، ع»: «كَانَ».

٤. فِي «أ، س»: «مَتَى نُهِيَ» بِدَلِّ «مَنْهِيٍّ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْتَهَى».

٥. فِي «د، ك، ل، و، ي»: «لَا» بِدُونِ «وَ الْعُطْفِ». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِذَلِكَ».

٧. فِي «أ، ر، س، ش، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَاقِعاً».

٨. فِي «ك، ل»: + «لَا يَبْطُلُ».

٩. فِي «د، ك، ل، م، و، ي»: «لَا».

١٠. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمَّا».

١١. فِي «ر، س»: «يَبْدَعُ». وَ فِي «و»: «مَبْتَدِعُ».

١٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

١٣. فِي «ك، ل، م، هـ، و، ي» وَ الْمَطْبُوعِ: - «بِهِ».

٢. فِي «ك، ل، م، و، ي»: «وَ قَسَمَهَا».

(٩٣)

مَسْأَلَةُ فِي إِرْثِ الْأَوْلَادِ

مقدمة التحقيق

تعرض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى مسألة خلافة من مسائل الإرث وقع الخلاف فيها بين فقهاء الإمامية، وهي أنَّ أولاد الأولاد هل يرثون سهم آبائهم و من يتقربون بهم، بحيث إذا خلف الميت ابنة ابن وابن بنت، فهل يكون للبنت الثلثان سهم أبيها، وللابن الثلث سهم أمه؟ أو لا يرثون كذلك؛ بل ابنة الابن هي بنت للميت حقيقة، فترث سهماً واحداً وهو الثلث؛ وابن البنت هو ولد ذكر حقيقة، فيرث سهمين وهما الثلثان؟

ذهب مشهور الإمامية إلى الأول^١، فيما ذهب الشريف المرتضى إلى الثاني في هذه الرسالة. وذهب إليه أيضاً كل من ابن أبي عقيل، وابن إدريس، ومعين الدين المصري، فأعطوا الأولاد الأولاد سهم الأولاد المباشرين، لا سهم آبائهم^٢. وركز الشريف المرتضى في الاستدلال على رأيه على النقطة التالية وهي: أنَّ أولاد الأولاد يصدق عليهم أنَّهم أولاد حقيقة؛ وذلك لإطلاق لفظ الأولاد عليهم، والاستعمال علامة الحقيقة^٣؛ فيكونون كأولاد مباشرين، فيرثون سهمهم.

١. النهاية، ص ٦٣٤؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧١؛ المهذب، ج ٢، ص ١٣٢ - ١٣٣؛ الوسيلة، ص ٣٨٧؛ مختلف

الشيعة، ج ٩، ص ٣٦.

٢. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٨.

٣. الذريعة، ج ١، ص ١٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٦.

و قد طبق الشريف المرتضى هذه الرؤية التي ترى أنَّ أولاد الأولاد هم أولاد حقيقة في موارد فقهية أخرى:

منها: أنَّ ولد البنت يحجبون الزوجة من الربع إلى الثمن؛ لوقوع اسم الولد عليهم، فيكونون كولد مباشر^١.

ومنها: أنَّ الواقف لو وقف على ولده شيئاً، فإنَّ الوقف سوف يشمل ولد الابن و ولد البنت؛ وذلك لإطلاق اسم الولد على الصنفين حقيقة^٢.

ومنها: ما نسب إليه من أنه أعطى الخمس للمنتسب إلى هاشم من أمه، أي إلى ولد البنت؛ لأنه ولد حقيقة^٣.

و قد جاء في بداية الرسالة محلُّ البحث أنَّه يَرِدُّ على الرأي المشهور سبعة إشكالات؛ لكن عند التدقيق يظهر أنَّه لم تُذكر إلا خمسة إشكالات فقط، فهل سقط من الرسالة شيء؟ يبدو أنَّه لم يسقط منها شيء؛ لأنه طُرِحَ في نهاية الرسالة إشكالان على الفضل بن شاذان الذي كان يذهب إلى رأي المشهور؛ فإذا أضفنا هذين الإشكالين إلى تلك الخمسة، فسوف تتم السبعة إشكالات.

ثم إنَّ هذه الرسالة قد أوردتها ابن إدريس بأكملها في كتابه^٤، و قال في نهاية كلامه: «هذا آخر كلام السيّد المرتضى رضي الله عنه»^٥ و هذا يدلُّ على أنَّه لم يسقط من الرسالة شيء.

١. الناصريات، ص ٤١٢-٤١٣.

٢. راجع: رسالة: شمول الوقف على الأولاد لولد البنت للشريف المرتضى.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٣.

٤. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢-٢٣٩.

٥. المصدر، ص ٢٣٩.

كما أنّ العلامة الحليّ قد أورد الرسالة كلّها أيضاً مع كلام ابن إدريس^١.
و من المحتمل أنّ المصدر الرئيسي لهذه الرسالة هو ابن إدريس، وأنّ كلّ مَنْ نقل
منها شيئاً إنّما نقله من كتاب ابن إدريس.

نسبتها إلى المؤلف

لقد أشار الشريف المرتضى إلى هذه الرسالة في كتابه الانتصار، حيث قال في
بحث العول من كتاب الفرائض: «و قد بيّنا في مسألة أمليناها مفردة، و تكلمنا فيها
على شيء أخطأ فيه الفضل بن شاذان في المواريث، بطلان هذه الشبهة...»^٢. فهو قد
أشار هنا إلى الرسالة محلّ بحثنا، فمن يقارن بين ما جاء في هذا الموضع من الانتصار
و بين هذه الرسالة يجد مطابقة تامّة بينهما. إنّ إشارة الشريف المرتضى إلى هذه
الرسالة في الانتصار يعتبر قرينة قطعية على تصحيح نسبتها إليه.

كما أنّ نسبة ابن إدريس هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى مع قرب عهده نسبياً،
يدلّ على تصحيح النسبة. أضف إلى ذلك أنّ احتواء الرسالة على رؤية معروفة
للشريف المرتضى و مذكورة في كتبه و رسائله و مطبّقة على مسائل فقهيّة أخرى -
كما تقدّم آنفاً - يدلّ على ذلك أيضاً.

و يدلّ عليه أيضاً احتواء الرسالة على بعض الآراء الأصوليّة المعروفة للشريف
المرتضى، مثل أنّ الاستعمال علامة الحقيقة.

ثمّ إنّ هذه الرسالة قد حفظت لنا في آخرها نصّواً من كتاب الفرائض للفضل بن
شاذان، و هو كتاب مفقود، و هذا يرفع من قيمة الرسالة و أهمّيّتها.

١. مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨ - ٣٥.

٢. الانتصار، ص ٥٦٤.

محتوى الرسالة

تقدّم أنّ الشريف المرتضى أورد في هذه الرسالة سبعة إشكالات على القول المشهور القائل بأنّ الأولاد يرثون سهم من يتقرّبون بهم، وخلاصة هذه الإشكالات كالتالي:

الإشكال الأول: يلزم من كلام المشهور أن يكون حال البنت في بعض الأحيان أفضل من حال الابن، بل من حال جماعة كثيرة من الأبناء، فلو فرضنا أنّ رجلاً خلف بنتاً لابن، وعشرين ابناً لبنت أي خلف حفيدة واحدة من ابنه، وعشرين حفيداً ذكراً من بنته، فسوف يكون للبنت الحفيدة الثلاثان نصيب أبيها، وللابناء الأحفاد الثلث نصيب أمهم، فيكون للبنت الواحدة نصيب أكثر بكثير من عشرين ابناً!!

الإشكال الثاني: ويلزم أيضاً من كلامهم أن يكون نصيب البنت أحياناً مساوياً لنصيب الابن، فبناءً على نظرية المشهور فإنّ بنت الابن تأخذ كلّ المال بسبب واحد، لأنّها ترث ما يرث أبوها، فلو كان بدل هذه البنت ابنٌ، لورث المال كلّهُ أيضاً بسبب واحد، فيكون مساوياً لحكم البنت!! وليس لدينا في الشريعة أنّ الابن يساوي البنت في الميراث.

وأما أخذ البنت المباشرة لجميع المال إذا انفردت لا يجعلها مساوية للابن الذي يأخذ جميع المال أيضاً إذا انفرد؛ وذلك لوجود اختلاف بينهما في كيفية سبب أخذ جميع المال؛ فإنّ البنت تأخذ النصف إذا انفردت بالتسمية، والباقي بالردّ، بينما الابن يأخذ كلّ المال من دون تسمية ولا ردّ، بينما المشهور هنا قد ساوى بينهما في الميراث والسبب معاً.

الإشكال الثالث: دلّت الشريعة - كما تقدّم - على أنّ البنت تأخذ النصف إذا انفردت، وأنّ البنتين تأخذان الثلثين، بينما هؤلاء - أي المشهور - يعطون بنت الابن إذا انفردت جميع المال من غير ردّ، مع صدق كونها بنت المتوفّى، كما يعطون بنتي

الابن الجميع أيضاً من غير ردّ، وهذا خلاف الكتاب والإجماع.
 الإشكال الرابع: قد جعل الله تعالى للبنت الواحدة النصف مع الوالدين، فلو ترك
 الميت بنت ابن والدين، فإنه وفقاً لقول المشهور سوف يكون للأبوين السدسان، و
 الباقي أي الثلثان لبنت الابن، مع أنه يصدق عليها حقيقة أنها بنت المتوفى، و بهذا
 صارت البنت الواحدة ترث أكثر من النصف مع الوالدين بسبب واحد، فصار حالها
 حال الابن!!

الإشكال الخامس: لو أنّ شخصاً خلف أولاد ابن و أولاد بنت من الجنسين، فإنّ
 مقتضى نظرية المشهور أن يرث أولاد الابن سهمين يوزع بينهم للذكر مثل حظّ
 الأنثيين، و أن يعطى أولاد البنت سهماً واحداً يوزع عليهم كذلك، فأشكل الشريف
 المرتضى على ذلك بأنّ دليلهم على ذلك هو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
 أَوْلَادِكُمْ...﴾ الآية^١، فإن كان كذلك، فإنّ أولاد الأولاد يطلق عليهم اسم أولاد، و بذلك
 يستحقون سهم إرث الأولاد المباشرين، فإن كان كذلك، فينبغي عدم التفريق بين
 حالة ما لو كان الأولاد أولاد ابن و بنت، أو أولاد ابن واحد، أو بنت واحدة، فإنه في كلّ
 الأحوال يسمّون أولاداً، و يجب أن توزع عليهم التركة للذكر مثل حظ الأنثيين، لا أن
 يوزع عليهم سهم من يتقرّبون به.

إنّ أهمّ دليل للشريف المرتضى على نظريته - كما تقدم - هو إطلاق اسم الأولاد
 على أولاد الأولاد، فتشملهم آية: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فيرثون سهم الأولاد
 من الصلب، لا سهم من يتقرّبون بهم. و أمّا ما استدلّ به المشهور من الرواية الدالة
 على أنّ كلّ من يتقرّب بغيره، يأخذ سهام من يتقرّب به^٢، فهذه الرواية تشمل أولاد

١. النساء (٤): ١١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٦٨، الباب ٢ من أبواب موجبات الإرث، ح ١.

الأعمام و أولاد الأخوال، و غيرهم، فإنهم يرثون سهم آبائهم و أمهاتهم؛ لأنهم يتقربون بهم، بينما الأمر مختلف بالنسبة لأولاد الأولاد، فإنهم يسمون أولاداً كأبائهم، بينما أولاد الأعمام مثلاً لا يسمون أعماماً كأبائهم، و لذلك تقرب أولاد الأولاد بأنفسهم إلى الميت، فأخذوا حصّة الأولاد من الصلب، بينما تقرب أولاد الأعمام بأبائهم، فأخذوا حصّة آبائهم.

مناقشة رأي العامة: إن تأكيد الشريف المرتضى على تسمية الأولاد أولاداً جعله يستطرد و يتوجّه نحو العامة الذين فصلوا بين ولد الولد و ولد البنت، فسموا الأول ولدأ، و امتنعوا من تسمية الثاني بذلك، فأخذ الشريف المرتضى بمناقشتهم، و إثبات أن ولد البنين و البنات يطلق عليهم اسم الولد على السواء، فاستدلّ بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ﴾^١، فقد دلّ الإجماع على أن ظاهر هذه الآية دلّ على حرمة بنات الأولاد مع أنهم لم يذكرن في الآية؛ و ذلك لأن إطلاق البنات على بنات الأولاد يسمح بدخولهنّ تحت عنوان «بناتكم» الوارد في الآية. و لو لم تسم بنات الأولاد بنات لَمَا دخلن في الآية، بينما صرّحت الآية بتحريم بنات الأخ و الأخت؛ و ذلك لعدم دخولهنّ تحت عنوان الأخوات؛ لكن لم تصرّح الآية بتحريم بنات الأولاد، و ذلك لدخولهنّ تحت عنوان البنات.

و استشهد الشريف المرتضى لكلامه بأمر، مثل تسمية الحسن و الحسين عليهما السلام بأنهما أبناء رسول الله صلى الله عليه و آله، و تسمية الإمام الصادق عليه السلام بأنه ابن أبي بكر، و تسمية عيسى عليه السلام بأنه من بني آدم عليه السلام و ولده، مع أنهم جميعاً ينتمون إلى من نسبوا إليهم و عدّوا أولاداً لهم، من جهة الأم.

ثم استعرض الإشكال القائل بأن إجراء اسم الولد على ولد البنت إنما هو استعمال مجازي لا حقيقي، وأجاب من خلال مبناه في علم الأصول القائل بأن الاستعمال من علامات الحقيقة؛ فإن الظاهر منه هو ذلك، ولا يمكن الخروج عن الحقيقة إلا بقرينة. الإشكال السادس: يوجد تناقض في كلام الفضل بن شاذان في كتابه الفرائض، حيث قال فيه: «لو أن رجلاً خلف بنت ابن وابن بنت، فإن البنت ترث الثلثين سهم أبيها، والابن يرث الثلث سهم أمه، فكل منهما يرث سهم من يتقرب به»، لكنه قال بعد ذلك في نفس الكتاب في بنت ابن وابن ابن -بحيث يكون أبواهما مختلفين-: «إن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين»، مع أن المفروض أنهما يتقربان بأبويهما، فيجب أن يرثا سهم أبويهما بالتساوي، فإن سهم أبويهما متساويان.

الإشكال السابع: قال الفضل في كتابه المتقدم: «لو خلف رجل ابن بنت وابنة ابن وأبوين، فلأبوين السدسان، وما بقي فلائنة الابن الثلثان سهم أبيها، ولابن البنت الثلث سهم أمه»، وعلل ذلك بأن ولد الابنة ولد، كما أن ولد الابن ولد. والإشكال مبني على قبول التعليل الأخير، وهو أنه لو كان ولد البنت ولداً، كما أن ولد الابن كذلك، لوجب أن يكون المال بينهما للولد مثل حظ الأنثيين؛ لدخولهما تحت قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فكيف أعطى الأنثى ضعف الذكر؟!.

وفي الختام أشار الشريف المرتضى إلى موافقته لابن شاذان في بعض الصور مع اختلافه معه في التعليل، وذلك مثل ما لو خلف الميت بنت بنت وابن ابن، فإن ابن شاذان يعطي البنت الثلث سهم أمها، والابن الثلثين سهم أبيه، وهو صحيح من وجهة نظر الشريف المرتضى، ولكن لا لأنهما يرثان سهم أبيهما وأمهما، بل لأنهما بمنزلة بنت وابن مباشرين؛ فإنهما يرثان مثل كل ابن وبنت للصلب، للذكر مثل حظ الأنثيين، فتأخذ البنت سهماً واحداً وهو الثلث، والابن يأخذ سهمين وهما الثلثان. هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص

٢٥٥، و في ضمن كتاب السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢، و كتاب مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨، فقد تقدّم أنّ ابن إدريس و العلامة الحلّي قد نقلّا نصّ الرسالة في هذين الكتابين.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٦٩ - ٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٩٧ - ٢٠٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٨ - ٢٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. كتاب السرائر، طبعة جماعة المدرّسين، فقد تقدّم أنّ ابن إدريس نقل نصّ الرسالة في كتابه، و لذلك قمنا بمقابلة ما جاء فيه مع هذه الرسالة.

مَسْأَلَةٌ [فِي إِرْثِ الْأَوْلَادِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ -: إِعْلَمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنِينَ وَ الْبَنَاتِ يَرِثُونَ سِهَامَ آبَائِهِمْ مَسَائِلُ سَبْعٍ^١ لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهَا:

[١] فَمِنْ^٢ ذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْبِنْتِ أَحْسَنَ مِنْ حَالِ الْإِبْنِ؛ بَلْ أَحْسَنَ مِنْ حَالِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْبَنِينَ، كَرَجُلٍ خَلَفَ بِنْتَ ابْنٍ وَ عَشْرِينَ ابْنًا مِنْ بِنْتِ^٣؛ فَعِنْدَهُمْ أَنَّ لِبِنْتِ الْإِبْنِ نَصِيبَ أَبِيهَا وَ هُوَ الثُّلُثَانِ، وَ لِبْنِي الْبِنْتِ نَصِيبُ أُمِّهِمْ وَ هُوَ الثُّلُثُ؛ فَالْبِنْتُ الْوَاحِدَةُ أَوْفَرُ نَصِيبًا مِنْ عَشْرِينَ ابْنًا.

[٢] وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ نَصِيبُ الْبِنْتِ يُسَاوِي نَصِيبَ الْإِبْنِ، حَتَّى لَوْ كَانَ مَكَانَهَا ابْنٌ لَوَرِثَ مَا تَرِثُهُ^٤ هِيَ بَعَيْنَهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ وَ سَبَبٍ وَاحِدٍ؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ تَأْخُذُ^٥ الْمَالَ كُلَّهُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ لَهَا عِنْدَهُمْ نَصِيبَ أَبِيهَا؛ فَلَوْ كَانَ مَكَانَ هَذِهِ الْبِنْتِ ابْنٌ، لَسَاوَاهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَ أَخَذَ مَا كَانَتْ تَأْخُذُهُ الْبِنْتُ، عَلَى الْوَجْهِ

١. فِي «أ. د.»: «سَبْعَةٌ».

٢. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِنْ».

٣. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «+ مَعَهُ».

٤. فِي «أ.»: «يَرِثُهُ وَ».

٥. فِي «أ. د.»: «أَخَذَ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَأْخُذُ».

الذي كانت^١ تأخذه عليه^٢؛ وليس في الشريعة أن الابن يساوي البنت في الميراث.
 فإذا عارضونا بمن خلف بنتاً ولم يخلف غيرها، فإنها تأخذ جميع المال؛ ولو^٣
 كان مكانها^٤ ابنٌ لجرى في ذلك مجراها.
 فالجواب: أن الابن لا يجري عندنا^٥ مجرى البنت هاهنا^٦؛ لأن البنت^٧ تأخذ
 النصف بالتسمية والنصف الآخر^٨ بالرد، والابن يأخذ المال بسبب واحد من غير
 تسمية ولا رد؛ وأنتم توجبون مساواة الابن للبنت في الميراث والسبب.
 [٣] ومنها: أن البنت في الشرع وبظاهر القرآن لها النصف إذا انفردت، و
 للبنتين الثلثان، وهم يعطون بنت الابن - وهي عندهم بنت المتوفى ومستحقة
 لهذه التسمية - الجميع^٩؛ وكذلك^{١٠} يقولون في ابنتي^{١١} ابن^{١٢} أن^{١٣} لهما^{١٤} جميع
 المال من غير رد عليهما، وهذا بخلاف الكتاب والإجماع.
 فإن قالوا: ما جعل الله تعالى للبنت الواحدة النصف وللبنتين الثلثين^{١٥} في كل
 موضع، وإنما جعل لهن ذلك مع الأبوين خاصة، وإذا انفردت^{١٦} عن الأبوين لم
 يكن لهن ذلك.

١. في «ص» والمطبوع: - «كانت».
٢. في «ص» والمطبوع: - «عليه».
٣. في «د»: «لو» بدون واو العطف.
٤. في «ص» والمطبوع: «مكان».
٥. في «ص» والمطبوع: - «عندنا».
٦. في «ص» والمطبوع: «هنا».
٧. في «د»: - «البنت». وفي «ص» والمطبوع: «لأنها» بدل «لأن البنت».
٨. في «ص» والمطبوع: «و الباقي» بدل «و النصف الآخر».
٩. في «أ، د»: «و تظاهرها».
١٠. في «ص» والمطبوع: «الجميع».
١١. في «ص» والمطبوع: «وكذا».
١٢. في «ص» والمطبوع: «بنتي».
١٣. في «ص» والمطبوع: «فإن». وفي السرائر: - «أن».
١٤. في «أ، د»: «لها».
١٥. في «أ، د»: «الثلثان».
١٦. في «د»: «انفردت».

قُلْنَا: قَدْ ذَهَبَ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ^١ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ^٢؛ فِرَاراً مِنْ مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ^٣؛ وَنَحْنُ نُبَيِّنُ فَسَادَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، بَعْدَ أَنْ تُبَيَّنَ لُرُومَ مَا أَلْزَمَنَاهُمْ إِيَّاهُ عَلَى تَسْلِيمِ مَا اقْتَرَحُوهُ، فَتَقُولُ:

[٤] قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النُّصْفَ مَعَ الْوَالِدَيْنِ، بِإِلْخِلَافٍ مِنْكُمْ؛ فَخَبَّرُونَا عَمَّنْ خَلَّفَ ابْنَةً ابْنِ وَأَبَوَيْنِ^٤، وَمَذْهَبُكُمْ^٥ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لِلْأَبَوَيْنِ السُّدُسَيْنِ^٦، وَمَا بَقِيَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ^٧، وَهِيَ عِنْدَكُمْ بِنْتُ الْمُتَوَفَّى عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ؛ فَقَدْ صَارَتْ الْبِنْتُ تَأْخُذُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ النُّصْفِ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ، وَجَرَتْ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْإِبْنِ^٨!

١. أبو محمد الفضل بن شاذان بن خليل الأزدي النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦٠ هـ. قال النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ٣٠٦، الرقم ٨٤٠: «كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني، وقيل: عن الرضا أيضاً عليهما السلام. وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين. وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه. وذكر الكنجي أنه صنّف مائة وثمانين كتاباً، وقع إلينا منها: كتاب النقص على الإسكافي في تقوية الجسم، كتاب العروس - وهو كتاب العين -، كتاب الوعيد، كتاب الردّ على أهل التعطيل،...».

٢. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٠١ - ٢٠٢؛ و ص ٢١٤ - ٢١٥.

٣. قال المؤلف رحمه الله في الانتصار، ص ٥٦١: «العَوْلُ في اللغة العربيّة اسم للزيادة والنقصان، وهو يجري مجرى الأضداد. وإِنَّمَا دَخَلَ هَذَا الْاسْمُ فِي الْفَرَائِضِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْقُصُ فِيهِ الْمَالُ عَنِ السَّهَامِ الْمَفْرُوضَةِ فِيهِ، فَدَخَلَ هَاهُنَا النِّقْصَانُ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دَخُولُهُ لِأَجْلِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ السَّهَامَ زَادَتْ عَلَى مَبْلَغِ الْمَالِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَالِ كَانَ نَقْصَاناً، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى السَّهَامِ كَانَ زِيَادَةً». وراجع ص ٥٦٤ من الانتصار، فقد أشار فيه إلى هذا البحث وإلى هذه الرسالة.

٤. من قوله: «مع والدين» إلى هنا ساقط من السرائر.

٥. في «د»: «ومذهبهم». ٦. في «د»: «السدس».

٧. فيكون للأبوين الثلث، وما بقي وهو الثلثان لبنت الابن. وسوف يأتي التصريح بذلك في كلام الفضل بن شاذان المنقول في نهاية هذه الرسالة.

٨. في «ص» والمطبوع: «الأبوين».

فَأَمَّا الْقَوْلُ^١ بِأَنَّ لِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ الصَّفَّ وَ لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثِينَ، إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِاجْتِمَاعِ الْأَبَوَيْنِ^٢ مَعَهُنَّ؛ فَمِنْ بَعِيدِ الْقَوْلِ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^٣، وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا، وَ ظَاهِرُ الْقَوْلِ^٤ يَقْتَضِي أَنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ مَعَ وَجُودِ كُلِّ وَاحِدٍ وَ فَقَدْ كُتِبَ أَحَدٌ.

ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى مُسْتَقِلَّةٌ أَيْضاً^٥، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾^٦؛ ظَاهِرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ ذَلِكَ لَهُنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَعَ^٨ فَقَدْ كُتِبَ أَحَدٌ^٩ وَ وَجُودِهِ.

ثُمَّ عَطَفَ تَعَالَى جُمْلَةً^{١٠} أُخْرَى مُسْتَقِلَّةٌ غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا يَلِيهَا وَ لَا مَا تَقْدَمُهَا^{١١}، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^{١٢}، وَ مَا جَرَى إِلَى هَاهُنَا^{١٣} لِلْوَالِدَيْنِ

١. هذه عودة للإجابة على الإشكال المتقدم عند قوله: «فإن قالوا: ما جعل الله تعالى...».

٢. في «د، ص» و المطبوع: «الأميرين».

٣. النساء (٤): ١١.

٤. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «القرآن».

٥. في «ص» و المطبوع و السرائر: «أحد».

٦. في «ص» و المطبوع: «مستقلة أخرى» بدل «أخرى مستقلة أيضاً».

٧. تنمة الآية السابقة.

٨. في «ص» و المطبوع و السرائر: «و مع».

٩. في السرائر: «واحد».

١٠. في «ص» و المطبوع: - «تعالى جملة».

١١. في «د»: «و لا يتقدمها». و في «ص» و المطبوع: «و ما يتقدمها».

١٢. تنمة الآية السابقة.

١٣. في المطبوع: «و لم يعرج» بدل «و ما جرى إلى هاهنا».

ذَكَرَ، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ لِلوَاحِدَةِ^١ النِّصْفَ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ دَلِيلٌ.
ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ^٢، فَيَبَيِّنُ - جَلَّ اسْمُهُ - هَاهُنَا^٣ حُكْمَ
الْوَالِدَيْنِ^٤ فِي الْمِيرَاثِ، مَعَ وجودِ^٥ الْوَلَدِ وَفَقْدِهِ.

فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ^٦ إِيْجَابُ النِّصْفِ لِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَالثُّلُثَيْنِ لِلْبَنَتَيْنِ بِوجودِ
الْأَبَوَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ حُكْمِ الْبَنَاتِ مُطْلَقاً، وَبَعْدَ الْخُرُوجِ عَنْهُ أَتَى ذِكْرُ^٧ الْأَبَوَيْنِ
مَشْرُوطاً؟!!

وَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ مُتَأَمِّلٌ^٨ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، فَشَرَطَ فِي
مِيرَاثِ الْأَبَوَيْنِ الْوَلَدَ؟! وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ النِّصْفَ لِلْبِنْتِ وَالثُّلُثَيْنِ لِلْبَنَتَيْنِ^٩ مَعَ
وجودِ الْأَبَوَيْنِ لَكَانَ اشْتِرَاطُ الْوَلَدِ لَغَوّاً وَاشْتِرَاطاً^{١٠} لِمَا هُوَ موجودٌ مذكورٌ.
وَلَوْ صَرَّحَ تَعَالَى بِمَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ الْكَلَامُ قَبِيحاً خَارِجاً عَنِ الْبَلَاغَةِ وَالبَيَانِ؛ أَلَا
تَرَى أَنَّهُ^{١١} لَوْ قَالَ تَعَالَى: «وَلِأَبَوَيْهِ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ الْبَنَتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ
كَانَ لَهُ وَلَدٌ» لَقُبِحَ ذَلِكَ وَفُحِشَ؟ فَكَيْفَ نُقَدِّرُ^{١٢} فِي الْكَلَامِ مَا لَوْ أَظْهَرْنَاهُ لَكَانَ غَيْرَ
مُسْتَقِيمٍ؟!!

١. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لَهَا» بَدَلَ «وَالظَّاهِرُ الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنَّ لِلوَاحِدَةِ».

٢. تَحْمَةُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

٣. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «تَعَالَى» بَدَلَ «جَلَّ اسْمُهُ هَاهُنَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجُودٌ».

٥. فِي «د»: «الوَاحِدِينَ».

٦. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «بَذَكَرَ».

٧. فِي «أ»: «أَنْ تَعْلَقَ».

٨. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَتَأَمَّلْ ذَلِكَ» بَدَلَ «ذَلِكَ مَتَأَمَّلْ».

٩. فِي السَّرَاطِرِ: «لِلْبَنَتَيْنِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «وِاشْتِرَاطاً».

١١. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «فَإِنَّهُ» بَدَلَ «أَلَا تَرَى أَنَّهُ».

١٢. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ وَالسَّرَاطِرُ: «يَقْدَرُ».

و أَجْمَعَ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ التَّامَّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾، وَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا تَوَهَّمُوهُ مِنْ أَنَّ لَهَا النِّصْفَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ لَمَا كَانَ ذَلِكَ وَقْفًا تَامًا.

و لَا خِلَافَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَتَّةَ^٢ وَ الْمُفَسِّرِينَ وَ أَصْحَابِ الْأَحْكَامِ فِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَ لِأَبَوَيْهِ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ مُسْتَأْنَفٌ، لَا تَعَلُّقٌ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ.

فَأَمَّا اعْتِدَارُهُمْ عِنْدَ سَمَاعِ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْوَلَدِ إِنَّمَا حَسَنَ لِيَدْخُلَ فِيهِ الذُّكُورُ وَ مَا^٣ زَادَ عَلَى الْبَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُضِ إِلَّا ذِكْرُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَ الْبَتَيْنِ، فَعَجِبْتُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَا ذَكَرُوهُ^٤ لَقَالَ تَعَالَى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ؛ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ مَعَهُمَا^٥ فَلَهُمَا ثُلُثَا مَا تَرَكَ، وَ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً مَعَهُمَا فَلَهَا النِّصْفُ».

فَلَوْ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبُوهُ، وَ عَنَى بِقَوْلِهِ أَنَّ ذَلِكَ لَهُمَا مَعَ الْبِنْتِ أَوْ الْبَتَيْنِ وَ مَا زَادَ عَلَيْهِمَا، وَ أَرَادَ أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ السُّدُسَ^٦ لِلأَبَوَيْنِ مَعَ الْأَوْلَادِ، لَكَانَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾؛ بَلْ يَقُولَ: «وَ إِنْ كَانَ لَهُ أَيْضًا ذُكُورٌ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَ مَا زَادَ عَلَيْهَا، فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْوَلَدِ؛ وَ انْفِرَادُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لِأَبَوَيْهِ﴾ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا^٧ يَذْهَبُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ وَ السَّرَائِرِ: «بَيْن».

٢. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْبَتَّة».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٤. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرُوا».

٥. فِي «د» - «مَعَهُمَا». وَ هَكَذَا فِي الْمَوْرَدِ التَّالِي.

٦. فِي السَّرَائِرِ: «السُّدُسِينَ».

٧. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

وإنما^١ فزوا^٢ - بهذا التقدير الذي لا يتحصّل^٣ - عن نقصان البنت في مسألة العول عن النصف، فادّعوا^٤ أن النصف يجعل^٥ لها مع الأبوين، لا في كل موضع. وأحسن من ركونهم^٦ هذه المعضلة أن يقولوا: إن الله تعالى جعل لها النصف بظاهر الكلام في كل موضع، وفي مسألة العول قام دليل على أن لها دون ذلك؛ فعلمنا أن الله تعالى لم يجعل لها النصف في هذا الموضع خاصة، وإن كان لها في سائر المواضع.

وأيضا^٧ أحسن؛ أن يخصّ^٨ بدليل بعض المواضع، أو يحصل ما هو مطلق من القول مشروطاً بغير دليل ولا حجة، على وجه يسمّى^٩ به الكلام ويذهب رونقه، وتزول^{١٠} فصاحته؟

[٥] ثم يقال لهم: خبرونا عن خلف أولاد ابن^{١١} أولاد بنت - ذكورا وإناثا -؛

١. في «أ، د»: «فإنما».

٢. في «ص» والمطبوع: «فزق».

٣. في «ص» والمطبوع: «لا يحصل».

٤. في «أ، ص» والمطبوع والسرائر: «وادّعوا».

٥. في «ص» والمطبوع: «حصل».

٦. في «د»: «ركانهم». وفي «ص» والمطبوع: «ركونهم».

٧. في جميع النسخ والمطبوع والسرائر (ط. جماعة المدرّسين): «وإنما»، وهو سهو من النسخ. والذي أثبتناه استفدناه من السرائر (ط. مكتبة الروضة الحيدرية) بتحقيق السيد محمد مهدي الخرسان.

٨. في «ص» والمطبوع والسرائر: «أن نخص».

٩. في «أ»: «ينسخ». وفي «د»: «ينسخ». وفي «ص» والمطبوع والسرائر: «يسمح». وسمّى الشيء بالضم - قبح، إذا لم يكن فيه ملاحاة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٠ (سمح).

١٠. في «ص» والمطبوع: «ويذهب به رونقه، فتزول».

١١. في السرائر: «أو».

كَيْفَ تَقْسِمُونَ^١ الْمِيراثَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادِ؟

فإذا^٢ قالوا: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

قُلْنَا: فَبِأَيِّ حُجَّةٍ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ؟

فلا وجه لهذه القِسْمَةِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى^٣: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ وَإِلَى الْآيَةِ الْمَفْرَعِ^٤ فِي ذَلِكَ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: فَقَدْ سَمَى اللَّهُ تَعَالَى أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ أَوْلَادًا؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ أَوْلَادَ ابْنٍ وَاحِدٍ أَوْ بِنْتٍ وَاحِدَةٍ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ أَوْلَادَ بِنْتٍ وَأَوْلَادَ^٥ ابْنٍ فِي تَنَاوُلِ الْإِسْمِ لَهُمْ؟

وَإِذَا^٦ كَانَ الْإِسْمُ مُتَنَاوِلًا لَهُمْ فِي الْحَالِينِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْقِسْمَةُ فِي الْحَالِينِ تَتَّفِقُ وَلَا تَخْتَلِفُ، وَيُعْطَى أَوْلَادُ الْبَنَاتِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُ الْبَنِينَ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَلَا يُخَالَفُ حُكْمُ الْآيَةِ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَتَنَاوُلُ^٧ الْآيَةِ لَهُمَا تَنَاوُلًا وَاحِدًا.

فَإِنْ قَالُوا: يَلْزَمُكُمْ^٨ أَنْ تُورَثُوا أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ مَعَ الْأَوْلَادِ؛ لَتَنَاوُلِ الْإِسْمَ لِلْجَمَاعَةِ عِنْدَكُمْ^٩.

١. في «أ، د»: «يقسمون». ٢. في المطبوع: «فإن».

٣. في السرائر: - «تعالى». ٤. في «ص» و المطبوع: «و إلى آخر الآية المفزع».

٥. في «ص» و المطبوع: «قد». ٦. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: - «أولاد».

٧. في «ص» و المطبوع: «فإذا».

٨. أي: «تتناول». و هو نظير قوله تعالى: ﴿و تَرَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرُ...﴾ [الكهف (١٨): ١٧]

أي: «تتزاور». راجع: تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ١٥٩.

٩. في «أ، د»: «يلزمكم».

١٠. في «ص» و المطبوع: - «عندكم».

قلنا: لو تركنا و ظاهر الآية فعلنا ذلك؛ لكن إجماع الشيعة - بل إجماع كل المسلمين - منع من ذلك؛ فخصصنا^١ الظاهر، و حملنا الآية على أن المراد: يوصيكم الله في أولادكم بطناً بعد بطن.

فإن قالوا: فنحن أيضاً نخصص الظاهر، و نحمل قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» على أن المراد به أولاد الصلب بغير واسطة.

قلنا: تحتاجون إلى دليل قاطع على هذا^٢ التخصيص؛ كما فعلنا نحن في ذلك، و رجعنا فيه إلى الإجماع^٣.

فإن قالوا: أجمعت الإمامية على ذلك^٤.

قلنا: ما^٥ الدليل على ذلك؟ فإننا ما^٦ نعرف هذا الإجماع، و في المسألة خلاف بينهم، وإن كان^٧ أكثرهم يقول بخلاف الصواب في هذه المسألة^٨؛ تقليداً و تعويلاً على روايات رَوَّها: أن كل من تقرب^٩ بغيره أخذ سهام من تقرب به^{١٠}.

و هذا الخبر إنما هو في أولاد الإخوة و الأخوات، و الأعمام و العمات، و

١. في «أ، د»: «تخصصنا».

٢. في «ص» و المطبوع: - «هذا».

٣. في «ص» و المطبوع: - «نحن في ذلك، و رجعنا فيه إلى الإجماع».

٤. في «ص» و المطبوع: «عليه» بدل «على ذلك».

٥. في «ص» و المطبوع: «و ما».

٦. في المطبوع: «لا».

٧. في «د، ص» و المطبوع: - «كان».

٨. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: - «المسألة».

٩. في «ص» و المطبوع: «يتقرب».

١٠. راجع للمزيد: التهذيب، ج ٩، ص ٢٦١، ذيل ح ١٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ١٢٧.

الأخوالِ والخالاتِ، و بني الأعمام والأخوال^١؛ لأنَّ هؤلاء^٢ لا تسمية لهم في الميراث، وإنما يتقربون بغيرهم، فأعطوا سهامَ مَنْ يتقربون به.

وليس كذلك أولادُ الأولاد؛ لأنَّ هؤلاء وإن سفلوا^٣ داخلون في اسمِ الولدِ و اسمِ البنينِ والبناتِ^٤ على الحقيقة، ممَّن هو مُسمَّى^٥ في الكتابِ و^٦ منصوص على توريثه، فلا^٧ يحتاج في توريثه إلى ذكرِ قرابته، وأن تُعطيه^٨ نصيبَ مَنْ يتقرب به، كما لا يحتاج في توريث أولادِ الصُّلبِ بلا واسطةٍ إلى شيءٍ من ذلك.

فإن قيل: فما دليلكم على صحَّة ما ذهبتم إليه من توريث أولادِ الأولادِ، والقسمة عليهم للذكرِ مثلَ حظِّ الأنثيين؟

قلنا: دليلنا على ذلك قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^٩، ولا خلاف بين أصحابنا في أنَّ ولدَ البنينِ وولدَ البناتِ وإن سفلوا تقع عليهم هذه التسمية، وتناولهم على سبيلِ الحقيقة.

ولهذا حجبوا^{١٠} الأبوين عن ميراثهما إلى السُّدسين بولدِ الولدِ وإن هبط^{١١}، و

١. في «أ»: «و العَمَّات والخالات وهي الأعمام والأخوال» بدل قوله: «و الأعمام والعَمَّات...»

إلى هنا. وفي «ب»: «و العَمَّات والخالات والابن الأعمام والأخوال» بدلها.

٢. في «ص» والمطبوع: «لأنهم» بدل «لأنَّ هؤلاء».

٣. في «د»: «سفلوا». وفي «ص» والمطبوع: «نزلوا».

٤. في «أ»: «و اسم البنات و اسم البنين». وفي «د» والسراير: «و اسم البنات والبنين».

٥. في «أ، د»: «يُسمَّى». في السراير: - «و».

٦. في «أ، د» والسراير: «لا».

٨. هكذا في السراير. وفي النسخ: «يعطيه».

٩. النساء (٤): ١١.

١٠. في «د»: «حجروا».

١١. في «ص» والمطبوع والسراير: «هبطوا».

حَجَبُوا^١ الزَّوْجَ عَنِ النَّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ، وَ الزَّوْجَةَ عَنِ الرَّبْعِ إِلَى الثُّمَنِ بَوْلَدِ الْوَلَدِ؛
فَمَنْ سَمَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَدًا فِي حَجَبِ الْأَبَوَيْنِ وَ حَجَبِ الزَّوْجَيْنِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
هُوَ الَّذِي سَمَاهُ وَلَدًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾.

و كَيْفَ يُخَالَفُ بَيْنَ حُكْمِ الْأَوْلَادِ وَ يُعْطَى بَعْضُهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَ
البعض الآخرُ نَصِيبٌ^٢ آبائهم الذي يَخْتَلِفُ وَ يَزِيدُ وَ يَنْقُصُ؛ وَ يَقْتَضِي^٣ تَارَةً
تَفْضِيلَ الْأُنثَى عَلَى الذَّكَرِ وَ القليلِ عَلَى الكثيرِ، وَ تَارَةً الْمُسَاوَاةَ بَيْنَ^٤ الذَّكَرِ وَ الْأُنثَى؟
وَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُعَوَّلُ^٥ فِي الرَّجُوعِ عَنْ ظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ^٦ تَعَالَى؟

[فِي أَنْ وَلَدَ الْبِنْتُ وَلَدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ]

فَأَمَّا مُخَالَفُونَا مِنَ الْعَامَّةِ، فَإِنَّهُمْ يُخَالَفُونَنَا^٧ فِي تَسْمِيَةِ وَلَدِ الْبِنْتِ بِأَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى
الْحَقِيقَةِ^٨، وَ فِيهِمْ مَنْ وَاظَقَ عَلَى ذَلِكَ؛ وَ وَاظَقَ^٩ جَمِيعُهُمْ عَلَى أَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ^{١٠} وَ إِنْ
هَبَطَ يُسَمَّى وَلَدًا عَلَى الْحَقِيقَةِ^{١١}.

١. فِي «د»: «حَجَر».

٢. فِي «د»: «أَوْلَاد».

٣. فِي «د»: «وَ يَقْتَضِي».

٤. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع: «مَنْ».

٥. فِي السَّرَاطِر: «نُعَوَّل».

٦. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع: «كِتَابُهُ» بَدَلَ «كِتَابِ اللَّهِ».

٧. فِي «د»: «يُخَالَفُونَنَا» وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع وَ السَّرَاطِر: «لَا يُوَافِقُونَا» بَدَلَ «يُخَالَفُونَنَا».

٨. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوع: «حَقِيقَةً» بَدَلَ «عَلَى الْحَقِيقَةِ».

٩. فِي «أ»: «فِي وَاظَقَ» وَ فِي «د»: «بِتَوَافَقَ».

١٠. فِي «د»: «أَبْن» وَ هَكَذَا أَيْضًا يَظْهَرُ مِنْ «أ».

١١. رَاجِع: الْمَجْمُوع، ج ١٥، ص ٣٥٠؛ وَ ج ٢٠، ص ٥٥؛ مَوَاهِبُ الْجَلِيل، ج ٧، ص ٦٣٥ - ٦٣٧؛

بَدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٧، ص ٣٤٥ وَ ٣٤٦؛ الْمَغْنَى لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ٥١٢.

و قد حُكِيَ عن بعضهم أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ إِنَّمَا يُسَمَّوْنَ هَذِهِ^١ التَّسْمِيَةَ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ أَوْلَادُ الصُّلْبِ، فَإِنْ حَضَرُوا لَمْ يَتَنَاوَلْهُمْ الْإِسْمُ.^٢
و هذا طَرِيقٌ؛ فَإِنَّ الْإِسْمَ إِذَا^٣ تَنَاوَلْهُمْ لَمْ يَخْتَلِفْ ذَلِكَ، بَأَن يَحْضُرَ غَيْرُهُمْ أَوْ لَا يَحْضُرُ. و ما راعَى أَحَدٌ فِيمَا يُجْرِي عَلَى الْمُسَمَّيَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ.
وَإِنَّمَا أَحْوَجَهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا أَوْلَادَ الْإِبْنِ لَا يَأْخُذُونَ مَعَ حَضَرِ الْإِبْنِ^٤ شَيْئاً، وَ يَأْخُذُونَ مَعَ فَقْدِهِ، بِالْآيَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْقِسْمَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ؛ فَظَنُّوا^٥ أَنَّ الْإِسْمَ يَتَنَاوَلُّهُمْ فِي الْحَالِ الَّتِي يَرْتُونَ^٦ فِيهَا، وَ لَا يَتَنَاوَلُّهُمْ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا يَرْتُونَ فِيهَا^٧. وَ هَذَا^٨ غَلَطٌ مِنْهُمْ.

و قد أَغْنَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْبِدْعَةِ فِي إِجْرَاءِ^٩ الْإِسْمِ وَ الْخُرُوجِ عَنْ الْمَعْهُودِ فِيهَا؛ بَأَن يَقُولُوا: إِنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْوَلَدِ وَ وَلَدِ الْوَلَدِ فِي الْمِيرَاثِ، إِلَّا^{١٠} أَنْ^{١١} الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَيُخَصَّصُوا^{١٢} بِالْإِجْمَاعِ الظَّاهِرِ.

١. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «بهذه».

٢. في «ص» و المطبوع: - «الاسم». و راجع: المجموع، ج ١٥، ص ٣٥٠؛ مواهب الجليل، ج ٧، ص ٦٣٧.

٣. في «ص» و المطبوع: «إن».

٤. في المطبوع: «آبائهم» بدل «الابن».

٥. في «أ، د» و السرائر: «وظنوا».

٦. في السرائر: «لا يرتون».

٧. في «ص» و المطبوع و السرائر: - «و لا يتناولهم في الحال التي لا يرتون فيها».

٨. في «ص» و المطبوع: «و هو».

٩. في «د، ص» و المطبوع: «آخر».

١٠. في «أ»: «ولا». و في «ص» و المطبوع و السرائر: «لولا».

١١. في «د» - «أ»: «أن».

١٢. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «فتخصصوا».

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَلَدَ الْبَنَيْنِ وَ الْبَنَاتِ يَفْعُ عَلَيْهِمْ اسْمُ «الْوَلَدِ»:

[أ] قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ»^١، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي^٢ أَنَّ بَظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ تَحْرُمُ عَلَيْنَا^٣ بَنَاتُ أَوْلَادِنَا، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ الْبِنْتِ بِنْتًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَا دَخَلَتْ تَحْتَ هَذِهِ الْآيَةِ.

و يُحَقِّقُ^٤ ذَلِكَ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: «وَ أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ» ذَكَرَ فِي الْمُحَرَّمَاتِ بَنَاتِ الْأَخِ وَ بَنَاتِ الْأُخْتِ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَدْخُلْنَ تَحْتَ اسْمِ «الْأَخَوَاتِ»، وَ لَمَّا دَخَلَ بَنَاتُ الْبَنَاتِ تَحْتَ اسْمِ «الْبَنَاتِ» لَمْ يَحْتَجْ - وَ قَدْ حَرَّمَهُنَّ^٥ - أَنْ يَقُولَ: «وَ بَنَاتُ بَنَاتِكُمْ». وَ هَذِهِ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِيمَا قَصَدْنَاهُ.

[ب] وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ خَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ»^٦، وَ قَوْلُهُ - جَلَّ اسْمُهُ -: «وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ» - إِلَى قَوْلِهِ^٧: - «أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ»^٨، لَا خِلَافَ فِي عُمُومِ الْحُكْمِ هَاهُنَا^٩ لِجَمِيعِ^{١٠} أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مِنْ ذُكُورٍ وَ إِنَاثٍ.

[ج] وَ مِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ وَلَدَ الْبِنْتِ مُنْطَلِقٌ^{١١} عَلَيْهِ اسْمُ «الْوَلَدِ» عَلَى

١. النساء (٤): ٢٣.

٢. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ بِالْإِجْمَاعِ» بَدَلَ «وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي».

٣. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «حُرِّمَتْ» بَدَلَ «تَحْرِمُ عَلَيْنَا».

٤. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ تَحْقِيقُ».

٥. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَ قَدْ حَرَّمَهُنَّ».

٦. النساء (٤): ٢٣.

٧. فِي «أ، د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ السَّرَاتِر: «إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ» بَدَلَ «إِلَى قَوْلِهِ».

٨. النور (٢٤): ٣١.

٩. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «هَاهُنَا».

١٠. فِي السَّرَاتِر: «بِجَمِيعِ».

١١. فِي السَّرَاتِر: «يَنْطَلِقُ».

الحقيقة، أنه لا خلاف في ^١ تسمية الحسن والحسين عليهما السلام بأنهما «ابنا رسول الله» صلى الله عليه وآله، وأنهما يُفضلان بذلك ويمدحان، ولا فضيلة ولا مدح في وصف مجازٍ مُستعار؛ فثبت أنه حقيقتهم ^٣.

وقد روى أصحاب السير كلهم أن أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - لما أمر ابنه محمد بن الحنفية، وكان صاحب رأيته يوم الجمل في ذلك اليوم، فقال له: إطعن بها طعن أبيك محمد لا خير في الحرب إذا لم توفق ^٤ بالمشرقي ^٥ والقنا ^٦ المسدد

فحمل محمد ^٧ رضي الله عنه، فأبلى ^٨ جهده، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «أنت ابني حقاً، وهذان ابنا رسول الله» ^٩؛ يعني الحسن والحسين عليهما السلام. فأجرى عليهما هذه التسمية مادحاً لهما ^{١٠} ومفضلاً ^{١١}، والمدح لا يكون بالمجاز والاستعارة.

١. في «ص» والمطبوع: «ولأن الإجماع واقع على» بدل «ومما يدل أيضاً على أن...» إلى هنا.

٢. في المطبوع: «أبناء».

٣. في «د، ص» والمطبوع والسرائر: «حقيقة». و مرجع الضمير في «حقيقتهم»: أولاد البنات مطلقاً.

٤. في جميع النسخ والمطبوع: «لم يوقد»، وهو سهو من النساخ.

٥. في «د، ص»: «بالشرقي».

٦. في «أ»: «والفتا». وفي «ص»: «الفناء».

٧. في المطبوع: - «محمد».

٨. في «ص» والمطبوع: «وأبلى».

٩. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٤١؛ وقعة الجمل، ص ١٤٣؛ بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ١٧٥؛ وج ٣٤، ص ٤١١، ح ٢٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٤٣.

١٠. في «ص» والمطبوع: «لهم».

١١. في السرائر: + «لهما».

وما زالت^١ العرب في الجاهلية تنسب^٢ الولد [من البنت] إلى جده - إما في موضع مدح، أو ذم - ولا يتناكرون ذلك، ولا يحتشمون منه.
وقد كان الصادق أبو عبد الله عليه السلام يقال له^٣ أبداً: «أنت ابن الصديق»؛ لأن أمه بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر.^٤
ولا خلاف بين الأمة^٥ في^٦ أن عيسى عليه السلام من بني آدم وولده، وإنما ينسب^٧ إليه بالأئمة دون الأبوة^٨.

فإن قيل: اسم «الولد» يجري على ولد البنات مجازاً، وليس كل شيء استعمل في غيره يكون حقيقة له.

قلنا: الظاهر من الاستعمال الحقيقة^٩، وعلى من ادعى المجاز الدلالة. وقد بينا في غير موضع أن الأصل الحقيقة، والمجاز طارٍ داخل، و^{١٠} الاستعمال محمول على الأصول، إلا أن ينقل^{١١} دلالة قاهرة.

١. في «ص»: «و لم يزل». وفي المطبوع: «و لم تزل».

٢. في «أ»: «ينسب». وفي «د»: «بنت».

٣. في «ص» و المطبوع: «وقد كان يقال للصادق عليه السلام».

٤. القاسم بن محمد بن أبي بكر، أبو محمد، أحد الفقهاء السبعة في المدينة. ولد سنة ٣٧ هـ، و كان صالحاً ثقة و من سادات التابعين. عمي في أواخر أيامه، و توفي سنة ١٠٧ هـ و هناك أقوال أخرى في تاريخ وفاته. راجع: الأعلام، ج ٥، ص ١٨١؛ الثقات لابن حبان، ج ٥، ص ٣٠٢.

٥. في «ص» و المطبوع: - «بين الأمة».

٦. في المطبوع: - «في».

٧. في «ص» و المطبوع: «ينتسب».

٨. في السرائر: «الأبوية».

٩. الذريعة، ج ١، ص ١٣.

١٠. في «د، ص» و المطبوع: «في» بدل الواو.

١١. كذا، و الأنسب: «تنقله».

و هذه مناقضة لما قرره؛ لأن بنت الابن تتقرب^١ بأبيها، وابن الابن يتقرب أيضاً بأبيه، فيجب أن يتساويا في النصيب؛ فكيف جعل هاهنا للذكر مثل حظ الأنثيين، مع أن كل واحد يتقرب بغيره، فله على مذهبه نصيب من يتقرب به؟! وألا فعل مثل ذلك في بنت ابن وابن بنت، وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين؟

[٧] ومن العجيب أنه قال في كتابه ما هذه حكاية لفظه:

فإن ترك ابن بنت وابنة ابن وأبوين، فلابوين الشدسان، وما بقي: فلابنة الابن حق أبيها^٢ الثلثان، ولابن البنت حق أمه الثلث؛ لأن ولد الابنة ولد، كما أن ولد الابن ولد^٣.

و هذا التعليل ينقض الفتوى؛ لأنه إذا كان ولد البنت ولداً كما أن ولد الابن كذلك، فيجب أن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لظاهر قوله تعالى^٤: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فكيف أعطى الأنثى ضعف ما أعطى الذكر؟

وقد يوافق^٥ الحق مذهب ابن شاذان في بعض المسائل من هذا الباب، وإن خالف في التعليل، مثل من خلّف بنت بنت وابن ابن؛ فإنه يعطي البنت نصيب أمها وهو الثلث، ويعطي الابن نصيب أبيه وهو الثلثان. وهكذا نعطيهما نحن؛ لأننا

١. في جميع النسخ: «يتقرب»، وهو سهو.

٢. في «أ، د»: «أبيه».

٣. حكاه الشيخ الصدوق عنه في كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٠.

٤. في السرائر: «بظاهر».

٥. في «ص» والمطبوع: - قوله تعالى «.

٦. في «ص» والمطبوع: «وكيف».

٧. في «ص» والمطبوع: «وافق».

نُزِّلُهُمَا مَنَزَلَةً ابْنٌ^١ وَبِنْتٌ بِلَا واسِطَةٍ؛ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.
تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ^٢.

١. في المطبوع: «ابن».

٢. في «ص»: - «تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ». وفي السرائر: «هذا آخر كلام السيد المرتضى رضي الله عنه».

(٩٤)

مسألة في إضافة أولاد البنت
إلى جدّهم إضافة حَقِيقَةً

مقدمة التحقيق

من الآراء التي ذهب إليها الشريف المرتضى، واستدلّ عليها ورتّب عليها نتائج متعدّدة ومنتشرة في أبواب مختلفة من الفقه هي أنّ ولد البنت يسمّى «ولداً» حقيقةً، فيُعامل معاملة ولد الابن الذكر؛ وذلك لإطلاق اسم «الولد» على ولد البنت، والاستعمال علامة الحقيقة حسب رأيه المعروف في الأصول^١.

و هناك نتائج فقهية تترتّب على هذا الرأي:

منها: لو وقف شخص شيئاً على أولاده، فسوف يستحقّ أولاد بنته سهماً من ذلك الوقف^٢.

ومنها: ما نُسب إلى الشريف المرتضى من أنّه أعطى الخمس لمن ينتسب إلى هاشم من جهة أمّه^٣.

وفي الرسالة محلّ البحث تطبيق آخر لهذا الرأي، حيث ورد سؤال إلى الشريف المرتضى سُئل فيه عن رجل تزوّج من امرأة حسنيّة أو حسينيّة - أي علويّة من بنات فاطمة عليها السلام - و زُرق منها ولداً، ثمّ جاءت أموال خاصّة بأولاد فاطمة الزهراء عليها السلام؛ فهل يستحقّ ولد هذه المرأة سهماً من تلك الأموال؟

١. الذريعة، ج ١، ص ١٣.

٢. راجع: مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت للشريف المرتضى.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٣.

و تنبغي الإشارة هنا إلى أنه قد جاء في بداية السؤال أنّ الرجل الذي تزوّج من تلك المرأة هو رجل من ولد أبي طالب عليه السلام، فيجب أن يُحمل ذلك على أنّ الرجل ليس من أولاد فاطمة عليها السلام، وإلا لم يبق مجال للسؤال؛ لأنّه لو كان الرجل من ولد فاطمة عليها السلام أيضاً، لكان ولده الذي رُزقه من تلك المرأة يَنسب إلى فاطمة عليها السلام من جهة أبيه، ولا إشكال حينئذٍ في استحقاقه لسهم من ذلك المال. فينبغي تصوير الرجل بأنّه طالبي؛ لكنّه ليس من ولد فاطمة عليها السلام، فيكون مثلاً من أولاد محمّد بن الحنفية، أو العباس ابن أمير المؤمنين عليه السلام، أو من أولاد عقيل، أو جعفر الطيّار.

و قد أجاب الشريف المرتضى على السؤال بما هو متوقّع من رأيه حول اعتبار ولد البنت ولداً على الحقيقة، فأفتى بأنّ ولد تلك المرأة يستحقّ سهماً من ذلك المال؛ لأنّ أولاد البنت يُضافون إلى جدّهم من أمّهم إضافة حقيقية.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٧ تحت عنوان: «إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقية». وهذا العنوان عام؛ لأنّ الرسالة لا تتحدّث عن إضافة كلّ الأولاد إلى جدّهم؛ بل تتحدّث عن إضافة خصوص أولاد البنت إلى جدّهم. فمن الأفضل تعديل العنوان، وإضافة كلمة «البنت»، فيصير كالتالي: «إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية».

كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٤٧ تحت عنوان: «حكم ولد البنت من حيث السيادة». وقد تجاوز هذا العنوان الإشكال السابق، ولكن يرد عليه أنّ المسألة محلّ البحث لا تتحدّث عن السيادة، وإن كان قد يكون ذلك من لوازمها، و إنّما تتحدّث عن انتماء أولاد البنت إلى فاطمة عليها السلام، و السيادة غير خاصّة بأولاد فاطمة عليها السلام، بل هي عامّة لكلّ بني هاشم بأنواعهم.

فالظاهر أنّ الأولى تسمية المسألة بما يلي: «شمول الوصيّة إلى أولاد فاطمة عليها السلام لأولاد بناتها».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٠٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
١١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
١٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٣. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».

[مسألة في إضافة أولاد البنت]

[إلى جدّهم إضافة حقيقة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

ما تقول^١ في رجلٍ من ولِدِ أبي طالبٍ تزوّج امرأةً حَسَنِيَّةً أو حُسَيْنِيَّةً^٢، فرزقا مولوداً، فخرّجت قِسْمَةً رُسِمَ مَخْرُجُهَا أَنْ تُقَضَّ^٣ على ولِدِ فاطمة عليها السلام، هل يَسْتَحِقُّ به هذا^٤ المولود من الحَسَنِيَّةِ أو الحُسَيْنِيَّةِ سَهْمًا لولادته من مولاتنا فاطمة صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا، بما تقدّم من قيام الدلالة من كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ وَلَدَ البنتِ وَلَدُ الْجَدِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ نَفْتِنَا فِي ذَلِكَ^٥ مأجوراً.

الجواب - وبالله التوفيق -^٦:

وُلَدَ البنتِ يُضَافُونَ إِلَى جَدِّهِمْ أَبِي^٧ أُمَّهُمْ إضافةً حَقِيقَةً، فَمَنْ وَصَّى بِمَالٍ لَوْلَدِ

١. في «ك، ل، و»: «ما القول». وفي «م»: «فالقول».

٢. في «أ، هـ» والمطبوع: - «أو حُسَيْنِيَّة».

٣. في «أ»: «أَنْ تُقَضَّ». وفي «ب، ج، ع، ك، ل»: «أَنْ يَفْضَ». وفي «م، و»: «أَنْ يَفْضَ».

٤. في «ب، ج، ط، ع»: - «هذا».

٥. في «د، م، و»: «يُفْتِنَا بِذَلِكَ». وفي «ك، ل، و» حاشية «و»: «أَفْتِنَا بِذَلِكَ».

٦. هكذا في «ك، ل، م، و». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وبالله التوفيق».

٧. في «ر، هـ» والمطبوع: «إِلَى».

فاطمة عليها السلام كان^١ عامّاً في أولادِ بَنِيهَا و أولادِ بَنَاتِهَا^٢، و الإِسْمُ يَتَنَاوَلُ
الجميعَ تَنَاوُلًا حَقِيقِيًّا.

١. في «د، ك، ل، م، و»: «كانت».

٢. في «أ، ب، ج، ر، س، ط، ع، هـ» والمطبوع: «بنتها».

(٩٥)

[مسألة في شمول الوقفِ

على الأولادِ لولدِ البنتِ]

مقدمة التحقيق

هذه مسألة أخرى يبرز فيها رأي الشريف المرتضى حول تسمية أولاد البنت أولاداً حقيقة، و عدم الفرق من هذه الناحية بينهم وبين أولاد الولد الذكر؛ وذلك لإطلاق اسم «الولد» عليهم كلهم؛ والاستعمال عند الشريف المرتضى علامة الحقيقة^١.

و المسألة تحدّث عن سؤال وُجّه إليه حول الوقف على «الأولاد»، وأنّه هل يشمل أولاد البنت، أم يختصّ بأولاد الولد الذكر؟

فأجاب وفقاً لرأيه المُشار إليه أنفاً بأنّ ولد البنت يدخلون في الوقف كولد الذكر بلا فرق؛ وذلك لتناول اسم «الأولاد» لهما جميعاً. وهذا إذا أطلق الواقف الوقف على «ولده»، و أمّا إذا خصّصه بأولاد أولاده الذكور، فسوف يخرج أولاد بناته بسبب هذا التخصيص.

عنوان الرسالة

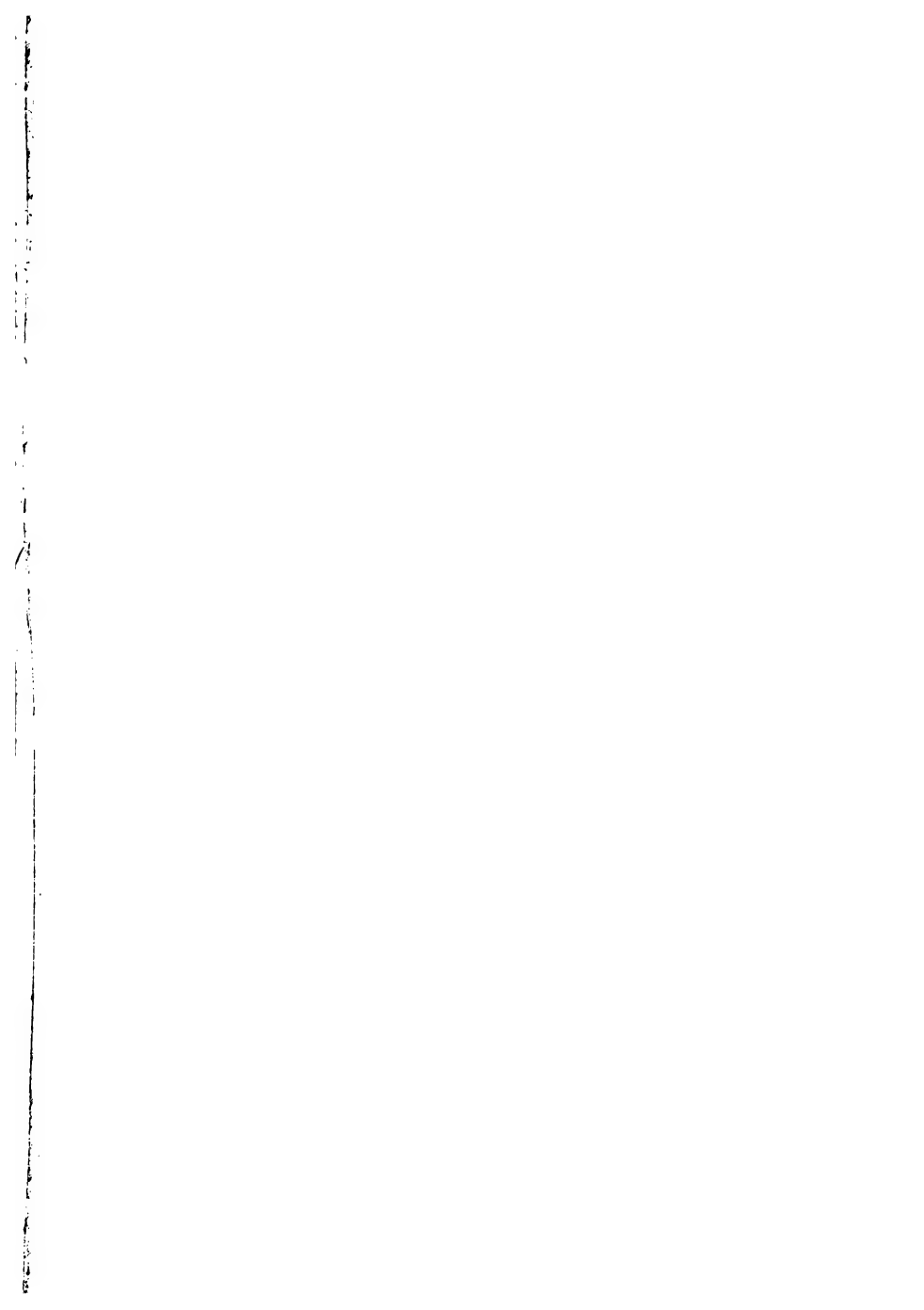
طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨، تحت عنوان: «تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء». و هو عنوان عامّ و غير دقيق؛ فإنّ الكلام عن خصوص أولاد البنات، لا مطلق الأولاد، كما أنّ الكلام عن نسبة أولاد البنات إلى

جدهم من أمّهم، لا إلى مطلق الآباء كما يظهر من هذا العنوان.
كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٤٧ تحت عنوان: «الوقف على الأولاد يشمل ولد البنت». وهو عنوان دقيق و معبر عن موضوع المسألة، إلا أن الأفضل صياغته بصورة جملة ناقصة، كما هو المتعارف في صياغة العناوين؛ فيكون كالتالي: «شمول الوقف على الأولاد لولد البنت».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٠٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».

٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
١١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
١٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٣. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».



[مسألة في شمول الوقف]

على الأولاد لولد البنت]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

ما تقول فيمن وقف على ولده وولد ولده ذكورهم وإناتهم بالسوية بينهم أبداً ما تناسلوا، فتزوجت إحدى بناته برجل^١ من غير الواقف^٢ فرزق ولداً، هل^٣ يستحق من الوقف مثل^٤ ما يستحق أولاد الرجل^٥ لصلبه، بالأدلة القائمة من كتاب الله تعالى أن ولد البنت ولد الصلب حقيقة لا مجازاً؟ أفيتنا في ذلك.

الجواب:

إذا أطلق الواقف القول بأن الوقف^٦ على «ولده»، دخل فيهم ولد الأنثى^٧ البنت

١. في «أ»: «بفصل».

٢. أي من غير أولاد الواقف.

٣. في «هـ» والمطبوع: «فهل».

٤. في «هـ» والمطبوع: «مثل».

٥. في «ك، ل»: «أولاده» بدل «أولاد الرجل». وفي «م، و»: «الرجل».

٦. في «هـ» والمطبوع: «بالدلالة».

٧. في «د، ك، ل، م، و»: «بأن الوقف».

٨. في «ك، ل»: «الأنثى».

كدخولِ وُلْدِ الذَّكَرِ؛ لَأَنَّ الاسْمَ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ
يَسْتَشْنِيَ اللَّفْظَ وَيُخَصِّصَهُ بِمَا يُخْرِجُ مِنْهُ وُلْدَ الْبَنَاتِ، وَإِلَّا فَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي مَا تَقَدَّمَ
ذِكْرُهُ.

(٩٦)

[مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام]

مقدمة التحقيق

يُعدّ المال في الشريعة الإسلامية من الأمور المهمة جداً التي ينبغي الحفاظ عليها، فحُرمة الأموال محفوظة في الإسلام، ولا يجوز التعدي عليها بأيّ وجه من الوجوه، و قد ضمنت الشريعة الحفاظ على أموال الناس بأساليب مختلفة، و فرضت عقوبات في حال التعدي على أموال الآخرين، بلغت أحياناً إلى حدّ قطع اليد.

كما منعت من أداء العبادات بواسطة أموال محرّمة ومغصوبة، و من تلك العبادات الصدقة، فقد منعت الشريعة من التصدّق بأموال محرّمة، حيث روي عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^١ أنها نزلت في أقوام لهم أموال من ربا الجاهلية، و كانوا يتصدّقون منها، فنهاهم الله عن ذلك، و أمر بالصدقة من الحلال الطيب^٢.

و قد سُئل الشريف المرتضى في هذه الرسالة عن حكم التصدّق من مال محرّم، فأجاب بالنفي؛ باعتبار أنّ الحرام غير مملوك للمتصدّق، فيكون تصدّقه به غير مقبول. لقد طبّق الشريف المرتضى هنا ضوابط فقهية واضحة، و هي أنّ مَنْ لا يملك المال لا يصح أن يتقرّب إلى الله تعالى.

ثم ذكر خبر «لا صدقة من غلول»^٣، و يبدو أنّ هذا الخبر حسب رأيه من أخبار الآحاد، و لذلك جاء به متأخراً للاستشهاد به.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢١٢.

١. البقرة (٢): ٢٦٧.

٣. المصدر، ج ١، ص ٣٩٧-٣٩٨.

و بعد ذلك ردّ على كلام البعض من أنّ ثواب التصدّق من مال الغير يرجع إلى صاحب المال. لقد رفض الشريف المرتضى هذا القول، و ذهب إلى أنّ الثواب في هذه الصورة لا يرجع إلى أحد، لا إلى المتصدّق؛ لأنّه لا يملك المال، و لا إلى صاحب المال؛ لأنّه غير راضٍ بالتصرّف في ماله قطعاً.

و يبدو أنّه افترض عدم رضا صاحب المال بالتصدّق من ماله، و لذلك لم يفصل بين حالة ما لو أجاز صاحب المال الصدقة، أو لم يُجزها، و الله أعلم.

هذا و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٩ في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١٥ - ١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما القول في رجل تصدق من مالٍ محظورٍ؟
الجواب: أن الحرام غير مملوكٍ لمن هو في يده، فتصدق به^١ غير مقبول ولا مبرور؛ وقد روي أنه: «لا صدقة من غلولٍ»^٢.
وأما من قال من الجهال: «إن من تصدق من مالٍ في يده، والمالك له غيره، فإن الثواب لمالك المال» فغالط لا محالة؛ لأن هذه الصدقة لا أجر عليها للمتصدق؛ لأنه لا يملك المال، ولا لمالك المال؛ لأنه لم يرص بكون هذا المال صدقة، ولا أراد إخراجها فيها؛ لكنها صدقة لا أجر لأحدٍ عليها.

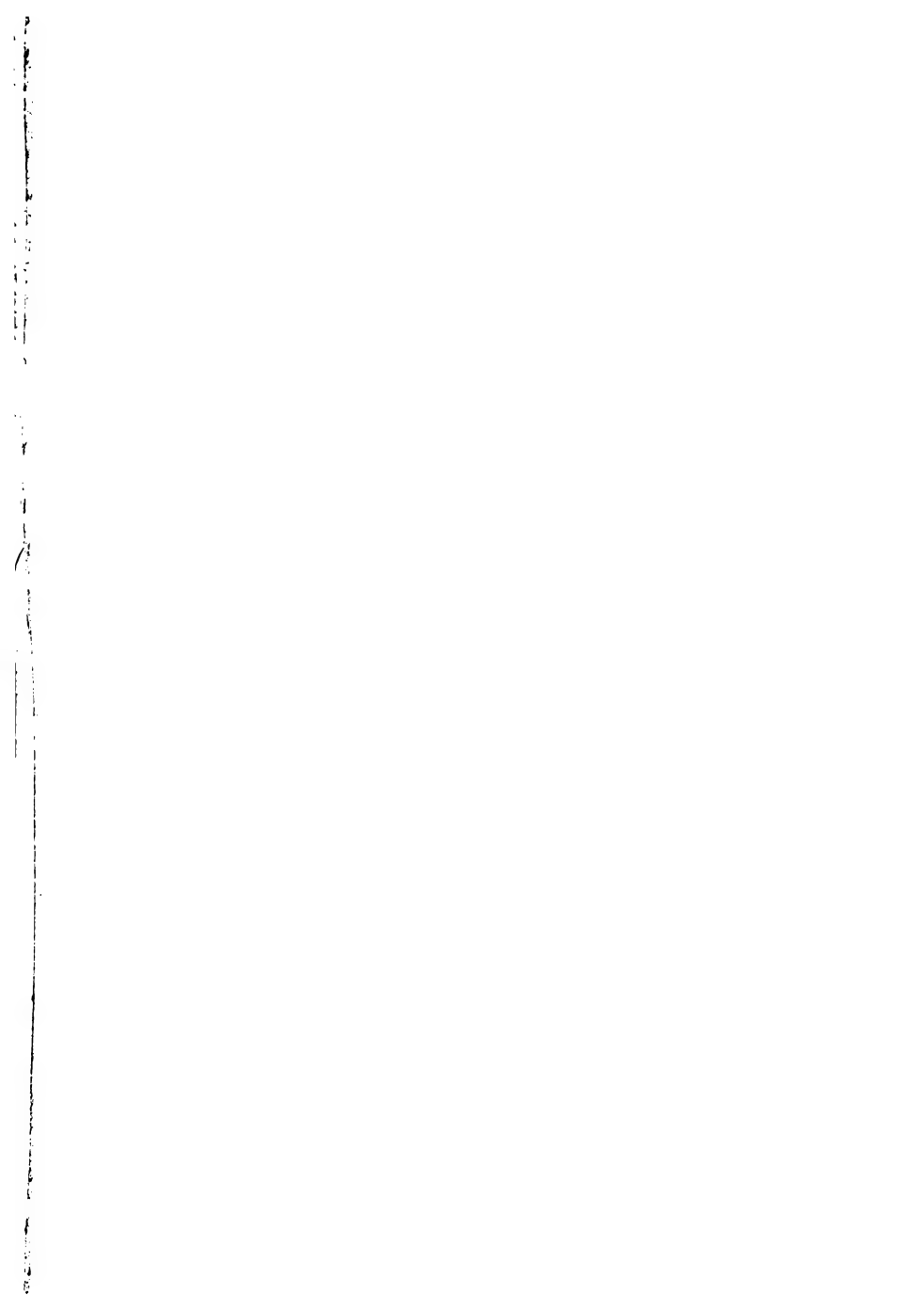
١. في «س، ص» و المطبوع: «بر».

٢. غُلٌّ فُلَانٌ غُلُولًا: خَانَ فِي الْمَغْنَمِ وَغَيْرِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلٌّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران (٣): ١٦١]. راجع: المفردات، ص ٦١٠ (غلل).

٣. مسند زيد بن علي، ص ٧٤؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٤٧؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٠٣٩، مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠ و ٥١ و ٧٣؛ وج ٥، ص ٧٤؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٧٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٤٠.

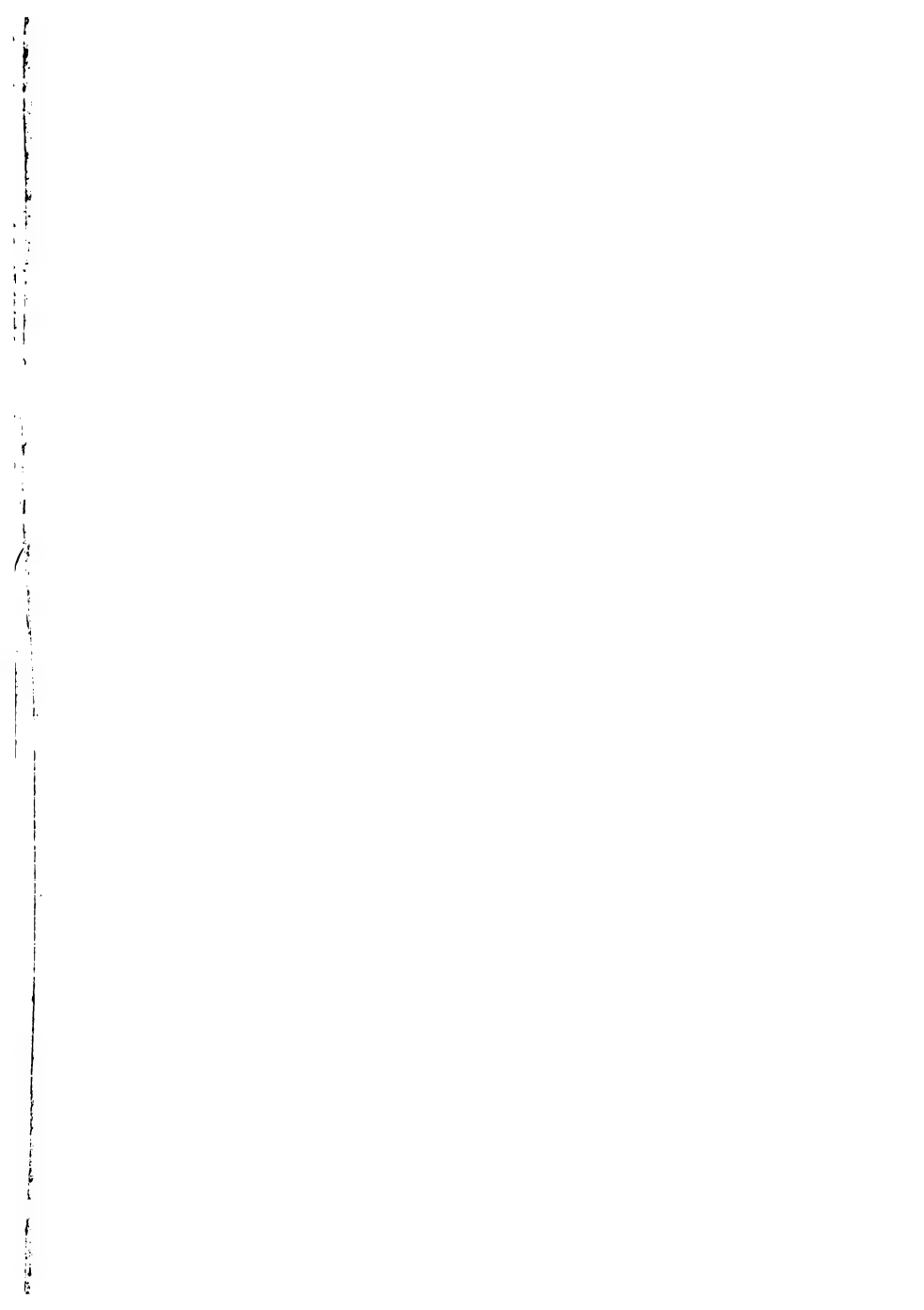
٤. في «س» و المطبوع: «فقال باطل» بدل «فغالط لا محالة». و في «ص»: «فقال باطل لا محالة» بدله.

٥. في «س» و المطبوع: «أن يكون» بدل «يكون». و في «ص»: «يكون» بدله.



(٩٧)

مسألة في العمل مع السلطان



مقدمة التحقيق

تعتبر هذه الرسالة من الرسائل المهمة في تاريخ الدراسات السياسية، والتي ينبغي إعطاؤها أهمية خاصة^١، فهي تعرض لنا نظرية واحد من كبار علماء الإمامية في القرنين الرابع والخامس حول شرعية التعامل مع الأنظمة الحاكمة.

فقد كان الإمامية ينظرون دائماً إلى الحكومات المتعاقبة على أنها حكومات جائرة وغاصبة، ولكن بمرور الزمن أخذ بعض الشيعة بتولي بعض الأمور لحكام الجور، حتى وصل الأمر أحياناً إلى تولي الوزارة. وقد زاد من وتيرة ارتباط الشيعة مع الحكومات وصول آل بويه الشيعة إلى سدة الحكم؛ فانخرط بعض الشيعة في جهاز حكمهم، ومنهم الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ) الذي غدا وزيراً للملك البويهى مشرف الدولة (ت ٤١٦هـ)^٢.

كل هذا فرض على المنظرين وأصحاب الفكر من علماء الإمامية أن يبينوا رأيهم حول شرعية التولي للحكام في مثل هذه الحكومات.

و قد تركّز البحث في هذه الرسالة على مسألة الولاية من قِبَل السلطان الظالم،

١. وبالإضافة إلى هذه الرسالة، يمكن التعرف على جانب آخر من الفكر السياسي للشريف المرتضى من خلال مراجعة كتاب الذخيرة، ص ٥٥٣، فقد تعرض هناك بشيء من الإسهاب إلى البحث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإكراه، و دار الإسلام و دار الكفر.

٢. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ص ٨٠.

باعتبار أنَّ الولاية من قِبَل السلطان العادل لا كلام في جوازها؛ بل قد تصبح واجبة أحياناً فيما لو أوجبها ذلك السلطان.

و أما الولاية من قِبَل السلطان الجائر، فلم يجعل لها الشريف المرتضى حكماً واحداً، و لم يحكم عليها بالجواز أو الحرمة بصورة مطلقة، و إنما قسّمها من حيث الحكم الشرعي إلى أقسام: واجب، و مباح، و محظور.

أما الواجب، فهو أن يعلم المتولّي أنّه يتمكّن من خلال ولايته إقامة حقّ، أو دفع باطل، و أمر بمعروف، و نهى عن منكر، بحيث لولاه لما أمكنه تحقيق ذلك، فتجب الولاية من باب مقدّمة الواجب.

و قد يصل الأمر أحياناً إلى حدّ الإلجاء، كما لو خاف من سفك دمه لو لم يتولّ. و أما المباح، فهو أن يخاف على مال له، أو مكروه يصيبه يتحمّل مثله، و ذلك في حال ما إذا لم يتولّ، ففي هذه الحالة يباح له التولّي.

و أما المحظور، فلم يتعرّض له في بداية الرسالة بصورة صريحة، و إنما تعرّض له في خلال بحوث الرسالة، و ربما قد يعود ذلك إلى وضوح مصاديقه، مثل أن يؤدّي التولّي إلى الخوض في دماء الأبرياء.

و بعد أن انتهى من بيان أقسام و أشكال التولّي للحاكم الجائر، أخذ بطرح مجموعة من البحوث و التساؤلات التي قد تثار حول هذا الموضوع الشائك و المثير للجدل، نستعرضها باختصار من خلال ما يلي:

١. لقد اعتبر الشريف المرتضى أنَّ قبْح التولّي للسلطان الجائر قبْح شرعي لا عقلي، و مرتبط بحدود ما يعيّن الشرع، و أنَّ التولّي للسلطان الجائر إن كان قبيحاً، فهو ليس لأجل كونه ولاية من قِبَل الجائر، و إلّا لما أباحها الشارع في بعض الصور، بل لأمر زائد. و هو على خلاف قبْح الكذب مثلاً، فإنّ قبْح الكذب عقليّ، و من خلاله علمنا وجه قبْح الكذب، و هو كونه كذباً فقط لا لأمر زائد، و لذلك لا يخرج الكذب عن كونه قبيحاً.

وهذه نقطة مهمّة جدّاً، وهي أنّ الحسن والقبح قد يكونان عقليّين، أو شرعيّين، وذلك فيما لو لم يدرك العقل حسن و قبح الشيء، فإن كانا شرعيّين صارا تابعيين للشارع، فإن حظر الشارع شيئاً ممّا لا يدرك العقل قبحه علمنا أنّه قبيح، وإن أجازَه علمنا خروجه من دائرة القبح.

٢. كشف الشريف المرتضى عن حقيقة التوكليّ للجائر في حال جوازه، بأنّه ليس في الحقيقة إلّا توكلياً من قِبَل أئمة الحقّ في الباطن؛ لأنّهم هم الذين أذنوا بالتوكليّ للجائر في بعض الظروف، فالوالي في الحقيقة والي لهم، ومتصرّف بأمرهم، وليس والياً من قِبَل الجائر إلّا بحسب الظاهر.

وهذه نقطة مهمّة أيضاً توضّح وجه شرعيّة ما يقوم به المتوكليّ من قِبَل الجائر لإقامة الحدود وقطع السراق مثلاً، فهو في الحقيقة لا يقوم بذلك إلّا بتحويل من أئمة الحقّ الذين أذنوا له بالقيام بذلك.

٣. إنّ التوكليّ للجائر وإن استلزم تعظيم الحاكم الجائر وإظهار فرض طاعته، إلّا أنّه غير خاصّ بالمتوكليّ، بل هو شامل لكلّ رعايا السلطان، فإنّ على الجميع أن يقدّموا له فروض الطاعة والولاء للتقيّة والخوف، وليس الأمر خاصّاً بالمتوكليّ لأعمال السلطان. وبذلك لا يرد إشكال على المتوكليّ للجائر من هذه الناحية، خاصّة وأنّه يتمكّن من خلال تولّيه أن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر.

٤. لو كان لازم التوكليّ أن يقوم المتوكليّ بأعمال قبيحة، بحيث لولا الولاية لم يفعل تلك الأعمال، فحينئذٍ تصبح الولاية قبيحة، ولا يجوز له أن يدخل فيها مختاراً. كما لا يجوز للمتوكليّ قتل النفوس المحرّمة والبريئة وإن أكره على ذلك كما هو واضح؛ فإنّ الإكراه لا حكم له في الدماء، ولا مجال للتقيّة في ذلك.

٥. في هذه النقطة تعرّض الشريف المرتضى إلى مسألة مهمّة أخرى، وهي مسألة جواز سفك الدماء والقتال للحفاظ على المنصب الذي تولّاه المتوكليّ للجائر، فهل

يجوز لهذا المتولي أن يقاتل الآخرين للحفاظ على منصبه؟

أجاب الشريف المرتضى بالإيجاب؛ فهذه الولاية إذا كانت حسنة أو واجبة أحياناً، وقد تقدّم أنها في الحقيقة ولاية من قبل إمام الحقّ وصاحب الأمر، فيكون حكم من منع منها وعارضها، حكم من منع من ولاية من ينصبه الإمام العادل، في جواز دفعه بالقتل والقتال، وغير ذلك من وجوه الدفع.

٦. وبعد أن انتهى الشريف المرتضى من البحث عن شرعية التولي للظالم من حيث النظرية و مرحلة الثبوت، أخذ يبحث عن المسألة من حيث الظاهر و مرحلة الإثبات، وهو أنه كيف يمكن التعرّف على أنّ من تولّى أمراً للظالم أنّه قد تولّاه لأجل إقامة الحقّ و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا لأجل الوصول إلى مصالح دنيوية و مادية شخصية؟

أجاب بأنّ طريقة ذلك أن نجد من يعتقد مذهب الحقّ قد تولّى باختياره أمراً من أمور الظالم، فنعلم أنّه لم يتولّ ذلك إلّا لأمر صحيح و شرعي.

وإن شككنا في ذلك، باعتبار أنّ الكثيرين ممن يعتقدون مذهب الحقّ قد يعصون، و لا يعيرون أهمية للشرع، ففي هذه الحالة يجب أن نشاهد الحالة العامة لذلك الشخص المتولي، فإن كان معروفاً بالصلاح و الورع و الإيمان، و رأيناه تولّى مختاراً أمراً من أمور السلطان الظالم، علمنا أنّه لم يفعل ذلك إلّا لأمر شرعي، وإن كان معروفاً بالفسق و ارتكاب المعاصي، فحينئذٍ يغلب الظنّ بأنّه لم يتولّ ذلك الأمر إلّا لأهداف دنيوية، فيجب دفعه و منازعته. و إن تساوت القرائن و الأمارات، و جب الكفّ عنه؛ لأنّ منازعته قد تؤدي إلى الوقوع في القبيح، و كلّ ما لا يؤمن فيه وجه القبح يجب الكفّ عنه.

وإن كان هدف المتولي للجائر الجمع بين الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و بين الوصول إلى بعض المصالح المادية، فحينئذٍ إذا كان هدفه الرئيسي هو الأول

حسنت الولاية، وإن توصّل في الأثناء إلى بعض المصالح الشخصية، وإن كان الثاني كانت ولايته قبيحة. و طريقة تحديد أنّ هدفه الرئيسي هو الأول أو الثاني هو أن نعلم بأنّه لولا ذلك الهدف لما أقدم على الفعل.

٧. وفي نهاية الرسالة تعرّض إلى تأويل حديث وارد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وهو: «كفارة العمل مع السلطان قضاء حاجات الإخوان»^١، فإنّ التعبير بالكفارة يناسب وجود معصية تستوجب التكفير عنها، فيكون العمل مع السلطان معصية.

و أجاب بذكر تأويلين للحديث:

الأول: قد يكون المراد أنّ قضاء حاجة الإخوان يُخرج الولاية للجائر من القبح إلى الحسن، كما أنّ الكفارة تُسقط اللوم عن مرتكب المعصية، فبدلاً من أن يقول: «قضاء حوائج الإخوان يُدخل الولاية في الحسن»، قال: إنّها تكون كفارة لها، وذلك من باب التشبيه.

الثاني: وقد يكون المراد أنّ من تولّى للظالم من دون أن يريد من ولايته إقامة الحقّ و دفع الباطل؛ فإنّ عمله يكون قبيحاً و باطلاً، فإنّ قضى حوائج الإخوان سقط عقاب تلك الولاية، فصارت كفارة لعمله.

إنّ ما ذكره الشرف المرتضى في هذه الرسالة يدلّ على دقّة متناهية و حذر شديد في استعمال العبارات، مع شجاعة في إبداء الرأي؛ فهو لم يقل إنّ كلّ من كان معتقداً للحقّ يكون تولّيه للظالم أمراً شرعياً، حتّى يسيء بعض المتسلّطين من آل بويه استعمال هذه الفتوى لتبرير سلطانهم، وإنّما اشترط أن يكون هذا التولّي بهدف إقامة الحقّ و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و أن لا يكون الهدف الرئيسي الحصول

على مصالح شخصية. كما لم يجوز القتال و الدفاع عن هذه الولاية لكل من تولّاها من معتقدي الحقّ، وإنّما اشترط في جواز ذلك أن تكون ولايته حسنة و شرعية وفقاً للشروط المتقدّمة، و بذلك لا يمكن تبرير ولاية جميع ملوك آل بويه، و لا الحروب التي خاضوها للدفاع عن سلطانهم، و إنّما سوف يشمل كلام الشريف المرتضى بعض المتولّين.

هذا و قد جاءت هذه الرسالة نتيجة بحثٍ جرى في مجلس الوزير المغربي في جمادى الآخرة سنة ٤١٥هـ، و دار البحث حول شرعية الولاية من قِبَل الظلمة، فقام الشريف المرتضى بتأليف هذه الرسالة لإيضاح رؤيته حول المسألة.

عنوان الرسالة

ذكر النجاشي (ت ٤٥٠هـ) مسألة للشريف المرتضى سمّاها: «مسألة في الولاية من قِبَل السلطان»^١، فيما أشار البُصروي (ت ٤٤٣هـ) إلى عنوانين: أحدهما: «كتاب جواز الولاية من جهة الظالمين». و الآخر: «مسألة في الولاية من قِبَل الظالمين»^٢. و يظهر منه أنّ للشريف المرتضى بحثين حول الموضوع: أحدهما بصورة كتاب، و الآخر بصورة رسالة. و قد سُمّيت الرسالة في أكثر النسخ الخطيّة باسم: «مسألة في العمل مع السلطان»^٣، و سُمّيت في بعض نسخها باسم: «مسألة في الولاية من قبل الظالمين»^٤.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧٠٨.

٢. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٢-٣٨٣.

٣. كمخطوطة «أ، د، س، ف، ل، م» إضافة إلى مخطوطتين محفوظتين في مكتبة آية الله المرعشي، و تحملان الأرقام ٧٦١٥ و ١٤٢٥٤.

٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢.

و بما أنّ الرسالة التي بين أيدينا تتركز على مسألة العمل مع السلطان الجائر، فإنّ العناوين التي ذكرها البُصروي، والتي جاءت في بعض المخطوطات تكون أنسب؛ لكن بما أنّه توجد إشارة مقتضبة في بداية الرسالة إلى مسألة العمل مع السلطان العادل، لذا يمكن اختيار عنوان عام للرسالة ليشمل السلطان العادل و الظالم معاً، كما فعل النجاشي و كما جاء في أكثر النسخ الخطيّة.

و جدير بالإشارة في نهاية هذا البحث أنّ الشريف المرتضى قد أجاب في بعض رسائله و هي رسالة: «حكم أموال السلطان» عن سؤال حول حكم الأموال التي يتمّ الحصول عليها من قبل السلطان، فأجاب أيضاً - كما في الرسالة محلّ بحثنا - بالتفصيل بين حالات مختلفة، فتارة يكون ذلك المال حراماً كالمنصوب، و أخرى يكون مباحاً كالمال الذي يُهدى إلى السلطان من طيب نفس، و ثالثة الأولى الاجتناب عنه، و هو المال المخلوط بالحرام، و إنّ أباحه أكثر الفقهاء مع اختلاط التصرف فيه، إلّا أنّ الأولى في رأي الشريف المرتضى أن يكون محظوراً، و أنّ التنزّه عنه أولى.

هذا، و قد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٨٧ باسم: «مسألة في العمل مع السلطان»، كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٦٥ بنفس الاسم، و طبعت أيضاً في ضمن مجلّة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٢، سنة ١٤١٨هـ. و ترجمت إلى الفارسيّة مرّتين: مرّة في ضمن كتاب: مكتبها و فرقه‌های اسلامی در سده‌های میانه، ترجمة: جواد قاسمي. و مرّة في ضمن مجلّة علوم سیاسی، العدد ١٤، سنة ١٣٨٠ش، ترجمة: محمود شفيعي. و أعاد شفيعي نشر هذه الترجمة مع النصّ العربي للرسالة في ضمن كتابه: اندیشه سیاسی سید مرتضی.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٧٣ - ٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
 ٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٠؛ تقع في الصفحات (٣ - ١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
 ٣. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٣٨٤ - ٣٨٨) من المجموعة، و هي ناقصة من آخرها، و رمزنا لها ب«ط».
 ٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٩٠ - ٣٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
 ٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٢٠ - ٣٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ف».
 ٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٢٨ - ٣٤) من المجموعة، و هي ناقصة من آخرها، و رمزنا لها ب«ب».
 ٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
 ٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحات (٢٠ - ٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
 ٩. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٥٠ - ٣٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
- ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في

الصفحات (٢٢١ - ٢٢٥) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالمراق، المرقّمة ٤٣٢/٦؛ تقع في الصفحات

(٢ - ٨) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تارة تقع في

الصفحات (٢٧٠ - ٢٧٤) من المجموعة؛ و تارة أُخرى في الصفحات (٢٨٩ - ٢٩٢)

منها.

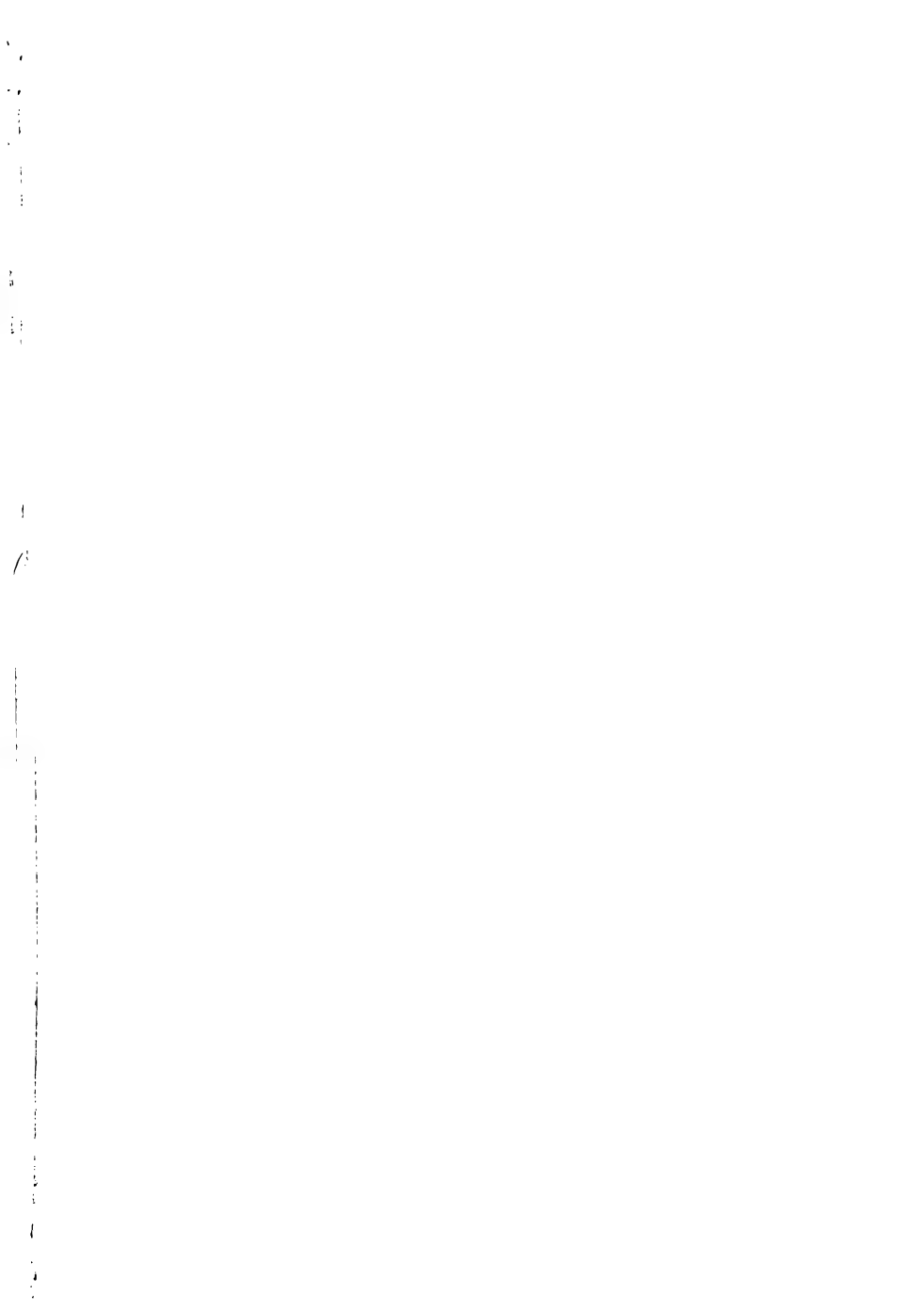
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تارة تقع في

الصفحات (١٥٠ - ١٥٣) من المجموعة؛ و تارة أُخرى في الصفحات (١٦٠ - ١٦١)

منها.

٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في

الصفحات (١٥٣ - ١٦٥) من المجموعة.



مسألة في العمل مع السلطان

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامُهُ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى، مُحَمَّدٌ نَبِيٌّ، وَالطَّيِّبِينَ مِنْ عَتَرَتِهِ.^١
جَرَى فِي مَجْلِسِ الْوَزِيرِ السَّيِّدِ الْأَجَلِّ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَغْرِبِيِّ^٢ -
أَدَامَ اللَّهُ سُلْطَانَهُ - فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ^٣ كَلَامٌ فِي
الْوَلَايَةِ مِنْ قَبْلِ الظَّلْمَةِ، وَكَيْفِيَةِ الْقَوْلِ فِي حُسْنِهَا وَقُبْحِهَا؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ إِمْلَاءَ

١. من قوله: «الحمد لله، وسلامه على عباده...» إلى هنا ساقط من «ب، ط».

٢. في المطبوع: «المعري»؛ وهو سهو.

وهذا الوزير هو أبو القاسم الحسين بن علي المغربي المعروف بالوزير المغربي. من ولد بلاس بن بهرام جور، وأمه فاطمة بنت أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني صاحب الغيبة. ولد في حلب سنة ٣٧٠ هـ، وذهب إلى مصر مع والده سنة ٣٨١ هـ إلى سنة ٤٠٠ هـ، وكانت نشأته ودراسته هناك. وعندما قام الخليفة الفاطمي الحاكم بقتل أبيه وعمه وأخويه هرب إلى الشام، وبقي باقي أيام حياته متنقلاً بين العراق والجزيرة، فاستوزر للبويهيين سنة ٤١٤ - ٤١٥ هـ في بغداد، وللعقليين في الموصل، وللمروانيين في ميفارقين. له كتب، منها: خصائص علم القرآن، واختصار إصلاح المنطق، واختصار غريب المصنف، ورسالة في القاضي والحاكم، واختصار شعر أبي تمام، واختصار شعر المتنبي والطعن عليه. توفي بميفارقين سنة ٤١٨ هـ، وحُمل تابوته إلى الغري ودفن هناك. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٩، الرقم ١٦٧؛ الوزير المغربي للدكتور إحسان عباس، ص ٧ - ٨١.

٣. من قوله: «السيد الأجل أبي القاسم...» إلى هنا ساقط من «ب، ط».

مسألة وَجِزَةٌ يُطَّلَعُ بِهَا عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ
وَالرَّشَادِ.^١

[ضروب الولاية من قِبَلِ السُّلْطَانِ]

إِعْلَمَ أَنَّ السُّلْطَانَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُجَقُّ عَادِلٍ، وَمُبْطِلٍ ظَالِمٍ مُتَغَلِّبٍ.
فَالْوِلَايَةُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ الْمُجَقُّ الْعَادِلِ لَا مَسْأَلَةَ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ، بَلْ رُبَّمَا
كَانَتْ وَاجِبَةً إِذَا حَتَمَهَا السُّلْطَانُ وَأَوْجَبَ الْإِجَابَةَ إِلَيْهَا.
وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْوِلَايَةِ مِنْ قِبَلِ الْمُتَغَلِّبِ، وَهِيَ عَلَى ضُرُوبٍ: وَاجِبٍ - وَرُبَّمَا
تَجَاوَزَ^٢ الْوَجُوبَ إِلَى الْإِلْجَاءِ^٣، وَمُبَاحٍ، وَقَبِيحٍ مَحْظُورٍ^٤.
فَأَمَّا^٥ الْوَاجِبُ، فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُتَوَلَّى - أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ بِأَمَارَاتٍ لَا نَحِيَةَ - أَنَّهُ
يَتِمَكَّنُ بِالْوِلَايَةِ مِنْ إِقَامَةِ حَقٍّ وَدَفْعِ بَاطِلٍ وَأَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ، وَلَوْلَا
هَذِهِ الْوِلَايَةُ لَمْ يَتِمَّ^٦ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَتَجِبُ^٧ عَلَيْهِ الْوِلَايَةُ لَوُجُوبٍ^٨ مَا هِيَ سَبَبٌ
إِلَيْهِ وَذَرِيعَةٌ إِلَى الظَّفَرِ بِهِ.

فَأَمَّا^٩ مَا يَخْرُجُ إِلَى الْإِلْجَاءِ، فَهُوَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْوِلَايَةِ بِالسَّيْفِ، وَيَغْلِبَ فِي ظَنِّهِ

١. في «أ، د، ع»: «لِلرَّشَادِ وَالصَّوَابِ». وفي «ب، ط»: «+ قَالَ الْأَجَلُ الْمَرْضَى، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ».

٢. في «ط»: «يَجَاوِزُنَ». وفي «ل»: «يَجَاوِزُ».

٣. في «ص»: «لِلْإِلْجَاءِ» بدل «إِلَى الْإِلْجَاءِ».

٤. هكذا في «ب، ط». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَمَحْظُورٌ».

٥. في «ط»: «أَمَّا».

٦. في «ب، ط»: «+ لَهُ».

٧. هكذا في «أ، ط، ع، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فَيَجِبُ».

٨. في المطبوع: «بِوَجُوبٍ».

٩. هكذا في «أ، ب، د، ط، ع، ف، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَأَمَّا».

أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُجِبْ إِلَيْهَا سُفِكَ دَمُهُ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مُلْجَأً إِلَيْهَا.^١
 فَأَمَّا^٢ الْمُبَاحُ مِنْهَا، فَهُوَ أَنْ يَخَافَ عَلَى مَالٍ لَهُ، أَوْ مِنْ^٣ مَكْرُوهِ يَقَعُ بِهِ^٤ يُتَحَمَّلُ
 مِثْلُهُ، فَتَكُونُ الْوِلَايَةُ مُبَاحَةً بِذَلِكَ، وَ يَسْقُطُ عَنْهُ قُبْحُ الدُّخُولِ فِيهَا. وَ لَا يَلْحَقُ
 بِالْوَاجِبِ^٥؛ لِأَنَّهُ إِنْ آثَرَ تَحَمُّلُ الضَّرَرِ فِي مَالِهِ وَ الصَّبْرُ عَلَى الْمَكْرُوهِ النَّازِلِ بِهِ وَ لَمْ
 يَتَوَلَّ^٦، كَانَ^٧ ذَلِكَ أَيْضاً لَهُ.

[بيان الوجه في حسن و وجوب الولاية من قِبَل الظالم في بعض الأحيان]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَكُونُ الْوِلَايَةُ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ حَسَنَةً، فَضْلاً عَنْ وَاجِبَةٍ، وَ فِيهَا وَجْهُ
 الْقُبْحِ ثَابِتٌ، وَ هُوَ كَوْنُهَا «وِلَايَةً مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ»؛^٨ وَ وَجْهُ الْقُبْحِ إِذَا ثَبَتَ فِي فِعْلٍ، كَانَ
 الْفِعْلُ قَبِيحاً، وَ إِنْ حَصَلَتْ فِيهِ وَجُوهُ حُسْنٍ^٩. أَلَا تَرَى^{١٠} أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَحْسُنُ، وَ إِنْ
 انْتَفَقَتْ فِيهِ مَنَافِعُ دِينِيَّةٌ بِالطَّافِ^{١١} يَقَعُ^{١٢} عِنْدَهَا الْإِيمَانُ وَ كَثِيرٌ^{١٣} مِنَ الطَّاعَاتِ؟!

١. من قوله: «و يغلب في ظنه أنه متى...» إلى هنا ساقط من «ط».

٢. في «ب، ط»: «و أمّا».

٣. في «ب، ط»: «من».

٤. في المطبوع جعلت لفظة «به» بين معقوفين؛ لكنها وردت في جميع النسخ.

٥. في «ص»: «بالوجوب».

٦. في «ب، ط»: «و لم يول».

٧. في «أ، د، ع، ف، ل»: «فإن».

٨. من قوله: «حسنة، فضلاً عن واجبة...» إلى هنا ساقط من «ب».

٩. في المطبوع: «أحسن».

١٠. في «ب، ط»: «ترون».

١١. هكذا في «أ، ج، د، ص، ع، ف، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «كالأنطاف».

١٢. هكذا في «أ، ج، د، ص، ع، ف، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «تقع».

١٣. في المطبوع: «و كثير».

قلنا: [أ.] غَيْرَ مُسَلَّمٍ أَنَّ وَجَهَ الْقُبْحِ^١ فِي الْوَلَايَةِ لِلظَّالِمِ^٢ هُوَ كَوْنُهَا وَلَايَةً^٣ مِنْ قِبَلِهِ^٤، وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُوَ لَوْ أَكْرَهَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْوَلَايَةِ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ قَبِيحَةً؟! وَكَذَلِكَ^٥ إِذَا كَانَ فِيهَا تَوَصُّلٌ إِلَى إِقَامَةِ حَقٍّ وَدَفْعٌ بَاطِلٍ تَخْرُجُ^٦ عَنْ وَجَهِ الْقُبْحِ. وَلَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مَا يَعْتَرِضُ^٧ فِي الْكَذِبِ مِمَّا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ^٨ كَوْنِهِ قَبِيحًا؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِالْعَقْلِ وَجَهَ^٩ قُبْحِ الْكَذِبِ، وَأَنَّهُ مُجَرَّدُ كَوْنِهِ كَذِبًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ جِهَةٌ عَقْلِيَّةٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ^{١٠} طَرِيقًا إِلَيْهَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَلَايَةُ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ؛ لِأَنَّ وَجَهَ قُبْحِ ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ^{١١} الَّذِي يَقْبَحُ فِيهِ^{١٢} شَرْعِي^{١٣}، فَيَجِبُ أَنْ تُثْبِتَهُ^{١٤} قَبِيحًا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّرْعُ^{١٥} كَذَلِكَ.

١. فِي «ب، ط»: «قبح الوجه» بدل «وجه القبح».
٢. فِي «ص»: «ولاية الظالم» بدل «الولاية للظالم».
٣. فِي «أ، د، ع»: - «للظالم هو كونها ولاية».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «قبلها».
٥. فِي «ب، ط» وَالْمَطْبُوعِ: «فكذلك».
٦. هَكَذَا فِي «أ، د، ع». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يخرج».
٧. فِي «ب، ط»: «يعرض».
٨. فِي «أ، ب، ح، ص، ط، ع، ف، ل»: «من».
٩. فِي «ب، ط»: - «وجه».
١٠. فِي «ص، ط»: «للعقل».
١١. فِي «ب، ط»: «المواضع».
١٢. فِي «ب، ط»: «فيها».
١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «شرع».
١٤. هَكَذَا فِي «ج، د، ع». وَفِي «ب، ص» الْكَلِمَةُ مُبْهَمَةٌ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أن يثبت».
١٥. فِي «ط»: «الشارع».

وإذا كان الشَّرْعُ قَدْ أَبَاحَ^١ التَّوَلَّى مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ مَعَ الْإِكْرَاهِ، وَفِي الْمَوْضِعِ^٢ الَّذِي فَرَضْنَا أَنَّهُ مُتَوَصَّلٌ بِهِ إِلَى إِقَامَةِ الْحُقُوقِ الْوَاجِبَاتِ^٣، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَجْهُ الْقُبْحِ فِي هَذِهِ^٤ الْوِلَايَةِ مُجَرَّدَ كَوْنِهَا وَِلَايَةً مِنْ جِهَةِ ظَالِمٍ^٥. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ إِظْهَارَ كَلِمَةِ^٦ الْكُفْرِ لَمَّا كَانَتْ تَحْسُنُ مَعَ الْإِكْرَاهِ، فَلَيْسَ وَجْهٌ قُبْحٌ مُجَرَّدَ النُّطْقِ بِهَا وَإِظْهَارِهَا، بَلْ بِشَرْطِ الْإِثَارِ.

[ب.] وَ قَدْ نَطَقَ الْقَرَأَنُ بِأَنَّ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَلَّى مِنْ قِبَلِ الْعَزِيزِ وَهُوَ ظَالِمٌ، وَ رَغِبَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْوِلَايَةِ، حَتَّى زَكَّى نَفْسَهُ فَقَالَ^٧: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ»^٨؛ وَ لَا وَجْهَ لِحُسْنِ^٩ ذَلِكَ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَمَكُّنِهِ بِالْوِلَايَةِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُقُوقِ الَّتِي كَانَتْ^{١٠} تَجِبُ^{١١} عَلَيْهِ إِقَامَتُهَا.

[ج.] وَ بَعْدُ، فَلَيْسَ التَّوَلَّى مِنْ جِهَةِ الْفَاسِقِ أَكْثَرَ مِنْ إِظْهَارِ طَلَبِ الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ لَا يُسْتَحَقُّ مِنْهَا وَ بِسَبَبِ لَا يُوجِبُهُ.

١. فِي «ب، ط»: «و أُطْلِقَ».

٢. فِي «ب، ط»: «الْمَوَاضِع».

٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و الْوَاجِبَاتِ».

٤. فِي «ب»: «مِنْ هَذِهِ». وَ فِي «ط»: «مِنْ بَيْنَانَا».

٥. فِي «ط»: «الظَّالِم».

٦. فِي «ط»: «- كَلِمَةً».

٧. فِي «ب، ط»: «و قَالَ».

٨. يَوْسُفَ (١٢): ٥٥.

٩. فِي «ب، ط»: «يَحْسَن».

١٠. فِي «ب، ط»: «كَانَ».

١١. هَكَذَا فِي «أ، د، ع، ل». وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَجِب».

و قد فَعَلَ ما لَه هذا المَعْنى أميرُ المؤمنينَ عَلِيٌّ بنُ أَبِي طالبٍ^١ عَلَيْهِ السَّلامُ؛
لأنَّه دَخَلَ في الشُّورى تَعَرُّضاً لِلوُصولِ إلى الإمامَةِ، و قد عَلِمَ أنَّ تِلْكَ الجِهةَ لا
يُسْتَحَقُّ مِن مِثْلِها التَّصَرُّفُ في الإمامَةِ؛ ثُمَّ قَبِلَ اختِيارَ المُختارينَ لَهُ عِنْدَ إِفْضاءِ
الأمرِ إِلَيْه، و أَظْهَرَ أَنَّهُ^٣ صارَ إماماً باختيارِهِم و عَقْدِهِم. و هذا لَهُ مَعْنى التَّوَلَّى مِن
قَبْلِ الظَّالِمِ بَعِينَه؛ لِلاشْتِراكِ في إظهارِ^٤ التَّوَصُّلِ إلى الأمرِ بما لا يُسْتَحَقُّ بِهِ، و لا هُوَ
مُوجِبٌ لِمِثْلِه.

لَكِنَّا^٥ نَقُولُ: إِنَّ التَّصَرُّفَ في الإمامَةِ^٦ كانَ إِلَيْه عَلَيْهِ السَّلامُ^٧ بِحُكْمِ النَّصِّ مِن
رَسولِ اللَّهِ^٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه و آلِه عَلَي إِمامَتِه^٩؛ فَإِذا دُفِعَ عَن مَقامِهِ، و ظَنَّ أَنَّهُ رُبَّما
تَوَصَّلَ إلى الإمامَةِ بِأَسبابٍ وَضَعَهَا واضِعُونَ^{١٠}، لا^{١١} تَكُونُ الإمامَةُ مُسْتَحَقَّةً^{١٢}
بِمِثْلِها^{١٣}، جازَ بَلْ^{١٤} وَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ فيها و يَتَوَصَّلَ إِلَيْها^{١٥}؛ حَتَّى إِذا وَصَلَ إلى
الإمامَةِ كانَ تَصَرُّفُه فيها بِحُكْمِ النَّصِّ، لا بِحُكْمِ هَذِهِ الأسبابِ العارِضَةِ. و يَجري

١. في «ص، ط»:- «علي بن أبي طالب».

٢. في «ب»:- «علي بن أبي طالب عليه السلام».

٣. في «ب، ط»:- «قد».

٤. في «ب، ط»:- «إظهار».

٥. في «أ، د، ع»:- «لكننا».

٦. في «ج، ص، ف، ل»:- «الأئمة».

٧. في المطبوع:- «عليه السلام».

٨. في «ط»:- «الرسول» بدل «رسول الله».

٩. هكذا في «ب، ط»، و في «ل»:- «الله». و في سائر النسخ و المطبوع: «أئمة».

١٠. في المطبوع: «الواضعون».

١١. في «أ»:- «ولا».

١٢. في «أ»:- «يُسْتَحَقُّ». و في «د، ع، ل»:- «مُسْتَحَقُّ».

١٣. في ظاهر «د، ل»:- «بمائها».

١٤. في «أ، ج، ع، ف»:- «جاز بل». و في «ص»:- «و كان» بدل «مستحقة بمثلها، جاز بل».

١٥. في «ب، ط» و المطبوع: «بها».

ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ غُصِبَ عَلَى وَدِيعَةٍ، وَحِيلَ^١ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَأُظْهِرَ غَاصِبُهَا أَنَّهُ يَهَبُهَا^٢ لِصَاحِبِهَا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْوَدِيعَةِ، أَنْ يَتَقَبَّلَ فِي الظَّاهِرِ هَذِهِ الْوَدِيعَةَ، وَ يُظْهِرُ أَنَّهُ قَبَضَهَا عَلَى جِهَةِ^٣ الْهَبَةِ؛ وَ يَكُونُ تَصَرُّفُهُ حِينَئِذٍ فِيهَا بِحُكْمِ الْمَلِكِ الْأَوَّلِ، لَا عَنْ جِهَةِ الْهَبَةِ.

و عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُحْمَلُ تَوَلَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ لِجَلْدِهِ^٥ الْوَلِيدَ بْنَ عَقْبَةَ^٦.

[د.] وَ لَمْ يَزَلِ الصَّالِحُونَ وَ الْعُلَمَاءُ يَتَوَلَّوْنَ فِي أَرْزَامٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ قِبَلِ الظُّلْمَةِ لِبَعْضِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَ التَّوَلَّى مِنْ قِبَلِ الظُّلْمَةِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَا يُحَسِّنُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَهُوَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ، وَ فِي الْبَاطِنِ مِنْ قِبَلِ أُنْمَةِ الْحَقِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٧؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا ادَّانُوا لَهُمْ^٨

١. فِي «ط»: «و حال».

٢. فِي «ب، ط»: «و هبها».

٣. فِي «ب، ط»: «و وجه».

٤. فِي «ب، ف» وَ الْمَطْبُوعُ: - «عَلَيْهِ السَّلَام».

٥. فِي «ب، ط»: «لِخَالِدِينَ» بِدَلِّ «لِجَلْدِهِ»؛ وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ. رَاجِعُ: النُّوَادِرُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٧٢؛ بِحَارِ الْأَنْوَارِ، ج ١٠١، ص ٢٤٣، ح ١٥٦؛ تَرْزِيزُ الْأَنْبِيَاءِ، ص ١٦٠.

٦. هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطِ الْأُمَوِيِّ، مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ. وَ هُوَ الْفَاسِقُ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾. وَلَهُ عَثْمَانُ - وَ كَانَ أَخَاهُ مِنْ أُمِّهِ - الْكُوفَةُ، فَشَرِبَ الْخَمْرَ وَ صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الصُّبْحِ أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: «أَزِيدَكُمْ؟»، فَاسْتَدْعَى إِلَى الْمَدِينَةِ وَ جَلَدَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَدَّ وَ لَمَّا قَتَلَ عَثْمَانَ اعْتَزَلَ الْقِتَالِ، لَكِنَّهُ كَانَ يَحْرُضُ مُعَاوِيَةَ عَلَى قِتَالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكُتْبِهِ وَ شَعْرِهِ، مَاتَ بِالرَّقَّةِ سَنَةَ ٦١ هـ. رَاجِعُ: أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٥، ص ٩٠؛ الْإِصَابَةُ، ج ٦، ص ٤٨١؛ الْأَعْلَامُ، ج ٨، ص ١٢٢.

٧. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: - «عَلَيْهِمُ السَّلَام».

٨. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَهُمْ».

في هذه الولاية عند الشُّروط التي ذُكرناها، فتولاها^١ بأمرهم، فهو على الحقيقة والى من قبلهم ومُتصرف بأمرهم. ولهذا^٢ جاءت الرواية^٣ الصحيحة بأنه^٤ يجوز لمن هذه حاله أن يقيم الحدود و يقطع السُّراق، و يفعل كل ما اقتضت الشريعة فعله من هذه الأمور.^٦

فإن قيل: أليس هو بهذه الولاية^٧ معظماً للظالم ومُظهراً فرض^٨ طاعته، وهذا وجه قبح^٩ لا محالة^{١٠}، كان غنياً عنه لولا^{١١} الولاية؟

قلنا: الظالم إذا كان مُتغلباً على الدين، فلا بُدَّ لمن هو^{١٢} في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته من إظهار تعظيمه و تبجيله و الانقياد له على وجه فرض الطاعة؛ فهذا المتولي من قبله لو لم يكن متولياً لشيء، لكان لا بُدَّ له مع المتغلب

١. كذا، والأنسب: «فتولاها أحدُهم»؛ باعتبار ما قبله.

٢. في «ب، ط»: «و بهذا».

٣. في «ج، ص»: «جاز». و في «ل»: «جاء».

٤. في «ب، ط»: «الروايات». و في «ج، ص»: «للرواية». و في «ط»: «+» الصريحة.

٥. في «ب، ط»: «أنه». و في «أ»: «لا».

٦. لم نثر على نص رواية في هذا المجال؛ لكن راجع للمزيد من البحث عن المسألة و مفهوم

بعض الروايات: المقنعة، ج ٢، ص ٢٤٨ - ٢٥٠؛ القواعد و الفوائد، ج ١، ص ٤٠٥؛ كشف الغطاء،

ص ٤١٤؛ غاية الآمال، ج ١، ص ١٦٤؛ البدر الزاهر، ص ٧٤ - ٧٥؛ جامع المدارك، ج ٣، ص ٦٢؛

و ج ٦، ص ١٢؛ مصباح الفقاهة، ج ٥، ص ١٥٠.

٧. في «ب، ط»: «الآية»، و الظاهر أنه من سهو النساخ.

٨. في «ب، ط»: «من».

٩. هكذا في «أ، د، ع، ف، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «قبيح».

١٠. في «ب، ط»: «- لا محالة».

١١. في «ب، ط»: «بترك» بدل «لولا».

١٢. في «ب، ط»: «معه».

من^١ إظهار جميع ما ذكرناه من فنون^٢ التعظيم؛ للتقية والخوف؛ فليس تدخله^٣ الولاية في شيء من ذلك لم يكن يلزمه لو لم يكن^٤ والياً، وبالولاية يتمكّن من أمرٍ معروفٍ ونهيٍ عن منكرٍ، فيجب أن يتوصّل بها إلى ذلك.

فإن قيل: أرايتم لو^٥ غلب على ظنه أنه كما^٦ يتمكّن بالولاية من أمرٍ ببعض المعروف ونهيٍ عن بعض المنكر، فإنه يلزم على^٧ هذه الولاية أفعالا^٨ منكراً^٩ قبيحةً - لولا هذه الولاية لم تلزمه - لا يتمكّن من الكف عنها؟

قلنا: إذا كان لا^{١٠} يجد عن هذه الأفعال القبيحة^{١١} محيصاً، ولا بد من^{١٢} أن تكون^{١٣} الولاية سبباً لذلك، ولو لم يتول^{١٤} لم يلزمه أن يفعل هذه الأفعال

١. هكذا في «ب، ط». وفي «أ، ج، د، ع، ف»: «من التغلب منه مع»، وفي «ل»: «من التغلب عنه مع»، وفي المطبوع: «من التغلب معه مع» بدل «مع المتغلب من».

٢. في «ص»: «قبول».

٣. هكذا في «ب، ط». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يدخله».

٤. في «ص»: «سواء كان والياً أو لم يكن» بدل «لم يكن يلزمه لو لم يكن». وفي «ط»: «+ يلزمه لم يكن».

٥. في «ل»: «إن».

٦. في «ب، ط»: «لما».

٧. في «ب، ج، ط» والمطبوع: «لأجل».

٨. في «ط» والمطبوع: «+ وأموراً».

٩. في «ص»: «+ أيضاً».

١٠. في «ط»: «لم» بدل «كان لا».

١١. في المطبوع: «- القبيحة».

١٢. في «أ، ج، د، ع، ف، ل»: «- من».

١٣. هكذا في «أ، د، ع، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يكون».

١٤. في المطبوع: «لم يتوصّل».

الْقَبِيحَةُ؛ فَإِنَّ الْوِلَايَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ قَبِيحَةً، لَا^١ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا مُخْتَارًا.
فَإِنْ قِيلَ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَكْرِهَ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ، كَمَا أَكْرِهَ عَلَى الْوِلَايَةِ؛
أَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ^٢ كَمَا أَكْرِهَ عَلَى الْوِلَايَةِ^٣؟
قُلْنَا: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الدِّمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ
نَفْسِهِ الْمَكْرُوهَ بِإِصْصَالِ أَلَمٍ^٤ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْسُنُ وَلَا يَجِلُّ. وَقَدْ تَظَاهَرَتْ
الرَّوَايَاتُ عَنْ^٥ أُنْمِئْنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَنَّهُ^٦ لَا تَقِيَّةَ فِي الدِّمَاءِ،^٧ وَإِنْ كَانَتْ مُبِيحَةً لِمَا
عَدَاهَا عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ.^٨

[فِي جَوَازِ الْقِتَالِ لِدَفَاعِ الْمُتَوَلَّى عَنْ وِلَايَتِهِ]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا عِنْدَكُمْ فِي هَذَا الْمُتَوَلَّى^٩ لِلظَّلْمَةِ - وَنَيْئُهُ مَعْقُودَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ
فِي هَذِهِ الْوِلَايَةِ لِإِقَامَةِ^{١٠} الْحَقُوقِ - إِنْ مَنَعَهُ مِنْ هَذِهِ الْوِلَايَةِ أَوْ مِمَّا يُتَصَرَّفُ فِيهِ^{١١}

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا».

٢. فِي «ب، ط» - «الْمُحَرَّمَةِ».

٣. هَكَذَا فِي «ج، د، ص، ع، ف، ل». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «كَمَا أَكْرِهَ عَلَى الْوِلَايَةِ».

٤. فِي «ب، ط»: «بِإِصْصَالِهِ» بَدَلَ «بِإِصْصَالِ أَلَمٍ».

٥. فِي «ب، ط»: «+ جَمِيعٌ».

٦. فِي «أ، د، ع»: «بِأَنَّهُ». وَفِي «ل»: «أَنَّهُ».

٧. لَمْ نَعَثَرْ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ؛ لَكِنْ وَرَدَ فِي الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ
الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُحَقَّنَ بِهَا الدِّمَاءُ؛ فَإِذَا بَلَغَ الدَّمُ فَلَا تَقِيَّةَ». رَاجِعِ: الْمَحَاسِنِ،

ج ١، ص ٢٥٩، ح ٣١٠؛ بَحَارِ الْأَثْوَارِ، ج ٧٢، ص ٣٩٩، ح ٣٦.

٨. «ب، ط» نَاقِضَتَانِ مِنْ هُنَا.

٩. فِي «ف»: «التَّوَلَّى».

١٠. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «+ الْحُدُودُ وَ».

١١. فِي «ل»: «مِنْهَا». وَفِي «ص»: «و» بَدَلَ «فِيهَا».

مانعٍ مِنَ النَّاسِ وَ رَأَمَ الْحِيلُولَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَغْرَاضِهِ؛ كَيْفَ قَوْلُكُمْ فِي دَفْعِهِ عَنْ ذَلِكَ وَ قِتَالِهِ وَ قَتْلِهِ؟^١

قلنا: هذه الولاية إذا كانت حسنة أو واجبة عند ثبوت شرط وجوبها - وبيئنا أنها في المعنى من قبل إمام الحق وصاحب الأمر، وإن كانت على الظاهر الذي لا معتبر^٢ به كأنها من قبل غيره - فحكم من منع منها و عارض فيها حكم من منع من ولاية من ينصبه الإمام العادل؛ في دفعه بالقتل و القتال و غير ذلك من أسباب الدفع.

[كيفية معرفة المتولي المحق من غيره]

فإن قيل: كيف السبيل إلى العلم بأل هذا المتولي في الظاهر من قبل السلطان الجائر^٣ محق^٤ لا تحل معارضته ومخالفته، وهو على الظاهر متول من قبل الظالم الداعي^٥ الذي يجب جهاده ولا يحسن إقرار أحكامه؟

فإن قلتم: الطريق إلى ذلك أن نجد^٦ من يعتقده المذهب^٧ الحق يلي^٨ من قبل الظلمة و المتغلبين مختاراً، فيعلم^٩ أنه ما اعتمد ذلك إلا لوجه صحيح اقتضاه.

١. في المطبوع: - «و قتله».

٢. في المطبوع: «لا يُعْرَى».

٣. في «أ، د، ع، ل»: «الجائر».

٤. في «أ، د، ع»: «محقق». وفي «ل»: «محل». وفي «ص» الكلمة مبهمة. وفي المطبوع: «بحق».

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «الطاغي».

٦. في «ل»: «أن يجد».

٧. في «ف»: «مذهب».

٨. في المطبوع: «المتولي».

٩. هكذا في «أ، ج، د، ع». وفي «ص»: «فعلمه». وفي «ل»: «فتعلم». وفي «ف» الكلمة غير

منقوطة. وفي المطبوع: «فنعلم».

قِيلَ لَكُمْ: وَهَذَا كَيْفَ يَكُونُ طَرِيقاً صَحِيحاً، وَ قَدْ يَجُوزُ لِمُعْتَقِدِ الْحَقِّ أَنْ يَعْصِي، بَأَنْ يَلِيَّ وَلَايَةً مِنْ قَبْلِ ظَالِمٍ لِبَعْضِ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا وَمَنَافِعِهَا؛ فَلَا يَكُونُ دَفْعُهُ وَمَنْعُهُ قَبِيحِينَ؟!

قُلْنَا: الْمُعْوَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى غَلْبَةِ الظُّنُونِ وَقُوَّةِ الْأُمَارَاتِ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُتَوَلَّى خَلِيعاً فَاسِقاً قَدْ جَزَتْ عَادَتُهُ بِتَوَرُّطِ الْقَبَائِحِ وَرُكُوبِ الْمَحَارِمِ، وَرَأْيَانَهُ يَتَوَلَّى لِلظُّلْمَةِ^٤، فَلَا بُدَّ مِنْ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ ذَلِكَ مَعَ عَادَتِهِ الْجَارِيَةِ بِالْجُرْمِ^٥ وَ الْقُجُورِ^٦ إِلَّا لِأَغْرَاضِ الدُّنْيَا، فَيَجِبُ مَنْعُهُ وَمُنَازَعَتُهُ وَ الْكَفُّ عَنْ تَمْكِينِهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِالتَّوَدُّعِ وَ التَّصَوُّنِ^٧ وَ الْكَفُّ عَنْ الْمَحَارِمِ، وَرَأْيَانَهُ قَدْ تَوَلَّى - مُخْتَاراً غَيْرَ مُكْرَهٍ - لِظَالِمٍ، فَالظَّنُّ يَقْوَى^٨ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَ الْإِثَارِ إِلَّا لِإِدَاعِ مِنْ دَوَاعِي الدِّينِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا؛ فَيَحْتَاجُ لَا يَجُلُّ مَنْعُهُ، وَ يَجِبُ تَمْكِينُهُ.

فَإِنْ اشْتَبَهَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْأَمْرِ، وَ تَقَابَلَتِ الْأُمَارَاتُ، وَ تَعَادَلَتِ الظُّنُونُ، وَجَبَ الْكَفُّ عَنْ مَنْعِهِ^٩ وَمُنَازَعَتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^{١٠}؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ فِي هَذِهِ الْمُنَازَعَةِ

١. في «ج» و المطبوع: «لمعتمد».

٢. هكذا في «ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «مُبِيحِينَ».

٣. في «د»: - «هذا».

٤. في «ل»: «الظلمة».

٥. في «أ، د، ع»: «بالتحزم». و في «ج»: «بالتخزم». و في «ف»: «بالتحريم». و في «ل»: «بالتجزم».

٦. في «ص»: + «و الظلم».

٧. في المطبوع: «و التصوب». و «التصون» من «الصون»، بمعنى التقوى و التجنب من الأثام و

القبايح. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٥١ (صون).

٨. في «أ، د، ع»: + «له».

٩. في المطبوع: «من».

١٠. في المطبوع: «حالة».

أَنْ تَقَعَ عَلَى وَجْهِ قَبِيحٍ، وَكُلُّ مَا لَا^١ يُؤْمَنُ فِيهِ وَجْهُ الشُّبْحِ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ.
وَنُظَائِرُ هَذِهِ الْحَالِ فِي فُنُونِ التَّصَرُّفِ وَضُرُوبِ الْأَفْعَالِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى^٢؛
فَإِنَّا لَوْ عَهَدْنَا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ الْخَلَاعَةَ وَالْفِسْقَ وَشُرْبَ الْخُمُورِ^٣ وَالتَّرَدُّدَ إِلَى
مَوَاطِنِ الْقُبْحِ^٤، وَرَأَيْنَاهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ يَدْخُلُ إِلَى بَيْتِ خَمَارٍ، وَنَحْنُ لَا
نَدْرِي أَيْدْخُلُ لِلْقَبِيحِ أَمْ لِلْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ فَإِنَّا^٥ لَقُوَّةَ ظُنُونِنَا^٦
بِالْقَبِيحِ مِنْهُ عَلَى عَادَتِهِ الْمُسْتَمِرَّةِ يَجِبُ أَنْ نَمْنَعَهُ^٧ مِنَ الدُّخُولِ وَنَحُولُ^٨ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
إِذَا تَمَكَّنَّا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ جَازَ عَلَى أَوْجَعِ الْوُجُوهِ وَأَبْعَدَهَا مِنَ الظَّنِّ أَنْ يَكُونَ
دَخَلَ لِلْإِنْكَارِ، لَا لِشُرْبِ الْخَمْرِ.

وَلَوْ رَأَيْنَا مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِالصَّيَانَةِ وَالذِّيَانَةِ وَإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ يَدْخُلُ بَيْتَ خَمَارٍ،
فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ مَنَعُهُ مِنَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَسْبِقُ وَيَغْلِبُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا لَوَجْهِ
يَقْتَضِيهِ الدِّينُ؛ إِمَّا الْإِنْكَارِ^٩، أَوْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ رَأَيْنَا دَاخِلًا لَا نَعْرِفُ^{١٠} لَهُ عَادَةً حُسْنَى^{١١} وَلَا سُوْأَى^{١٢}، تَوَقَّفْنَا^{١٣} أَيْضًا عَنْ

١. في «أ، د، ص، ع»: «لم».

٢. في «ص»: «أن يُحصى».

٣. في «ل»: «الخمير».

٤. في «ج، ف، ل»: «القبيح». وفي «ص» والمطبوع: «القبيحة».

٥. هكذا في «أ، د، ع». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإننا».

٦. في «ج، ص»: «ظنوننا». وفي المطبوع: «ظننا».

٧. في «ل»: «أن يمنعه».

٨. في «ص، ف»: «و يحول».

٩. هكذا في «أ، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لإنكار».

١٠. في «ع»: «لا نعرف». وفي «ف» والمطبوع: «لا نعرف».

١١. في «ف»: «حسني». وفي «ص»: «- حسني». وفي المطبوع: «حتى».

١٢. هكذا في «ل»، وظاهر «أ، د، ع». والكلمة في «ج، ص، ف» مبهمه. وفي المطبوع: «بنوي».

١٣. في «ف»: «يروقفنا». وفي المطبوع: «ترقفنا».

مَنْعِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ^١ أَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ لَوَجْهِ جَمِيلٍ، وَ لَا أَمَارَةَ لِلْقَبِيحِ ظَاهِرَةً.

[جواز توصل المتولي المحقق إلى منافع الدنيا عَرَضًا]

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ الْقَوْلُ فِيمَنْ تَوَلَّى^٢ لِلظَّالِمِ وَ غَرَضُهُ أَنْ يَتِمَّ لَهُ بِهِذِهِ الْوِلَايَةِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ جَمَعَ بَيْنَ هَذَا الْغَرَضِ وَ بَيْنَ الْوُصُولِ إِلَى بَعْضِ مَنَافِعِ الدُّنْيَا؛ إِمَّا عَلَى وَجْهِ الْقُبْحِ، أَوْ^٣ وَجْهِ الْإِبَاحَةِ؟! قُلْنَا: الْمُتَعَبِّرُ فِي خُلُوصِ الْفِعْلِ لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ أَنْ يَكُونَ لَوْلَا ذَلِكَ الْغَرَضُ لِمَا فَعَلَهُ وَ أَقْدَمَ عَلَيْهِ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَغْرَاضٌ أُخَرُ^٤ لَيْسَ هَذَا حُكْمَهَا.

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُتَوَلَّى لَوْ انْفَرَدَتِ الْوِلَايَةُ بِالْأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ وَ زَالَتْ عَنْهَا الْأَغْرَاضُ الدُّنْيَوِيَّةُ لَكَانَ يَتَوَلَّاهَا وَ يَدْخُلُ فِيهَا، وَ لَوْ انْفَرَدَتِ عَنْ أَغْرَاضِ الدِّينِ بِأَغْرَاضِ الدُّنْيَا لَمْ يُقَدِّمَ عَلَيْهَا؛ فَهَذَا^٥ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَرَضَهُ فِيهَا^٦ هُوَ مَا^٧ يَرْجِعُ إِلَى الدِّينِ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ يَجْتَمِعَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا لَا يَكُونُ هُوَ الْمَقْصُودُ؛ وَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ مِنْ هَذَا^٨، فَالْغَرَضُ الْخَالِصُ الْمَقْصُودُ^٩ هُوَ الرَّاجِعُ إِلَى الدُّنْيَا؛ فَحِينَئِذٍ تَقْبَحُ^{١٠} الْوِلَايَةُ.

١. في المطبوع: «لا يجوز».

٢. هكذا في «أ، ج، د، ع، ف». و في «ص، ل» و المطبوع: «يتولى».

٣. في «ج»: «+ على».

٤. في «أ، د، ع» - «أخر».

٥. في «ف»: «هذا» بدل «عليها؛ فهذا».

٦. في «ل»: «فيه».

٧. في «ف»: «- هو». و في «ص»: «ما هو» بدل «هو ما».

٨. في «ص»: «منها» بدل «من هذا».

٩. في المطبوع: «- المقصود».

١٠. في «أ، ع»: «بفتح». و في «د»: «يُتَح». و في «ج، ص» و المطبوع: «يُتَح».

[مَعْنَى حَدِيثٍ عَنِ الصَّادِقِ (ع) حَوْلَ كَفَّارَةِ الْعَمَلِ مَعَ السُّلْطَانِ]

فإن قيل: ما الوجه فيما يروى^١ عن الصادق عليه السلام من قوله: «كَفَّارَةُ الْعَمَلِ مَعَ السُّلْطَانِ قَضَاءُ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ»^٢؟ أَوْ لَيْسَ هَذَا يُوَجِّبُ أَنَّ الْعَمَلَ مِنْ قِبَلِهِ مَعْصِيَةٌ وَذَنْبٌ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى الْكَفَّارَةِ عَنْهَا؟ وَ قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهَا تَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ حَسَنَةً وَوَاجِبَةً^٣؟

قلنا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ قَضَاءَ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ يُخْرِجُ الْوِلَايَةَ مِنَ الْقَبِيحِ إِلَى الْحُسْنِ، وَ يَقْتَضِي تَعَرِّيَهَا^٤ مِنْ جِهَةِ اللُّومِ، كَمَا أَنَّ الْكَفَّارَةَ تُسْقِطُ اللَّومَ عَنْ مُرْتَكِبٍ مَا يَقْتَضِيهَا؛ فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ قَضَاءَ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ^٥ يُدْخِلُهَا فِي الْحُسْنِ، فَقَالَ: «يَكُونُ كَفَّارَةً لَهَا» تَشْبِيهًا.

و يُمكنُ أَيْضًا أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ مَنْ تَوَلَّى لِلْسُّلْطَانِ^٦ الظَّالِمِ، وَ هُوَ لَا يَقْصِدُ بِهِذِهِ الْوِلَايَةِ التَّمْكِينَ مِنْ إِقَامَةِ^٧ الْحَقِّ وَ دَفْعِ الْبَاطِلِ، ثُمَّ قَضَى بَعْدَ ذَلِكَ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ عَلَى وَجْهِ يَحْسُنُ^٨ وَ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ وَ الشُّكْرَ؛ فَهَذِهِ الْوِلَايَةُ وَقَعَتْ فِي الْأَصْلِ

١. في المطبوع: «زُوي».

٢. في «ل»: «حوائج». وهكذا في مصادر الحديث.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٦، ح ٣٦٦٦؛ و ص ٣٧٨، ح ٤٣٢٩؛ مشكاة الأنوار، ص ١٠١ و ٢١٦؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٤، وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٩٢، ح ٢٢٣٢٨. و لفظ الحديث في كلها هكذا: «كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان».

٤. في المطبوع: «و راجحة».

٥. هكذا في «د، ع، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «تقرئها».

٦. في «أ، د، ص، ع»: «تُسْقِطُ»، و هو سهو من النسخ.

٧. في «أ، د، ع»: «السلطان».

٨. في «ص»: «لإقامة» بدل «من إقامة».

٩. في «أ، د، ع»: «تحسين».

قَبِيحَةٌ^١، وَ يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عِقَابُهَا وَ يَتَمَحَّصَ عَنْ فَاعِلِهَا بِأَنْ يَفْعَلَ طَاعَةً قَصْدَهَا، وَ تَكُونُ^٢ تِلْكَ الطَّاعَةُ هِيَ قَضَاءُ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ^٣ الْمُؤْمِنِينَ.

و هذا واضحٌ.

و الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيراً^٤، وَ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ^٥.

١. في «ف» و المطبوع: - «قبيحة».

٢. هكذا في «أ، د، ع، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «و يكون».

٣. هكذا في «ج، ص، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «إخوان».

٤. في «ج، ل» و المطبوع: - «كثيراً».

٥. في «ص»: + «بكرة و أصيلاً، برحمتك يا أرحم الراحمين، و أجود الأجودين، و أكرم الأكرمين، يا إله العالمين، يا خير الناصرين، الطُّفْنَا بلطفك الخفي، يا مَنْ لُطْفُهُ عامٌّ لجميع الموجودات».

(٩٨)

مسألة في حكم أموال السلطان

مقدمة التحقيق

تمكّن الشيعة بعد عقود طويلة من التهميش والاعتزال السياسي من الصعود إلى أعلى سُلّم المناصب الحكومية في الدولة العباسية، من أمثال بني فرات وبني نوبخت والبريديين؛ كما اشتهر منهم شخصيات علمية وأدبية بارزة وصلت إلى الوزارة أيضاً، مثل الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ). وقد كان لوصول البويهيين الشيعة إلى سدة الحكم، و فرض نفوذهم على قلب الدولة العباسية دور مهم في زيادة هذا النفوذ.

إنّ الارتباط الجديد للشيعة بالدولة، والذي أخذ يتأصل يوماً فيوماً أدى إلى طرح تساؤلات فقهية حول جواز التوليّ للسلطان الظالم، أو أخذ المال منه، وغير ذلك من المسائل المهمة؛ فعلى الرغم من صعود الشيعة إلى مناصب حسّاسة في الدولة، إلّا أنّه على أيّ حال كان ما يزال الخليفة من بني العباس، وهم برأي الشيعة من سلاطين الجور، إضافة إلى أنّ بعض الشيعة ممّن كان قد انخرط في سلك الدولة ما كان عادلاً، بل كان يسعى وراء الدنيا، وكان مستعداً لفعل كلّ شيء للبقاء في السلطة.

إذن كلّ هذا أدى إلى طرح تلك التساؤلات على علماء الشيعة حول طبيعة الارتباط مع الدولة.

و من عادة الشريف المرتضى عند الإجابة على مثل هذا النوع من التساؤلات أن يقوم بتشقيق الشقوق والفروض، وعدم إعطاء حكم عام في المسألة؛ لذلك صار التوليّ للسلطان عنده محرّماً تارة، ومباحاً أخرى، و واجباً ثالثة، كما جاء ذلك في رسالة «العمل مع السلطان».

و في الرسالة محلّ بحثنا سُئل الشريف المرتضى عن حكم ما يحصل عليه الشخص من أموال السلطان، فأجاب بتشقيق الشقوق أيضاً، وقَسَم المال المأخوذ من السلطان إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل حرام، وذلك كالأموال المغصوبة.

و الثاني مباح، وذلك كالمال الذي يُهدى إلى السلطان عن طيب نفس.

و الثالث و هو المال المختلط بالحرام، بحيث لا يتميّز الحلال فيه من الحرام؛ و قد اختار الشريف المرتضى في هذه المسألة الحظر، و أنّ التنزّه عنه أولى، فيما أباحه أكثر الفقهاء، كما صرّح هو بذلك.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٨ في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مَسْأَلَةٌ فِي حُكْمِ أَمْوَالِ السُّلْطَانِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ:

هَلْ يَحِلُّ مَا يَحْصُلُ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ وَخَدَمَتِهِ إِذَا دَعَتْ إِلَى^١ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ؟

الْجَوَابُ:

أَنَّ أَمْوَالَ السُّلْطَانِ عَلَى ضُرُوبٍ:

فَضْرِبُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ حَرَامٌ، كَالْمَغْصُوبِ، وَالْجِنَايَاتِ مِنْ غَيْرِ وَجُوهٍهَا.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُ مُبَاحٌ؛ كَالْمَالِ الَّذِي يُهْدَى إِلَيْهِ عَنْ^٢ طَيْبِ نَفْسٍ

[مُهِدِيًا^٣، هـ،] [فَيَجْتَنِبُهُ^٣ لِنَفْسِهِ] أَوْ يَبْرُّهُ أَقَارِبَهُ.

وَالضَّرْبُ الثَّالِثُ: مَا^٤ يَخْتَلِطُ فِيهِ الْحَرَامُ بِالْحَلَالِ، وَ لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا مِنَ

صَاحِبِهِ.

فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ، فَمَحْظُورٌ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ.

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «إِلَى».

٢. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْ».

٣. فِي «أ»: «يَهْدِيهِ». وَ فِي «ب»: «بَهْدِيَّةً». وَ فِي «د»: «يَهْدِمُهُ». وَ فِي «ص»: «يَجْدِيهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَجْدِيهِ».

٤. فِي «أ، ب، د، ص»: - «مَا».

وَأَمَّا الضَرْبُ الثَّانِي، فَمُبَاحٌ أَخْذُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ.
وَالضَرْبُ الثَّلَاثُ - وَهُوَ الْمُخْتَلِطُ - قَدْ أَبَاحَ^١ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ^٢
التَّصَرُّفَ فِيهِ، وَالْأَخْذَ مِنْهُ^٣. وَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مُحْظُورًا، وَالتَّنْزُّهُ عَنْهُ^٤ أَوَّلَى.

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «أَبَاحَهُ».

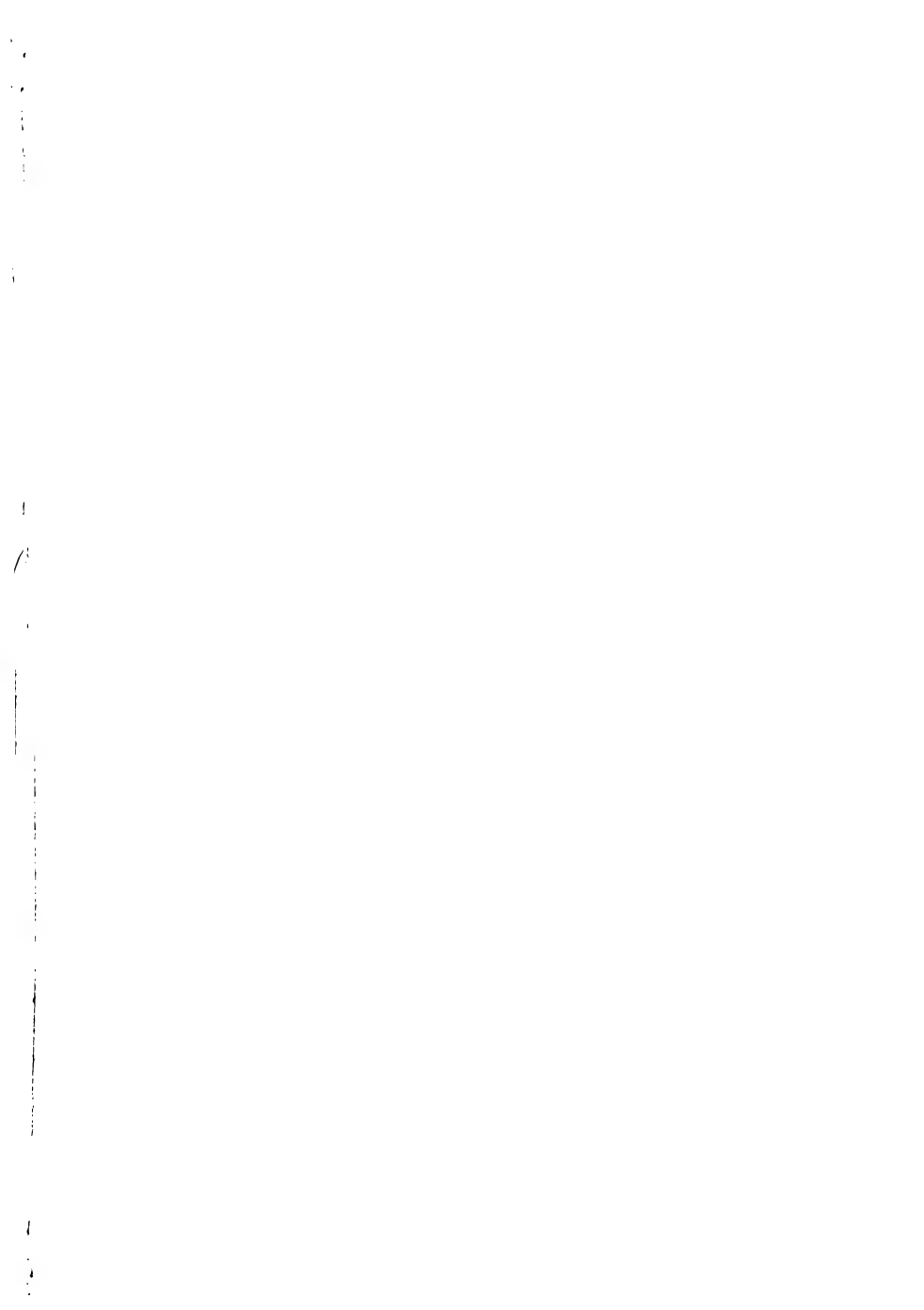
٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «إِخْتِلَافُ».

٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْهُ».

٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مِنْهُ».

(٩٩)

مسألة في وجوب بيان النوافل
على الشرع، ووجه حُسْنِهَا



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى بحثين متعلّقين بالنوافل:
البحث الأول: وجوب أن يبيّن الشرع النوافل للمكلّفين؛ بما أنّ العقل لا يدرك المصلحة في النوافل، فيجب على الشرع أن يبيّن النوافل للمكلّفين، و يشرحها لهم. و وجه هذا الوجوب هو أنّ العقل إذا بقي بمفرده فإنّه يدرك قبح النوافل، و ذلك لما فيها من المشقّة، و لكن الواقع أنّ في النوافل جهات مختلفة من المصالح، فلو ترك العقل وحده لوقع في الجهل، و لأدرك قبح شيء فيه مصلحة لم يدركها، فكان يجب على الشرع بيان النوافل لكي لا يقع العقل في الجهل.

البحث الثاني: وجه حُسن النوافل؛ قد ذكر المتكلّمون وجهين على الأقلّ لحُسن النوافل:

الأول: أنّها مُسهّلة للفرائض؛ فإنّ الذي يتمرّن على فعل النوافل يكون أقرب إلى فعل الفرائض.

الثاني: و قد عبّر الشريف المرتضى عن هذا القول بـ«قيل»، ممّا يدلّ على تضعيفه له، و هو: أنّ النوافل مُسهّلة لأمثالها من النوافل العقلية، مثل الإحسان و التفضّل. و أضاف صاحب هذا الوجه: لا يصحّ أن يقال: إنّ النوافل مُسهّلة للفرائض و الواجبات الشرعية كما تقدّم في الوجه الأول؛ و ذلك لأنّها لو كانت مُسهّلة للواجبات الشرعية لصارت واجبة من باب اللطف، كما أنّ الواجبات الشرعية صارت واجبة

لأنّها مقربة إلى الواجبات العقلية، فإنّ الشرعيّات ألطاف في العقليات.
و لم يقبل الشريف المرتضى هذا الاستدلال، لكنّه لم يبيّن سبب ذلك.
و الجدير بالذكر أنّ أكثر مطالب هذه الرسالة قد ذكرها القاضي عبد الجبار
المعتزلي (ت ٤١٥هـ) في ذيل جواب إحدى شبه البراهمة، فالأجل اتّضح مطالب
الرسالة بصورة أفضل، يمكن مراجعة كتاب المغني^١.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٥ تحت
عنوان: «دور العقل و السمع في النوافل». و هو عنوان عامّ، لا يعبر عن محتوى الرسالة
بدقّة.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٦٣ تحت عنوان: «أحكام النوافل» و
يبدو أنّه عنوان أجنبيّ عن البحث.
فالأفضل تسميتها: «وجوب بيان النوافل على الشرع، و وجه حسنّها».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في
الصفحة (١٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في
الصفحة (٤٠٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».

١. المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ١٣٤ - ١٣٥.

٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».
٨. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[مسألة في وجوب بيان النوافل]

على الشرع، ووجه حُسْنِهَا]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

إذا قلنا: «إن النوافل إنما نَعَلَمُهَا كَذَلِكَ^١ بالسمع، وهو استحقاق الثواب عليها و
أَنْ تَرَكَهَا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْعِقَابُ^٢» فلا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَنَّ السَّمْعَ هُوَ الْكَاشِفُ عَنْ ذَلِكَ،
وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ.

وذلك أنه قد تَقَرَّرَ فِي الْعُقُولِ^٣ كَوْنُهَا لِمَا فِيهَا مِنْ الْمَشَقَّةِ قَبِيحَةً، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ
فِيهَا بَعْضُ وَجْهِهِ الْمَصَالِحِ لَعَرَضْنَا^٥ لاعتقادٍ يَجْرِي مَجْرَى الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ
لَوْلَا الْبَيَانُ أَنْ نَعْتَقِدَهَا قَبِيحَةً مِنَّا، وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً!

وَالْوَجْهُ الَّذِي ذُكِرَ فِي حُسْنِهَا: أَنَّهَا مُسَهِّلَةٌ لِلْفَرَائِضِ، فَكَأَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا مَرَّنَ^٦ عَلَى

١. فِي «أ، ق»: «يَعْلَمُهَا كَذَلِكَ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَعَلَّقُهَا لِذَلِكَ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ط»: «عَلَيْهَا الْعِقَابُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْعِقَابُ عَلَيْهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِي الْعُقُولِ».

٤. فِي «ب، ج، د، ص، ط، ي»: «فِيهِ».

٥. فِي «أ، ق»: «لَأَعْرِضْنَا». وَفِي «ب، ج، د، ص، ي»: «لِغَرَضِنَا».

٦. مَرَّنَ الشَّيْءَ يَمُرُّنَ مَرُونًا: إِذَا اسْتَمَرَّ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٤٠٣ (مرن).

فعلها و اعتادها يَكُونُ إقدامه على الواجبِ أسهلّ و على التفارِ مِنْ فعله أبعدَ، فيَكُونُ وجهاً مقوياً داعياً إلى فعلِ الفرائضِ.

و على هذا وَرَدَ الشرعُ في أن نأمر^١ الصبيّ بالصلاة في حالٍ و نُضربه^٢ على فعله في حالٍ؛ لكي يَعتادَ فعلها^٣ و يَمُرَّ عليها.

فإذا كانَ ما يَتَقَدَّمُ التكليفَ يؤثرُ هذا التأثيرُ، فلأنَّ تَوَثُّرَ النوافلِ على هذا الحدِّ في حالِ التكليفِ أَقْرَبُ.

و هذه الطريقةُ مُتَعَارَفَةٌ؛ لأنَّ مَنْ تَحَمَّلَ^٥ المَشَقَّةَ فيما لا يَجِبُ عليه، يَكُونُ الواجبُ عليه أسهلَّ عنده و أَقْرَبَ إلى فعله.

و قد قيلَ: إنَّ النوافلَ مُسهِّلةً لأمثالها مِنَ العقليَّاتِ^٦؛ مِنَ الإحسانِ، و التفضُّلِ. و اعتَبَرَ قائلُ ذلكَ أنَّها لو كانتْ مُقَرَّبَةً إلى فعلِ الواجباتِ الشرعيَّةِ لَوَجَبَتْ، كَمَا وَجَبَتْ الشرعيَّاتُ لتَقْرِيْبِها^٧ مِنَ الواجباتِ العقليَّةِ. و في هذا نَظَرٌ.

١. في «د، ش، ه، ي» و المطبوع: «أن يأمر».

٢. في «د، ه، ي» و المطبوع: «و يضربه».

٣. في «ش، ه» و المطبوع: - «فعلها».

٤. في «أ»: «فلا تؤثر». و في المطبوع: «فإن تأثر».

٥. في «أ، ق، ه»: «يحمل». و في المطبوع: «يتحمل».

٦. أي لأمثالها من النوافل العقلية.

٧. في جميع النسخ و المطبوع: «لتقريبها»؛ و هو سهو.

فهرس المطالب

- الفهرس الإجمالي..... ٥
- د. الرسائل الفقهية..... ٣

٧٥. جوابات المسائل الرسية الأولى

- مقدمة التحقيق..... ٩
- نسبتها إلى المؤلف..... ١١
- مخطوطات الرسالة..... ١٢
- جوابات المسائل الرسية الأولى..... ١٥
- مقدمة المؤلف..... ١٥
- المسألة الأولى: حكم عبادات المقلد و تارك النظر..... ١٧
- المسألة الثانية: كيفية رجوع العامي إلى العالم..... ٢٤
- في بيان حقيقة العقل..... ٢٧
- المسألة الثالثة: عدم توقّف القول بالصرفه على العلم بالعربية و فنون الفصاحة..... ٢٩
- المسألة الرابعة: نفي حصول المعرفة بالله تعالى للكفار..... ٣٧
- المسألة الخامسة: عدم جواز الرجوع إلى الكتب المصنفة لمعرفة الأحكام..... ٤٣
- المسألة السادسة: وجوب قضاء الحج التطوعي عند إفساده..... ٤٨
- المسألة السابعة: حول الخبر المتواتر..... ٥٢
- فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالنيات في العبادات..... ٥٩
- المسألة الأولى (و هي الثامنة)..... ٥٩

- ٦٠..... المسألة الثانية (و هي التاسعة)
- ٦١..... المسألة الثالثة (و هي العاشرة)
- ٦٢..... المسألة الرابعة (و هي الحادية عشرة)
- ٦٣..... المسألة الخامسة (و هي الثانية عشرة)
- ٦٤..... المسألة السادسة (و هي الثالثة عشرة)
- ٦٦..... جواب المسائل الست المتعلّقة بالنيّات
- ٦٦..... جواز نقل نيّة الصلاة من الحاضرة إلى الفائتة
- ٧٢..... استحباب إعادة المنفرد صلاته جماعةً
- ٧٦..... حكم من فاتته صلاةٌ غير متعيّنة
- ٧٨..... حكم الواقع بعض صلاته قبل الوقت
- ٨٢..... حكم صيام يوم الشكّ
- ٨٦..... حكم نيّة صوم الشهر كلّ في أوّله
- ٨٩..... فصلٌ يتضمّن مسألتين تتعلّق أيضاً بأحكام النيّة في العبادة
- ٨٩..... المسألة الأولى (و هي الرابعة عشرة)
- ٨٩..... المسألة الثانية (و هي الخامسة عشرة)
- ٩٠..... جواب المسألتين المتعلّقتين أيضاً بالنيّات
- ٩٠..... حكم المخلّ بالنيّة في العبادة
- ٩٢..... حكم نيّة العبادة المشتملة على أفعال كثيرة
- ٩٣..... المسألة السادسة عشرة: نيّة النياحة في العبادات و ثوابها
- ٩٦..... المسألة السابعة عشرة: حكم الماء النجس يتمّم كراً
- ٩٨..... المسألة الثامنة عشرة: سجدة قراءة العزائم في الصلاة تجب بعد الفراغ من الصلاة
- ١٠٠..... فصلٌ يتضمّن مسألتين تتعلّق بقضاء الصلوات الفائتة
- ١٠٠..... المسألة التاسعة عشرة و العشرون

- جواب المسألتين المتعلّقتين بقضاء الصلوات الفائتة..... ١٠٢
- عدم إجزاء أداء الصلاة مع تذكّر الفائتة..... ١٠٢
- حكم من عليه صلوات فائتة كثيرة..... ١٠٣
- المسألة الحادية والعشرون: إثبات حجّة إجماع الطائفة..... ١٠٦
- المسألة الثانية والعشرون: حكم العاقد في الإحرام مع الجهل بالحكم..... ١١٣
- المسألة الثالثة والعشرون: ما يجوز قتله من الحيوان المؤذي..... ١١٥
- المسألة الرابعة والعشرون: برّ الوالدين الكافرين أو الفاسقين..... ١١٩
- المسألة الخامسة والعشرون: حكم المنعم الكافر..... ١٢١
- المسألة السادسة والعشرون: أَعِواض الكافر في الآخرة..... ١٢٣
- المسألة السابعة والعشرون: حكم العالم بقبائح غيره..... ١٢٥
- المسألة الثامنة والعشرون: معرفة الشّهداء والأنبياء و..... ١٢٧
- الخاتمة..... ١٢٩

٧٦. جوابات المسائل الرّسّيّة الثانية

- مقدّمة التحقيق..... ١٣٣
- نسبتها إلى المؤلّف و تاريخها..... ١٣٤
- مخطوطات الرسالة..... ١٣٤
- جوابات المسائل الرّسّيّة الثانية..... ١٣٧
- المسألة الأولى: سقوط القضاء بعد الوقت مَمَّن صَلَّى تماماً في موضع القصر..... ١٣٧
- المسألة الثانية: جواز تجديد نيّة الصوم بعد مضيّ شطر النهار..... ١٣٩
- المسألة الثالثة: أحكام الصلوات المفروضة غير الصلوات الخمس..... ١٤١
- المسألة الرابعة: حكم اللّاحن في القراءة في الصلاة..... ١٤٣
- المسألة الخامسة: هل يدلّ الكلام المرتّب المتّسق على كون فاعله عالماً؟..... ١٤٥

٧٧. جوابات المسائل الموصليّات الثانية

| | |
|-----|---|
| ١٥٣ | مقدمة التحقيق |
| ١٥٥ | عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف |
| ١٥٨ | مخطوطات الرسالة |
| ١٦١ | جوابات المسائل الموصليّات الثانية |
| ١٦١ | المقدمة |
| ١٦٣ | المسألة الأولى: حكم المذي والودي |
| ١٦٦ | المسألة الثانية: أكثر النفاس وأقله |
| ١٧٠ | المسألة الثالثة: كراهة السجود على الثوب المنسوج |
| ١٧٢ | المسألة الرابعة: مسائل في الشفعة |
| ١٧٩ | المسألة الخامسة: من لا ربا بينهما |
| ١٨٦ | المسألة السادسة: عدّة الحامل |
| ١٩٣ | المسألة السابعة: أقلّ مدّة الحمل وأكثرها |
| ١٩٧ | المسألة الثامنة: حكم المطلقة في مرض بعلمها |
| ٢٠٠ | المسألة التاسعة: حكم عتق عبد المكاتب و توريثه |

٧٨. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة

| | |
|-----|---|
| ٢٠٥ | مقدمة التحقيق |
| ٢٠٦ | بين الموصليّات الثالثة و كتاب «الإعلام» |
| ٢٠٧ | فوائد مستلّة من المسائل |
| ٢٠٨ | نسبتها إلى المؤلّف |
| ٢٠٩ | مخطوطات الرسالة |
| ٢١١ | جوابات المسائل الموصليّات الثالثة |
| ٢١١ | مقدمة |

- ٢١٢..... بطلان العمل بالقياس و خبر الواحد.....
- ٢١٤..... الدليل على بطلان العمل بهما.....
- ٢١٤..... بيان الطريق إلى العلم بالأحكام الشرعية.....
- ٢١٥..... إثبات حجّة الإجماع في الأحكام الشرعية.....
- ٢١٦..... كيفية تحصيل إجماع الطائفة.....
- ٢٢١..... بيان طرق أخرى غير الإجماع لإثبات الأحكام الشرعية.....
- ٢٢٢..... حكم المسألة الشرعية التي لا دليل عليها من الكتاب والسنة.....
- ٢٢٣..... عدم حجّة جلّ الأخبار المنقولة من طريق أصحاب الحديث.....
- ٢٢٧..... أحكام الطهارة.....
- ٢٢٧..... المسألة الأولى: كيفية غسل اليدين في الوضوء.....
- ٢٣١..... المسألة الثانية: كيفية مسح الرأس في الوضوء.....
- ٢٣٢..... عدم جواز مسح جميع الرأس، و غسل الرجلين.....
- ٢٣٢..... المسألة الثالثة: حكم مسح الأذنين أو غسلهما.....
- ٢٣٤..... المسألة الرابعة: عدد الغسلات في الوضوء.....
- ٢٣٥..... المسألة الخامسة: أكثر أيام النفاس.....
- ٢٣٥..... المسألة السادسة: حكم قراءة القرآن للجنب والحائض.....
- ٢٣٧..... فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالأموات.....
- ٢٣٩..... أحكام الصلاة.....
- ٢٣٩..... المسألة الثالثة عشر: وجوب «حيّ على خير العمل» في الأذان.....
- ٢٣٩..... المسألة الرابعة عشر: حكم إرسال اليدين في الصلاة و كتفهما.....
- ٢٤٠..... المسألة الخامسة عشر: قول «أمين» مبطل للصلاة.....
- ٢٤٠..... المسألة السادسة عشر: عدم جواز قراءة أكثر أو أقل من سورة بعد الحمد.....
- ٢٤١..... المسألة السابعة عشر: ما يسجد عليه.....

- ٢٤١..... المسألة الثامنة عشر: صلاة التراويح بدعةً
- ٢٤٢..... المسألة التاسعة عشر: صلاة الصُّحى بدعةً
- ٢٤٢..... المسألة العشرون: حكم سجود الشُّكر
- ٢٤٣..... المسألة الحادية والعشرون: العدد المعتبر في مقيمي الجمعة والعيدين
- ٢٤٤..... المسألة الثانية والعشرون: من لا يصلح لإمامة الجمعة والعيدين
- ٢٤٥..... المسألة الثالثة والعشرون: حكم صلاة الكسوف
- ٢٤٦..... المسألة الرابعة والعشرون: كيفية الصلاة على الموتى
- ٢٤٦..... المسألة الخامسة والعشرون: استحباب توقُّف الإمام حتَّى ترفع الجنازة
- ٢٤٧..... أحكام الزكاة والخمس
- ٢٤٧..... المسألة السادسة والعشرون: حكم الذهب والفضة في باب الزكاة
- ٢٤٧..... المسألة السابعة والعشرون: أقلُّ ما يجزئ من الزكاة
- ٢٤٨..... المسألة الثامنة والعشرون: اشتراط الولاية في مستحقِّي الزكاة
- ٢٤٨..... المسألة التاسعة والعشرون: مقدار زكاة الفطرة
- ٢٤٩..... المسألة الثلاثون: أحكام الخمس
- ٢٥١..... المسألة الحادية والثلاثون: حكم الأنفال
- ٢٥٢..... المسألة الثانية والثلاثون: صفوة الأموال من الأنفال
- ٢٥٣..... أحكام الحجِّ والشُّفعة والرِّبا
- ٢٥٣..... المسألة الثالثة والثلاثون: فوت عرفات وإدراك المشعر
- ٢٥٤..... المسألة الرابعة والثلاثون: عدد الشُّفعاء في العقار
- ٢٥٤..... المسألة الخامسة والثلاثون: من لا ربا بينهما
- ٢٥٥..... أحكام النكاح
- ٢٥٥..... المسألة السادسة والثلاثون: حكم الزاني بذات البعل
- ٢٥٥..... المسألة السابعة والثلاثون: عقد النكاح على ما لا قيمة له

- المسألة الثامنة والثلاثون: التزويج في حال الإحرام ٢٥٦
- المسألة التاسعة والثلاثون: التزويج في العدة ٢٥٧
- المسألة الأربعون: عقد النكاح في العدة ٢٥٧
- المسألة الحادية والأربعون: حكم المطلقة تسعاً ٢٥٧
- المسألة الثانية والأربعون: حكم من فجر بعمته أو خالته ٢٥٨
- المسألة الثالثة والأربعون: حكم من تلوط بغلام ٢٥٨
- المسألة الرابعة والأربعون: جواز نكاح النساء في أدبارهن ٢٥٨
- المسألة الخامسة والأربعون: عقد المرأة على نفسها من دون إذن وليها ٢٦١
- المسألة السادسة والأربعون: جواز النكاح بغير شهود ٢٦٣
- المسألة السابعة والأربعون: حكم نكاح المتعة ٢٦٤
- المسألة الثامنة والأربعون: جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتها ٢٦٦
- أحكام الطلاق والظهار** ٢٦٧
- المسألة التاسعة والأربعون: وقوع الطلاق بشاهدين عدلين مسلمين ٢٦٧
- المسألة الخمسون: توقيفية ألفاظ الطلاق ٢٦٨
- المسألة الحادية والخمسون: حكم الطلاق بشرط ٢٦٩
- المسألة الثانية والخمسون: حكم الطلاق باليمين ٢٦٩
- المسألة الثالثة والخمسون: حكم الطلاق الثلاث ٢٦٩
- المسألة الرابعة والخمسون: شرائط الظهار ٢٧٠
- المسألة الخامسة والخمسون: حكم التخيير في الطلاق ٢٧١
- المسألة السادسة والخمسون: عدة الحامل ٢٧٤
- المسألة السابعة والخمسون: الرجعة في الطلاق الثلاث في مجلس واحد ٢٧٥
- المسألة الثامنة والخمسون: حكم المطلق ثلاثاً في مجلس واحد ٢٧٥
- المسألة التاسعة والخمسون: أقل الحمل وأكثره ٢٧٦

| | |
|-----|--|
| ٢٧٧ | أحكام العتق..... |
| ٢٧٧ | المسألة السُّتُون: كَيْفِيَّةُ الْعَتَق..... |
| ٢٧٨ | أحكام القضاء والشهادات..... |
| ٢٧٨ | المسألة الحادية و السُّتُون: ما لو ابتدأ الخصمان بمحضر الحاكم..... |
| ٢٧٩ | المسألة الثانية و السُّتُون: شهادة الابن لأبيه و عليه..... |
| ٢٨٠ | أحكام النذر و اليمين..... |
| ٢٨٠ | المسألة الثالثة و السُّتُون: حكم حاث النذر..... |
| ٢٨٠ | المسألة الرابعة و السُّتُون: كَيْفِيَّةُ الْيَمِين..... |
| ٢٨١ | المسألة الخامسة و السُّتُون: حكم اليمين..... |
| ٢٨٢ | أحكام بعض الأطعمة و الأشربة..... |
| ٢٨٢ | المسألة السادسة و السُّتُون: حكم الطُّحَال..... |
| ٢٨٢ | المسألة السابعة و السُّتُون: السَّمَكُ الْمَحْرَم..... |
| ٢٨٢ | المسألة الثامنة و السُّتُون: ما يحرم من الطير..... |
| ٢٨٣ | المسألة التاسعة و السُّتُون: ما يحرم من الطير أيضاً..... |
| ٢٨٣ | المسألة السبعون: حكم الفقَّاع..... |
| ٢٨٤ | أحكام الحدود و الديات..... |
| ٢٨٤ | المسألة الحادية و السبعون: حدُّ السارق..... |
| ٢٨٥ | المسألة الثانية و السبعون: حدُّ السارق إذا عاد إلى السَّرقة..... |
| ٢٨٥ | المسألة الثالثة و السبعون: حدُّ الحرِّ الزاني..... |
| ٢٨٥ | المسألة الرابعة و السبعون: حدُّ العبد الزاني..... |
| ٢٨٦ | المسألة الخامسة و السبعون: شارب الخمر ثلاثاً..... |
| ٢٨٦ | المسألة السادسة و السبعون: حكم من ضرب امرأة فطرحت..... |
| ٢٨٦ | المسألة السابعة و السبعون: إفزاع المجامع و عزله..... |

- المسألة الثامنة والسبعون: إِنْ قَتَلَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ وَاحِداً..... ٢٨٧
- المسألة التاسعة والسبعون: إِنْ قَتَلَ ثَلَاثَةً وَاحِداً، وَخْتَلَفُوا فِيمَا قَامُوا بِهِ..... ٢٨٧
- المسألة الثمانون: حَكَمَ مَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ..... ٢٨٨
- المسألة الحادية والثمانون: إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ امْرَأَةً..... ٢٨٨
- المسألة الثانية والثمانون: ادَّعَاءُ رَجُلَيْنِ بِالْقَتْلِ..... ٢٨٩
- المسألة الثالثة والثمانون: اعْتَرَفَ رَجُلَيْنِ بِقَتْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ..... ٢٩٠
- المسألة الرابعة والثمانون: دِيَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَوَلَدُ الزَّانَا..... ٢٩٠
- أحكام الإرث**..... ٢٩٢
- المسألة الخامسة والثمانون: مَنْ يَرِثُ مَعَ الْوَالِدَيْنِ..... ٢٩٢
- المسألة السادسة والثمانون: مَنْ خَلَّفَ وَالِدَيْنِ وَبَنَاتٍ..... ٢٩٣
- المسألة السابعة والثمانون: مَنْ خَلَّفَ بَنَتَيْنِ وَأَحَدَ أَبَوَيْهِ وَابْنَ ابْنٍ..... ٢٩٤
- المسألة الثامنة والثمانون: لَا يَحْجِبُ الْأُمُّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ خَاصَّةً..... ٢٩٥
- المسألة التاسعة والثمانون: مَنْ يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ..... ٢٩٥
- المسألة التسعون: حَقِيقَةُ الْحَبْوَةِ..... ٢٩٦
- المسألة الحادية والتسعون: وَلَدُ الصُّلْبِ يَحْجِبُ مِنْ دُونِهِ..... ٢٩٧
- المسألة الثانية والتسعون: الزَّوْجُ يَرِثُ مِنَ الزَّوْجَةِ..... ٢٩٨
- المسألة الثالثة والتسعون: الْمَرْأَةُ لَا تَرِثُ مِنَ الرَّبَاعِ..... ٢٩٨
- المسألة الرابعة والتسعون: إِرْثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِّ خَاصَّةً..... ٢٩٩
- المسألة الخامسة والتسعون: تَوْرِثُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسْبِ..... ٣٠٠
- المسألة السادسة والتسعون: مِيرَاثُ مَنْ خَلَّفَ ابْنَةَ ابْنٍ وَابْنَ عَمٍّ..... ٣٠٢
- المسألة السابعة والتسعون: إِرْثُ ابْنِ الْأَخِّ مَعَ الْجَدِّ..... ٣٠٣
- المسألة الثامنة والتسعون: إِرْثُ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ..... ٣٠٤
- المسألة التاسعة والتسعون: إِرْثُ الْمَطْلُوقَةِ فِي مَرَضٍ بَعْلُهَا..... ٣٠٤

- المسألة المائة: كيفية توريث الخثنى..... ٣٠٥
- المسألة الحادية والمائة: كيفية توريث من ليس له ما للرجال وللنساء..... ٣٠٥
- المسألة الثانية والمائة: توريث رأسين على حقٍ واحدٍ..... ٣٠٦
- المسألة الثالثة والمائة: أحكام إرث المملوك..... ٣٠٦
- المسألة الرابعة والمائة..... ٣٠٦
- المسألة الخامسة والمائة: ما يرثه المكاتب..... ٣٠٧
- المسألة السادسة والمائة: ما يورث من المكاتب..... ٣٠٧
- المسألة السابعة والمائة: إرث الكفار والمجوس..... ٣٠٨
- المسألة الثامنة والمائة: ميراث المجوس..... ٣٠٨
- المسألة التاسعة والمائة: حكم العول في الفرائض..... ٣٠٩

٧٩. جوابات مسائل أهل ميفارقين

- مقدمة التحقيق..... ٣١٥
- ميفارقين..... ٣١٥
- مخطوطات الرسالة..... ٣١٩
- جوابات مسائل أهل ميفارقين..... ٣٢٣
- مسألة أولى: عدالة إمام الجماعة..... ٣٢٤
- مسألة ثانية: أحكام صلاة الجمعة..... ٣٢٤
- مسألة ثالثة: أحكام صلاة العيدين..... ٣٢٥
- مسألة رابعة: وقت صلاة الظهر والعصر..... ٣٢٦
- مسألة خامسة: وقت صلاة المغرب والعشاء..... ٣٢٧
- مسألة سادسة: تعيين الصلاة الوسطى..... ٣٢٨
- مسألة سابعة: ما يجوز عليه السجود..... ٣٢٩
- مسألة ثامنة: حكم التسليم في الصلاة..... ٣٢٩

- مسألة تاسعة: استحباب القنوت في الصلاة ٣٣٠
- مسألة عاشر: التكبيرات السبع في مفتتح الصلاة ٣٣٠
- مسألة حادية عشر: الوتيرة ٣٣١
- مسألة ثانية عشر: كيفية غسل الوجه في الوضوء ٣٣١
- مسألة ثالثة عشر: وجوب المسح ببلّة اليد ٣٣٢
- مسألة رابعة عشر: الرجوع إلى الكتب الثلاثة ٣٣٢
- مسألة خامسة عشر: عدم وجوب «محمّد وعليّ خير البشر» في الأذان ٣٣٤
- مسألة سادسة عشر: «الصلاة خير من النوم» في الأذان بدعة ٣٣٤
- مسألة سابعة عشر: الأئمة: أحياء يشاهدوننا ٣٣٤
- مسألة ثامنة عشر: معنى حضور الرسول وأمير المؤمنين عليه السلام عند كلّ ميّت ٣٣٥
- مسألة تاسعة عشر: هل الأئمة: يتفاضل بعضهم على بعض؟ ٣٣٦
- مسألة عشرون: تساوي الحسن والحسين عليه السلام في الفضل ٣٣٧
- مسألة حادية وعشرون: إنّ الله تعالى أطلع الأئمة عليهم السلام على الغائبات ٣٣٧
- مسألة ثانية وعشرون: متى يظهر الحجة عليه السلام؟ ٣٣٨
- مسألة ثالثة وعشرون: المحارب لعليّ عليه السلام كافر ٣٣٨
- مسألة رابعة وعشرون: تفضيل الأنبياء على الملائكة ٣٣٩
- مسألة خامسة وعشرون: معنى أنّه لولا النبيّ والأئمة لما خلق الله السماء والأرض ٣٣٩
- مسألة سادسة وعشرون: حقيقة الكفر والشرك والإيمان ٣٤٠
- مسألة سابعة وعشرون: حقيقة التوحيد ٣٤١
- مسألة ثامنة وعشرون: حكم إرث الإخوان ٣٤١
- مسألة تاسعة وعشرون: الثوب المصاب بالمنى ولم يعرف مكانه ٣٤٢
- مسألة ثلاثون: إصابة الثوب بالكلب الناشف ٣٤٢
- مسألة حادية وثلاثون: حكم المجامع أهله في نهار رمضان ٣٤٣

- مسألة ثانية و ثلاثون: لا تجوز الصلاة في ثوبٍ أصابه خمرٌ..... ٣٤٣
- مسألة ثالثة و ثلاثون: حكم من غاب عن أهله سنين..... ٣٤٤
- مسألة رابعة و ثلاثون: عدم جواز الترحُّم للأقارب الكفار..... ٣٤٥
- مسألة خامسة و ثلاثون: عدم جواز إعطاء الفطرة و الزكاة للمخالفين..... ٣٤٥
- مسألة سادسة و ثلاثون: عدم انعقاد اليمين على المعصية..... ٣٤٦
- مسألة سابعة و ثلاثون: هل زَوْج أمير المؤمنين عليه السلام فلاتاً ابنته؟..... ٣٤٦
- مسألة ثامنة و ثلاثون: ثواب زيارة قبور الأئمة:..... ٣٤٧
- مسألة تاسعة و ثلاثون: حقيقة المسافر الذي يجب عليه التقصير..... ٣٤٨
- مسألة أربعون: استحباب التختُّم باليد اليمنى..... ٣٤٨
- مسألة حاوية و أربعون: المعوّل في معرفة أوائل الشُّهور..... ٣٤٩
- مسألة ثانية و أربعون: حكم لحم الأرنب..... ٣٥٠
- مسألة ثالثة و أربعون: حكم شرب الفَقَّاع..... ٣٥٠
- مسألة رابعة و أربعون: حلّية المتعة..... ٣٥١
- مسألة خامسة و أربعون: حرمة اللُّعب بالشُّطرنج و التُّرد..... ٣٥٢
- مسألة سادسة و أربعون: حكم لبس جلود الثعالب و الأرانب، و الصلاة فيها..... ٣٥٢
- مسألة سابعة و أربعون: لبس ما يتَّخذ من جلود الغنم..... ٣٥٣
- مسألة ثامنة و أربعون: حكم لبس القزّ و الخزّ..... ٣٥٣
- مسألة تاسعة و أربعون: معنى تحليل المولى أمته للغير..... ٣٥٤
- مسألة خمسون: جعل أمّ الولد في ضمن الميراث..... ٣٥٤
- مسألة حاوية و خمسون: جواز تملُّك السبايا و نكاحهنّ..... ٣٥٥
- مسألة ثانية و خمسون: حكم زكاة الغلّات..... ٣٥٥
- مسألة ثالثة و خمسون: كفّارة حنث اليمين..... ٣٥٦
- مسألة رابعة و خمسون: إسلام الذمّي و له امرأة ذمّيّة..... ٣٥٦

- مسألة خامسةٌ وخمسون: حكم تزويج الهاشمية ٣٥٧
- مسألة سادسةٌ وخمسون: حليّة الوطاء دبراً و قبلاً ٣٥٧
- مسألة سابعةٌ وخمسون: القرآن منزلٌ غير مخلوق ٣٥٨
- مسألة ثامنةٌ وخمسون: أفضل الأعمال ٣٥٩
- مسألة تاسعةٌ وخمسون: لزوم العمل مع الاعتقاد ٣٥٩
- مسألة ستون: مسألة الرجعة ٣٦٠
- مسألة حاديةٌ وستون: المسلم يرث الكافر ٣٦٠
- مسألة ثانيةٌ وستون: العمة ترث مع العم ٣٦١
- مسألة ثالثةٌ وستون: إرث الخال والخالة مع الأعمام ٣٦١
- مسألة رابعةٌ وستون: إرث أولاد الأخت ٣٦٢
- مسألة خامسةٌ وستون: جواز الوطاء قبل غسل الحيض ٣٦٢
- مسألة سادسةٌ وستون: حكم الخمس ٣٦٣

٨٠. جوابات المسائل الواسطيات

- مقدمة التحقيق ٣٦٧
- مخطوطات الرسالة ٣٦٨
- جوابات المسائل الواسطيات ٣٧١
- المسألة الخامسة من المسائل الواسطيات: إنكاح النواصب والغلاة ٣٧١
- المسألة السادسة من الواسطيات: المسلم يرث الكافر ٣٧٢
- المسألة السابعة من الواسطيات: الصلاة في ثوبين أحدهما إبريسمٌ والآخر كتانٌ ٣٧٣
- المسألة الثامنة من الواسطيات: عدّة وفاة الذمّي ٣٧٤
- المسألة التاسعة من الواسطيات: المرأة المتسامحة في نفسها عن مراعاة عدّة الطلاق ٣٧٥
- المسألة العاشرة من الواسطيات: لا حدٌ للمستمتعَات بهنَّ في العدد ٣٧٦

- المسألة الحادية عشر من الواسطيات: طلاق المضطرّ ثلاثاً، كم يعدُّ؟ ٣٧٧
- المسألة الثانية عشر من الواسطيات: جواز التمتع بالمستمتع بها قبل انقضاء العدة ٣٧٨

٨١. جوابات المسائل الرَّمليّة

- مقدّمة التحقيق ٣٨١
- نسبة الرسالة ٣٨٣
- محتوى الرسالة ٣٨٤
- مخطوطات الرسالة ٣٨٩
- جوابات المسائل الرَّمليّة ٣٩١
- المسألة السادسة: حكم الخلاف في رؤية الهلال ٣٩١
- مسألة من المسائل الرَّمليّة: ٣٩١
- المسألة السابعة: حكم الطلاق بعد ارتفاع الدم وإيلاء المرأة ٣٩٤

٨٢. مسألة في الفرق بين نجس العين ونجس الحكم

- مقدّمة التحقيق ٣٩٩
- ملاحظة ٤٠٠
- مخطوطات الرسالة ٤٠١
- مسألة في الفرق بين نجس العين ونجس الحكم ٤٠٣

٨٣. مسألة في حكم ماء البثر النابع بعد غور مائها النّجس

- مقدّمة التحقيق ٤٠٧
- عنوان الرسالة وطبعاتها ٤٠٨
- مخطوطات الرسالة ٤٠٨
- مسألة في حكم ماء البثر النابع بعد غور مائها النّجس ٤١١

٨٤ مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة

| | |
|-----|--|
| ٤١٧ | مقدمة التحقيق |
| ٤١٩ | نسبة الرسالة إلى المؤلف، و عرض لمحتواها |
| ٤٢٢ | فوائد |
| ٤٢٣ | مخطوطات الرسالة |
| ٤٢٥ | مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة |
| ٤٢٥ | مقدمة |
| ٤٢٩ | أرجحية قراءة «وَأَرْجُلَكُمْ» بالجر |
| ٤٤١ | أدلة بطلان أن يكون المسح غسلًا |
| ٤٤١ | الدليل الأول |
| ٤٤٣ | الدليل الثاني |
| ٤٤٣ | الدليل الثالث |
| ٤٤٤ | الدليل الرابع |

٨٥ مسألة في المسح على الخفين

| | |
|-----|---------------------------|
| ٤٥١ | مقدمة التحقيق |
| ٤٥٢ | نسبة الرسالة إلى المؤلف |
| ٤٥٢ | محتوى الرسالة |
| ٤٥٣ | مخطوطات الرسالة |
| ٤٥٧ | مسألة في المسح على الخفين |

٨٦ رسالة في الرد على أصحاب العدد

| | |
|-----|------------------------|
| ٤٦٥ | مقدمة التحقيق |
| ٤٦٨ | نسبة الرسالة و عنوانها |

| | |
|-----|--|
| ٤٦٩ | تاريخ تأليف الرسالة..... |
| ٤٧٠ | أهمية الرسالة..... |
| ٤٧٠ | فوائد مهمة من الرسالة..... |
| ٤٧٢ | مخطوطات الرسالة..... |
| ٤٧٥ | رسالة في الرد على أصحاب العدد..... |
| ٤٧٥ | مقدمة..... |
| ٤٧٦ | الفصل الأول: في بيان الأدلة على القول بالرؤية..... |
| ٤٧٦ | الدليل الأول: إجماع المسلمين..... |
| ٤٧٧ | الدليل الثاني: سيرة المسلمين..... |
| ٤٧٨ | الدليل الثالث: الكتاب..... |
| ٤٧٨ | الدليل الرابع: آية قرآنية أخرى..... |
| ٤٧٩ | الدليل الخامس: السنة..... |
| ٤٨١ | الفصل الثاني: مناقشة أدلة صاحب الكتاب على القول بالعدد..... |
| ٤٨١ | الدليل الأول: دليل من القرآن..... |
| ٤٨٥ | الدليل الثاني: دليل آخر من القرآن..... |
| ٤٨٦ | معنى نقصان الشهر وكماله..... |
| ٤٨٨ | معنى إكمال العدة..... |
| ٤٩٠ | الدليل الثالث: دليل من جهة الأثر..... |
| ٤٩٢ | رد حجة خبر الواحد..... |
| ٤٩٣ | الدليل الرابع: حمل أخبار الرؤية على التقية..... |
| ٤٩٤ | الدليل الخامس: الاستدلال من طريق القياس..... |
| ٤٩٦ | الدليل السادس: معرفة أوقات الفرائض قبل حلولها بناء على القول بالعدد..... |
| ٤٩٨ | الدليل السابع: لوازم باطلة تلزم القول بالرؤية..... |

- ٥٠٣..... في أن معلوم الله تعالى مطابق لتكاليف المكلفين، وإن اختلفت
- ٥٠٨..... الكلام في صوم يوم الشك، و فرقه مع صوم المسجون
- ٥١١..... الدليل الثامن: خبر «يوم صومكم يوم نحركم»
- ٥١٣..... الفصل الثالث: مناقشة ما ردَّ به صاحب الكتاب أدلة القائلين بالرؤية
- ٥١٣..... الدليل الأول: آية الأهلة
- ٥١٥..... الدليل الثاني: خبر «صوموا رؤيته»
- ٥١٧..... بطلان الاستدلال بخبر «صوموا رؤيته» على صحة القول بالعدد
- ٥١٨..... مقارنة بين الرؤية والعدد، وبين الوضوء والتميم
- ٥٢٢..... بطلان المقارنة بين الرجوع إلى القرآن والأخبار وبين العدد والرؤية
- ٥٢٤..... بطلان تخصيص خبر «صوموا رؤيته» في سنة واحدة
- ٥٢٥..... نكتة لغوية
- ٥٢٥..... مناقشة اعتماد بعض القائلين بالرؤية على العدد
- ٥٢٨..... الدليل الثالث: خبر «شهر رمضان يصيبه ما يصيب سائر الشهور»
- ٥٢٩..... كيفية الحج على القول بالعدد

٨٧ مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له

- ٥٣٥..... مقدمة التحقيق
- ٥٣٧..... عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٥٣٧..... مخطوطات الرسالة
- ٥٤١..... مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له

٨٨ مسألة في استلام الحجر والتلبية

- ٥٥٣..... مقدمة التحقيق
- ٥٥٤..... علاقة هذه الرسالة بـ «المسائل المحمديات»

- ٥٥٦..... مخطوطات الرسالة
- ٥٥٧..... مسألة في استلام الحجر والتلبية

٨٩. مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر

- ٥٦٥..... مقدّمة التحقيق
- ٥٦٥..... مخطوطات الرسالة
- ٥٦٧..... مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر

٩٠. مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

- ٥٧١..... مقدّمة التحقيق
- ٥٧٢..... عنوان الرسالة
- ٥٧٣..... تاريخ تأليف الرسالة
- ٥٧٣..... مخطوطات الرسالة
- ٥٧٧..... مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

٩١. مسألة في نكاح المتعة

- ٥٨٣..... مقدّمة التحقيق
- ٥٨٣..... محتوى الرسالة
- ٥٨٦..... مخطوطات الرسالة
- ٥٨٩..... مسألة في نكاح المتعة
- ٥٨٩..... بطلان الاستدلال على فساد نكاح المتعة بعدم دخول الطلاق فيه

٩٢. مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

- ٥٩٥..... مقدّمة التحقيق
- ٥٩٦..... عنوان الرسالة

- مخطوطات الرسالة..... ٥٩٦
 مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد..... ٥٩٩

٩٣. مسألة في إرث الأولاد

- مقدمة التحقيق..... ٦٠٣
 نسبتها إلى المؤلف..... ٦٠٥
 محتوى الرسالة..... ٦٠٦
 مخطوطات الرسالة..... ٦١٠
 مسألة في إرث الأولاد..... ٦١١
 في أن ولد البنت ولد على الحقيقة..... ٦٢١

٩٤. مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية

- مقدمة التحقيق..... ٦٣١
 عنوان الرسالة..... ٦٣٢
 مخطوطات الرسالة..... ٦٣٣
 مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية..... ٦٣٥

٩٥. مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

- مقدمة التحقيق..... ٦٣٩
 عنوان الرسالة..... ٦٣٩
 مخطوطات الرسالة..... ٦٤٠
 مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت..... ٦٤٣

٩٦. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام

- مقدمة التحقيق..... ٦٤٧
 مخطوطات الرسالة..... ٦٤٨

٦٤٩..... مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام

٩٧. مسألة في العمل مع السلطان

٦٥٣..... مقدمة التحقيق

٦٥٨..... عنوان الرسالة

٦٦٠..... مخطوطات الرسالة

٦٦٣..... مسألة في العمل مع السلطان

٦٦٤..... ضروب الولاية من قبل السلطان

٦٦٥..... بيان الوجه في حسن و وجوب الولاية من قبل الظالم في بعض الأحيان

٦٧٢..... في جواز القتال لدفاع المتولي عن ولايته

٦٧٣..... كيفية معرفة المتولي المحق من غيره

٦٧٦..... جواز توصل المتولي المحق إلى منافع الدنيا عرضاً

٦٧٧..... معنى حديث عن الصادق عليه السلام حول كفارة العمل مع السلطان

٩٨. مسألة في حكم أموال السلطان

٦٨١..... مقدمة التحقيق

٦٨٢..... مخطوطات الرسالة

٦٨٣..... مسألة في حكم أموال السلطان

٩٩. مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها

٦٨٧..... مقدمة التحقيق

٦٨٨..... عنوان الرسالة

٦٨٨..... مخطوطات الرسالة

٦٩١..... مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها